

من هدى الإسلام

فتاوى معاصرة

الدكتور يوسف القرضاوى

الجزء الثانى



دار الفرقان





الناري السبائي

فَنَهْدِيكَ إِلَى
فَتَاوِيهِ مُعَصِّرَةٍ

مَنْ يَهْدِنَا إِلَى الْإِسْلَامِ

فَتَاوَى مُعَايَاصِرَ

الجزء الثاني

الدكتور يوسف القرضاوي





من الدستور الإلهي

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ
بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ
وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ. إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّاهُ
فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ ^(١) .

(البقرة : ١٥٩ ، ١٦٠) .

﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٢) .

(النحل : ٤٣ ، والأنبياء : ٧) .

من مشكاة النبوة

دعاء وابتهاال

« اللهم ربّ جبرائيل وميكائيل وإسرافيل ، فاطر
السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت
تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون . اهدني
لما اختلف فيه من الحق يا ذنك ، إنك تهدي من تشاء
إلى صراط مستقيم . »

رواه مسلم عن عائشة أن النبي ﷺ كان إذا قام من الليل
افتتح به صلاته .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوقيقه تتحقق الغايات ، الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله . والصلاة والسلام على البشير النذير، والسراج المنير سيدنا وإمامنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد

فهذه هي الحلقة الثانية أو الجزء الثاني من كتابي «هَدَى الإسلام» أو «فتاوى معاصرة». وقد كان المتوقع أن تخرج إلى حيز الطباعة والنشر منذ سنوات، فجل موادها جاهز منذ سنين، ولكنها كانت في حاجة إلى مراجعة واستكمال لبعض الجوانب القليلة، إلا أن الواجبات الآتية الضاغطة لم تمكني من تحقيق ما أردت .

وحيثما أعرت من دولة قطر إلى الجزائر الشقيقة في السنة الدراسية الماضية «١٩٩٠م/ ١٩٩١م» اصطحبت معي هذا الجزء في حقيبة معي؛ لأنتهز بعض أوقات الفراغ لمراجعتها. ولكن السنة انتهت ولم تتح لي هذه الفرصة، وعدت بالحقيبة إلى الدوحة كما أخذتها.

وأحمد الله تعالى أن يسر لي مراجعة مواد هذا الجزء وترتيبها في أبوابها المناسبة، حتى تهيأت للنشر، وتتميز هذه المواد أنها كلها محررة مكتوبة، حتى ما كان منها منقولا من شريط «كاسيت» أعدت كتابته، حتى تنضبط عبارته، ويستقيم أسلوبه، وأكثر من ذلك أني أعدت صياغة الأسئلة نفسها من جديد، حتى تكون معبرة بوضوح وسلاسة عن الموضوع المسؤول عنه، إلا بعض الأسئلة التي رأيتها وافية بالغرض من حيث سلامة الأداء والتعبير.

إن منزلة الإفتاء منزلة عظيمة، ولهذا جعلها الإمام ابن القيم بمثابة «التوقيع عن رب العالمين» كما ينسب عن ذلك عنوان كتابه الشهير: «إعلام الموقعين» . والمفتي قائم مقام النبي

ﷺ في بيان الحلال والحرام من التصرفات، والصحيح والقاسد من المعاملات، والمقبول والمردود من العبادات، والحق والباطل من الاعتقادات .

وهذا ما جعل بعض علماء السلف الصالح يتهيون الفتوى، ويفرون منها ما استطاعوا، ويحيل بعضهم على بعض في ذلك، واشتهر بينهم ذلك الأثر : « أجرؤكم على الفتيا أجرؤكم عى النار »^(١) وذلك لشعورهم بثقل التبعة، وضخامة المسؤولية أمام الله تبارك وتعالى ، حتى قال عبد الله بن عمر رضى الله عنهما - معتذرا عن تخوفه من الفتوى في بعض المسائل - : « يريدون أن يتخذوا ظهورنا جسورا إلى جهنم » !

وإن من أعظم الجرائم في الإسلام : جريمة الذين يقولون على الله مالا يعلمون، فيحلون الحرام، أو يحرمون الحلال، بغير إذن من الله حل حلاله كما قال تعالى منذرا ومحذرا : ﴿ وَلَا تَقُولُوا مَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ . مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾^(٢)، وقال أيضا : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾^(٣) .

وقد علق العلامة الزمخشري على هذه الآية بقوله : (وكفى بهذه الآية زجرا بليغا عن التجوز فيما يسأل من الأحكام، وباعثة على وجوب الاحتياط فيها، وألا يقول أحد في شيء جائز أو غير جائز، إلا بعد إيقان وإتقان، ومن لم يوقن فليتنق الله وليصمت، وإلا فهو مفتر على الله تعالى) .

وقال ابن المنكدر : المفتى بدخل بين الله وبين خلقه فليظفر كيف يفعل !

وإن مما يعجل بفناء العالم : أن يتخذ الناس رؤوسا جهالا، فإذا سئلوا أفتوا بغير علم، فاضلوا وأضلوا، كما حدثنا عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ^(٤) .

وإن المرء لتذهب نفسه حسرات، وينقطع قلبه زفرات، حين يرى الفتوى اليوم وقد هان أمرها، حتى اجتراً عليها من ليس له في الفقه نصيب، وادعى الاجتهاد من لا يعرف

(١) رواه الدارمي في : سننه عن عبد الله بن أبي جعفر مرفوعا مرسلًا، باب الفتيا وما فيه من الشدة ١ / ٥٧ .

(٢) النحل : ١١٦، ١١٧ . (٣) يونس : ٥٩ .

(٤) رواه الشيخان بلفظ : « إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من صدور الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤوسا جهالا، فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا » .

مجرد تعديد شروط الاجتهاد، وأفتى في المعضلات التي تقضى انجماع العلمية فيها دورات ودورات ولا تنتهى منها، وربما خالف إجماع الأولين والآخرين، وهو لا يبالي بأولئك ولا هؤلاء، وصدق رسول الله ﷺ : « إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى : إذا لم تستع فاصنع ما شئت » (١) .

بل إن بعض الشباب ليجتري على اقتحام حصى الفتوى في أعوص القضايا، العقدي والعلمية، الفردية والجماعية، فيحلل ويحرم، ويكفر ويؤثم، يخطئ السابقين، ويضلل اللاحقين، ويرمى بنباله ذات اليمين وذات الشمال، وهو رغو العود، لم يكتمل تكوينه بعد، ولا حول ولا قوة إلا بالله !

هذا وقد بينت في مقدمة الجزء الأول من « الفتاوى » وفي رسالة « الفتوى بين الانضباط والتسيب » منهجى في الإفتاء في الاستدلال والترجيح والبيان، وأنه لا يكتفى بالإجابات المقتضية بأن هذا الأمر يجوز، أو لا يجوز، صحيح أو فاسد - كما يفعل بعض أهل الفتوى قديما وحديثا .

ولكنه يقوم على الإجابات المفصلة، التي لا تكتفى بأقرب دليل، ولا بأقل القليل، بل تجتهد أن تجمع من الأدلة، ما ينفع الغلة، ويشفي العلة، وجل هذه الإجابات « بحوث » في موضوعها .

وبعبارة أخرى أرى الفتوى عندي لونا من الدعوة، فهي تتضمن - إلى بيان الحكم الشرعى، من الوجوب أو الاستحباب أو الكراهية أو الحرمة أو الإباحة - ما لا بد منه من تصحيح المفاهيم، وبيان الحقائق، ورد الأباطيل، ودفع الشبهات ، وتوضيح الحكم والأسرار، حرصا على إضاءة العقول، وإحياء القلوب، وترشيد المسيرة، وإنصاف الإسلام المظلوم والمفتري عليه والمضيع، بين غباء أبنائه، ومكر أعدائه، وحمق أصدقائه، وعجز علمائه، وفساد أمرائه .

وفي رأى أن عصرنا أحوج ما يكون إلى المزج بين الفقه والدعوة، بحيث يكون الداعية فقيها، والفقيه داعية . فلن يجدد الدين في عقول الأمة وضمايرها إلا الداعية الذى يحمل عقل الفقيه، والفقيه الذى يحمل روح الداعية .

(١) رواه البخارى وأحمد وأبو داود وابن ماجه عن ابن مسعود، وأحمد عن حذيفة كما فى صحيح الجامع الصغير .

وهذا ما ينبغي أن نعمل له ، وبعد له العدة، حتى تبرز هذه الفئة المرحوة إلى حيز الوجود، وتنطلق في لأفق، تصي عن بيت، وتدعو على بصيرة، كما قال تعالى : ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ (١) .

كما يؤكد هذا بي - في هذا خراء من الحدود - مستمر في منهجي لدى آمنت به ، ورتبته نفسي . في دعوة و شئب والتربة والإفتاء، وهو منهج (الوسطية) التي مير به هذا لأمة في وكذلك جعلناكم أمة وسطا (٢) فلا أتح إلى العن والتضع، فقد حدث منطعون، ولا أميل إلى تخريبه ونسب، فإن بيني وبين تعالى فيه واحدي عنه ، انعطافه .

وحير كل حير في نور - ولا عمن لدى دعا به قرآن ﴿ أَلَا تَطْعَمُوا فِي الْمِيرَانِ . وَأَقِيمُوا الزُّن بِالْقِسْطِ وَلَا تُحْسِرُوا الْمِيرَانَ ﴾ (٣) موسمية من الضعيف والإحسان في الميزان .

وقد قرأت كلمات بيرة للإمام أبي إسحاق شافعي في هذا المعنى ردتني بيقينا بالمنهج الذي حرته، ومسمما كالمرونة الوثقي، والذي أعتر لأهتداء، فيه فصلا من به تعالى عني، وكان قصده عينا عظيم، وبعمه لا تعد ولا تحصى، جعلنا به أهلا لشكره، وزادنا منها .

يقول الشافعي : المفتي مانع دروة مدرجة هو الذي يحمل ماس على نهجود توسط فيما يلين نا جمهور، فلا يذهب بهم مذهب شدة، ولا يبل بهم بي صرف الانحلال .

والدين على صحة هذا أنه احصاء المسقيه، الذي حدث به شريعة، فيه قد مر أن مقصد شارع من المكلف الحمل على توسط من غير إفراط ولا تفريط، فإذا خرج عن ذلك في مسطين خرج عن قصد الشارع، وبذلك كان ما خرج عن المذهب توسط مذموما عند العلماء الراسخين .

(٢) البقرة: ١٤٣

(١) يوسف: ١٠٨

(٣) آل عمران: ٨٠

سَأَلَ عَنْ تَعْدِي أَنْ يَمْلَأَ يَدَهُ كِتَابَ مَوْعِظَةٍ وَبَاشِرَةٍ وَغَيْرَتِهِ، وَكَانَ مِنْ أَسْهَمِ أَوْ أَعْدَدِ
مِي إِحْرَاحِهِ، وَنَعَمَ بِهِ بِأَرْبَابٍ لَا تَرْغُ قُلُوبًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً
إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴿٩﴾

سپتمبر ۱۹۹۱ء

أ.د./ يوسف القرضاوى

[illegible]



النَّارِي السُّبَايِي

فِي مَصَادِرِ الْإِسْلَامِ

مِنَ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ

كتابة المصحف بالطريقة الإملائية الحديثة

س لماذا لا يطبع القرآن على الطريقة الإملائية العادية تيسيراً لقراءته ، وتسهيلاً على الطلاب لتلاوته وحفظه وكتابته ؟ هل هناك ما يمنع ذلك شرعاً ؟ وهل يجوز كتابة بعض الآيات على السبورة بالطريقة الإملائية العادية للطلاب أثناء الدرس ؟

جـ ١ من خصائص هذا القرآن الكريم ، كتب هذه الأمة ، الكتاب بحال المعجز ، من خصائصه أن الله سبحانه وتعالى تكفل بحفظه بنفسه ، كما قال عز وجل : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (١) .

فهذا الكتاب محفوظ ، يستحفظه الله أساس كما استحفظ الكتب الأخرى أهلها (٢) ولم يدع بشر أن يتولى حفظه بأنفسهم ، بل هو تولى بنفسه أن يحفظ هذا كتاب ؛ لأنه يتضمن كلمة لله الأخيرة بشرية ، فهو آخر الكتب ، أمر على آخر الرسل ، وآخر الأمم .

ولما تولى ذلك سبحانه ، يسر الوسائل المعينة على ذلك ، فمن هذه الوسائل : تواتر هذا الكتاب منذ عهد النبي ﷺ إلى اليوم ، وإلى ما شاء الله إلى قيام الساعة ، تواتره جيلاً عن جيل ، يحفظونه عن ظهر قلب كآدم وصغارهم ، يتلونه كما أمر ، بكل كلمة ، وكل حرف ، وبطريقة أدائه متواترة . بعينه ، ومعدده ، وحركاته ، وسكناته ، فهو متواتر بنفسه ومعدده وهذا له بتواتر أي كتاب فظ ، من كتب مددات كتبها

ومن وسائل حفظه كذلك أن الله أهدى أسمين مد عهد صحف أن يحافظوا على رسمه ، فلا يعبروا فيه ولا يبدلوا صور كتابه كدست مائة في صيانه . وهذا كتاب يقرؤه المسلمون كما رسمه في عهد الصحابة رضوان الله عليهم ، وكان ذلك في عهد عثمان ،

(١) حجر ٥

(٢) سادس من هذه على عن سادس : «بحكمها النيون الذين أسموا لذين هادوا والربانيون والأخبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء» سادس ٤٤

ولهذا يسمى مصحف عثمان، ويوصف رسمه العثماني، نسبة إلى الحنفية الثالث
أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه فهذا المصحف كتب بحضرة الصحابة
وأقروا، وصار إجماعاً منهم.

وقد أحسنت طريقة الكتابة وقواعد الإملاء فيما بعد ذلك، على توالي العصور،
ولكن مسلمين لم يحرروا حتى اليوم أن يغيروا من طريقة الرسم العثماني، قد عرّف بعض
شيء، إذا لم يكن هناك لفظ موضعت، ولم يكن هناك شك في صغره فيما بعد، ولكن
صورة الكلمات بقيت كما هي وغير ذلك ثم حذف به كتابة فقرات عن كلمة عديدة،
ثم يحرروا على تعبد لها، لقد روي عن بعض العلماء، أن من يغير شكلي بعض الكتب
من «الرباع» كتب في مصحف ربيع، من صلاة تكب هكذا «العبادة»،
الربا تكتب هكذا الربو، ثم تمأيد أيديهم بها بالتغيير فقط.

هذه من بدعهم في كتابة مصحف، بطريقة الإملائية الحديثة ليس على رسم
فريدة، حتى لا يحسن مصحف عن رسمه من الكتب التي يقرأها من وجه في ذات
عبارات وأدلة.

ولكن لأكثرين وأن منهم في حنفية يقولون، إن ينبغي لمصحف كما هو رسمه،
وبطريقته في كتب يجب أن لا أمر، مبالغة في الحفاظ على هذا الكتاب الإلهي؛ لعدم رسم
في فقرات كتب كما أن كتب قرأه محمد ﷺ على أصدقائه، ولكن من به خبر على
كتب محمد ﷺ فمن لأحد أن يبدل أو يغير أو يغير شيء منه، هذا - نسبة لمصحف
كذلك.

ولكن إذا أخذت من مصحف مسند في كتب، أو مكسب على نسبة رقة،
أو نحو ذلك، فلا بأس في هذه خدعة أن يكتب على طريقة الإملائية الحديثة، يكون
أسهل في تعلمه، لأن من يجب، أن يكتب على رسمه أو معتمداً أن يشرح مصحف أو شدة
بني أن مصحف به طريقة خاصة في كتابة بعض الكلمات، حتى يكون ميسراً على عدم،
ولا يعتبر تلاوة هذا الكتاب، الذي جعل الله تلاوته عذراً، وجعل تلاوته كل حرف فيه
عشر حسبات

وبالله التوفيق

كتابة بعض آى القرآن بالحرف اللاتينى

س . وصلتى رسالة من بعض الإخوة فى أوربا يسألون عن حكم كتابة القرآن الكريم بالحرف اللاتينى للذين يدخلون الإسلام من الأحناس التى لا تعرف العربية ولا يسهل عليهم قراءتها. فكان هذا الجواب.

ج . الحمد لله رب العالمين وعصاة و تسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين سيد محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد

فقد أُرسل الله تعالى القرآن عربياً، كما نصت على ذلك آياته الكثيرة، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (١). ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾ (٢).

﴿وَإِنَّا لَنُرِيلُ رَبَّ الْعَالَمِينَ نَزْلًا بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قُلُوبِكَ لَتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ (٣). ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ (٤). ﴿كَتَابُ فَصْلَتِ آيَاتِهِ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (٥). ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (٦).

وقد فتشت حكمة الله تعالى أن يكتب هذا القرآن الكريم مد أنزل على رسوله ﷺ بالحرف العربى المعبر عن لسان العربى، فهو قرآن وكتاب، ومن حيث هو قرآن ينطق باللسان العربى، ومن حيث هو كتاب : يكتب بالحرف العربى معبر عن الأصوات التى تميزت بها العربية .

وعلى هذا أجمعت الأمة منذ عهد سى ﷺ . وعهد حفصه أم المؤمنين المهديين الذين أمرنا أن نتمسك بسنتهم، ونعص عليها بالواجد.

وقد تمير هذا القرآن عن كتب السماويه التى سبقته بأن الله تعالى تولى حفظه بنفسه ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (٧).

(١) يوسف ٢ (٢) - حد ٣٧ (٣) - شعراء : ١٩٢ - ١٩٥ . (٤) - لومر : ٢٨
(٥) - قصص ٣ (٦) - حرف ٣ (٧) - الحجر ٩

ومن دلائل هذا الخلف أن فيض الله تعالى به من استظهره وحفظه في صدور، وهو ما يعرف لأي كتب مقدس آخر، وحفاظ القرآن كله يعدون بعشرات الألوف، ومنهم صبيان لا يحاورون الساعة من العمر، بل منهم أعاجم لا يحسون فهم كلمة من العربية، ولكنهم يحفظون القرآن لا يحرمون منه حرفاً، وقد شاهدت ذلك لدى الباكستانيين واليهود والأتراك... وغيرهم.

ومن دلائل هذا الخلف أن الأمة الإسلامية منذ عهد خليفة ثالث عثمان بن عفان، أي بعد وفاة النبي الكريم، ببضعة عشر عاماً، نفقت بحقوق مصاحف بني كسب في ذلك الوقت بإشراف لجنة عمدة على رأسها زيد بن ثابت رضي الله عنه، وأجمعت على أن تبقى هذه المصاحف كما رسمت، لا تغير فيها ولا تبدل، رغم تطور طرائق الرسم والإملاء، إلا ما تقتضيه ضرورة في أصناف الحدود التي لا تغير من صورة الكلمة مكتوبة، وفي هذه الحدود زادوا القط والشكل.

وبقي المصحف برسمه العثماني إلى يومنا هذا، ولم يقل أحد من المسلمين أن يغير رسمه إلى رسم الإملائي المعتاد، وإن كان أيسر على الناس، ساعة في حفاظ على نص القرآني من أي تغيير، قد يحدث في المستقبل خطأ أو عمداً.

ورد كذا هو موقف المسلمين لإجماعهم من رسم عثمان بن عفان قرآني وحرفهم عليه، ورفضهم لأي تغيير في صورته مع بدء الحرف العربي كما هو، فكيف جبر كتابة نص قرآني بحرف آخر غير الحرف العربي، مثل الحرف اللاتيني، مع أن هذا الحرف لا يوحد به ما يعبر عن كل الأصوات العربية التي بها أحرف خاصة في لغة العرب، مثل الصاد والصاد، والضياء والضياء، والعين والحاء، وبحوها.

وربما قيل إن ذلك يمكن أن يعالج بوضع علامات خاصة كشي وضعها مستشرقون بحبير صوت لدى لا يوحد به حروف خاص يعبر عنه في حروف لاتينية، ولكن هذا يقيد من يعرف اللغة العربية وأصوات الحروف فيها ثم غير فلا يستفيد منها إلا بعد دراسة وتدريب.

ثم هناك أشياء مثل همزة وصل ومتى يقطع بها ومتى لا يقطع، وكذلك التثنية في حجة وصل، وحجة لوقف، وحالات دلت في حجة نصب عن حاسي رفع وحرف،

وأيضاً التسوية في التاء المربوطة واختلافه عن التاء المفتوحة في حده ووقف .

وغير ذلك ، مما يمكن أن يظهر بالممارسة ، ولا يصح معه إلا التفتي شفهياً

عني أنه قد تمكن في حالة الضرورة لقصوى أن يرجع لبعض الدس يدين يصعب
عندهم انتهى بالمشاهدة، أن يكتب لهم سورة الفاتحة مثلاً، وبعض الآيات، أو لسور
اقتصار، من أجل الغرض في العبادة، عني أن يوضع كل العلامات اللازمة والموصحة
لسلامة النص، وعلى أن يكون ذلك لمعاون على حفظ الكلمات منطوقة بالعربية، وأن
يرجع بصفه عني من يعرف العربية حتى يضمن إلى سلامته وبعد الحفظ تمام لا داعي
لإبقاء بعض الحروف اللاتينية، فقد أدى مهمته، وبعده حاجة

وإن لم يؤيد هذه الطريقة هذه الشروط وفي هذه الحدود، ما اتفق عليه رأي مسمين
من حوار كتابة النص القرآني بالحرف العربي، بغير الرسم العثماني، بل برسم (الملائي
معداد وذلك في غير المصحف، كما في الكتب العلمية والمجلات الأدبية وغيرها بقصد
تسهيل وتيسير على جمهور الناس الذين لا يعرفون الرسم العثماني أموروث

أما ما عدا ذلك، فيجب أن ينهي النص القرآني مكتوباً بالحرف العربي، وفي هذا
قوله كثيرة. أهمها، أن يحرص المسند على عدم العربية، باعتباره لغة القرآن والحديث،
ولغة العبادة ولغة ثقافة الإسلامية، وقد ذهب بعض الأئمة كشافهم - رضي الله عنه -
إلى وجوب عدم العربية في هذا لاغترار، وأيد ذلك شيخ الإسلام بن تيمية في كتابه،
«اقتضاء الصراط المستقيم» .

وبهذا يستفي مسلم معرفته بدينه مباشرة من مذهبها تصفية دون كثرة وسائله

كما أن لغة عربية برسمه بالمصحف الشريف من ناحية، وإخوانه مسلمين المصنفين
بالعربية من ناحية أخرى .

وقد كان لإسلام وعربية يسيران جنباً إلى جنب في عهد الصحابة ومن بعدهم
بحسب من خبر القرون . ولو مضى الأمر على هذا المنهج ما كان عدداً عديداً
أحدهما عربي ولا غير إسلامي، بل كان هناك عدد واحد عربي إسلامي أو إسلامي
عربي لا غير .

ومن هنا يسعى أن يفهم أن الأصل في الفتوى: هو عدم حوار كثافة النص القرآني بعبر الحرف العربي، وإذا ترخصنا في كتابة الفاتحة أو بعض الآيات القصار، فيجب أن يكون في حدود ضرورة الفصوى، وما أتيح للصورة، يقدر بقدره، كما هو مقرر في القواعد الشرعية .

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل !!

حول بعض (الوقوف) في كتاب الله

من أنا معنى بدراسة علوم القرآن الكريم ، وخصوصا بالوقوف والوصل فيه ، وقد صليت خلفكم صلاة التراويح ، وفي أكثر من رمضان ، أعجبت كثيرا اختياريكم لأماكن الوصل والوقوف وهي مبنية على مراعاتكم للمعاني القرآنية

لهذا أحببت أن أسألكم عن بعض الوقوف ، في القرآن الكريم ، اختلفت فيها مع بعض زملائي ، فرأيت أن نستشير برأيك حولها

١ - من ذلك قوله تعالى في أواخر سورة يوسف : ﴿ قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني ﴾ فمعظم المصاحف المطبوعة ، تقف على قوله : ﴿ أدعو إلى الله ﴾ ثم تستأنف بعده : ﴿ على بصيرة أنا ومن اتبعني ﴾ .

فهني بهذا تجعل فقرة : ﴿ أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني ﴾ حملتين اثنتين لا جملة واحدة ، وأنا أرى خلاف ذلك .

٢ - وفي نفس السورة حدث خلاف حول الوقف هي الآية الكريمة على لسان يوسف قال : ﴿ لا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين ﴾ . وذلك بعد أن قال له إخوته : ﴿ قال الله لقد آثرك الله عليا وإن كنا لخاطئين ﴾ .

فهل الوقف عند قوله : ﴿ لا تثريب عليكم ﴾ أو عند كلمة : ﴿ اليوم ﴾ .

٣ - وفي سورة الحديد يقول الله تعالى : ﴿ والذين آمنوا بالله ورسوله أولئك هم الصديقون والشهداء عند ربهم لهم أجرهم ونورهم والذين كفروا وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب الجحيم ﴾ (١) .

فهل يوقف عند قوله : ﴿ الصديقون ﴾ أم عند قوله : ﴿ عند ربهم ﴾ ، وبعبارة أخرى هل هما صفتان أو ثلاثة تتحدث عنهم الآية ؟

(١) يوسف ١٠٨ .

(٢) يوسف ٩٢ .

(٣) الحديد ١٩ .

١ - الذي أرجحه في الآية الكريمة من سورة يوسف: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعِيَ﴾. أن فقرة ﴿أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعِيَ﴾ هي جملة تفسيرية للمحملة قبلها ﴿هَذِهِ سَبِيلِي﴾ فهو يشرح هذه السبيل بأنها: الدعوة إلى الله على بصيرة هو وكل من آمن به واتبعه فصير ﴿أَنَا﴾ في الآية تأكيداً على ﴿أَدْعُو﴾، وليس مستأخراً مفقداً هو ﴿عَلَى بَصِيرَةٍ﴾، والصحيح أن تعرب ﴿عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ على أنها حال من فاعل ﴿أَدْعُو﴾.

ولو جعلت هذه الفقرة جملتين، الأولى: ﴿أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾، الثانية: ﴿عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعِيَ﴾ لأخل ذلك بمعنيين كبيرين.

الأول: ربط الدعوة بهذا الوصف الجميل: ﴿عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ وهذا ربط لا يأتي إلا بربط الفقرة كلها، وجعلها جملة واحدة، وعدم الوقف على قوله ﴿إِلَى اللَّهِ﴾ لأن ﴿عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ ستكون خبراً مقدماً للمستأخر، وهو الضمير والمنصوب عنه ﴿أَنَا وَمَنِ اتَّبَعِيَ﴾.

الثاني: جعل الدعوة إلى الله على بصيرة من أوصاف الأسماء أوصافاً، فكأن من تبع سبي ^{عليه} هو داع إلى الله وداع على بصيرة، وبالوقف على ﴿إِلَى اللَّهِ﴾ يفصل لأنواع عن الدعوة، وتفصل الدعوة عن البصيرة.

بهذا أرجح كل الترحيح عدم الوقف على قوله: ﴿إِلَى اللَّهِ﴾، وقرءة الفقرة كلها متصلة: ﴿أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعِيَ﴾.

٢ - كما أرجح في الآية الأخرى من سورة يوسف الوقوف عند قوله: ﴿الْيَوْمَ﴾ وبهذا يرتبط هذا المنصرف بالثريب قبله، لا بالمنعرة بعده، فيوسف يقول لأخوته بعد اعتراهم بحضتهم وإشمتهم: ﴿لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ﴾ ثم يدعو لهم بقوله: ﴿يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾.

ولو كان الوقف على قوله: ﴿عَلَيْكُمْ﴾ لكان لفظ ﴿الْيَوْمَ﴾ طرفاً لـ ﴿يَغْفِرَ﴾، وكان بذلك خبراً لا دعاء، وكان هذا جزماً من يوسف بأن الله يعفو لهم اليوم، مع أن الالتماس موقوف لا يكون دعاء، ورحاء منه ويؤيده قومه لأبيهم بعد ذلك: ﴿يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ﴾.

لنا ذنوبا إنا كنا خاطئين قال سوف أستغفر لكم ربى ﴿١﴾

ولو كانت الجملة خبرا لادعاء لم يكن هناك معنى لطلب الاستغفار من أيهم مرة أخرى، بعد أن أحبرهم الصديق بأن الله يغفر لهم اليوم.

قال الأنوسى: وأنت تعلم أن أكثر القراء على الوقف على ﴿اليوم﴾ وهو صاهر في عدم تعنته بـ ﴿يغفر﴾ وهو اختيار الضرى وإسحاق وغيرهم، وهو الذى يدل على النوق، والله أعلم اهـ.

٣ - وأما آية سورة الحديد ﴿والذين آمنوا بالله ورسوله أولئك هم الصديقون والشهداء عند ربهم لهم أجرهم ونورهم والذين كفروا وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب الجحيم﴾ فإحدى زحجه عدم الوقف على كلمة «الصديقون»؛ لأن «الشهداء» معطوف على «هم» من جهة «أولئك» «الشهداء» «الذين آمنوا بالله ورسوله» وثمة الجملة ﴿عند ربهم﴾ حال.

وقوله تعالى يحبر عن معنى آمنوا بالله ورسوله بأنهم هم صديقون وشهداء عند ربهم، وبأن لهم أجرهم ونورهم.

بجلاف الذين كفروا وكذبوا بآيات الله، فأولئك أصحاب الجحيم

فالقسمه إذن ثمانية: المؤمنون بالله ورسوله، وهم أصحاب الجنة، والكفرة المنكبون، وهم أصحاب الجحيم.

وقد استظهر أبو حيان في تفسيره كون الشهداء متدأ، وما بعده حبرا، ورده الأنوسى قائلا. ومن أنصف يعلم أنه ليس كما قال، وأن الذى تقتضيه حراة النص الكرم خلافا.

ومما يرجح ما قاله الأنوسى قوله تعالى بعد ذلك آية واحدة: ﴿سابقوا إلى مغفرة من ربكم وحنه عرضها كعرض السماء والأرض أعدت للذين آمنوا بالله ورسوله ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء﴾ (٢) مما يدل على أن السورة تدور على فصل الإيمان بالله ورسوله، وفصل المؤمنين وعظيم حوائجهم ومسرحتهم عند الله، فهم الصديقون وهم الشهداء

(٢) الحديد: ٢١.

(١) يوسف: ٩٧، ٩٨.

عند ربهم، وليس الشهداء قسما آخر.

على أنه لو قيل: لو وقف على الصديقين، وسدّد الكلام عن الشهداء على اعتبار ما بينهم من مرتبة خاصة، لأقصى هذا أن يكون الشهداء أقصا من الصديقين، بسبب تخصيصهم بأنهم وحدهم حرّم، ورغم أن المعروف خلافه، وهو أن أقصا الناس عند ربهم هم الصديقون، ويليهما الشهداء وهو ترتيب الذي يشير إليه قوله تعالى: «ومن يطع الله والرسول وأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا» (١).

وقف مفسد للمعنى

س - سمعتم في بعض الدروس تكرون على من وقف من القراء المعاصرين على قوله تعالى في سورة المائدة: «أَقَالُ بِأَيْهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ» ثم استأنف فقال: «أربعين سنة يتجهون في الأرض فلا تأس على القوم الفاسقين» (١).

فبوجهة نظرهم في هذا الوقف؟ وما وجه الخطأ فيه؟ فإننا سمعنا ذلك من أكثر من قارئ من المشاهير؟ جراكم الله خيرا.

ج - الوقف من حيث الخور و لزوم والمعنى مبنى على فهم المعنى. كالإعراب في النحو، فهو فرع المعنى.

وبعد تتناول المصاحف في موضع الوقف والوصل، والحكم عليها بعد شذوحت أفعال مشرقين عليها. فنجد بعض المصاحف يوجب الوقف على موضع معين من آية. ويرى برونه، ويضع حرف «الميم» لئلا يقرأ على ذلك، على حين نجد مصاحف أخرى ليس فيها هذا الرمز.

وجد مصاحف تضع علامة المنع من الوقف، وهو حرف «لا» وأخرى لا توقفها. ومصحف تضع علامة ترخيص الوقف «قل»، أو ترخيص الوصل «صلى»، أو علامة تجويز الطرفين «ج» وأخرى تحالفها في ذلك.

وأفضل مصاحف في ذلك - في رأيي - هو المصحف الذي أنشأت عنه مدحه العلمية الشهيرة من كبار علماء الشريعة والقراءات واللغة في مصر، وهو المصحف المعروف باسم مصحف الملك، وإن كان هناك بعض استدراكات قليلة عليه، كأي عمل بشري.

ومن اقراء المعاصرين من لا يتأمل المعنى جيدا، فيقف حيث لا ينبغي أن يقف، كما

(١) المائدة: ٢٦

في الآية الكريمة المستول عليها من سورة المائدة.

فقد جاءت الآية في سياق الحوار بين موسى وقومه، لخطيئتهم على دخول الأرض المقدسة التي كتب الله لهم دخولها، ورعه التذكير والارشاد، وأمرهم بقوله على لا بدخولهم مددهم فيها، فإن خرجوا منها فلا مراع إدن أن بدخولها^(١)

ونهيهم عن جد بقوله بوقح من تقوم سنهم ومقدمهم^(٢) وقالوا يا موسى إنا لن بدخلها أبد ماداموا فيها فادهب أنت وربك فقاتلا إنا ههنا قاعدون^(٣)

فماذا كان جواب موسى

قال رب إني لا أملك إلا نفسي وأحيى فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين^(٤)،
وهذا حكم إلهي بقوله قال فإياها محرمة عليهم أربعين سنة يتيهون في الأرض
فلا تأس على القوم الفاسقين^(٥)

فحريم الأرض مقدسة عليهم لا يمكن تحريم مؤبدا ولا مطلقا، بل هو مفيد بقاءه
سبعين لأربعين، عقوبة من عهدهم، وحتى يترسي جبل حديد في رحابة صحراء بعد
عن قهر غيرة، وقد لا يستند ذلك أن يحريم ذلك بدخولهم فليس بعد موسى، وقد
هم مدد دود وسليمات عليهم سلام، ولا بدخولهم حديثا، وقدموا فيها دونهم أننى
فعلت بما أؤامعيل!

ونوقف على قوله فإياها محرمة عليهم^(٦) كما يحلو بعض القراء، يفسد المعنى،
ويوهو بتحريم مطلق، وأن الأرض مسة مخصصة عن تحريم، ومقصودة على إليه
وحدده، وتصوب أن مدة محريمه هي عشرين مدة السنة، وثلث بين ما وصل بين حرم^(٧) إن
وصرفه برمسي، فتكون لقراءة فإياها محرمة عليهم أربعين سنة يتيهون في الأرض^(٨)
والله أعلم.

(١) المائدة : ٢٤ .

المائدة : ٢٥ .

(٣) المائدة ٢٦ .

المجترون على الحديث النبوى

من تعرض السنة المطهرة، وبعبارة أخرى: يتعرض الحديث النبوى الشريف ما بين آية وأخرى لهجمات شرسة من يدعون العلم والتحديد، والفكر الحر، وغير ذلك من الأوصاف التى يركون بها أنفسهم. ويرفونها لدى القراء، الذين لا يعرفون حقيقتهم، وقد ينطلى على بعضهم تلك الدعاوى الزائفة.

ولا ريب أنكم على من رعم يوما فى محلة عربية سيارة أن فى صحيح البخارى أحاديث موصوعة ومفتراة^(١)

واليوم نقرأ فى بعض المجلات لأناس من هؤلاء يسودون صفحاتها بالطعن فى الحديث ورحاله، وفى المقه وأئنته. وفى الأمة وتاريخها. وفى السلف الصالح وأمجاده. ولا يجد هؤلاء من يرد عليهم، ويكشف عوارهم، ويبين بطلان مزاعمهم. ولا بد أنكم قرأتم ما كتبه أحد هؤلاء أو بعضه، ولا بد أنه أعصمكم كما أعصيا. وهو غضب للحق لا لشيء آخر.

فهل نطمع فى كلمة مكم تشفى الصدور. ونسكت هؤلاء المتطاولين بالباطل، المستكبرين فى الأرض غير الحق، الذين يفترون على الله وعلى رسوله وعلى علماء الأمة الكذب وهم يعلمون؟

جعل الله من لسانكم وقلمكم سيفاً يصر الحق ويمحق الباطل، وأيدكم بصره فى مقاومة المظلمين المفرورين. آمين

ح.
أود أن أطمش الأح الكريم أن السنة النبوية والحديث الشريف بحير إن شاء الله، وإن تال هذه الأقلام الخاملة والمنسوبة من سنة، لا كما تال هذه الريح من صود رشح أشم، ومهم علا صحيح الناصل فى فترة من الفترات، فإنه عن قريب سيسكت،

(١) نظر، الرد المشار إليه فى الجزء الأول من . جازى معاصرة، بصوان: «دفاع عن صحيح البخارى»

وإن بقي إلا صوت الحق، وصدق الله إذ يقول: **يُؤْتِي الْقُضْأَ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيُدْخِلُهُ**
فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ (١).

وقد رد الإمام الشافعي على أمثال هؤلاء، ورد ابن قتيبة على آخرين، ولأرسل برهم
في عصرنا يحتمون كالحفافيش ثم يظهرون.

ويمكن أن نر من تسحيح وتصاوير كنهها لدى أنصار إليه الأخ السائل وأمثلة من الجهل
الذين جمعوا بين الجهل العاصح، والإفك الواضح.

قد رأينا من هؤلاء اعتراف - مدعي يفتحمون حمي الله، وهم يسو من الله -
من يزعم أن الأئمة والفقهاء، كانوا إذا أرادوا أن يحرموا أمرا منعه الشريعة، أو يلغوا أمرا
أوحى له الشريعة، احترعوا له حديثا! فبالله من هذا الاحتراء، بل هذا لا فتر!!

أمكن أن يصب مثل أبي حنيفة، أو مالك، أو الشافعي، أو سوري، أو مالك بن
سعد، أو الأوزاعي، أو بن حبان، أو دود، وأصحابهم أو شيوخهم، وشيوخ شيوخهم من
أمثال سعيد بن المسيب، وسعيد بن حنبل، وعطاء، والخس، وبرهري، وعقبة، ولأسود
بن يزيد، وإبراهيم بن محمد، ومسروق، وغيرهم من حنبل الله، وأئمة نوري، وقصم
سوري - أن يفتروا على رسول الله ﷺ ويكذبوا عليه متعمدين، ويحترعوا أحاديث من
عند أنفسهم، ليحدثوا بها، ويحرموا ما شاءت بهم فهو والله!!!

وهي مقام آخر يقول هذا مدعي المعروف (٢) - (قد كذب الله في ادعوى أن أرادوا
تفويض حكم من أحكام الشريعة على صوء الأحوال المستحقة للمجتمع الإسلامي،
يحترعون، لأحاديث ثم يسوونها إلى نبي ﷺ نفصى قايرون حقيقه)

(غير أنه لم يعد بوسع الحكومات اليوم أن توحى إلى أحد فقهاء أن يحتج حدث
عن إسحاق بن نصر عن يحيى بن آدم، عن ابن أبي رائدة عن أبيه عن الأسود بن يزيد عن
أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يكح أحدكم امرأة على امرأ»).

هذا ما قد هدا منعائه المتفصح بالاضل مغربا على فقهاء الأمة، متقولا على
تاريخ العلم، وعلى تراث الإسلام.

(١) الأنبياء ١٨

(٢) المنصور ١٢/٩، ١٩٨٣م، والكاتب هو حسين أحمد أمين.

منه يكن في الأمة فقه يستحق كلفة فقه، يحل نفسه أو غيره أن كذب على رسول الله ﷺ وهو الذي قال: «من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»^١

وحتى يسدح وضع لأحاديث تقر بها إلى الله تعالى لم يكونوا من الفقهاء، بل من جهة متبوعة، منهم، ولم يكن ما وضعه هؤلاء في الأحكام وبيان الحلال والحرام، بل في مذهب وشرع، وعرض وأمر عظم وحب دين

ومع هذا وقف لهم علماء الأمة وكشفوا زيفهم، وردوا باطلهم، وبينوا أن دين الله قد كذب الله به، فلا جدح في خبره، بل بالإمام عبد الله بن أبي شامة في حديثه: «أما حديث موضوع» فقد تعين بها جهاداً

وعنه من وضعه حرج حديث كذا في ذكره صاحب، وعنه من سدد من منى بأسعري، ومن مسعود، ومن عمر، أو أي طريقة، أو غيرهم، وجاء يحدث به، في كل صاحب من الفقهاء وتعد من كذب يقبض أي حديث من عرض الطريق، محال به من مجهول لا يعرف من مباحة دين منى عنهم، ولا من تلامذة دين حديثه

في نفي هذا الكلام السخيف، وسمح له من سمح أن يشر في مجالات ساردا! يحيل كل الجهد الأصون والفواعل والموارث عديمة فيه بنى أرسطو عديم الأمة في هذا الشأن، ونورثها الحيف عن أسلاف

بعد نفوذ قواعده، وأصبوا أصولاً، أصبحت علماء شامخ الدر، بل علوم حمدة، من عدم حديث

في نقد عهد منها ابن الصلاح في «مقدمته» المشهورة ١٦٥١ خمسة وسين علماء أو علماء، من دين عده من بعده كسوى وعراقي ومن حجر، ورواه السوي في سده، سرب منه أي نوعاً آخر فأوصفها بنى ٩٢٠ ثلاثة وتسعين نوعاً^(٢).

كأن أوى هذه الفواعل ألا يقلوا حديثاً بلا إسناد، فلا يقل من أحد أن يقول، ومن

١: جاء عند من أئجه عن رسول الله ﷺ وبدا اتفق علماء الحديث على أنه منواتر

٢: شرح ترمذي في شرح تقريب النوازي لمسيوطي، بتحقيق عبد الوهاب عبد الحفيظ ٢٨٦، ٢ وما بعده

دب سب ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م، مطبعة السعادة بالقاهرة

ت، إلا أن يكون صحابياً من رآه عيّنه وسمع منه^(١).

ولاء الصحابة عدول، عدلهم الله تعالى في كتابه، وأثنى عليهم في أكثر من .

كما في آخر سورة الفتح، وحسن شأن المهاجرين والأنصار، وأهل بيته .

سورة^(٢) كما عددهم رسول الله ﷺ في حملة من أحاديثه^(٣) وقد شهدت سيرتهم

عدالتهم، وشهد لهم التاريخ، أنهم الذين حفظوا القرآن والسنة وقنوهما إلى الأبد.

وشرّوا دين الله في أقطار الأرض، وكانوا أفضل حيل عرفه البشرية إلى اليوم.

ولم يحفظ التاريخ لأصحاب نبي من مواقف البذل، وروائع البطولة، ومكرم

الأحلاق، ومقامات التقوى، ما حفظ لأصحاب محمد ﷺ^(٤).

أما من دون الصحابة، فلا بد أن يسد الحديث إلى صحابي، ويبين عمن تلقاه من

الرواة حتى يصل إلى الصحابي.

ولا بد أن تتصل حقائق الرواة، بحيث يكون كل منهم قد أخذ مباشرة عمن روى

عنه، ولا تقل هذه السلسلة من الرواة إذا سقطت منها حلقة واحدة في أولها أو وسطها

أو آخرها.

وهذه سلسلة أصول الحقائق من الرواة هي التي سماها علماء الحديث "إسناد،

(١) غير في هذا الحديث كونه في عهد . . . بحسب معدون من ٢٩ - ٥٢ من حيدرآباد، مع . . .

. . . من مقدمه من صلاح . . .

(٢) مصر، الآية (٢٩) من سورة فتح، الآية (١٠) من سورة مائدة، آيتين (٨ - ٩) من سورة حشر، الآية . . .

(٥٨، ٥٩) من سورة حج، الآية (١١) من سورة فتح

(٣) وحسبنا منها الحديث بسند . . . أحسن من . . . حديث من عده . . .

مشرفة على . . . مسعود وغيره من حلفاء . . . من عده . . . من هريرة وغيره من عده . . .

حفظ . . . من عده . . . من عده . . . من عده . . . من عده . . .

معجم جامع شعير، بعلامه من ٢١٨٣ - ٢١٩٠ من عده . . . من عده . . . من عده . . .

صحيح جامع شعير . . . من عده . . . من عده . . . من عده . . . من عده . . .

(٤) يرجع في ذلك الكتب التي لفت في الصحابة خاصة مثل: الاستيعاب لأبي عبد الله (ت. ٢٦٣هـ)، وأسد

النبأ لأبي الأثير أبي الحسن عني بن محمد (ت. ٦٣هـ)، . . . لأبية لمعاذ بن حجر (ت. ٨٥٢هـ)، وأبنا عديت

ابن سعد (ت. ٢٣٠هـ)، . . . من عده . . . من عده . . . من عده . . . من عده . . .

الرياض النيرة في مناقب العشرة للمحب الطبري، وما ألف حديثاً في ذلك مثل: حياة الصحابة لسكندعلوى وغيره،

وهو كثير.

أو السدد، وشددوا فيه كل تشديد، مدد عهد مكر، وبالتحديد: مدد درُ قُرُ الفتنه في عهد عثمان رضى الله عنه، وبرزت الأهواء والتحريات.

وفي مد يقول شافعى^(١) الخليل، المقيه احدث الإمام محمد بن سيرين (نه يكونوا يسأون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فيضروا إلى أهل السنة فيؤخذ عنهم، ويضروا إلى أهل البدع فيحتسب حديثهم)^(٢).

وقال الإمام عبد الله بن المبارك ت ١٨١ هـ. (الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء)^(٣).

وقال ابن سيرين وغيره: إن هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم^(٤).

وفي بعض الروايات عن ابن سيرين: كان يقال: (إن هذه الأحاديث دين)^(٥) . . . إلخ، ومعنى العبارة أن هذا القول كان شائعاً قبل ابن سيرين، أى في عصر الصحابة.

ومى لا يحجه أهل العلم لدارسون التاريخ الأعم والأدق أن اشترط الإسناد الصحيح المتصل في نقل «العلم النبوى» و«علم النبوة» مما تفردت به أمة الإسلام عن سائر الأمم، كما ذكر ذلك ابن حزم وابن تيمية وغيرهما.

ولا يحسن القارئ النعید عن الثقافة الإسلامية أنهم كانوا يقبلون أى إسناد يذكر لهم، وأن توسع أى واحد أن يركب لهم سلسلة من أسماء، اشقت إلى أن يصل إلى الصحابى الذى سمع من النبى عليه الصلاة والسلام، فهم إنما يقبلون الإسناد إذا توافرت له حملة شروط لا بد منها:

أ - أن يكون كل راو من روايته «معلوم العين والخال» وبعبارة أخرى: معروف

(١) يقصد بالشافعى، من تلمذ على الصحابة وأخذ عنهم العلم، وإلهم الإندرة بقوله: ﴿والذين ابغواهم باحسان﴾

(٢) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، والترمذى في علل الجامع

(٣) كتاب جرح و معديل لابن أبى حاتم ت ٣٢٧ هـ جزء ١ ص ١٦ ط حبر باد ١٣٧١ هـ -

١٩٥٢ هـ

(٤) انصهر السابق ص ١٥، وقد ذكره بإساده عن ابن سيرين وغيره.

(٥) انصهر نفسه

لشخصية، معروف السيرة، فلا يُقبل صد فيه: حدثنا فلان عن رجل، أو شيخ من قبيلة كذا، أو عن الثقة دون أن يذكر اسمه.

ولا يُقبل صد فيه راو لا يُعرف من هو؟ وما بلده؟ ومن شيوخه؟ ومن تلاميذه؟ ومن عاش ومتى؟ وأين ومتى توفي؟ وهو الذي يسمونه «مجهول العين».

ولا يُقبل راو عُرف لشخصه وعيه، ولم يُعرف حله وصفته، بحبر ولا شر، ولا يحاب ولا سلب، وهو الذي يسمونه «مجهول الخال»، أو «مستور».

ب - أن يكون موصوفاً بـ «العدالة» ومعنى العدالة يتصل بدين راوى وحقيقه وأما فيما يروى وينقل، بحيث تنطق أقواله وأعماله أنه امرؤ يحشى الله تعالى، ويحاف حسابه، ولا يستسج كذب أو التريد أو التحريف وقد احتاجوا شد لاحتياط، فكم يردون حديث لأقل شهة في السيرة الشخصية لادقه، أما يد علموا أنه كذب في شيء من كلامه فقد رفضوا روايته، وسموا حديثه «موضوعاً» أو «مكذوباً» وإن لم يُعرف عنه الكذب في رواية الحديث. مع علمهم أنه قد يصدق المكذوب. وقد فسروا «عدالة» بالسلامة من الفسق وحوارم المروعة.

ومن دلائل هذه عدالة أن لا يرى عليه كبيرة، ولا يصر على صغيرة. وأكثر من دلت أنهم شترطوا مع تنموى «المروعة» وفسروها بأنها تنزه عن الدنايا وما يشين عند الناس، كالأكس في الصريق، أو امشي عاري الرأس في رملهم.

فهم يكتفوا من الراوى أن يحسب ما يكره الشرع، بل أضافوا إليه ما يستفيحه العرف، وبهذا يكون إساناً مقبولاً عند الله وعند الناس.

ولا يُقال: قد يتظاهر بعض الناس بالعدالة، ويتصنع المروعة، وفؤاده هواء، وباصه حراب، فهو يقول ما لا يفعل، ويسر ما لا يُعلن، شأن الحافين الذين يحددعون الله والدين آموا.

وواقع يقول: إن الريف لا بد أن يكشف، والعاق لا بد أن يعنص، وقد على كرم الله، عش القلوب، يظهر على صفحات الوجوه، وقلبات الأنسنة. وقد قال شاعر:

ثوب الرياء يشف عما تحته ... فإذا اكتسيت به فإليك عار

وقبله قال رهبر في معرفته:

ومهما تكن عند امرئ من خليفة . . . وإن حالها تحمى على الناس نعلم

جـ - ولا يكون الراوى ثقة مقبولا بمجرد اتصافه بالعدالة والتقوى، بل لابد أن يصحبه إلى العدالة والأمانة والضبط.

فقد يكون الراوى من أتقى عباد الله، وأعلاهم في الورع والصلاح، ولكنه لا يصط

م يرويه، بل يصط فيه فيكثر العلط، أو يسي فيحلط حديثا بحديث.

لهذا كان لابد من «الضبط» سواء أكان ضبط صدر بقوة الخط، أم ضبط كتاب بخدمة الكتاب والعناية به.

وهم بشرطون لها بحديث الصحيح أن يكون راويه في أعلى درجات الضبط والإتقان، حتى يُصمَّم إلى حفظه وإحادثته. ويعرفون ذلك بمقاربة رواياته بعضها ببعض، وبروايات غيره من الحفاظ الثقات

وكثيراً ما يكون الراوى ضابطاً حافظاً متقياً، ولكنه يعمى، فتضعف ذاكرته، وتشتوش عنه حفظه، فيضعفونه بذلك، ويقولون: «احتض بأخرة» أي آخر حياته، وقد يُصغون برواه عنه - أمرات وأداة محنقة، فيقولون: «هذا روى عنه قبل اختلاطه فيقبل»، وهذا روى عنه بعد اختلاطه، أولاً يعرف متى روى عنه، فيرد.

د - أن يكون حقائق السند كلها متصلة. متماسكة من مبدأ السند إلى منتهى، فإذا سقطت حقيقة في السلسلة في أولها أو أوسطها أو آخرها، كان الحدث ضعيفاً مردوداً، مهما يكن مكانه رحاله من عدالة وضبط، حتى إن بعض أئمة تدعين الدين يستسقى بهن العيث، وتضرب كباد الإبل لصب عنه مهن، مثل الحسن بنصري، وعطاء، وأرهري، وغيرهم، إذ قال: قال رسول الله ﷺ، ومن يذكر الصحابي الذي سمع الحديث من رسول الله ﷺ لم يقل حديثه، لاحتمال أن يكون سمعه من تابعي آخر، وأن يكون التابعي سمعه من تابعي . . . وهكذا، وإذا جهلت الوسطة لم يقل الحديث، وهذا يسمونه «المرسل» وإن كان بعض الفقهاء يقبله بشروط خاصة.

ومعنى هذا: أن يكون كل راوٍ تلقى الحديث عن فوقه تلقياً مباشراً، بلا واسطة، ولا يحوز للراوي أن يحدف الواسطة. بناء على أن المحدثون ثقة عنده، فربما كان الوثوق عنده مجروحاً عند غيره، بل إن مجرد حذف الواسطة يشكك في المحدثين.

وبدا علم من حال بعض الرواة المحدثين المتقبولين في الحملة، أنه حذف في بعض مرات بعض النوسائط، وذكر لمطأً محتملاً مثل: «عن فلان» اعتبروه «تدليساً» فلا يقبلون من حديثه إلا ما قال فيه: حدثني فلان، أو أخبرني فلان، أو سمعت. . . وبحوها. كما قالوا في مثل محمد بن إسحاق صاحب السيرة المعروف. أما إذا قل: عن فلان، فحديثه ضعيف؛ لأن «عن» تحمل التقى بالواسطة، كما تختمل الأحد المباشر، ومجرد الاحتمال من مثله يضعف الحديث.

هـ - ألا يكون الحديث شاداً. ومعنى الشذوذ عندهم: أن يرويه الثقة مخالفاً من هو أوثق منه، كأن يروي أحد الثقات الحديث بصيغة، أو زيادة معينة، ثم يرويه راوٍ آخر أقوى منه وأوثق بغير هذه الصيغة، وغير هذه الزيادة.

وكذلك إذا رواه واحد بعارة، ورواه اثنان أو جماعة غيره بعارة مخالفة لها يقبل حديث من هو أوثق ويسمى عندهم «المخفوظ» ويرد المخالف ويسمى «الشاذ» مع أن راويه عندهم ثقة مقبول.

و - ألا يشتمل الحديث على علة قاذحة في سنده أو متنه.

وهذه إنما يعرفها أئمة هذا الشأن، ممن عايشوا الأحاديث، وحبروا الأسانيد والمتون؛ حتى إن الحديث ليدو في ظاهر الأمر مقبولاً، لا عيار عليه، فإذا نظر إليه هؤلاء الصيارفة الناقضون، سرعان ما يكتشفون فيه خللاً يوجب وهماً. ولهذا نشأ عنه رجب يسمى علم «العدل»^(١).

ومن هنا نشين أنه لا مجال لما أوهمه بعض العرباء عن هذا العلم، أن بإمكان بعض الناس أن يحترع إسناداً صحيحاً بل في عاية الصحة، ويركب عليه حديثاً يحل ويحرم،

(١) انظر في هذا كتاب عمل الحديث المذكور همام عبد الرحيم سعيد، وهو دراسة منهجية في سوء كتب عمل الترمذي لابن رجب. نشر دار المعنى عماد.

أو يوجب ويُسقط ما شاء، ثم يأتي به إلى العقهاء، أو رجال الحديث، فيقلوه منه على عواهنه، فهذا كلام امرئ معرق في الخيال. بل هي الجهل المركب؛ لأنه حاهر، ويعتقد أنه عالم.

والله يقول الحق، وهو يهدي السبيل.

نقد الحديث بين السند والمتن

أو بين الشكل والمضمون

س : كنا مجموعة من الجامعيين المثقفين ثقافة (مدنية) كما يطلقون عليها، أعنى أنا من خريجي الجامعات الحديثة، لا من خريجي الأزهر الشريف، وكلياته الدينية العريقة، وكنا نتحدث في أمور الدين، حيث إن معظمنا من المتدينين، الدين يحرصون على أداء الفرائض، واجتناب المحرمات. وانجرّ الكلام إلى الأحاديث السوية، وما دخل عليها من الأكاذيب والأحاديث الموضوعة، التي حشيت بها بعض الكتب، ونقلها بعض رجال الحديث، فشوهت جمال الإسلام.

وانتهى بحثنا إلى أن على المسلم أن يعمل عقله في معنى أى حديث يجده، فإذا لم يسجد مع مقتضى العقل رده وأكراه، ولا خرج عليه، لأن الإسلام لا يأتي بما يردّه العقل، أو يناقض ما يقرره العلم.

وكان مع بعض الرملاء الذين لهم دراية بعلم الدين أكثر منا، فقال: إن الحديث يحب أن ينظر إليه من ناحية سده، أى سلسلة رواته الذين رواه، والطر في مدى قبوله أو رده، ولا يجوز النظر إلى المعنى، الذي قد يحفى على عقولنا القاصرة، فيرتب على ذلك أن رد الحديث الصحيح بغير حجة معتبرة.

أرحو أن تفصل بينا في هذه المسألة المهمة، حتى لا نزل أقدامنا، ونقول في الدين بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير. أثابكم الله.

ع . ص . ل

القاهرة

ج : حدير بالمسلم أن يهتم بأمر دبه، ولدين هو جوهر الوجود، وروح الكون، والقضية الدينية هي قضية الإنسان الأولى، وهي القضية المصيرية حقاً، لأنها تتعلق بالأرل

والأبد، بالخلود في الجنة، أو الخلود في النار.

وحصل بمشقة من أبناء الإسلام إذا جلسوا، بعضهم إلى بعض أن يتحدثوا في أمور دينهم. ويبحثوا فيها، فليس الدين حكراً على أصحاب الثقافة الدينية وحدهم، بل إن فرصاً على كل مسلم أن يعرف من دينه ما يصحح عقيدته، وبصط عاداته، ويقوم سلوكه، ويقف به عند حدود الله في أمره ونهيه، وحلاله وحرامه.

ولكن غير حاصل أن بحوص المسلم في حيا العلم ومشكلاته، دون دليل يهديه من هذا الاحتجاج الثقوب، فمن المقرر انتمى عليه بين العقلاء. أن لكل من رجاله، ولكن عنه أنه، الذين يرجع إليهم عند الاختلاف، ويحتكم إليهم عند التنازع، وهم الذين أشرك بهم نقرت بقوله: ﴿وَلَا يَسْأَلُ مِثْلَ خَيْرٍ﴾ (١)، ﴿فَأَسْأَلُ بِهِ خَيْرًا﴾ (٢)، ﴿فَأَسْأَلُوا أَهْلَ الدِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (٣)، ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يُسْتَبْطِنُوه مِنْهُمْ﴾ (٤).

والقضية التي بحث فيها السائل ور ملاؤد - وهي معرفة صحة الحديث أو ضعفه - هل ينصر فيها إلى السند أو إلى متن أو إلى كتيبهما؟ - قضية علمية دقيقة، لا يقدر على الحكم فيها من كان حصه من الثقافة الإسلامية الأصيلة خطأ متواضعاً، بل ليس كل من درس علم الدين وحصل على شهادة من كلية دينية، قادراً على ذلك، إنما يقدر عليها من راسحت قدمه في علوم الشريعة عمدة، وهي علوم الحديث خاصة، ولم يكن من الخرفيين الجامدين على القديم، ولا المتعجلين المهورين بالجديد.

قد عرف علماء سنة المختصون الحديث الصحيح بتعريف جامع مانع، وهو: ما اتصل بسنده برواية عدل تام الصبط من أول السند إلى منتهاه، وسلم من شذوذ والعلّة.

فإن ما يسمى النظر فيه - بالنسبة لعلم الحديث - هو السند، ويعنى بالسند، سلسلة الرواة من آخر رواه إلى الصحابي الذي روى الحديث عن النبي ﷺ

والصحابة في نظر أهل السنة وجمهور المسلمين كلهم عدول عدلهم الله تعالى في

(٢) الفرقان ٥٩

(١) فاطر ١٤

(٤) النساء ٨٣

(٣) النحل ٤٣

كذبه في آيات كريمة متبوة إلى ما شاء الله ، وعدلهم رسول ﷺ في أحاديث صحيحة موفورة مشهورة .

فإذا ثبت الصحة فلا كلام في الصحابي، إنما البحث عما دونه من الرواة، فلا بد من معرفة كل واحد منهم: معرفة شخصه وعينه ، ومعرفة حياته وسيرته، وشيوخه وتلاميذه، وميلاده ووفاته، ولهذا شأوما (علم الرجال) وعلم (الخرج والتعديلات) وألم في ذلك كتب جملة، لتقويم الرواة توثيقاً أو تضعيفاً.

وصنف حلقة واحدة من سلسلة السند، يجعل الحديث كنه مردوداً. سواء كان هذا الضعف من جهة عدالة الراوي أو أمانته، أم من جهة حفظه وصحته، ولكي يكون الحديث في مرتبة (الصحيح) لابد أن يكون حفظ الراوي في درجة (ممتاز) أو (جيد جداً) بتعبير عصرنا . فإذا برز إلى درجة (جيد) أو (مقبول) فالحديث (حسن) فقط، وهو معتبر لدى العلماء، ولكنه دون الصحيح، وهذا له أهمية عند التعارض .

ولابد أن يكون السند متصلاً من مبدئه إلى منتهاه، فلو كان هناك حلقة مفقودة أو مقطوعة في أول السلسلة أو وسطها أو آخرها، فإن الحديث يزل إلى درجة الضعف، فإذا كان هناك أكثر من حلقة مفقودة فإن الضعف يزداد، و (للقطاع في السند) يعرف أهل الاختصاص بدلائل كثيرة مسبوقة في موضوعها من كتب العلم المتخصصة.

ولابد لكي يكون الحديث صحيحاً - أن يسلم من أمرين هما

١ - الشذوذ .

٢ - العلة .

والمراد بالشذوذ : أن يروى الراوي الثقة حديثاً يخالف فيه من هو أوثق منه، وهذا يعرف بمقارنة الروايات بعضها ببعض.

وهذا أمر يتعلق بمعنى الحديث وكتبه في العالب.

فإذا انمرد الثقة بحديث أو بزيادة فيه أو بنقص منه، مخالفاً راوياً أوثق منه ، أو عدداً من الرواة الثقات، فإن حديثه يحكم عليه بالضعف من أجل هذا الانفراد ، أو الشذوذ.

وأما العلة . فهي أمر حمي قد يكون في متن الحديث ، أو في سنده لا يطلع عليه

إلا أهل البصيرة من جهادة الحديث ونقاده الذين يكتشفون العمل المستورة ، كما يكشف الضييب الخادق العلة الكامنة في بدن طاهره الصحة والسلامة.

والظاهر من مسلك علماء الحديث أنهم ركروا على السند أكثر من تركيزهم على المتن . وهذا له سببه المعروف.

ولكن ليس معنى هذا أنهم أهملوا المتن تماما، كما يتوهم بعض الذين لم يتعمقوا في علوم الحديث، فكثيرا ما تكلموا عن المتن ورووها تخالفتها لقواطع القرآن أو السنة أو العقل، أو المحس، أو التاريخ، أو غير ذلك، وقد اعتبروا من علامات وضع الحديث وكذبه، أموراً تتعلق بالراوي، وأموراً تتعلق بالمروى، أى نص الحديث.

فما يتعلق بالمروى: أن يكون ركيك اللفظ، غير جار على أساليب العربية وقواعدها.

أو يكون ركيك المعنى ، لا يليق أن يصدر مثله من مشكاة النبوة مثل « البادججان شفاء من كل داء » أو « قدس العدى على لسان سبعين نبيا » ونحو ذلك.

أو يكون مناقضا لصريح العقل.

أو يكون مناقضا للواقع المحس والمشاهدة.

أو يكون مناقضا لحقائق الدين الثابتة بالقرآن أو بمقتضى السنة.

أو يكون مناقضا لحقائق التاريخ الثابتة.

قد بن الخورى (ما أحسن قول القائل : إذا رأيت الحديث يباين المعقول، أو يحالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع)^(١).

وقد أحادى فى ذلك الداعية الفقيه الدكتور مصطفى السباعى رحمه الله فى كتابه « السنة ومكانتها فى التشريع » .

بن زبد أن أقول . إن البحث فى السند ليس مفصلا عن البحث فى المتن.

فبهم كثيرا ما يصرون إلى الرواة من خلال مجموع ما يروونه ، فإذا وجدوا راويا

١ - بن زبد أن أقول . إن البحث فى السند ليس مفصلا عن البحث فى المتن.

ينفرد برواية (الغرائب) من الأحاديث، برلوانه إلى مرلة (الصعفاء) أو (المتروكين)، وقالوا في مثله: يروى الغرائب، أو لا يتابع على حديثه، وكثيرا ما يسردون هذه الأحاديث التي انفرد بها، تسيها عليها، وتحذيرا منها، كما نجد ذلك في كتاب (الكامل) لأبي عدي، و(الميزان) للذهبي.

وهناك أنواع من الحديث الضعيف، يكون سبب ضعفها مشتركا بين المتن والسند، مثل: المنصوب، والمنقوب، والمنعل، والشاذ، والمنكر، والمنصف، والمعرف.

ومن أنواع علوم الحديث: ما يتعلق بالمتن وحده، مثل معرفة (المرفوع)، و(الموقوف)، و(المقضوع).

ومنها: معرفة الحديث الإلهي أو القدسي.

ومنها معرفة (المدرج)، و (علم عرب الحديث) وفيه كتب جملة، ومثل (علم مختلف الحديث)، وقد برع فيه الإمام الشافعي، وألف فيه الإمام بن قتيبة كتابه الشهير (تأويل مختلف الحديث)، كما ألف الإمام أبو جعفر الطحاوي كتابه الكبير (مشكل الآثار)، وقد ضاع في أربع مجلدات، وألف الإمام ابن الجوزي (مشكل الصحيح) وغيرها كثير.

وقبل ذلك (علم ناسخ الحديث ومسوخه) ومن أشهر ما ألف فيه كتاب العلامة الحازمي (الاعتبار في النسخ والمسوخ من الآثار)، ولأبي عرج ابن الجوزي رسالة لطيفة في ذلك.

ومن هنا نقول: إن البحث في متن الحديث مقبول بن مضبوط. وإن حديث الذي يرفضه العقل مردود بلا شك.

بيد أن الأمر المهم هنا، هو: من الذي يصر في متن حديث يعرف مدى قبوله من عدمه؟ ومن الذي يقول: إن هذا الحديث يرفضه العقل، فهو ضعيف؟

إن إعطاء هذا الحق لكل من هب ودب من الناس، غير مقبول شرعا ولا عقلا. وإن يحب أن يعطى هذا بثقات من أهل الاختصاص، وهم الذين جاء في مثلهم قوله تعالى ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يَسْتَنْطِئُونَهُ مِنْهُمْ﴾ (١)

(١) النساء ٨٣

فكم من حديث ينكر ظاهره لأول وهنة، وله تأويل سائع عند أهل العلم، مما
الواجب مراجعتهم فيه.

ومن المعروف أن اللغة فيها الحقيقة والمجاز، وفيها الصريح والكناية، فلا يحسن رد
الحديث بحمله على الحقيقة، مع أنه يحتمل المجاز، أو الكناية.

وقد وصحت ذلك في كتابي (كيف تعامل مع السنة) وذكرت له أمثلة غير قليلة .
وبعض الناس يتسرع في رد الحديث - الذي ثبت صحته عند العلماء - بدعوى أنه
يناقض صريح العقل ، أو يناقض مقررات العلم، أو يعارض ثوابت الدين.

فإد دقت النظر في دعواه لم تعد لها تقوى على سابقين ووجدتها كلاماً بلا بينة .
وقد تجد ما ادعى أنه صريح العقل ليس إلا وهماً توهمه صاحب الدعوى، فالحديث
مناقض لعقله هو، ليس للعقل المجرد، أو العقل العام.

والمدسة عقلية كثيراً ما نحترئ على رد الأحاديث الثابتة، دون حجة مقبلة، كما
فعلت المعتزلة في رد أحاديث شناعة، وأحاديث رؤية الله في الآخرة، ورد بعضهم
أحاديث سؤال القبر وما يعقبه من نعيم وعذاب (١).

وكثير ما يكون استبعاد وقوع شيء - لاستحالته في العادة - سبباً في رد الحديث ،
وإسناد شيء عدة لا توجب استحالة عقلاً، وأصل الدين قائم على الإيمان بالعيب، فلا
يسعى أن يمسح شيء صحيح به اسفل عن معصوم، ما دام في دائرة الإمكان، وهي دائرة
جد رحبة .

ومن الناس من رد الحديث الصحيح نصه أنه مخالف لمقررات العلم، وبأنبحث يتبين
أن ما منه من مقررات لعدم القضية ليس إلا نظريات ضنية، أو آراء افتراضية، أو
نحمنه

كما نجني ذلك في آراء (درون) و نظريته في الشوء والارتقاء أو (نظرية
لتصور).

وكذلك كثير من نظريات التي تفسر بعض الظواهر في علوم النفس والاحتجاج

(١) بعض الناس - الذين - يحسبون - من كتب (مرجعية عبيد) (سلام لفر - وحسنه)

والعلوم الإنسانية والاجتماعية بصفة عامة، وهذه العلوم كلها (علوم طيبة) ولا ترقى إلى مرتبة القطع واليقين كما أكد ذلك أهل الاختصاص المصنفون، ولهذا تتغير الطريقت والآراء في هذه العلوم من عصر إلى آخر، بل من بيئة - في العصر الواحد - إلى أخرى، بل من عالم باحث إلى آخر .

وبعض الناس رد الحديث الصحيح ؛ لأنه في نظره معارض للكتاب ولما ثبت من دين بخصوص آخرى.

وقد رأيت من ذكره - تجد تعارضاً حقيقياً، يستوجب رد الصحيح ، وفي منسبات احترام الكتاب في إحدى محلات بدعة الاشارة على رد حديث في صحيح بخاري ؛ لأنه رآه - في صه - محدث بقرآن . وفي يكن لأمر كما رآه ، والحديث صحيح، وإنما الخطأ في فهمه .

ابن القيم يربط بين السند والمتن :

وقد ذكر الإمام المحقق ابن القيم في كتابه (إنباء السبب في الصحيح والضعيف) أنه سئل : هل يمكن معرفة الحديث موضوع بصدقه ، من غير أن ينظر في سنده ؟

وأجاب ابن القيم عن هذا السؤال بحجة مستنبطة مفصلة استغرقت حل كتابه (١) . قال في مضمونها : (هذا سؤال عظيم القدر ، وإنما يعلم ذلك من تصلح في معرفة السبب الصحيحة، واحتضنت بحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السبب والآثار ، ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهدية . فما يأمر به ويهيئ عنه، ويحجز عنه ويدعو إليه ، ويحبه ويكرهه، ويشرعه للأمة . بحيث كأنه معاصم برسول ﷺ كواحد من أصحابه .

فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول ﷺ وهدية وكلامه . وما يجوز أن يخبر به . وما لا يجوز : ما لا يعرفه غيره . وهذا شأن كل متبع مع مسبوغه، فإن لأخص به . فخرص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها، والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح : ما ليس من لا يكون كذلك . وهذا شأن المتقنين مع أئمتهم ، يعرفون أقوالهم وبصورتهم ومذاهبهم، والله أعلم.

(١) شره مكتب المصوغات الإسلامية بحلب بتحقيق وتعليق عبد الفتاح أبو غدة

ومن ذلك : ما رَوَى جعفر بن جسر ، عن أبيه ، عن ثابت عن أنس - يرفعه - « من قال : سبحان الله وبحمده ، عُرِسَ الله له ألف ألف بحنة في الجنة ، أصلها من ذهب ... » (١).

وجعفر هذا : هو جعفر بن جسر بن فرقد ، أبو سليمان القصاب المصري قال ابن عدي : أحاديثه مأكبر . وقال الأزدي : يتكلمون فيه .

وأما أبوه فقال يحيى بن معين : لا شيء ، ولا يكتب حديثه . وقال النسائي ، ولدارقطني : ضعيف . وقال ابن حبان : حَرَجَ من حدِّ العدالة . وقال ابن عدي : عامة أحاديثه غير محفوظة .

ومن ذلك : ما رواه ابن منده من حديث أحمد بن عبد الله الجوزي الكذاب ، عن شقيق ، عن إبراهيم بن أدهم ، عن يزيد بن أبي رباد ، عن أنيس القرني ، عن عمر وعلي رضي الله تعالى عنهم ، عن النبي ﷺ قال :

« من دعا بهذه الأسماء : الله أنت حي لا تموت ، وعانت لا تلب ، وبصير لا يرتاب ، وسميع لا تشك ، وصادق لا تكذب ، وصمد لا تضعم ، وعالم لا نعم - إلى أن قال - هو الذي بعثي بالحق ، لو دُعِيَ بهذه الدعوات على صفائح الحديد لدابت ، وعلى ماء جار لسكر ، ومن دعا عند منامه بها بعث بكل حرف منها سبع مائة ألف ملك يسبحون له ويستعفرون له » .

وتابعه كذاب آخر ، وهو الحسين بن داود البلخي ، عن شقيق ، ورَوَى حُمَلة من كذب آخر ، هو سليمان بن عيسى (٢) ، عن الثوري ، عن إبراهيم بن أدهم - وهذا وأمثاله : مما لا يرتاب من له أدنى معرفة بالرسول ﷺ وكلامه : أنه موضوع مُحْتَلَق وإفْك مُفْتَرى عليه .

وذكر ابن القيم حملة من الأحاديث التي تنصص مبالغات مملوكة ، ثم قال :

وهذا باب واسع جداً ، وإنما ذكرنا منه جزءاً يسيراً ليعرف به أن هذه الأحاديث وأمثالها ، مما فيه هذه الجرافات القبيحة الباردة ، كلها كذب على رسول الله ﷺ ، فقد

(١) تضمنه في « ميراث الاعتدال » للذهبي في ترجمة (جعفر) ١ / ٤٠٤

(٢) هو - بن عيسى - صحيح سنن أبي داود وأحد حديث بطوله في « الموضوعات » لابن الجوزي ٣ / ١٧٥

اعتنى بها كثيرٌ من الجهال بالحديث من المنسبين إلى الزهد والفقر، وكثيرٌ من المختصين إلى
الفقه !

والأحاديثُ الموضوعة عليها ظُلُمَةٌ ورُكَاكَةٌ ، ومجارفات باردة تنادى على وضعها
واحتلاقها على رسول الله ﷺ ، مثل حديث :

« من صلى الضحى كذا وكذا ركعة أُعطي ثواب سبعين نبياً »

وكانُ هذا الكذاب الحديث لم يعد أن غير النبي لو صلى عمرُ نوح عليه السلام به
يُعطى ثواب نبي واحد.

وكقوله : « من اغتسل يوم الجمعة بئبة وحسنة ، كتب الله له بكل شعرة نوراً يوم
القيامة ، ورفع له بكل قطرة درحة في الجنة من الدر والياقوت والترُّاحد ، بين كل درحتين
مسيرة مائة عام ... »

ضوابط كلية موضوعية لمعرفة الحديث المكذوب :

قال : ونحن نبه على أمور كنية ، يُعرفُ بها كونُ الحديث موضوعاً :

المجازفات والمبالغات :

١ - **فمنها :** اشتماله على أمثال هذه المجارفات التي لا يقول مثلها رسول الله ﷺ
وهي كثيرة جداً ، كقوله في الحديث المكذوب : « من قال لا إله إلا الله : حلق الله من تلك
الكلمة طائراً له سبعون ألف لسان ، لكل لسان سبعون ألف لغة يستعصرون الله له ، ومن
فعل كذا وكذا أُعطي في الجنة سبعين ألف مدينة ، في كل مدينة سبعون ألف قصر ، في
كل قصر سبعون ألف حوراء » .

وأمثال هذه المجارفات اساردة التي لا يحلو حلوً واصعبها من أحد أمرين : إما أن يكون
في غاية الجهل والحمق ، وإما أن يكون رنديفاً قصد التقيص بالرسول ﷺ بإصافة مثل هذه
الكلمات إليه .

تكذيب الحس والمشاهدة للحديث :

٢ - **ومنها :** تكذيب الحس له ، كحديث : « الباذجان لما أكل له » ، و « لبادنجان
شقاء من كل داء » . قُبْحُ الله واصعبهما . فإن هذا لوقاله وحسن أمهر الأصداء لسحر ساس

والكُهان، والطَّائِقِينَ، والمنجِّمين .

كونه مما يسخر منه :

٣ - ومنها : سماحة الحديث ، وكونه مما يُسخرُ منه ، كحديث : « لو كان الأَرَرُ رجلاً لكان حليماً ، ما أكله جائع إلا أشبعه » وهذا من السُّبحِ البارد ، الذي يُصارُ عنه كلام العقلاء ، فضلاً عن كلام سيد الأنبياء .

وحديث : « الجورُ دواءٌ ، والخسُّ داءٌ ، فإذا صار في الخوف ، صار شفاءً » . فلعن الله واضعه على رسول الله ﷺ .

وحديث : « لو يعلمُ الناسُ ما في الخُلَّةِ ^(١) لأشتروها بوزنها ذهباً »

وحديث : « أحصروا موائدكم اسفل ، فإنه مطردة للشيطان » .

وحديث : « ما من ورقة هدياء إلا وعليها فطرة من ماء الحجة » .

وحديث : « شئت القلةُ الجرحير ، من أكل منها ليلاً بات ونفسه تنارعه ، ويصيرُ عرق الجداء في أمه ، كُلُّوها بهاراً ، وكفُّوا عنها ليلاً »

وحديث : « فصلُ دهن البسُنج على الأدهان ، كفصلُ أهل البيت على سائر الخلق »

مناقضة الحديث للصحيح الثابت من السنة :

٤ - ومنها : مناقضته لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بيّنة .

فكل حديث يشتمل على فساد ، أو ظلم ، أو عت ، أو مدح باطل ، أو ذم حق ، أو نحو ذلك : فرسول الله ﷺ منه بريء .

ومن هذا الباب : أحاديثُ مدح من اسمه محمد أو أحمد ، وأن كل من يسمي بهذه الأسماء لا يدخل النار .

وهذا مناقض لما هو معلوم من دينه ﷺ : أن النار لا يُحار منها بالأسماء والألقاب ، وإنما الحجةُ منها بالإيمان والأعمال الصالحة .

(١) هي حب بيت معروف

ومن هذا الباب : أحاديث كثيرة عثقت السحابة من ثمارها ، وأنها لا تمس من فعل ، وعمايتها : أن تكون من صعد الخسرات ، والمنعول من ديه صحة خلاف ذلك ، وأنه إنما صمد السحابة منها من حقق التوحيد .

تكذيب الشواهد له :

٥ - ومنها : أن يدعى على النبي ص أنه فعل أمراً طاهراً بمحض من الصحابة كلهم ، وأنه اتفقوا على كتمانهم ولم يفتوه ، كما يرعه أكذب الطوائف : أنه ص أخذ بيد علي بن أبي طالب رضي الله عنه بمحض من الصحابة كلهم ، وهم راجعون من حجة الوداع ، فأقدمه بيهم حتى عرفه الجميع . ثم قال : « هذا وصي وأخي ، والخليفة من بعدي ، فاسمعوا له وأطيعوا » ، ثم اتفق الكل على كتمان ذلك وتعميره ومخالفته ، فلعنة الله على الكاذبين .

وكذلك روايتهم : « أن الشمس ردت لعلى بعد العصر » والناس يشاهدونها ، ولا يشتهر ذلك أعظم اشتهار ولا يعرفه إلا أسماء بنت عميس !

بطلانه في نفسه لما قضته للعقل :

٦ - ومنها : أن يكون الحديث باطلاً في نفسه ، فيدل بطلانه على أنه ليس من كلام الرسول ص

كحديث : « المنجرة التي في السماء من عرق الأفعى التي تحت العرش »

وحديث : « إذا عصب الله تعالى أثر الوحي بالفارسية ، وإذا رضى أمره بالعربية »

ألا يشبه كلام النبوة وهدايتها :

٧ - ومنها : أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء ، فصلا عن كلام رسول الله ص ، الذي هو وحي يوحى ، كما قال تعالى : ﴿ وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ﴾ ^(١) أي وما يُنطقه إلا وحي يوحى ، فيكون الحديث مما لا يشبه لوحى ، بل لا يشبه كلام الصحابة .

(١) النجم : ٤

كحديث : « ثلاثة تريد في البصر : النظر إلى الحضرة والماء الجاري ، والوجه الحسن ».

وهذا كلام محمد بن يحيى عنه أبو هريرة وابن عباس ، بل سعيد بن المسيب والحسن ، بل أحمد ومالك رحمهم الله.

وحديث : « صر يى وجه الحسن يحلو البصر » ، وهذا وجود من وضع بعض الزنادقة .

وحديث : « عليكم بالوجوه الخلاح ، واحذق السود ، فإن الله يستحي أن يعذب مليحاً بالار » . فلعنة الله على واضعه الخبيث .

وكفى حديث فيه ذكر حسن وجود ، أو سوء عيبه ، أو الأمر بالبصر إليهم ، أو شتمهم الخوارج منهم ، أو أن سار لا تصبهم . فكذب محتق ، وإفث مفترى

٨ - ومنها : أن يكون الحديث بوصف الأضياء والطريقة أشبه وأليق

كحديث : « الهريسة تشد الظهر » .

وكحديث : « أكل السمك يوهن الجسد » .

وحديث : « امدى شك يى سى مئة قنة ثوبه ، ومرة ن ياكل بيصر وانصل »

وحديث : « تدنى جبريل بهريسة من حنة ومكنتها ، وأعصيت قوة أربعين رجلاً فى الجماع » .

وحديث : « المؤمن حلو يحب الخلاوة » .

اشتماله على تحديد تواريخ معينة :

٩ - ومنها : أن يكون فى الحديث تاريخ كذا وكذا ، مثل قوله

« إذا كان سنة كذا وكذا وقع كيت وكيت ، وإذا كان شهر كذا وكذا وقع كيت

وكيت » .

كقول الكذاب الأشير : « إذا اكسف القمر فى الحرم كان العلاء والقتال وشغل

سبض ، وإذا اكسف فى صمر كان كذا وكذا » . واستمر الكذاب فى شهور كلها

وأحاديث هذا الباب كلها كذب مفترى .

مخالفته لصريح القرآن :

١٠ - ومنها . محدثة الحديث صريح القرآن : كحديث مقدار الدنيا : « وُثْقُهَا سَعَةُ آلَافٍ مِائَةٍ وَنَحْنُ فِيهَا أَلْفٌ سَابِعَةٌ » .

وهذا من آيِن الكذب، لأنه لو كان صحيحاً لكان كلُّ أحدٍ عالماً أنه قد بقي لبقية من وقتها هذا مائتان وأحد وحمسون سنة^(١) والله تعالى يقول: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمُ إِلَّا بَغْثَةٌ يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ ﴾^(٢) . وقال الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾^(٣) .

وقال النبي ﷺ : « لَا يَعْلَمُ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا اللَّهُ »^(٤) .

ومن ذلك : الحديث الذي يروى في الصحرة : « أَنَّهَا عَرْشُ اللَّهِ الْأَدْنَى » . تعالى الله عن كذب المفترين .

ولما سمع عروة بن ربيع هذا ، قال : سبحان الله ، يقول الله تعالى : ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾^(٥) وتكون الصحرة عرشه الأدنى ؟ !

سماجة المعاني ومناقضتها لمبادئ الإسلام :

١١ - ومنها : ركائكة أُنْصَحَ حديث وسماحتها ، بحيث يُمنَّجها اسمع ، ويدفعها الطَّبْعُ ، ويسمَّج معناها لِلْفَضْلِ .

كحديث : « أَرْبَعٌ لَا تَشْبَعُ مِنْ أَرْبَعٍ : شَيْءٌ مِنْ ذِكْرٍ ، وَأَرْضٌ مِنْ مَقَرٍّ ، وَعَيْنٌ مِنْ نَظَرٍ ، وَأُذُنٌ مِنْ خَبَرٍ » .

وحديث : « دَمُ الْحَاكَةِ ، وَالْأَسَاكَةِ ، وَالصُّوْاعِيزِ ، وَصَعْبَةٌ مِنَ الصَّالِحِ الْمُبَاحَةِ » .

(١) استشهد من هذا أن الإمام ابن خلدون ألف هذا الكتاب في سنة ٧٤٩ ، قبل وفاته (سنة ٧٥١) ب نحو ثلاث سنوات رحمه الله تعالى وأكرمه برصواته

(٢) الأعراف : ١٨٧

(٣) لقمان : ٣٤

(٤) هو جزء من حديث رواه البخاري عن عمر عن النبي ﷺ

(٥) البقرة : ٢٥٥

كذب على رسول الله ﷺ ، إلا لا يدع الله ورسوله الصائغ المباحة.

وحدیث : « إن لله منكاً من حجارة ، يقال له : عُمارة ، يثرل على حمار من حجارة كل يوم ، فيسعر الأسعار ثم يعرّح » .

ومنها أحاديث دَمُ الحشنة والسودان ، كلها كذب (١) .

كحدیث : « الزنجي إذا شبع زني ، وإذا جاع سرق » .

وحدیث : « إياكم والزنجي فإنه خنق مشوء » .

وحدیث : « دعوني من السودان ، إنما الأسود لنظي وفرح » .

وحدیث : « رأى طعاماً فقال : من هذا ؟ قال العباس : محشة أطعمهم » ، قال :

« لا تفعل ، إنهم إن جاعوا سرقوا ، وإن شبعوا ربوا » .

ومنها : أحاديث دَمُ الترك ، وأحاديث دَمُ الخُصيان ، وأحاديث دَمُ المماليك .

كحدیث : « لو علم الله في الخُصيان حيراً لأخرج من أصلابهم ذرية يعبدون الله » .

وحدیث : « شر الخال في آخر الرمان : المماليك » .

أحاديث المبالغات في فضائل الصحابة والأئمة والبلدان أو ذمها .

ومما وصعه جهنة المنتسبين إلى النسبة في فضائل الصديق رضي الله عنه :

حدیث : « إن الله يتحلى لباس عامة يوم القيامة ، ولأبي بكر خاصة » .

وحدیث : « ما صبب الله في صدرى شيئاً ، إلا صببته في صدر أبي بكر » .

وحدیث : « كان إذا امتشق إلى الجنة ، قبل شية أبي بكر » .

وحدیث : « أنا وأبو بكر كفر سري رهان » .

وحدیث : « إن الله لما اختار الأرواح ، اختار روح أبي بكر » .

وحدیث عمر : « كان رسول الله ﷺ ، وأبو بكر يتحدثان ، وكنت كالزنجي

بينهما » .

(١) وذلك لأنها باهية من جهة به (سلام من المسودة إلى الناس ، وبهاء مورق موية وانصورية ونسب من إنما يتفاضلون بالتقوى

وحدیث : « لو حدثتكم بفصائل عمر ، عمر نوح في قومه ما قست ، وإن عمر حسنة من حسنات أبي بكر » .

وحدیث : « ما سفكم أبو بكر بكثرة صوم ولا صلاة ، وإنما سفكم شيء ، وفر في صدره » . وهذا من كلام أبي بكر بن عياش ^(١) .

وأما ما وضعه الرافضة في فصائل علي ، فأكثر من أن يعد . قال الحافظ أبو يعلى الخليلي في كتاب « الإرشاد » : « وضعت الرافضة في فصائل علي رضي الله عنه وأهل البيت نحو ثلاثمائة ألف حديث .

ولا تسعد هذا ، فإنك لو تتعت ما عدهم من ذلك لوجدت الأمر كما قال .

ومن ذلك : ما وضعه بعض جهة أهل السنة في فصائل معاوية بن أبي سفيان قال إسحاق بن راهوية : لا يصح في فصل معاوية بن أبي سفيان عن النبي ﷺ شيء .

قلت : ومرادة ومراد من قل ذلك من أهل الحديث : أنه لم يصح حديث في مناقبه بخصوصه ، ولا ما صح عندهم في مناقب أصحابه على العموم ، ومناقب فريش ، فمعاوية رضي الله عنه داخل فيه ^(٢) .

ومن ذلك : ما وضعه الكذابون في مناقب أبي حنيفة ، والشافعي على تخصيص عني اسميهما .

وما وضعه الكذابون أيضاً في دمهما عن رسول الله ﷺ وما يروى من ذلك كله كذب محتلق .

ومن ذلك : الأحاديث في دم معاوية .

وكل حديث في ذمه فهو كذب .

وكل حديث في ذم عمرو بن العاص فهو كذب .

(١) بنو حبان ، في « مصدح حبه » ، ص ٣٠٩ ، غير أن كتب المصنفات أنه « من قول بكر بن عبد الله بن أبي بكر » .

(٢) « قد عرفت في مناقب أبي حنيفة » ، ص ١٠٠ ، بكر . — « في ما يصح من طريق (مسند) » ، ص ١٠١ ، الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » ، ١/ ٧٨ .

وكل حديث في ذم بني أمية فهو كذب.

وكل حديث في مدح منصور وسفاح والرثيد فهو كذب.

وكل حديث في مدح بعداد أو ذمها ، والبصرة ، والكوفة ، ومرو ، وعسقلان ، والإسكندرية ، ونصيبين ، وأنطاكية : فهو كذب .

وكل حديث في تحريم ولد العباس على النار ، فهو كذب .

وكذا كل حديث في ذكر الخلافة في ولد العباس ، فهو كذب .

وكل حديث في مدح أهل حرسان الخارجين مع عبد الله بن علي ولد العباس ، فهو كذب .

وكل حديث فيه أن مدينة كد وكدام من مدن حنة ، أو من مدن سار ، فهو كذب .

وحديث : عدد الخلفاء من ولد العباس كذب .

وكذلك أحاديث ذم الوليد ، وذم مروان بن الحكم .

وحديث ده أبي موسى (الأشعري) من فتح الكذب . ١ هـ

وبهذا البيان الجامع تسقط النقطة التي ترعم أن علماء السنة لا يلقون إلا مضمون الحديث ، وإنما كان كل بحثهم في سند الحديث ورجاله .

ومن كلمات ابن القيم في بعض كتبه عندما ضعف بعض لأحاديث . « كان سدهم الحديث مثل الشمس لو جب رده . وما دلت ، لا من جهة المعنى المتناقص بعقل أو نقل .

كل ما يؤكدها : أن هذا الحق - حق النقد للمتون والمضامين - لا يمنع لكل من هب ودرب من أساس . فما أكثر الأدعياء المتصولين ، وما أكثر الجراء بغير حق ، ومنتهمين بغير سلطان مبین !

وقد بلوناهم ، فلم جد عند أحسنهم ، لا نقيل من لهم ، ولكن كثير من الادعاء والانتعاش ، ولا حول ولا قوة إلا بالله . هدى الله الجميع .

حديث «بدأ الإسلام غريبا»

س : من الأحاديث المشتهرة على الألسنة والأقلام : حديث «بدأ الإسلام غريبا، وميعود غريبا كما بدأ، فطوبى للغرباء».

فما مدى صحة هذا الحديث من ناحية؟ وما المراد به؟ وهل كلمة «غريبا» من العربية أو من الغرابة؟ فقد سمعت بعض المتحدثين في «الإذاعة» يؤكد أنها من «الغرابة» والدهشة، وينفى أن يكون من «الغربة».

وإذا كان من الغربة كما هو الشائع والمتبادر، فهل يعني هذا ضعف الإسلام وأقول نعمه؟

وهل هناك دلائل على انتصار الإسلام مرة أخرى كما انتصر في القرون الأولى للهجرة؟

جـ : الحديث صحيح الإسناد بلا راع من أهل هذا الشأن، وهو مروي عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم.

فقد رواه مسلم وابن ماجه عن أبي هريرة، والترمذي وابن ماجه عن ابن مسعود، وابن ماجه عن أنس، وابن أبي عمير عن مسلمان وسهل بن سعد، وابن عباس رضي الله عنهم جميعا، كما في الجامع الصغير.

وقد رواه مسلم عن ابن عمر دون جملة «فطوبى للغرباء».

وبهذه، نعم أن صحة الحديث لا كلام فيها. ونفى الكلام في معناه.

ومن المؤسف أن كثيرا من الأحاديث المتعلقة بـ «آخر زمان» أو ما يسمى «أحاديث الفتن» و«أشراط الساعة» يتهمها بعض الناس فهمنا به حتى رأيت من كل عمل بالإصلاح والتعير.

ولا يتصور أن يدعو الرسول الكريم ﷺ الأمة إلى خسر وقسوط، وبرك انقساد

يستشري في الناس، وانكرت تنحر في عصه مجتمع، دون أن يصنع ناس شيئا، يقوم ما اعوج، أو يصلح ما فسد.

وكيف يتصور ذلك، وهو ﷺ يأمر بالعمل لعمارة الأرض، إلى أن تلفظ الحياة آخر ألقاسها، كما يتصحح ذلك من الحديث الشريف «إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع ألا تقوم - أي الساعة - حتى يعرسلها، فليعرسلها»^(١)

ومعنى هذا أنه لن يأكل من ثمر هذا العرس ولا أحد من بعده، ما دامت الساعة قد قامت، أو توشتك أن تقوم.

فإذا كان هذا مطلوباً في أمر الدنيا، فأمر الدين أعظم وأجل، ولابد من العمل من أجله إلى آخر رمت في هذه الحياة.

أما معنى كلمة «عرباء» فانتبادر أنها من «العربة» لا من «العراة» بدليل آخر الحديث «فصوبى للعرباء» فالعرباء هنا جمع «عريب» والمراد به المتصف بالعربة لا العراة.

ولما كانت عربتهم من عربة الإسلام الذي يؤمنون به ويدعون إليه، وهذا هو المعنى المصهور من كلمة «عريب» في أكثر من حديث مثل «كن في الدنيا كأنك غريب» رواه البخاري.

كما جاءت حملة أحاديث وروايات فيها زيادات في هذا الحديث، هي وصف «الغرباء» بما يؤكد أن المقصود هو العربة لا العراة.

هذا إلى أن الواقع اليوم وفي عصور حلت، بدل على عربة الإسلام في دياره داتها، وبين أهله أنفسهم. حتى إن من يدعو إلى الإسلام الحق يعانى الاضطهاد والتكيد، أو الشق أو الاغتبال.

ولكن هل هذه العربة عامة وشاملة ودائمة أو هي عربة جرتية ومؤقتة؟ فقد نكون في بلد دون آخر، وفي زمن دون آخر، وبين قوم دون غيرهم، كما ذكر ذلك المحقق ابن القيم رضي الله عنه.

(١) رواه أحمد في مسنده، والبخاري في الأدب المفرد عن أنس، وكذا تميمي وغيره. وفيه معنى رواه عنه

وندى أنه أن حديث يتحدث عن «دورات» أو «موجات» تأتي وتذهب وأن الإسلام يعرض له ما يعرض لكل الدعوات، لرسالات من القوة والضعف، والامتداد والكماش، والاردهار والذبول، وفق من سنة الله التي لا تدرى فهو كغيره حاصص بهذه السنن الإلهية، التي لا تعامل الناس بوجهين، ولا تكبل لهم...، فما يجرى على الأديان والمذاهب يجرى على الإسلام، وما يجرى على سائر الأمم يجرى على أمة الإسلام

فالحديث يسيء عن ضعف الإسلام في فترة من عصوره، ودورة من الدورات، ولكنه سرعان ما ينتفض من عثرته، ويقووه من كونه، ويخرج من عرصة، كما فعل حين بدأ

فقد بدأ عربيا، ولكنه لم يستمر عربيا، لقد كان ضعيفا ثم قوى، مستحقا ثم مهرا، محدودا ثم انتشر، مضطهدا ثم انتصر

وسيمود عربيا كما بدأ، ضعيفا ليقتوى ثم يقوى، مصادرا ليظهر ثم يظهر على الدين كله، ملاحقا مضطهدا ليتشر ويتشر ثم يتصر ويتصر.

فلا دلالة في الحديث على نياس من استقلال إن أحسن فهمه.

ومما يدل على أن الحديث لا يعنى الاستسلام أو نياس، ولا يدعو إليه أحد، ما جاء في بعض الروايات من وصف هؤلاء «عرباء» من أنهم الذين يصلحون ما أفسد ناس من السنة، ويحيون ما أماته الناس منها.

فهم قوم يحبون ماؤون مصدحون، وليسوا من المسييين أو الأعراليين أو الاتكاليين، الذين يدعون الأقدار تغرى في أعينها، ولا يجر كون ساكن، أو يسهون عذلا

ومن المفيد أن نقل هنا ما كتبه الإمام ابن القيم حول هذا الحديث، عند شرح كلام شيخه بهرؤى في باب: «العربة» من «معارف السائرين» إلى مقامات «ياك بعد وياك نستعين» فقال رحمه الله في «مدارج السالكين»:

(قل شيخ الإسلام: «باب العربة» قل الله تعالى ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ﴾^(١) قال ابن القيم معينا وشارحا:

(١) مرد. ١١٦

(استشهاده بهذه الآية في هذا الباب، يدل على رسوخه في علمه والمعرفة، وفيهم لقرآن، فإن العرباء في العالم: هم أهل هذه الصفة المذكورة في الآية وهم الذين أشار إليهم النبي ﷺ في قوله: «بدأ الإسلام غريباً، وسيعود عرباً كما بدأ، فطوبى للعرباء». قيل: ومن العرباء يا رسول الله؟ قال: «الذين يصلحون إذا فسد الناس»^(١)، وقال الإمام أحمد حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن زهير بن عمرو عن أبي عمرو - موسى المصلي بن حبيب - عن مصعب بن حبيب عن أبي حنيفة قال: «طوبى للعرباء». قالوا يا رسول الله: ومن العرباء؟ قال: «الذين يزيدون إذا نقص الناس»^(٢).

قرآن کی ہر حدیث پہ ہر شخص محقوق ہے ۔ ہر شخص علیٰ انہویٰ شخصہ و ہر
 شخص ہر شخصہ ، نہ رند نہ سب ، نہ پیر نہ دانا ، نہ حیر و پھرا ، نہ نقی نہ نقص انسان میں
 دلالت ، واللہ اعلم ۔

وہی حدیث لأعمرش عن نسی، مسخوف عن نسی لأحوص عن عبد بنہ بن مسعود
 قال: قال رسول اللہ ﷺ: «إن الإسلام بدأ عریباً، وسیعود عریباً کما بدأ، فصبوی للعرباء».
 حیل: ومن العرباء یرسلون اللہ قال: «أشیراج من الخشب» (۳)

وفي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ - ذات يوم ونحن عده - :
«أعوذ بالله من العزائم» قيل : وما العزائم يا رسول الله؟ قال : «أشياء قد حوت قتل في ناس كثير»
من يعصيهما أكثر من يعصيهما» (٤).

(۱) آورده الہیسی فی: مجمع الروائد من حدیث سہل بن سعد الساعدی، ص ۱۰۰۔ ۱۰۱۔ بضرانی فی الثلاثة ورجاله رجال الصحیح، غیر مکرر بن سلیم وھم ۲۷۸۱۷، و من حدیث جابر و قال: رواہ البضرانی فی الأوسط وھم عبد اللہ بن صالح کتاب اللیث، وھو صحیفہ ۲۷۸۱۷۔

[illegible]

(٣) حبيب في الدرر من برقه (٢٧٥٧) و من مدحه برقه (٣٩٨٨) و برمدى برقه (٢٠٣١) بدو سؤله و
حسن عرب صحيح، و سبهي من برقه (٢٠٨) و سبهي من شرح سبهي و صحيحه ١٨٨١ حدث
(٦٤) بشر الكتب الإسلامى.

(٤) حديث في مسند وصححه الشيخ المذكور، كذا نوردہ ہینسی ٢٧٨/٧ . وقال روى أحمد بن حنبل في مسنده، وفيه ابن أبي عمير، وفيه ضعف، وذكره في موضع آخر جرعا من حديث، وعمر بن عبد الله بن حنبل، وقال: له فيه أسانيد، ورجال أحدها رجال الصحيح . ٢٥٦/١ .

وقال أحمد: حدثنا الهيثم بن حنبل حدثنا محمد بن مسلمة حدثنا عثمان بن عبد الله عن سليمان بن هرم عن عبد الله بن عمرو عن أبي بصير قال: «أحب شيء إلى الله العرباء». قيل: ومن العرباء؟ قال: «الفرارون لدينهم، يهربون إلى عيسى بن مريم عليه السلام يوم القيامة»^(١).

وهي حديث آخر «بدأ الإسلام غريباً، وسيكون غريباً حتى يظنوني للعرباء» قيل ومن العرباء يا رسول الله؟ قال: «الذين يحيون سنتي ويحرمون ما حرم الله»^(٢).

وقال دفع عن ذلك: «دخل عمر بن الخطاب مسجد فوجد معاذ بن جبل حالماً إلى بيت النبي ﷺ، وهو يركب، فقال له عمر ما يركب يا أبا عبد الرحمن؟ هل أتاك؟ قال: لا، ولكن حديثاً حدثني حبيبي ﷺ، وأنا في المسجد فقال ما هو؟ قال: «إن الله يحب الأحمياء لأتقياء الأبرياء، الذين إذا دعوا لم يقتصدوا، وإذا حضروا لم يعرفوا قلوبهم مصدايح الهدى، يحررون من كل فئة عمياء مظلمة»^(٣).

فهؤلاء هم العرباء الممدوحون المعطوفون، ونقلتهم في الناس حديثاً سموهم «عرباء» فإن أكثر الناس على غير هذه الصفات، فإهل الإسلام في سائر عرابة، ومؤمنون في أهل الإسلام عرباء، وأهل العلم في مؤمنين عرباء وأهل نسبه - الذين يسمونها من أهواء وأبدع - فيهم عرباء، والدعوى إليها لصابرون على أذى مخالفين: هم أشد هؤلاء عربة ولكن هؤلاء هم أهل الله حقاً، فلا عربة عليهم. وإنما عربتهم بين الأكثرين، وأما من قال لله عز وجل فيهم ﴿وَإِنْ نَطَعُ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ بَضُلُوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٤)، فأولئك هم العرباء من الله ورسوله ودينه وعربتهم هي العربية الموحشة. وإن كانوا هم معروفين المشار إليهم، كما قيل:

فليس غريباً من تناءت دياره . . . ولكن من تنأين عنه غريب

(١) روه أحمد في الزهد ص ١١١، بس في المسند، كما رواه البيهقي في الزهد برقم (٢٠٦).

(٢) روه البيهقي في الزهد من حديث كثير بن عبد الله بن عوف عن أبيه عن جده وهو ضعيف جداً، رقم (٢٠٧) كما روه الترمذي برقم (٢٦٣٢)، وقال: حسن، وفي بعض النسخ حسن صحيح^(١) ولعله «صحيح للعرباء»، الذين يصدقون ما أقصد به من معنى من سنتي وهذا مما أخذ عليه القاد ولعله حسبه أو صححه لكثرة شواهد.

(٣) حديث سمع هذا لفظ عبد الله بن ماجة (٣٩٨٦)، وضعفه في الزوائد ابن أبي عمير، ورواه الحاكم بسند حسن، وفي صحيح ولا عنه عن زيد بن أسلم ١٠٤١، وهو كذب مسمى من شريك والزهبي حديث رقم (١٩)، ورواه البيهقي في الزهد بسند آخر، برقم (١٩٧) عن ابن عمر.

(٤) الأنعام ١١٦

ولما حرج موسى عليه السلام هاربا من قوم فرعون انتهى إلى مدين، على الحال التي ذكر الله، وهو وحيد عريب حائف جائع، فقال: «يارب، وحيد مريض عريب. فقيل له: ياموسى، الوحيد: من ليس له مثلى أيس. وأخريض: من ليس له طبيب. والعريب: من ليس يبنى ويبنى معاملة».

والعربة ثلاثة أنواع: عربية أهل الله وأهل سنة رسوله بين هذا الخلق. وهى العربية التي مدح رسول الله أهلها. وأحبر عن الدين الذي جاء به: أنه بدأ غريبا، وأنه «سيعود غريبا كما بدأ» وأن «أهله يصيرون غرباء».

وهذه العربية قد تكون فى مكان دون مكان، ووقت دون وقت، وبين قوم دون قوم، ولكن أهل هذه «العربة» هم أهل الله حقا فإنهم لم يأووا إلى غير الله ولم يتسوا إلى غير رسوله ﷺ ولم يدعوا إلى غير ما جاء به. وهم الذين فارقوا الناس أحوج ما كانوا إليهم. فإذا انطلق الناس يوم القيامة مع آلهتهم بقوا فى مكانهم. فيقال لهم: «ألا تصنفون حيث نطق الناس؟ فيقولون: فارقنا الناس، ونحن أحوج إليهم من اليوم. وإنا ننتظر ربنا الذى كنا نعده».

فهذه «العربة» لا وحشة على صاحبها بل هو آس ما يكون إذا استوحش الناس. وأشد ما تكون وحشته إذا استأسوا. فولى الله ورسوله ولذين آمنوا، وإن عاداه أكثر الناس وجفوه.

وفى حديث القاسم عن أبى أمامة عن أنس بن مالك قال - عن الله تعالى - : «إن أعصى أوليئى عبدى: مؤمن، حبيب الخلد، ذو حظ من صلته أحسن عبادة ربه، وكان ورقه كغافا، وكان مع ذلك عامصا فى الناس لا يشار إليه بالأصابع، وصر عني ذلك حتى لقي الله. ثم حلت منيته^(١) وقل ترائه، وقلت بواكيه^(٢)».

(١) من الترمذى به معنى بده فقال عجت منيته. . . إلخ وأفراد بقوله. «أعبط الناس»: أحق من يتسمى - من مثل حبه وحبب حبه أى حبيب يظهر من العبد «كغافا» أى بقدر الحاجة «لا يشار إليه بالأصابع» أى أنه معصوم غير مشهور ومعنى «عجت منيته» أنه به يعمر صويلا، فقد بهاب أو يشهد فى سبيل الله «قل ترائه» لم يترك مالا كثيرا. «قلت بواكيه» ربما لموته فى العربة.

(٢) رواه الترمذى فى ربه (٢٣٤٨) من طريق عبد الله بن ربح عن عيسى بن يزيد عن القاسم، وهو إسناده ضعيف، وإن حسنه الترمذى، كما رواه ابن ماجه بمعناه بإسناد آخر (٤١١٧) وفيه راويان ضعيفان كما فى الروايات.

ومن هؤلاء العرباء : من ذكرهم أنس في حديثه عن النبي ﷺ : « رب أشعث أعبر،
دي طمرين لا يؤبه له، لو أقسم على الله لأبره »^(١).

وفي حديث أبي إدريس الخولاني عن معاذ بن جبل عن النبي ﷺ قال : « ألا أخبركم
عن منوك أهل الجنة؟ » قالوا: بلى يا رسول الله. قال: « كل ضعيف أعبر، دي طمرين لا يؤبه
به، لو أقسم على الله لأبره »^(٢) وقال الحسن: المؤمن في الدنيا كالعريب لا يحزع من دليها،
ولا ينافس في عرها، للناس حال وله حال، الناس منه في راحة، وهو من نفسه في تعب.

ومن صفات هؤلاء العرباء - الذين عظمهم النبي ﷺ -: التمسك بالسنة، إذا رعب
عنها الناس، وترك ما أحدثوه، وإن كان هو المعروف عندهم، وتجريد التوحيد، وإن أنكر
دلت أكثر الناس، وترك الانتساب إلى أحد غير الله ورسوله، لا شيع، ولا طريقة، ولا
مذهب، ولا طائفة، بل هؤلاء العرباء متمسكون إلى الله بالعبودية له وحده، وإلى رسوله
بالاتباع لما جاء به وحده، وهؤلاء هم القاصرون على الحمر حقا، وأكثر الناس - بل
كثيرهم - لأنه هم، فعرشهم بين هذا الخلق يعدونهم أهل شدود وبدعة، ومفارقة للسواد
الأعظم!

ومعنى قول النبي ﷺ : « هم الراجح من القائلين » أنه سبحانه بعث رسوله، وأهل
الأرض على أديان مختلفة، فهم بين عباد أوثان ويران، وعباد صور وصبان، ويهود
وصابئة وفلاسفة، وكان الإسلام في أول ظهوره عربيا، وكان من أسلم منهم، واستجاب
لله ولرسوله: غريبا في حبه وقبيلته، وأهله وعشيرته.

فكان المستحيون لدعوة الإسلام راجعا من القائلين، بل آحادا منهم. تعربوا عن قبائلهم
وعشائرتهم، ودخلوا في الإسلام، فكثروا هم العرباء حقا حتى طهر الإسلام، وانتشرت
دعوته، ودخل الناس فيه أفواجا. هزالت تلك العربية عنهم، ثم أحد في الاعترب والترجل،
حتى عاد عربيا كما بدأ. بل الإسلام الحق - الذي كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه -

(١) أورده الهيثمي بحوه في المجمع ٢٦٤/١٠، وقال: رواه الطبراني في الأوسط وفيه عبد الله بن موسى التميمي
ومد وثق، وبقي رجاله رجال الصحيح، عدا جابر بن هرم، ومدة وثقه ابن حبان على ضعفه، وأورد بحوه من حديث
بن مسعود، ومدة بخود وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة « رب أشعث مدحج دأبواب لو أقسم على
الله لأبره » الحديث رقم (٢٦٢٧).

(٢) رواه ابن ماجه (٤١١٥) وفيه سويد بن عبد العزيز، ضعفه، وحسنه بعضه شواهد انظر فيمن التقدير حديث
(٢٨٥٢)

هو اليوم أشد عربة منه في أول ظهوره وإن كنت أعلامه ورسومه انظاهرة مشهوره معروفة. فالإسلام الحقيقي عريب جدا، وأهله عرباء أشد العربة بين الناس

وكيف لا تكون فرقة واحدة قبيحة جدا، غريبة بين اثنين وسبعين فرقة، ذات أتباع ورئاسات، ومناصب وولايات. ولا يقوم لها سوق إلا محدودة ما جاء به الرسول ﷺ؟ وإن نص ما جاء به يصعد أهواءهم ولذاتهم، وما هم عليه من الشهوات والبدع التي هي منتهى فحشهم وعمهم، وشهوات التي هي عايات مفاصلهم وإراداتهم.

فكيف لا يكون المؤمن المنائر إلى الله على طريق المتابعة عريب بين هؤلاء الذين قد اتبعوا أهواءهم، وأصاعو شيعتهم، وأعجب كل منهم برأيه؟ كما قال النبي ﷺ: «مرو بالمعروف، ونهوا عن منكر، حتى إذا رأيتم شحا مصاعا، وهوى متبع، ودنيا مؤثرة، وإعجاب كل ذي رأي برأيه، فعبيث بحاسة حسيت، وإيت وعوهم، فإن وراءكم أيام، أقصر فيها كقباض على حمرة، وهذا جعل سمسمه الصادق في هذا الوقت - إذا تمسكت بدينه - أحر حمسين من الصحابة^(١)» ففي سنن أبي داود والترمذي - من حديث أبي ثعلبة الخشسي - قال سألت رسول الله ﷺ عن هذه الآية: «يأياها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يصركم من صل إذا اهتديتم»^(٢)، فقال من ثمرو المعروف ونهاه عن المنكر، حتى إذا رأيتم شحا مصاعا، وهوى متبع، ودنيا مؤثرة، وإعجاب كل ذي رأي برأيه، فعبيث بحاسة حسيت ودح عبيث الغو، فإن من وراءكم أيام أقصر فيها مثل قبض على حمرة، معاميل فيها أحر حمسين رجلا يعملون مثل عمه» قلت: يا رسول الله، أحر حمسين منهم؟ قال: «أحر حمسين منك»^(٣)، وهذا الأحر بعصبه إنما هو المعرنة بين الناس والتمسك بالسنة بين ظلمات أهوائهم وآرائهم.

فإد أراد المؤمن، الذي قد ررقه الله بصيرة في دينه، وفقها في سنة رسوله، وفهم في

(١) وهذا يعني أنه إذا تمسك بدينه - أحر حمسين من الصحابة - يعني أنه لا يكون فردا، بل من المؤمنين الأولين من المهاجرين والأنبياء، وأنهم هم الذين هم بمرصه، ومن كان به فحشه خاصة من الصحابة، وهذا يفتح باب الأمن للأخيار ملاحقه، ويؤيده حديث الترمذي: «مثل أمي كمثل المطر، لا يدرى لونه خير أم آخره»

(٢) التائده ١٠٥

(٣) رواه أبو داود في ملاحقه برقه (٤٣٤١)، والترمذي في تفسير برقه (٣٠٦٠) وعن حسن عريب، وابن ماجه في الفقه (٤٠١٤).

وقد تكررت هذه الآية بهذه الصيغة مرتين، في التوبة وفي الصف، وفي سورة الفتح ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكُفًى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(١).

فهذا وعد من الله تعالى بظهور دين الحق - الإسلام - على الدين كله، أي على الأديان كلها، وكان وعد الله حقا، فلن يخلف الله وعده، ولازلنا نتظر تحقيق هذا الوعد: عنة دين الإسلام وظهوره على جميع الأديان سماوية أو وضعية.

ونضيف إلى ذلك قوله تعالى في محاولات أهل الكفر السيل من الإسلام، وعرقلة تقدمه وبشارته: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾^(٢).

﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾^(٣).

والتعبير القرآني يسخر من هؤلاء حين يشبه محاولاتهم في إطفاء نور الإسلام، ككسدي يحاول أن يطفى الشمس بصفحة من فيه، كما أنها يحسبها شمعة ضئيلة من شموع الشمس.

وبشارة قرآنية أخرى، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ كَهْرٌ وَإِنْ يَنْفَقُوا أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيُفْقَرُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ﴾^(٤).

بشائر من الأحاديث النبوية:

وأما المشرات من الحديث فحسبنا منها هذه الأربعة:

١ - ما رواه مسلم في صحيحه وأبو داود والترمذي وصححه وابن ماجه وأحمد عن ثوبان أن سبي بنته قال: «إن الله روى لي لأرض - أي جمعها وصمها - فرأيت مشارقها ومغاربها، وإن أمتي سبيع ملكها ما روى بي منها...» الحديث^(٥).

(١) المعج: ٢٨. (٢) صف: ٨.

(٣) التوبة: ٣٢. (٤) الأنعام: ٣٦.

(٥) رواه مسلم برقم (٢٨٨٩)، وأبو داود (٤٢٥٢)، والترمذي (٢٢٠٣) وصححه، وابن ماجه (٣٩٥٢)، وأحمد.

وهو ينشر - نصح - دعوة الإسلام، بحيث يصفه المنشارق والمعارف، وهذا ما يتحقق من قبل بهذه الصورة، فبحسب بانتظاره كما أخبر الصادق المصدوق.

٢ - ما رواه ابن حبان في صحيحه: «يلعن هذا الأمر - يعنى الإسلام - ما بلغ بين وسهر، ولا يترك لله بيت من دون ولا وير إلا أدخله الله هذا الدين، يعر عريرا، أو يدس دليل، عرا يعر الله به الإسلام، وذلا يذل الله به الكفر»^(١).

وقد كتب حديث صادق يشرح بانساع دعوة الإسلام، فهذا يشرح بانساع دين الإسلام، ويهدد بتكديس دولة وقوة الدعوة، ويتحد القرآن والسلطان.

٣ - ما رواه أحمد بن محمد بن أبي نعيم في مسنده: «يلعن هذا الأمر - يعنى الإسلام - ما بلغ بين وسهر، ولا يترك لله بيت من دون ولا وير إلا أدخله الله هذا الدين، يعر عريرا، أو يدس دليل، عرا يعر الله به الإسلام، وذلا يذل الله به الكفر»^(٢). قال: «يلعن هذا الأمر - يعنى الإسلام - ما بلغ بين وسهر، ولا يترك لله بيت من دون ولا وير إلا أدخله الله هذا الدين، يعر عريرا، أو يدس دليل، عرا يعر الله به الإسلام، وذلا يذل الله به الكفر»^(٣). قال: «يلعن هذا الأمر - يعنى الإسلام - ما بلغ بين وسهر، ولا يترك لله بيت من دون ولا وير إلا أدخله الله هذا الدين، يعر عريرا، أو يدس دليل، عرا يعر الله به الإسلام، وذلا يذل الله به الكفر»^(٤).

ورومية هي ما يصفها اليوم: «روما» عاصمة إيضاح.

وقد فتحت مدينة هرقل، على يد الشاب العثماني بن سنة والعشرين محمد بن مراد المعروف في تاريخ باسمه ومحمد بن شيخ، فتحها سنة ١٤٥٣م.

وبقى فتح المدينة الأخرى: رومية، وهو ما نرجوه ونؤمن به.

معنى هذا أن الإسلام سيعود إلى أوروبا مرة أخرى وقد انتصر، بعد أن طرد منها مرتين مرة من جنوب، من الأندلس، ومرة من الشرق بعد أن حرق أبواب أثينا عدة مرات وصلى أن يفتح هذه مرة من يكون ساحف، بل سيكون بالدعوة والعكر.

(١) ذكره الهيثمي في موارد الصمد في روائد ابن حبان (١٦٣١، ١٦٣٢).

(٢) هذا يدل على مدى عناية تاركه عن رسول الله ﷺ، وأنه لم يكن وحده يكتب لقوله، بينما نحن حول رسول الله ﷺ يكتب وهو يؤكد ما أصبح معلوما لدى المدارس اليوم أن كتابة الحديث وبدوينه بدأ في عهد النبي ﷺ.

(٣) رواه أحمد بن محمد بن أبي نعيم في مسنده: «يلعن هذا الأمر - يعنى الإسلام - ما بلغ بين وسهر، ولا يترك لله بيت من دون ولا وير إلا أدخله الله هذا الدين، يعر عريرا، أو يدس دليل، عرا يعر الله به الإسلام، وذلا يذل الله به الكفر»^(٤). قال: «يلعن هذا الأمر - يعنى الإسلام - ما بلغ بين وسهر، ولا يترك لله بيت من دون ولا وير إلا أدخله الله هذا الدين، يعر عريرا، أو يدس دليل، عرا يعر الله به الإسلام، وذلا يذل الله به الكفر»^(٥). قال: «يلعن هذا الأمر - يعنى الإسلام - ما بلغ بين وسهر، ولا يترك لله بيت من دون ولا وير إلا أدخله الله هذا الدين، يعر عريرا، أو يدس دليل، عرا يعر الله به الإسلام، وذلا يذل الله به الكفر»^(٦).

٤ - ما رواه أحمد وأحمد والبرز - أن خير بن سعدة - عن النعمان بن بشير عن حذيفة. أن النبي ﷺ قال: «تكون سيرة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج السيرة، فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون ملكاً عاتقاً^(١)، فيكون ما شاء الله أن يكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج السيرة، ثم سكت^(٢)».

١ - فتح رومية وانتشر الإسلام حتى يبلغ ما بلغ الليل والنهار، ونسج دوة الإسلام حتى تشمل مشرق ومغرب، إلى هو ثمرة لعرس، وتنبهه مقدمة، هي عودة خلافة الراشدة، و خلافة مؤسسه على منهاج سيرة عاتق عاتق، وأنت العاص، أو العوض ما شاء الله أن يبقيا من القرون.

٢ - بعد من فخر، وب مع عصر يسر، وب مستقبل الإسلام، وقد بدت نشأة العجر، والحمد لله.

ومن هذه البشائر:

١ - ظهور صحة الإسلامية، التي أعدت للأمة شقة الإسلام، ورحمة في عده، وقد أفقت أعداء الإسلام في مدح وخرج وهي جديدة أن تقود الأمة إلى مواطن نصر، إذ قدر الله لها أن يتولى زمامها برشدون براشدون، من أوسى الأوسى والأوسى، الذين آتاهم الله نعمه في دين الله، وحقه في دين الله، وحكمة في نصر، وحكمة في نصر. ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً^(٣).

٢ - انهيار الأنظمة الشمولية، وخصوص الشيوعية التي رعمت يوم أنها ستعزو للعالم، وترث الأديان، وتهرم الفلسفات، والتي لقيت أولى هزائنها على أيدي إخواننا

(١) أنت العاص أو العوض هو الذي يصيب القرية به عصف وحار. كناية له أسان تعصبه عن

(٢) ملك الجبرية هو الذي يقوم على التحير والغمي

(٣) أحمد في مسند النعمان بن سيرة ٢٧٣ من طريق البخاري، وأورده العيني في مجمع ١٨٨٥، ١٨٩. وقال روى أحمد والبرز أنه من، والعباسي يعصبه في الأوسط ورحاله ثقات، وهو في (مسحة نخود) برقم (٢٥٩٣)، وفي كشف الأستار عن روائد الجرار، برقم (١٥٨٨) وصححه الخافض العراقي في كتابه صححه القريب إلى محبة العرب وذكره الألباني في: الصحيحة برقم (٥).

(٤) البقرة: ٢٦٩.

تخمين هي فعاستاد، وندبر انتصروا بأسسحتهم الغنيمة على أعتى دولة مملكة هي
ساريج.

عد سقطت قلاع الشيوعية واحدة بعد الأخرى، بدء بالتحاد السوفيتي وروسيا
شرقية، وانتهاءً بألمانيا.

و ببقية تأتي، سيمحو لاصل، ويتنصر لحق ﴿ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر
الله﴾^(١).

(١) سورة ٥٠: ٥١

حديث: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا اليهود»

قرأت في عدد من الكتب الحديث الشريف: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا اليهود فيختبئ اليهودي وراء الحجر والشجر فيقول الحجر والشجر: يا عبد الله - أو يا مسلم - هذا يهودي ورأى فتعال فاقتله».

وسألي: هل يفهم من الحديث أن معركتنا مع اليهود ستستمر إلى قيام الساعة، وهل يدل الحديث على أن الحجر والشجر يطق حقيقة؟ وهل يكون ذلك «كرامة» للمسلمين؟ وهل المسلمون اليوم أهل لهذه الكرامة. أو أن هذا مدخر لأجيال أخرى قرب قيام الساعة كما يشير أول الحديث؟

أرجو إيضاح ذلك حتى لا يلتبس علينا فهم كلام الرسول ﷺ نفع الله بكم وجزاكم عنا وعن الإسلام وأمة خيراً

مسلم مهتم بقضية فلسطين

جاء الحديث المذكور حديث صحيح رواه أكثر من صحابي عن النبي ﷺ، فقد صحح من حديث ابن عمر، ومن حديث أبي هريرة.

فقد روى الشيخان عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا اليهود، حتى يقول الحجر وراءه اليهودي: يا مسلم هذا يهودي ورأى فاقتله»^(١)، وفي رواية لمسلم: «لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود، فيقتلهم المسلمون حتى يحتبئ اليهودي من وراء الحجر والشجر، فيقول الحجر أو الشجر: يا مسلم، يا عبد الله، هذا يهودي خلفي، فتعال فاقتله». إلا العرق، فإنه من شجر اليهود»^(٢)، ورواه الشيخان من حديث ابن عمر بلفظ: «تقاتلون اليهود، فتسلطون عليهم، حتى يحتبئ أحدهم وراء

(١) ذكره في: صحيح الجامع الصغير برقم (٧٤١٤).

(٢) ذكره في: صحيح الجامع الصغير أيضاً (٧٤٢٧).

خحر، فيقول الحجر: يا عبد الله، هذا يهودى ورائى فاقتله^(١).

والحديث من حيث سنده صحيح بغير براءع، وهو من أعلام نبوة رسولنا ﷺ.

وقد مضت قرون، وقارئ هذا الحديث يعجب مما تضمنه من نبأ لا يبنى عنه الواقع الملموس لحال المسلمين وحال اليهود، نحو ثلاثة عشر قرناً.

فقد كان اليهود فى دمة المسلمين وحمايتهم، وقد اضطهدوا فى كل أنحاء العالم، ويدهم أصحاب مثل كنهم، ولم يجدوا داراً تؤويهم وتحوطهم إلا دار الإسلام، ولم يجدوا من يحميهم ويدود عنهم وعن حريتهم الدينية والمدنية إلا المسلمين، الذين غروهم أهل كتاب، وأعضوهم دمة الله ودمة رسوله، ودمة جماعة المؤمنين، فكيف يحدث قتال بينهم وبين المسلمين؟ وكيف يقاتل الإنسان من يحميه ويعيش فى كنفه؟ ومن أين لهم القوة حتى يقاتلوا المسلمين؟!

وقد بدأ قتال ما جعل بين المسلمين واليهود، منذ اعتصموا أرض فلسطين، وأخرجوا أهلها من ديارهم. ونهكوا كل خرمات، وعدا المسجد الأقصى أسيراً فى أيديهم، وهم يحصرون يدهم. يسر هيكهم على أنقاضه، وأنسمون فى عمرة ساهون، وفى عمرة لاهون.

وكسا مؤمنون بأن المعركة التى بناها الحديث الصحيح قادمة لا ريب فيها، تلك معركة اتى «يسلظ» فيها المسلمون على اليهود، بعد أن كانوا هم المسلطين على مسلمين، تلك المعركة التى «يقاتل المسلمون فيها اليهود، فيقتلهم المسلمون» بعد أن مضت سنون وعقود، والمسلمون يقتلهم اليهود!!

هذه معركة اتى أحبر بها الحديث الشريف آتية لا ريب فيها، هذا ما يوقن به كل مسلم، ويترقبه كما يترقب قدوم الفجر بعد ظلام الليل.

ولكن متى؟ . . . علم ذلك عند الله عز وجل.

قد تكون عدأ . . . أو بعد عد . . . أو بعد ما شاء الله من السنين.

المهم أن هذه المعركة، كما يبنى بها الحديث ليست معركة وطنية ولا قومية . . .

(١) ذكره فى صحيح الجامع الصغير (٢٩٧٧).

إنها معركة دينية.

إنها ليست معركة بين العرب و صهيانية كما يقال اليوم، وليست معركة بين اليهود والفلسطينيين، أو بينهم وبين السوريين أو العراقيين أو المصريين.

إنها « بين مسلمين و يهود » هذا ما جاء في الحديث بصريح العبارة، فليست معركة « فئة » من المسلمين ضد « فئة » من اليهود، بل معركة « مجموع » المسلمين، مع « مجموع » اليهود، كما يفهم من الألفاظ.

ووقع إني اليوم أن مجموع اليهود يقاتلونا بكل ما لديهم من طاقة، بدلوا أموالهم وهم أبخل ناس بئس، وجادوا بقوسهم وهم أحرص الناس على حياة، ولكنهم أخذوا الأمر حداً لا هرب فيه، وحفظوا وصحموا وأجمعوا وصدوا. مستمدين قوتهم من تعاليم التوراة، وأحكام التلمود.

أما نحن، فما زال الإسلام مستعداً من معركة معهم، وما زال الكثيرون ما يريدونها معركة قومية لا دخل للدين فيها، ولا صلة به بها، فهم يجتمعون تحت راية اليهودية، ونحن لا نجتمع تحت راية الإسلام، وهم يحترمون البيت، ونحن لا نحترم الجمعة، وهم يتنادون باسم موسى، ولا نتنادى نحن باسم محمد ﷺ!

ولابد أن نصارح أنفسنا: إما إذا أردنا أن تتحقق معركة النصر الموعودة، فلا بد لنا أن نعبر ما بأنفسنا حتى يعبر الله ما ساء، لابد لنا أن نحاربهم بمثل ما يحاربوننا به، كما قال أبو بكر الخالد.

وهذا ما نادينا به، ونادى به كل المحبطين الذين أثار الله بصائرهم، وعرفوا الصديق الصحيح والوحيد لتحرير فلسطين^(١).

إن الحديث الذي بشرنا بالنصر، حدد ملامح المقاتلين الذين بنصرهم الله على اليهود من حلال بذاء الخمر أو الشجر لبواحد منهم، فهو يقول: « يا عبد الله، يا مسلم، هذا يهودي خفي فتعال فاقتله! »

فهو هنا ينادي « عبد الله »، أما عبد نفسه، عبد أهوائه وشهواته، عبد الديار

(١) انظر في ذلك كتابي: درس السكة الثانية، لماذا انهرنا وكيف نتصر؟

و مدرهم، عند المرأة والكأس، عند الحة والمنصب، أما هؤلاء فمن ياديه حجر ولا شجر، بل سينادي عدوهم عليهم.

وهو هنا يقول: «يا مسلمة» لا يا عري، ولا يا عسطيني، ولا يا أردني، ولا يا سوري، ولا يا مصري، ولا يا شامي، ولا يا معري، إنه يناديه بوصف واحد وعنون واحد عرف به إنه «مسلم».

فحين ندخل المعركة تحت شعار العبودية لله، وتحت راية الإسلام، حينذاك يرتقب النصر، وأن يكون كل شيء معاً حتى الشجر والحجر.

وهنا نتساءل: أليكون مصق الحجر والشجر بلسان امقل أم بلسان الخن؟

و جواب أنه لا يعد على قدرة الله تعالى أن يطق الحجر الأصم، وما دلت على أنه عربر، ويكون ذلك كرامة لمؤمنين من باب حوارق العادات، وقد رأينا في عصرنا من المعجائب مدهلات، ما قرب بها كل ما كان يستعده الماديون المحدثون.

على أنه لا مانع أن يكون مصق شجر واحجر بلسان الخن، وقد قيل: لسان حمار فصيح من بلسان امقل. والكلالة لغة: كل ما بعيد معنى، وإن لم يكن بصريف مصق المعداد.

منهم من كان النصر حليفه كان كل شيء يعمل لحسابه، ويدل على عدوه، حتى نبات والحديد، ومن كتب عليه الخذلان، كان كل شيء صده، حتى لسلح الذي في يديه.

فما سؤل لأج: هل يفهم من الحديث أن معركتنا مع اليهود مستمرة حتى قيام الساعة؟

و جواب أن خمسة لا يفهم منها ذلك بالضرورة، إنما تدل على أن الأمر الواقع بعد حرف العاية «حتى» سيقع لا محالة ولا ريب في ذلك قبل قيام الساعة، وكلمة «قبل قيام ساعة» تفند من بعد وفاة النبي ﷺ، إلى أن تطوى صفحة هذا العالم، وبعبارة أخرى، إلى أن تقوم الساعة.

وقد صرت فيما ورد بهذه الصيغة «لا تقوم الساعة حتى...» في كتاب صحيح الجامع الصغير، فوجدته قد أورد خمسة وعشرين حديثاً، منها ما قد وقع بالفعل، أعني ما

بعد «حتى» ومنها ما لم يقع، ولا زال منتظر الوقوع.

فمما وقع: ما جاء في حديث أبي هريرة عند البخاري: «لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي أحد القرون قبها، شبرٌ شبرٌ، وذراعاً بذراع»، قيل: يا رسول الله، كفارس والروم؟ قال: ومن الناس إلا أولئك؟^(١).

وتقيد لأمة من قبها من الأمم، وتاعها لئسها شبراً شبراً، وذراعاً بذراع، قد وقع والأسفاه، وكلنا يشكو منه..

ومنها: ما جاء في حديث أبي عبد الله أحمد وابن حبان: «لا تقوم الساعة حتى يتأهى الناس في المساحدة»^(٢) أي يتأهى برحرفها ومجتمعتها. وهذا قد حدث منذ قرون.

ومنها: ما جاء في عدد من الأحاديث «لا تقوم الساعة حتى تقتلوا نكراً»^(٣)، وقد حدث هذا من قرون، ثم هدى الله نكراً، ودحوا في الإسلام، وأصبحوا من أعظم المقاتلين من أجل الذود عنه، وإعلاء كلمته.

وهناك أمور تضمنتها أحاديث أخرى لم تقع بعد، مثل: «لا تقوم الساعة حتى تطلع شمس من مغربها». ويبدو أن السائل ضل الانتصار على اليهود، من هذا النوع المؤخر إلى قرب الساعة، ولا دليل في الحديث على ذلك.

بل أرجو - إن شاء الله - أن ذلك قريب، وقد لاحظت تأشيرته، وصهرت بواكيره، في الصحوة الإسلامية المرحوة بعد هذه الأمة، وفي ثورة المساحدة، ثورة أطفال الحجارة، وحركة المقاومة الإسلامية الصامدة نيامته، وفي شتدي في كل مكان بضرورة العودة إلى الإسلام، وهو ما يشير بقرب يوم النصر ﴿أَلَا إِنَّ بَصَرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾^(٤)

(١) صحيح الجامع الصغير (٧٤٠٨).

(٢) صحيح الجامع الصغير (٧٤٢١).

(٣) صحيح الجامع الصغير (٧٤١٣)، (٧٤١٥)، (٧٤١٦)، (٧٤٢٦).

(٤) البقرة: ٢١٤.

حديث : « أكثر أهل الجنة الله » هل هو صحيح؟

س : سمعت من بعض الخطباء في إحدى الجمع حديثاً استوقفني كثيراً ، ونصه كما ذكره الخطيب أن النبي ﷺ قال : « أكثر أهل الجنة الله » أي الموصوفون بالغباء والبلاهة ، لا بالذكاء والنباهة . وقد سألت بعض الأصدقاء ممن أعبرهم أعلم مني بأمور الدين ، فأكد لي أنه قرأه كذلك في « إحياء علوم الدين » للإمام الغزالي .

فهل هذا الحديث ثابت حقاً عن النبي ﷺ وكيف يتفق هذا مع ما دعا إليه الإسلام من التنويه بالعقل والعلم ، حتى كانت أول آية من كتابه أنزلت على رسوله : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ (١) .

بينوا لنا الحق في ذلك بارك الله فيكم ومد في عمركم في خدمة الإسلام .

س . ص

ج . آفة كثير من الخطاء في مساجدنا أنهم « حاصرون » فهم يأخذون الأحاديث من أي كتاب وجدوه ، أو من أي مقال قرأوه ، أو من أي متحدث سمعوه ، دون أن يكلفوا أنفسهم معرفة مصدر الحديث ، ومن أخرجهم أصحاب الكتب المعتمدة ؟ ومن رواه من لصحية ؟ وما قيمته من حيث الصحة والضعف ، والقبول والرد ؟ وهل يصلح الاستشهاد به في هذا الموضوع أو لا يصلح ؟ وهل يليق ذكره لكن أساس لكل مستوياتهم أو هو لا يليق إلا بالخاصة ؟

إن كثيراً من الخطاء ، بل أكثرهم يعتمدون على كتب الوعظ والتصوف ، وهي تجمع العبث والسمين ولا تمحس ما نقله ، وكذلك معصم كتب التفسير

وكثيراً ما حصرت حصصاً للجمعية في بعض المساجد في بلاد شتى ، فأصدم بعدد من الأحاديث تسبب إلى أسى ﷺ وهي مردودة سداً ، مرفوعة متناً ومعنى

(١) خلق ١٠

وقد ذكر العلامة ابن حجر جيمع شافعي رحمه الله في «فتاواه الخديثة» وجوب الإنكار على الخطاء الذين يدكر، لأحدِيث دُونَ إضافتها إلى محرّحيها، بل والخيلولة بينهم وبين المنابر، حتى لا يفسدوا على الناس دينهم.

على أن نسبة حديث إلى كتاب من كتب الحديث فيما عدا الصحيحين لا يعنى أن حديث صحيح أو حسن، ما يخصص على ذلك إمام معتبر من فريمان الحديث ونقادها، وإلا فقد يوجد فيه أضعف، وأضعف حد، وموضوع، وقد نهت على ذلك في أكثر من كتاب، وخصوصاً كتبي «الثقافة بدعة» و«كيف تتعامل مع نسبة سوية» ومقدمة «المنتقى من الترغيب والترهيب».

وتساهل بعض علماء في روية حديث ضعيف في ترغيب وترهيب، وفي فصول الأعمال، بل على حدّ ذاته، فهو مشروط بشروط ذكرها تحقيقاً من علماء، وهي:

- ١ - ألا يكون الحديث ضعيفاً جداً.
 - ٢ - وأن يكون مندرجاً تحت أصل كلي من أصول الشرع.
 - ٣ - وألا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط.
 - ٤ - وألا يكون فيه قول رسول الله - صيغة خرم - بل يذكر صيغة تدل على التضعيف، مثل روى، وحكى ونحوها.
- وقد أضفت بعض نفود إلى هذه شروط، في كتبي السابقة المذكورة بحسب بالخطباء والدعاة أن يرجعوا إليها.
- أما الحديث المذكور «كثير أهل بيته منه» فقد ذكره الإمام العربي في «إحياء» مستشهد به في أكثر من موضع، والعربي و«كتاب بحر» و«إمام شافعي» في «عبد» مثل فقه شافعي، وأصول فقه غسقة، وعلم كلام وتصوف، ولكنه كما قال عن نفسه رضي الله عنه مضطرب، بل بضاعه مرحلة في علوم الحديث، و«ك» هو طبع المدرسة العسكرية التي نشأ فيها، وقد تضمن كتابه بل موسوعته «إحياء علوم الدين» كبير من لأحدِيث نوهية وشكره، بل وموضوعه، وأني لأصل لها.

وقد قال الحافظ زين الدين العراقي الذي حذره «الإحياء» بتحريج حديثه، قال في تخريج حديث «أكثر أهل الجنة البلاء»:

ومن حق الأخ سائل أن يتوقف في قبول هذا الحديث من ناحية معناه، فهو يتعرض مع ما دعى إليه الإسلام في كتابه وسنه، من تنويه بالعقل والذكاء والفكر والعلم، والإشادة بأولى لأسباب وأولى الهوى، والدين يعقنون ويعلمون ويتفكرون، وقد تكرر ذكر «أولى الألباب» في القرآن ست عشرة مرة.

وبقرآن الكريم وصف أهل الجنة في أكثر من موضع بأنهم من «أولى لأسباب» أي أصحاب العقول والذكاء، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِأُولَى الْأَلْبَابِ﴾ الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم ويتفكرون في خلق السموات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلاً سبحانه فقام عذاب النار ﴿يَسَىٰ إِنَّ فِي شَيْءِ هَٰذَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ سِتَاتُهُمْ وَلَدْخُلُهُمْ حَنَاتٌ تَحْرَىٰ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ...﴾ (١)

وفي سورة أخرى: ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ الَّذِينَ يُوقِفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَلَا يَقْضُونَ الْمِيثَاقَ﴾

وبعد سرد هذه الوصف ومقتضى هؤلاء من «أولى لأسباب» يفوز في حرثهم أولئك لهم عفى الدار حبات عدن يدخلونها ومن صلح من آباؤهم وأزواجهم وذرياتهم... (٢)

وفي سورة أخرى ذكر قرآن حاسرين يوم عبيدة من أهل الكفر وما فهمهم وما حبه من حسن من سر، ثم ذكر في مصيبتهم أهل حبه، ﴿فَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتِ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فَمَنْ عَادَ الَّذِينَ يَسْتَمْعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَعَرَّوْا حِجَابَهُ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَٰئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (٣)

وبد كان أهل حبه عمومهم (أولى لأسباب) فإن أهل السر، كما صورهم قرآن هم أهل عدا، وجهل والعقبة، ومن كما يوحى به مفهوم ذلك حديث «ما دعه» كما أهل الجنة البلاء، فإن أكثر أهل سر العقلاء والذكاء.

(١) ن. عمر ١٩٠-١٩٥. (٢) الرعد ١٩-٢٣. (٣) الرعد ١٧٠-١٨٠

الحق أن القرآن يكشف لنا عن الجانب العقلي لأهل النار ، بأنهم أعمى عطلوا الأجهزة التي منحهم الله إياها من الأتفة و الأسماع والأبصار ، ولهذا انحطوا إلى درك صاروا به أضل سبيلا من البهائم العحماوات .

يقول تعالى : ﴿ ولقد ذرأنا لجهنم كثيراً من الجن والإنس لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها أولئك كالأنعام بل هم أضل أولئك هم الغافلون ﴾ (١).

ويحدثنا القرآن عن أصحاب جهنم حين يقولون فيها ، فسمع لها شقيق وهي تقول ، تكاد تميز من العبط على من يدحبه من ملاحدة ومشركين وحداث ، يقول القرآن حاكياً عن أهل النار ﴿ وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير فاعترفوا بذنبهم فسحقا لأصحاب السعير ﴾ (٢).

إن أعبى الناس وأحفظهم حقاً هم من انتهى بهم عاؤهم إلى النار وبئس المصير ، وأي صفقة أخسر من دخول النار ؟ !

وإن أدكى الناس وأعمهم وأعفهم حقاً هم الذين انتهى بهم دكاؤهم إلى الجنة ، وأي صفقة أربح من دخول الجنة ؟ !

على أن الحديث - مع صحفه - تعرضه أيضاً أحاديث أخرى ، مثل ، « مؤمن كيس فطن حذر » رواه الديلمي وقصصه عن أنس مرفوعاً وهو ضعيف (٣) ، والعجب أن كلا الحديثين المتعارضين مروى عن أنس رضي الله عنه !

والدليل على فطنة المؤمن وحذره الحديث الصحيح المتفق عليه . « لا يلدع المؤمن من جهر مرتين » (٤).

بقي أن أذكر أن العراقي ومن تبعه حين يدكرون هذا حديث يؤرونه بأن المراد بهؤلاء « البله » الذين لا يعنيههم أمر الدين ، ولا يحسنون كبر همهم ولا مسمع عنهم . فهم في أمر الدنيا بلهاء ، وفي أمر الآخرة أدكياء ، وقد قل بعض السلف : أدركك الناس »

(١) لأعراف . ١٧٩ . (٢) المثلث ١٠ ، ١١ .

(٣) انظر : كشف الخفاء للعجلوني ، حديث (٢٦٨٣)

(٤) رواه أحمد ، الشيخان وأبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة كما في صحيح الجامع الصغير (٧٧٧٩)

رأيتهم لقلتم : محايين ! ولو رأوكم لقالوا : شياطين ! بحلاف أكثر احلف الدين كانوا
في أمر الآخرة أعياء بل بلهاء ، وفي أمر الدنيا في غاية الساهة والدكاء ! وفي مشيهم يقول
الشاعر :

أبى ، إن من الرجال بهيمة ... في صورة الرجل السميع المبصر
قط لكل مصيبة في ماله ... وإذا أصيب بدينه لم يشعر
وقد وصف الله بعض الناس بقوله : ﴿ وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ يعلمون ظاهراً
من الحياة الدنيا وهم عن الآخرة هم غافلون ﴿^(١)

فاعتبر عندهم بظاهر الحياة الدنيا دون البعاد إلى باطنها وأعماقها ، كلا علم ، فهو
علم أشبه بالجهل .

وقد قال العلامة الشافعي في شرح الحديث : (الله الدين حلوا من الدهاء والكر
وعلبت عندهم سلامة الصدر ، وهم عقلاء ، أو السليبي في أمور الدنيا دون الآخرة)^(٢) .
ويكن هذا التأويل إنما يقل لو صبح الحديث ، أما وهو غير صحيح ولا حسن ، فلا
معنى لتأويله .

وقد صلل بعضه كثيراً من عامة المسلمين ، فأصبحوا يعتقدون في أن كثيراً من السوء
والتدبير وأنساب العباد ، حول الأصرحة والكرارات أولياء الله ! وعدوا يسبحون
حولهم أساطير وحكايات ، ويصنعون إليهم حوارق وكرامات ، جدها - إن لم يكن
كلها - من نسج الخيال ، أو افتراء الدجالين .

عسى أن السلافة في أمر الدنيا التي ذكرها الإمام العرابي وغيره ، مرفوعة في نظرة
سبح الإسلامى ، مدى يقوم على التوازن بين الدنيا والدين ، والمزج بين الروح والمادة ،
والتوفيق بين العقل والقلب ، وهذه هي الوصية التي جاء بها الإسلام الصحيح ، وهذا ما
كان عليه الصحابة ومن تبعهم بإحسان في حير القرون ، فقد كانوا أهل دين لا يعرفون عن
دين ، وأهل دنيا لا يفصل عن الدين .

والحمد لله رب العالمين .

(٢) التبصرة في شرح الجامع الصغير للعلامة الشافعي ١٩٩ / ١ .

كلمة (النظافة من الإيمان)

هل هي حديث ؟

من . شاعت بين المسلمين هذه الكلمة (النظافة من الإيمان) وتوارثتها الأجيال بعضها عن بعض ، وطبها الكثيرون حديثاً مأثوراً عن النبي ﷺ ، ولكن بعض الإحوة من المطلعين على الكتب الدنية ، قال : إنها ليست بحديث ، ولم يقل ذلك النبي ﷺ

فهل ما قاله هذا الأخ صحيح ؟ وإذا لم تكن هذه الكلمة حديثاً نبوياً ، فهل هي متفقة مع ديننا الإسلامى الخفيف ؟ وما دليل ذلك من الشرع الشريف ؟

أفيدونا أفادكم الله .

ج : هذه الكلمة (النظافة من الإيمان) بهذا الصيغة ترد عن نبي ﷺ فيما أعلم ، بسند صحيح ولا حسن ولا ضعيف .

ولكن روى الخطيب فى لأوسط عن ابن مسعود مرفوعاً : « تحبوا فيه نظافتكم ، والنظافة تدعو إلى الإيمان ، والإيمان مع صاحبه فى الجنة » ، ده الهيثمى فى (مجمع الروائد) ج ١ ، ص ٢٣٦ وذكر فى مسنده ، برهه بن حبان فى ابن عدى : أحاديثه موضوعة .

وقال الألبانى فى (غاية المرام) : ضعيف جداً .

ولكن من المؤكد معنى هذه كلمة صحيح ، وهو مقس من نص صحيحه أخرى
ففى صحيح مسلم عن أنس بن مالك لأشعرى بن نسي مرفوعاً فى . « نظهور شطر
الإيمان » (١) .

والنظهور - نصم صاء - هو النظارة ، ونصيره فى الإسلام تشمل نظارة تعوية

(١) رواه أحمد ، ومسلم ، والترمذى ، كما فى الجامع الصغير ، وهو من حديث أنس بن مالك - روى به -

وأكدت السنة وشددت على أجراء معية من الجسم تحتاج إلى عناية خاصة مثل
القسم، والأسنان، ومن ثم كن لأمر بالسواك وتأکید استحبابه، وقال فيه عليه الصلاة
والسلام: «لولا أن شئت على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»^(١) أي أمر إيجاب
والإرام.

وقال: «السواك مظهرة للعم مرضاة للرب»^(٢).

ومن دلت: بصفة شعر، وفيه جزء حديث: «من كان له شعر فليكرمه»^(٣)، وعن
حابر بن عبد الله، قال: «كنت رسولاً من عترة رثاء في مرثيا فرأى رجلاً شعثاً قد تفرق
شعره، فقال: «أما كان يجد هذا ما يسكن به شعره؟»^(٤)، ورأى رجلاً آخر، وعليه ثياب
وسخة، فقال: «أما كان يجد هذا ما يغسل به ثيابه؟»^(٥).

وتكميلاً لدلت جاءت لأحاديث تدع عرف باسم (سنة نظرة) التي تدل رعايتها على
مدى حرص الإسلام على النظافة والتحمل، والحفاظ على نعمة الصحة والريّة، وتشمل:
تقليم الأصافر، وقص الشارب، وتنف الإبط، وحلق العانة، ونحو ذلك. وهي في
الصحيحين.

ومما عبت السنة بصفاته: لبث، فلا بد من تطيبه من كل الأقدار ولأحدث التي يسوء
مطرها، وبصر محبرها.

وفي الحديث الذي رواه الترمذي عن سعيد بن المسيب قال: «إن الله يحب
الطيب، بطيب يحب النظافة، فصفوا أنفسكم ولا تشبهوا بيهود»^(٦).

ومثل ذلك: نظافة الصريق، ومن الأحاديث الشهيرة التي يكاد يحفظها جميع

(١) رواه مالك، وأحمد، والشيخان، وإسماعيل، وابن ماجه عن أبي هريرة، وأحمد، وأبو داود، — عن ابن عباس
عنه

(٢) رواه الشافعي عن أبي بكر، والشافعي، وأحمد، والنسائي، والدارمي، وابن جرير، وابن حبان، وإسماعيل، والبيهقي
عن عائشة، وابن ماجه عن أبي أمامة، وسحري في الصحيح، وابن جرير في الأوسط عن ابن عباس، كما في صحيح
الجامع الصغير

(٣) أبو داود عن أبي هريرة كما في صحيح الجامع الصغير.

(٤) أحمد، وأبو داود، وابن حبان، وإسماعيل، والحاكم

(٥) رواه الترمذي في الأدب، باب ما جاء في النظافة. وقال: «غريب وصححه الألباني في غاية المرام»، ص ٨٩، لكنه
سحب قوله: «فصفوا أنفسكم» بأن له طريقاً أخرى عن سعد بن أساد حسن.

المسلمين : « إِمَاطَةُ الْأَدَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ » (١).

ومما حذرت منه السنة أشد التحذير التحلي في الطريق، ومواضع الضل. وقد جمعته مما يحلث لئلا عني صاحبه، سواء أعمه الله أم أعمه الناس فقال عليه الصلاة والسلام

« تقوا نلاعين : أمدى يتحلى في طريق الناس ، وفي طلبهم » (٢)، وفي حديث آخر :
« تقوا الملاعن الثلاثة : سراح في الموارد، وقارعة الطريق، والضل » (٣).

وبهذا مسقت السنة بالحث على حماية البيئة من التلوث.

ومثل ذلك نبوت في الماء لراكند أو الجرى، وفي الحديث : « لا يولى أحدكم في الماء الدائم ثم يعتسل فيه » (٤).

كما حثت السنة على العناية بالطعام وشراب، وحمايتهما من أسباب التلوث . وفي هذا جاء الحديث الصحيح : « إذا غتمه فأطعموا مصباح ، وأعنفوا الأبواب ، وأوكلوا الأسقية - ارضوا قرب الماء - وحملوا الشرب » (٥) ، « أعنفوا أبوابكم ، وحملوا آيتكم - عضوها - وأطعموا سرجكم ، وأوكلوا أسقيتكم » (٦).

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

(١) متفق عليه عن أبي هريرة، وهو جزء من حديث

(٢) رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود عن أبي هريرة

(٣) رواه أبو داود، وابن ماجه، والحاكم، والبيهقي عن معاذ، وحسنه في صحيح الجامع الصغير

(٤) متفق عليه عن أبي هريرة

(٥) رواه أحمد، وخطيب، والحاكم عن عبد الله بن سرجس، كما في صحيح الجامع الصغير

(٦) أحمد، ومسلم، وأبو داود، والترمذي عن جابر، كما في صحيح الجامع الصغير

الإمام رشيد رضا وحديث سحر النبي ﷺ

من أنا طالب علم يحب أن يستزيد من المعرفة، ويعطى العلماء حقهم من التقدير والتوقير، وخصوصا الدين كان لهم حظ وافر في تنوير العقول، وإيقاظ الوعي الإسلامي، وتحريك الهمم والعزائم، للهبوط بالأمة الإسلامية، وإخراجها من حالة الجمود والموات التي طلت عليها مدة طويلة في الأرملة الأخيرة

ومن هؤلاء العلامة السيد رشيد رضا، وقد كان يعد من دعاة السلف، ومن المدافعين عن السنة، والمقاومين لبدع والصلالات، ولكن علمت أخيرا أنه كذب حديثا من أحاديث صحيح البخاري، وهو حديث سحر اليهود للنبي ﷺ، تبعها لشيخه الشيخ محمد عده، الذي وافق المعتزلة في إنكاره لهذا الحديث

ومن قراءتي لكتبتكم لمست أنكم من المعجيين بالشيخ رشيد رضا رحمه الله فما تفسيركم لهذا الموقف مه "وقل ذلك هل هذا هو موقفه من الحديث فعلا" وكيف يعتبر إماما في الدين من يكر أحاديث الصحيحين أو أحدهما؟

أرحو ببيان ذلك تفصيلا، بارك الله في جهودكم وأيدكم بتوفيقه

طالب علم

ح: شكر الله للأخ السائل حسن تأنيه وثبته فيما ينقل إليه، وحرصه على المعرفة، ورغبته في الاستزادة من علمه، فقد ورد في تعالي رسوله "وقل رب زدني علما"

وشكر الله كذلك نصيره وبوقفه على حـ كـ، من قاموا بدور بارز في حـ، حدد لأمة، وحديد دينها، ويقاص وعنها، فهذا قصته صـه بحـث ثبت عليها، ويعص حسب ما هو حد، فهي ترى كثيرين - الأسف - لا هم بهم، لا همهم، ونسوة لأصـ والعظماء، في تراثا وفي حاصر... ولا حول ولا قوة إلا بالله

وشكر الله له بعد ذلك حسن ضه بي، وأرجو أن أكون أهلاً لذلك، وأن أقول كلمة
إنصاف في شأن الشيخ رشيد رحمه الله وجزاه عن دينه وأمته خيراً.

وأنا لا أنكر أني من أشد معجبي بالشيخ رشيد، وأعتره أحد محددي الإسلام،
وواحداً من أعلامه الراسخين في علمه، المستقيين في افكره، المتهذبين في أدبه، وقد
كان مجتهداً «نادر» وتفسيره، وكتبه، وفتويه، أثر لا يحصى في تسيه لأمة الإسلامية من
عصنتها، وتحريرها من أغلال سفيد بي وضعنها في أعناقها، والعمل على إعادتها إلى
بدايع صفاها من كتاب ربها ومسه سها، وهدى مسها لصالح في حبر القرون، وتنقية
الدين مما شابه وغشى به غبي مر عتوره، من سدخ وبرود ولا حرافات التي كدرت
صفاها، وتوثت بفاها، ودعوة بي للإسلام، صفا عفاة وشريعة وحفاة

فهو في ضبيعة دعة سسمية، وأحدر حسة حمدية، دين أخيو علوم نسف
ونوهوا بها، وناصروا المدرسة السمية بالعقل والنقل، ورسات بي تحاطب العقل
معصر، ورجح بي بحصن مسبات حسام، ورسات لأعداء، وندعوي للإسلام
في شمول ونك من وتو، كد شربة سدة في كتبه، وبعث به رسده سمة

ولا يعني هذا أن شيخ رشيد مر من كل عيب أو معصية من كل حصا، فهد به
غده عن نفسه، وما لا يقه بحس غده وقد عاش عمرة بحارب دين عفاون نبيو حهم
إلى حد يكاد يجمعهم معصومين لا يحصون في دين أو فعل

وأحب أن أدر قلوب الأخ لسائل كريمة هب أن الإمام عفاة سيد محمد رشيد
رضاً رحمه الله، هما هذه الهفوة التي تذكرها، وهي إنكاره لحديث من أحاديث
صحاحين أو أحدهما، وانتقاده بسيد أو مسد، فهل يوجب هذا أن يحذف قصده، ويعر به
عن منصب الإمام في دين، ولا حيفد به بربه برب فكره وقلمه، أو نغثره بترق فيها
قدمه؟! وأي امرئ يسلم من «عتراب» وأي عاب نحبو صفحته من زلات؟

وقدنا قيل: لكل عفا هفوة، وكل حود كيرة، وكل سيف سيرة

وقالوا: الكامل من عدت سقطاته، وأحصيت زلاته.

وقال الشاعر العربي:

ومن ذا الذي ترضى سحاياه كلها . . . كفى المرء نبلا أن تعد معاياه

الأمر انهم في ذلك ألا يكون رده محدث مروى في الصحيح لهوى متع، سواء كان هوى النفس أم هوى غير. من حذر الله منهم في مثل قوله: ﴿ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون﴾ (١)

وقد تعدي: ﴿ومن أصل من اتبع أهواه يفر الله من الله﴾ (٢).

وكم رأيت من لأئمة منذ عن و نقوليين في الأمة من رد حديثا ثانيا عند غيره ولم يثبت عنده؛ عنه رآه . و . . . روى عند حديث بعد في أحد الصحيحين أو في كليهما ولم ينقص هذا من قدر هؤلاء، ولم يحدث من إمامتهم شيئا.

وقد رأيت أم مؤمنين عثثة رضى به عنها نرد بعض الأحاديث شي تسمعها من بعض الصحابة، حين رأيتها تحالف قرآن في رأيها، أو تحالف ما سمعته هي من أبي حنيفة، ولم يزد لها هذا إلا فضلا ورفعة عند الأمة.

ثم إنه لا يحور أن يقل فيمن رد حديثا أو حديثين من البخاري أو مسلم أو كليهما. إنه رد أحاديث صحيحين أو كليهما، فهذا تصوير غير صحيح بقضية، وإتهام في غير موضعه.

هذا كنه من ناحية مدني أو سكي. ثم من ناحية موضوع، فإن الشيخ رشيد له يكذب الحديث المروى في سحر و . . . يكره، تبعاً لشيخه الإمام محمد عبده، فقد كان السيد رشيد - رحمه - عناية بعقيدة شيخه وإيمانه بقوة دينه ووجه لله والرسول - مستقلاً في تفكيره واجتهاداته، وقد استفاد من عقلانية شيخه، وثورة فكره، ونكهة صسطها بتحرره في سنة وراث السلف.

و . . . مصر في شخصيات مدرسة التجديد لإحيائية إسلامية غني ذات جمال ديني لأفندي، يحد أن أولها - وهو السيد جمال الدين - كان أكثرها بصلاقاً، وقنفاً بصاف تقبيل شرح وصيوط الكتاب ونسبة. فقد كان قنفاً حصاً من الشجر في علوم شريعة ومصادرها، وجد نميده وصديقه الأستاذ الإمام محمد عبده أقرب إلى الالتزام ولاصطاف منه؛ لأنه أكثر علماً بـ شرح . . . وأكثر تحرراً في معرفته بحكم تكوينه لأرهري

(١) اجنبية: ١٨.

(٢) القصص: ٥٠.

الأصيل، وجد تلميذ الأستاذ الإمام رشيد رضا أكثر التراما، وانصدف من شيعه، وشيخ
شيخه من باب أولى.

فقد أتبع له أن يطلع على آثار المدرسة السلفية التحديدية الكبرى المتمثلة في شيخ
الإسلام ابن تيمية وتلاميذه، ومن حلائها اصلع على التراث السلفي الصالح، واستطاع أن
يسهل منه، ويتفهم به في دعوته للإصلاح والتحديد. فأسيد جمال الدين أقرب إلى عقلية
«الملاسة»، أعنى فلاسفة المدرسة المشائية الإسلامية من أمثال الكندي والفارابي وابن
سينا، وغيرهم.

والإمام محمد عبده أقرب إلى عقلية المتكلمين من أمثال اساقفاني وإمام الحرمين
والعراقي وغيرهم.

والسيد رشيد أقرب إلى عقلية «فقهاء الحديث» الجامعين بين المعقول والمقول، أمثال
الإمام محمد بن إدريس الشافعي وابن دقيق العيد، وابن تيمية وابن القيم وابن الوريري
وأمثالهم.

وقول السائل: إن شيخ محمد عبده أنكر حديث السحر، نعا للمعترنة في ذلك،
غير مسلم على إطلاقه.

فليس المعترنة وحدهم هم الذين أنكروا حديث السحر، فقد أنكره بعض أهل السنة
أيضا، مثل الإمام أبي بكر الرازي الحنفي المعروف بالخصاص، صاحب كتاب: «أحكام
القرآن» وبعض المتكلمين.

ولكن جمهور علماء أهل السنة أئتموا الحديث، وأرواينه من طرق صحيحة، وكان
هم في توحينه تأويلات شتى، لكنها تؤكد عصمة النبي ﷺ، وتنفي عنه ما لا يليق به، كما
حفلت بذلك كتب الشروح.

وبه يخرج صاحب منار السيد رشيد عن حصه في حكمة، بل أثبت حديث،
وأوجه التأويل اللاحق بمقتضى سورة، ومقتضى عصمة

نص الحديث وكلام الشراح عليه :

ويحسن بما أن سوق نص الحديث كما رو د حري، وسوق رأي بعض الشراح

فيه، ثم بحثه برأى الشيخ رشيد ادى حصه بقوله في تفسير سورة «العلق» وردة فيه على من اتهمه بتكذيب البحارى

قال الإمام محمد بن إسماعيل البخاري: حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا عيسى بن
يونس عن هشام بن عمار، عن عائشة رضي الله عنها قالت: سحر رسول الله ﷺ رجل
من بني رريق يقال له لبيد بن الأعصم، حتى كان رسول الله ﷺ يحس به أنه كان يفعل
الشيء وما فعله^(١). حتى إذا كان ذات يوم - أو ذات ليلة - وهو عدي، لكنه دعا ودعا
ثم قال يا عائشة، شعرت أن عافاسي فيما مضيت فيه^(٢) "أفاسي" حلال^(٣)، فقد
أخذهم عدي ريسي، ولاحر عدي رجلي فقال أحدهما لصاحبه ما وضع برجل؟ فقال
مضيت^(٤) "ف" من صه "ف" لبيد بن الأعصم، "ف" في شيء "ف" في مضيت^(٥)
ومضيت "أوحف صنع حنة ذكر" "ف" "ف" "ف" في شرب "ف" "ف" رسول
الله ﷺ في رأس من أصحابه فجاءه "ف" يا عائشة، كحل ماءها بقاعة جاء^(٦)، وكحل
رؤوس بعضها رؤوس شياطين^(٧) "ف" "ف" يا رسول الله أفلا استخرجته "ف" "ف" قد
عافاسي الله، فكرهت أن أثير على الناس فيه شراً. فأمر بها فدفنت^(٨).

قال الخافض ابن حجر في شرح الحديث في «الفتح» :

قوله : باب السحر ، قال الراغب وغيره : السحر يضيق على معان :

أحدها من عصف ودرش، و منه سحر ب صي حادعه و سمنه، و كل من استس
ثينا فـ سحر، و منه قول دأحد، سمنه سحر د، و منه قوله سحر
لابل نحن قوم

(۶) اُنی اُحابی ہما دعوتہ یہ۔
 حتی کان یری اُنہ یأتی ساعہ ولا یأتیہن، وهو تفسیر ویان ما اُحمل وعلمہ فی ہذہ سورۃ

٣٠١ عبد أحمد والضرباني : أناسي منك

(2) 2000 年 1 月 1 日起，凡在境内销售货物的单位和个人，除另有规定外，均应按销售额的一定比例缴纳增值税。

(2) مسند، معراج، لیل و شب، یوم، به سحر، صبح، و شامیه

(٢) يحد منه ما يخرج من الشعر الذي يسقط من الرأس إذا مرّح بالمشط، وكذا من بلحية كما قال ابن خزيمة

۱۴۸ - جہاں ہدیٰ یوں علی الصبح

٢٠ - لسانها أحمر كماء الذي يقع فيه الحياء

(٤) تشييه برادعه شعبه؛ لأن كل ما يمس إلى النقص مستقيم شرعي وعمرى

[illegible]

— ۱ —

مسحورون^(١) أى مصرودون عن معرفة، ومنه حديث «إن من سحر سحر»^(٢)، وسبأني قريبا في باب مفرد.

الثاني ما يقع بحدح وتحولات لا حقيقة لها، نحو ما يقع منه سحر من حروف لأبصار عند بعضه بحكمة يده، وإلى ذلك إثباته بقوله تعالى «لا يَخِيلُ إِلَيْهِ سِحْرُهُمْ أَنِهَا تَسْمَى^(٣)»^(٤)، وقوله تعالى «اسْحَرُوا عَيْنَ النَّاسِ^(٥)»^(٦) ومن هذا سحر موسى سحر، وقد يستعمل في ذلك ما يكون فيه حكمة بالسحر الذي يحدث حده يسمى المعاطيس.

الثالث ما يحصل تعذوة من سحر من سحر بهم، وإلى ذلك إثباته بقوله تعالى «وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَمِّمُونَ النَّاسَ السَّحْرَ^(٧)»^(٨)

الرابع ما يحصل تحصنه كوكب وسحر من روحه بها برغمهم

فإن من حرم ومنه ما يوجد من حسمات كصانع سفوف فيه صورة غروب في وقت كون غم في سحر، فتضع مكانه من سحره سحر، وكما سحر بعض بلاد عرب - وهي سرفسفة - وبها لا سحر من سحر ولا سحر غير ذلك، وقد يجمع بعضهم بين الأمرين الأخيرين، كالأستعانة بالشياطين، ومحاطة الكواكب فيكون ذلك قوى برغمهم.

والسحر برزني في «الأحكام» كان أهل سحر قوم صاين يحدون كوكب سحره ويسمونه سحر، ويعتقدون أنها خدعة كان ما في سحر، ويعتقدون أنها سحرها، ولكن واحد هكس فيه حكمة بغيره من سحر برغمهم من سحره سحر، وهو سحر سحر بهم، إبراهيم عليه السلام، وكما عتومهم أحكام سحر، ومع ذلك فكان سحره سحر سحر من سحر واحد سحر، وسحرها سحر في فعل كوكب، مثلا يبحث عنها وينكشف تمويههم

ثم السحر يطلق ويراد به الآلة التي يسحر بها، ويطلق، يراد به فعل الساحر، والآلة تارة تكون معنى من المعاني فقط كالرقى والفت في العقد، وتارة تكون بالمحسوسات

(١) مخبر ١٥٠ (٢) ص ١٥٠
(٣) الأعراف ١١٦ (٤) الفرة ١٠٢

كتصوير الصور على صورة المسحور، وتارة جمع الأمرين الحسى والمنعوى وهو أضع.
واختلف في السحر فبين: هو تحييل فقط ولا حقيقة له، وهذا اختيار أبي جعفر
الاستربادى من الشافعية، وأبى بكر الرازى من الحنفية، وابن حزم الظاهرى وطائفة.

قال ليوى: والصحيح أن به حقيقة، وبه قطع الجمهور، وعليه عامة العلماء، ويدل
عليه الكتب وسنة صحيحة مشهورة لكن محل النزاع هل يقع بالسحر انقلاب عليه
أولاً؟ أم لا؟ به تحييل فقط مع ذلك، ومن قال: إن له حقيقة احتجوا: هل له تأثير
فقط بحيث يعبر المراح فيكون نوعاً من الأمراض، أو ينتهى إلى الإحالة بحيث يصير
الجماد حيواناً مثلاً وعكسه؟

فالذى عليه الجمهور هو الأول، وذهبت طائفة قليلة إلى الثانى. فإن كان بالنظر إلى
قدرة (الهيئة فمسمومة، وإن كان بالنظر إلى الواقع فهو محل خلاف، فإن كثيراً ممن يدعى
ذلك لا يستطيع إقامة البرهان عليه.

وقال الخطابى: إن قوما أنكروا السحر مطلقاً، وكأنه على القائلين بأنه تحييل فقط
وإلا فهي مكابرة.

وقال داررى: جمهور العلماء على إثبات سحر. وأن به حقيقة، وبني بعضهم
حقيقته، وأصناف ما يقع منه إلى حيالات خاصة وهى مردود، لورود عقل بإثبات السحر،
ولأن العقل لا ينكر أن له قد يحرق عدة عند بعض ساحر كلام منقى، أو تركيب
أحسام أو مرج بين قوى على ترتيب مخصوص، ويصير ذلك ما يقع من حدق لأصاء من
مرج بعض العقاقير بعض حتى النصارى منها مفردة فيصير به تركيب باعها.

وقيل: لا يربط تأثير السحر على ما ذكر الله تعالى فى قوله: ﴿يَهْرَقُونَ بَه بَيْنَ
الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾ (١) يكون منقاداً تهويل، فهو حار أن يقع به أكثر من ذلك مذكوره.

وقال الماررى: والصحيح من جهة العقل أنه يجوز أن يقع به أكثر من ذلك، قال:
والآية ليست نصاً فى مع الزيادة، ولو قبل بها صاهرة فى ذلك، ثم قل: والفرق بين
السحر والمعجزة والكرامة أن السحر يكون متعددة أقوال وأفعال حتى نسب للساحر ما

(١) م. ١٢٤.

يريد، والكرامة لا تحتاج إلى ديث بل يتم جمع علنا لنفاد، وأما معجزة قنطار عن الكرامة بالتحدي.

وقال النووي في رد المحتار برواية عن موسى بن جعفر، ويسعى أن يعتبر بحال من يقع الخارق منه، فإن كان متمسكاً بشريعة، متحسناً بموالاته، فإدى يظهر على يده من الخوارق كرامة، وإلا فهو سحر؛ لأنه ينشأ عن أحد أنواعه كإعانة الشياطين.

وقال القرطبي: السحر حين صناعية يتوصل إليها بالاعتساب، غير أنها بدقتها لا يتوصل إليها إلا آحاد الناس، ومادته الموقوف على حواس لأشياء، وعدم بوجوه تركيبها وأوقته، وأكثرها تحييلات بغير حقيقة، وإيهامات بغير ثبوت، فبعضه عند من لا يعرف ديث كما قال الله تعالى عن سحرة فرعون ﴿وَجَاءُوا بِسِحْرِ عَظِيمٍ﴾^(١)

مع أن حيواناتهم وعصبيهم لم تخرج عن كونها حبالاً وعصباً، ثم قال: وأما أن بعض أصناف السحر تأثير في القلوب كالحب والبغض وإلقاء الخير والشر، وفي الأبدان كالألم والسقم، وإنما يسكور أن خصام يتقلب حيواناً أو عكسه يسحر السحر ويحو ذلك

قوله «سحر بني رريق» رحل من بني رريق يقال له لبيد بن الأعصم «ووقع في رواية عند من غير عن هشام بن عروة عن مسدد «سحر بني رريق» يهودي من يهود بني رريق «ووقع في رواية ابن عيسى «رحل من بني رريق» حبيب يهودي وكان مدفوعاً، ويجمع بينهما بأن من أضيق أنه يهودي نظر إلى ما في نفس الأمر، ومن أضيق عليه مدفوع نظر إلى صاهر أمره.

وقال ابن خوري: هذا يدل على أنه كان أسمة منافق وهو واضح، وقد حكى عياض في «الشفاء» أنه كان أسلم.

ويحتمل أن يكون قيل له يهودي؛ لكونه كان من جنسهم، لأنه كان على دينهم. وسور رريق بن من أنصار مشهور من الخوارج، وكان بين كثير من الأنصار وبين كثير من يهود قبل الإسلام حلف وإحباء وود، فلما جاء الإسلام ودخل الأنصار فيه تبرعوا منهم.

قوله: «حتى كان رسول الله ﷺ يحيل إليه أنه كان يفعل الشيء وما فعله» قال المارزي: أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث ورعوا أنه يحط منصب النبوة ويشكك فيها،

(١) الأنصار: ١١٦.

قوله: وكل ما أدى إلى ذلك فهو باطل، وعموم أن خویر هـد بعده شقة بما شرعه من شرائع، إذ يحتمل على هـد أن يحيل إليه أنه يرى حريص وليس هو ثم، وأنه يوحى إليه شيء وهو يوحى إليه شيء، وقد مر في. وهذا كله مردود، لأن ذلك قد قدم على صدق النبي ﷺ فيما يلعبه عن الله تعالى وعلى عصمته في التبليغ، والمعجرات شاهداً تصديقه، فتحوير ما قدمه دليل على خلافه باطل، وأما ما يعنى بعض أمور الدنيا التي هي باعث لأحباب، ولا كانت رخصة من أحب، فهو في ذلك عريضة لما يتعرض فيه من كل أمر ص، فغير بعد أن يحيل إليه في أمر من أمور الدنيا لا حقيقة مع عصمه عن من ذلك في أمور الدنيا، وقد مر بعض من ذلك حديثه كمن يأتي يحيل إليه أنه وطنى زوجته، كمن يسب، كثير ما يقع تحيله للإنسان في المنام، فلا يعد أن يحيل إليه في اليقظة.

قُتِبَ - خُذِلَ ابْنُ حَجَرٍ - : وَهَذَا قَدْ وَرَدَ صَرِيحًا فِي رِوَايَةِ ابْنِ عِيْنَةَ فِي الْبَابِ الَّذِي
يَسِي هُدًى، وَفَصْلُهُ « حَتَّى كُنْتُ بِرَأْيِ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ وَلَا يَأْتِيهِمْ » وَفِي رِوَايَةِ الْحَمِيدِيِّ « أَنَّهُ
لَيْسَ لَهُمْ وَلَا يَأْتِيهِمْ، فَكُنْتُ بِرَأْيِ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ وَلَا يَأْتِيهِمْ، وَقَدْ لَيْسَ بِهِمْ فَحَسِبْتُ
بِرَأْيِ « لَفَتْحِ أَوَّلِهِ، قُلْتُ « هُوَ مِنْ رَأْيِ لَأَمْ مِنْ رَأْيِهِ، فَكُنْتُ بِرَأْيِ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ وَلَا يَأْتِيهِمْ
يَحْتَسِبُ بِهِ بَعْدَ عَمَلِهِ، رَأَيْتُ « مَعْدُومًا بِرَأْيِهِ غَيْرَ حَاطَّةٍ حَتَّى تُكْرَرَ بَصَرُهُ » وَغَيْرُهُ فِي
مَرْسَلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ « حَتَّى كَادَ يَكْرَهُ بَصَرَهُ ».

فان عبادي فصور بان سجد و سجد عني جسده. و به هر حواره لا عني
تغيير و معتقد.

فنت : ووقع في مرمى عبد الرحمن بن كعب عبد بن سعد ، فقاتل أخت بيد من
لأعصاب بن بكر بن مسعود ، وبلا فسد هذه الحمار حتى يذهب عقله . فنت : ووقع
الشق الأول كما في هذا الحديث الصحيح .

وقد قرأ بعض العلماء لا بد من أن يصح أنه فعل شئ، وإنه يكن فعله
محرم بفعله ذلك وإنما يكون ذلك من حيث المخاض يحضر ولا يشك، فلا يفتي على هذا
للملحد حجة.

وقتی عیاض: یحتمل آن یکوں امراد بالتحقیق المذكور أنه يظهر له من نشاطه ما أله

من سبق عاداته من الافتداع على ما صرح به من مرؤفة فتر عن ذلك كما هو شأن
 «المعقود» (١)، ويكون قوله في الرواية الأخرى «حتى كاد ينكر بصره» أي صار
 كادى أنكر بصره بحيث لم يدرى أى شىء يحدث له عند غير صفة، فإذ تأممه عرف
 حقيقته. ويؤيد جميع ما تقدم أنه لم يقل عنه فى خبر من «أنه قل قولاً فكأن بحلاف
 ما أجبر به.

وقال نهيب: صول اسي عنيقة من الشياطين لا تمنع بر دهنه كيداً، فقد مضى فى
 الصحيح أن شيعان رد أن يمسد عليه صلاته فأمكنه أنه منه، فكذلك يسحر ما ناه من
 صرره ما يدخل بقصد على ما يتعلق بالشيع، بل هو من جس ما كان يسه من صرر سائر
 الأمر من ضعف عن الكلام، أو عجز عن بعض العمل، أو حدوث بحيل لا يستمر، بل
 يزول ويطل الله كيد الشياطين.

وامتنع ابن القصار على أن أئدى أصابه كان من حسن المرض بقوة فى آخر حديث
 «ما أنا فقد شفى الله»، وفى الاستدلال بدئت بصره، لكن يؤيد المدعى أن فى رواية
 عمرة عن عائشة عند نهيقى فى الدلائل، فكان يدور ولا يدري ما وجعه». وفى
 حديث بن عباس عند ابن سعد: «مرض اسي عنيقة وأحد عن النساء وطفله
 والشراب، فهبط عليه مكان» الحديث.

قوله: «وهو عدى لكنه دعا ودعاء كذا وقع، وفى رواية الناصية فى بدء الخلق
 «حتى كان ذات يوم دعا ودعاء»، وكذا عقبه المصنف نعيم بن بوس فى الدعوات، ومثله
 فى رواية ليث قل أنكر ما منى: «يحتمل أن يكون هذا الاستدراك من قولها «عدى» أى
 «يكس مشتعل» بن شتم بالدعاء، ويحتمل أن يكون من تحيل، أى كان السحر
 أصره فى بدءه لا فى عقبه وفهمه بحيث إنه توجه إلى الله ودعا على الوضع الصحيح
 والقابلون المستقيم.

ووقع فى رواية ابن عمير عند مسلم: «فدعا، ثم دعا، ثم دعا» وهذا هو المعهود منه أنه
 كان يكرر الدعاء ثلاث وفى رواية وهيب عند أحمد وابن سعد، فرأيت يدعو

قال النووي: فيه استحباب الدعاء عند حصول الأمور المكروهات وتكريره والاتئذ

(١) المعقود: ويسمى عرفاً المربوط، وهو من حبس السحر من القدرة على الاتصال بروحه.

إلى الله تعالى في دفع ذلك .

قلت - القائل ابن حجر - : حدثني سي رحمته في هذه القصة مسلكي التهويز وتعاطي الأسباب، ففي أول الأمر فوص وسلم لأمر ربه، فاحتسب الأجر في صبره على بلائه، ثم لما تمادى ذلك وحشى من تعديه أن يضعفه عن فتون عبادته، جنح إلى التداوى، ثم إلى الدعاء، وكل من مدين غاية في الكمال.

قوله : « قلت : يا رسول الله أفلا استخرجته » في رواية أبي أسامة، « فقال : لا » ووقع في رواية بن عيسى أنه استخرجته، وأن سؤر عائشة إنما وقع عن شجرة فأحدها بال، وسباني سحر فخور فيه عذوب.

قوله « فكرهت أن أثير على » من قوله شر في رواية الكشميهني : « سؤا » ووقع في رواية أبي أسامة « أن أثير » مع منه ونسب سؤر وهما بمعنى، والمراد بالناس تنعيم في موحودين.

قال النووي، حشى من إحراجه وإشاعته ضررا على المسلمين من تذكر لسحر وتعميه وبحود ذلك، وهو من باب ترك مصحح خوف مفسدة.

ووقع في رواية ابن عمر « على أمي » وهو من نص تنعيم؛ لأن أمة تضيق على أمة الإجابة وأمة الدعوة وعلى ما هو أعم، وهو يرد على من زعم أن المراد بالناس هنا لبيد ابن الأعصم؛ لأنه كان منافقا فارد رحمته لا يثير عبه شرا؛ لأنه كان يؤثر الإغصاء، عمن يظهر الإسلام، ولو صدر منه ما صدر، وقد وقع نص في رواية بن عيسى، وكرهت أن أثير على أحد من الناس شرا.

بعد، وقع في حديث عمرة عن عائشة، فقيل : يا رسول الله لو قتله، قال : « بوراءه من عذاب الله أسد »، وفي رواية عمرة : « فأحده السي رحمته فاعترف فعما عنه »، وفي حديث زيد بن أرقم : « فما ذكر رسول الله صلوات لذلك اليهودي شيئا مما صبح به ولا رآه في وجهه ».

وفي مرسل عمر بن الحكم : « فقال له : ما حملك على هذا؟ قال : حب الدناير » .

وقد تقدم في كتاب الجرية قول ابن شهاب أن السي رحمته لم يقتله .

وأخرج ابن سعد من مرسى عكرمة أيضاً أنه لم يقتله، ونقل عن جافدي أن ذلك أصبح من رواية من قال به قتله، ومن ثم حكى عياض في «الشفاء» «قويين: هل قتل، أم لم يقتل؟»

وقال القرطبي لا حجة على ما ذكرنا (١) من هذه القصة، لأن ترك قتل سيد الأعمى كان لحشية أن يشر بسب قتله فتنة، أو مثلاً يفر الناس من الدحور في الإسلام، وهو من حسن ما رعد سبي عليه من مع قتل أسافين حيث قال: «لا يتحدث الناس أن محمد يقتل أصحابه» (٢) (٣).

هذا بعض ما ذكره الشراح حول حديث سحر اليهود للنبي ﷺ، وهو بين مدى ما نُزِرَ حديث من مستكالات، ومدى اهتمام العلماء نحو جهتها سائر النقل وعمل ولا يحب أن يكون هذا الحديث مثار اهتمام لدى لعقل حديث. وحصول بعد التفاته بعقول الآخرين، وتعرفه على أفكارهم.

ومن هذا تكلم فيه علامة رشيد رضا، لا كلام يفي نه أو المكذب، بل كلام من يصدق به ويؤونه أحسن نؤين، يقع أهل العقل والضروة لا يردده أهل النقل ولا أثر

وإيئت ما ذكره في نهاية تفسير سورة النمل، من قصار السور تحت عنوان «علاوة تفسير السورة في حديث سحر مدفق من أشرار اليهود للنبي ﷺ».

وبعد أن ذكر رواية الشيخين بلحديث من طريق عائشة رضي الله عنها وهي التي وردت من قبل أشار إلى الرواية الأخرى، حيث قال: وفي رواية الشيخين كان عليه السلام سحر حتى كان يرى أنه يأتي النساء ولا يأتيهن بحوء، وفيه سحره رجل من بني رريق حبيب اليهود كان منافقاً (٤)، وعي ريد بن أرقم سحر أسى عليه رجل من اليهود فاشتكى لذلك أياماً فأناه حزين، فقال: إن رجلاً من اليهود سحرك عقداً في بشر كذا وكذا فأرسل عليه فاستخرجها فحلها فقام كأنما أنشط من عقل فما ذكر ذلك لذلك

(١) أي في قوله يقتل الساحر

(٢) الحديث (٥٧٦٣)

(٣) فتح الباري ١٠ / ٢٢١ - ٢٢٢.

(٤) هو رريق بن أسير من أخرج فهو على هذه الرواية يهودى بالخلف لا بالسب

اليهودى ولا رآه فى وجهه قصه روده مسأى. ولأيه جمع فقه، ولكن بلغ بعض رودة
فى غير الصحيحين فجعلوها أشهراً.

قال السيد رشيد ^{عليه} حديث صريح فى أن المراد من السحر فيه خاص بمسألة
مباشرة السوء، ولكن فهم أكثر علماء أنه ^{عليه} سحر سحراً أثر فى عقله، كما أثر فى
حسده. وذكره بعضهم. وسعوا فى بكاره، وعدوه مصف فى السوء، ومافيا بمصمة نفوس
عائشة حتى به كبر يحيل إيه أنه فعل اشئ، وبه يكرهه. فعصمت هذه الرواية على
علماء العقول. وعدوه محذوفه منقصى فى النقل، وهو ما حكاه الله تعالى عن المشركين
من صعبه فيه كعدة أمثاله فى رساله بقوله: ﴿إِنْ تَبْعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾^١
وتقصيده نعى بهم بقوله: ﴿انْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ
مُتَّبِلًا﴾^٢ ومحذوفه منقصى فى عقل من عصمة نسي ^{عليه} من كل ما يدعى سوء وثقة
به. يدحل فى ذلك تحييل ما هو من التشريع، ومحذوفه لعدم نفس يدعى بعدمه
أن لأفئد السامعة الخبيثة لا تؤثر فى الأفئد العالية الصاهرة، فذكر صحة الرواية
بعض العلماء، وأقدم من عرف ذلك عنهم من المفسرين الفقهاء أبو بكر الحنبل فى
كتابه أحكام القرآن، وآخرهم: شيخنا لأساد الإمام فى تفسيره جزء ١.

وقد أصل شيخنا فى هذا وبلغ فيه. وبكى بكاره به على ما عدوه منفق عليها عند
علماء العقائد وأصول عقله فى معارضة نفسى منقصى. بد حديث آحادى. وهو يعيد
نص، ويرد بالقضى عقلاً ونقلاً، وهو ما ذكره تفه، وقد اتفقوا على أن أحاديث الآحاد
لا يحتج بها فى أصول العقائد. وقد به كونه بعد نص خاص من صحيح عدوه، وإن به أن
تأوله أو يفرض الأمر فيه، على قاعدتهم لأخرى فى النصوص معارضة بعضى ونعمرى
ب ما نعرفه عن شيخنا محمد بنده قدس الله روحه من إحلاله وإكباره بشأن محمد
رسول الله وحنه النبيى فى نفسه المركبة، وروحه القدسية، وعلو مداركه عقلية، ثم له
يعرف منه عن أحد من علماء عقليين كفلاسفة المسلمين ومكتمليهم، ولا من علماء
روحانيين كصوفية. ولا من علماء النقل كجمعى الرويات لكثيرة فى معمرته ^{عليه}
وحسبك منها تلك الآثار السبعة فى رسالة توحيد، بل كان يقول: إن روحه ^{عليه}
كانت مصونة على حمى هداية لدين ومدرك التشريع التى فصلت فى كتاب الله

(١) سورة البقرة ١٠٨

تعالى وسنته تفصيلاً تاماً، كما نقلناه عنه في تاريخه.

وأخبار عن الرواية محدثون مصححون بها علماء والمقدمون بهم من عدة من مدعيه: أن ذلك سحر، ثم أثر في بدنه دون روحه وعقله، فكان تأثيره من الأعراس الجسدية، كالأمر من شيء بعينه لأساء عليهم لسلامتها.

وقد حصلت هذه مسألة مرراً آخرها في رد علي محنة لأهره «نور الإسلام» في رعيها من غير شيء كذبت حديث محاري في سحر نسي بنته فيست. أن الحديث صحيح في مسألة عن عائشة رضي الله عنها توهه عبارة بعض رويته ما هو نوع من المعنى الخاص الذي أراده منه، وهو مباشرة الزوجية بينه وبينها، فقولها: كان يحل به أنه يفعل شيء، وهو ما يفعله كذبة عن هذا شيء خاص، لا عام في كل شيء، فلا يدخل فيه شيء من أمور التشريع، ولا غير ذلك. رويته من الأمور العقيدة، والأمر من إسناده، فضلاً عما كان يريد به من إرميهم لأساء سحر حيوان، لأنهم هم فوق العقول عند الوثائق ككافرين، ومسألة محصوره مما يسمونه حتى أن «البرص» أو «العقد» أي عقد الرجل المانع من مباشرة زوجته فقط.

وبين أحمد بن رويته في أصح أسنده عند سحره عن هشام عن أبيه عن عائشة فيها عدة من عن حديث الخصة التي يشترط في صحة حديث السلامة منها، وهي أن بعض مكري الحديث أعده بهشام هذا، وأن بعضهم كتباً حارب فيه، محتجاً بقول بعض علماء حرج وتعديل به كان في الحرق يرسل عن أنه عروضة من ترير ما سمعه من غيره، وعروضة هو رويته عائشة عنه، وهي حادثة وفق ابن جرير كان ذلك لا يرصاه، يعني هشاماً، وقد نفي عنه حديثه لأهل الحرق، وفق ابن القصار: تعير قبل موته. ولا ثبت أن بعض الجماعة - ومنهم الشيخان - خاص بما روه قبل تعيره، فهذا عذر من طعن في رويته بهذا الحديث عدى نكرو منه ما علمت، والأمر فيه أهول مما قالوا^(١) فالتحقيق أنه خاص بمسألة الزوجية، كما جاء التصريح به في الرواية الثانية كما تقدم، ولا يعتد بعير هذا.

أما ما رواه البيهقي في دلائل النبوة عن ابن عباس في مرضه عليه السلام وأنه كان شديداً،

(١) راجع تفصيل المسألة في: كتاب المنار والأهر من ٩٥-١٠٥.

وأنه كان سحراً في بئر تحت صخرة في كربة (١)، وأنهم أخرجوها فأحرقوها ودا فيها وتر فيه إحدى عشرة عقدة، وأرئت عليه هاتان سورتان - يعني الموعودتين - فجعل كلما قرأ آية انحلت عقدة. اهـ منحصراً. فهذا حديث أصل مخالف لحديث صحيحين في المسألة، ورويات يروى سورتين تمكة. وهو من طريق الكشي عن أبي صالح عن ابن عباس، والكشي هذا منهم بالكذب. وصريقه أو هي الصرق عن ابن عباس، واسمه محمد بن سائب.

وأما ما روي في مدائن عن أس قار: صنعت اليهود للشيء شيئاً فأصابه من ذلك وجع شديد. فدخل عليه أصحابه فظنوا أنه لم يه، وأنه حبريل بالموعودتين فعوده بهما، فخرج بهي أصحابه صحاحاً، فهو من طريق أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أس، وهما ضعيفان وليس في متنه ذكر سحر ولا أن الموعودتين برتا في ذلك وقت، ولا في شيء من رويات النصحيحين. ولا استدلال به على أنهم مدعيين - ضعيف، فالحق أنهما مكثان كما تقدم. اهـ.

هذا هو كلام العلامة السيد رشيد رحمه الله تعالى في الحديث وتأويله، وهو كلام عالم فقيه جارٍ على نهج المحدثين لأصلاء، في الجرح والتعديل، والشرح والتعليل، وهو كلام بماء مصحح، خربص على ماء لا يهدم. وعلى تحديد لا شديد، يعرف قدر سنن. ولا ينكر حق الخلف يحدف شيعته. ولكنه يدافع عنه ويؤكد مقدار حجه وتوقيفه برسول الله ﷺ وهذا هو عدل و (الصفاء) فرصى الله عن شيعه رشيد وحراره عن الإسلام وأمنه حبراً وأثابه على كل ما حنطه فيه، أحصاً أو أخصاب: أحرأو أجريين، آمين.

(١) الكربة: أصول السعف التي تقطع معها، وواحدتها: كربة. المصباح المير

حول أحاديث كتاب الحلال والحرام

س : يذكر بعض الناس أنكم اعتمدتم في كتابكم الشهير: (الحلال والحرام في الإسلام) على بعض الأحاديث الضعيفة، كما ظهر ذلك من كتاب الشيخ ناصر الدين الألباني (غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام) فقد حكم فيه على عدد من الأحاديث بالضعف، والمعروف أن الأحاديث الضعيفة - وإن أجازها الأكثرون في فضائل الأعمال بشروط معينة - لم يجوز أحد الاحتجاج بها في الأحكام وأمر الحلال والحرام.

فهل لكم من رد أو تفسير لهذا الكلام، وبخاصة أن كتابكم قد انتشر في العالم كله، وقد يشير مثل هذا القول بلبلة عند بعض قراء الكتاب والمحمدين عليه؟ وما منهجكم الذي اعتمدتموه في تأليف كتابكم واختياركم للأحكام فيه؟

ج :

أولاً : أحمد الله تعالى أن وفقني منذ أوائل حياتي الفكرية والدعوية لتبني المسح الوسط الذي يقوم على النظرة المعتدلة والشاملة، ويتعدى عن الإفراط والتفريط، وقد بينت مسيحى هذا فى مقدمة الكتاب نفسه (الحلال والحرام) فى أول طبعة له حين قلت:

وربما بدا موضوع (الحلال والحرام) سهلاً لأول وهلة، ولكنه فى الواقع صعب المرتقى، فلم يسبق لمؤلف فى القديم أو الحديث، أن جمع ثنات هذا الموضوع فى كتاب خاص، ولكن الدارس يجد أجراءه مورعة فى أبواب الفقه الإسلامى كلها، وبين ثابا كتب التفسير والحديث النبوى.

منهجى فى الكتاب:

ثم إن موضوعاً كهذا يضطر الكاتب إلى أن يحدد موقعه من أمور كثيرة يختلف فى حكمها علماء القدامى، واصطربت فيها وفى تحليلها آراء المحدثين .

وترجيح رأى على غيره في مسائل حلال والحرام يحتاج إلى أداة وطول بحث ومراجعة، بعد أن يتجرد الباحث لله في طلب الحق، جهد الإنسان.

وقد رأيت معظم الباحثين معاصرين في الإسلام، والمتحدثين عنه يكادون يقسمون إلى فريقين:

فريق حطف أبصارهم بريق المذبة العربية، وراعهم هذا الصنم الكبير، فتعدوا له، وقدموا به قربان، ووقفوا أمامه حاشية أبصارهم ترهقهم دنة، هؤلاء يدينوننا بمدى العرب وتقديده قضية مسلمة لا تعارض ولا تدافع، فإن وفقها لإسلام في شيء، فهو وكبروا، وبعبارة أخرى وقفوا يحاولون توفيق والفرق، أو الأعداء والتبرير، أو التوفيق والتحرير، كذا لإسلام مقبوض عليه أن يحصص مدينة العرب، مسلمة وتقديده، دلت ما سمعنا في حديثهم عما حرم الإسلام من مثل النساء والياصب، والعوائد الربوية، والخلوة بالأجنبية، وتمرد المرأة على أنوثتها، وتخلي الرجل لذهب والتحرير... إلخ ما يعرف وفي حديثهم عما أحل الإسلام من مثل الطلاق وتعدد الزوجات، كأن الحلال في نصرته ما أحله العرب، وخرم ما حرمة العرب، ويسوون الإسلام كلمة له، وكلمة له هي بعد ذلك، فهم شيع ولا شيع، ويعيد ولا يعنى، وكيف يتبع الرب العبد، أم كيف يحصص الخالق لأهواء المخلوقين؟ ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلْ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِي فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ (١) هذا فريق.

والفريق الثاني حمد على آراء معينة في مسائل من حلال وحرام، بعد نص أو عذرة في كتاب، وطعن دلت به لإسلام، فلم يترجح عن رأيه قيد شعرة، ولم يحاول أن يمتحن أدلة مذهبه أو رأيه. ويرى بها دنة لأحرار ويستخلص الحق بعد موارنة وتمحيص.

فإذا شئنا عن حكمه موسقى، أو نعد، أو الشرح، أو تعميم المرأة أو إبداء وجهها وكفيتها، أو نحو ذلك من المسائل، كان أقرب شيء إلى مسانهة أو قنم كلمة حرام، ويسى هذا الفريق أدب السلف الصالح في هذا حيث لم يكونوا بضيق الحرام، لا على ما علم تحريره قطعاً، وما عدا ذلك قالوا فيه: نكروا، أو لا نحب، أو نحو هذه العبارات

(٢) يونس: ٢٥.

(١) المؤمنون: ٧١.

وقد حاولت ألا أكون واحدا من الفريقين :

فقد أُرِضَ مدبسي أن أتحد بحرب معبودي، بعد أن رخصت بالله ربا وبالإسلام دينا،
وبمحمد ﷺ رسولا.

وبه رُضِ عفتي أن أقيد مذهبا معيا في كل القضايا والنسائل أخصاً أو أصاب، فإن
مقيد - كما قال بن الخوري - (على غير ثقة فيما قلده، وفي التقيد إضرار منفعة
معتد؛ لأنه حتى يتأمل والتدبر، وفيح عن أعشى شمعة يستضيء بها أن يظفنها ويمشي في
ظلمة) (١).

أقول لم أحاول أن أقيد نفسي بمذهب فقهي من مذاهب السائدة في العالم
بإسلامي، ذلك أن الحق لا يشتمل عليه مذهب واحد وأئمة هذه المذاهب مشروعة لم
يدعوا لأنفسهم العصمة، وإنما هم محققون في تعرف الحق، فإن أخطأوا فلهم أجر وإن
أصابوا فلهم أجران.

قال الإمام مالك (كل أحد يؤخذ من كلامه ويترك إلا السي ﷺ)، وقال الإمام
الشافعي (رأى صواب يحتمل الخطأ، ورأى غيري خطأ يحتمل الصواب).

وعبر لائق بعد مسلمة تلك وسائل الموارنة والترحيل أن يكون أسير مذهب واحد،
وحرصه رأى فقيه معين، بل الواحد أن يكون أسير الحجة والدين فما صح دليله
وقويت حجته، فهو أولى بالاتباع، وما ضعف سنده، ووهنت حجته فهو مرفوض مهما
يكن من قبله، وقد تماشى الإمام علي رضي الله عنه (لا تعرف الحق بارجح، بل اعرف
الحق تعرف أهله).

ثانياً: أحمد الله تعالى حمد كثير مضامير كافيته، كما يسعى خلال وجهه، وعظيم
مصابه، وحريص بعمه سي لا أحصيها، والتي لم أقم بأقل القليل من شكرها

ومن هذه السعة أن منح به الكريم الوهاب كتبي بقول عبد المصميين حيثما كانوا،
وهذا من فضل ربي علي، وإحسانه إلي، تباركت آلاؤه، وتقدس أسمائه، حتى إن
كتبي (الحلال والحرام) قد بلغت ضعافته - بالعربية - حوالي الأربعين، ذلك أنه يصعب في

(١) تبيين إيليس ص ٨١

عدة أماكن، ويصدر من عدة جهات: القاهرة ولبان والجزائر والمغرب، والكويت ، وغيرها..

هذا بالإضافة إلى ترحمته إلى عدد من اللغات مثل: التركية، والأوردية والماليزية، والأندونيسية والعربية والسعالية، أو الماليزية، والسواحلية، والإنجليزية والألمانية والصينية وغيرها...

تخريج أحاديث الكتاب تكريم له:

ثالثاً : لا شك أن تخريج العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - حفظه الله - لأحاديث كتابي: (الحلال والحرام) هو نوع من التكريم للكتاب وصاحبه، فعلماء الحديث من قديم لا يخرجون أحاديث الكتب النافذة أو المعمورة، إنما يخرجون الكتب التي لها قيمة ووزن علمي، وشهرة عند أهل العلم وجمهير الناس.

ولهذا نجد مثل الحافظ الزيلعي يخرج أحاديث كتاب: (الهداية) في الفقه الحنفي في كتاب: (نصب الراية) لمنزلة الكتاب وشهرته عند علماء الحنفية، وكذلك فعل الحافظ ابن حجر في تخريج الهداية ثم في تخريج (فتح العزيز)، أو الشرح الكبير للرافعي، على (الوحي) للفرالي في فقه الشافعي، وذلك في كتابه المعروف بـ (تلخيص الحبير)، وكذلك يخرج أحاديث (الكشاف) للزمخشري.

ومثل ذلك ما صنعه الحافظ العراقي في تخريج أحاديث: (إحياء علوم الدين) للغزالي.

وكتب أخرى كثيرة معروفة عند أهل الاختصاص.

ولهذا سري أن يسمى المحدث المعروف الشيخ الألباني من رمن بعيد بتخريج أحاديث كتابي: (الحلال والحرام)، و (مشكاة الفقر وكيف عالجها الإسلام).

كما خرج كذلك أحاديث كتاب: (فقه السيرة) للداعية الإسلامي الكبير الشيخ محمد الغزالي.

وقد رأيت كتاب الشيخ الألباني: (عناية المرام) ورأيت ما حكم عليه بالضعف من الأحاديث.

وأود أن أسجل هنا بعض الملاحظات المهمة:

بعض الأحاديث يذكر للاستثناس لا للاحتجاج :

الأولى : أننى قد أذكر بعض الأحاديث الضعيفة للاستثناس بها لا للاحتجاج بها، والاعتماد عليها وحدها فى الاستدلال.

فكثيرا ما يكون الحكم ثابتا بأدلة أخرى من النصوص الثابتة، أو القواعد المقررة ثم يذكر الحديث هنا - وإن كان ضعيفا - للاستثناس كما قلت، وهذا ما لم يتحرز منه أحد من السابقين فيما أعلم.

ومن قرأ كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه المحقق ابن القيم يجد فيها الكثير الكثير من ذلك.

بل الإمام البخارى نفسه، مع ما عرف عنه من التشدد فى رفض الضعيف يذكر فى جامعه الصحيح ، بعض الأحاديث المتعلقة بالضعيف وهى ما يرويه بنير صيغة الجرم، مثل قوله : قبل وروى ويذكر، ونحو ذلك.

وهذا ما سمعته فى بعض الأحيان، فإذا ذكرت حديثا مثل : « تنظموا فإن الإسلام بظيف » فهذا - وإن كان ضعيفا - لا يثبت به حكم، فأمر الطاقة ثابت بمحكمات القرآن والسنة.

مرحلة التقليد للمتقدمين :

الثانية : هناك أحاديث اعتمدت فيها على نصحيح أو تحسين المتقدمين من أئمة الحديث، فقهاء السنة، وأعترف أنى لم أناقشهم فيما صنعوا، بل كنت مقلدا لهم، ناقلًا عنهم، ولا عراية أن يأخذ رجل الفقه عن رجل الحديث، فلم يوجد عالم أحاط بخبرا بكل علم. وها قد يظهر فى الحديث علة يلحظها المتأخر، عابت عن المتقدم وكم ترك الأول للآخر!

مثال ذلك: أنى اعتمدت على تحسين الحافظ ابن حجر للحديث «من حبس العيب أيام القضاة، حتى يبيعه من يهودى أو نصرانى، أو ممن يتخذه خمرا، فقد تقحم النار على بصيرة».

ثم عند الكريم بن عبد الكريم (لأصل. عند من) سكرى ثم الحسن بن مسلمة الشاجر .
قلت وذكر الحديث . وعنى شيخ على حسين بن حجر بقوله: وهم لا أدري من أين
منشؤه، فإنه وهم فاحش من مثله!

والعيب أني رأيت حرف بن حجر ذكر الحسن بن مسلمة المروزي - وهو آفة هذا
الحديث - وذكر ما ذكره ذهبي في (ميراث) وكلام بن أبي حاتم وابن حبان باحرف!!
وسبحان من تفرد بالكمال.

تصنيف الشيخ قابل للمناقشة:

الثالثة: أن الشيخ الألباني - في رئي - هو أشهر علماء الحديث في عصره
، حصص في من تحريج ووثق وضعف، ومع هذا يست كمنه هي النهائية في كل
حديث يصححه أو يضعفه، فقد بحالته غيره من علماء العصر، كالشيخ العلامة حبيب
بن حسن الأعظمي، و شيخ شعيب لأرباب، و شيخ عبد الفتاح أني عدة وغيرهم
، لا عرفة أن بحالته كما حذف من فيه من كدر في بعض الأحاديث، وهذا
يحد نفسه بعد في صحيح غير بحد، كما كان علامة شيخ أحمد محمد بن كبر
رحمه الله.

فحكم شيخ ضعيف حديث بن هو الخجة فاصفة، وكلمة فاصفة.
بن قول بن شيخ لأسى حصص به، قد يضعف حديث في كتاب، ويصححه في
كتاب آخر.

وهذا ما رأيته بأمانة حديث: « من من مسلمة يقتل عصفورا لما فوقها، غير حقه، إلا
مسأله به عروجه عبه »، قيل: رسول الله، وما حقه، قل: « يدبحها، فيكلها ولا يقصع
رأسها ويؤمى بها » رواه السائي وحكمه وقال: صحيح الإسناد من حديث عبد الله بن
عمر . فقد ضعفه في (تحريج الحلال والحرام) حديث رقم (٤٧).

ومثله حديث: « من قتل عصفورا عبثا، عح إلى الله يوم القيامة، يقول: يارب إن فلانا
قتلى عبثا، ولم يقتلني منفعة » رواه السائي وابن حبان في صحيحه من حديث الشريد.
وقد ضعفه الشيخ أيضا في الحديث (٤٦).

وقد خالفته في تعليقه على الحديثين في كتابي (المنتقى من الترغيب والترهيب) للإمام المنذري، فقلت عن حديث عبد الله بن عمرو: رواه النسائي.

وقد قال الحافظ ابن حجر في التلخيص في تخريج حديث «من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين» الذي أعلاه ابن الجوزي: كفاه قوة تخريج النسائي له وقد رواه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي (٢٣٣/٤)، والحديث رواه أحمد أيضا في المسند برقم (٦٥٥١) وبأحصر منه برقم (٦٥٥٠) وقال الشيخ شاكر: إسناده صحيح، وخالف هؤلاء جميعا العلامة الألباني فضعف الحديث في تخريجه للحلال والحرام، بسبب رواية صهيب مولى ابن عامر الخدء، بدعوى أنه مجهول، وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وترجمه البحاري في الكبير، فلم يذكر فيه جرحا، وفرق أبو حاتم بينه وبين أبي موسى الخدء فترجم الأول ولم يذكر فيه جرحا، وقال عن الثاني: لا يعرف ولا يسمى، وهما عند غيره شخص واحد معروف مسمى، وفيه أن الثوري روى عن حبيب بن أبي ثابت عنه، وترجمه الذهبي في (الميزان) فذكر أن بعضهم قواه، وقد روى حديثه شعبة، على تشدده في الرجال.

والحديث رواه الطيالسي أيضا في مسنده برقم (٢٢٧٩) عن شعبة وابن عيينة، ورواه من طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٢٧٩/٩)، والدارمي في مسنده (٨٤/٢)، والحميدي في مسنده الحديث رقم (٥٨٧) بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي.

وقلت عن حديث الشريد: هو في النسائي (٢٣٩/٧) ط المنطبعة المصرية بالأهرار، وهي موارد الطمان (١٠٧١)، باب النهي عن الذبح بغير منقعة، ورواه أيضا أحمد (٣٨٩/٤) وهذا الحديث يشهد للحديث قبله، وقد صححه ابن حبان، وأقره المنذري، ولكن الألباني ضعفه أيضا؛ لأنه من طريق عامر الأحول من صالح بن دينار، بدعوى أن صالحا مجهول، وعامرا ضعيف لسوء حفظه، والأول ذكره ابن حبان في الثقات، وقد نقل الأجرى عن أبي داود ما يدل على أن معمرًا روى عنه أيضا وكناه بـ (أبي شعيب). ولم يذكره الذهبي في الصغفاء، والثاني - وهو عامر الأحول - ليس به أحمد، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن معين ليس به بأس، وقال أبو حاتم ثقة لا بأس به، وقال ابن عدي: لا أرى برواياته بأسا، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وقال الساجي: يحتمل لصدقه وهو صدوق (تهذب التهذيب). ولخص هذا الحافظ في تقييده، فقال: صدوق يخطئ، ولم يصفه بأنه كثير الخطأ أو فاحشه، ومثل هذا لا يرد حديثه بإطلاق ولكن يتقى منه،

وهذا ما صغره النسائي، فقد قال فيه: ليس بالقوى، وروى عنه في (مجتباه) الذي قالوا: إن شرطه فيه أقوى من شرط أبي داود والترمذي، وذكره الذهبي في الضعفاء فقال: ليه أحمد وغيره، ووثقه أبو حاتم ومسلم، هذا وقد أخرج له مسلم في صحيحه فصلا عن أصحاب السنن.

والعجيب أني رأيته بعد ذلك في الجزء الأول من كتابه: (صحيح الترغيب والترهيب) ذكر حديث عبد الله بن عمرو محكوما عليه بالحسن! انظر الحديث رقم (١٠٨٤).

وهكذا سرعان ما يتغير اجتهاد الشيخ في التصحيح والتضعيف، حتى إن هناك اختلافًا بين الطبعة الأولى من صحيح الجامع الصغير وريادته، وضعيف الجامع الصغير وريادته، وبين الطبعة الثانية مهما، فقد حدث نقل بعض الأحاديث من هذا الكتاب إلى ذلك، وبالعكس.

وهذا لا يكر على الشيخ، بل يذكر له ويشكر؛ لأنه يرجع إلى الحق إذا تبين له، بالعثور على طريق أخرى للحديث، أو الاطمئنان إلى راو لم يكن مطمئنا إليه من قبل، أو ظهور علة قاذحة في سند الحديث أو متنه، أو غير ذلك، والمقصود أن هذا المجال قابل للاجتهاد واختلاف الآراء، وقد يتبہ المفصول إلى ما يفوت العاضل.

تضعيف حديث ما لا يسقط القضية كلها :

الرابعة . كثيرا ما أذكر الحديث - في مسأله من المسائل - من باب تضاهر الأدلة، فلا يكون هو العمدة، بل يكون العمدة آية، أو حديثا آخر صحيحا أو حسنا، أو قاعدة من قواعد الكلية، والحديث تقوية وتعصيد، فهو مؤكد لا مؤسس.

فإذا نظرنا إلى الحديث الذي رواه الدارقطني: فإن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدودا فلا تعتدوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء، رحمة بكم غير نسيان، فلا تبحثوا عنها.

وقد حكم الشيخ بصعقه، برغم تحسين النووي له، ونظمه في سلك (الأربعين) النووية الشهيرة فهذا لا يضر بالقضية التي سبق من أجلها، وهي: أن الأصل في الأشياء الإباحة.

فليس هذا الحديث هو العمدة هو برهان هذا الأصل، بل العمدة فيه آيات محكمة وأحاديث لا مرية في صحتها. مثل حديث: «ما أحل الله فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عمو».

فصنف الحديث المذكور لا يعنى سقوط القضية كلها، كما قد يتوهم المتعصبون.

وفي موضوع مثل موضوع الاحتكار ذكرت عدة أحاديث في ذم الاحتكار وأهله، «العمدة فيها هو الحديث الذي رواه مسلم: «لا يحتكر إلا خاطي» فلا يصره بعد ذلك ذكر أحاديث أخرى فيب ضعف أو بين. مثل «من حنكر طعام أربعين يوماً فقد برئ من الله، وبرئ الله منه».

عنى أن هذا حديث يدين ضعفه الشيخ قد حسنه خوفه من حرج في المنع. وفي قول مسدد في باب عن مسدد، وفيه سيوضي في (التأني مقبولة).

تصنيف حديث بسند ما أو لفظ ما لا يعنى تصحيح المتن:

الخامسة. أن الشيخ حمصه أنه قد يصنف حديث بنقطه المذكور، ولكن معناه صحيح أو حسن بنقط آخر، وعند مخرج آخر، أو عن صحابي آخر.

وقد يشير الشيخ إلى ذلك أحيانا، وبذلك يفيد القارئ.

وأحيانا لا يشير.

مثال ذلك: حديث (رقم ٣٤٧) كان نسي بركة يستعيد بالله من يدين ويقول: «اللهم إني أعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال».

حكم الشيخ بضعفه من حديث أبي سعيد الخدري عند أبي داود، ومن وقف عند كلمة (ضعيف) في تحريج الشيخ، بقص أنها حكم نهائي على الحديث، عنى حين أنه به في إسناده عنى أن الحديث صحيح، رواه سحري عن أنس، مع خلاف ضعيف في الأصل، قال: كنت أسمع بركة أكثر أن يقول: «اللهم إني أعوذ بك من بهم وخرن، والمعحر والكسل، والسحل والخن وصنع ندين، وعنة برجل».

هذا مع أنه حين خرج حديث (٣٧٤) كان يقول: «اللهم إني أعوذ بك من الله والحزن».

قال في تحريجه: صحيح، ثم بين أنه صحيح عند البخاري. لا عند أبي داود، وهو جزء من الحديث السابق!!

عمل المحدث وعمل الفقيه:

السادس: أن الشيخ الأناسي ليس مجرد محدث محايد، يكتفي بتحريج الحديث، وحكم عليه، تصحيحاً أو تضعيماً، ويتهى دوره، ولكنه رجل له آراؤه وفقهه الخاص، وهذا يتضح على تحريجه شاء أم أبى، كما أنه يتدخل أحياناً، معلقاً على رأى المؤلف وترجيحاته، بما يتفق ورأيه هو وترجيحه، كما فعل في موضوع العناء بآلة وبغير آلة. وهذا تدخل منه أوصل بعمل الفقيه منه بعمل المحدث، ولو أردت التعميق على تعقيبه أو الرد عليه، لأقنصاني ذلك أن أؤلف كتاباً كاملاً في الموضوع، مناقشاً أدلة المبيحين والمحرمين، ومرجحاً ما أراه أقوى دليلاً، وأقوم قبلاً، وقد أفعل ذلك إذا يسر الله تعالى.

هذه بعض الملاحظات المهمة والملازمة على تحريج المحدث الشيخ ناصر الدين الأناسي، على ما به من فضل لا يسكر، أصعبها أمام الذين رأوا كتابه ونساءلوا عما صغفه من أحاديث.

والله يقول الحق وهو يهdy السبيل.



النَّارِي السُّبَايِي

فہم مجال
الأصول والقواعد

هل يجوز العمل بما يخالف المذاهب الأربعة ؟

سؤال وجهه بعض القراء إلى منذ أكثر من ثلث قرن ، بمناسبة ما ينشر في مجلة «نور الإسلام» ^(١) من بحوث فقهية اتخذ لها كاتبها عنوان « غريب الأحكام »

والسؤال . هل يجوز العمل بهذه الأحكام العربية ، وإن حالت المذهب الذى ارتضاه القارئ وقلد إمامه ؟ على أن فى هذه الأحكام ما خالف المذاهب الأربعة المعتمدة جميعا ، فكيف تظمن النص للعمل به ؟ وهل يليق بمجلة شعبية عامة أن تنشر مثل هذه الغرائب ، وتثير بين قرائها الجدل والحصام وهى تدعو إلى الوحدة والإخاء والوئام ؟ !

ج : وللإجابة على هذا السؤال فى وعى وإصاف يجدر بكل قارئ يعيه أمر دينه ويبحث عن الحق انحراد أن يصنع أمام عينه الحقائق لتأية :

كثرة الأئمة المجتهدين :

أولا : إن مذهب الحق الإسلامى يست محصورة فى أربعة كما يظن من لا علم له ، وأن الأئمة ليسوا هم مالك وأبا حنيفة وإشاعى وأحمد فحسب ، فقد عاصر هؤلاء أئمة كانوا فى مثل مرتبتهم من العلم والاحتداد إن لم يكونوا أئمة وأعلام .

كان لثبث من معاصر مالك ، وقد قل فيه إشاعى ، لثبث أئمة من ماتوا لولا أن أصحابه لم يقوموا به .

وكان فى العراق سبعين الثورى لدى لا يقل فى مرتبته لفقيه عن أبى حنيفة وقد عده العراقى أحد الأئمة الخمسة فى الحق ، فضلا عن إمامته فى علم السنة ، حتى لقب « بأمير المؤمنين فى الحديث » .

(١) كانت هذه المجلة تعبر عن علماء الدعوة والإرشاد فى الأزهر الشريف

وكان الأوراعي إمام الشام غير منارع ، وقد ظل مذهبه معمولاً به هناك أكثر من مائتي عام .

وكان هناك من آل البيت الإمام زيد بن علي ، وأخوه الإمام أبو جعفر محمد بن علي الباقر ، وابنه الإمام جعفر الصادق ، وكل منهم إمام مجتهد مطلق ، معترف بإمامته عدد أهل السنة جميعاً .

وكان الظري بعد هؤلاء مجتهداً مطلقاً ، وإماماً في الفقه ، كما هو إمام في التفسير والحديث والتاريخ ، وكان مذهبه أتباع ثم انقروا .

وقبل الأئمة الأربعة كان هناك أئمة وأئمة لهم ، من لشييوخهم وشييوخ شيوخهم ، يشار إليهم بالسان : بحور علم ومصاييح هدى . وفي درس للمعلم يجهل مثل : سعيد بن المسيب ، والفقهاء السبعة باندية ، وصاروس وعطاء وسعيد بن جبير ، وعكرمة ، والحسن ، وابن سيرين ، والشعبي ، والأسود ، وعلفمة ، وإبراهيم ، ومسروق ، ومكحول ، والرهري ، وغيرهم من فقهاء التابعين الذين تخرجوا في مدرسة الصحابة رضوان الله عليهم ؟ والذين كان الأئمة بعدهم عيالاً عليهم ، وقبل هؤلاء كان فقهاء الصحابة الذين تخرجوا في مدرسة السوة ، وشاهدوا أسباب تريب القرآن وورود الحديث ، وكانوا أصمى فهماً للدين ، وأعلم بمقاصد القرآن ، وأدري بدلالات اللغة وألفاظها . ومن يجهل فقه أبي بكر وعمر وعلي وعثمان وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وأبي بن كعب وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وعائشة وغيرهم من أئمة الصحابة الذين بهم يقتدى فيهندي ؟

الأئمة الأربعة لم يدعوا لأنفسهم العصمة :

ثانياً : إن الأئمة الأربعة - كغيرهم من المجتهدين - لم يدعوا لأنفسهم العصمة ، ولم يزعمها لهم أحد من العلماء ، وعناية الأمر أنهم مجتهدون يتحرون الصواب ما وسعتهم طاقتهم البشرية فإن أصابوا فلهم أجران . وإن أخطأوا فبهم أحر ، وبهذا كانوا كثيراً ما يرجعون عن آرائهم ، ويحتارون غيرها تبعاً ما صهرهم من الدليل ، وهذا سر ورود أكثر من رواية في المسألة الواحدة عن الإمام الواحد ، وقد عرف أن الشافعي كان له مذهبان : مذهب قديم في العراق ، ومذهب جديد في مصر ، ولا تكاد تحلو مسألة مهمة من الفقه ؟ ومالك وأحمد فيها أكثر من رواية ، وقد رجع أبو حنيفة عن بعض آرائه قبل موته بأيام .

وقبلهم كان عمر يفتى برأى فى عام ثم يفتى بما يخالفه فى العام القابل ، فإذا سئل فى ذلك قال : ذلك على ما علمنا ، وهذا على ما نعلم !

وقد حالف أبا حنيفة أصحابه فى مئات من المسائل لما لاح لهم من الأدلة ، أو وصل إليهم من الآثار ، أو أدركوا من مصالح الناس وحاجاتهم بعد إمامهم ، ولهذا كثيراً ما يقول بعض علماء الحنفية فى المسائل الخلافية : « هذا اختلاف عصر و زمان لا اختلاف حجة وبرهان » (١) .

وحين اجتمع أبو يوسف أكبر أصحاب أبى حنيفة وأفضلهم بإمام دار الهجرة مالك ابن أنس ، وسأله عن مقدار الصاع ومسألة الأحباس - الوقف - وصدقة الحضرات ، فأحيره مالك بما دلت عليه السنة فى ذلك ، فقال : « رجعت لقولك يا أبا عبد الله ، ولو رأى صاحبى - يعنى أبا حنيفة - ما رأيت ، لرجع كما رجعت » . وهذا هو الإنصاف الذى يثمره العلم الراسخ ، والاجتهاد الصحيح . وكل ما جاء عن الأئمة رحمهم الله يؤكد هذه الحقيقة الناصعة .

قال أبو حنيفة : « هذا رأى ، وهذا أحسن ما رأيت ، فمن جاء برأى خير منه فله » .

وقال مالك : « إنما أنا بشر أصيب وأخطئ ، فاعرضوا قولى على الكتاب والسنة » . وقال الشافعى : « إذا صح الحديث بخلاف قولى فاضربوا بقولى الحائط ، وإذا رأيت الحق موضوعاً على الطريق فهى قولى » .

ومن روائع ما يروى عنه قوله : « رأى صواب يحتمل الخطأ ، ورأى غيرى خطأ يحتمل الصواب » .

لا دليل على وجوب تقليد مذهب بعينه :

ثالثاً : إن اتباع مذهب من هذه المذاهب ، وتقليد إمامه فى كل ما يقول ليس فرضاً ولا سنة . فقول بعض المؤلفين : « إن تقليد إمام معين واجب » ، قول مرفوض .

أ - فقد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع أن الله تعالى إنما افترض على العباد طاعته وطاعة رسوله ، ولم يوجب على هذه الأمة طاعة أحد بعينه فى كل ما أمر به ونهى عنه

(١) قد عقد ابن القيم صلاً ممتازاً فى « إعلام الموقعين » عن « تغير معنى بنوع الأيمان » بمعنى أن يراجع

إلا رسول الله ﷺ . واتفقوا كنهه على أنه ليس أحد معصوماً في كل ما أمر به ونهى عنه
إلا رسوله ﷺ ، ولهذا جاء عن - عمار وعطاء ومجاهد ومالك بن أنس أنهم كانوا
يقولون : ما من أحد إلا وهو مأخوذ من كلامه ومردود عليه إلا رسول الله ﷺ .

وإذن فاتباع غير المعصوم في كل ما يقوله ضلال بين ، إذ يجعل كل إمام في أتباعه
ثمرة سي في أمه . وهذا تدبير ندين ، وشبهه بما عاب الله به أنصارى في قوله .
« اتعدوا أحوارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله » (١) وما دلت إلا أنهم كانوا يضعونهم
فيما يحللون ويحرمون ، كما جاء عن الرسول ﷺ .

ب - عني أن لأئمة أنفسهم قد نهوا عن تقليدهم ، ولم يرعموا يوماً أنهم بشر عول
مماس ديد بحب أن يسع . وحذروا من أحد أفوانهم بغير حجة ، فقال الشافعي : « مثل
مدى يضرب عنه بلا حجة ، كمثل حاصب بين ، يحتمل حرمة حطب وفيه أفعى ، تدعه
وهو لا يدري .

وقال مربي في أول محاضرة : « احتضرت هذا من علم الشافعي ومن معنى قوله :
لأقره عني من زده - مع إعلانه به عن تقليده وتقليد غيره - بغير فيه مدية ويحتاض
نفسه »

وقال أحمد : « لا تقديس ولا تقلد ما كاول لا نوري ولا الأور عي . وحده من حيث
أخذوا » وقال : « من قلة فقه الرجل أن يقلد دينه الرجل .

وقال أبو يوسف : « لا يحل لأحد أن يقول مقالة حتى يعلم من أين قلت » (٢)

ج - إن تقليد هذه مذهب واعتصب بها أمر متدخ في هذه الأمة ، محارب نهدي
سلف وبقرون ثلاثة لأوسى ، يقول صاحب « تقوية الأدلة » (٣) :

(كان سائر في عصر الأول - أعني الصحابة والتابعين وصاحبين - يسون أمورهم
على الحجة ، فكانوا يأخذون بالكتاب ثم بسنة ، ثم بأقول من بعد رسول الله ﷺ ما
يصح بالحجة . فكان الرجل يأخذ بأقول عمر في مسألة ثم يحاربه بأقول علي في مسألة

(١) - ص ٣١

(٢) ذكر هذه لأوسى بن قتيبة في « علاء المؤمنين » ٢ - ١٣٥ ص ١٣٥

(٣) مؤلفه العلامة أبي زيد الدبوسي .

أخرى ، و هو يكن المذهب في الشريعة عمرياً ولا عدوياً ، بل سنة كانت في رسول الله ﷺ ، فكانوا قروا أثني عشر مذهباً رسول الله ﷺ بالخير ، فكانوا يرون حجة لا علماءهم ولا موسسهم ، فلما ذهبت انقوى عن عامة القرون اربع وكسلوا عن ضبط حجاج ، جعلوا علماءهم حجة واتبعوه ، فصار بعضهم حفيوا وبعضهم مالكياء وبعضهم شافعية ، يصرون الحجة بالرجال ، ويعتمدون صحة بالتبليد على ذلك المذهب .

وقال الشيخ الإمام عر الدين بن عبد السلام : (لم ير الناس يسألون من اتفق من العلماء من غير تقييد بمذهب ، ولا إنكار على أحد من السائلين ، إلى أن ظهرت هذه المذاهب ، ومنعصوها من التقليد ؛ فإن أحدهم يتبع إمامه مع بعد مذهبه عن الأدلة مقبداً له فيما قل ، كونه نبي أرسل ، وهذا يأتي عن الحق ، وبعد عن الصواب لا يرضى به أحد من أولى الألباب) .

وإذا فإنا نلاحظ على المسلم إذا تعدر عليه إدراك الأحكام من أدلتها أن يسأل أهل الذكر ، ولا يحب عليه التزم مذهب معين ؛ إذاً لا واجب إلا ما أوجبه الله ورسوله ، وهما له يوحى على أحد أن يكون حفيواً أو شافعيّاً أو غير ذلك ، قال شارح « مسند الشيوخ » : (فإيجابه تشريع شرع جديد)^(١) .

مخالفة إمام ليست طعناً في إمامته :

رابعاً : إن مخالفة الأئمة الأربعة كنهم أو بعضهم ليست طعناً في إمامتهم ، ولا حصاً من شأنهم ، ولا قدحاً في سعة علمهم ، وصحة اجتهادهم ، وصدق تحريمهم للحق ، ومن ظن ذلك فقد جهل حقيقة هذه الأمة وتاريخها .

بل إن حب هؤلاء الأعلام وتوقيرهم والشاء عندهم ، من صميم دين الإسلام ، قال شيخ الإسلام بن تيمية في مقدمة كتابه : « رفع ملام عن الأئمة الأعلام » : (يحب على المسلمين بعد مولاة الله ورسوله مولاة المؤمنين ، كما يطق به القرآن ، خصوصاً بعلماء الدين هم ورثة الأنبياء ، والذين جعلهم الله عملة الحجوم بهتدي بها في صمات البر والبحر ، وقد أجمع المسلمون على هدايتهم وروايتهم . . فإنهم حذقاء الرسول في أمته ، ونحيون بما مات من سنته ، بهم قام نكبات وبه قاموا وبهم يطق الكتاب

(١) نص مقدمته مقررته مذهب «الأئمة الأربعة» شيخ شيوخه . و شيخ محمد بن

وبه نطقوا... (١).

قال ابن القاسم (٢) سمعت مالكا والبيث يقولان في اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ : ليس كما قال ناس فيه توسعة (٣)، ليس كذلك، إنما هو خطأ وصواب. وقال مالك أيضا في اختلافهم : محض ومصيب، وعليك بالاجتهاد (٤).

فإذا كان الصحابة الكرام - في نظر مالك والبيث - مهم المحض والمصيب، فما بالك بغيرهم !؟

ابن حزم يحرم التقليد :

خامساً : أنا احترنا أحف العبارات في شأن التقليد، فذكرنا أنه ليس واجبا ولا سنة. ولكن أمانة العلم توجب علينا أن نضع القارئ المسلم على ما ذكره فقه قوى الحجة كابن حزم حيث قال : (إن التقليد حرام، ولا يحل لأحد أن يأخذ قول أحد غير رسول الله ﷺ بلا برهان) :

أ - لقوله تعالى : ﴿ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴾ (١)
وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ﴾ (٢)
وقال مادحنا له يقد : ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادَ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ (٣).

ب - وقال تعالى : ﴿ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ (٤) فلم يبح الله تعالى الرد عند التنازع إلى أحد دون القرآن والسنة، وحرم كذلك الرد عند التنازع إلى قول قائل؛ لأنه غير القرآن والسنة.

(١) انظر : رفع الملام عن الأئمة الأعلام

(٢) بلى، فيه توسعة ورحمة كما جاء ذلك عن عمر بن عبد العزيز، وإقاسه من محمد، كما نقل ذلك عن عبد سير وعبد ربه، لأنهم كانوا أسوة لمن بعدهم في التصامح وتفسير رأي الآخرين، وإن كان أحد الرأيين خطأ، انظر : كد... صحوة إسلامية بين الاختلاف المشروع والتعريف بدموه، ص ٥٩ وما بعدها، ط ٣ دار الوفاء والصحوة

(٣) (إحدى من أصول الأحكام لا من حرم ٨٨٣ ' ٦

(٤) الأعراف : ٣. (٥) البقرة ١٧٠

(٦) الزمر ١٨-١٧ (٧) النساء ٥٩

ج - وقد صح إجماع الصحابة كلهم ، أولهم عن آخرهم ، وإجماع التابعين كلهم ، أولهم عن آخرهم ، وإجماع تابعي التابعين ، أولهم عن آخرهم ، على الامتناع والمنع من أن يقصد منهم أحد إلى قول إنسان منهم أو من قبلهم ، فيأخذوه كله . فيعلم من أخذ بجميع أقوال أبي حنيفة أو جميع أقوال مالك أو جميع أقوال الشافعي أو جميع أقوال أحمد - رضى الله عنهم - ولم يترك قول من اتبعه منهم أو من غيرهم إلى قول إنسان بعينه ، أنه قد خالف إجماع الأمة كلها ، أولها عن آخرها ، ييقن لا إشكال فيه ، وأنه لا يجد لنفسه سلفاً ولا إنساناً في جميع الأعصار المحمودة الثلاثة ، فقد اتع غير سبيل المؤمنين ، نعوذ بالله من هذه المنزلة .

د - وأيضاً فإن هؤلاء الفقهاء كلهم قد نهوا عن تقليدهم ، فقد خالفهم من قلدهم .

هـ - وأيضاً فما الذي جعل رجلاً من هؤلاء أو من غيرهم أولى أن يقلد من عمر بن الخطاب أو علي بن أبي طالب ، أو ابن مسعود ، أو ابن عمر ، أو ابن عباس ، أو عائشة أم المؤمنين رضى الله عنهم ؟ فلو ساغ التقليد لكان كل واحد من هؤلاء أحق أن يتبع من غيره (أهـ) (١) .

وأولى من يوجه إليهم هذا الكلام هم العلماء الذين قرأوا القرآن والحديث ، والفقه والأصول ، ودرسوا اللغة والأساليب ، ومع هذا لم يكتفوا أنفسهم عناء البحث والمقارنة والتصحيح ، إحلالاً إلى الكل ، وركونا إلى الدعة ، فإذا قام منهم من يبحث ويوازن ويرجح - كما هو شأن العالم الحق - قالوا له : قف ، من أنت ؟ ودع الناس على ما نشأوا عليه ، وثاروا عليه كأنما يدعو إلى شيء مكر !

أما عوام الناس ، فلا نسلم بقول ابن حزم أن التقليد بالنسبة لهم يكون حراماً ، ولعلنا نناقشه في مناسبة أخرى .

غرابة الأحكام نسبية:

سادساً : إن غرابة الحكم أمر نسبي ، فرب حكم غريب في بيئة تراه متعارفاً مشهوراً في بيئة أخرى ، ورب حكم يثير العرابية والدهشة في عصر ، يصبح في عصر آخر مسلماً ، متلقى بالرضا والقبول ، ويصبح خلافاً هو الغريب . فالعرابة ليست مطلقة ، كما أنها

(١) من الإحكام في أصول الأحكام

ليست ثالثة ، بل تعبير بتعير يمكن كذا بحتف « خلاف الرمان .

وبصرت لحدث بعض لأئمة : وعنهم الذي يتعد أسأؤه على مذهب « الشافعي »
يحدون من العريب شاذ أن يصح قوله جمعة دون ركعتين قلها ، على حين يرى المجتمع
« المالكى » عكس ذلك .

وسيلة شافعية تستعرب عند العرابة أن يقرأ المصلى الفاتحة دون « بسم الله الرحمن
رحيم » حلالاً للملكية بدين لا يقرأونها أصلاً ، والخفية الذين لا يحجرون بها .
وتستعرب بيئة شافعية صلاة بسم الله من امرأة ولو بتوصلاً ، وصلاة من أصابته أنوال
الرجل وسفر وجهه وأروثه دون أن يعسبها ، حلالاً للملكية وغيرهم ممن يقرر : أن كل ما
أكل لحمه فهو له وروثه ماله . بل تستعرب جداً أن يصح امرأة وقد مسه كذب معلن ،
عكس مذهب مالك الذي يرى طهارة الكلب .. وهكذا .

وفي عصرنا جد بعض الأحكام التي أفتى بها بعض الأئمة قد استقلت في بدء أمرها
تموحيه من الدهشة بل لاستنكار والاستياء ، وما لبثت أن شقت طريقها إلى العقول
والقبول ، فاتصحت حجتها ، وأصابت وجهتها ، وصهر لجمهور الأمة موافقتها للحكمة
الشريعة التي جاءت بكل ما يحب مصالح ، ويدبراً مقدساً ، وأصبحت مقبولة بعد رد ،
ومعروفة بعد إنكار .

ومن ذلك تلك التعديلات الصحيحة التي أدخلت على تشريعات الأسرة التي تسمى
بالأحوال الشخصية ، مثل عدم نكاح الصالح المعلق ، والذي يراد به الحمل على فعل شيء
أو منع منه ، وإيقاع الصالح الثلاث نقطة واحدة صلفة واحدة ، ومثل قانون الوصية الواجبة
التي سميت بها ذرية الأب المتوفى من قسوة الأعمام ، وإهمال الأجداد ، وقد استعربه الناس
دون لامر ، ثم أصبح في عادة القول عند الأمة ، وكيف لا ، وأصله مأخوذ من القرآن ؟

إن كلمة « العريب » ليس بها من مدون محدد ، بل كان المراد من الأحكام ما
يحافق قول جمهور العلماء ، فقد قال ابن حزم (لقد أخرجنا على أبي حنيفة والشافعي
« ما نكح مائة كثيرة من النساء ، قل فيه كذا » أحد منهم يقول لا يملك أحد من المسلمين
قوله منه ، فأعجبوا لهذا) (١) .

(١) (أحكام في أصول الأحكام ص ٥٣٥)

لا تلازم بين الصواب وشهرة الرأي :

مسلماً أن الصواب ليس لازماً للمشهور من آراء ، وخصاً ليس لازماً لعرب .
والصواب والخص لا يتبعان شهرة ولا العراة عدد اتفقين من علماء ، فكم من حكم مشهور إذا توقفت أدلته تهاوت دعائمه ، وحارت قواه . وكم من حكم عرب يبدو بأدلته في وضوح الشمس ليس دونها سحاب .

والمنسب الذي يتحرى لديه يجب أن يكون معارفه معرفة الحق هو قوة الحجة وبصاعة الدليل ، لا شهرة الرأي ، أو كثرة القائلين به والذاهبين إليه .

ولو كان مقياس الحق هو اتساع الأعسية به ، ويمتن الأكثرية به ، لكان الإسلام ماطلاً بين أديان العداة والسحل منسلة ، انى بعد أصدع ثقات الملايين ، وقد قال تعالى :
وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين (١) وإن تطع أكثر من فى الأرض يصلوك عن سبيل الله (٢) ولكن أكثر الناس لا يؤمنون (٣) ولكن أكثرهم لا يعلمون (٤) لا يعقلون (٥) لا يشكرون (٦)

وقد حانف عدد له من مسعود حمير ساس فى بعض مواقف وآراء ، فسأله بعض أصحابه : ألا يتبع الجماعة ؟ فقل : الجماعة ما وفق الحق وإن كنت وحدك !

وقد حذر اس مسعود من زمان تحتل فيه الأمور من فائس ساس حاصل ، ويستعربون الحق ، ويعرفون المنكر ، ويذكرون المعروف . قال : كيف إذا لستكم فتنة يشب فيها صغير ، ويهره فيها كبير ، تجرى على ساس ، يتحدونها سنة . حتى إذا عبرت قبل غيرت السنة ، أو هذا منكر !

وبكمى دليلاً على أن معرفة ليست دليل الحقا أن بعض الآيات محكمة من كتاب الله قد ححر العمل به ، حتى فى عهد صحابة ، بحيث أصبح حكمها غريباً على الناس ، مثل قوله تعالى : وإذا حصر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه وقولوا لهم قولاً معروفاً (٧) وقد طس بعض العلماء أنها مسبوحة بدت ترك العمل بها وقوله

(١) الأعراف : ١١٦ . (٣) الرعد : ١

(٢) الحجرات : ٤ . (٦) يوسف : ٦

(٤) يوسف : ١٠٣

(٥) الأعراف : ٣٧

(٧) البقرة : ٨

تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ .. ﴾^(١) الآية . وقد قال ابن عباس : « إن الشيطان غلب الناس على هذه الآيات فلم يعملوا بها »^(٢) .

الاختلاف في الفروع لا يؤدي إلى تفرق :

ثامنا : إن الخلاف في المسائل الاجتهادية التي لم يرد فيها نص قاطع الثبوت والدلالة لا يجوز أن يؤدي إلى تفرق أو تنازع ، وقد خالف الصحابة بعضهم بعضا ولم يحدث ذلك بينهم فرقة ولا عداوة ولا شحنة .

وقد كان في الصحابة والتابعين ومن بعدهم من يقرأ البسطة ومنهم من لا يقرأ ، ومنهم من يحجر بها ، ومنهم من لا يحجر بها ، وكان منهم من يقت في الفجر ومنهم من لا يقت في الفجر ، ومنهم من يتوضأ من الحمامة والرعاف والقيء ، ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ، ومنهم من يتوضأ مما مسته النار ، ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ، ومنهم من يتوضأ من أكل لحم الإبل ، ومنهم من لا يتوضأ من ذلك .. ومع هذا فكان يصلي بعضهم خلف بعض مثلما كان أبو حنيفة وأصحابه والشافعي وغيرهم رضى الله عنهم يصلون خلف أئمة المدينة من المالكية وغيرهم ، وإن كانوا لا يقرأون البسطة ، لا سرا ولا جهرا .

وصلى هارون الرشيد إماما ، وقد احتجم ، فصلى الإمام أبو يوسف حنفة ، ولم يعد ، وكان قد أفناه الإمام مالك بأنه لا وضوء عليه .

وكان الإمام أحمد يرى الوضوء من الرعاف والحمامة ، فقبل له : فإن كان الإمام حرج منه الدم ولم يتوضأ ، هل يصلي حله ؟ قال : كيف لا أصلي خلف مالك وسعيد ابن المسيب ؟ !

وصلى الشافعي قريبا من مقبرة أبي حنيفة ، فلم يفت تأديبا معه ، وقال : ربما انحدرنا إلى مذهب أهل العراق .

وهي الزارية - من كتب الحيفة - عن الإمام الثاني أبي يوسف - أنه صلى يوم الجمعة معتسلا من الحمام وصلى بالناس وتفرقوا ، ثم أخبر بوجود فأرة ميتة في بئر الحمام . فقال : إذن تأخذ بقول إخواننا من أهل المدينة : إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا^(٣) .

(١) البور : ٥٨ . (٢) انظر تفسير ابن كثير ٣ / ٣٠٣ ط الخليل .

(٣) هذه غول من (حجة الله البالغة ١ / ١٥٩) لشيخنا ولي الله الدهلوي

وما ذلك إلا أن هذه المسائل وأشباهها محتملة مرنة ، وكثيرا ما يكون كلا الوجهين في المسألة مشروعاً ، فإن لم يكن فالصواب غير مقطوع به ، والخطأ معذور صاحبه بل مأجور . ولهذا كان الأئمة في هذه المواضع يصححون الأقوال ، ويثبتون خلافه . يقول أحدهم : هذا أحوط ، وهذا هو المختار . وهذا أحب إلي ، أو يقول : ما بلغنا إلا ذلك . وهذا كثير في المبسوط ، وآثار محمد ، وكلام الشافعي ، رحمهم الله (١) .

ورضى الله عن الإمام مالك ما كان أفقهه ؛ فقد حكى السيوطي : أن الرشيد شاوره أن يعلق كتاب « الموطأ » في الكعبة ، ويحمل الناس على ما فيه . فقال : لا تمس فإن أصحاب رسول الله ﷺ اختلفوا في الفروع ، وتفرقوا في البلدان ، وكل سنة مصت . قال الرشيد : وفقك الله يا أبا عبد الله !! وحكى مثل هذه القصة مع انصور أيضا (٢) .

وبعد : فليست أكتب هنا دفاعاً عن كاتب « غريب الأحكام » ولست مؤيده في كل الجريئات التي يعرض لها ، ولكنما أؤيد منهج البحث والمقارنة وتمحيص الأقوال . وعلى المسلم أن يجعل نفسه أسير الدليل والحجة ، فأى حكم قوى عنده دليله ، واقتنع به عقله ، واطمأن إليه قلبه ، فعليه أن يعمل به . ولا حرج عليه أن يكون من « غريب الأحكام » . ولا يخوفه أن يكون في هذا الحكم تيسير على الناس فإن ديننا لم يعنى إلا باليسر والتخفيف والرحمة . قال عليه الصلاة والسلام : « إنما بعثت بالخفيفة السمحة » (٣) وقال لأصحابه : « يسروا ولا تعسروا » (٤) ، « إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين » (٥) ، وقال تعالى : ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ (٦) ، ﴿ يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفاً ﴾ (٧) ، ﴿ ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون ﴾ (٨) .

(١) المرجع السابق ١٤٥ .

(٢) المرجع السابق ، و نظر كتابنا الصحوة الإسلامية في أحلاف مشروع والتفرق المذموم ص ٥٩ وما بعدها ، ط ٣ دار الوفاء والصحوة

(٣) رواه الطبراني في المعجم الكبير ١٠١٥١ . وهو في مسند أحمد . (٤) متفق عليه من حديث أنس

(٥) رواه البخاري ورمزه ١٠١٥١ من حديث أبي هريرة (٦) البقرة : ١٨٥

(٨) المائدة : ٦

(٧) النساء : ٢٨ .

اختلاف الأئمة وحكم تقليدهم

س : لماذا اختلف الأئمة؟ وما الحكم في تقليدهم؟ وهل ثبت عن النبي ﷺ، كل هذه الأمور التي اختلف فيها الفقهاء؟ ولماذا يكون الشيء فرصاً عند إمام، مكروهاً عند إمام آخر مثلاً، في أمور العادات؟ وما الحكم لو قلّد الإنسان إماماً في أمر، وقلّد إماماً آخر في أمر سواه؟ وهل يمكن تقليد غير الأئمة الأربعة، أم يسفى الاعتماد على الكتاب والسنة مباشرة دون التقيد بمذهب في وقتنا هذا؟

ج : أجيب عن الفقرة الأولى من هذا السؤال - وهي :

لماذا اختلف الأئمة؟

اختلف لأئمة؛ لأن مصدر من سرعة شيء تعانى معادته في مصوص، وخصوص لا بد أن يختلف الناس في فهمها، هذا شيء طبيعي في الحياة. من يختلفون من حرمي يعني مصدر مخصص، وأحد معنى - روح مخصص، وهذا موجود حتى في مروج قلوبين أنفسهم، فتوجد مدرسة خاصة حرة، ومدرسة موسعة هي تعنى بروح مصوص.

وقد وجد هذا عريقان منذ عهد رسول الله ﷺ، فحيثما قال ﷺ بعد غزوة الأحزاب: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يصيب عَصْرَ لَا مِي سِي قَرِيبَةً»^(١) اختلف الصحابة في ذلك حين دنا الغروب، فقال بعضهم: بما أراد منا سرعة الهوض، وآخرون قالوا: لقد قال رسول الله ﷺ «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يصيب عَصْرَ لَا مِي سِي قَرِيبَةً» فلا يصيب عَصْرَ لَا مِي سِي قَرِيبَةً بعد غروب وصدوه بعد غروب، وبلغ لسي ﷺ فعل هؤلاء، وفعل هؤلاء، فلم يعف أحدٌ من فريقين، إقراراً منه ﷺ بالاحتجاج، حيث ترك الناس لأحتجاجهم، فهذا من أسباب الاختلاف.

ومن أسباب الاختلاف: أن الناس فيهم المتشدد وفيهم المترخص، هذه طبيعة البشر،

(١) رواه البخاري ومسلم وغيرهما.

فابن عمر غير ابن عباس بن عمر كان يتوصف فأنى إلا أن يدخل ماء يى باص عسه،
حتى عمى رضى الله عنه، وابن عباس لا يرى هذا ضرورياً. ابن عمر يخشى أن يقبل
أولاده وأن يسيل لعابهم عليه، وابن عباس يقسمه ويعنفهم بقول: إنها زهرات تشمها،
فكان الفرق بين فقه الرجلين، فرقاً بين روح كل منهما. من هنا جاءت شذائد ابن عمر،
وزرحص ابن عباس، المشهورة فى تراثنا العقبى.

هناك أيضاً: اسعة بمسها . قد تكون اسعة مساً من أسباب لاختلاف إدقار له
تعالى والمطلقات يترصن بأنفسهن ثلاثة قروء^(١) "ما المقصود" جاء فى البعة ما يدس
على أن اقراء هو الحيض وما يدس على أن اقراء هو انصهر، ومن هنا حذف الأئمة سعا
للتفسير النغوى لهذه اللفظة ونحوها من الألفاظ المشتركة.

ومثل ذلك: أن يحتسب بعض لألفاظ حنيفة وعذرة، فيأخذ أحدهم - بدلالة حقيقية
لفظاً - ويأخذ غيره بدلالة مجازية، كما فى قوله تعالى "أولاستم النساء"^(٢) هل
مراد: ملامسة - كما هو رأى ابن عمر، أو هو كنه من جماع كما هو رأى ابن
عباس؟

ومن الأسباب كذلك تضمين لأئمة يى برويه أو عدم ضمها، فقد يضم
بى هذا الراوى، ويأخذ بروايته، والآخر لا يضم إيه، ولا يأخذ برويه
وبعضهم يشترط شروط فى الحديث لا يشترطها الآخر، خصوصاً فى بعض المسائل،
مثل الأمور التى عمت بها البلوى.

ومن ذلك اختلافهم فى تقدير الأدلة واعتبارها . فالإمام مالك مثلاً: يرى أن عمل
أهل مدينة فيما تورثوه من العبادات ونحو ذلك مقدم على الخبر الذى يرويه واحد
وبعضهم يرى ضعيف حديث (وهو الذى سمي فيما بعد الحسن) مقدماً على
القياس، وغيره بالعكس، وهكذا...

وبعضهم يأخذ بالحديث المرسل مطلقاً، وبعضهم يرفضه مصفاً، وبعضهم يأخذ به
شروط

ومنهم من يعتبر شرع من قبلنا شرعاً لنا، ومنهم من لا يعتبر ذلك.

ومنهم من يحتج بقول الصحابي، ومنهم من لا يحتج به.

ومنهم من يستدل بانصالح المرسلة - التي لم يدل دليل خاص من شرع على اعتبارها، ولا على إعادتها - ومنهم من لا يرى ذلك.

ومن أسباب ذلك: اختلافهم في دلالة الأمر والنهي، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمنطوق والمفهوم، إلى غير ذلك مما فصله «علم أصول الفقه».

الذي يجب تأكيده هنا: أن هناك أسباباً كثيرة ومتنوعة لاختلاف الأئمة، وقد ألفت فيها كتب خاصة قديماً وحديثاً، منها: «الإنصاف في أسباب الاختلاف» للعلامة الدهلوي، و«أسباب اختلاف العلماء» للشيخ علي الخفيف، ومنها كتابي: «الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتعرق المدموم» وقد بيئت فيه أن الاختلاف في العروع ضرورة ورحمة وسعة وثروة، كما شرحت الدعائم الفكرية والخلقية التي يقوم عليها فقه الاختلاف وأدبه بين أبناء الأمة المسلمة.

ومن رحمة الله بهذه الأمة، أنه لم يضيق عليها، بل جعل هناك متسعاً للآراء، ومتسعاً للأفهام المختلفة، وما يصلح لبيئة، قد لا يصلح لأخرى، وما يصلح لزمن قد لا يصلح لآخر، وقد كان بعض الصحابة يعنى في القضية برأى، ثم يرجع عنه، كما روى عن عمر، وقد سئل: كيف رجع؟ فقال: هذا على ما علما، وذاك على ما نعلم، فقد تختلف البيئة أو الحال، فيتأثر الإنسان بما يرى وبما يسمع فيغير رأيه.

ولهذا كان للشافعي - رحمه الله - مذهبان، مذهب يسمى القديم يوم كان في العراق، ومذهب يسمى الجديد حين نزل بمصر، وعرف في كتب الفقه: هذا قول الشافعي في القديم، وهذا قوله في الجديد، لأنه حينما نزل بمصر رأى ماله ير، وسمع من الأحاديث والآثار ماله يكن سمع من قبل، فعدل رأيه، وانجتهد كثيراً ما يعدل رأيه، كل هذا من أسباب الاختلاف.

ولهذا حين أراد أبو جعفر المنصور من الإمام مالك أن يصع كتابه «الموطأ» وقال له: نجب فيه شذائد ابن عمر، ورحض ابن عباس، وشواد ابن مسعود، ووطنه للناس توطيئاً فقام بهذا الأمر، وألف الكتاب المعروف في الإسلام باسم «الموطأ».

وأراد الخليفة أن يحمل الناس عليه، ولكن الإمام مالكا - رضى الله عنه - لعقبه وإنصافه وورعه قال له: «لا تفعل يا أمير المؤمنين، فإن أصحاب رسول الله ﷺ قد تفرقوا في الأمصار، وأصبح عند كل قوم علم، والناس قد سفت إليهم أقاويل وروا بها، فإن حملتهم على رأى واحد تكون فتنة».

هكذا كانوا ينظرون إلى هذا الاختلاف على أنه خلاف في الفروع لا بصر، ولا بد منه، ولا يمكن أن تجتمع الأمة على رأى واحد فى مثل هذه الفروع، وهذا من لطف الله عز وجل وبره بهذه الأمة، أن ترك لها فرصة للاجتهاد ولاتساع تعدد الأفهام.

تصوروا لو أن المسلمين كلهم على رأى واحد فى كل أمر، ما وجد أحد رحمة فى شيء، وما استطاع أحد أن يأتى فى وقت، فيرجح رأياً على رأى، أو قولاً على قول، أو رواية على رواية. . .

هذا بالنسبة للسؤال : لماذا اختلف الأئمة ؟

حكم تقليد الأئمة :

وأما قوله: ما الحكم فى تقليدهم ؟

فهاك من ذهب إلى وجوب تقليد الأئمة الأربعة، وفى هذا يقول صاحب الجوهرة فى التوحيد:

رواجب تقليد خبر منهم . . . كما حكى القوم بلفظ يفهم

والبعض غلا فى هذا الأمر، وقال: يجب تقليد واحد بعينه من الأئمة.

فالشافعى يقول: يجب تقليد الشافعى.

والحنفى يقول: يجب تقليد أبى حنيفة.

والمالكى والحنبل . . . وهكذا . . .

وقد حطأ المحققون هذا القول، بل قالوا: إن القول بوجوب تقليد إمام بعينه، بأن تلتزم أقواله فقط وترفض أقوال غيره، حرام فى الدين، وأكثر من ذلك أن شيخ الإسلام ابن تيمية قال: إن تاب قائل هذا الكلام وإلا قتل.

ولأن من قال: يُفقد رجل نبيه في الدنيا. وتؤخذ أقواله وحده، وتسقط أقوال غيره، كأنه يجعله شارعاً، كأنه يجعله سباً معصوماً. فهذا لا يجوز في دين الله، يجب أن يستتاب قول هذا الكلام، وإن أصر عليه، فيرى ابن تيمية أنه قد مرق من الإسلام.

وقال من نفيه عنه - ضرورة أنه لم يكن في عصر الصحابة، رجل واحد، أثر رجلاً منهم يقوده في جميع قومه بحيث لم يسقط منها شيء، وأسقط أقوال غيره فلم يأخذ منها شيئاً، ونعلم بالضرورة أن هذا لم يكن في عصر تابعين، ويكذبوا المقلدون برجل واحد سمى مسيبهم - وحيث في تقرون المصنعة على سائر رسول الله ﷺ وتلك هي تقرون ثلاثة الأولى مصنعة في لأحدث نصيحة - وإنما حدثت هذه السدعة في تقرون أربع مدمومة على نسيه ﷺ.

ورداً من نفيه هذا تقرون - تقيد لأربعة ففصل. أو تقيد واحد منهم عنه - في كتابه، بعلام موقعين، وحصاد من نحو خمسين وحها، وقد فصل في هذا موضوع أجاد، وأفاد، فبرحه من أراد.

ومحصل كلامه ههنا، أنه إذا وصل إلى أحد قول بماء من لأربعة أو من غيرهم، فمن فنيهم أو بعدهم، على وجه صحة، حرره تقيد. بد كـ من غير أهل الاحتياط

مخبر عنه أن يحتج بنفسه، ثم يرد. ومن لا يستصيح لاحتياط، محوره لأحد قول أي بماء كـ، وأي فقيه، فمن مع مرتبة لاحتياط، كما يرشد إليه قوله تعالى: ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾^(١)

هذا من حيث حكم التقليد.

المسائل المختلف فيها:

ويقول السائل أيضاً: هل ثبت عن النبي ﷺ كل هذه الأمور حتى اختلف فيها الفقهاء؟

وأقول: هناك كثير من الأمور عملها النبي ﷺ ورويت عنه فعلاً وإن كان واطب على بعضها أكثر من الآخر، فمثلاً التكبير في الأدب لله أكبر الله كبراً. هل هو أربع

(١) الآية ١

مرات أم مرتان؟ ورد هذا وورد هذا. فالألكية أخذوا بالآتين، وغيرهم أخذ بالسريع. والترجيح في الشهادتين بصوت خفيف، كذلك ورد عنه عليه السلام فأحده بعض العلماء وأنه يأخذ الآخر.

فهذه أمور، بعضها ما ورد عنه عليه السلام وإن كان أكثر في ناحية وأقل في ناحية أخرى كالجهر بالسجدة، ومروى عنه عليه السلام أنه كان لا يجهر بالسجدة، ولكن جاءت أحاديث تدل على أنه أيضاً جهر بها، وهذا ليس بممتنع أن يكون قد جهر في بعض الأحيان عليه من حنقه من مصدين ونحو ذلك، ونهه عن أن يسميه في هذا الموضوع يجوز أن يترك الفصل في أمور العبادات تأليف القلوب، كما ترك النبي صلى الله عليه وآله بناء البيت - كعبه - على موقعه، من حسبة تغييرهم، نص الأئمة كالحمد، على ذلك، في سجدة، ووصل وتر، وغيره، مما فيه العدول من لأفصل إلى خائر، مرة ثلاثاً، أو لتعريف السنة أو نحو ذلك

ويقول السائل: ما يكون شيء، فرضاً عند إمام، مكروهاً عند إمام آخر في أمور لعبادات؟

وأقول: إن هذه الصور سنة من بدعة، ومنها: قراءة حنف الإمام، فهي عند بعض طوائف فرض في كل الصلوات، جهرية وسريّة، وعند حنفية يروى هذه قراءة حنف الإمام مكروهة، فهما طرفان.

وهذا وسنة من هذين الطرفين وهو أن القراءة مشروعة في الصلاة سريّة حيث لا يسمع مأموماً، أم في الصلاة الجهرية حيث يسمع مأموماً، فنصت، كما جاء في صحيح مسلم: « . وإذا قرأ فأبصتوا، فهذا التوسط هو الأولى

الاعتماد على الكتاب السنة :

ويقول الأخ السائل أيضاً: وهل يمكن تفيد غير أربعة؟ أو الاعتماد على الكتاب والسنة مباشرة، دون التقيد بمذهب الآن؟؟

أقول: نعم، يجوز تقليد غير الأربعة . .

ويحور الاعتماد على الكتاب والسنة من يقدر على الاعتماد عليهما، من أهل الفقه والبطر، فلهم أن يحتهدوا ويبحثوا، وأن يستخرجوا من الكتاب والسنة، وأن يرجحوا،

وأن يرجعوا إلى علماء الترجيح، وعلماء المقارنة، الذين يقارنون ويرجحون بالدليل كابين دقيق العيد، وابن تيمية وابن القيم وابن حجر العسقلاني والصنعاني والشوكاني وغيرهم.. ثم يأخذ العالم بما هو أَرْضَى لدينه وما هو أَرْجَحُ في نفسه، وما يطمئن إليه قلبه، فهذا هو الذي يكلف به، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

والقول الذي شاع في عصور التراجع والتخلف بأن باب الاجتهاد قد أُغلق، قول مردود، ولا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولا إجماع، بل قال الحنبلي وغيرهم: إنه لا يجوز حلو عصر من العصور من مجتهد يفتي الناس وفق الأدلة. ولا حرج على فضل الله تعالى أن يجمع بعض عباده من المواهب والقدرات ما يؤهله لمرتبة الاجتهاد، وهو ليس بالأمر المستحيل. بل هو في عصرنا أيسر بالنسبة لتيسر وسائل علمية لم تكن ميسرة لمن كان قبلنا، مثل الطباعة والتصوير، و(الكومبيوتر) وغيرها^(١)...

أما من لا يعرف اللغة وعلومها ودلالاتها، ولا يعرف ما يتعلق بالقرآن والسنة من معارف وعلوم متنوعة، ولا يعرف مواضع الإجماع والخلاف، ولا يعرف أصول الفقه والقياس وقواعد التعارض والترجيح. إلى غير ذلك من أدوات الاجتهاد الأساسية، فالواجب عليه أن يرجع إلى أهل الذكر، كما يرجع الناس بالعطرة في كل اختصاص إلى أهله. قال تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٢).

ولا يتصور تكليف الناس جميعاً بالاجتهاد كما يرغم بعضهم، فإن هذا غير ممكن، وليس عليه دليل.

حكم التلقيق بين المذاهب:

بقي سؤال وهو: ما الحكم لو قلد الإنسان إماماً في أمر وقلد غيره في أمر آخر؟

هذا يسمى التلقيق. بعض العلماء أجاروا هذا الأمر، وبعضهم معه، والذي أراه، أن التلقيق، إذا كان يقصد أن يلفق، أو كأن يتبع رخص المذاهب، يبحث عن الأسهل والموافق لهواه، وعما يحلو له، دون مراعاة لأي دليل، فهذا لا يجوز. ولهذا قال السلف: من تتبع رخص المذاهب فسق.

(١) انظر في ذلك كتابا: الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، فصل في تيسر الاجتهاد اليوم.

(٢) الأنبياء: ٧.

ومثل ذلك: أن يأخذ مذهب معين يد كذب في حاشيه ومصيحته، كان يأخذ بقول أبي حنيفة في أن للجبار الشفعة إذا كان حاراً يريد العقار لنفسه، فإذا كان المذهب مع خصمه أخذ بضده كما في صورة مذمة، يقول أحد نقول الشافعي وأرفض ما سواه

ودلت أنه قد يتبع هو، ويلاعب بالدين، ويحمل المذاهب حادمة فصلحته، والمؤمن يسعى أن يكون مع حق، كذب أو عليه، وقد دم الله تعالى المنافقين بقوله: ﴿وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ . وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ . وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ﴾^(١).

فقد أرادوا أن يدور الحق معهم، لا أن يدوروا هم مع الحق، كما هو شأن المؤمنين الصادقين.

وأما إن كان منسب يتبع ما هو أرحح في نظره، وما هو أقوى في قلبه، فلا بأس أن يقدح الحمية في أن نس المرأة لا يقص الوضوء، ويقلد الشافعية في أن سيلان الدم لا يقص الوضوء، ويقلد المالكية في أن الماء لا يحس إلا بالتعير، إذا أضمان إلى الدليل في ذلك وهذا ما نفتى به.

والله تعالى يوفق إلى التفقه في دينه، «فمن يرد الله به خيراً يفقه في الدين»، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

حول قاعدة : « نتعاون فيما اتفقنا

عليه ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه »

من قرأت لكم في أكثر من كتاب ، وسمعتكم في أكثر من محاضرة تدعون إلى القاعدة التي تقول : « نتعاون فيما اتفقنا عليه ، ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه »

فمن الذي وضع هذه القاعدة في صيغتها هذه؟ وهل لها دليل من الشرع؟ وكيف نتعاون مع المتدعين والمنحرفين؟ وكيف نعذر من يحالفنا إذا كان هو محالفا للصواب من الكتاب والسنة؟

أليس مطلوباً منا أن نكر عليه ونهجره، بدل أن نسامحه ويعذره؟ أليس القرآن الكريم يقول: ﴿إِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾^(١) فلماذا لا نرد هذا المخالف إلى الكتاب والسنة، وهو المراد بالرد إلى الله والرسول، بدل أن نلتصق له العذر، وأي عذر له في مخالفة النص؟

أصارحكم أن الأمر قد اتس علينا، وغدونا في حاجة إلى توضيح معالمه وإقامة الأدلة عليه، وأنتم لذلك أهل بما أفاء الله عليكم، فلا تضنوا على إخوانكم وأبنائكم بذلك، ولكم ما الشكر، ومن الله الأحر.

ج : الذي وضع القاعدة المذكورة : « نتعاون فيما اتفقنا عليه ، ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه » في هذه الصيغة هو العلامة السيد رشيد رضا رحمه الله، رعيم المدرسة السلفية الحديثة، وصاحب «محلة المنار» الإسلامية الشهيرة، وصاحب «التفسير» و«الفتاوى» و«الرسائل» وكتب أخرى كثيرة تأثيرها في نعلم الإسلاميين كنه، وقد أضيق عليها: «قاعدة المنار الذهبية»، و«مقصود منها» «ندوة أهل السنة» جميعاً ضد أعداء الإسلام.

(١) النساء: ٥٩.

وجه يصنع سيد رثد هذه القاعدة من فراغ ، بل لدى يصهر ستمثل نه إثم
 منسوب من هدية كتب ونسبة وهدي السلف الصالح ، وملاء موقع وظروفه
 ، محاورته ، وحاجة الأمة للإسلامة إلى التلاحم والسيادة في مواجهة أعدائهم كثيرين ،
 من بحسبهم فيهم بينهم على أمور كثيرة ، ولكنهم يتفقون على المسلمين ، وهو ما حذر
 من غفرت تبع تنحديرة أن يوالى أهل الكفر بعضهم بعضا ، ولا يوالى أهل الإسلام
 بعضهم بعضا ، يقول تعالى : ﴿والذين كفروا بعضهم أولياء بعض إلا تعلموه تكن فتنة في
 الأرض وفساد كبير﴾ (١) .

ومعنى ﴿إلا تعلموه﴾ : أى إن لم يوالى بعضكم بعضا ويساند بعضكم بعضا كما
 من أهل كفر في حشدهم ، تكن فتنة في الأرض وفساد كبير ؛ لوجود التماسك والتلاحم
 بين أمة بين كفار ، في مقابلة التفرق والتفادل بين المسلمين .

ولا يسع أى مصبح إسلامي إلا أن يدعو أمة الإسلام إلى الاتحاد والتعاون ، في مواجهة
 من أعديه لهم ، متعدية عليهم ، وهي قوى غاتية حذارة ، وأن يسوا حلفائهم الجريئة ،
 من أهل القضايا المصيرية ، والأهداف الكلية .

• من يندث عنه مسلم يرى تعاون اليهودية العالمية ، والصليبية العربية ، والشيوعية
 العالمية ، ويوشية شرقية ، خارج العالم الإسلامي - إلى حوار الفرق التي انشقت عن
 منه ومرفق عن الإسلام ، داخل العالم الإسلامي - إلا أن يدعو أهل القبلة الذين اتقوا
 على حد أدنى من الإسلام ، ليقفوا صفا واحدا في وجه هذه القوى الخهومية التي تملث
 سر ، هب ، وتمثت قبلهما المكر والدهاء والتحطيط ، لتدمير هذه الأمة ماديا
 ومعنويا ؟!

• من يحب مصبحون بهذه القاعدة ، وحرصوا على تضيقها ، وأبرر من
 من حسن به (بمده شهيد حسن الساء حتى ط من كثير من الإخوان أنه هو واضعها .
 من كيد عدوان مع المتدعين والشحرفين ، فالمعروف أن البدع أنواع ومراتب . فهناك
 بدع معتدلة ، وبدع مخمفة ، وهناك البدع المنكفرة ، والبدع التي لا تحرح صاحبها عن
 منه ، وإن حكمتنا عليه بالابتداع والانحراف .

ولا مانع أن نتعاون مع بعض المبتدعين فيما تنفق عليه من أصول الدين ومصالح الدنيا،
صد من هم أعلط منهم في الابتداع، أو أرسح في الصلال والاحراف، وفقا لقاعدة
ارتكاب أحف الضررين.

والكفر نفسه درجات، فكفر دون كفر، كما ورد عن الصحابة والتابعين. ولا مانع
من التعاون مع أهل الكفر الأصغر، لدرء خطر الكفر الأكبر. بل قد نتعاون مع بعض
الكفار والمشركين - وإن كان كفرهم وشركهم صريحا مقطوعا به - دفعا لكفر أشد منه
عداوة أو خطرا على المسلمين.

وهي أوائل سورة روم، وما عرف من سب نزولها: ما يشير إلى أن القرآن اعترى
النصارى - وإن كانوا كفار في بصره - قرب إلى المسلمين من نخوس عبدة النار، ولهذا
حزن المسلمون لانتصار الفرس اعجوس أولا على الروم من نصارى بربطة، على حين كان
موقف المشركين بالعكس؛ لأنهم يرون اعجوس أقرب إلى عقيدتهم الوثنية

فزل القرآن يشير المسلمين أن هذا الوضع سيتغير، وتتحه الريح لصالح الروم في
بضع سنين، ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ. بَنَصَرَ اللَّهُ﴾^(١) يقول القرآن: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَظِمَتْ
الْأُزْدَادُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ. فِي بَضْعِ سَنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ
وَمِنْ بَعْدِ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ. بَنَصَرَ اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾^(٢).

وقد استعان النبي ﷺ بعد فتح مكة ببعض مشركي قريش في مواجهة مشركي
هوازن، وإن كان شرهما في درجة واحدة، لما مشركي قريش من الصلة النسبية الخاصة
برسول الله ﷺ، وحميتهم له من ناحية العصبية، حتى قال صفوان بن أمية قبل أن يسلم:
لأن يرئسى - أي يسودى - رجل من قريش خير من أن يرئسى رجل من هوازن!

وأهل السنة - رغم تبذيرهم للمعتزلة - لم يجمعهم ذلك أن يستفيدوا من إلتاجهم
العلمي والفكري، في المواضع المتفق عليها، كما لم يجمعهم ذلك أن يردوا عليهم فيما
يرونها مخالفا فيه الصواب، وحادوا عن السنة.

وأبرر مثل ذلك كتاب «الكشاف» في التفسير للعلامة الرمحشري، وهو معتزلي
معروف، ولكن لا نجد عالما من بعده ممن له اهتمام بالقرآن وتفسيره إلا أحد من وأحبال

(٢) الروم: ١ - ٥.

(١) الروم: ٤، ٥.

عليه، كما هو واضح في تفسير الرازي والسفي واليسابوري واليساوي وأبي السعود والأوسي وغيرهم.

ولأهميته عندهم نجد رجلا كالحافظ ابن حجر يخرج أحاديثه في كتاب سماه «الكافي الشاف في تحريج أحاديث الكشاف»، ونجد العلامة ابن المير يؤلف كتابا في التعقيب عليه، خصوصا في مواضع الخلاف يسميه «الانتصاف من الكشاف».

والإمام أبو حامد المرالي حين رد على الفلاسفة، الذين كانت أقوالهم فتنة لكثير من أساس، حتى عدت أصلا تحاكم إليه بصوص القرآن والسنة، فإن وافقته فيها، وإلا أعمل فيها مشروط التأويل، مهما تكن قاطعة الدلالة أقول: حين قام بهذه المهمة استعان عليها بكل الفرق الإسلامية التي لم تتبع درجة لكفر، وهذا لم يجد حرجا أن يأخذ من المعتزلة وأمثالهم ما ينقص به قول الفلاسفة، وقار في ذلك في مقدمة «التهافت»:

(ليعلم أن المقصود نبيه من حسن اعتقاده في الفلاسفة، وطمأن مسالكهم بقية عن التناقض، بيد وجوه تهافتهم، فذلك أن لا أدخل عليهم إلا دحول مطالب مكر، لا مدع مثبت، فأكثر عندهم ما اعتقدوه، مقطوعا بإراءات مختلفة، فأرهم تارة مذهب المعتزلة، وأخرى مذهب الكرامية، وطورا مذهب الواقعية، ولا أنتهض دأبا عن مذهب محصور، بل أجعل جميع الفرق إلنا واحدا عليهم، فإن سائر الفرق ربما خالفونا في التفصيل، وهؤلاء يتعرضون لأصول الدين، فليتظاهر عندهم، فعند الشدائد تذهب الأحقاد (١).

والأخ الذي يقول: كيف نعد من يحلفا إذا كان هو محننا للنص القرآني أو النبوي، والله تعالى يقول: ﴿إِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (٢)؟

هذا الأخ عاب عنه أمر مهم، هو أن النصوص تختلف في ثبوتها ودالاتها اختلافا كبيرا من حيث القطعية والظنية.

فمن النصوص ما هو قطعي الثبوت كالقرآن الكريم، والأحاديث المتواترة وهي قليلة، وألحق بعض العلماء بها أحاديث الصحيحين التي تلقنها الأمة بالقول، واحتفت بها القرائن المتشوعة، حتى أصبحت تعبد العلم اليقيني، وبارعهم في هذا آخرون، ولكل أدلته.

(١) من المقدمة الثالثة للتهافت.

(٢) النساء: ٥٩.

ومنها ما هو طلي الثبوت، وهو جمهرة الأحاديث من الصحيح والحسان التي رويت في كتب السنن والمسانيد والمعاجم والمصنفات المختلفة.

وهي دائرة الضية تتفاوت درجات الحديث ما بين الصحة والحسن، بالذات أو بالغير، تبعاً لتفاوت الأئمة في شروط التوثيق والتصحيح للحديث، من حيث لسان أو متن، أو كلاهما، فقد يقل أحدهم المرسل ويحتج به، وقد يقله آخر بشروط، وقد يرفضه غيره بإطلاق.

وقد يوثق أحدهم راوياً، هو عند غيره ضعيف.

وقد يشترط بعضهم شروط خاصة في موضوعات معينة تتوافر الدواعي على بعضها، فلا يكفي فيها نقل فرد، وهذا ما جعل بعض الأئمة يقل بعض الأحاديث، ويستنسخ منها أحكاماً، في حين يردونها إما آخر لأنها لم تثبت لديه، ولم تستوف شروط التي بها يعدو الحديث عنده صحيحاً، أو عارضها عنده معرض أقوى منها، كأن يكون العمل على خلافها.

والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصر، يعرفها الدارسون لأحاديث الأحكام، ولحقه المقارن، ولحقه المدهى في كتبه التي تعنى بالتدليل للمذهب والرد على المعادين.

وكما تختلف النصوص في ثبوتها، تختلف أكثر وأكثر في دلالتها.

ومن النصوص ما هو قطعي دلالة على الحكم، بحيث لا يحتمل النص وحيه آخر للفهم والتفسير، كدلالة النصوص لأمره بالصلاة والركعة والصيام والخ على فرضيتها، ودلالة النصوص الناهية عن الرمي والرب وشراب الخمر ونحوها على حرمتها، ودلالة معظم النصوص القرآنية التي وردت في تقسيم الموارث.

وهذا النوع من النصوص قليل جداً.

ومن النصوص ما هو صي الدلالة، على معنى أنها تختمل أكثر من وجه في فهمها وتفسيرها.

فقد يفهمه بعض العلماء على أنه عام وهو عند غيره محصور.

أو على أنه مطلق، وهو في نظر الآخرين مقيد.

أم لا؟ كما في حديث: «أفطر أخا حمة ومحمود»، وحديث وقوع طلاق الثلاث بلفظ واحد طقة واحدة فقط في عهد رسول الله ﷺ وعهد أبي بكر، وصدر خلافة عمر.

وقد بنى لظرواح على أن سى ﷺ يصدر عنه بعض الأقوال والتصرفات بصفة الإمامة والرياسة للأمة، وهذه لا تكون من التشريع العام الدائم للأمة ولكلهاما يحتفلان في قول معين أو تصرف معين أهو من هذا الباب أم لا؟

ودلت مثل ما ذكره الإمام القرافى في كتابه: «المروق» و«الأحكام» من التمثيل بقوله عليه الصلاة والسلام: «من قتل قتيلًا فهو شهيد»، وقوله: «من أحيا رصامة فهي له»: أصدر عنه هذا بصفة التبليغ عن الله، فيعتبر هذا من التشريع العام الدائم؟ أم صدر عنه بصفته إمام المسلمين ورئيس دولتهم، وقائدهم الأعلى في معاركهم فلا يبعد حكمها إلا إذا صدر عن لقائد أو الإمام؟

اختلف الفقهاء في تكيف ذلك، فاحتلفت لذلك أحكامهم.

وقد يتفقان على أن من أقواله وتصرفاته ﷺ ما ليس من باب التشريع الدينى المتعدد به، بل هو من أمر الدنيا الموكول ببنى تقدير البشر واجتهادهم، كما قال في الصحيح: «أشبه أعلم بأمر دنياكم».

ولكلهما يحتفلان في قول أو تصرف معين: أهو من أمر الدنيا الذى لا يدرم باتباعه، أم من أمر الدين الذى لا يجوز لنا الخروج عنه؟

ومن ذلك الوصفات الطبية التى جاءت فى عدد من الأحاديث، واعتبرها الإمام الدهلوى من أمر الدنيا، على حين بالغ آخرون فاعتبروها ديناً وشرعاً مطاعاً.

وهناك سبب من أهم الأسباب للخلاف فى تفسير النصوص وفهمها، وهو اختلاف ما بين مدرسة «الطواهر» ومدرسة «المقاصد»، أعنى المدرسة التى تقف عند ضواهر الألفاظ، وتتفقد بحرفية النص فى فهمها، وفى مقابلها المدرسة التى تهتم بالمحوى، وبروح النص ومقصده، فقد تخرج عن ظاهر النص وحرفيته، تحقيقاً لما ترى أنه مقصد النص وهدفه.

وهاتان المدرستان موجودتان فى الحياة فى كل الأمور، وهى القوانين الوصعية أيضاً

نجد الشراح يحتلّون كذلك ما بين مدرسة اللفظ ومدرسة الفحوى، وبين المضيقين والموسعين.

والإسلام - لأنه دين واقعي - وسع المدرستين جميعاً، ولم يعتبر إحداهما خارجة عن الإسلام، وإن كانت مدرسة المقاصد في رأينا هي المعبرة عن حقيقة الإسلام، بشرط ألا تهمل النصوص الجزئية إهمالاً كلياً.

وهي سنة الرسول ﷺ ما يؤيد قبول هذا النوع من الاختلاف، وذلك في الواقعة الشهيرة، وهي واقعة صلاة العصر في بي قريظة، بعد غزوة الأحزاب

روى البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ يوم الأحزاب: «لا يصلي أحد العصر إلا في بي قريظة» فأدرك بعضهم العصر في الطريق، فقال بعضهم: لا يصلي حتى تأتيهم، وقال بعضهم: بل يصلي، لم يرد ما ذلك، فذكر ذلك للنبي ﷺ، فلم يعف واحداً منهم^(١).

قال العلامة ابن القيم في وزاد المعاد:

(واختلف لفقهاء: أيهما كان أصوب؟ فقالت صائفة: الذين أحروها هم المصيبون، لو كانوا معهم لأحروها كما أحروها، وما صيبها إلا في بي قريظة امتثالاً لأمره، وتركها لتأويل المخالف للظاهر.

وقالت صائفة أخرى: بل الذين صوبوها في الطريق في وقتها حاروا فصب السق، وكانوا أسعد بالمضيقين، فإنهم بادروا إلى امتثال أمره في الخروج، وبادروا إلى مرصاته في صلاة في وقتها، ثم بادروا إلى التحاق بقوم، فحاروا فصبية الجهاد، وفصيلة صلاة في وقتها، وفيهم ما يرد منهم، وكنوا فقه من الآخرين، ولا سيما تلك الصلاة، فإنها كانت صلاة العصر وهي الصلاة الوسطى بين رسول الله ﷺ الصحيح الصريح الذي لا مدفع له ولا مضاعف فيه، ومحى نسبة بالحافضة عليها، والسدرة إليها، والتبكير بها،

(١) روى البخاري في كتاب معاري، باب «مرجع بي من الأحزاب ومخرجه بي بي قريظة»، (٤١١٩) مع، ورواه مسلم أيضاً في «الجهاد» (١٧٧٠) وحمل الصلاة هي الظهر، وقد روى الحديث من طريق كعب بن مالك وعائشة. وفيه: أن الصلاة العصر. كما في الفتح ٤٠٨/٧، ٤٠٩.

وأن من فاتته فقد وتر أهله وماله، أو قد حبط عمله^(١)، فالذي جاء فيها أمر لم يجرى مثله في غيرها، وأما المؤخرون فهم فعابتهم أنهم معدورون بل مأخورون أحراراً واحداً، لتمسكهم بظاهر نص، وقصدهم امتثال الأمر، وأما أن يكونوا هم المصيبين في نفس الأمر، ومن بدر في صلاة وبنى الجهاد محطاً، فحاشا وكلا، ولدين صلوا في الطريق جمعوا بين لأمة وحصلوا المصيبين، فلهم أجراء، ولآخرين مأخورون أيضاً رضي الله عنهم^(٢)

والمقصود بعد هذا كنه أن نقول إن من حاله في نص قطعي الثبوت والدلالة لا يستحق ما أن تعدره بحال، لأن المقضيات لا محال فيها للاحتهاد، وإنما محال نصبات، وفتح باب الاحتهاد في المقضيات إنما هو فتح باب شر وقلة على الأمة لا يعلم عوقها، لا أنه تعالى؛ لأن المقضيات هي التي يرد فيها عند السارح، وهي التي تحكم عند الاختلاف، فإذا أصححت هي موضع تدرج واختلاف، لا يبق في أيدينا شيء، نحتكم إليه، ونقول عليه!

وقد سهت في أكثر من كتاب لي إلى أن من أشد الفتن ومؤامرات الفكرية حضراً على حياتنا لدية وثقافية، تحويل مقضيات إلى طسبات، وتحكمات إلى منشابهات بل قد تكون مخالفة في بعض مقضيات من كسر الوح، وذلك ما يقع منها مرتبة التي يسميها علماء «المنعوم من دين بالضرورة» وهو ما اتفقت الأمة على حكمه، وتساوى في معرفته الخاص والعام، مثل فرضه الزكاة والحج، وحرمة الربا وشرب الخمر، ونحوها من ضروريات دين الإسلام.

أما من حاله في نص ضئي، لسبب من الأسباب التي ذكرناها أو ما شابهها مما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «رفع الملام عن الأئمة الأعلام»، وقد ذكر فيه عشرة أسباب وأعداد، تجعل الإمام من الأئمة لا أحد بقص أو بحديث معين، وهذا من عظيم فقهه وإضافه رضي الله عنه، فهذا تعدره وإن لم يوافق على رأيه.

(١) أخرجه البخاري ٢٠٦٠، ٢٠٦١ من حديث يزيد بن عبد الله بن رباح عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وأخرجه مسلم (٦٦٦) من حديث بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «وإن الله وملائكته يومئذ يمشطونهم بقلوبهم» وهو في البخاري

فهكذا يسغى أن يكون موقفاً، وهو موقف التسامح مع المخالفين مادام لهم مستند،
يعتمدون عليه، ويطمئنون إليه، وإن خالفناهم نحن في ترجيح ما رجحوه.

فكم من قول اعتبر في وقت من الأوقات صحيحاً أو منهجوراً، أو شادداً، ثم هيا الله له
من يصرفه ويقويه ويشهره، كما رأينا ذلك بحللاء في أقوال الإمام ابن تيمية، ومدرسته
السلفية، وخصوصاً في مسائل الخلائق وما يتعلق بها، فقد ارتضاها الكثيرون من علماء
المسلمين ولجان فتاواهم، وأصبحت هي عمدتهم، وأنقذ الله بها الأسرة المسلمة من الدمار
والانهيار، وكانت إلى عهد قريب مثالا للشجود والشرود عن الصواب، حتى في داخل
المملكة العربية السعودية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

تجديد أصول الفقه

بين الإثبات والإنكار

س : جرت مناقشة حامية بين بعض المعنيين بالدراسات الإسلامية وبعض ، حول قضية أثارها بعض الدعاة والمثقفين الإسلاميين في هذا العصر ، وهي قضية « تجديد أصول الفقه ».

وبعض الرملاء اعتبر هذه المقولة مرفوضة كلية . فإن أصول الفقه يحتكم إليها عند الخلاف ، فكيف تصبح هي محلا للخلاف ، فهذا يحددها في اتجاه ، وذاك يحددها في اتجاه آخر .

وبعض آخر لم ير في هذا الأمر بأسا ، وإنما يضيق بتحديد الجامدون والحرفيون الذين يريدون أن يبقى كل قديم على قدمه .

وقد رأينا أن محكمك في هذا النزاع الفكري ، وقد ارتضاك الطرفان المتنازعان حكما بينهما .

نرجو ألا تظن علينا بكلمة فاصلة ، وإن كنا نعرف كثرة مشاعلك

نفع الله بكم ، ووفقكم لإصغاء الطريق للحائرين .

من جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بالجزائر قسنطينة

جم : يدور السؤال حول كلمتين أساسيتين هما : تجديد ... وأصول الفقه .

أما كلمة « التجديد » فقد اقترنت بها ملائمة تاريخية جعلت كثيرا من متدبرين الملتزمين يتحوفون من إطلاقها .

لقد قامت محاولات من بعض المستعربين من بني حلدتنا ، أريد بها طمس هويتنا

التاريخية ، وذاتيتها الإسلامية ، تحت عنوان « التجديد » . وهؤلاء الذين ظهرُوا باسم
التجديد هم الذين سخر منهم أديب العربية والإسلام مصطفى صادق الرافعي ، حين قال :
إيهم يريدون أن يحددوا الدين واللغة والشمس والقمر !!

وهم الذين يدد بهم أمير الشعراء أحمد شوقي في قصيدته عن « الأُرهر » فقال .

لا تعد حدو عصاة مفتونة . . . يحدون كل قديم أمر مكرا !

ولو استطاعوا في الخمار أنكروا . . . من مات من آبائهم أو عمِّرا !

من كل ساء في القديم وهدمه . . . وإذا تقدم للباية قصرا !

وهم الذين أشار إليهم شاعر الإسلام في الهدد . محمد إقبال ، حين قال في بعض
محاوراته : إن حديدهم هو قديم أوربا . . . وقال : إن الكعبة لا تجدد ، ولا تجب لها
حجارة من العرب ! .

هذا اللون من دعوى التجديد مرفوض بقيا . وقد قلت في بعض ما كتبت : (إن
هذا أولى بأن يسمى « تبديدا » من أن يسمى « تحديدا »)^(١) .

فالتجديد الحقيقي مشروع بل مطلوب في كل شيء : في الماديات ، والمعنويات ، في
الدينا والدين ، حتى إن الإيمان ليحتاج إلى تجديد ، والدين يحتاج إلى تجديد .

وهي الحديث الذي رواه عبد الله بن عمرو مرفوعا : « إن الإيمان ليخلق في خوف
أحدكم ، كما يخلق الثوب الخلق ، فاسألوا الله أن يحدد الإيمان في قلوبكم »^(٢) .

وهي الحديث الآخر الذي رواه أبو داود في سننه ، والحاكم في مستدركه ، والبيهقي
في المعرفة ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل
مائة سنة من يجدد لها دينها »^(٣) انهم هو تجديد مفهوم التجديد ومداه^(٤) .

وإذا كان الشارع قد أدرك « بتجديد الدين » نفسه ، وعرف تاريخ المسلمين فئة من

(١) انظر ، فصل « أزمة لا رجعية » ، ونحديث لا تعريب » من كتابنا : بينات أهل الإسلام .

(٢) رواه الحاكم وقال : رواه ثقات ، ووافقه الذهبي ٤ / ١

(٣) صحيحه العراقي وغيره ، وذكره في صحيح الجامع الصغير

(٤) انظر في ذلك « بحث » تجديد الدين في ضوء السنة » من كتابنا « من أجل صحوة الأمة »

الأعلام أطلق عليهم اسم « مجددين » من أمثال الإمام الشافعي والإمام ابو حنيفة ، وغيرهما... فلا حرج علينا إذن من « تجديد أصول الفقه » .

وما « أصول الفقه » ؟

إنه العلم الذي وضعه المسلمون ليضبطوا به استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية . وبعبارة أخرى العلم الذي يصح القواعد الصائبة للاستدلال فيما فيه نص ، وفيما لا نص فيه .

وهو علم إسلامي صرف ، ومن معاصر تراثنا الفكري الإسلامي ، وقد اعترفه شيخ مؤرchi مدرسة الإسلامية في العصر الحديث - الشيخ مصطفى عبد الرزاق - أحد العلوم الأساسية المعبرة عن فلسفة الإسلامية ، أكثر من فلسفة المدرسة المشائية الإسلامية : مدرسة الكندي والفارابي وابن سينا .

وإذا كان « علم أصول الفقه » قد وضعه المسلمون بالأمس ووسعوه وطوروه ابتداء من « رسالة » الإمام الشافعي (ت : ٢٠٤ هـ) إلى « إرشاد الفحول » للإمام الشوكاني (ت : ٢٥٥٠ هـ) إلى مؤلفات المعاصرين ... فلا عجب أن يقل التحديد اليوم . المسلمون هم الذين أسسوه ، وهم الذين يجددونه .

كل العلوم الإسلامية قابلة للتجديد . الفقه وأصوله ، والتفسير ، وعلم الكلام ، والتصوف ، بل الواجب على الأمة - متضامنة - أن تعمل على تجديد هذه العلوم كلها .

ومد ما يقرب من عشرين عاما شاركت في مؤتمر « الحضارة الإسلامية بين الأصالة والتجديد » في بيروت ، وكان بحثي حول « الفقه » : وقد بشر في محلة « المسلم المعاصر » ثم في رسالة مستقنة بعنوان « الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد » ، وفيه تحدثت عن جواب التجديد المطلوب في الفقه الإسلامي المعاصر (١) .

وأهم جواب التجديد المنشود في الفقه هو « إحياء الاجتهاد » بضوابطه الشرعية ، بعدما شاع في وقت ما ، أن باب الاجتهاد قد أعلق .

وما دامت علوم الفقه والتفسير والكلام والتصوف قابلة للتجديد ، بل محتاجة إليه ،

(١) نشرته « دار الصحوة » بالقاهرة .

فلماذا لا يدخل « علم أصول الفقه » ضمن هذه المجموعة ؟

لقد كنت في مجال آخر عن حاجة علم الأصول إلى مزيد من التحقيق و تعميق والتطبيق . كما كتب في ذلك أحويا الدكتور حسن الترابي - الأمين لعمد الحركة الإسلامية في السودان - رسالة حول « تجديد أصول الفقه » لم يتح لي أن أرها ، وكنت مثلت عنها كثيرا في أكثر من بلد ، وأكثر من ملتقى .

بل ذكرت في كتابي عن : « الاجتهاد في الشريعة الإسلامية » أن بعض مسائل الاعتقاد قابلة للاحتهاد ، وهي المسائل التي احتضنت فيها الأمة ، وتعددت فيها الأقوال ، ولا شك أن الحق واحد منها ، وانحضى فيها معذور له ، بل مأثور أجرا واحدا ، إن شاء الله ، على قدر تحريه للحق ، وتعبه من أجله .

وهذا هو ما احتاره شيخ الإسلام ابن تيمية أيضا ، قال في إحدى رسائله : (فمن كان من المؤمنين مجتهدا في طلب الحق وأحصاه ، فإن الله يعمر له حصاه كذا ما كان ، سواء كان في المسائل النظرية والعلمية ، أو المسائل المروعية العملية ، هذا لدى عليه أصحاب النبي ﷺ وجماهير أئمة الإسلام .

وأما تفريق مسائل إلى أصول بكارها ، ومسائل فروع لا يكره بكارها . فهذا تفريق ليس له أصل لا عن الصحابة ولا عن تابعين بهم بإحسان ولا عن أئمة الإسلام . وإنما هو مأخوذ عن المعتزلة وأتباعهم من أهل بدع ، وعندهم تنقذه من ذكره من الفقهاء في كتبهم ، وهو تفريق مناقض) اهـ .

وإذا كان بعض مسائل الاعتقاد قابلا لأن يدخل دائرة الاجتهاد ، فأولى منه بدخول بعض مسائل « أصول الفقه » ، على الرغم مما شاع لدى كثير من المدارس أن أصول الفقه قصية ، وأن لأصول إدسه تكن قطعية ودخلها الاجتهاد كبيرها ، ثم يعدل معيار بحثكم إليه إذا اختلفا في الفروع ! .

ومد سوات ثارت هذه القضية على صفحات العدد الافتاحي من مجلة « المسلم المعاصر » حيث تبنت المجلة الدعوة إلى اجتهاد معاصر قوي يعتمد على أصول الإسلام ، ولا يعمل حاحات العصر ، ولا تقصر دعوتها على الاجتهاد في الفقه ، بل شملت الاجتهاد في أصوله .

واعترض بعض الباحثين المعاصرين (١) على هذه الدعوة بأن أصول الفقه قطعية ، فكيف نجتهد فيها ؟ .

وكان لي شرف المشاركة في تجيبة هذه القضية في العدد التالي (٢) ، وكان مما قلته فيها :

لا ريب أن الشاطبي رحمه الله يدل جهده لإثبات أن الأصول قطعية ، ولكن ما مراد بالأصول هنا ؟ يحسن بنا أن نقول من تعليق العلامة الشيخ عبد الله دراز على «موافقات» ما يوضح المقام حيث يقول :

(تطلق الأصول على الكليات المنصوصة في الكتاب والسنة : مثل « لا ضرر ولا ضرار » ، حديث ، ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ (٣) ، ﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾ (٤) ، وإلى الأعمى نسيات ، الحديث . وهكذا . وهذه تسمى أدلة أيضا كالكتاب والسنة والإجماع ... إلخ وهي قطعية بلا نزاع .

وتطلق أيضا على القوايين المستنبطة من الكتاب والسنة ، التي تورن بها لأدلة اجرائية عند استساق الأحكام الشرعية منها ، وهذه القوايين هي من الأصول . فمنها ما هو قطعي باتفاق ، ومنها ما فيه النزاع بالظنية والقطعية .

فالقاصي - أبو بكر السقلاوي - ومن وافقه : على أن من هذه المسائل الأصولية ما هو ظني (٥) ، والشاطبي قد عارض هذا بأدلة ذكرها ، مقررًا في النهاية أن ما كان صيا بصرح من علم الأصول ، فيكون ذكره تبعيا لا غير (٦) .

والذي يطالع علم أصول الفقه يتبين له أن رأي القاصي ومن وافقه هو الراجح ، وذلك لما يرى من الخلاف المتشتر في كثير من مسائل الأصول . فهناك من الأدلة ما هو مختلف فيه بين مثبت بإطلاق ، وناف بإطلاق ، وقائل بالتفصيل ، مثل اختلافهم في مباح المرسلة ، والاستحسان ، وشرع من قبلنا . وقول الصحابي ، والاستصحاب وغيرها . مما هو معلوم لكل دارس للأصول .

(١) هو الكاتب الاقتصادي الإسلامي المعروف الأستاذ محمود أبو سعود

(٢) مجلة «المسلم المعاصر» مقالة : «بصائر في العدد الأول» لمؤلف

(٣) «ضرر» ١٨٠ (٤) حجج ٧٨

(٥) موافقات . ١ / ٢٩ ط : التجارية (٦) «بصائر موافقات» ١ / ٢٩

والقياس ، وهو من الأدلة الأربعة الأساسية لدى المذاهب المتبعة ، فيه براء وكلام طويل الذبول من الظاهرية وغيرهم .

حتى الإجماع لا يحلوا من كلام حول إمكانه ووقوعه ، والعلم به ، وحقيقته .

هذا إلى أن القواعد والقوانين التي وضعها أئمة هذا العلم ، لصبط الفهم ، والاستساض من المصدرين الأساسيين القطعيين : الكتاب والسنة ، لم تسلم من الخلاف وتعارض وجهات النظر ، كما يتضح ذلك في مسائل العام والخاص ، والمنطق والمنقيد ، والمنطوق والمفهوم ، والناسخ والمنسوخ .. وغيرها . فضلا عما تختص به السنة من خلاف حول ثبوت الأحاد منها ، وشروط الاحتجاج بها ، سواء كانت شروطا في السدأ أم في المنت ، وغير ذلك مما يتعلق بقول الحديث ، واختلاف مذهب في ذلك أمر معلوم مشهور ، يمس أثره بوضوح في علم أصول الحديث ، كما يلمسه في علم أصول الفقه

وإذا كان مثل هذا الخلاف واقعا في أصول الفقه ، فلا يستطيع أن يوافق الإمام الشاطبي على اعتبار كل مسائل الأصول قضية ، فالقضي لا يسع مثل هذا الاختلاف ولا يحتمله ، من ثم ألف العلامة اشوكشي كتبه الذي سماه : « إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول » محاولا فيه تمحيص الخلاف ، وتصحيح الصحيح ، وسد الضعيف ، وقال في مقدمته :

(إن علم أصول الفقه لما كان هو العلم الذي يأوي إليه الأعلام ، والمنحأ الذي يلجأ إليه عند تحرير المسائل ، وتقرير الدلائل ، في عنب الأحكام ، وكانت مسأله المقررة ، وقواعده المقررة ، تؤحد مسلمة عدد كثير من الشاطبيين ، كما تراه في صاغت المناقش . وتصانيف المصنفين ، فإن أحدهم إذا استشهد بكلمة من كلام أهل الأصول ، ادعى أنه مدارعون ، وإن كانوا من المبحول ؛ لا اعتقادهم أن مسائل هذا الفن قواعد مؤسسة على الحق الحقيقي بالقبول ، مربوطة بأدلة علمية - أي يقينية - من المعقول والمنقول ، تفصر عن القدح في شيء منها أيدي الفحول ، وإن تساعت في الأصول وبهذه الوسيلة صار كثير من أهل العلم وقعا في الرأي رافعا له أعظم رية ، وهو يظن أنه لم يعمل بغير علم نروية حمسى ذلك - بعد مؤن جماعة من أهل العلم - على التصنيف في هذا العلم الشريف ، قاصدا به إيصال راحته من مرجوحه ، وبيان سقيمه من صحيحه ، موصحا ما

يصلح منه لرد إليه ، وما لا يصلح يتعويل عليه . ليكون العالم على بصيرة في علمه يتضح له بها الصواب . ولا يبقى فيه شيء من ذلك الحق الحقيقي بالقول حجاب . . لأن تحرير ما هو الحق هو غاية صواب . ونهية رعبات ، لا سيما في مثل هذا النص الذي رجع كثير من المجهدين ، رجون به ، في شئ من حيث لا يتصور ، ووقع غالب المتسكين بالأدلة بسسه في الرأي البحت وهم لا يعلمون (١) .

ويهدد كنه يتضح أن ملاحظته في أصول الحق محالاً رحباً ، هو محال التمهيد و تحرير و شرح فيما تارة فيه الأصوليون من قصايا حمة ، ومحاولة الشوكاسي « تحقيق الحق » منها لا يعنى أنه لم يدع من بعده شيئاً ، فإجاب لا يران مفتوحاً من وهذه الله المؤهلات بوجه ، ولكن مجتهد نصيب ، وقد تنهياً بمقصود ما لا يتهدد بمحصل .

لأمر مدى يجب تكيده بقوة هو أن ما ثبت بدليل قطعي لا يجوز أن يدع بمتلاعبين أن يحترقوا على اقتحام حمام . فإن هذه « القصصيات » هي عماد الوحدة الاعتقادية والفكرية والعملية للأمة . وهي لها ثبات الرواسي للأرض ، تمسها أن تبتد وتضطرب . ولا يجوز لها التساهل مع قوم من الأعداء ، يريدون أن يحرقوا المقصيات إلى محتملات ، والمحكمات إلى منشآت ، ويجعلوا الدين كنه عجيبة بيته في أيديهم يشكونها كيف شاءت بهم أهوؤهم ، ووسوست بهم شياطينهم .

ولقد منع التلاعب هؤلاء إلى حد أنهم حثروا على الأحكام الثابتة بصريح القرآن ، مثل توريث الأولاد بذكر مثل حصص الأنثى ، فمنهم يريدون أن « يجتهدوا » في تسوية بين الذكر والأنثى ! بدعوى أن التفاوت كان في زمن لم تكن المرأة فيه تعمل مثل الرجال ! ونحن هؤلاء أو جاهلوا أن المرأة - وبعممت وحرحت من مملكتها وراحت الرجال بالأساكب - تصل في كفاءة الرجل وبعفته : سة وأختا وزوجة وأما ، غنية كانت أو فقيرة ، وأن أعاءه اندية دون أعاءه ، فهو تتروح ببدع مهر ، وينحمن نفقة ، وهي تتروح بمأخذ مهرا ، ويسبق عليها ، ولو كانت من ذوات الشراء .

وبلع التلاعب ببعضهم أن قلوا : إن الخباير التي حرمها القرآن وجعل حرمها رحباً ، كانت حباير سيئة التعدية ، أما حباير اليوم فتربى تحت إشراف له تله الحباير القديمة .

(١) إرشاد النحوي ص ٢ ، ٣ ط - السعادة .

وهكذا يريد هؤلاء لشرع الله أن يتبع أهواء الناس ، لا أن تخضع أهواء الناس لشرع الله ﴿ وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ ﴾ (١)

إسا يقول هؤلاء الذين عبدوا أنفسهم لفكرة التطور المطلق ويضاهون الإسلام أن يتطور ! يقول لهم : ماذا تضاهون الإسلام أن يتطور ، ولا تطالبون التطور أن يسلم ؟ ! والإسلام إنما شرعه الله ليحكمكم ، لا ليحكمكم ، وليقود لا ليقاد ، فكيف تجعلون الحاكم محكوما ، وانتبوع تابعا ؟ ! ﴿ أَفَعُكُمُ الْجَاهِلِيَّةُ يَتَعَوْنَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ (٢) .

(١) المؤمنون : ٧١ .

(٢) المائدة : ٥٠ .



النَّارِي السُّبَايِي

ففي مجال العقائد والغيبيات

موعد قيام الساعة لا يعلمه إلا الله

الرد على مزاعم رشاد خليفة

أرسل لي بعض الإخوة صورة مما كتبه مدعو « د رشاد خليفة » حول تحديد موعد قيام الساعة ، ذلك الرجل ندي حديح باسم يوم الحكيمة رقم « ١٩ » وتطبيقه على بعض ما جاء في القرآن الكريم ، وتوهم بعض الناس أنه جاء بوجه حديد من وجوه الإعجاز القرآني ، ويوده من يوده ، وكتب من كتب ، وكنت من الذين لم يشتريحو بهذا ما ع من الاستدلال الذي لا يستحق كل ما نثير حوله من صحيح الإطراء ، وأقصى ما يقدر فيه أنه من « منح عنه » وضربته . وليس من صلبه ، حسب تقسيم الإمام أبي إسحق الشاطبي رحمه الله .

وقد تبين بعد ، أن الكاتب المذكور ، كان يتخذ من ذلك الرمز الذي اصطنع له دعاية صحيحة دربعة إلى أمور أخر ، منها تشكيك في حسنة نبوية ، فصدر الشك في التشريع في الإسلام ، ومنها تحريف كلمة الله عن مواضعها ، ونقول على الله تغير عنه ، وتفسير القرآن بيهوى وإرائي البعض ، كما يبدو ذلك من هذه المقدمة التي نحن بصدد الرد عليها ، والتي نشرها في أكثر من مجلة ، بعضها مما يروح بكل باطل ، وبعضها مما يحدع بأي بريق .

مزاعم رشاد خليفة حول تحديد موعد نهاية العالم

يحيى بي أن أسوق ما قاله هذا الرجل معرور بحروفه ، دون تنحيص أو تصرف ، لأرد على كل دعاويه بالحجة الدامعة .

يقول رشاد خليفة :

(عندما برز القرآن الكريم على حاتم نسيب محمد ﷺ كان الله وحده يعلم عن

موعد نهاية العالم . ولذلك عندما سن محمد عليه السلام عن موعد نهاية العالم أعطى
نص الإجابة : « الله وحده يعلم » (الأعراف : ٨٧ ، الأحزاب : ٦٣ ، البارات : ٤٢) .

يعلمنا حاتم عز وجل أن هـا لعالم سوف ينتهى لا محاله (يوسف : ٢٤٠ ، إبراهيم
٤٨ ، الكهف : ٨ ، الحاقة : ١٤) .

كما تعلم من الآية (١٥) من سورة طه أن موعد نهاية العالم سوف يتم الإراحة عنه
قل حلول نهاية : ﴿ إن الساعة آتية أكاد أخفيها ﴾ .

ومن كلمة ﴿ أكاد ﴾ يدرك أن الكشف عن موعد نهاية العالم سوف يحتاج إلى
بعض العمل أو بعض الحسابات ..

وتعلمنا الآية (١٨٧) من سورة الأعراف أن الله سبحانه سوف يكشف عن موعد
نهاية العالم « فى الوقت مناسب » : ﴿ لا يجليها لوقتها إلا هو ﴾ .

ومن البديهي أن يكشف المولى عز وجل عن موعد نهاية العالم فى رسالته الختامية إلى
العالم وهى القرآن الكريم .

دعنا الآن نلخص هذه الحقائق القرآنية .

١ - هـا العالم سوف ينتهى (الكهف : ٨) .

٢ - نهاية لعالم من نص محددة : ﴿ أكاد أخفيها ﴾ (طه : ١٥) .

٣ - سوف يكشف الله سبحانه عن نهاية العالم فى الوقت المناسب (الأعراف :
١٨٧) .

٤ - الكشف عن موعد نهاية لعالم يحتاج إلى بعض العمل - بعض الحسابات
(طه : ١٥) .

علامات على الطريق :

نظرا حساسية وأهمية هـا الموضوع ، شاء المولى عز وجل أن يعصـد هـا الكشف
علامات واضحة وبراهين دمة . بحيث تروى جميع الشكوك والريبة من قلوب المؤمنين
هـه العلامات والبراهين تؤكد لنا أن الحسابات كلها صحيحة .

لقد اتضح أن موعد نهاية العهد يرتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بالحروف القرآنية فوائج أسور (اله ، كهيعص ، ضمه ، ن إلخ) .

منذ بداية الإسلام وموعد نهاية العالم مرتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بالحروف القرآنية فوائج السور .

هذه الحقيقة تتضح لنا من الحادثة التاريخية مشهورة التي اتفق عليها يهود المدينة بالرسول عليه السلام .. هذا الحدث التاريخي جده في كثير من مراجع الهامة من بينها تفسير البصائر مشهور الذي جد صورة منه أدبه يروى هذا الحدث أن يهود المدينة ذهبوا إلى الرسول عليه السلام لمناقشته . وكان يهود المدينة كعالية يهود ماهرين في علم القنالة ، أو حساب الجمل ، وهو علم مسمى على أساس لقيم العددية للحروف الأبجدية .

ويلزم هنا تنبيه القارئ إلى أنه عندما يرن القرآن الكريم نه نكر هناك أرقام مكتوبة ، كانت الحروف تستعمل كأرقام .

والحرف (ا) قيمته (واحد) ، والحرف (ن) قيمته (٣٠) ، والحرف (م) قيمته (٤٠) ، وبما عليه فإن الحروف القرآنية ه ه مجموع قيمتها هو (١ + ٣٠ + ٤٠ = ٧١) .

ذهب يهود المدينة إلى الرسول ﷺ قائلوا : ه كيف توقع ما أن يؤمن بدين سوف يعيش في هذا العالم ٧١ سنة فقط ؟؟

فمن الواضح أن علماء اليهود قد ربطوا بين الحروف القرآنية (الم) الآية الأولى من سورة البقرة وهي أول سورة مكية .. ربطوا بين هذه الحروف ومدة حياة الرسالة المحمدية .

ومن أهم الملاحظات ه أن الرسول عليه السلام وافقهم على حساباتهم ، وعنى هذا الربط المباشر بين الحروف القرآنية وبين عمر الدين الإسلامي .. فالرسول لم يعترض على طريقتهم في الحساب ..

بالعكس ، لقد قال لهم الرسول - كما تخبرنا مراجع التاريخ - قال لهم : ه ولكن (الم) ليست الحروف الوحيدة في القرآن فعدينا : ه المص ، والر ، والمر ... إلخ .

ولما كان محمد ﷺ هو حاتم لسين (سورة الأحراب الآية : ٤٠) فإن نهاية ديه هي ذاتها نهاية العالم .

هذا الحدث التاريخي يعنى أن حروف القرآنية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بنهاية العالم .

ونقد بقى معنى حروف قرآنية سر إليها مخصوص مدة (١٤) قرناً سورة يوسف الآية : ٢٠ وسورة الفرقان الآيات : ٤ - ٦) .

ثم تبين من دراسات الحاسب الأكثر من ثلثين أن هذه الحروف تساهم في نظام حساسى قرآنى وثق مدقه ، بحيث ثبت معاً طريقة مدونة مضمونة أن القرآن الكريم هو رسالة من ربى محمد وآل كل كلمة قد - من كل حرف - قد حفظت على مدى سنين وأحرف . يا إنا نحن نرلنا الذكر وإنا له حافظون .

وهكذا فقد نشأ به سبحانه وتعالى أن ثبت معاً أصله رسالة وأصله هذه الحروف ، قبل إريحة المسار على علاقه هذه الحروف بنهاية العالم .

والحروف القرآنية ليست فقط دين أصالة وعظمة قرآن كريم ، ولكنها أيضاً تعيد من موعد نهاية العالم كما يشاء المولى عز وجل .

إذ بعلم قرآن كريم أن عمر رسالة محمدية - احتامية - يساوى مجموع القيمة الحسابية للحروف القرآنية .

فعدد السور على حصصها به سبحانه رسالة محمدية بينه قرآن كريم فى سورة رقم (١٥) وهذه أول علامة على الطريق . فمن يرى أن نهاية العالم لن تبقى حامية وذلك فى الآية رقم (١٥) من سورة طه . . بينما جد عدد السور فى سورة رقم (١٥) .

إن عدد السور على حصصها لمولى عز وجل لدين محمد عليه سلام نجده محدد فى سورة الحجر ، رقم (١٥) الآية ٨٥ إلى ٨٨ .

فالآية (٨٥) تفتح هذا الموضوع بالقول إن نهاية العالم آتية لا محالة . ﴿ وإن الساعة لآتية فاصفح الصفح الجميل ﴾ .

والآية (٨٦) تذكر أن به سبحانه يعلم موعد ساعة لأنه هو ائدى خلق السموات والأرض ويعلم مايتهم به إن ربك هو الخلاق العليم .

ثم تحدد الآية (٨٧) بالخط عمر الرسالة المحمدية به ولقد آتيناك - يا محمد - سبعا من المثاني والقرآن العظيم .

والقرآن كرم عدد فواخ السور فيه هو بالخط سبع من مثاني أى (١٤) فكلمة « مثى » معناه « اثنى » « روح » كما فى قول مثى وثلاث ورباع ، اثنى اثنى أو اثنى و أربعة ... وجمع مثى هو المثانى .. سبعا من المثانى .

وهكذا يقول الله عز وجل إن الله التى حصصها رسالة سبه محمد تساوى مجموع السبع مثاني أى - ١٤ فاتحة قرآنية . فإذا تذكرنا أنه لم تكن هاتى أروم « عندما برن القرآن يمكن انصر إلى الحروف القرآنية فواخ السور ، باعتبارها (١٤) رقم

ومما يريد الأمر وصوحا أن الآية التالية ، وهى الآية (٨٨) من سورة الحجر تقول رسول الله سلام : . ب الفترة التى منحها الله به بهاء أقول من الفترة التى منح لآى رسول آخر : ﴿ لا تمدن عليك إلى ما متعناه أزواجهم ولا تحزن عليهم ﴾ .

فمن المعروف أن الفترة التى منحها الله سبحانه لرسالة موسى عليه السلام كانت ١٠٠ سنة ، والفترة التى منحها الله سبحانه لرسالة عيسى عليه السلام كانت ٥٧٠ سنة . أما الفترة التى منحها الله عز وجل لرسالة المحمدية فهى السبع المثاني

ما هى القيمة العددية للسبع المثاني ؟ . إن هذه القيمة العددية تساوى عمر النبى لإسلامى أى عدد السموات التى حددها الخلاق سبحانه من بعثة محمد عليه السلام حتى نهاية العالم .

فيما يلى قائمة « السبع المثاني » وقيمتهم العددية :

١- ق ١٠٠ .

٢- ن ٥٠ .

٣- ص ٩٠ .

$$٤ - حم = ٤٠ + ٨ = ٤٨ .$$

$$٥ - يس = ٦٠ + ١٠ = ٧٠ .$$

$$٦ - طه = ٥ + ٩ = ١٤ .$$

$$٧ - طي = ٦٠ + ٩ = ٦٩ .$$

$$٨ - اله = ٤٠ + ٣٠ + ١ = ٧١ .$$

$$٩ - الر = ٢٠٠ + ٣٠ + ١ = ٢٣١ .$$

$$١٠ - طسم = ٤٠ + ٦٠ + ٩ = ١٠٩ .$$

$$١١ - عسق = ١٠٠ + ٦٠ + ٧٠ = ٢٣٠ .$$

$$١٢ - انص = ٩٠ + ٤٠ + ٣٠ + ١ = ١٦١ .$$

$$١٣ - امر = ٢٠٠ + ٤٠ + ٣٠ + ١ = ٢٧١ .$$

$$١٤ - كهيعص = ٩٠ + ٧٠ + ١٠ + ٥ + ٢٠ = ١٩٥ .$$

المجموع الكلى - ١٠٠ + ٥٠ + ٩٠ + ٤٨ + ٧٠ + ١٤ + ٦٩ + ٧١ +

$$٢٣١ + ١٠٩ + ٢٣٠ + ١٦١ + ٢٧١ + ١٩٥$$

(١٧٠٩) .

إذن عمر الرسالة المحمدية كما حدده القرآن الكريم هو ١٧٠٩ سنة قمرية بصرا
ن سنوات القرآن دائما قمرية (سورة التوبة : ٣٦) .

وهذا الرقم (١٧٠٩) يقدم - أربع مائة - جديدة على الطريق :

أولا - هذا الكشف شاء الله عز وجل أن يظهره في عام ١٤٠٠ هـ علما بأن
تواريخ الساندة في العالم هي التواريخ حتى يتسأها الله عز وجل بوصفه ملك الحاكم
حقيقى لهذا العالم .. هذا يعنى أن هذا الكشف قد ظهر قبل نهاية العالم ر (١٧٠٩ -
١٤٠ (٣٠٩) سنة ... وهذا الرقم (٣٠٩) رقم قرآنى ﴿ ولبثوا فى كهفهم
ثلاث مائة سنين وازدادوا تسعا ﴾ (سورة الكهف : ٢٥) .

ثانياً : الرقم (٣٠٩) نجده مكتوباً في القرآن بطريقة خاصة جداً : « ثلاثمائة سبيل
 واردة وتسع » . ولقد اكتشف لعلماء حديثاً أن الفرق بين ثلاثمائة سبيل شمسية
 وثلاثمائة سبيل قمرية هو بالضبط تسع سبيل قمرية .. فكتابة الرقم (٣٠٩) بهذه
 الطريقة يوفر علينا البقاش والجدل فيما إذا كانت السبيل قمرية أو شمسية .. فالحمد لله
 رب العالمين . ونرى بوضوح أن نهاية العالم كما حددها القرآن سوف تأتي بمشيئة الله
 بعد ٣٠٩ سنة قمرية أو ٣٠٠ سنة شمسية وذلك بعد سنة الاكتشاف (١٤٠٠ هـ -
 ١٩٨٠ م) .

ثالثاً : طبقاً للآية (٧٨) من سورة الحجر ، فإن الفترة التي حصصها الله سبحانه
 للرسالة المحمدية هي مجموع السبع المثاني أي ١٧٠٩ سنة . وهذا معناه أن السنة الثانية
 لعام ١٧٠٩ هـ هي سنة انتهاء العالم وهي سنة ١٧١٠ هـ . وهذا الرقم من مضاعفات
 الرقم ١٩ .. ولعل لقارئ يعلم الآن أن الرقم (١٩) - عدد حروف السلسلة - هو الرقم
 تقاسم المشترك الأعظم لتمام الخسبي القرآني - انظر التفاصيل في كتابي بعنوان .
 « الكمبيوتر يتكلم » - ورقم ١٧١٠ عام انتهاء العالم من مضاعفات الرقم ١٩ .. وهذه
 من أهم العلامات على طريق هذا البحث .

رابعاً : العام الهجري ١٧١٠ هـ عام نهاية العام يتفق مع العام الميلادي ٢٢٨٠ وهذا
 الرقم أيضاً (٢٢٨٠ من مضاعفات الرقم ١٩) .

كل هذه العلامات تؤكد لنا أن نهاية العالم التي لابد من وقوعها قد كشفها الله سبحانه
 في قرآنه العظيم .. وأن الموعد الصحيح لها هو العام الهجري ١٧١٠ هـ الموافق للعام
 الميلادي ٢٢٨٠ م .

ملحوظة هامة :

عندما صهر هذا الاكتشاف ونشر لأول مرة اعترض بعض الناس على أساس أن
 الساعة لابد وأن تأتي « بعنة » كما يقول القرآن ﴿ لا تأتكم إلا بعنة ﴾ .

والحقيقة أن القول ﴿ لا تأتكم إلا بعنة ﴾ هو بالضبط مثل القول : ﴿ لا تقربوا
 الصلاة ﴾ والضبط مثل القول : ﴿ ويل للمصلين ﴾ ويكشف عن الجهل بالقرآن

ولقد حذرنا المولى عز وجل ألا نكون من المقتسمين الذين يجعلون القرآن عضيضاً ،

أى يأخذون قسما من القرآن دون نفسه الآخر ، ويأتى هذا التحدير للمقتسمين في سورة
الحجر عقب تحديد موعد الساعة مباشرة (الآية ٩٠) .

فالبغلة نجدها في القرآن الكريم ١٣ مرة .. وفي كل مرة نجد البغلة (للكافرين فقط)
آيات البغلة هذه حده في الأعمام ٣١ ، ٤٤ ، ٤٧ ، والأعراف ٩٥ ، ١٨٧ ، ويوسف :
١٠٧ ، ولأشباء ٤٠ ، والضح ٥٥ ، والشعراء ٢٠٢ ، والمعنوت : ٥٣ ، والمرمر ٥٥ ،
و برحرف ٦٦ ، ومحمد ١٨ . سبعة في القرآن للكافرين فقط ؛ لأنهم لن يصدقوا هذه
سبعين قرآنية أو صحة . ونسب منكون سبعة مفاجأة بهم (١ هـ مقال رشاد
حبشة .

سبى صاحب نقلة مستدحه موعد فيه ساعة من قرآن على أسس واهية ، بل
مبدرة لا ثبات به ولا صحة ، ولا تقوم على مدققين من دين أو علم ، أو منطق سليم

ومحورهما جميع تفسير قرآن برأيه وهواه ، دون أن يرجع إلى القرآن نفسه ، فحير ما
فسر القرآن بالقرآن .. ولا إلى السنة النبوية ، فالرسول هو الخبير بأس ما يرب إليهم . ولا إلى
سلف الأمة وحير القرون وفقه الأسس لحقيقة الإسلام ومقاصد القرآن .. ولا إلى حنفها من
المفسرين والشرح والفقهاء والمنكسبين وغيرهم من حوزة لدرية ، وبحور بروية .

وقد جعل أو تدخل حديث سبى بنته « من فسر القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ » ،
من قال في القرآن برأيه فيشوا مقعده من سر ولا عرو ، فهو لا يؤمن بالسنة كلها .

أما هذه الأسس المنهارة فهي :

- ١ - تفسيره المردود للآية (١٥) من سورة طه .
- ٢ - تفسيره الخاطي للآية (١٨٧) من سورة الأعراف .
- ٣ - تفسيره الباطل المحض للآية (٨٧) من سورة الحجر .
- ٤ - اختياره لرأى المصعب المردود في تأويل أحرف المقصعة في فواتح السور ،
وهو القائم على « حساب الخمن » ، مدى لا تعرفه لغة العرب ، ولا يسده عقل
ولا علم ديني أو تجريبي .
- ٥ - اعتباره فواتح السور أربع عشرة ، وهو اعتبار تحكيمي لا يؤيده منطق .

وإليكم البيان :

خطأ الكاتب في تفسير آية سورة طه :

رغم الكاتب أن الآية ١٥ من سورة طه : ﴿ إِنْ السَّاعَةُ أَتَتْ أَحَدًا أَخْفِيهَا ﴾ تعلمنا أن موعد نهاية العالم سوف يتم الإزاحة عنه قبل حلول النهاية . وأحد من كلمة « أكّد » أن الكشف عن هذا الموعد سوف يحتاج إلى بعض العمل ، أو بعض الحسابات !

ومن معنوه التواضع أن هذه الآية جاءت في سياق حضاب الله تعالى موسى عليه سلام ، فهو كما معنى كما فهم يكشف الله هذا الموعد موسى أو لى بعده من نساء بني إسرائيل ، أو المسيح عيسى بن مريم عليهم السلام . . ولكن الواقع أنه لم يكشف لهم ولا لأحد من الأنبياء ولا لحاتمهم محمد عليه الصلاة والسلام .

ولو تواضع الكاتب قليلا ، ورجع إلى ثمة تفسير لهم مرد من سورة « أكّد » أحفيا « يقول صاحب روح المعاني » في تفسيرها : « أقرب أن أحفي الساعة ولا أظهرها » أن أقول : « ثمة ، وولاً » في (حبر مداد من نصف وقصع لأعداء » فعدت

وروى عن بن عباس وجعفر صادق أن المعنى : « أكاد أخفيها من نفسي » . أي وكيف أظهرها لكم (١) . وهذا محمود على ما حارب به عدة عرب من أن أحدهم إذا أراد الساعه في كتمان شيء ، قال : « كدت أخفيه من نفسي » . ويقرب من هذا ما جاء في حديث سبعة الذين يظنهم الله في صفة : « ورحل تصدق بصدقة فأحفاها حتى لا تعلم شماله ما أنفقت يمينه » .

ما فهمه الكاتب من آية الأعراف مردود عليه :

ورغم صاحب البحث كذلك أن الآية ١٨٧ من سورة الأعراف : ﴿ لَا يَحْلِيهَا لَوُفُّهَا إِلَّا هُوَ ﴾ تعلمنا أن الله سبحانه سوف يكشف عن موعد نهاية العالم في الوقت المناسب . ومن استدبهى أن يكشف عنه في رسالته الختامية إلى العالم ، وهو القرآن ، كما قال .

(١) قال لمرآة « أكاد أخفيها من نفسي » ، وكيف أظلمكم عليها « بدر المنور للسيوطي ٤ / ٢٩٤ ، دار بيروت وذكر صاحب الدر « قول ابن عباس أيضا وهو : « أكاد أخفيها من نفسي » .

وهذا فهم خاطئ للآية الكريمة ، وسياق الآية بتعامها - لو تأمله الكاتب الجريء -
يطل فهمه بوضوح .

يقول تعالى في هذه الآية الكريمة : ﴿ يسألونك عن الساعة أيان مرساها قل إنما
علمها عند ربي لا يحليها لوقتها إلا هو ثقلت في السموات والأرض لا تأتيكم إلا بغتة
يسألونك كأنك خفي عنها قل إنما علمها عند الله ولكن أكثر الناس لا يعلمون ﴾

وهضر كيف سأل سائلون رسول الله ﷺ عن موعد الساعة . وكيف كان جوابه
عنه بأمر الله تعالى ، أنه لا يعلم عن وقت قيامها شيئا ، وإنما علمه عند الله . وقد كرر هذا
المنعنى لتأكيد مرتين ﴿ قل إنما علمها عند ربي ... قل إنما علمها عند الله ﴾

وقد نرى صاحبنا من سوء فهمه للعربية ، ومعنى نلام في قوله : ﴿ لوقتها ﴾ وعلامها
بمعنى « في » كما في حديث : « أفصل الأعمال الصلاة لوقتها » أى في وقتها . فهذه
الجملة - كما قال الأوسى - بيان لاستمرار إحسانها إلى حين قيامها ، وإقنط كفى عن
إصهار أمرها بطريق الإحسار^(١) ، وإنما يظهرها بأن يفيمها في وقتها المعلوم ، فيعلموها على
أنهم وجه حينئذ .

التفسير المبتدع لآية الحجر :

اخرع صاحب هذا الرأي تفسير لقوله تعالى في سورة الحجر : ﴿ ولقد آتيناك سبعا
من المثاني والقرآن العظيم ﴾^(٢) جمعه عمدته في مدعاه ، وهو تفسير لا تدل عليه الآية
لا بالتصريح ولا بالإشارة ، ولم يحضر بال أحد من المتقدمين ولا المتأخرين ، ولم يقل به
أحد من أهل الرواية ، ولا من أهل الدراية ، بل هو مخالف كل مخالفة لما صح به النقل ،
وما دس عليه العقل ، وما يقتضيه السياق والسياق . وموحه أن الأمة كلها من الصحابة
وتابعيهم ومن بعدهم طوال أربعة عشر قرنا ، عاشوا وعاثوا ، ولم يمهوا ما أورث إليهم من
ربهم ، مع أن الله أورث كتابه بلسان عربي مبين ، ووصفه بأنه ﴿ كتاب مبين ﴾ ويسره
بمسابهم لعلهم يتذكرون ، ومع هذا لم ينبيوا ولم يتذكروا حتى جاء صاحبنا من أمريكا ،
ليبين ما كان خافيا ، ويذكر بما كان منسيا !

(١) روح المعاني ٩ / ١٣٣ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

(٢) الآية : ٨٧ .

قال الإمام الشوكاني في كتابه «فتح القدير الجامع بين الرواية والدراية في التفسير» :
 اختلف أهل العلم في السبع المثاني : ماذا هي ؟ فقال جمهور المفسرين : إنها فاتحة . قال
 الواحدى . وأكثر المفسرين على أنها فاتحة الكتاب ، وهو قول عمر وعلي وابن مسعود
 والحسن ومجاهد وقتادة والربيع والكسي ، وراد القرطبي أبا هريرة وأبا العالية ، وراد
 السيوطي الصحاح وسعيد بن حبير ، وقد روى ذلك من قول رسول الله ﷺ - كما
 سيأتى بيانه - فيتعين النصير إليه .

وقيل : هي السبع الطول - أى السور السبع الطوال - : النقرة وآل عمران والنساء
 والمائدة والأنعام والأعراف ، والسابعة : الأنعام والتوبة لأنهما كسورة واحدة ، بدليس
 بينهما تسمية . روى هذا عن ابن عباس . وقيل : المراد بالسبع أقسام القرآن ، وهى الأمر ،
 ونهى ، والتبشير ، والإخبار ، وحرب الأمثال ، وتعريف النعم ، وأساء القرون الماضية ،
 قاله زياد ابن أبي مریم .

ولا شك أن لقول لأول هو الصحيح ، فعدد يرون هذه الآية - وهى مكية - ثم
 تكس أكثر السبع الطوال برلت ، لأنها مدنية ، وكذلك الأمر والنبى ، فمات برلت أكثرهما فى
 مدنية ، وصاهر قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ ۖ ﴾ . ثم تقدم بدء سبع على يرون هذه الآية .
 وحسبنا صحة القول الأول أن الإمام البخارى روى فى ذلك حديثين فى صحيحه :

الأول : من حديث أبى سعيد بن المنلى ، وفيه قول ﷺ . « الحمد لله رب
 العالمين ﴾ هى السبع المثاني والقرآن العظيم لدى أوتيته »
 وثانيهما : من حديث أبى هريرة ، قال . « أم القرآن - يعنى الفاتحة - هى السبع
 المثاني والقرآن العظيم » .

فأما كونها سبعا ؛ فلأنها سبع آيات ، والسبعة آية منها

وأما كونها مثاني ، فلأنها تنسى ، أى تكرر فى كل صلاة .

وعطف القرآن عليها من باب عطف العام على الخاص ، وهو معروف فى العربية .

فأما قول صاحب التفسير المبتدع : إن ﴿ سبعا من المثاني ﴾ معناها : ١٤ لأن المثاني
 جمع « مثنى » ، ومثنى تعنى « اثنين » كأنه قال : يا محمد أعطيك أربعة عشر !! فهذا من

القول على الله بعير علم ، ومن الاجترأ على كتاب الله بالرأى المحض والهوى الصرف ،
الذى جاء النهى عنه والوعيد عليه من رسول الله ﷺ . وهل لهذا بصير فى كلام العرب
شعرا أو نثرا ؟ !

تحكمات لا دليل عليها :

ولو اقتصنا صحة ذلك ، وما هو بصحيح ، فما معنى أعضياك أربعة عشر ؟ وماذا
تفيدة هذه الكلمة ، ولم يتبين منها المعلوم ما هو ؟ أهو إيل أم بقر أم غم أم دراهم أم
دماير ؟ أم أى شىء هو ؟

وما ائدى جعل صاحبها يقول : إن الـ ١٤ تعنى فوائغ السور فى القرآن ؟

وأى دليل على هذا من الشرع أو من اللغة أو من العقل ؟

عنى أن فوائغ السور ليست أربع عشرة ، بل هى تسع وعشرون ، فلماذا اكتفى
بالأربع عشرة ؟

وإذا كان قد اكتفى بغير المكرر ، فلماذا لم يحذف الحروف المكررة أيضا ويقتصر
على الحروف الأربعة عشر المذكورة فى فوائغ السور ؟
إن هذا كله تحكم من قائه لا يسده دليل من دين أو علم .

ومن العجائب أن صاحب هذا التفسير المبتدع يقول مؤيدا بدعته :

ومما يزيد الأمر وضوحا : أن الآية التالية - وهى الآية ٨٨ من سورة الحجر - تقول
للسول ﷺ : إن الفترة التى مسحها الله إياه أطول من الفترة التى مسحت لأى رسول
آخرا : ﴿ لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ ۖ ۝ ٨٨ ﴾ !!

مسيادته يجعل الضمير فى ﴿ أزواجا منهم ﴾ للمرسلين مثل موسى وعيسى !

هذا مع أن ما تدل عليه الآية بوضوح هو النهى عن التطلع إلى أصناف من الناس متعوا
بأشياء لم يتمتع هو بها من منافع الحياة الدنيا ، فأما إذا كان ما عنده فوق ما عندهم ، فلماذا
يحد عينيه إليهم ؟

وأين ذكر المرسلين فيما سبق حتى يعود الضمير إليهم ؟

ولأن صاحب تفسير القرآن بقرآن ، ورجع إلى سورة « صه » ، وحدها آية تشبهه بهذه الآية توصلح المقصود منها تماما . قال تعالى : ﴿ وَلَا تَعْدُنْ عَيْنُكَ إِلَى مَا مَتَعْنَا بِهِ أَرْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِهِمْ فِيهِ وَرِزْقَ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾

يقول من كثير في تفسير الآية : (أى استعن بما آتاك الله من القرآن العظيم عما هم فيه من استماع و زهرة العافية) (١) .

ومن شوكتى : (لما بين ارسوله - ﷺ - ما أُنعم عليه به من هذه المعمة الدينية بقره عن سيدنا عذرة فقال : ﴿ لَا تَعْدُنْ ... ﴾ الح أى لا تضمح ببصرك إلى رحارف الدنيا ضموح رغبة فيها وتمن لها) (٢) .

فـ : (لما نهاه عن الالتفات إلى أموالهم وأمتعتهم ، نهاه عن الالتفات إليهم فقال : ﴿ وَلَا تَحْرَبْ عَلَيْهِمْ ﴾ حيث لم يؤموا ، وصمموا على الكفر والعباد) (٣) .

القصة التي ذكرها البضاوى لا يحج بها .

على أن القصة التي ذكرها البضاوى (٤) - وذكرها غيره أيضا من المفسرين - ومنتسب بها صاحب المقال على أن السى ﷺ أقر اليهود على ما فهموه من الحروف منقصة في فوائغ السور ، ونها تشير إلى مدة الرسالة المحمدية على طريقة «حساب الجمل» أنه ﷺ نسيه عند سماع قولهم ، وتسمه بدل على إقراره بهم !

هذه قصة من الناحية العلمية غير ثابتة ، ولم ترو بسند صحيح أو حسن ، بل بإسناد ضعيف لا يحتج به ، ضعفه الخافض من كثير في تفسيره (٥) والسيوطى فى الدر المنثور (٦) ، و شوكتى فى فتح القدير (٧) ، وأحمد شاكر فى تحريج تفسير الطبرى (٨) . فسقط إذن الاحتجاج بها ، إذ لا يحتج بضعف عند أهل العلم .

(١) تفسير القرآن العظيم ، دار المعرفة ، بيروت ٢ / ٥٥٧

(٢) فتح القدير ٣ / ١٤٢

(٤) حاشية الشهاب على البضاوى ، مكتبة الإسلامية ، تركيا ١ / ١٧٢ .

(٥) تفسير القرآن العظيم ١ / ٣٨ .

(٦) الدر المنثور ١ / ٢٣ .

(٧) فتح القدير ١ / ٣٩ .

(٨) تفسير الطبرى ١ / ٢١٨ ، طبعة دار المعارف .

على أن هذه القصة لو سلمنا بصحتها ليست نصاً في الدلالة على صحة ما يقوله اليهود في حساب الجمل ، وما استتحوه من الحروف ، وهذا ما ذكره الصاوي نفسه لدى استشهاد به الكاتب فإنه ذكر هذا القول في جملة أقوال أخرى في تفسير هذه الحروف ، مع ذكر ما شتم به كل قول ، ومنها دليل هذا القول من القصة المذكورة ، برعه أن تقرير رموزهم على متساوئهم دليل على ذلك . ثم أحد العلامة الصاوي يرد على لأقوال التي حكها واحداً واحداً ، ومنها هذا القول اليهودي في مصدره . وذكر أن هذه الحروف لا تستعمل لحساب الجمل فتدقق بالمرتب ، قال : والحديث لا دليل فيه ، حور أنه عليه الصلاة والسلام تسم بعضاً من حبهيم أي تفسيرهم الشارح بلسان عربي مما ليس من معاني لغة العرب كما قل الشهاب في حاشيته على الصاوي (١) .

قال الشيخ شاكر : (والله در الحافظ بن كثير ، فقد وضع الحق في موضعه حين قال في التفسير : وأما من رعه أنها دة على معرفة العدد ، وأنه يستخرج من ذلك أوقات الحوادث والفتن والملاحم ، فقد دعى ما ليس به ، وطار في غير مظاره ! .

قال : وقد ورد في ذلك حديث ضعيف ، وهو مع ذلك أدنى على بطلان هذا الحديث من انتمسك به على صحته . ثم ذكر الحديث الذي يروي القصة المذكورة - نقلاً عن الطبري - ثم قال : (فهذا الحديث مداره على محمد بن السائب الكشي ، وهو ممن لا يحتج بما انفرد به) (٢) .

على أن هناك من العلماء قديماً وحديثاً من رفض الخوص في تفسير هذه الحروف ، ورجح ما نقل عن أبي بكر الصديق ومائث العلماء الأربعة : أنها سر امتأثر الله بعلمه ، فهي بهذا عندهم من التشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله ، ولهذا يقولون عندها : الله أعلم بمرادها .

وقد أنكر الإمام الشوكاني في تفسيره على من رعه أن لها معنى مقصوعاً به . قال : (إن من تكلم في بيان معاني هذه الحروف حارماً بأن ذلك هو ما أراده الله عز وجل ، فقد عبط أقبح العلط ، وركب في فهمه ودعواه عظم الشطط

فإن كان تفسيره لها بما فسر بها راجعاً إلى لغة العرب وعلومها ، فهو كذب بحت ،

(١) حاشية الشهاب - المصدر الأسبق .

(٢) تفسير الطبري ١ / ٢٢٠

فإن العرب لم يتكلموا بشيء من ذلك ... فلم يبق حينئذ إلا أحد أمرين : الأول : التفسير بمحض الرأي الذي ورد النهي عنه والوعيد عليه ، وأهل العلم أحق الناس بتجبه والصد عنه ، والتسكك عن طريقه . وهم أتقى الله سبحانه من أن يجعلوا كتاب الله سبحانه مدعاة لهم يتلاعبون به ، ويضعون حماقات أضرارهم ، وحرعلات أفكارهم عليه . الثاني : التوقيف عن صاحب الشرع ، وهذا المنهج الواضح ، والسبيل القويم ... فمن وجد شيئاً من هذا فغير ملوم أن يقول بطله فيه ، ويتكلم بما وصل إليه عنده . ومن لم يبلغه شيء من ذلك ، فليقل : لا أدري . أو : الله أعلم بمراحه ... (١) .

ثم قال : (فإن قلت : هل ثبت عن رسول الله في هذه الفوائض شيء يصلح للتمسك به ؟ قلت : - القائل شوكت كاسي - : لا أعلم أن رسول الله ﷺ تكلم في شيء من هذا) (٢) .

وتساءل الشوكت كاسي : هل يجوز تقليد أحد الصحابة في تفسير هذه الفوائض إن صح إسناد القول إليه ؟

وأجاب ، بقى : لأنه مجرد رأي به فيه باحتجاده ، ثم إن المروى عن الصحابة هنا مختلف متناقض ، فلو عملنا بما قاله أحدهم دون الآخر كان تحكما لا وجه له ، وإن عملنا بالجميع كان عملاً بما هو مختلف ومتناقض ، ولا يجوز .

عنى أنه لو كان شيء مما قالوه مأخوذاً عن النبي ﷺ لا تعقوا عليه ولم يحتجوا ، كسائر ما هو مأخوذ عنه ... ثم لو كان عندهم شيء من هذا لما تركوا حكايته عنه ، ورفعوا إليه ، لا سيما عند اختلافهم .

ثم قال :

(والذى أراه لنفسى ولكل من أحب السلامة واقتدى بسلف الأمة : ألا يتكلم بشيء من ذلك ، مع الاعتراف بأنه في إنرائها حكمة لله عز وجل لا تلغها عقولنا ولا تهتدى إليها أفهامنا ..) (٣) .

هذا هو موقف من رأى السلامة في عدم التعرض لهذه الفوائض بتفسير قد لا يكون هو مراد الله تعالى .

(١) فتح القدير ١ / ٣٠ ، ٣١ . (٢) فتح القدير ١ / ٣١ ، ٣٢ .

(٣) فتح القدير ١ / ٣٠ ، ٣١ .

وأما من حاض في تفسيرها من المتقدمين أو المتأخرين ، فلم يرجح أحد منهم ما ذكر
من أنها إشارة إلى أرقام على طريقة حساب الجمل ، الذي شاع عند يهود ، كما ذكرنا
من قبل .

حساب الجمل لا يقوم على أساس منطقي :

ثم إن حساب الجمل ، نفسه مجرد اصطلاح من جماعة من الناس ، ولكنه اصطلاح
تحكمي محض ، لا يقوم على منطق من عقل أو علم .

فمن الذي رتب الحروف على هذا النحو : ا ب ج د ه و ز ح ط ي ك ل م ن س ع
ف ص ق ر ش ت ث خ ذ ض ظ غ ؟

ولماذا لم تترتب هكذا : ا ب ت ث ج ح د د ر ر ا ب ج ؟ أو تترتب على أي نحو
آخر ؟

ومن الذي جعل للألف رقم (١) والياء رقم (٢) وهكذا أحدا إلى حرف ط ، ثم
أعطى للحرف د ي ، رقم (١٠) وللحرف ك (٢٠) وهكذا الزيادة بالعشرات إلى
الحرف الذي يعدل (١٠٠) وبعده تكون زيادة بمئات .

ماذا لم تكن الزيادة اتحاد إلى آخر الحروف ؟ وماذا لم تبدأ بعشرة أو بمائة أو بألف ؟
وماذا لم تكن هكذا : ألف (١) ، وب (١٠) ، وج (٢٠) وهكذا ؟ وماذا لم تكن
هكذا : ١ ، ١٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠٠ إلخ ... ؟ ولماذا ولماذا ؟

كل هذا تحكم من واضعيه المتصّلحين عليه . صحيح أنه لا مشاحة في الاصطلاح ،
ولكن هذا لا يلزم أحدا .

مخالفة هذا الرأي لصريح القرآن :

ثم إن هذا الرأي الجريء الذي حدد زمن قيام الساعة ، يهدف صريح ما نطق به
القرآن الكريم من كيفية قيام الساعة .

فقد أثبت القرآن أن الساعة لا تأتي إلا بغتة ، كما في آية الأعراف : ﴿ تَقُلْتُ فِي
السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمُ إِلَّا بَغْةٌ ﴾ (١)

(١) آية ١٨٧

والقول بأن هذا بالسبب للكفار ، وليس للمؤمنين ، غير صحيح ، فالخطاب للجميع ، وليس هناك دليل على اختصاص هذا الخطاب بالكفار .

على أن الساعة إذا علمت وعرف وقتها بالتحديد عند المؤمنين ، فإن هذه المعرفة ستتقل حتماً إلى الكفار ، ولو على سبيل الظن والشك ، وهذا ترويل المباغتة والمفاجأة التي تحدث عنها القرآن .

دعوى صاحب هذا الرأي أنه علم من القرآن ما لم يعلمه رسول الله :

وأمر آخر : إن صاحب هذا الرأي يرفع نفسه أنه علم من القرآن ما لم يعلمه من أنزله الله عليه ، وهو محمد ﷺ .

ثبت أن الرسول ﷺ أبلغ عن الله ، لم يكن يعلم عن موعد الساعة شيئاً ، وجبريل أمين لوحى لدى ربه بالقرآن لم يكن يعلم عن موعدها شيئاً ، وهذا ثابت بصر الحديث المشهور المتفق على صحته ، المعروف لدى الخاص والعام من المسلمين ، وهو الذى يروى قصة مجيء حنبل فى صورة رجل يسأل النبى ﷺ عن أصول ومفاهيم أساسية ، تعلم الناس دينهم ، ومنها سؤال عن الساعة متى هى ؟

فكان الجواب الواضح الصريح من الرسول البشرى إلى الرسول الملكى : « ما المسئول عنها بأعلم من السائل » !

وجاء فى هذا الحديث الصحيح فى رواية مسلم : « فى خمس لا يعلمهن إلا الله » ، ثم تلا الآية الأخيرة من سورة لقمان : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ .. ﴾ الآية .

وبما شددنا الإنكار على مثل هذا القول لما فيه من جرأة على كتاب الله ، وفتح الباب لمتلاعبين به ، انخرقوا لكلمة عن مواضعه ، فيصح كتاب الله ملعبة لهواة الإعراب ، وتصح آياته الهادية الخالدة كأبها كرة يتقاذفها اللاعنون !

ورحم الله أبا بكر الذى كان يقول : أى أرض فلتى ، وأى سماء طلى ، إذا قت فى كتاب الله ما لا أعلم ؟ .

ما تكتبه الصحف عن الطوائع

حقيقة أم خيال ؟

يخصص كثير من الصحف والمجلات جانبا منها - صفحة أو جزءا من صفحة - تحدث الناس فيه عما ينتظرهم في يومهم أو غداهم من خير أو شر ، تحت عنوان « حظك اليوم » أو ماذا تقول الطوائع ؟ أو أنت والحقوم أو نحو ذلك من العناوين .

وهي في العادة تخبر الناس بحظوظهم حسب تواريخ ميلادهم التي تتوزع على البروج المعروفة ، وعددها اثنا عشر .

ومن الناس من يصدق ما تكتبه هذه الصحف . فيرحلون ويتفألون إذا بشرتهم بسرور ، ويحزنون ويتشاءمون إذا ألبأتهم بسوء ينتظرهم . وقد تصدق هذه في بعض الأحيان فيزدادون تصديقا بهذه الطوائع والأخبار ، واعتقادا بصحتها .

وبعض الناس يقرؤها مجرد التسلية وإن كان لا يصدقها ولا يؤمن بها .

وقد طلبت إلى إدارة مدرسة قطر الإعدادية إبداء الرأي في هذا الموضوع وبيان حكم الشرع فيه ، فأقول وبالله التوفيق :

حاء الإسلام ليحرر الناس من الأوهام والأضطراب في أي صورة كانت ، وهي سبيل ذلك ربط الناس بسنة الله تعالى في حقه ، وأمرهم باحترامها ورعايتها ، إن هم أرادوا السعادة في الدنيا ، والفلاح في الآخرة .

ومن أجل هذا شس الإسلام حملة واسعة على ما أشاعته الجاهلية من حرافات وأوهام ما أمرل الله بها من سلطان ، ولا قام عليها برهان ، وشدد نكيره على أصحابها والمتحررين بها في سوق التصليل والاستغلال للعافيين من العوام وأنشأه العوام الذين لا يحسنو منهم مجتمع في أي عصر كان .

ومن ذلك : السحر والكهانة والعرافة والتنجيم ، وادعاء معرفة الغيب المستور

بوسائط علوية أو سفلية تحرق حجاب العيب ، وتنشئ عما يكفه صدر العبد المجهول ، عن طريق السحوم أو الاتصال بالخص ، أو الخط في الرمل ، أو غير ذلك من أباطل الجاهليات شرقها وغربها .

وحسبنا أن نقرأ بعض آيات القرآن الكريم ، وبعض أحاديث النبي الكريم ، ستبين ضلال هؤلاء الأفاكين .

يقول الله تعالى في سورة النمل : ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ (١) فقد نفى عن أهل السموات والأرض علم العيب ، الذي خص به نفسه سبحانه .

وفي سورة الأعراف : ﴿ قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَا مَسْكَثُتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسْنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ (٢) .

فقد أمر حاتم رسله ها أن يعلن أنه لا يعلم العيب المستور ، ولهذا يقصيه ما يصيب غيره من البشر ، ولو كان في قدرته معرفة العيوب المكنونة لاستكثر من الخير وما معه لسوء .

وفي سورة الجن يقول تعالى : ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يَظْهَرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ ﴾ (٣) .

فوصف به تعالى نفسه بأنه وحده عالم العيب ، وأنه لا يطلع على هذا العيب أحد من خلقه ، إلا من ارتضى من رسول ، وأنه يعلمه ما يقدر ما تقنصيه مشيئته وحكمته .

ونقرأ في أحاديث لرسول الله ﷺ :

« من أتى عرفا فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين ليلة » رواه مسلم عن بعض أرواح النبي ﷺ .

« من أتى كهفا فصدق بما يقول ، فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ » رواه البرار بإسناد جيد قوى عن جابر .

(٣) الآيات : ٢٦ ، ٢٧

(٢) الآية : ١٨٨ .

(١) الآية : ٦٥ .

« من أتى عرافاً أو ساحراً أو كاهناً ، يؤمن بما يقول ، فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ » رواه الطبراني عن ابن مسعود ورحاله ثقات .

والعراف والكاهن وسجده كنهم من فصيلة واحدة ، وهم الذين يدعون معرفة العيوب والمصبرات عن طريق الجن والنجوم وغيرها .

وقد كان كثير من الأمم اعتقادات في النجوم وتأثيرها في أحداث الكون ، حتى أنهم بعضهم وعندها من دون الله ، أو أشركوها مع الله تعالى ، ومن لم يعد لها صراحة صلى عليها من تنقيس ما يجعلها في حكم المنعوت !

ومن بقايا ذلك : الاعتقاد بأن ما يجري في غائب الأرض من أمور ، به صفة بتلك النجوم العلوية ، يجرى أو يسد ، وأن تسعود والسحب ، والسرور والحر ، والعلاء والرحص ، والسند والخرب ، مرتبطة بحركات لأفلاك وسير نجوم .

وهذا ما يرفعه لإسلام حرماً ، فالنجوم ما هي إلا جزء من مخلوقات الله تعالى في هذا الكون العريض ، والعلوية والسفلية بالنسبة لها أمور نسبية ، وهي كائنات مسخرة لخدمته كما قال تعالى ﴿ وهو الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر قد فصلنا الآيات لقوم يعلمون ﴾ (١)

وقال تعالى ﴿ وسحر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون ﴾ (٢)

وقال ﴿ ولقد زيننا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها رُخوما للشياطين ﴾ (٣)

ومن هنا كان علمه « سحبه » لغائه على دعاء معرفة لعبت عنده حبيب مرفوض في الإسلام ، ومعتزاً من صروب السحر كما في حديث ابن عباس عن النبي ﷺ « من اقتبس شعبة من النجوم ، اقتبس شعبة من السحر ، زاد ما زاد » رواه أبو داود وسناده

قال العلماء :

ونتهى عنه من علم النجوم هو ما يدعيه أنهم من معرفة حدوث الآتية في مستقبل الزمان ، مثل تغير الأسعار ، ووقوع الخروب وسخود ديث ، ويرغمون أنهم يدركون ذلك

(١) الأنعام : ٩٧ .

(٢) النحل : ١٢ .

(٣) النحل : ٥ .

سير الكواكب واقترابها واقتراقها ، وظهورها فى بعض الأزمان .. وهذا علم استأثر الله به لا يعلمه أحد غيره . فأما ما يعرف عن طريق المشاهدة من علم الحجوم لدى يعرف به الزوال وجهه القبلة ... إلخ فإنه غير داخل فى النهى .

ومثل هذا ما يقوم عليه علم الحدث مى على الملاحظة والتحرية وقياس . فهذا محمود ، وقد كان لعلماء المسلمين فيه اليد الطولى .

ومن هنا تكون فكرة ربط حضرة أساس وما يحدث بهم بالضوالع والحجوم حسب تواريخ ميلادهم - فكرة حاهية لا يؤيدها نقل ولا عقل ، ولا يقوم على أساس من دين ولا علم . ومن حادى فى شأنها حادى بلا علم ولا هدى ولا كتاب مبر

والحقيقة أن وجود هذه الظاهرة وانتشارها ، واهتمام الصحف بها ، وحرص كثير من الناس على قراءتها ، بل تصديقها فى بعض الأحيان ، ليدل على عدة حقائق هامة :

١ - وجود فرع فى حياة الناس فى هذا العصر ، ولا أعنى بالفرع فرع الوقت ، بل فرع الفكر والمفكر : فرع العقائد والروحي ، وفرع دائما ينصب ملؤه بأى صورة من صور . ويهد قبل من أنه يشعل نفسه بالحق شعلة نفسه ساطع .

٢ - علة خلق النفس وفقدان شعور بالأمان والسكينة ، أعنى الأمان الداعى والسكينة النفسية ، وهما سر السعادة . وهذا أمر يسود لعالم كله ، حتى أولئك الذين سمو رقى مستويات معيشة المادية ، وسحر لهم عدم أزمة الأشياء ، يحيون فى توتر واضطراب ومخاوف .

٣ - وهذا نطق وذات الفرع ، هم فى الواقع نتيجة فقدان شيء مهم غاية لأهمية فى حياة الإنسان وفى تقرير مصيره ، وهذا الشيء هو : الإيمان ، فالإيمان هو مصدر الأمن والنصائب . وحديث الله يقول : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾ (١) ، ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ ﴾ (٢) .

٤ - وأمر آخر وراء هذه الظاهرة ، وهو ضعف الوعي الدينى السليم ، وأعنى به

(٢) الرعد : ٢٨

(١) الأنعام : ٨٢ .

الوعى المستمد من التبايع الصافية للإسلام : من محكم القرآن والسنة ، كما فهمها السلف الصالح ، بعيدا عن الشوائب والاندع والاحرافات . هذا الوعى هو الذى تصفوه به العقيدة ، وتصح العادة ، ويستقيم السلوك ، ويستتير العقل ، ويشرق القلب ، وتتحدد الحياة .

و هو وعى ناس وفقهوا أن العيب لا يعلمه إلا الله ، وأن ناسا لا تدرى ماذا تكسب غدا ، وأن تنهجم على ادعاء العيب صرب من الكفر ، وأن تصديق ذلك صرب من الضلال ، وأن لعرايين والكهنة والمنحمين وأئسادهم كذبة مصبون - ما بعقت سوق هذا الضل ، ولا واحد من يكتنه أو يقرؤه بين مسلمين ، وبالله التوفيق .

هل الإنسان خليفة الله في الأرض ؟

س : قرأت في مجلة إسلامية مقالا لكاتب إسلامي تحت عنوان « هل الإنسان خليفة الله في الأرض ؟ » ، وقد أجاب الأستاذ عن هذا السؤال بالنفي ، منكرا بشدة ما شاع على ألسنة الباحثين المعاصرين وفي كتاباتهم أن الإنسان خليفة الله في الأرض . قائلا : « ولاشك أن فكرة خلافة الإنسان لله في الأرض مأخوذة عن نظرية الحلول والاتحاد ، ونظرية القطب والعرث لعلاء الصوفية ،

فهل توافقون على هذا الرأي ؟ وهل مما ينافي الإسلام أن نقول : إن الإنسان خليفة الله في الأرض ؟ فقد كنا نحسب أن فكرة خلافة الإنسان لله فكرة مسلمة في الدين ، ولا حرج في القول بها ، حتى قرأنا هذه المقالة فشككنا في الأمر . لذا نرجو توضيح وجهة نظركم في هذه القضية مع الأدلة المقنعة ، بفع الله بكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

ج : لا ريب أن للموضوع خطره وأهميته في الفكر الإسلامي القديم والحديث حيث يتعلق بتحديد مكانة الإنسان في نظر الإسلام . وتعيين درجته في سلم الكائنات ، وهو أمر تعرض له المتكلمون والملازمة والمفسرون والمتصوفون في مناسبات شتى ، كما جرى في هذا العصر على ألسنة العلماء والأدباء والباحثين الإسلاميين . حتى أصبح كالحقيقة . كما أن بعض المستشرقين المتعصبين حاولوا أن يفتشوا سمومهم في هذه لقضية مستعينين بعض العبارات ليلتهموا الإسلام بالتحقير من شأن الإنسان .

ومن هنا أرى الأمر يحتاج إلى إيضاح لحقيقته وكشف لغوامضه ، حتى يكون السائل على بينة من الأمر .

وأود أن أذكر السائل وقبله الكاتب لعاصل أن هذا القول « خلافة الإنسان لله في الأرض » ليس من مبتكرات الأدباء الإسلاميين المعاصرين ، وليس أيضا من مخترعات العلاء من الصوفية ، بل هو مروي عن سادات المفسرين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ،

وهو أحد الرأيين أو الآراء المذكورة في معنى الخلافة في قوله تعالى : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ (١) ، ولم يكذبوا من ذكره كتاب من كتب التفسير في القديم أو الحديث . وأكتفى ههنا بمقالين من كتب التفسير القديم :

الأول : ما ذكره ابن الخوري في تفسيره : فقد ذكر في معنى خلافة نبي آدم قولين أحدهما : أنه : خليفة عن الله تعالى في إقامة شرعه ، ودلائل توحيده ، والحكم في خلقه ، وهذا قول ابن مسعود .

والثاني : ما قاله الفخر الرازي : القول الثاني إنما سماه الله خليفة ؛ لأنه يحلف به في الحكم بين متكلمي من خلقه ، وهو المروى عن ابن مسعود وابن عباس والسدي ، وهذا الرأي متأكد بقوله : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ ﴾ (٢) اهـ .

وإذا كانت الآيات الكريمة تتحدث عن قصة آدم فإن السياق يدل على أن المرشح للخلافة هو ودرجته من بعده ، بدليل قول الملائكة : ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ﴾ (٣) فإنهم لا يقصدون بقوله هدا آدم عليه السلام ، بل يقصدون به هدا النوع الجديد من الخليقة بوجه عام عما عرفوا من صيغة تكويده ، أو بقياسه على من سبقه من سكان الأرض ، أو بإعلام من الله لهم - على اختلاف الأقوال والاحتمالات في الموضوع .

ولست أريد هنا أن أرجح أحد القولين أو الأقوال في معنى « خليفة » في الآية الكريمة وإن كان سياق القصة ، من إعلان الله لملائكته ، مقدم هذا المخلوق الجديد قبل وجوده ، وتعليمه الأسماء كلها ، وإظهار تفوقه على الملائكة في اختيار عيسى ، وأمر الملائكة بالسجود لهذا الكائن الجديد ، وجعل هذا السجود مرتباً على قوله : ﴿ فَإِذَا سُوِّتَهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي ﴾ وطرده إبليس من رحمة الله ، وتجييله نعمة إلى يوم الدين ، حين أبي أن يستحيب لأمر الله بسجود التحية والتكريم لهذا مخلوق - كل هذا قد يجعل النفس أميل إلى أن الإخبار الإلهي للملائكة بأنه جاعل في الأرض خليفة لا يدل على أنه مجرد مخلوق يحلف من كان قبله من سكان الأرض ، بل يحثار ما قبله السيد

(٣) البقرة : ٣٠

(٢) ص : ٢٦ .

(١) البقرة : ٣٠ .

صديق حسن خان في تفسيره « فتح البيان » بعد أن ذكر الأقوال في المراد بالخلافة والخليفة : (والصحيح أنه إنما سمي خليفة ، لأنه خليفة الله في أرضه ، لإقامة حدوده وتنفيذ قصاياه) .

ومعروف أن السيد صديق أحد المستمسكين بالسلفية وهو من علماء أهل الحديث المستقلين .

أقول : ست في مقام الترجيح ، وحسبى أن هذا الرأي مأثور ومتكرر في مصادر التفسير ، ولم يوضع فيه أحد - فيما أعلم - قبل الإمام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله ، وإن كان ابن القيم أدبى إلى الفرق والاعتدال في القضية من شيخه فقد عرّض بمسألة في كتابه « مفتاح دار السعادة » وهو يشرح الحديث الذي رواه أبو يعين وغيره عن كميل بن زياد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في فصل العلم وأهله وحملته وفيه : (أولئك خلفاء الله في أرضه ودعائه إلى دينه) .

قال . (قوله « أولئك خلفاء الله في أرضه » حجة أحد القولين في أنه يحور أن يقال : فلان « خليفة الله في أرضه ») وساق حجج أصحاب هذا القول من القرآن والحديث ، ثم ساق دليل الطائفة التي معت هذا الإضلاق - وهي التي سذكرها وناقشها بعد - ثم قال . (إن أريد بالإضافة إلى الله أنه خليفة عنه ، فالجواب قول الطائفة المانعة منها ، وإن أريد بالإضافة أن الله استخلفه عن غيره ممن كان قبله ، فهذا لا يمتنع فيه الإضافة ... حقيقتها . خليفة الله الذي جعله خليفاً عن غيره . وبهذا يخرج الجواب عن قول أمير المؤمنين « أولئك خلفاء الله في أرضه ») اهـ .

وأن من أكثر ساس إجحافاً بشيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلميذه المحقق ابن القيم ، وبأثره عنمية العزيمة التي حملها لهدى الأمة ، كما أقدر دوافعها السبلة التي جعلتهما يكران هذه الفكرة « خلافة الله » بعد أن علا فيها بعض المنصوفة علواً أفسدها ، ولكي أرى أن الأدلة التي اعتمدا عليها في مع القول بخلافة الإنسان لله في الأرض ، ليست قاطعة ولا راجحة .

وعمدت أدلتهم هنا أمران :

أحدهما : أن أبا بكر رضى الله عنه حين قالوا له : يا خليفة الله ، قال : لست بخليفة الله ، ولكنى خليفة رسول الله ﷺ ، حسبي ذلك .

الثانى : أن الخليفة من يقوم مقام غيره ... والله تعالى لا يحور أن يكون أحد خلفاءه : لأنه لا سعى له ولا كفء ، بل هو سبحانه يكون خليفة لغيره . كما فى حديث : « اللهم أنت الصاحب فى السفر ، والخليفة فى الأهل » .

وبالنظر فى الدليل الأول نجده قيل فى مقام معين له خصوصية ينمرد بها عن سواه . ذلك هو مقام الإمام الأعظم الذى بوبع رئيسا للدولة بعد رسول الله . مطبة العلو فى مثل هذه الحالة قائمة ومعروفة لدى كثير من الأمم ، التى ورث المسلمون ملكهم ، وأقربهم المرس : الذين يصفون على موتهم ورؤسائهم بوعا من التقديس والتأليه ، وأبو بكر رضى الله عنه - مع أنه رئيس دولة - صاحب عقيدة يريد لها أن تسود وأن تظل سليمة من التشويه والتحريف ، وتحصيه وحده - دون المسلمين جميعا - بأنه خليفة الله ، يحشى منه أن يكون علوا فى التعظيم الذى يفرد به الحكام عادة . لهذا رفضه رضى الله عنه ، واكتفى بأنه خليفة رسول الله ﷺ ولهذا قال : « حسبي ذلك » فهذا التعقيب منه يدل على ما ذكرناه . وقد ورد أن أحد الشعراء حاضب أبا بكر بقوله :

أخليفة الرحمن إنا معشر ... حماء سجد بكرة وأصيلا

عرب يرى لله فى أموالنا ... حق الركاة مر لا نريلا

وسواء بلغ هذا الشعر أبا بكر أم لم يبلغه ، فقد قيل فى عصر أبى بكر ، ولم يقل إلينا أن أحدا من الصحابة أنكره .

وبذلك بين لنا أن عبارة أبى بكر ليست بصا فى إنكار خلافة الله العامة لكل البشر ، لأنها سبقت فى مناسبة خاصة لغرض خاص .

ونظير هذا ما روى عن أبى در أنه أنكر على معاوية أن يسمى مال الخراة الإسلامية « مال الله » وأصر على أن يسميه « مال المسلمين » مع أن إضافة المال إلى الله تعالى واردة فى القرآن الكريم : ﴿ وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ﴾ (١) ، ولكنه هنا حشى أن تهون

(١) البور : ٣٣

كلمته « مال الله » من حق أفراد الجماعة في المال ، فتمتد إليه يد ولي الأمر في غير مصلحة المسلمين أصحاب المال الحقيقيين .

والذي يعينا هنا أن العبارة ، قد تكون جائرة في نفسها ، ولكن يأتي اعتبار معقول ، يمنع استعمالها في مقام معين .

وباسطر إلى الدليل الثاني : لا سلم أن الخلافة عن الله تستلزم أن يكون الإنسان ممياً له وكفواً ، تعصى الله عن ذلك . فإن الخليفة هو الوكيل والنائب ، وله تعالى أن يوكل من يشاء من خلقه فيما شاء من أمره . كما وكل ملائكته في بعض شئون خلقه ، وكما أتاب الإنسان في تنمية المال وإعاقه ، على ما يرضى الله سبحانه مالك المال وصاحبه الحقيقي ، قال تعالى : ﴿ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُتَحِلِّينَ فِيهِ ﴾ (١) .

قد الرمحشري في تفسير الآية . يعنى أن الأموال التي هي أيديكم إنما هي أموال الله بحقه وإشائه لها ، وإنما مولكم إياها وحولكم الاستمتاع بها ، وجعلكم خفاء في التصرف فيها ، فبيست هي بأموالكم في الحقيقة ، وما أنت فيها إلا عمرة الوكلاء والنواب اهـ .

وقد شاع بين جمهور المسلمين حديث قدسي يقول « مال مبي والمقرء عيالى ولأعياء وكلائى ، فإذا بحل وكلائى على عيالى أدقتهم وبالى ولا أبالى » وليس لهذا الحديث سند يعرف ، ولكن معاه لا عار عليه ، وتنقيه بالقبول يدل على أن فكرة الاستحلاف في مال الله عميقة الجذور في عقلية المسلمين .

وقد أصبحت هذه الفكرة أساساً لما عليه المفكرون الإسلاميون في هذا العصر ، لتوضيح معالم نظرية الإسلام الاقتصادية .

واس القيم نفسه بعد أن رجع عنه الجور بأن يقال . (إن أحداً وكيل الله ؛ لأن الوكيل من يتصرف عن موكله بطريق النيابة ، والله عر وحل لا نائب له ..) عاد فقال : (على أنه لا يمتنع أن يطبق ذلك باعتبار أنه مأمور بحفظ ما وكنه فيه ورعايته والقيام به) (٢) .

والخلاصة : إن القول بالخلافة لله في حد ذاته ليس خطأ ولا حضراً ولا يؤدي إلى كل هذ الانزعاج ، وإن في استطاعتنا أن نتفع بهذه الفكرة ، ونجردها من تحريف العلاء من

(٢) مدارج السالكين ٢ / ١٢٦ ، ١٢٧ ، ط . السنة المحمدية بالقاهرة

(١) الحديد : ٧ .

الصوفية ، وسرر بها نظرة الإسلام إلى الإنسان ، وموضعه الرفيع في هذا الكون ، في مقابل
الطرات الأدبية الحديثة التي هتت به إلى أسفل سافلين ، وجمعت من أحقاد القردة ،
وأقارب الخنازير .

إن خلافة عى به توحى بأمر أربعة ليس منها ولا فى واحد منها صرر ولا حطر
على الإنسان ، بل فيها الخير الكثير لمن تدبرها :

أولها : أن الإنسان ليس مصق التصرف فى هذا الكون يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ،
ولا يسأل عما يفعل ، ولا يحاسب على ما يحكم ، إنما هو مخلوق مستحلف من
خالق الكون وخالقه ، موكل بأن يعمره ويتصرف فيه وفق أمر موكله وإرشاد
مستحلفه .

ثانيها : أن الله قد أعضاه شرفا عظيما بهذه المنة التى حصه بها دون سائر مخلوقات
العلوية والسفلية . شرفا عضته عليه الملائكة المقربون وعبر عنه الإمام الرازى
بقوله : إن الله جعل آدم خليفة له . ومعلوم أن أعلى الناس مصفا عند الملك من
كان قائما مقامه فى الولاية ويتصرف وكن خليفة له ... وهذا متأكد بقوله
تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِى السَّمَوَاتِ وَمَا فِى الْأَرْضِ . ٢٠١ ﴾ ،
ثم أكد هذا لتعميم بقوله . ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَا فِى الْأَرْضِ جَمِيعاً ٢٠٢ ﴾ . فبمع آدم
فى منصب خلافة عى أعلى الدرجات ، فديا خلقت متعة بقائه ، والآخرة
ممكلة لجرته ، وصدرت نسيانين معربين بسبب شكر عه ، والحق
رعه ، والملائكة فى صاعه وسجوده والتواضع به ، ثم صدر بعضهم حافظين له
ولذريته ، وبعضهم مزلين لرزقه ، وبعضهم مستغفرين له .

ثالثها : أن هذا الإنسان المستحلف لابد أن يكون قد أعضى من الصفات والمواهب وهى
من الأسباب والمعينات والآلات ما يمكنه من اقيام بحق هذه خلافة ، ولا كان
ستحلافه فى هذه الأرض عشا يتبره عه إليه لعليه احكيم .

والعلنا سمع من هذه المواهب موهبة العلم والمعرفة التى بررت فى تعبه آدم
للأسماء كلها بتعليم الله عز وجل .

(٢) البقرة : ٢٩

(١) قصص : ٢٠

كما جد الوسائل المنعينة على مهمة الخلافة في مثل قوله تعالى في سورة
الأنعام لقصة استخلاف آدم . ﴿ هو الذي خلق لكم ما في الأرض
جميعاً ﴾ (١)، أو في آيات أخرى مثل ﴿ وسخر لكم ما في السموات وما في
الأرض جميعاً منه ﴾ (٢).

رابعها . أن الإنسان الذي لا يقوم بحق هذه الخلافة ولا يراعى أمانيها ، لا يستحق أن
يحصى بشرف سمها ، وحمل عنوانها ، ووجب أن يسحب منه لقب « خليفة
الله » محتمل أنه هم المؤمنون الصادقون المذكورون في قوله تعالى : ﴿ ولقد
كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون ﴾ (٣).

وأخيراً فإن في ديار العرب والمسلمين يوم من انداهت المعرفة ، والأفكار الهدامة ،
والمعتقدات المستوردة ، والفرق العنصرية المأثورة للإسلام وأمة - ما هو أولى بأن توجه إلى
مقاومته جهود العلماء والكتاب والمفكرين من الميورين على عقيدة الإسلام ، وشرعية
الإسلام ، وأمة الإسلام .

(١) البقرة : ٢٩ . (٢) الخاتمة : ١٣ . (٣) الأنبياء : ١٠٥ .

بفضل الله وجهود المخلصين

شهدت حفلا كبيرا حضره جلة من العلماء والباحثين والمفكرين وافتتح الحفل بالقرآن الكريم ، ثم بعدد من الكلمات التي تقال في مثل هذه الأفعال والمؤتمرات ...

والذي لفت نظري ونظر الكثيرين من الحاضرين ، أن أحد المتكلمين وهو عالم وأديب مرموق ، حاء في كلمته عبارة كثيرا ما تتكرر على ألسنة الخطباء ، وأقلام الكتاب ، وهي : أن الحاج الذي تحقق للمؤسسة إنما تم بفضل الله تعالى وجهود العاملين المخلصين وبذلهم ونشاطهم إلخ

وهنا قام عالم كبير معقبا على كلمة العالم السابق بأن هذا التعبير : بفضل الله وجهود العاملين . إلخ ، لا يحوز ؛ لأنه ينافي إخلاص التوحيد لله تعالى ، ويوهم بإشراك الآخرين معه وتسويتهم به جل جلاله ، وأن الواجب دفع هذا الإيهام بأن يقال : بفضل الله تعالى ثم بجهود العاملين المخلصين .

وانتهى الحفل ولم يعقب أحد على التعقيب ، ولكن تساءل الكثيرون عن مدى الخطأ في مثل العبارة المقودة ، وعن مدى الوجوب والإلزام في العبارة المقترحة ، وهل هناك دليل على لزوم مثل ذلك ؟

نرجو البيان والإيضاح المصحوب بالدليل الشرعي ، داعين لكم بالصحة ودوام التوفيق في خدمة الإسلام ونفع المسلمين .

حم : العقيدة هي جوهر الإسلام ، والإيمان بالله تعالى هو جوهر العقيدة ، والتوحيد هو جوهر الإيمان ، وتوحيد يعنى إفراد الله سبحانه بالعبادة والاستعانة ، فلا يعد غيره ، ولا يستعان إلا به ، وهو الذي يتجلى في مشاجرة المسلم بربه في كل صلواته : ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ (١).

(١) المآخذ : ٥

والتوحيد هو انحرار الحقيقي للبشر من العبودية لكل ما سوى الله تعالى ، فهو يحررهم من العبودية لطبيعة ، ومن العبودية للأشياء ، ومن العبودية للأشخاص ، ومن العبودية للأوهام ، ومن العبودية للأهواء ، ومنها هوى الإنسان نفسه ، وبهذا يحيا الإنسان سيدا في الكون عبدا لله وحده .

و لأديان السماوية كلها تدعو الناس إلى التوحيد ، وكل رسول من عباده ، كان أول ما يوحى إليه من قومه هذا النداء : ﴿ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ (١) .

ثم جاء الإسلام ليؤكد ما جاءت به الرسالات السابقة من التوحيد وتنفيته عما علق به من حرافات وثنية ، وتخريفات العلاة والمنصرين ، وكانت رسالته إلى أهل الكتاب دعوة قوية إلى هذا التوحيد السقي السميع تملأه آية الكرême التي حتم بها على رسالته إلى قبصر ونحاشي والمنفوقين وغيرهم من أمراء النصارى ، وهي قوله تعالى : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ (٢) .

وقد حرص النبي ﷺ على تثبيت دعائه التوحيد في المجتمع المسلم ، حتى إن المسلم يستقبل الحياة في أول لحظة بكلمة التوحيد ، ويودعها في آخر لحظة بكلمة التوحيد ، حيث علم أن يؤدب في أدن الفصل حين يولد بسمعه « لا إله إلا الله » ، وأن يلقن المختصر على فرش موت كلمة « لا إله إلا الله » ، فهذه كلمة أول ما يسمعه وآخر ما يسمعه

كما حرص رسول الكريم على حمية حمى التوحيد من أي شائبة تشويه ، حتى لا يتسرب إلى عقيدة المسلمين ما تسرب إلى أهل الكتاب من قديم ، حتى تنهوا إلى ما تنهوا إليه ، من (التشبيه والتحسيم) لدى يقول به اليهود ، و (التثليث) لدى يقول به النصارى ، وحتى لا يقعوا فيما وقعت فيه الأمم القديمة مثل قوم نوح الذين وصعوا صورا لصالحهم يتذكرونها ، فداروا بعضهم بها ، ويريدون في تعظيمها ، حتى انتهى بهم المطاف إلى عبادتها .

وهذا ما جعل النبي ﷺ يقاوم أي مصهر من مظاهر لعبو في شخصه ، فإن أعلو أو مع أبواب الشرك .

(٢) آل عمران : ٦٤

(١) هود : ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ .

ومن ذلك : الألفاظ الموهمة لتقديس أو المشعرة بالمساواة مع الله تعالى ، وهذا يعرف بدلالة الحال ودلالة انفعال معا .

ولهذا حين قال رجل في حصانه للسي عليه السلام : ما شاء الله ، وثبتت يا رسول الله ، أنكر عليه ذلك بشدة وقال : « جعلتني مع الله عدلاً ؟ » وفي بعض النسخ : لا بل ما شاء الله وحده ^(١) .

وفي الحديث الآخر : « لا تقولوا : ما شاء الله وشاء فلان ، ولكن قولوا : ما شاء الله ثم شاء فلان » ^(٢) .

وحديث ثالث : أن حراً - أي من أهل الكتاب - جاء إلى لسي عليه السلام ، فقال : إنكم تشركون ، تقولون : ما شاء الله وثبتت ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قولوا : ما شاء الله ثم ثبت » ^(٣) .

فدلت هذه الأحاديث وما في معناها على ضرورة التحرر من الألفاظ الموهمة للشرك ، وإن لم يقصد قائلها إليه .

ولكن السؤال المهم هنا : أهذا واجب في جميع الألفاظ والعبارات بحيث لا يجوز تعصف بنواو على فعل أو أمر أسد إلى الله تعالى أم هذا تشديد خاص ببعض الألفاظ والعبارات نرى بها إيحاء خاص مثل بعض المثنوية ، ومثله لقصد التوكل ، كأن يقول توكلت على الله وعلى فلان ، وأمثالهما ؟

إن الذي يقرأ القرآن الكريم ويبحر فيه متدبر ، يجد أن كتب تحرير متعمل تعبيرات مشابهة للتعبير الذي اعترض عليه « بفصل الله وجهود المخلصين » وذلك في مناسبات متعددة.

ومن ذلك :

(١) « دلتنا في : الأدب المفرد (٧٨٧) ، وابن ماجه (٢١١٧) ، وأحمد (١٨٣٩ و ٢٥٦١) ، وقال شاك

إسناده صحيح

(٢) « دلتنا في : ٣٨٢ ، ٣٨٤ ، وأبو داود (٤٨٨٠) من حديث حذيفة ، ذكره الألباني في مسنده صحيحه برقم (١٣٧)

(٣) « دلتنا في : ٣٧١ ، ٣٧٢ ، وحاكم ٤٠٢٩١ صححه ووافقه ذهبي من حديث قتبه بن مسلم مرة من جهة ، ذكره في الصحيحه (١٣٦)

أ - قوله تعالى: يحاضِرُ رسولُه ﴿١﴾ وإن يريدوا أن يخدَعوك فإن حِشْبَك الله هو الذي أيدك بِنَصْرِهِ وبِالْمُؤْمِنِينَ وَأَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ﴿٢﴾ ولم يقل سبحانه: هو الذي أيدك بِبَصْرِهِ ثم بِالْمُؤْمِنِينَ.

ب - قوله تعالى: ﴿٣﴾ أَدَا شُكْرِي وَلَوْلَا دِيكَ إِلَى الْمَصِيرِ ﴿٤﴾، ولم يقل: أَدَا شُكْرِي ثُمَّ لَوْلَا دِيكَ.

ج - قوله تعالى: ﴿٥﴾ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴿٦﴾، ولم يقل: ثُمَّ عِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا.

د - قوله تعالى: ﴿٧﴾ وَقُلْ أَعْمَلُوا فَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴿٨﴾، ولم يقل: ثُمَّ رَسُولُهُ ثُمَّ الْمُؤْمِنُونَ.

هـ - ومنها: ﴿٩﴾ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠﴾، إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا ﴿١١﴾ وما كان من هذا القبيل، وهو كثير.

و - قوله: ﴿١٢﴾ وَمَا لَكُمْ لَا تقاتلون في سبيلِ اللَّهِ والمستضعفين من الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ... ﴿١٣﴾، ولم يقل: ثُمَّ الْمُستضعفين.

ز - قوله تعالى: ﴿١٤﴾ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ ﴿١٥﴾، ولم يقل هذا ما آتاهم به ثم رسولُه، سيؤتيه الله من فضله ثم رسولُه.

ح - قوله تعالى: ﴿١٦﴾ يَحْلُمُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ ﴿١٧﴾، ولم يقل: وَاللَّهُ ثُمَّ رَسُولُهُ.

هذه سادس أسئلة ومما تشبهها في القرآن الكريم، نذكره بوصوح على أن استخدمه حروف «ثم» هي أعطف بـ «أو» - في مثل موقف «ي» كـ «سبب السؤال

(١) الأعراف: ٦٢ (٢) ممت: ١٤

(٣) عمر: ٣٥ (٤) ممت: ١٥

(٥) ممت: ٨ (٦) ممت: ١٥

(٧) سورة: ٥٥ (٨) ممت: ٢٢

والاستفسار - ليس بواجب ولا لازم دائما، وأن استعمال «نواو» ليس مكررا ولا مموعا في كل حال.

إنما يجمع في حالات معينة توهم التسوية في الصورة بين الله وحلقه، كما في حالات نسبة المشيئة إلى الله عز وجل، فعطف مشيئة العبد المخوق على مشيئة الله الخالق، في سياق واحد بالنواو التي تعيد مطلق الجمع، يهر منه حس الإنسان الموحده، وهو ما أنكره النبي ﷺ، حين قال له من قال: «ما شاء الله وثبتت!» قائلا: «أجعلتني لله عدلا أو ندا؟»

وهو ما أنكره بعض الأحناف على اسميين، وأقره عليه النبي ﷺ.

ويشبه ذلك ما يقوله بعض الناس، باسم الله واسم فلان، باسم الله واسم لوطي.

ونحوه أو قريب منه ما يقال: لوجه الله ووجه فلان.

وهدي يسمى هنا هو الاحتياط، سدا للتدريسة، وحماية لجناب التوحيد، وبعدا عن مطمة العنبر والتقديس، وإنما هلت من كان قلبا بالعنبر هي الدين. وبالله التوفيق.

رأى ابن تيمية وابن القيم

حول فناء النار

س - كان الاعتقاد السائد والمستقر في نهمى من عهد الصبا . لما سمعته وتلقته .
ومما قرأته بعد ذلك وطالعه ، أن عذاب النار أبدي بالنسبة للكفار الذين ماتوا على
كفرهم مصرين ، وأن النار لا تهنى أبدا . شأنها شأن الجنة ونعيمها

ولكى قرأت فى بعض الكتب أخيرا كلمات مقتضية أن لشيخ الإسلام ابن
تيمية ، وتلميذه العلامة ابن القيم رأيا آخر خالفا فيه جمهور أهل السنة ، أو جمهور
المسلمين عامة ، وهو الذى يقول بأن النار ليست أبدية ، وأنها ستفنى يوما بمشيئة الله
تعالى وأمره ، وأنها سيأتى عليها زمن لا يكون فيها أحد .

فهل هذا القول المنسوب إلى الشيخين صحيح ؟ أو هو من اتهامات حصومهما
لهما وتشنيعهم عليهما ؟

أرجو بيان ذلك من خلال ما كتبه فى كتبهما ؛ لاسى نقل الآخرين عنهما
والله يحفظكم ويجزيكم خيرا .

ت . د . غ

ج : الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله ، وبعد :

فإن الرأى لدى بسئ عنه الأح الكريم قد نسب إلى الإمامين : ابن تيمية وابن القيم ،
وقد قرأت ذلك فى بعض الكتب ، كما قرأه اسائل ، ونكى مع ضول ما قرأت لاسى
تيمية - لم أعثر عليه فى كتبه ورسائله الكثيرة ، وقد طبعت المملكة العربية السعودية منها
بعض الكتب الكبيرة مثل : « مساهم السنة » ومثل « درء تعارض العقل والنقل » .

كما طبعت الرسائل والفتاوى فى سبعة وثلاثين محلدا ، نفهارسها .

وتم أجد في شيء منها هذا الرأي لاس تيمية . بل وجدته لتلميذه ابن القيم .
ولا أدري سبب الخصب في نسبته إلى شيخ الإسلام ، ولعلهم ظنوا أن ابن القيم لا يقول
رأيا مستقلا من عند نفسه . إنما آروه تأييد وتأكيد لآراء شيخه في المعتكف . وربما فصلها
وشرحها ودلل عليها أكثر من شيخه .

ولكن الواقع أن هذا الرأي إنما هو رأي ابن القيم رحمه الله .

وها أنا أقول خلاصة له مما منصوص عليه ، لتبين موقفه من هذه القضية .

خلاصة ما ذكره ابن القيم في المسألة :

تعرض ابن القيم لمسألة دوام النار وأبديتها في كتابين له :

١ - حادي الأرواح إلى بلاد الأفرح من ص ٢٥٤ إلى ص ٢٨٠

٢ - شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل من ص ٢٥٢ إلى
ص ٢٦٤ .

وزبدة ما ذكره في كتابيه يتلخص فيما يلي :

أولاً : ذكر في أندية النار أو فسئها سعة أقوال ، أحسن القول في سماعها وهو : أن النار
أمدًا تنتهي إليه ، ثم يعيها ربها وحاقها تارك وتعالى . وقد أيد هذا القول بوجوه عديدة
- على لسان أصحابه - منها :

١ - أن الله تعالى أحبر في ثلاث آيات عن النار بما يدل على عدم أبديتها .

أ - آية سورة النسا : ﴿ لَا يَبْقَى فِيهَا أَحْقَابًا ﴾ (١) فتقيد لشيء فيها بالأحقاب يدل على
مدة مقدرة يحصرها بعدد ، لأن ما لا نهاية له لا يقال فيه : هو باق أحقابا ، وقد فهم ذلك
من الآية الصحاح - وهم أنهم الأمة نعاني القرآن - كما سذكر بعد

ب - آية سورة الأنعام : ﴿ قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ
حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ (٢) .

(١) الآية : ٢٣ . (٢) الآية : ١٢٨ .

جم - آية سورة هود : ﴿إِنْ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ
 إِنْ رَبُّكَ فَعَالٌ لِّمَا يَرِيدُ﴾ (١). وقد عدهم في نسخة وأهلها ﴿إِنْ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ
 السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عِوَاءَ غَيْرِ مُجْدُوذٍ﴾ (٢). وبولا أداة تقضية
 الدالة على أبدية الجدة ودوامها ، لكان حكم الاستثناءين في رصعين واحداً . كيف ؟
 وفي الآيتين من السياق ما يفرق بين الاستثناءين فإنه في تعالى في أهل النار : ﴿إِنْ رَبُّكَ
 فَعَالٌ لِّمَا يَرِيدُ﴾ فمعنا أنه تعالى يريد أن يفعل فعلاً به يحسب به . وقال في أهل الجنة .
 ﴿عِوَاءَ غَيْرِ مُجْدُوذٍ﴾ فمعنا أن هذا العطاء والنعيم غير مقصوع عنهم أبداً - وسدكر ما
 قاله الصحابة في الاستثناء .

٢ - هذا القول مقول عن عدد من الصحابة والتابعين وجملة الأئمة

فمن الصحابة :

• عمر رضى الله عنه قال : « لو لست أهل النار في النار عدد رمل » عاصم « لك - لهم
 يوم يخرجون فيه » .

• وابن مسعود رضى الله عنه قال : « يأتيان على جهنم رمالان تحقق أبو بها ليس فيها
 أحد وذلك بعد ما يلبثون فيها أحقاباً » .

• وعبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه روى عنه نحوه .

• وأبو هريرة قال : « لما أمدى أقول : به سيأتي على جهنم يوم لا يبقى فيها أحد
 وقرأ : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا...﴾ الآيتين .

• وأبو سعيد الخدري قال في آية ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ : « أنت على كل آية في
 القرآن ، أي آية وعيد » .

• وابن عباس - في رواية عنه - قال في الآية : ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ : « استثنى الله
 قال : أمر الله النار أن تأكلهم » .

ومن التابعين وأئمة السلف :

• الشعبي قال : « جهنم أسرع الدارين عمراً ، وأسرعهما حرماً » .

(١) الآية : ١٠٧ . (٢) الآية : ١٠٨ .

« وأبو محرز قال عن ابن جرير ، « حرأوه ، فإن شاء الله تجاوز عن عذابه » .

« وإسحق بن راهويه - وقد مثل عن آية هود - قال : « أتت هذه الآية على كل وعيد في القرآن » .

٣ - دل العقل والنقل والمطردة على أن الرب تعالى حكيم رحيم

والحكمة والرحمة تأيين بقاء هذه النفوس في العذاب أبداً ، وقد دلل خصوص والأعصار على أن ما شرعه الله وقدره من العذاب والعقوبات في الدنيا ، إنما هو تنبيه النفوس وتصفيتها من الشر الذي فيها ، وحصول مصالحة برحمة لا تعذب ، وقصع النفوس عن العودة - وغير ذلك من حكمه - وفي القرآن ، « سنة ما يدنا على أن حسن الآلام إنما هو مصالحة لإنسان » ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ » « وللمخلص الله الدين آمنوا » « أريج ، ورتب عذاب والآخرة ، وحكمته ورحمته موجوده في الدنيا ، بل رحمته في الآخرة أعظم ، فقد ورد في الصحيح : أن رحمته في عذاب حرء من مائة حرء من رحمته في الآخرة ، وقد كان عذاب في هذه النار رحمه بأهله وعقبهم ومصالحهم ، فكيف في النار بني شهر فيها مائة رحمة ، كل رحمة صدق ما بين السماء والأرض

ويسمى به عرص في عذاب كما قال تعالى : « ما يفعل الله بعذابكم إن شكرتم وآمنتم » « كما أنه لا يبعثه سدى ، ويدر فلائد من حكمة ومصالحة تعود على عذابه ، وهي إما مصالحة أحداثه وأوسائه تصام عنهم ويحسبهم كما يبعثه في أعدائهم وأعدائهم ، وإما مصلحة لأشقياء ومدائنتهم ، ونهد ونهد وعنه ، وتعديت مقصود غيرد ، قصد بوسان لا قصد إهديات ، والمقصود من الوسيلة يد حصل على بوجه المضروب ران حكمه وبعده أهل الجنة ليس متوقفاً في أصله ولا كمانه على استمرار عذاب أهل النار ودومه ، ولو كان أهل حبه أفسى خلق لأنه يرقوا حال أعدائهم بعد طول العذاب ومصالحة الأشقياء ليست في الدوام مستمر العذاب ، وإن كان في أصل تعديت مصالحة لهم

٤ - أخبر الله تعالى أن رحمته وسعت كل شيء

وأن رحمته سقت عصبه ، وأنه كتب على نفسه الرحمة ، فلا بد أن تسع رحمته

(١) التوبة : ١٢٠ . (٢) آل عمران : ١٤١ . (٣) النساء : ١٤٧ .

هؤلاء المعديين ، فلو بقوا في العذاب إلى غير عاية لم تسعهم رحمته ، وهذا ظاهر جدا ،
والثابت أن رحمته لا بد أن تسهي حيث ينتهي العلم كما قالت الملائكة : ﴿ رَبَّنَا وَسِعْتَ
كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا ﴾ (١) .

وقد تسمى الله بالعفور الرحيم ولم يتسم بالعذب ولا بالعاقب ، بل جعل العذاب
والعقاب في أمده . ﴿ نَبِيُّ عِبَادِي أَنِي أَنَا الْعَفُورُ الرَّحِيمُ وَأَنِّي عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ
الْأَلِيمُ ﴾ (٢) وغيره من الآيات ، فيه يتمدح بالعفو والعفوة والرحمة والحلم . إبح
ويتسمى به . وفي يتمدح بأنه معقب ولا معصب ولا مستقم . لا في حديث نبي فيه
تعدد الأسماء المحسني ولم يثبت .

٥ - يوضح هذا أن الله لم يخلق الإنسان عتا ولم يخلق له لعذبه

ولم يخلق له حسنة . لكن كسب ما حجب له بعد خلقه به . فعنده من هو
عاده . وإنما عذبه بحكمة ورحمة ، والحكمة تأبى أن يتعبد عده سرمد . هي
غير نهاية ، أما الرحمة فظاهر . وأما الحكمة فلا أنه إنما عذب على أمر طرأ على العصرة
وغيرها ، ولم يخلق عليه من أصل خلقه ، لأن الله خلق عاده حنفا ، ولم يخلق له لأنه
لم يخلق بالإشراك ولا بعدد . بل خلق بعدة . برحمة ولكن صر عليه موجب
لعذب فاستحق عذاب ، وحدث موجب - وهو كثر - لا دور به فكيف يكون
موجبه دائما ؟

٦ - أهل السنة على أنه يجوز تحلف الوعيد

بل ، خلافه كرم وعفو وتجور تمدح رب تعالي به ، ويشي عليه به ، لأنه حقه ،
وكرمه لا يستوفي حقه فكيف بأكرمه الأكرمين ؟ واستشهد بن نعيم لذلك بأثار وأشعار
هذا في وعيد مضيق ، فكيف بوعيد مقرون باستثناء معقب بقوه : ﴿ إِنْ رِبِّكَ فَفَاعِلًا
يُرِيدُ ﴾ ؟ وهذا قالوا أنت على كل وعيد في القرآن

ثانيا : فد ابن القيم الأدلة التي استند إليها لقائلون بدوام النار ، وأهمها :

١ - الآيات التي دلت على حلول الكفار وتأييدهم في النار ، وقد قال : إن ذكر

(٢) معجم : ٤٩ : ٥٠ .

(١) عام : ٧ .

حدود والتأيد لا يقتضي عدم النهاية، والحدود هو انكث الصوب كقولهم: قيد مخلد والتأيد في كل شيء بحسبه، فقد يكون لمدة الحياة، ولمدة الدنيا. وقد ورد النص بالحدود على بعض الكيثر من اموحدين وقيد في بعضها بالتأيد، كما في قاتل المؤمن عمداً ﴿فَجَرَّاهُ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا﴾ (١)، وكما في قاتل نفسه «فحديده في يده يتوحاً بها في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً».

٢ - الآيات التي دلت على عدم خروجهم منها: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ (٢) ﴿وَمَا هُمْ بِمُخْرَجِينَ﴾ (٣)، ﴿لَا يَقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا﴾ (٤) أي آخر تلك الآيات قل: مطئمة قالت: إن إصلاقها مقيد بآيات لتقييد بالاستثناء بالمشيئة، فيكون من باب تخصيص العموم وكان هذا قول من قل من السلف في آية هود: أنت على كل وعيد في القرآن.

والذي صححه ابن القيم أن هذه الآيات على عمومها وإصلاقها، فهم باقون فيها لا يخرجون منها ما دمت بقية، ولكن ليس فيها ما يدل على أن نفس النار دائمة بدوام الله لا انتهاء لها، وفرق بين أن يكون عذاب أهلها دائماً بدوامها، وبين أن تكون هي أبدية لا انقطاع لها، فلا تستحيل ولا تضمحل.

٣ - لإجماع، قال ابن القيم وإنما يضل الإجماع في المسألة من به يعرف السرع، وقد عرف السرع فيها قديم وحديث، كيف وقد نقل عن الصحابة والتابعين التصريح بخلاف ما يدعون؟

ثالثاً: بعد هذا كله مال ابن القيم إلى التفويض في المسألة إلى مشيئة الله فلا جزم بقاء النار، كما لا حرم بدوامها قال في شعاع العليل: وأنا في هذه المسألة على قول أمير المؤمنين على: فبه ذكر دحون أهل الجنة وأهل النار النار، ووصف ذلك أحسن صفة ثم قال: ويعمل الله بعد ذلك في حقه ما يشاء، وعلى مذهب ابن عباس حيث يقول: لا يسعى لأحد أن يحكم على الله في حقه ولا يرأيه جنة ولا ناراً. ذكره في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾. وعلى مذهب أبي سعيد الخدري حيث يقول: انتهى القرآن كنهه إلى هذه الآية: ﴿إِنْ

(٢) البقرة ١٦٧

(٤) فاطر ٣٦

(١) النساء ٩٣

(٣) الحجر ٤٨

ربك فعال لما يريد ﴿١﴾ ، وعلى مذهب قتادة حيث يقول ﴿إلا ما شاء ربك﴾ : الله
أعظم بشيأه : علام وقعت ؟ ، وعلى مذهب ابن زيد حيث يقول : أحمرنا منه نأدى يشاء
لأهل الجنة فقال : ﴿عطاء غير مجدود﴾ ﴿٢﴾ ولم يحمرنا نأدى يشاء لأهل النار .

والقول بأن النار وعد بها دائماً منه حر عن الله عما يفعله ، فإن لم يكن مضافاً
لحره عن نفسه بذلك كان قولاً عيبه بحر عنه ، والعصوى لا تفهم ذلك ، والله أعلم



الناري الشبائي

في مجال العبادات
وأركان الإسلام

المسجد والسياسة

س : اشتد الجدل بيننا في مسألة مهمة، واختلفا فيما بيننا، فما من يثبت، ومنا من ينهى، ولم يستطع أحد من الفريقين أن يقنع الآخر .

فرأينا أن نحتكم إلى فصيلتكم. لأهمية القضية وخطورتها، وخصوصاً في الوقت الحاضر .

والمسألة هي : هل يجوز استخدام المسجد لأغراض سياسية ؟

وما دليل الجواز إن كان جائزاً ؟ أو المنع إن كان مأموراً ؟

وفقكم الله تعالى ونفع بعلمكم المسلمين .

ج :

المسجد مركز الدعوة ودار الدولة في عهد النبوة :

كان مسجد في عهد رسول الله ﷺ محور أنشطة الجماعة المسلمة كلها، فم يكن محرد دار لعبادة والصلاة ، بل كان حاملاً للعبادة، وجامعة للعلم، ومنندى للأدب، ورمزاً للتشاور، ومحملاً لتعارف، إليه تعد الوفود من شتى جريرة العرب، وفيه يلتقى الرسول ﷺ مع هذه الوفود، وفيه يلتقى حضه وتوجيهاته في أمر الحياة كلها دنية واجتماعية وسياسية.

ولم يكن في حياة لرسول ﷺ فصل بين ما يسميه الناس الآن دياً وما يسمونه سياسة، ولم يكن عنده مكان آخر لسياسة ومشكلاتها غير المسجد، حتى يجعل هذا للدين، وذلك للدنيا.

فكان المسجد في العهد السوى مركز الدعوة، ودار الدولة (١)

(١) انظر كتابا: العبادة في الإسلام .

المسجد بين عصور الازدهار وعصور التخلّف :

وكذلك كان الخلفاء يرشدون من بعده عليه السلام لم يكن المسجد إلا مطلقهم لشتى الأنشطة، السياسية منها وغير السياسية.

في المسجد حصص أبو بكر الصديق حصته الأولى الشهيرة التي حدد فيها مهجه السياسي، أو « استراتيجيه » في الحكم وفيها يقول: « أيها الناس، إني وليت عليكم ولست بخيركم، إن رأيتُموني على حق فأعينوني، وإن رأيتُموني على باطل فسدّدوني ». وفي المسجد قال عمر « أيها الناس، من رأى منكم في أعوجاج فليقومني »، فرد عليه أحد المصلين « والله لو رأينا فيك أعوجاجاً لقومناه بحد سوره! »، فردد عليه عمر قائلاً: الحمد لله الذي جعل في رعية عمر من يقوم أعوجاجه بحد سيفه »!

وهكذا ظل المسجد في حيز قرون هذه الأمة وهي عصور ازدهارها، فلما أقلّ جم احصارة الإسلامية، وتحدف المسلمون في شتى نواحي الحياة، تغير حال المسجد، وأصبح مقصوراً على أداء الصلاة، وعدت الخطب التي تقال فيه حصصاً ميتة، لأنها تقرأ من ديوان، مروق لعبارات، مسحوع الكلمات، تدور كلها حول موضوع واحد، هو الترهيد في الدنيا، والتذكير بالموت، وفتنة القبر، وعذاب الآخرة.

ولهذا حين دبت الروح في أخته الهامدة، وعادت حياة بقدر ما يرى المسجد، وطفق بعض الخطباء يتحدث في قصايا المسلمين العامة، منتقداً بعض الأوصاف العوج في حياة الأمة وبخاصة انحراف حكماها، وضم أقربائها لصعفائها، وأعيانها لعقرائها، وصمت عمدائها. وسكوت حكمائها، قال بعض أساس إن الخطيب قد تدخل في سياسة...!

السياسة المقبولة والسياسة المرفوضة:

ولا أدري، ماذا تذكر كلمة « السياسة » وكأنها رديلة أو حرمة »!

مع أن السياسة - من حيث هي علم - تعد من أشرف العلوم.

ومن حيث هي عمل وممارسة، تعد من أشرف المهن والحرف.

والعجيب أن بعض السياسيين هم الذين يسألون: هل يجوز أن يقحم المسجد في الأغراض السياسية؟ هذا وهم منعسون في السياسة من قرنهم إلى أقدامهم.

إن السياسة ليست مكرراً ولا شراً في ذاتها، إذا كانت وفق أصول الإسلام، وهي إطار أحكامه وقيمه.

السياسة المرفوضة هي السياسة « النيكافيلية » التي ترى أن العاية تبرر الوسائل ، ولا تلتزم بالأخلاق، ولا تقيد بقيم، ولا تنالي بحلال أو حرام.

أما السياسة التي يراد بها تدير أمر الناس العام بما يحقق المصلحة لهم، ويدبر المصعدة عنهم، ويقيم الموارد القسط بينهم، فهي مع الدين في حط واحد، بل هي جزء من ديننا نحن المسلمين، فهو عقيدة وعادة وحلق ونظم شامل للحياة كلها.

ورسالة المسحود كما أرادها الإسلام الصحيح لا يتصور أن تعزل عن السياسة بهذا المعنى.

فالمسحود موضوع لأمر المسلمين، ولكل ما يعود عليهم بالخير في دينهم ودنياهم، ومن حلال المسحود يتعلم الناس الحق والخير والمصلحة في شؤون حياتهم كلها، روحية وثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية.

وهذا يدخل في الفرائض الإسلامية المعروفة فهو من « الصليحة » التي جعلها النبي ﷺ « الدين كله » في قوله : « الدين الصليحة » قالوا: من يرسل الله قال : « لله ولرسوله ولكتابه، ولأئمة المسلمين وعامتهم » .

وهو من التواصي بالحق والتواصي بالصبر، الذي جعله القرآن شراً لسجاة من حسران الدنيا والآخرة: ﴿ والعصر . إن الإنسان لفي خسر . إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر ﴾ (١).

وهو من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي جعله الله تعالى السبب الأول في حيرية هذه الأمة ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وتؤمنون بالله ﴾ (٢).

وجعله من الأوصاف الأساسية للمؤمنين والمؤمنات ﴿ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة

(٢) آل عمران : ١١٠ .

(١) سورة العصر كلها .

ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله^(١). فقد هه مريضة الأمر والهي على الصلاة
وإركة وهما ما هما من أركان لإسلام، دالة على أهمية تدك المريضة

وأحر ما بلع الذين تركوا هده المريضة العظيمة من الأمم: ﴿لَعَنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي
إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ. كَانُوا
لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٢).

ومن حلال سصيحة والتواصي بالحق، ولأمر بالنعروف والهي عن اسكر، لا بد أن
يكون للمسجد دور في توجيه السياسة العامة للأمة، وتوعيتها في قصاياها التصيرية
وتصيرها بكيد أعدائها.

وبمساجد من قديم دور في الخت على الجهاد في سبل الله، ومقاومة أعداء مله من
العزاة المتسلطين.

والانتفاضة المباركة في أرض اسواته فلسطين، إنما انطلقت من المساجد، واشتقت
بداءتها الأولى من المدن، وقد سميت أول ظهورها بثورة مساجد.

وللمساجد في الجهاد الأفعاني، وكل جهاد إسلامي دور لا ينكر.

وذكر أني في سنة ١٩٥٦م عند العدوان الثلاثي على مصر، استدعيت من وزارة
الأوقاف، وكان وزيرها الشيخ أحمد النافوري، لأتولى حصة الجمعة في أحد المساجد
نكري بالقاهرة، تنقوبة الروح المعوية عند الناس، برغم أني كنت ممنوعاً من الحصّة
والتدريس وكل عمل له علاقة بتأثير في الجمهور في ذلك الوقت، ولكن الضرورة
فرضت عليهم الاستعانة بي.

ووزارة الأوقاف وشئون المساجد نطقت من حضائها بين الحين والحين أن يحضروا في
موضوعات معينة تعين الدولة على تحقيق أهدافها وتطبيق سياستها، مثل لاقتصاد في
الاستهلاك أو مقاومة العنف، أو محاربة التصرف، أو دعوة إلى الوحدة الوطنية، أو
الحملة على المخدرات .. . وكلها في صميم السياسة!

فما المراد - إذن - بالأعراض السياسية التي هي موضوع السؤال؟

(١) النبوة: ٧١. (٢) الثالثة: ٧٨، ٧٩.

لدى يهيم من مثل هذا سؤال هو ما يكون من السياسة في اتجاه المعارضة
للمحكم القائم ؟

ورأي أن هذا لا يجمع على علاقة، ولا يحور على علاقة.

ثم لدى يجمع منه ما كان على وجه تذكير فيه أسماء محددة وتفاصيل حرجية، على
وجه الطعن والتجريح والتشهير، فهذا لا يسعى أن يعرض الأمر منه، ولا يحور أن يسلط
سبيل المهاترة والتعصب الحرجي.

ثم يتعرض لكل ما يحذف شريعة، وإن كان هو سياسة الحكومة، والمسجد قد أقيم
لتأكيد شرع الله، لا لتأييد سياسة حكومة معينة.

فقد حذفت حكومة شرع منه، كان المسجد في صف شرع، لا في صف الحكومة

ولا يحور بحال من الأحوال حرمان المسجد من هذا الحق الطبيعي والمنطقي
وشرعي: نوعية الأمة وتديرها من صوغت الدين يعطون شريعتها ويحكمونها تبعاً
لأهوائهم وأهواء ساداتهم، الذين من يعو عنهم من الله شيئاً.

في بعض البلاد الإسلامية أصدرت الحكومة قانوناً للأسرة مخالفاً لشريعة الإسلام،
فدوم العلماء، ويددوا به في المساجد، إذ لا يملكون غيرها، فكل وسائل الإعلام الأخرى
ملك الحكومة.

فما كان من السلطة لصاعية إلا أن حكمت على هؤلاء العلماء المشهود
بالإعدام والإحراق!

هذا ما حدث في الصومال على وجه التحديد^(١).

إن السلطات الحاكمة تريد استخدام المسجد بوقاً لسياستها فإذا اصطلحت مع
إسرائيل فالصلح خير ﴿وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله﴾.

وإن ساءت علاقتها معها، فاليهود أشد الناس عداوة للذين آمنوا، والصلح مع العدو
الفاصل حرام وخيانة!

(١) في عهد سياد بري الذي ثار عليه الشعب وخلعه، بعد صبر طويل.

وهكذا لا يصبح المنبر لسان صدق لرسالة الإسلام، بل حمار دعاية لسياسة الحكام، وهذا ما يفقد المسجد مصداقيته، ويلقى تأثيره في الأمة، ويحط من كرامة العلماء والدعاة إلى الله، ونسأل الله العافية في ديننا ودنيانا.

ليس كل جديد بدعة

التحقيق فيما يدعى من بدع يوم الجمعة

جاءتني الرسالة التالية بتوقيع الأخ الكريم صاحبها من الجرائر الشقية :

س . إن يوم الجمعة أفضل أيام الأسبوع - ما في ذلك شك - وفيه فرصت الصلاة جماعة ، وقت الظهر وليان هذا الفصل ، ورفع شأنه ، وتخليد ذكره ، سميت السورة الثاية والستون من القرآن باسمه « سورة الجمعة » . كما ورد في السة النبوية أحاديث كثيرة - في الصحيحين وغيرهما - تؤكد هذا الفضل ، وتشيعه ، وتشيد به .

ولما ليوم الجمعة من فضل ، جند إبليس اللعين جنده ، ليوسوسوا للناس - عامتهم وخاصتهم - ويلبسوا عليهم أمورهم ، ويزيتوا لهم وضع أشياء ، وعبادات ، في مكان عبادات أخرى شرعت يوم الجمعة ، وقد فعلوا - عن غفلة - وبذلك قد دخلوا تحت مضمون الآية الكريمة الواردة في سورة الكهف برقم : ١٠٤ .

وهل يحوز القول - على سبيل الاستئناس - : إذا كان يوم الجمعة أكثر الأيام تعرضاً للبدع ، فإن أكثر الناس تعرضاً للبلاء : الأنبياء والرسل ؟

إن البدع التي أحدثها الناس يوم الجمعة ، أصلها - في الحقيقة - عبادات ، يتقرب بها إلى الله تعالى - ولا خلاف في ذلك - وما صارت « بدعاً » إلا لكونها وصفت في غير موضعها زماناً ، ومكاناً ... ومثال ذلك :

أولاً : قراءة القرآن الكريم بمكبّر الصوت ، الذي يصط في آخر درجة القبة ، وقد صار - وبهذه الصورة - من شعارات الجمعة ، إن لم أقل من سبها ، مع أن رفع الصوت بالقراءة في المسجد غير حائز لوجود الضرر ..

ثانياً : درس الوعظ والإرشاد قبيل الخطبتين ، فإنه - وإن كان عبادة ، ومفيداً - فإنه ليس بمشروع في هذا الوقت ، إذ الوقت : وقت نافلة ، وتلاوة ، وذكر ، وصلاة

على نبي الرحمة... ثم إن السلف الصالح - المشهود لهم بالفلاح والصلاح - لم يفعلوه، مع وجود مقتضى لفعله وهم من هم أفقه بالخال، وأعرف بالمقال، فما يسعنا إلا الاقتداء بهم. واتباعهم فيما فعلوه. وفيما تركوه...

ثالثا بدع كثيرة. أحدثها الناس يوم الجمعة. ذكر بعضها العلامة ابن الحاج في كتابه المدخل «الجزء الثاني من صفحة ٢٠٣ إلى صفحة ٢٨٢، منها ما يوجد في كل المساحد على مستوى المعمورة بصفة عامة. ومنها ما يوجد في حلها، ومنها ما يوجد في هذا. ولا يوجد في غيره ولا يوجد مسجداً ساهم من البدع

رابعاً أما البدعة الخديعة، التي أصبحت إلى هذه البدع - بدون ترحيب - فقد انفردت بها الجزائر. وفي عاصمتها - البيضاء - ولدت. وأرغم أن الذي يندعها لا يسأل - وایم الله - بأي ذنب قتلت. بل ينادي يوم تجرى كل نفس عما كسبت. ويسر يوم تيص وحوه. وتسود وحوه. وهي عبارة عن حطة ثالثة في شكل «بلاغ في صفحتين اثنتين من الحجم الكبير!

ذلك ما وقع بمسجد عبد الحميد بن باديس في بلدية الجزائر الوسطى بالعاصمة، يوم وفتح سبتمبر ١٩٨٩م فقد رفع الإعلان عن هذا البلاغ - الذي أسسه حصة ننته - بعد طرح الواعظ من لدرس. حيث أخذ أحدهم مكر الصوت ويوحده لي المتصلين ورأى أنها مومنون لا ينصرون بعد لصلاة. ولزموا مواضعكم. فإن بلاغ سيبقى على مسامعكم وفعلاً التي هذا البلاغ. وهو و - كسبت له قيمته. ليس هذا محله، وإنما محله

- في غير هذا الوقت من يوم الجمعة

- ومحل الطيعي: الصحف، وإعلانات، والدوات

- وسمو لاهل بيت الله عليهم السلام في يوم الجمعة

ويزيدون في كل صلاة يسمعون وقد سكون من تحتهم - مرة

هذا ولا ينبغي أن نكدر على مع مصموم البلاغ فيه في الله ولكن

حسن - مرة - مع رضى مصرقة نبي - نسمع فيها - محقق على ما طرح عليه سلف الصالح

والذى يراجع سورة الجمعة ، يجد آية من آياتها، ترشد المصلين إلى الانصراف فور انقضاء الصلاة مباشرة، ولا يمكنون فى المسجد، ولو للنافلة، ومن اراده الراتبه ففى بيته!

كما لا يفوتنى - أيضاً - القول: إن الغالب على ظى، أن ما وقع كان عن غفلة والعلماء يؤتون من هذا الباب، وجل من لا يخطىء .

ألا توافقوننى أن هذه بدعة تستوجب المقارنة والإنكار؟؟

جـ : ليست البدعة يا أحمى كل ما استحدث بعد رسول الله ﷺ بإطلاق، فقد استحدث المسلمون أشياء كثيرة لم تكن فى عهده ﷺ، ولم تعد بدعة، مثل استحداث عثمان أدا آحر يوم الجمعة بالروراء لما كثر الناس، واتسعت المدينة.

ومثل استحداثهم العلوم المختلفة وتدريسها فى المساجد، مثل: علم الفقه، وعلم أصول الفقه، وعلم النحو والصرف، وعلوم اللغة والبلاغة ، وكلها علوم لم تكن على عهد النبى ﷺ، وإنما اقتضاها التطور، وفرصتها الحاجة، ولم تخرج عن مقاصد الشريعة، بل هى لخدمتها وتدور حول محورها .

فما كان من الأعمال فى إطار مقاصد الشريعة، لا يعد فى البدعة المذمومة، وإن كانت صورته الخثرية لم تعهد فى عهد النبوة، إذ لم تكن الحاجة إليه قائمة.

ومن ذلك: إلقاء بيان أو بلاغ للناس فى قضية تهمهم بعد الفراغ من صلاة الجمعة، كما كان يفعل الإخوة على مساحد عمرة وغيرها من مدن فلسطين فى بداية حركة الانتفاضة الإسلامية، حيث كانت بلاعاتهم وبياناتهم ونداءاتهم تنطق من بيوت الله، وسادى بها المآذن، ونهدا سميت فى أول الأمر: ثورة المساجد.

والمسجد هو محور النشاط فى احياة الإسلامية، وقد كان فى عهد النبوة دار الدعوة ومركز الدعوة، كما يست ذلك فى كتابى «العبادة فى الإسلام». فيه تنقى الدروس والمواعظ، ومنه تنطق كتائب الجهاد، وفيه يلتقى الرسول ﷺ بالوفود والسفر، وفيه يعلن الكاح، بل فيه يلعب الحبشة بحرابهم ويؤدون رقصاتهم المعروفة فى يوم من أيام الأعياد. والرسول يشجعهم، ويساعد زوجه عائشة حتى تنظر إليهم.

فلم لا يكون المسجد موضوعاً لإلقاء البلاغات الإسلامية، التي لا يكرّ الأُح السائل شيئاً من مصموميتها، بل يقول: إنه مع المضمون مائة في المائة (١٠٠ / ٩)؟

وما المانع من إلقاء درس في المسجد بعد الجمعة، لشرح بعض مباحث في الخطبة بما لم يتسع له وقتها وهو محدود، أو للإحاطة عن بعض الأسئلة التي تعترض لبعض المصلين في أمور الدين والحياة؟

وأنا شخصياً ممن اتحد هذا المنهج من قديم، منذ كنت أخطب الجمعة في جامع الرميك بدقاهرة في الخمسينيات بعد صلاة الجمعة وركعتي لسة، أعقد حلقة للإحاطة عن الأسئلة حول الخطبة أو غيرها وكانت حقة نافعة، شعر الناس بالاستفادة منها، وحرصوا عليها.

ولا رست أفعل ذلك ما بين حين وآخر في المسجد الذي أُصلي فيه باندوحة، كما اتسع لي الوقت، وساعدت الصحة والظروف.

وقوله تعالى ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ (١)، يدل على أن الانتشار وبتعاء الكسب بعد الصلاة أمر حائر ومباح، وليس واحداً، إذ الرأي الصحيح أن الأمر بعد الخطر يقتضي الإحاطة ولا يقتضي توجوب، كما في قوله تعالى ﴿ وَإِذَا حُلِّمْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ (٢) وقوله عن النساء في عيصر: ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ (٣).

وهنا كذلك، فقد حرم الله البيع وما في حكمه من ابتعاء كسب عند بدء يوم الجمعة، فإذا قضيت الصلاة رفع الخطر، وعاد الأمر كما كان.

والحديث الذي رواه أبو دود وترمذي والنسائي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ نهى عن تشديد الأشعار في المساجد، وعن بيع وشرها، وأن يتحلق الناس فيه يوم الجمعة قبل الصلاة، وحسنه الترمذي، ذكروه فيه أن تنقيباً بـ « قبل الصلاة » يدل على جوازه بعدها للعلم والذكر.

وكذلك لدرس قبل الجمعة، قد تدعو إليه الحاجة، أو توجهه المصلحة المتوخاة من ورثته.

(١) الجمعة. ١٠.

(٢) الناقة ٢.

(٣) البقرة ٢٢٢.

ومن ذلك: أن كثيرا من البلاد غير العربية يحضون الجمعة فيها بسعة العربية، وجمهور الخاضعين - وإن لم يكن كلهم - لا يعرفون العربية، فلا يستفيدون من الحصة شيئا يذكر، ولهذا تكون في العادة قصيرة موجزة.

ومن ثم يكملون هذا القصر بدرس باللغة المحلية، قل الجمعة، يحضره من لا عدد لديه ممن يريد أن يتفقه في دينه.

وقريب من هذا ما يحدث في الجزائر وبعض البلاد في المغرب وإفريقيا، حيث كثير من الخطباء الرسميين لا يتقنون اللغة بحصصهم، ولا ينتظر الناس بعد الصلاة فكان درس الجمعة عوضا عن صغف الحصة، وخصوصا إذا كان من يلقي الدرس ممن لا يستطيع أن يؤدي الحصة؛ لأنه غير مستوطن أو نحو ذلك.

ضبطي أن هذا ليس هو الوضع الأمثل، ونواحب أن تكون الحصة كافية شافية، ولكن هذا هو الواقع، وكثيرا ما يضطر عن الترويل من مثل الأعلى إلى الواقع الأدنى، والإسلام يحير ذلك وفق قاعدة الضرورت وأحكامها.

بقى الحديث الذي ذكرناه عن عمرو بن شعيب، والخلاف فيه معروف، ومع سبب حسنه كما ذكر الترمذي، فهو لا يدل على أكثر من الكراهة، والكراهة ترويل بأدنى حاجة أو مصلحة.

قل الترمذي: وقد كره قوم من أهل العلم البيع والشراء في المسجد، وبه يقول أحمد وإسحاق.

وقد روى عن بعض أهل العلم من تدعين رحصة في البيع والشراء في المسجد، وقد روى عن سبي مائة في غير حديث رحصة بشدد شعر في المسجد^(١).

عنى أنهم يبرعون في النهي عن تحقيق قل الصلاة، فذكر صاحب «تحفة لأحودى» أنه رثا قصب الصفوف، مع كونهم مأمورين بالتكبير يوم الجمعة وترص في الصفوف، لأول، ولأول، ولأنه يخالف هيئة اجتماع المصلين^(٢).

(١) ترمذي: كتاب الصلاة، حديث رقم (٣٢٢).

(٢) تحفة لأحودى: ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤

وكذلك ذكر الإمام ابن العربي في « عارضة الأحودي في شرح الترمذي » : أنه إنما يهي عن التحلق يوم الجمعة؛ لأنهم ينسعى لهم أن يكونوا صفوفًا مستقلون الإمام في الخطبة، ويعتدلون حلقة في الصلاة (١) اهـ . أي والتحلق ينافي هذا لأنهم يكونون دوائر متعددة، غير متجهة إلى القبلة، ولا مترابطة تراص صفوف الصلاة، وهذا غير وضع المصير، وهم مصطفون مستقلو القبلة، منهيون للصلاة عندما يحين وقتها.

وأحد العلماء من السهبي عن التحق قبل الجمعة، أن التحلق بعدها مشروع ولا حرج فيه، كما به على ذلك الإمام الخطابي في « معالم السنن » .

والله الموفق والهادي إلى الصواب .

الحساب الفلكي وإثبات الصيام والفطر

س . لا ريب أنكم تحسون بما نحس به من أسى وأسف ، في كل عام مرة أو مرتين ، كلما جاء شهر رمضان ، الذي فرض الله صيامه ، وكلما جاء شوال ومعه عيد الفطر .

ففي هاتين المناسبتين الكريمتين اللتين يتوقع أن يجتمع عليهما المسلمون كل المسلمين، فيتحد صومهم إذا صاموا ، وفطرهم إذا أفطروا ، أعني أنهم يبدأون الصيام معاً ، والعيد معاً، نرى الخلاف منتشرأ في إثبات دخول الشهر ، والخروج منه ، بين بلد وآخر ، وربما كانا متجاورين ، حتى رأينا الفرق بين البلدان الإسلامية بعضها وبعض يبلغ ثلاثة أيام .

ولقد رأيتنا في بعض السنين ونحن في بلد واحد (المغرب العربي) نختلف فيما بينا اختلافاً شاسعاً ، في بداية الصيام ونهايته ، تبعاً لاختلاف البلاد الإسلامية والعربية في ذلك .

فبعصنا صام في يوم . مع المملكة العربية السعودية ، وبعض بلاد الخليج في المشرق ، وبعضنا صام في اليوم التالي مع جيراننا في الجزائر وتونس في المغرب ، وجمهور الناس صاموا في اليوم الذي بعده ، تبعاً لإعلان الجهات الدينية المسئولة في بلدنا .

وحدث مثل ذلك مرة أخرى عند نهاية رمضان وبداية شوال ، وثوت العيد ، فبعصنا عيد في يوم ، والآخر بعد يومين !!

فهل يقبل الاختلاف بين المسلمين إلى هذا الحد ؟

ولماذا لا يأخذ المسلمون بالحساب الفلكي ، وقد بلغ في عصرنا مبلغاً عظيماً ، حتى

استطاع الإنسان الصعود إلى القمر ذاته ، فهل يعجز - بواسطة ما علمه الله - أن يعرف أولد الهلال أم لا ؟

إن بعض العلمانيين يتخذ من ذلك دليلاً على عجز الإسلام عن مواجهة العصر ، والأكثر أدباً من هؤلاء يضيفون العجز والتخلف إلى تمثلي الإسلام من العلماء والجامعات المنتسبة إلى الشرع والدين .

فهل الباب مسدود حقاً أمام أي اجتهاد في هذا الأمر ؛ لأن الحديث الشريف يقول : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته » أي الهلال ، فعلق الصوم والفطر بالرؤية لا بالحساب ، أو أن الأمر قابل للاجتهاد ؟

نرخو أن تنورونا في هذا الموضوع بما يشرح الله به صدوركم ، بعيداً عن ترميت المتزمتين ، وتسبب المسيئين ، أطال الله عمركم في نصرة الدين ، وتلقيه أمة المسلمين .

ش . ف

الرباط / المغرب

ج : الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد :

فقد تعرضت لمسألة إثبات دخول الشهر بالحساب الفلكي في كتابين من كتبي ، وهما :

١ - فقه الصيام .

٢ - وكيف نتعامل مع السنة النبوية .

وفي أولهما بينت : أن الشريعة الإسلامية السمحة حين فرضت الصوم في شهر قمرى - شرعت في إثباته الوسيلة الطبيعية الميسورة والمقدورة لجميع الأمة ، والتي لا غموض فيها ولا تعقيد ، والأمة في ذلك الوقت أمية لا تكتب ولا تحسب ، وهذه الوسيلة هي رؤية الهلال بالأبصار .

فمن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « صوموا لرؤيته - أي الهلال - وأفطروا لرؤيته فإن غشي عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين » (١) .

(١) متفق عليه ، المؤلف والمرجع ، ٦٥٦ ، معنى (غشي) من الغباء وهو العبرة في السوء

وعن ابن عمر أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان فقال : « لا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غم عليكم فاقدروا له » (١) .

وكان هذا رحمة بالأمة ، إذ لم يكلفها الله العمل بالحساب ، وهي لا تعرفه ولا تحسبه ، فلو كلفت ذلك لقلدت فيه أمة أخرى من أهل الكتاب أو غيرهم ممن لا يديون بديها .

ثلاث طرق لإثبات دخول رمضان :

وقد أثبت الأحاديث الصحاح أن شهر رمضان يثبت دحوه بواحدة من ثلاث طرق :

١ - رؤية الهلال .

٢ - أو إكمال عدة شعبان ثلاثين .

٣ - أو التقدير للهلال .

فأما الرؤية : فقد اختلف فيها الفقهاء : أهى رؤية واحد عدل ، أم رؤية عدلين اثنين ، أم رؤية جم غفير من الناس ؟

فمن قال : يقبل شهادة عدل واحد ، استدل بحديث ابن عمر ، قال : تراءى الناس الهلال ، فأحبرت النسي ﷺ أبى رأيت ، فصام رسول الله ﷺ ، وأمر الناس بصيامه (٢) . وبحديث الأعرابي الذي شهد عدسى ﷺ أنه رأى الهلال ، فأمر بلالا فتأدى فى الناس « أن يقوموا ويصوموا » (٣) ، وهى سنده مقال . كما قالوا : إن الإثبات بعدل واحد أحوط بدخول فى العبادة ، وصيام يوم من شعبان أحف من إيفطار يوم من رمضان .

ومن اشترط فى الرؤية عدلين ، استدل بما روى الحسين بن حريث الجدلى قال : خطبنا أمير مكة الحارث بن حاطب ، فقال : أمرنا رسول الله ﷺ أن نسلك لرؤيته ، فإن

(١) نفسه ، ٦٥٣ ، ومعنى (غم) : أى خفى وغفر بسحاب . فترة أو غير ذلك .

(٢) رواه أبو داود (٢٣٤٢) ، والدارقطنى والبيهقى بإسناد صحيح على شرط مسلم ، قال الدارقطنى : تفرد به مروان

ابن محمد عن ابن وهب وهو ثقة ، ذكره النووى فى المجموع ٢ / ٢٧٦

(٣) رواه أبو داود (٢٣٤١) ، والترمذى مرسلًا ومسلًا ، وقال : فيه اختلاف (٦٩١) ، والنسائى ، وقال : امرئ

أولى بالصواب ، وابن عساح (١٦٥٢)

لم تره فشهد شاهدان عدلان نسكنا بشهادتيهما^(١). وقياساً على سائر الشهود ، فإنها تثبت بشهادة عدلين ..

أما من اشترط الحجم العفير أو الجمع الكثير فهم الخفية ، وذلك في حالة الصحو ، فقد أجازوا في حالة الغيم أن يشهد برؤيته واحد ، إذ قد ينشق عنه الغيم لحظة فيراه واحد ، ولا يراه غيره من الناس . ولكن إذا كانت السماء مصحية ، ولا قتر ولا سحب ولا علة ، ولا حائل يحول دون الرؤية ، فما الذي يجعل واحداً من الناس يراه دون الآخرين ؟ لهذا قالوا: لابد من إحراز جمع عظيم؛ لأن التمرّد من بين الحجم العفير بالرؤية - مع توحّشهم طالبين لما توجه هو إليه ، مع حرص عدم ائمانه ، وسلامة الأبصار - وإن تفاوتت في الحدة طاهر في غلظه^(٢).

وأما خبر ابن عمر والأعرابي - وفيهما باتت الهلال برؤية واحد - فقد قال العلامة رشيد رضا في تعقيقه على « المنع » . (ليس في الخبرين أن الناس تراءوا الهلال ، فلم يره إلا واحد ، فهما في غير محل النزاع ، ولا سيما مع أبي حنيفة ، وبهذا يصل كل ما بني عليهما)^(٣).

وأما عدد الجمع العظيم فهو منوط إلى رأي الإمام أو شخصي من غير تقدير بعدد معين على الصحيح^(٤).

ومن الواجب على المسلمين التماس الهلال يوم التاسع والعشرين من شعبان عند الغروب ؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، إلا أنه واجب على الكفاية .
والطريقة الثانية :

إكمال عدة شعبان ثلاثين . سواء كان الخو صحواً أم عائماً . فإذا تراءوا الهلال ليلة الثلاثين من شعبان ولم يره أحد ، استكملوا شعبان ثلاثين .

وهنا يلزم أن يكون ثبوت شعبان معروفاً مسدداً ، حتى تعرف ليلة الثلاثين التي

(١) روه برذوذوسك عنه هـ وسدي ، رجه رجه الصحيح ، لا حسن بن حرب وهو صدوق ، وصححه
في فقه من قبل الأوتار ٤ : ٢٦١ ص دراجيل سموت

(٢) - كذا في حاشية بن سديد خلاص البحر ٢ : ٢٢

(٣) خبر شعبان على معنى مع - ج ٣ : ٢٣

(٤) خبر لا - في شرح عمدة ١ : ١٢٩

يتحرى فيها الهلال ، ويستكمل الشهر عند عدم الرؤية . وهذا أمر يقع فيه التقصير ؛ لأن الاهتمام بإثبات دخول الشهور لا يحدث إلا في أشهر ثلاثة فقط : رمضان لإثبات الدخول في الصيام ، وشوال لإثبات الخروج منه ، وذو الحجة لإثبات يوم عرفة وما بعده . ويسفى على الأمة ، وعلى أولى الأمر فيها التدقيق في إثبات الشهور كلها ؛ لأن بعضها مبني على بعض .

والطريقة الثالثة :

هي التقدير لهلال عند الغيم ، أو كما قال الحديث : « إذا غم عليكم » أو « عسي عليكم » أو « عسي عليكم » أي حال دونه حائل ، ففي بعض الروايات الصحيحة ، ومنها ماثل عن نافع عن ابن عمر ، وهي السلسلة الذهبية ، وأصح الأسانيد عند البخاري : « إذا غم عليكم فاقدروا له » ، فما معنى « اقدروا له » ؟

قال السوي في المجموع : (قال أحمد بن حنبل وطائفة قليلة : معناه : ضيقوا له ، وقدروه تحت السحاب ، من « قدر » بمعنى ضيق كقوله : ﴿ قَدِّرْ عَلَيْهِ رِزْقَهُ ﴾) وأوجب هؤلاء صيام ليلة الغيم .

وقال مطرف بن عبد الله - من كبار التابعين - وأبو العباس بن سريج - من كبار الشافعية - وابن قتيبة وآخرون : معناه : قدروه بحسب المازل .

وقال أبو حنيفة والشافعي وجمهور السلف والخلف : معناه : قدروا به تمام العدد ثلاثين يوماً .

واحتج الجمهور بالروايات التي ذكرناها ، وكلها صحيحة صريحة . « فأكموا عدة ثلاثين » ، « فاقدروا له ثلاثين » ، وهي متسرة لرواية : « فاقدروا له » المطلقة (١) .

ولكن الإمام أبا العباس بن سريج لم يحمل إحدى الرويتين على الأخرى ، بل نقل عنه ابن العربي أن قوله : « فاقدروا له » : خطاب لمن خصه الله بهذا العلم ، وأن قوله : « أكملوا العدة » خطاب للعامة (٢) .

واحتلاف الخطاب باحتلاف الأحوال أمر وارد ، وهو أساس لتعير الفتوى بتعير زمان والمكان والحال .

(٢) انظر فتح الباري ٦ : ٢٣ ط حبي

(١) مجموع ٦ : ٢٧

قال الإمام النووي في المجموع : (ومن قال بحساب المنازل ، فقله مردود ، بقوله
عليه السلام في الصحيحين : « إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ ، لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ » ... الحديث .

قالوا : ولأن الناس لو كلفوا بذلك ضاق عليهم ؛ لأنه لا يعرف الحساب إلا أفراد من
الناس في البلدان الكبار (١) .

والحديث الذي احتج به الإمام النووي - رحمه الله - لا حجة فيه ؛ لأنه يتحدث عن
حال الأمة ، ووصفها عند بعثته لها عليه الصلاة والسلام ، ولكن أميتها ليست أمراً لازماً
ولا مطلوباً ، وقد اجتهد عليه الصلاة والسلام أن يخرجها من أميتها بتعليم الكتابة ، وبدأ
بذلك منذ غزوة بدر ، فلا مانع أن يأتي طور على الأمة تكون فيه كاتبة حاسبة . والحساب
الفلكي العلمي الذي عرفه المسلمون في عصور ازدهار حضارتهم ، وبلغ في عصرنا
درجة من الرقي تمكن بها البشر من الصعود إلى القمر ، هو شيء غير التحميم أو علم
النجوم المذموم في الشرع .

وأما الاعتبار الآخر الذي ذكره النووي ، وهو أن الحساب لا يعرفه إلا أفراد من الناس
في البلدان الكبار ، فقد يكون صحيحاً بالنسبة إلى رمة - رحمه الله - ولكنه ليس
صحيحاً بالنسبة إلى زمنا ، الذي أصبح الفلك يدرس فيه في جامعات شتى ، وعدت
تخدمه أجهزة ومراصد على مستوى رفيع وهائل من الدقة . وقد أصبح من المقرر
المعروف عامياً اليوم : أن احتمال الخطأ في التقديرات العلمية الفلكية اليوم هو نسبة
١ - ١٠٠٠٠٠ في الثانية !!

كما أن البلدان الكبار والصغار الآن أصبحت متقاربة ، وكأما هي بلد واحد ، بل
عدا العالم ، كما قيل : قرية كبرى ، ! ونقل الخبر من قطر إلى آخر ، ومن مشرق إلى
مغرب ، وبالعكس لا يستغرق ثواني معدودة .

وقد ذهب أبو العباس بن سريج من أئمة الشافعية ، إلى أن الرجل الذي يعرف
الحساب ، وممارس القمر ، إذا عرف بالحساب أن غداً من رمضان فإن الصوم يلزمه ؛ لأنه
عرف أشهر بدليل ، فأشبهه ما إذا عرف بالنية . واحتاره القاضي أبو الطيب ؛ لأنه سبب
حصول له به غلبة ظن ، فأشبهه ما لو أخبره ثقة عن مشاهدة . وقال غيره : يحجزه الصوم
ولا يلزمه . وبعضهم أجاز تقليده لمن يثق به (٢) .

(١) المجموع ٦ / ٢٧٠ ، ط . المبرية .

(٢) انظر : المجموع ٦ / ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

وقد ذهب بعض كبار العلماء في عصرنا إلى إثبات الهلال بالحساب الفلكي المعنى
القطعي ، وكتب في ذلك المحدث الكبير العلامة أحمد محمد شاكر - رحمه الله -
رسالته ، في « أوائل الشهور العربية » هل يحور إثباتها شرعاً بالحساب الفلكي ؟ « وسعود
لقل رأيه مفصلاً .

ومن مبادئ بهذا الرأي في عصرنا الفقيه الكبير الشيخ مصطفى الرزق -
حفظه الله - .

واندى يصهر من الأحبار أن الذي رفضه الفقهاء من علم لهيئة أو الحدث ، هو ما كان
يسمى « التحجيم » أو « علم الحجوم » وهو ما يدعى فيه معرفة بعض العيوب المستقلية عن
طريق الحجوم ، وهذا باطل ، وهو الذي جاء فيه الحديث الذي رواه أبو داود وغيره عن ابن
عباس مرفوعاً : « من اقتبس علماً من الحجوم اقتبس شعبة من السحر » (١) .

وقال الإمام بن دقيق العيد: الذي أقول : إن الحساب لا يحور أن يعتمد عليه في
حصول مقدرة انقصر شمس على ما يراه محموم ، فإنهم قد يقدمون الشهر بالحساب
على الرؤية بيوم أو يومين ، وفي اعتدال ذلك إحداث شرع له يأذن به الله وأما إذا دل
حساب على أن هلال قد طلع على وجه يرى ، لكن واحد مابع من رؤيته كعبه ، فهذا
يقتضي الوجوب لوجود السبب الشرعي . هـ .

وعقب على ذلك الخاف من ححر بقوله (لكن يتوقف قول ذلك على صدق
عبره ، ولا جرم بصدقه ، لا يشاهد ، واحل أنه يشاهد ، فلا عتار بقوله إذن ، والله
أعلم) (٢) .

ولكن علم حدث الحديث يقوم على مشاهدة بوساطة الأجهزة وعلى الحساب
رياضي اصطناعي ومن الخطأ شائع لدى كثير من علماء دين في هذا عصر ، اعتقاد
أن حساب الفلكي هو حساب أصحاب الفريسة ، أو السائح ، التي تضيع وتورع على
بأس ، وفيها موقيت الصلاة ، ودييات شهور القمرية ونهايتها ، ويستبدل هذه حقوق إلى
ريد ، وحدث في عمرو من الناس ، الذين يعتمد معصمهم على كتب قديمة يتقنون منها تدب
المواقيت ، ويصمونها في تقويماتهم

(١) رواه أبو داود في المص (٣٩٠٥) وابن ماجه في الأدب (٣٧٢٦) ، وأحمد في المسند (٢٠٠٠) وقولنا :
- د صحيح ، وصححه النووي في الرياض ، والذهبي في الكفاية كما في بعض النسخ ٨٠ / ٦ .

(٢) تنقيح حبير مع مجموع ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨

ومن المعروف أن هذه التقاويم تختلف بين بعضها وبعض ، فمنها ما يجعل شعبان (٢٩) يوماً ، ومنها ما يجعله (٣٠) ، وكذلك رمضان ، وذو القعدة وغيرها .

ومن أجل هذا الاختلاف رفضوها كلها ؛ لأنها لا تقوم على علم يقيني ؛ لأن اليقين لا يعارض بعضه بعضاً . وهذا صحيح بلا ريب ، ولكن ليس هذا هو الحساب العلمي الفلكي الذي نعنيه .

إن الذي نعنيه هو ما يقرره علم الفلك الحديث ، القائم على المشاهدة والتجربة ، والذي غدا يملك من الإمكانيات العلمية والعملية « التكنولوجيا » ما جعله يصل بالإنسان إلى سطح القمر ، ويبحث بمراكز فضائية إلى الكواكب الأكثر بعداً ، وعدت نسبة احتمال الخطأ في تقديراته ١ - ١٠٠٠٠٠ واحدًا إلى مائة ألف « في الثانية » . وأصبح من أسهل الأمور عليه أن يخبرنا عن ميلاد الهلال فلكياً ، وعن إمكان ظهوره في كل أمق بالدقيقة والثانية ، لو أردنا .

رؤية الهلال لإثبات الشهر وسيلة متغيرة لهدف ثابت :

وفي كتابي : « كيف نتعامل مع السنة » عدت إلى الموضوع عند الحديث عن أحد المعالم الأساسية في فهم السنة ، وهو : التمييز بين الهدف الثابت والوسيلة المتغيرة . وضربت لذلك أمثلة :

ثم كنت : ومما يمكن أن يدخل في هذا الباب : ما جاء في الحديث « صحيح المشهور : « صوموا لرؤيته - أي الهلال - وأفطروا لرؤيته . فإن عم عليكم فاقدرؤ به » وفي لفظ آخر « فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين » .

فيما يمكن المنقبة أن يقول . إن الحديث الشريف أشار إلى هدف ، وعين وسيلة .

أما الهدف من الحديث فهو واضح بين ، وهو أن يصوموا رمضان كله ، ولا يضيعوا يوماً منه ، أو يصوموا يوماً من شهر غيره ، كشعبان أو شوال ، وذلك بإثبات دخول الشهر أو الخروج منه ، بوسيلة ممكنة مقدورة لجمهور الناس . لا تكلفهم عن ولا حرج من دينهم .

وكانت الرؤية بالأبصار هي الوسيلة السهلة والمقدورة لعدم أساس في ذلك العصر ،

فلماذا جاء الحديث بتعيينها ؛ لأنه لو كلفهم بوسيلة أخرى كالحساب المثلكي - والأمة في ذلك الحين أمية ولا تحسب - لأرهبهم من أمرهم عسرا ، والله يريد بالأمة اليسر ولا يريد بهم العسر ، وقد قال عليه الصلاة والسلام عن نفسه : « إن الله يعثي معلما يسرا ، ولم يعثني معتنا » (١) .

فإذا وجدت وسيلة أخرى أقدر على تحقيق هدف الحديث ، وأبعد عن احتمال الخطأ والوهم والكذب في دحوال الشهر ، وأصبحت هذه الوسيلة ميسورة غير معسورة ، ولم تعد وسيلة صعبة انسال ، ولا فوق طاقة الأمة ، بعد أن أصبح فيها علماء وخبراء فسيكون وحيولوجيون وفيزيائيون متخصصون على المستوى العالمى ، وبعد أن سمع العلم البشرى مبلغا مكن الإنسان أن يصعد إلى القمر نفسه ، وينزل على سطحه ، ويجوس خلال أرضه، ويجلب نماذج من صخور وأثرته ! فلماذا نجهد على الوسيلة - وهي ليست مقصودة لداتها - وبغفل الهدف الذى شدد الحديث ؟ !

لقد أثبت الحديث دخول الشهر بحبر واحد أو اثنين يدعيان رؤية الهلال بالعين المحرقة، حيث كانت هي الوسيلة الوحيدة والملائمة لمستوى الأمة، فكيف يتصور أن يرفض وسيلة لا يتطرق إليها الخطأ أو الوهم أو الكذب؟ وسيلة بلغت درجة اليقين والنقطع، ويمكن أن تجتمع عليها أمة الإسلام في شرق الأرض وغربها، وتزيل الخلاف الدائم والمتفاوت في الصوم والإفطار والأعياد، إلى مدى ثلاثة أيام تكبر مراقبين بدد وآخر^(٢)، وهو ما لا يعقل ولا يقبل لا بمسطق العلم، ولا بمسطق الدين، ومن المقضوخ به أن أحدهما هو الصواب والباقي خطأ بلا جدال.

إن الأحد باحساب القسطنطيني اليوم وسيدة لإثبات الشهور ، بحيث أن يقبل من باب
« قياس الأوني » ، بمعنى أن السنة التي شرعت لها الأحد بوسيدة أدنى ، ما يحيط بها من
الثلاث والأحمد - وهي رؤية - لا ترفض وسينه أعني وأكمل وأوفي لتحقيق المقصود ،
وأخرج بالأمة من الاختلاف الشديد في تحديد بداية حياتها وعصرها وأصحابها ، إلى

$$2 \frac{1}{2} \times 4 \frac{1}{2} \times 1 \frac{1}{2}$$

(۲) فی رمضان هذا العام (۱۴۰۹ھ) ثبت زعمی بمقتضى يوم الخميس ۱۳ شعبان من سنة ۱۴۰۹ھ

[illegible]

وَمِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ وَبِهِمُ السَّخَرَةُ ۚ إِنَّ فِي آلِ بَيْتِهِ لَخَبِيرَاتٍ ۚ

11. *_____*

الوحدة المشودة قى شعائرها وعباداتها ، المتصلة بأحصر أمور دينها ، وألصقها بحياتها وكيانها الروحي ، وهى وسيلة الحساب القطعى .

على أن العلامة المحدث الكبير الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - نحا بهذه القضية منحى آخر ، فقد ذهب إلى إثبات دخول الشهر القمري بالحساب الفلكى ، بناء على أن الحكم باعتبار الرؤية معلل بعلّة نصت عليها السنة نفسها ، وقد انتهت الآن ، فينبغى أن ينتهى معلولها ، إذ من المقرر أن الحكم يدور مع علته وجودا وعدما .

وبحسن بنا أن نقل هنا عبارته بصها لما فيها من قوة ونصاعة ، قال رحمه الله فى رسالته « أوائل الشهور العربية » :

(فمما لا شك فيه أن العرب قبل الإسلام وهى صدر الإسلام لم يكونوا يعرفون العلوم الفلكية معرفة علمية جارمة ، كانوا أمة أميين ، لا يكتبون ولا يحسبون ، ومن شدا منهم شيئا من ذلك فإمما يعرف مبادئ أو قشورا ، عرفها بالملاحظة والتتبع ، أو بالسماع والخبر ، لم تبين على قواعد رياضية ، ولا على براهين قطعية ترجع إلى مقدمات أولية يقينية، ولذلك جعل رسول الله ﷺ مرجع إثبات الشهر فى عبادتهم إلى الأمر القطعى المشاهد الذى هو فى مقدور كل واحد منهم ، أو فى مقدور أكثرهم . وهو رؤية الهلال بالعين المجردة ، فإن هذا أحكم وأصسط لمواقيت شعائهم وعباداتهم ، وهو الذى يصل إليه اليقين والثقة مما فى استطاعتهم ، ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها .

لم يكن مما يوافق حكمة الشارع أن يجعل مناط الإثبات فى الأهلة الحساب والفلك ، وهم لا يعرفون شيئا من ذلك فى حواضرهم ، وكثير منهم بادون لا تصل إليهم أنباء الحواضر ، إلا فى فترات متقاربة حيا ، ومتباعدة أحيانا ، فلو جعله لهم بالحساب والفلك لأعتهم ، ولم يعرفه منهم إلا الشاذ والبادر فى البوادر عن سماع إن وصل إليهم ، ولم يعرفه أهل الحواضر إلا تقليدا لعض أهل الحساب ، وأكثرهم أو كلهم من أهل الكتاب .

ثم فتح المسلمون الدنيا ، وملكوا رمام العلوم ، وتوسعوا فى كل أفسانها، وترجموا علوم الأوائل ، ونبعوا فيها، وكشفوا كثيرا من خباياها ، وحفظوها لمن بعدهم ، ومنها علوم الفلك والهيئة وحساب النجوم .

وكان أكثر الفقهاء والمحدثين لا يعرفون علوم الفلك ، أو هم يعرفون بعض مبادئها ،

وكان بعضهم ، أو كثير منهم لا يثق من يعرفها ولا يضمّن إليه ، بل كان بعضهم يرمى المشتغل بها بالزيف والابتداع ، طامسه أن هذه العلوم يتوسل بها أهلها إلى ادعاء العلم بالغيب - التحميم - وكان بعضهم يدعى ذلك فعلا ، دساء إلى نفسه وإلى علمه ، والمفهاء معدورون ، ومن كان من الفقهاء والعلماء يعرف هذه العلوم لم يكن بمستطيع أن يحدد موقفها الصحيح بالنسبة إلى الدين والفقه ، بل كان يشير إليها على تحوف .

هكذا كان شأنهم ، إذ كانت العلوم الكونية عبر دائرة ديعان العلوم الدينية وما إليها ، ولم تكن قواعدها قطعية الثبوت عند العلماء .

وهذه الشريعة العراء السمحة ، باقية على الدهر ، إلى أن يأتى لئله بانتهاء هذه الحياة الدنيا ، فهي تشريع لكل أمة ، ولكل عصر ، ولذلك يرى في بعض الكتب واسعة إشارات دقيقة لما ستحدث من الشؤون ، فإذا جاء مصداقها فسرت وعلمت ، وإن فسرها المتقدمون على غير حقيقتها .

وقد أشير في النسبة الصحيحة إلى ما نحن بصدده ، فروى البخارى من حديث ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال : « إنا أمة أمة ، لا نكتب ولا نحسب ، أشهر هكذا وهكذا ... » يعنى مرة تسعة وعشرين ، ومرة ثلاثين ^(١) ورواه مالك في موطأ ^(٢) والبخارى ومسلم وغيرهما بلفظ : « أشهر تسعة وعشرون ، فلا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تعظروا حتى ترووه ، فإن غم عليكم فاقدروه له » .

وقد أصاب عماؤنا المتقدمون رحمهم الله في تفسير معنى الحديث وأخطأوا في تأويله ، ومن أجمع قول لهم في ذلك قول الخافض ابن حجر ^(٣) : المراد بالحساب هنا حساب النجوم وتسييرها ، ولم يكونوا يعرفون من ذلك إلا السرر بتسيير فعلق الحكم بالصوم وغيره بالرؤية ، لرفع الخرج عنهم في معاناة تسيير ، واستمر الحكم في الصوم وهو حدث بعدهم من يعرف ذلك بل ظهر السياق يعنى تعيين الحكم بالحساب الأصصى . ويوضحه قوله في الحديث الخاص : « فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين » ، ولم يقل : فسلوا أهل الحساب ، والحكمة فيه كون العدد عند الإجماع يستوى فيه المتكلمون ، فيرفع الاختلاف وانزاع عنهم ، وقد ذهب قوم إلى الرجوع إلى أهل التسيير في ذلك . وهم

(١) رواه البخارى في كتاب الصوم . (٢) موطأ ١ / ٢٦٩ .

(٣) فتح البارى ٤ / ١٠٨ ، ١٠٩ .

الروافض^(١) ، ونقل عن بعض الفقهاء موافقتهم ، قال الباجي : وإجماع السلف الصالح حجة عليهم ، وقال ابن بريزة : وهو مذهب باطل ، فقد نهت الشريعة عن الخوض في علم الحجوم ؛ لأنها حدىس وتحمين ، ليس فيها قطع ولا ظن غالب مع أنه لو ارتبط الأمر بها لضاق ، إذ لا يعرفها إلا القليل اهـ .

فهذا التفسير صواب ، في أن العبرة بالرؤية لا بالحساب ، والتأويل خطأ ، في أنه لو حدث من يعرف استمرار الحكم في الصوم - أى باعتبار الرؤية وحدها - لأن الأمر باعتماد الرؤية وحدها جاء معللاً بعلة مخصوصة ، وهى أن الأمة « أمة لا تكتب ولا تحسب » ، والعلة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً ، فإذا خرجت الأمة عن أميتها ، وصارت تكتب وتحسب ، أعنى صارت فى مجموعها ممن يعرف هذه العلوم ، وأمكن الناس - عامتهم وحاصتهم - أن يصلوا إلى اليقين والقطع فى حساب أول الشهر ، وأمكن أن يثقوا بهذا الحساب ثقتهم بالرؤية أو أقوى ، إذا صار هذا شأنهم فى جماعتهم ورالت علة الأمية : وجب أن يرجعوا إلى اليقين الثابت ، وأن يأخذوا فى إثبات الأهلة بالحساب وحده ، وألا يرجعوا إلى الرؤية إلا حين يستعصى عليهم العلم به ، كما إذا كان ناس فى بادية أو قرية ، لا تصل إليهم الأخبار الصحيحة الثابتة عن أهل الحساب .

وإذا وجب الرجوع إلى الحساب وحده بزوال علة منعه ، وجب أيضاً الرجوع إلى الحساب الحقيقى للأهلة ، واطراح إمكان الرؤية وعدم إمكانها ، فيكون أول الشهر الحقيقى الليلة التى يغيب فيها الهلال بعد غروب الشمس ، ولو بلحظة واحدة^(٢) .

وما كان قولى هذا بدعاً من الأقوال : أن يختلف الحكم باختلاف أحوال المكلفين فإن هذا فى الشريعة كثير ، يعرفه أهل العلم وغيرهم ، ومن أمثلة ذلك فى مسائلنا هذه : أن الحديث : « فإن عم عليكم فاقدروا له » ورد بالفاظ آخر ، فى بعضها : « فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين » ففسر العلماء الرواية المجملة : « فاقدروا له » بالرواية المفسرة : « فأكملوا العدة » ولكن إماماً عظيماً من أئمة الشافعية ، بل هو إمامهم فى وقته ،

(١) لا ندري من ذا يريد الحفاظ بالروافض ؟ إن كان يريد الشيعة الإمامية فالذى يعرفه من مدعيهم أنه لا يجوز الأخذ بالحساب عندهم ، وإن كان يريد ناساً آخرين فلا ندري من هم !! أحمد شاكر . أقول . أظن أن المراد بهم الإسماعيلية فقد نقل أنهم يقولون بذلك (القرضاوى) .

(٢) المرجع أن يبقى بعد الغروب مدة يمكن فيها ظهوره ، بحيث يمكن رؤيته بالعين المجردة ، وذلك نحو (١٥) أو (٢٠) دقيقة على ما ذكر أهل الاختصاص ، (القرضاوى) .

وهو أبو عباس أحمد بن عمر بن سريج^(١)، جمع بين روايتين، جمعتهما في حاشيتي محبتين، أن قوله: «فاقدروا له» معناه: قدروه بحسب المنازل، وأنه حصص من حصص الله بهذا العسم، وأن قوله: «فاكملوا العدة» خطاب للعامة^(٢).

فقوى هذا يكاد يطر إلى قول بن سريج، إلا أنه جاء خاصاً بي إذا عم الشهر فعم يره الراؤون، وجعل حكم لأحد بالحساب لأقرب، على ما كان في وقته من فئة عدد اعارفين، وعدم الثقة بقولهم وحسابهم، وبصع وصوب لأحدر، في السداد لأحرى، إذا ثبت شهر في بعضها، وأما قولي فيه يقضى بعموم لأحد بحسب التدقيق الموثوق به، وعموم ذلك على الناس، مما يسر في هذه الأيام من سرعة وصوب لأحدر وديوعها. ويبقى الاعتماد على الرؤية للأقل السادر، ثم لا يصل إليه لأحدر، لا يجد ما يثق به من معرفة الملك ومازل الشمس والقمر.

وقد أرى قولي هذا أعدل الأقوال، وأقربها إلى الفقه نسبي، وإلى أهمهم صحيح للأحاديث الواردة في هذا الباب^(٣).

هذا ما كتبه العلامة شاكر مد كثر من نصف قرن - دي الحجة ١٣٥٧ هـ الموافق يناير ١٩٣٩ م.

ولم يكن عند الملك في ذلك الوقت قد وصل إلى ما وصل إليه يوم من وثبات استطاع بها الإنسان أن يعرف المضاء، ويصعد إلى القمر، ونشهى هذا العسم إلى درجة من الدقة، عدد حتم الحظ فيها بسنة واحدة إلى مائة ألف في الثانية!!

كتب هذا الشيخ شاكر وهو رجل حديث وأثر قبل كل شيء، عاش حياته رحمه الله لخدمة الحديث، وبصرة السنة النبوية، فهو رجل سفي حالص، رجل اتباع لا رجل

(١) سريج، صاحب مهملات المصنوعه وأثره جيه، ويكتب حقا في كثير من الكتب مصنوعه «سريج» «شس» «الخ»، وهو صحيح وأبو بعض هذا يومى سنة ٣٠٦ هـ وهو من تلاميذ أبي داود صاحب السنن، وهو في شأنه أبو سجاد شيرازي في حديث بعضها، من ٨٩ - كان من عصماء الشافعيين وأئمة مسلمين، وكان يقص على جميع أصحاب الشافعي، حتى على مربي «وله براحه جيدة في تاريخ بعدد الحبيب ٤ - ٢٧٨ - ٢٩٠، وطبعات الشافعية لابن السبكي ٢ / ٦٧ - ٩٦.

(٢) انظر شرح القاصي أبي بكر بن العربي على الترمذي ٣ - ٢٠٧، ٢٠٨، وطرح الشريب ٤ / ١١١ - ١١٣ وفتح الباري ٤ / ١٠٤.

(٣) رسالة «أوائل الشهور العربية» ص ٧ - ١٧ نشر مكتبة ابن تيمية.

ابتداع ، ولكنه رحمه الله لم يفهم السلفية على أنها جمود على ما قاله من قبلنا من السلف، بل السلفية الحق أن نهج بهجهم ، ونشرب روحهم ، فسنجهد لزماننا كما اجتهدوا لزمانهم ، وبالحق واقعا بعقولنا لا بعقولهم ، غير مقيدين إلا بقواطع الشريعة ، ومحكمات بصوابها ، وكليات مقاصدها .

هذا وقد قرأت مقالا مطولا في شهر رمضان لهذا العام (١٤٠٩ هـ) لأحد المشايخ الفضلاء (١) ، أشار فيه إلى أن الحديث البوي الصحيح : « نحن أمة أمية لا نكتب ولا نحسب » يتضمن نفى الحساب ، وإسقاط اعتباره لدى الأمة .

ولو صح هذا لكان الحديث يدل على نفى الكتابة ، وإسقاط اعتبارها ، فقد تضمن الحديث أمرين دلل بها على أمية الأمة ، وهما : الكتابة والحساب .

ولم يقل أحد في القديم ولا في الحديث : إن الكتابة أمر مدموم أو مرغوب عنه بالنسبة للأمة ، بل الكتابة أمر مطلوب ، دل عليه القرآن والسنة والإجماع .

وأول من بدأ بشر الكتابة هو النبي ﷺ ، كما هو معلوم من سيرته ، وموقفه من أسرى بدر .

ومما قيل في هذا الصدد : أن الرسول لم يشرع لنا العمل بالحساب ، ولم يأمرنا باعتباره ، وإنما أمرنا باعتبار « الرؤية » والأحد بها في إثبات الشهر

وهذا الكلام فيه شيء من الغلط أو المغالطة ، لأمرين :

الأول : أنه لا يعقل أن يأمر الرسول بالاعتداد بالحساب ، في وقت كانت فيه الأمة أمية ، لا تكتب ولا تحسب ، فشرع لها الوسيلة المناسبة لها زمانا ومكانا ، وهي الرؤية ، المقدورة جمهور الناس في عصره ، ولكن إذا وجدت وسيلة أدق وأصبط وأبعد عن الغلط والوهم ، فليس في السنة ما يمنع اعتبارها .

الثاني . أن السنة أشارت بالفعل إلى اعتبار الحساب في حاة العيم ، وهو ما رواه البخاري في كتاب الصوم من جامعه الصحيح بسلسلة الذهبية المعروفة عن مالك عن نافع

(١) هو سماحة الشيخ صالح بن محمد اللحيدان ، رئيس مجلس القضاء الأعلى بالمملكة العربية السعودية ، وقد نشر مقاله في عكاظ وغيرها من الصحف اليومية بالمملكة في ٢١ رمضان ١٤٠٩ هـ .

عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان ، فقال : « لا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غم عليكم فاقدروا له » (١) .

وهذا « القدر » له أو « التقدير » الأمور به ، يمكن أن يدخل فيه اعتبار الحساب من بحسبه ، ويصل به إلى أمر تطمئن الألبس إلى صحته ، وهو ما أصبح في عصرنا في مرتبة المتصحيات . كما هو مقرر معلوم لدى كل من عنده أدنى معرفة بعلم العصر ، وإلى أي مدى ارتقى فيها الإنسان الذي علمه ربه ما لم يكن يعلم .

وقد كنت ناديت منذ سنوات بأن نأخذ بالحساب الفلكي القطعي - على الأقل - في الشيء لا في الإثبات ، تقبيلًا للاختلاف الشاسع الذي يحدث كل سنة في بدء الصيام وفي عيد الفطر ، إلى حد يصل إلى ثلاثة أيام بين بعض البلاد الإسلامية وبعض . ومعنى الأخذ بالحساب في شيء أن نضل على إثبات الهلال برؤية وفقد رأي لا كثيرين من أهل الفقه في عصرنا ، ولكن إذا بقي الحساب إمكان الرؤية ، وقد . بها غير ممكنة ، لأن الهلال لا يولد أصلاً في أي مكان من العالم الإسلامي - كما هو حجب لا تقبل شهادة أشهود بحال ؛ لأن توقع - الذي أثبت العلم برؤية القطعي - يكذبهم . في هذه الحالة لا يظن ترشي الهلال من الناس أصلاً ، ولا تمنع محاكمة شرعية ولا دور الفتوى أو الشؤون الدينية أبوابها لمن يريد أن يدلي بشهادة عن رؤية هلال .

هذا ما اقتضت به وتحدثت عنه في فتاوى ودروس ومحاضرات وبرامج عدة ، ثم شاء الله أن أحده مشروحا مفصلاً لأحد كبار الفقهاء ، شافعية ، وهو الإمام تقي الدين السبكي (ت ٧٥٦ هـ) الذي قانوا عنه : إنه بلغ مرتبة الاجتهاد .

فقد ذكر السبكي في فتاواه أن الحساب إذا بقي إمكان رؤية حسرية ، وهو حجب على نقاضي أن يرد شهادة أشهود ، فإن (لأن الحساب قطعي وشهادة وآخر صيد ، والظني لا يعارض القطعي ، فضلاً عن أن يقدم عليه) .

وذكر أن من شأن نقاضي أن يضر في شهادة شاهدين عنه ، في أي قضية من القضايا ، فإن رأى أحسن أو العيان بكذب رده ولا كرامة . قال : (وإسيسة شمسها أن يكون ما شهدت به ممكناً حساً وعقلاً وشرعاً ، فإذا فرض دلالة الحساب قطعاً على

(١) « قدرناهم القادرون » . ومنه قوله تعالى : « قدرناهم القادرون » .

عدم الإمكان استحالة القول شرعاً ، لاستحالة المشهود به ، والشرع لا يأتي بالمستحيلات .

أما شهادة الشهود فتحمل على الوهم أو الغلط أو الكذب (١) .

فكيف لو عاش السبكي إلى عصرنا ورأى من تقدم علم الفلك - أو الهيئة كما كانوا يسمونه - ما أشرنا إلى بعضه ؟ !

وقد ذكر الشيخ شاكر في بحثه أن الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراعي شيخ الأهر الشهير في وقته ، كان له رأى - حين كان رئيساً للمحكمة العليا الشرعية - مثل رأى السبكي ، برد شهادة الشهود إذا نفي الحساب إمكان الرؤية ، قال الشيخ شاكر : (وكنت أنا وبعض إخواني ممن خالف الأستاذ الأكبر في رأيه ، وأنا أصرح الآن أنه كان على صواب . وأزيد عليه وجوب إثبات الأهلة بالحساب في كل الأحوال . إلا لمن استعصى عليه العلم به) (٢) اهـ .

حقائق ينبغي أن يتفق عليها :

ومع ترجيحي للعمل بالحساب على الأقل في النفي لا في الإثبات كما ذكرت ، يجب أنؤكد هنا حقائق ثلاثاً ، ينبغي ألا يختلف عليها :

الأولى : أن في هذا الأمر - أعني ما يتعلق بإثبات دخول الشهر - سعة ومرونة بالطر إلى نصوص الشرع ، وأحكامه ، واختلاف العلماء في هذا المقام توسعة ورحمة للأمة . فمن أثبت دخول الشهر بعدل أو عدلين ، أو اشترط جمعاً غفيراً لم يبعد عما قال به بعض فقهاء الأمة المعتبرين ، بل من قال بالحساب وجد له في السلف قائلاً ، منذ عهد التابعين فمن بعدهم . ومن اعتبر اختلاف المطالع ، ومن لم يعتبرها له سلفه ، وله دليله ، فلا يحوز أن يكر على من أخذ بأحد هذه المذاهب والاجتهادات ، وإن رآها هو خطأ ، إذ القاعدة : « أن لا إنكار في المسائل الاجتهادية » .

الثانية : أن الخطأ في مثل هذه الأمور مغتفر ، فلو أخطأ الشاهد الذي شهد بأنه رأى هلال رمضان ، أو شوال ، وترتب عليه أن صام الناس يوماً من شعبان أو أفطروا يوماً من

(١) انظر : فتاوى المبكي ١ / ٢١٩ ، ٢٢٠ نشر مكتبة القدس بالقاهرة .

(٢) رسالة (أوائل الشهور العربية) للشيخ شاكر ص ١٥ .

رمضان ، فإن الله تعالى أهل لأن يغفر لهم خطأهم ، وقد علمهم أن يدعوا فيقولوا : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ (١) .

حتى لو أخطأوا في هلال دى الحجة ، ووقفوا بعرفة يوم الثامن أو العاشر ، في الواقع ونفس الأمر ، فإن حجتهم صحيحة ومقبولة ، كما قرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره .

الثالثة : أن السعى إلى وحدة المسلمين في صيامهم وفطرمهم ، وسائر شعائريهم وشرائعهم ، أمر مطلوب دائما ، ولا ينبغي اليأس من الوصول إليه ، ولا من إرالة العوائق دونه ، ولكن الذى يجب تأكيده وعدم التفريط فيه بحال ، هو : أناسا إذا لم نصل إلى الوحدة الكلية العامة بين أقطار المسلمين في أنحاء العالم ، فعلى الأقل يجب أن نحصر على الوحدة الجزئية الخاصة بين أبناء الإسلام فى القطر الواحد .

فلا يجوز أن نقبل بأن يقسم أبناء البلد الواحد ، أو المدينة الواحدة ، فيصوم فريق اليوم على أنه من رمضان ، ويفطر آخرون على أنه من شعبان ، وفى آخر الشهر تصوم جماعة ، وتعيد أخرى ، فهذا وضع غير مقبول .

فمن المتفق عليه أن حكم الحاكم ، أو قرار ولى الأمر يرفع الخلاف فى الأمور المختلف فيها .

فإذا أصدرت السلطة الشرعية المسؤولة عن إثبات الهلال فى بلد إسلامى - المحكمة العليا ، أو دار الإفتاء ، أو رئاسة الشؤون الدينية ، أو غيرها - قرارها بالصوم أو بالإفطار ، فعلى مسلمى ذلك البلد الطاعة والالتزام ؛ لأنها طاعة فى المعروف ، وإن كان ذلك مخالفا لما ثبت فى بلد آخر ، فإن حكم الحاكم هنا رجح الرأى الذى يقول : إن لكل بلد رؤيته .

وقد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال : « صومكم يوم تصومون ، وفطركم يوم تفطرون » (٢) ، وفى لفظ « وفطركم يوم تفطرون وأصحاكم يوم تصحون » (٣) ، وقد روى أبو داود هذا الحديث تحت عنوان « باب إذا أخطأ

(١) البقرة : ٢٨٦ . (٢) الترمذى : وقال : حسن غريب ٦٩٧ .

(٣) أبو داود (٢٣٢٤) ، وابن ماجه (١٦٦٠) ، بلفظ : « الفطر يوم تفطرون ، والأصحي يوم تصحون » رواه من طريق حماد عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة ، قال الشيخ شاكر : (وهذا إسناد صحيح جداً على شرط الشيخين) .

القوم الهلال .

قال الإمام الخطابي : معنى الحديث أن الخطأ موضوع عن الناس فيما كان سببه الاجتهاد ، فلو أن قوماً اجتهدوا ، فلم يروا الهلال إلا بعد الثلاثين ، فلم يفطروا حتى استوفوا العدد ، ثم ثبت عندهم أن الشهر كان تسعاً وعشرين ، فإن صومهم وفطرهم ماض ، فلا شيء عليهم من ورر أو عت ، وكذلك هذا في الحج إذا أخطأوا يوم عرفة ، فإنه ليس عليهم إعادته ويحريهم أضحاهاً كذلك ، وإنما هذا تخفيف من الله سبحانه ورفق بعباده . اهـ .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الزكاة في حلي الزوجة

بعد وفاتها

س : انتقلت زوجتي إلى رحمة الله تعالى ، بعد عشرة دامت نحو أربعين سنة ورزقني الله منها البنين والبنات ، وبعد وفاتها وجدت في تركتها كمية كبيرة من الحلي ، بعضها من الجواهر والأحجار الكريمة من الماس واللؤلؤ والعقيق ونحوها ، وبعضها من الذهب .

ولم نستطع التصرف في هذا الحلي ، بتوزيعه على بناتها ، فهن موسرات وزوجات لموسرين ، وعندهن من حليهن الخاص الكثير والكثير ، ولا يبيعه ، فهذا صعب وشاق على نفسي وعلى جميع أبنائها وبناتها .

فما حكم هذا الحلي ؟ وهل تجب فيه الزكاة ؟ وهل يكون وجوبها إذا وجبت في كل حول ؟

أرجو الإفادة وفقكم الله ونفع بكم .

ج : من المعلوم أن الفقهاء اختلفوا في زكاة الحلي للنساء إذا كان من الذهب والفضة .

فمذهب أبي حنيفة يوجب الزكاة فيه إذا بلغ نصاباً بنفسه أو بمال آخر عند مالكه .

ومذهب الأئمة الثلاثة - فيما كان من الحلي مباحاً مستعملاً معتاداً - عدم وجوب الزكاة فيه .

وهذا هو الذي أرجحه وأفتى به ، لأدلة واعتبارات ، فصلتها في كتابي : « فقه الزكاة » .

وفي قضيتنا هذه نرى الحلي هنا نوعين :

١ - الحلبي من الجواهر والأحجار الفيسة من الماس ونحوه ، وهذه في الأصل معفاة من وجوب الزكاة ، إلا أن تتخذ للاكتناز والادخار .

٢ - وحلي الذهب ، هنا نراه - كما وضع السؤال - مخزونا غير مستعمل ، فهو ثروة مكنوزة ، بمثابة كمية معطلة من النقود .

وهي ملث الورثة ، ومنهم الزوج ، فإذا بلغ نصيب كل واحد منهم نصابا بنفسه أو بمال آخر عنده - والنصاب يقدر بـ (٨٥) جراما من الذهب - وجب على كل منهم أن يزكى نصيبه . والزكاة هنا حولية بلا ريب ، ففي كل سنة قمرية يقوم حلي الذهب : كم تبلغ قيمته لو أريد بيعه ، ويخرج ربع عشر قيمته ، أي (٢,٥ ٪) منها . ويستمر هذا في كل حول إلى ما شاء الله .

ومعنى هذا : أن على الورثة أن يدفعوا من أموالهم الخاصة زكاة هذه الحلبي المعطلة حتى يتصرف فيها .

وأولى من هذا وأنفع للحمي والميت أن تباع هذه الحلبي ، ويجعل ثمنها صدقة جارية على المتوفاة ، يبقى لها أجرها ، ما انتفع بها كائن حي إلى يوم القيامة .

كما أن الزوج والورثة الذين يقومون بهذه الصدقة أو هذا الوقف الخيري لهم أجرهم ومشوبتهم بما قدموا من خير . ولا يضيع الله أجر من أحسن عملا .

صرف الزكاة لإقامة المساجد

س : أنا رجل مسلم أتاني الله من فضله ما أعجز عن شكره مهما عملت ، فإن عملي نفسه نعمة منه تستوجب الشكر .

وبعض فضل الله عليّ هو المال ، وهو بحمد الله كثير ، وأنا أزكيه في كل عام ، وأخذ برأيك في تزكية إيراد العمارات التي أملكها كل شهر عند قبضها ودون انتظار حولان الحول ، ونسبة نصف العشر من إجمال الإيراد .

والسؤال الذي أطرحه عليك اليوم هو صرف الزكاة لعمارة المساجد ، حتى تقام فيها الصلوات ، وحلقات العلم وتجمع المسلمين على طاعة الله تعالى .

فكثيرا ما يأتينا - ونحن في بلاد الخليج - إخوة لنا من البلاد الفقيرة في آسيا وإفريقيا، والتي تعاني من البؤس وقلة الموارد ، وكثرة البشر ، وتوالى التوارل، مع ضغط الفئات المعادية للإسلام عليها ، من الغرب والشرق من الصليبيين والشيوعيين وغيرهم .

فهل لي أن أدفع من زكاتي لهؤلاء الإخوة من المسلمين الفقراء المهتدين في دينهم وديارهم أو أن ذلك لا يجوز ؟ فقد اختلف على المفتون ما بين مانع ومجوز ، ولن أطمئن إلا بجوابكم .

سدد الله خطاكم وأعزكم ، وأعز بكم .

ج . برك الله للأح الكريم صاحب السؤال فيما أعطاه ، وأنتم عليه نعمته ، وأعانه على ذكره وشكره ، وحسن عبادته ، وقد سرى منه أداؤه لزكاة العمارات على الوجه الذي راحته ، دون انتظار أن يمر على إيرادها الحول ، ولعله يفتق كله أو بعضه .

أما دفع الزكاة لبناء المساجد وعمارتها ، حتى يذكر فيها اسم الله ، وتقام شعائره وتؤدي الصلوات ، وتلقى المواعظ ، فهو من المصارف التي اختلف فيها العلماء قديما وحديثا : أعتبر « في سبيل الله » فتكون بذلك داخلة في مصارف الصدقات الثمانية ، التي

نصت عليها الآية الكريمة من سورة التوبة : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ١١٠ ﴾ .

أم أن « سبيل الله » مقصورة على « الجهاد » كما هو رأى الجمهور ؟ .

وقد فصلت الكلام عن هذا الموضوع فى كتابى : « فقه الزكاة » مما لا يتسع المجال لذكره هنا .

وقد أيدت هناك رأى الجمهور مع توسيع معنى الجهاد ، بحيث يشمل الجهاد العسكرى ، وهو المتبادر إلى الدهن ، والجهاد الفكرى والتربوى والدعوى والدينى ونحوها من كل ما من شأنه حماية الوجود الإسلامى ، والمحافظة على شخصية الإسلامية من الهجمات الشرسة التى تريد أن تقتلعها من الجذور ، سواء كان هذا الهجوم من المؤسسات الصليبية التنصيرية ، أم من القوى الماركسية الشيوعية ، أم من التيارات الماسونية والصهيوية ، أم من عملاء هؤلاء أو أولئك من الفرق المشقة عن الإسلام من بهائية وقاديانية وباطنية ، ومثلهم دعاة العلمانية واللاذبية في عالمنا العربى والإسلامى .

وبناء على هذا أقول : إن البلاد العبية التى تستطيع الدولة ووزارات الأوقاف فيها أن تنشئ ما تحتاج إليه من المساجد ، مثل بلاد الخليج ، لا ينبغي أن تصرف الزكاة فيها لبناء المساجد؛ لأنها فى غير حاجة إلى ذلك ، ولوجود مصارف أخرى متفق عليها ، لا نجد من يدفع لها من الزكاة أو من غير الزكاة .

ثم إن إقامة مسجد واحد فى أحد أقطار الخليج تبلغ نفقاته ما يكفى لبناء عشرة مساجد أو أكثر فى الأقطار المسلمة الفقيرة ، والكثيفة السكان ، حتى إن المسجد الواحد يخدم عشرات الآلاف ...

ومن هنا أرى مطمئنا جواز دفع الزكاة لإقامة المساجد فى البلاد الفقيرة المعرضة لخطر الغزو التنصيرى أو الشيوعى ، أو اليهودى ، أو غيرها ، كالغزو القاديانى والباطنى ، وأمثالهما ، بل قد يكون دفع الزكاة فى هذه الحال أفضل من غيرها من المصارف ...

(١) التوبة : ٦٠ .

وحتى في جواز ذلك أمران :

أولاً : أن القوم فقراء ، ويجب أن تتم لهم كفايتهم بسد الحاجات الأساسية التي لا بد للإنسان منها حتى يحيا حياة كريمة تليق بإنسان مسلم .

والمسجد من الحاجات الأساسية للجماعة المسلمة ، فإذا لم يكن لديها ما تقيم به مسجداً من موارد الدولة ، أو من تبرعات الأفراد ومن أهل الخير ، فليس هناك ما يمنع من إقامته من مال الزكاة ، بل الواجب أن يقام ، حتى لا يبقى القوم بلا مسجد .

وكما يحتاج المسلم الفرد إلى الطعام والشراب لجسمه ليعيش ، تحتاج الجماعة المسلمة إلى المسجد لروحها وإيمانها .

ولهذا كان أول مشروع أقامه السيّد في المدينة ، بعد هجرته إليها ، هو تأسيس مسجده الشريف ، الذي كان محور النشاط الإسلامي في ذلك العهد .

ثانياً : أن المسجد في حالة البلاد المعرضة لخطر الغزو ، أو الواقعة تحت تأثيره بالفعل ، ليس مجرد دار للعبادة ، بل هو مركز للمقاومة ، ومطلق للتنعشة والجهاد ، وقلعة للدفاع عن الهوية الإسلامية ، والحفاظ على الشخصية الإسلامية .

وأقرب دليل على ذلك دور المسجد في بعث حركة المقاومة الشعبية الإسلامية في فلسطين التي يعبر عنها بـ « الانتفاضة » وقد كانوا في أول الأمر يسمونها : « انتفاضة المساجد » ، ثم حولتها أجهزة الإعلام إلى « انتفاضة الحجارة » خشية أن ترتبط بالإسلام ، الذي يربى ذكره اليهود ومن وراءهم .

والخلاصة : أن الصرف إلى المساجد في مثل هذه الأحوال هو صرف « في سبيل الله » وفي إعلاء كلمته ، ونصرة دينه وأمه ، وكل صرف في عمل تكون نتيجته أن تكون « كلمة الله هي العليا » فهو في سبيل الله .

وبالله التوفيق .

الصرف على الأمور الإدارية

من أموال التبرعات

فضيلة الدكتور / يوسف القرضاوى ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته !!

نرسل إليكم هذا الخطاب سائلين المولى عز وجل أن ينفعنا بكم وأن يهبكم الصواب.

وبعد:

« هيئة الإغاثة الإسلامية » ، ببريطانيا عبارة عن هيئة خيرية تقوم بجمع التبرعات من بريطانيا وخارجها وتوزيعها على المسلمين فى مختلف مناطق العالم الإسلامى خاصة أفغانستان ولبنان وفلسطين وإفريقيا وبنجلاديش .

وحيث إن الهيئة بحاجة إلى مبنى يكون مقرا دائما لها فنود أن نعرف رأى الشرعى فى هذه المسألة وأنه هل يجوز أن نشترى مبنى من الأموال المتبرع بها من عدمه وبخاصة أن المتبرع أحيانا يتبرع بأمواله لصرفها فى الجهات المشار إليها، وأحيانا أخرى يترك للجهة المشرفة على الهيئة حرية التصرف فى صرفها على المحتاجين.

كذلك نود أن نعرف الحدود المسموح لنا بها لشراء المبنى إذا لم يكن هناك مانع شرعى.

نرجو الإفادة جزاكم الله خيرا .

رئيس هيئة الإغاثة

برمنجهام إنجلترا

جاء : الأخ الماثل الأستاذ / رللس هيلة الإعاةة الإسلامية ءحفظه الله .

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؁ وعلى آله ومن وآله .. أما بعد :

فلا يجوز إقامة منى للهيلة المذكورة من الأموال التي ترع بها أصحابها للصرف على جهات محددة؁ مثل إعانة المنهرفين والمنكوبين فى المجتمعات والكوارث والحروب وبحوها .. ويجب مراعاة بيات المنترعين فى ذلك؁ وبخاصة أن كثيرا من هذه الأموال يكون من اركاة؁ ومركة مصارفها شرعية معلومة؁ التي لا يجوز أن تصرف فى غيرها.

وإن كان بعض المنترعين يترك أحيانا منجهة المنسرفة على الهيلة حرية التصرف فى صرفها على احتاجين - كما يقول السؤال - فإواصح أنه قد حدد المصروف؁ وإن لم يحدد المصروف إليهم بالصطف؁ وترك ذلك للمشرعين ثقة مه بأمانتهم وإحلاصهم وحسن تقديرهم؁ ومعنى هذا أنهم يستطيعون أن يوحوها إلى فلسطين أو أفغانستان أو بحلاديش أو إفريقيا؁ أو غيرها؁ على شرط أن يكون الصرف إلى المحتاجين

أما المصاريف الإدارية التي لا بد منها لإيصال التبرعات إلى مستحقيها؁ فلا بأس أن تؤحد من حملة التبرعات؁ اعتسارا تما قرره القرآن الكريم فى مصارف الزكاة من إعطاء لعاملين عليها من حصيلة الزكاة نفسها؁ وساء على أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

على أن يكون ذلك فى أضيق الحدود المستطاعة؁ حفظا لأموال المنترعين أن تنفق على امكاتب والأثاث والإداريات والتقلات وبحوها؁ وهذه آفة من الآفات التي يشكو منها الحكماء والمخلصون.

أما إقامة مبنى مستقل مملوك للهيلة فيسمى - إذا تأكدت الحاجة إليه؁ وأجمع على ذلك أهل الرأى والصدق - أن تجمع له تبرعات بهذا القصد؁ يدفعها من يدفعها وهو عالم بمصرفها وعرضها. وهو مأجور على ذلك أيضا؁ وإنما الأعمال باليات؁ وإنما لكل امرئ ما بوى.

والله نسال أن يرزقنا سلامة القصد؁ وسداد المنهج؁ وشرف الغاية؁ واستقامة الطريق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته !!

بناء المراكز الإسلامية

من أموال الزكاة

فضيلة الشيخ / د. يوسف القرضاوى .. « حفظه الله »

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته !!

وبعد :

نرجو من فضيلتكم إفتاءنا فى أمر بالغ الأهمية لنا ولجميع المسلمين فى أمريكا وبلاد الغرب عموماً، وبمس قضية بناء المراكز الإسلامية والمساجد فى الغرب، والتي تلمس بدورها حياة المسلمين هنا مساً مباشراً.

تحتاج الجاليات الإسلامية المقيمة فى الغرب، والطلاب الذين يدرسون هناك مؤقّتا، يحتاجون إلى مركز إسلامى فى مدينتهم حاجة كبيرة، فوجوده أمر لا غنى عنه وله دور كبير فى الحفاظ على دين الجاليات والطلاب .

والسؤال المهم الذى يطرح دائما خلال عملية جمع التبرعات، والتي هى المصدر الرئيسى لتمويل تلك المشروعات، هو :

هل يجوز إنفاق مال الزكاة فى بناء مركز إسلامى فى بلاد الغرب؟

إذ أن كثيرا من المتبرعين يشترط هذا الأمر للتبرع، كما أن القائمين على المشروع يتحرجون من قبول مال الزكاة لعدم ثقتهم من جواز إنفاقه فى هذا المصرف .

فهل ترون فضيلتكم أن هذا مصرف من مصارف الزكاة؟ علما بأن المركز يحتوى مسجدا - قاعة للصلاة - وقد يحتوى مكتبة، وقاعة صلاة للنساء، ومسكنا للإمام الراتب، وبعض المرافق الأخرى. مع العلم أيضا أن المالك القانونى لمعظم المراكز فى أمريكا هو الوقف الإسلامى فى أمريكا الشمالية NAIT « التابعة » للاتحاد الإسلامى

في أمريكا الشمالية ISNA ، وكلاهما من الهيئات الإسلامية الموثوق بها أمانة وكفاءة .

نرجو من فضيلتكم التكرم بالرد على استفتائنا هذا، خاصة ونحن الآن في أوج جمع التبرعات لبناء مركزنا، ولا بد لنا من جمع مبلغ كبير من المال للبدء بالبناء وإلا سوف - لاسمح الله - نخسر موافقة البلدية ومعها مبالغ كبيرة وجهودا غالية بذلت لإنجاح هذا المشروع.

وفقكم الله وحفظكم ونفع بكم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

ابنكم هـ . ع

رئيس المركز

جـ : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد وصلتني رسالتكم الكريمة حول بناء مركز إسلامي في مدينته « توسان » بأمريكا ومدى جوار الإنفاق عليه من مال الزكاة.

ونظرا لأهمية الموضوع وحظورة الوضع في مدينتكم خاصة، سارعت بالكتابة إليكم، برغم ضيق وقتي وكثرة مشاغلي.

وأود أن أبين هنا: أن من مصارف الزكاة التي نص عليها القرآن الكريم: مصرف « في سبيل الله ».

وقد اختلف الفقهاء في تفسير سبيل الله، فمنهم من قصره على « الجهاد » لأنه المتبادر عند إطلاق الكلمة، وهذا هو رأي الجمهور .

ومسهم من جعله يشمل كل طاعة أو مصلحة للمسلمين . ويدخل في ذلك بناء المساجد والمدارس والقنصلية وتكفين الموتى من الفقراء، وغير ذلك من كل ما هو قرية أو مصلحة.

والذي أراه أن مصرف « في سبيل الله » يتسع - على الرأيين جميعا - ليفق منه عني

إنشاء مراكز إسلامية للدعوة والتوجيه والتعليم في البلاد التي يهدد فيها وجود المسلمين بالغزو التنصيري أو الشيوعي أو العلماني، أو غير ذلك من الملل والنحل، التي تعمل على سلخ المسلمين من عقيدتهم أو تضليلهم عن حقيقة دينهم، وذلك مثل وضع المسلمين خارج العالم الإسلامي، حيث يكونون أقلية محدودة الإمكانيات في مواجهة الكثرة صاحبة النفوذ والسلطان والمال.

وأما على الرأي الآخر، فلا شك أن إنشاء هذه المراكز هو ضرب من الجهاد الإسلامي في عصرنا، وهو الجهاد باللسان والقلم والدعوة والتربية .. وهو جهاد لا يستغنى عنه اليوم لمقاومة الغزو المكثف من قبل القوى المعادية للإسلام.

وكما أن من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله، فكذلك من دعا وعلم ووجه لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله.

إن المركز الإسلامي اليوم بمثابة قلعة للدفاع عن الإسلام، وإنما لكل امرئ ما نوى ... ويتأكد هذا الأمر بصفة خاصة في مدينة «توسان» حيث يوجد مركز «رشاد حبيقة» الذي أنكر بعض آيات القرآن الكريم، وأنكر السنة المطهرة إنكاراً كلياً، وترتب على ذلك إنكار الصلاة المعلومة من الدين بالضرورة، والتي اعتبرها صلاة حابطة وسمّاها «صلاة المشركين».

ثم ختم هذا الضلال بفرية كبرى، وهي ادعاء أنه «رسول الله» !!

فلا بد من مركز للحق يقاوم الباطل، ومن قلعة للإسلام في مواجهة الكفر المدعوم من الداخل والخارج ..

﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تُدْعَوْنَ لِتُتَّقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَتَخَلَّ وَهُوَ يَخْلُ فَإِنَّمَا يَخِلُ عَنْ نَفْسِهِ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾ (١).

سدد الله خطاكم، وأعانكم على إحقاق الحق، وإبطال الباطل ولو كره المجرمون.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته !!

(١) محمد ﷺ : ٣٨ .

هل فى النفط زكاة ؟

س : فى إبان أزمة الخليج التى جرت على الأمة ما جرت من الكوارث المادية والمعوية، أثرت بعض قضايا لم تحسم من الناحية الشرعية التى تهمنا نحن المسلمين الحريصين على تحكيم الإسلام فى كل شئونا .

ومن هذه القضايا: قضية عدالة توزيع الثروة العربية بين البلاد الغنية القليلة السكان، والبلاد الفقيرة الكثيفة السكان، وقد كانت هذه كلمة حق أريد بها باطل، فإن الذى قالها لم يوزع شيئاً من ثروة بلاده الطائلة وال ضخمة على البلاد الفقيرة، بل أنفقها فى حرب جيرانه من العرب والمسلمين.

ولكن الذى أسأل عنه هنا ما أثاره بعض الإخوة فى الصحف من وجوب الزكاة فى النفط أو فى عائداته - باعتباره « ركازاً » - وفى الركاز الخمس، كما هو مذهب أبى حنيفة . على أن يؤخذ هذا الخمس (٢٥ /) من العائدات، من بلاد النفط العبية لينفق على إخوانهم فى الدول الفقيرة ، فيحقق هذا بعض العدالة المنشودة بين الأغنياء والفقراء ، كما قال تعالى فى توزيع الفئ : ﴿ كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم ﴾ (١) .

فهل هذا القول صحيح من الناحية الشرعية؟ فقد رأيت من علماء الدين من أنكروها، وهل إذا وجبت الزكاة تنفق فى داخل البلاد الفطية أم فى خارجها ؟
مرجو توضيح القضية فى ضوء الأدلة من الكتاب والسنة .
حفظكم الله ونفع بكم .

م . ك . ع

القاهرة

(١) الخس: ٧

ج: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع
هذه وبعد :

مما لا خلاف فيه أن الركاة تجب في البقعة أو في عائداته إذا كان مملوكا ملكية
خاصة، سواء كان ملكا لأفراد أم لشركات.

وقد اختلف الفقهاء هنا في مقدار الواجب في الركاة: أهو ربع العشر أي ٢,٥٪ أم
الخمس؟ أي عشرون بالمائة (٢٠٪) .

والذي أرجحه في ذلك هو المذهب الثاني، الذي يوجب الخمس في البقعة ونحوه
باعتباره ركارا، وقد صح الحديث أن « في الركاز الخمس »^(١). وهو مذهب أبي حنيفة
وأبي عبيد وغيرهما^(٢).

ولكن الخلاف هنا يأتي في البقعة الذي يكون مملوكا للدولة، فهل يكون وعاء
للكركة؟ وبعبارة أخرى: هل تجب فيه الركاة كما لو كان مملوكا خاصا؟

لم أر أحدا من علماء الفقه في عصرنا قال بذلك، ولكن ذهب إلى ذلك بعض
بخوانا من الباحثين الاقتصاديين المعيين بالاقتصاد الإسلامي .

وقد أثار ذلك بعضهم في المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي سنة (١٩٧٦ م)
الذي انعقد في مكة المكرمة بدعوة من جامعة الملك عبد العزيز - رددت عليه حينذاك ،
وأيدني الفقهاء المشاركون في المؤتمر .

كما ناقشت ذلك مدسيتين على صفحات كتابي « الاجتهاد في الشريعة الإسلامية »
في معرض نقد بعض الاجتهادات المعاصرة التي تتجاوز « الإجماع » اثبات .

وفيه ناقشت ما ذهب إليه الأستاذان : الدكتور / شوقي إسماعيل شحاته،
والدكتور / محمد شوقي الفنجري، من وجوب الركاة في أموال البقعة « التروال » مما
تملكه الحكومات الإسلامية، في بلاد الخبيج وغيرها. وهو بمقدار الخمس، بناء على أنه
ركار.

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة

(٢) انظر في ذلك كتاب منه ركاة ١ : ٤٣٦

أما أن النفط ونحوه من المعادن ركاز، وأن في الركاز الخمس، فهو ما رجحته ودلت عليه، في كتابي: «فقه الزكاة».

ولكن وجوب الخمس فيه إنما يتجه إذا كان يملكه أفراد أو شركات، فهنا يؤخذ منه الخمس ويصرف مصارف الزكاة على ما رجحته.

أما إذا كان ملك الدولة، فشأنه شأن كل أموال الدولة، وهذه لا زكاة فيها بالإجماع، وسر ذلك يعود إلى عدة أمور:

أولاً: أن الزكاة فرع الملك ولهذا أصبحت الأموال إلى مالكيها في مثل قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾^(١) وقوله ﷺ: «أدوا زكاة أموالكم». ومال الدولة ليس ملك رئيس الدولة ولا وزير المالية، ولا غيرهما، حتى يضال بتزكيتة وتطهير نفسه بإخراج حق الله فيه.

ثانياً: أن من أخرج الزكاة من ماله - ربع العشر أو نصف العشر أو العشر أو الخمس - طاب له الاستمتاع بالباقي ولا حرج عليه، إلا أن يطوَّع أو تأتي حاجة عامة أو خاصة. وهنا في مال النفط لا يكفى أن تخرج الحكومة مقدار الزكاة منه، وإن قدرناه باحتمس على ما هو المختار عندنا، إذ لا بد من صرفه كله في مصالح المسلمين، ومنها مصالح الفقراء والمساكين وغيرها من الفئات المحتاجة. بل هي في مقدمة المصالح المنصوص عليها في مصارف الفیء والمساكين ﴿مَا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾^(٢).

ثالثاً: إن الدولة هي المأمورة بأخذ الزكاة ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ فكيف تأخذ من نفسها وتصبح آخذاً ومأخوذاً منه في وقت واحد؟

أما أعرف أن الدوامع إلى هذا القول دوافع حيرة، وهي محاولة التغلب على أوضاع التحرئة الحالية التي تعابها الأمة الإسلامية، بحيث تجعل بعض الدول أو الدويلات الصغيرة الحجم، القليلة السكان، التي من الله عليها بالنفط في أرضها، تملك المليارات من الدراهم أو الدنانير أو الريالات، تعص بها خرائن البوك الأجيّة، على حين ترى بلاداً إسلامية

(٢) احشر: ٧.

(١) التوبة: ١٠٣.

أخرى، كثيفة بالسكان، قليلة الموارد، تهددها المجاعات، وينشب فيها الفقر أليابه، ويعدو أبنائها من ضحايا الجوع قرائس سهلة لدعاة التنصير والشيوعية، على نحو ما قال بعض السلف: إذا ذهب الفقر إلى بلد قال له الكفر خذني معك ! .

فأراد هؤلاء الإخوة الباحثون في الاقتصاد الإسلامى أن يحتالوا على هذه الأوضاع القائمة التى لا يقرها الإسلام، فذهبوا إلى وجوب الزكاة فى النفط باعتباره « ركازا » . وفى الركاز الخمس، وما دامت هذه زكاة فإنها ترد على فقراء الإقليم ومصالحه أولا، وفق المنهج الإسلامى فى التوزيع المحلى . وما زاد عن حاجة الإقليم يوزع على الأقاليم الإسلامية الأخرى: الأقرب فالأقرب، أو الأحوج فالأحوج .

ولو كانت الخلافة الإسلامية قائمة، والبلاد الإسلامية موحدة تحت رايته كما كان الأمر من قبل، ما قالوا هذا القول، ولا ظهر هذا الاجتهاد أصلا، ولا كانت هناك حاجة إليه .

ورأى أن القول بوجوب تركية « النفط » لا يحل مشكلة التجزئة الإسلامية القائمة، ولا يترتب عليه بالضرورة حل مشكلات البلاد الفقيرة من العالم الإسلامى .

حتى لو فرضنا أن الدولة النفطية أخذت بهذا القول: أن فى النفط الذى تملكه الدولة حقا، وأنه الخمس لا ربع العشر، وأنه يصرف مصرف الزكاة لا مصرف الفىء . فمن يضمن ألا تنفق حصيلة هذا على فقراء الإقليم ومصالحه الاجتماعية والعسكرية وخصوصا إذا قيل: إن تسليح الجيوش والإنفاق عليها من « سبيل الله » وهو أحد مصارف الزكاة ؟ وعندئذ لا يبقى للمسلمين الآخرين شىء أو يبقى لهم الفتات .

وأولى من هذا فى رأى، أن تعلن الحقائق الإسلامية الأساسية واضحة، وهى: أن المسلمين - مهما اختلفت أوطانهم - أمة واحدة، يسمى بذمتهم أدناهم، وهم متكافلون فى العسر واليسر، متعاونون على البر والتقوى . ولا يجوز أن يعانى بلد إسلامى الفقر والمرض والجوع، وهناك بلد أو بلاد إسلامية أخرى تنفق على الكماليات آلاف الملايين، ولديها من الاحتياطي مئات البلايين ! .

كما لا يجوز أن يتحمل بلد إسلامى محدود عبء الجهاد ونفقاته الطائلة ضد أعدائه وأعداء الإسلام . على حين تقف الدول الإسلامية العنية موقف المتفرح، دون أن تؤدي فريضة الجهاد بالمال، كما توجبه أخوة الإسلام .

وما قاله الفقهاء من ملكية العطف وبحوه من الموارد للإمام ، لا يعنى حاكم الدولة الإقليمية ، وإنما يعنى السلطة الشرعية للدولة الإسلامية الموحدة تحت راية العقيدة الواحدة، والشرعية الواحدة ، وهذا يعنى أن هذا المال ليس ملكاً لمجموعة معينة من الناس دون سواهم ، بل ملك للأمة المسلمة والمسلمين حيثما كانت مواقعهم فى دار الإسلام^(١) .

هذا ما قنته منذ نحو عشر سنوات، ولأرلت أؤكد اليوم، من وجوب التكافل والتعاون بين البلاد الإسلامية بعضها وبعض، فهو فريضة دينية، وضرورة قومية، فلا يحوز أن يستأثر الأغنياء بفضل الثروة وحدهم، ويدعوا إخوانهم فى الأقطار الفقيرة يعانون الفقر والمرض والجوع . وقد قال ﷺ : « ليس مما من بات شعثا وجاراً إلى جسه حائط » وهذا يضيق على الجماعات كما يضيق على الأفراد.

ولا بأس أن يحدد ما تدفعه البلاد الغنية للبلاد الفقيرة بالخمس (٢٠ ٪) - قياساً على ما هو الواجب على الأفراد فى « الركاز » .

وقد رأينا مجلس التعاون الخليجى بعد حرب الخليج وأزمة الكويت، يعنى عن إنشاء صندوق لهذا الغرض، تساهم فيه كل دول المجلس، وأملنا ألا يكون هذا رد فعل للأزمة يتبخر بعد حين. كما نرجو أن يقوى هذا الصندوق وتتسع حصيته، ويأخذ طريقه إلى حير التمسيد، ولا تنعب الأنانية الإقليمية الضيقة، التى لا تقرها أحكام الدين، ولا مصلحة الدنيا، والتى لا تخدم فى النهاية إلا أعداء الإسلام ، وأعداء العروبة، وأعداء التحرر والتقدم لأوطاننا ، والتى تجعل الكيانات الإقليمية الممرقة كلها لقمة سائغة فى فم هؤلاء الأعداء الماكرين .

وبالله التوفيق .

(١) من كتابنا : الاجتهاد فى الشريعة الإسلامية ، نشر دار القلم ، الكويت .

إخراج

النقود في زكاة الفطر

س : تعودت منذ مدة طويلة أن أخرج زكاة الفطر عنى وعن أسرتى مبلغا من النقود هو قيمة صاع من أوسط الأطعمة التى ورد بها الحديث الشريف ، وقد سمعناكم تقدرونها بخمسة عشر (١٥) ريالا قطريا ، كما أنى أرسل هذه النقود إلى الفقراء من الأهل والأقارب والجيران فى الأراضى المحتلة من فلسطين . ولم يكن عندي شك فى جواز ذلك بناء على فتاوى متعددة سمعتها من فضيلتكم شخصا ، ومن علماء كثيرين ، على رأسهم فضيلة الشيخ عبد الله بن زيد المحمود - رئيس المحاكم الشرعية فى قطر .

ولكنى قد فوجئت فى أحد الأيام - وأنا أفصح المذيع - بفتوى من أحد الشيوخ ، بأن إخراج القيمة أى النقود فى زكاة الفطر لا يجوز بحال ، ومن فعل ذلك فركاته باطلة ؛ لأنها مخالفة للسنة . كما شن حملة قاسية على العلماء الذين أجازوا إخراج القيمة فى زكاة الفطر ، واتهمهم بمخالفة النصوص الشرعية بالرأى المجرد .

ولا أكتفكم أنى تحيرت وتبلبل خاطرى بعد سماعى لهذه الفتوى ، وخصوصا أننى سمعت حديثا يقول : « صوم رمضان معلق بين السماء والأرض ، لا يرفع إلا بزكاة الفطر » .

ومعنى هذا أن صومى وصوم البالغين من عائلتى لا زال معلقا طوال تلك السنين ، ولم يقبل منى .

وما قيمة العبادة إذا عملناها ولم تقبل منا ، أو وقعت باطلة كما قال هذا المفتى ؟

وماذا يفعل المسلم العادى إذا وجد العلماء يختلفون فى الفتوى ؟

أرجو أن تريحوا خاطرى وخواطر أمثالى وهم ألوف بل ملايين وملايين ... يدفعون زكاة فطرهم بالنقود ، جزاكم الله خيرا .

ج: في رأي أن المفتي الذي استمع إليه السائل والذي شنع على إخراج زكاة الفطر بقيمتها من النقود، لم يكن موقفاً في فتواه، إذا صح ضبط المستمع لها، ونقدنا عنه نقلاً صحيحاً مستوعباً، وهو ما أعتقد، فقد سمعت عن هؤلاء المفتين والخطباء الذين يشنون في كل عام غارة على إخراج القيمة في صدقة الفطر.

وخطأ هذا المفتي يتمثل في جملة أمور:

١ - أن المسائل الاجتهادية التي اختلف فيها الأئمة وتعددت فيها الآراء، لا يجوز فيها التشنيع والإنكار على من اقتنع برأى منها وأخذ به.

فمن كان من أهل الاجتهاد والقدرة على الترجيح بين الآراء، فلا يطالب شرعاً أن يعمل إلا بما انتهى إليه اجتهاده، فإن كان صواباً فهو مأجور أجرين: أجر أعلى اجتهاده، وأجر أعلى إصابته الحق في المسألة، وإن كان اجتهاده خطأ فهو مأجور أيضاً، ولكنه أجر واحد، هو أجره على اجتهاده وتحرره.

وأقصى ما يقوله مجتهد عن نفسه ما جاء عن الإمام الشافعي رضي الله عنه: رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب.

وكل مسألة ليس فيها نص قطعي الثبوت والدلالة فهي من مسائل الاجتهاد يبقين ومسألتنا من هذا النوع بلا ريب.

ومن كان يسوغ له التقليد - ومعظم الناس كذلك - جاز له أن يقيد أحد المذاهب المتبوعة، المتبوعة بالقول لدى الأمة، وهذا هو المستطاع بالنسبة مثله فليس عنده أدوات الاجتهاد ولا شروطه، ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(١)، وقد قال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾^(٢)، وقال رسوله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»^(٣).

٢ - إذا نظرنا للمسألة المبحوث فيها على هذا الأساس المذكور، رأينا أن أبا حنيفة وأصحابه والحسن البصري، وسفيان الثوري، وخامس الراشدين عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه - أجازوا إخراج القيمة في الزكاة، ومنها زكاة الفطر.

وهو قول الأشهب وابن القاسم عند المالكية.

(١) البقرة: ٢٨٦.

(٢) التغابن: ١٦.

(٣) مصنف عليه

قال النووي: وهو الطاهر من مذهب البخارى فى صحيحه.

قال ابن رُشيد: وافق البخارى فى هذه المسألة الحنفية مع كثرة مخالفته لهم لكن قاده إلى ذلك الدليل.

ولهم فى ذلك أدلة اعتمدوا عليها، واعتبارات استندوا إليها، كما أن المانع لإخراج القيمة لهم أيضا أدلة واعتبارات مخالفة.

وقد فصلنا القول فى ذلك فى موضعه من كتابنا: «فقه الزكاة» فصل: إخراج القيمة من باب طريقة أداء الزكاة.

وقد ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية مذهباً وسطاً بين العريقين المتنازعين، قال فيه: (الأظهر فى هذا: أن إخراج القيمة لغير حاجة، ولا مصلحة راجحة، ممنوع منه، ولهذا قدر النبى ﷺ الجبران بثاتين، أو عشرين درهما ولم يعدل إلى القيمة، ولأنه: متى جوز إخراج القيمة مطلقاً، فقد يعدل المالك إلى أنواع رديئة، وقد يقع فى التقويم ضرر، ولأن الزكاة مبناه على المواساة، وهذا معتبر فى قدر المال وجنسه. وأما إخراج القيمة للحاجة أو المصلحة، أو العدل، فلا بأس به: مثل أن يبيع ثمر بستانه أو زرعه بدراهم، فهنا إخراج عشر الدراهم بجزئه، ولا يكلف أن يشتري ثمراً أو حنطة، إذ كان قد ساوى الفقراء بنفسه. وقد نص أحمد على جواز ذلك.

ومثل أن يجب عليه شاة فى خمس من الإبل، وليس عنده من يبيعه شاة، فأخرج القيمة هنا كاف، ولا يكلف السفر إلى مدينة أخرى ليشتري شاة.

ومثل أن يكون المستحقون للزكاة طلبوا منه إعطاء القيمة لكونها أنفع. فيعطيه إياها أو يرى الساعى أنها أنفع للفقراء، كما نقل عن معاذ بن جبل: أنه كان يقول لأهل اليمن: «اتنوني بخميس أو ليس، أيسر عليكم وخير لمن فى المدينة من المهاجرين والأنصار، وهذا قد قيل: إنه قاله فى الزكاة وقيل فى الجزية»^(١).

وهذا، وإن قاله فى زكاة المال، فهو ينطبق على زكاة الفطر.

وجوهر الخلاف إنما هو بين مدرستين: المدرسة التى تراعى فى اجتهداتها المقاصد

(١) مجموع حواى ابن تيمية ٨٢/٢٥، ٨٣، ط. السعودية.

الكسبة للشرعية، ولا تهمل النصوص الجزئية، والمدرسة التي لا تنظر إلا إلى النصوص الجزئية وحدها.

وقد عمل بهذا القول في حيز القرون، بعد قرون الصحابة، وهو قرن لتابعين لهم بإحسان، وعمل به خليفة أجمعوا على أنه من الراشدين المهديين.

روى ابن أبي شيبة عن عوف قال: سمعت كتاب عمر بن عبد العزيز يقرأ إلى عدي بن حصرة - وعدي هو الوالي - : يؤخذ من أهل الديوان من أعطياتهم من كل إنسان نصف درهم^(١).

وعن الحسن قال: لا بأس أن تعطى الدراهم في صدقة الفطر^(٢)

وعن أبي إسحاق قال: أدركتهم وهم يؤدّون في صدقة رمضان الدراهم بقيمة الطعام^(٣).

وعن عطاء: أنه كان يعطى في صدقة الفطر ورقاً - دراهم فضية -^(٤)

ومما يدل لهذا القول:

أ - أن النبي ﷺ قال: «أغروهم - يعنى المساكين - في هذا اليوم»، والإعلاء يتحقق بالقيمة، كما يتحقق بالطعام، وربما كانت القيمة أفضل، إذ كثرة الطعام عند الفقير تحوجه إلى بيعها، والقيمة تمكنه من شراء ما يدرمه من الأطعمة والملابس وسائر الحاجات.

ب - كما يدل على حوار القيمة ما ذكره ابن المنذر من قبل: أن الصحابة أجازوا إخراج نصف الصاع من القمح؛ لأنهم رأوه معادلاً في القيمة لنصاع من التمر أو الشعير، ولهذا قال معاوية: «إني لأرى مدين من سمراء الشام تعدل صاعاً من التمر».

ج - ثم إن هذا الأسير بالنظر لعصره وخاصة في المناطق الصناعية التي لا يتعامل الناس فيها إلا بالنقود، كما أنه - في أكثر البلدان وفي غالب الأحيان - هو الأضعف للمقرء.

٣ - أن النبي ﷺ لما فرض ركاة الفطر من الأطعمة السائدة في بيئته وعصره، إنما أراد بذلك التيسير على الناس، ورفع الحرج عنهم. فقد كانت النقود الفضية أو الذهبية

(١، ٢) مصنف ابن أبي شيبة ٤/٣٧، ٣٨.

(٣، ٤) انظر السابق.

عريرة عند العرب، وأكثر الناس لا يكاد يوجد عنده منها إلا القليل، أو لا يوجد عنده منها شيء . وكان الفقراء والمساكين في حاجة إلى الطعام من البر أو التمر أو الربيب ، أو الأقط .

لهذا كان إخراج الطعام أيسر على المعطى، وأنفع للآخذ، ولقصد التيسير أجاز لأصحاب الإبل والغنم أن يحرقوا «الأقط» - وهو اللبن المخفف المروع ربه - فكل إنسان يخرج من المسور لديه.

ثم إن القدرة الشرائية للقود تتغير من زمن لآخر، ومن بلد لآخر، ومن حال لآخر، فهو قدر النواجذ في ركاة القطر بالقود لكان قابلاً للارتفاع والانخفاض حسب قدرة القود.

على حين يمثل الصاع من الطعام إشباع حاجة بشرية محددة لا تختلف، فإذا جعل الصاع هو الأصل في التقدير فإن هذا أقرب إلى العدل، وأبعد عن التقلب

٤ - أن المحققين من علمائنا قرروا أن القنوى تتغير بتغير الزمان والمكان والحال، وهذه قاعدة عظيمة حققناها في رسالتنا: «عوامل السعة والضرورة في الشريعة الإسلامية» وأقمنا الأدلة على صحتها من القرآن والسنة، وهدى الصحابة رضي الله عنهم، فضلاً عما ذكرناه من أقوال العلماء وتطبيقاتهم عليها.

ومن نظر بعين الإنصاف والتقدير للواقع المعاصر، يعلم أن إخراج الصاع لا يصح إلا في المجتمعات البسيطة والمحدودة، التي يتيسر فيها الطعام من يريد إخراج الركاة، ويحتاج فيها الفقير إلى الانتفاع بالطعام.

أما المجتمعات الكبيرة والمعقدة، والتي تتمتع بكثافة سكانية عالية، والتي يندر فيها وجود الأطعمة بحيث يُعبث الخرج طلبها، ولا يحتاج الفقير إليها؛ لأنه لم يعد يضحى ويصح ويحبر، فلا يمارى مصف في أن إخراج القيمة في هذه الحال هو الأولى.

وقد أحسن الإمام ابن تيمية حين أجاز من باع ثمر نسيانه بدراهم أن يحرج عشرة منها، ولا يكف أن يشتري ثمره، إذ قد ساءى الفقراء بنفسه، كما أجاز لمن لم يجد في مدينته من يبيعه شاة عن إبله، أن يحرج قيمتها ولا يكلف السفر إلى مدينة أخرى لشرائها، وهذا هو الفقه حقاً.

وكيف نكلف المسلم - في مدينة كالقاهرة فيها أكثر من عشرة ملايين من المسلمين - بإخراج الحبوب، التي لم يعد من الميسور إحضارها، ولا من النافع للفقير إعطاؤها؟

وفرق بين من يكون عنده الطعام ويضن به على الفقير، ومن ليس عنده إلا القود كأهل المدن، فهو يسوى الفقراء بنفسه.

والزكاة إنما جعلت لإعلاء الفقير عن الطواف في يوم العيد، والأعياء يتمتعون بمالههم وعيالهم، وليطرأ أمرؤ لنفسه: هل يرى أنه يعنى الفقير عن الطواف إذا أعطاه صاع تمر أو صاع شعير، في بلد مثل القاهرة في مثل هذه الأيام؟! وماذا يفعل بهما الفقير إلا أن يطوف ليجد من يشتريهما بحس من القبحة، لبتاع لنفسه أو لأولاده ما يتقوتون به؟! (١).

على أن فقهاء المذاهب المتشعبة أثاروا إخراج الزكاة من غالب قوت البلد وإن لم يكن من الأطعمة المنصوصة، رعاية للمقصد.

أما نقل الزكاة إلى بلد آخر، فهو حائر إذا كان ذلك لاعتبار صحيح، كأن يكون ذلك بعد استعناء البلد الذي فيه الزكاة في ركاة الفطر، أو الذي فيه المال في ركاة المال، أو يكون البلد الآخر أشد حاجة لبرول محاعة أو كارثة به . أو اجتياح عدو له يحتاج إلى مقاومتها . أو يكون له قرابة محتاجون في البلد الآخر، وهو أعرف بحاجتهم، وولي بهم.

ومثل هذه الاعتبارات تجعل نقل ركاة الفطر أو ركاة المال إلى المسلمين المحتاجين في الأرض المحتلة من فلسطين، وخصوصا الذين يقاومون العدو منهم. أو الإحوة المحادين والمهاجرين من الأفغانيين، أو الذين يقتلهم الجوع وينهددهم التصير في بحلاديش، أو بورما أو الصومال أو إريتريا أو غيرها.

وأما ما ذكره الأخ من اختلاف أهل الختوى في بعض المسائل، بحيث يبيح هذا، ويحرم ذلك، أو يوجب واحد، ولا يوجب آخر، فالمسلم يأخذ بقول من يطمئن إليه قلبه، ويترجح لديه أنه أفقه في الدين، وأعرف بمصادره، وأعلم بمقاصده، وأنه لا يتبع الهوى، ولا يبيع دينه بدنياه، ولا بدنياه غيره.

(١) مصر حامش محسن وعبدى علامة أحمد - ذكر ١٣١، ١٣٢.

وهذا كما يفعل المريض إذا اختلف عليه الأطباء، فإنه يأخذ بقول من يطمئن إليه، لأنه أحق أو أشهر أو نحو ذلك.

والخطأ في هذه المروءة معذور، وإنما لكل امرئ ما نوى.

بقي الكلام عن حديث: «صوم رمضان معلق بين السماء والأرض، لا يرفع إلا بركاة الفطرة» وهو حديث لم يثبت، وقد تكلمنا عليه في موضع آخر.

والله أعلم.



النَّارِي السُّبَايِي

في

شئون المرأة والأسرة

دور حواء

فى إخراج آدم من الجنة

من . هل صحيح أن أمنا حواء هى السبب فى إخراج أبينا آدم من الجنة ؛ لأنها هى التى أعرته بالأكل من الشجرة المموعة ، فكادت بذلك سببا فى حرماننا من الجنة ، وشقائنا - نحن ذرية آدم - بدنيانا هذه التى بعانى بؤسها وويلاتها ؟

إن هذه المقولة تتحد تكأة للحملة على المرأة والنيل من مكانتها ، وأنها وراء كل مصيبة حدثت فى الأولين ، أو تحدث فى الآخرين .

فهل فى الإسلام ما يدل على ذلك ، أو على خلافه ؟

نرحو التكرم بالإيضاح . أحركم الله وأيدكم

ج : هذه المقولة التى يسأل عنها الأخ . ولتى تحمل المرأة - ممثلة فى أمنا حواء - مسئولية تنقاء لشريعة ، وتعرو بيتنا حتى أعوت آدم ، حتى أكل من الشجرة منتهى عنها ... إلخ . مقولة غير إسلامية بلا ريب .

ب : مصدرها هو الثورة وأسفارها وملحقاتها ، وهو ما يؤمن به اليهود والنصارى ، ويتحدث عنه مفكروهم وشعروهم وكتابه . وقد هم فى ذلك بعض كتاب مسلمين تقيدا بعاويا ، دون نقد ولا تمحيص .

ج : روى بقرأ قصة آدم فى القرآن الكريم ، ويجمع بين آياتها المتفرقة فى عدد من سورته الشريفة ، يتبين له ما يأتى :

١ - أن التكليف الإلهي بعدم الأكل من الشجرة المنعية كان لكل من آدم وروحه : ﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ (١) .

(١) البقرة : ٣٥

٢ - أن الذي أغرى الاثنين وأزلهما وأغواهما بالخداع والحيلة والقسم الكاذب هو الشيطان ، كما قال تعالى في سورة البقرة : ﴿ فَأَزَلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ (١) .

وفي سورة الأعراف تفصيل أوفى لما قام به الشيطان من كيد وإغراء كما قال تعالى : ﴿ فَوَسَّوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوَاءَاتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَتَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ . وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ . فَدَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ وَأَقُلْ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ . قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ (٢) .

وفي سورة طه ما ينسب بأن آدم عليه السلام هو المسئول الأول عن المعصية ، وليس حواء ، ولذا كان التحدير من الله تعالى موجها إليه أساسا وعلى الخصوص ، وكان التقصير منسوباً إليه ، وكان العصيان محسوباً عليه ، وإن شاركته زوجته في المخالفة ، ولكن دلالة الآيات الكريمة ناطقة بأن دورها ليس كدوره ، وكأنها أكلت وخالفت تبعاً له .

يقول تبارك وتعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلِ قَنَسِي وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً . وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى . فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يَخْرُجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى . إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى . وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى . فَوَسَّوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَلَى . فَآكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى . ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى ﴾ (٣) .

٣ - أن القرآن مصرح بأن آدم قد خلقه الله لمهمة حددت له من قبل أن يخلق ، وهي المهمة التي تطلعت إليها الملائكة ، وحسبوا أنهم أولى بها من آدم ، وهذا ما بطلت به آيات سورة البقرة التي ذكرها الله تعالى قبل الآيات التي تحدثت عن سكنى الجنة والأكل من الشجرة .. إلخ .

(٣) طه : ١١٥ - ١٢٢ .

(٢) الأعراف : ٢٠ - ٢٣ .

(١) البقرة : ٣٦ .

يقول تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ . وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْشِئُوا بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ . قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ . قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَبَاهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ (١) .

وقد صحح في الحديث أن آدم وموسى عليهما السلام اتفقا في عالم الغيب ، وأن موسى أراد أن يحمل آدم ما تعاقبه البشرية بسبب كنه من الشجرة ، ولكن آدم حجج موسى وأفحمه بأن هذا كان أمر ربه القدر الإلهي قبل أن يخلق ليقوم بعمارة الأرض ، وأن موسى يحدد مكتوب عنه في التوراة .

وهذا الحديث يفيدنا فائدتين :

الأولى : أن موسى وجه يوم إبي آدم ، وله بوجهه إبي حواء ، وهذا يدل على أن ما في التوراة من تحميل حواء عليها لسلامة نعمة لأكل من الشجرة المحرمة غير صحيح ، وهو من التحريفات التي أدخلت على التوراة .

الثانية : أن إيهود آدم ودريته إبي لأرض أمر سبق به بقدر لأعني . ومطهر القلب الإلهي في أم الكتاب ، يقوم هذا السور المكلف المنسب بحذر بوساطة فوق هذا الكوكب ، كما أراد الله ، فكان لا بد أن يقع .

٤ - أن الجنة التي أمر آدم أن يسكنها وأن يأكل من كل شجرها ، إلا شجرة واحدة ، والتي أمر بهموص منها بعد مخافة ، ليس مقصودا بأنها هي الجنة التي أعدها الله للمتقين في الآخرة ، وحصل فيها ما لا عين رأت ، ولا أدب سمعت ، ولا خطر على قلب بشر ؛ فقد احتلف علماء المسلمين في حجة آدم هذه : أهى تلك الجنة الموعودة ثوبا للمؤمنين أم هي جنة من جنان الدنيا ، كما قال الله تعالى في سورة « القلم » ﴿ إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ ﴾ (٢) ، وكما قال في سورة الكهف ﴿ وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا

(٢) القلم : ١٧ .

(١) البقرة : ٣٠ - ٣٣ .

لأحدهما جنتين من أعاب وحققاهما بنحل وجعلنا بينهما زرعاً . كلتا الجنتين آتت
أكلها ولم تظلم منه شيئاً وفجرنا خلالهما نهراً ﴿١﴾ .

وقد ذكر المحقق ابن القيم القولين وأدلة كل منهما في مطلع كتابه « مفتاح دار
السعادة » فليراجعه من يريد تحقيق المسألة . والله أعلم .

(١) الكهف : ٢٢

فتة النساء

وصوت المرأة

من بعض الناس يسيئون الظن بالمرأة . ويعتبرونها مصدر كل بلاء وفتة . ويقولون إذا حدثت حادثة ، أو نزلت كارثة ففتش عن المرأة ! بل يقولون : إنها هي سبب كل ما عانته وتعانيه البشرية من عهد أبي البشر آدم إلى اليوم ؛ لأنها التي حرضته على الأكل من الشجرة . حتى أخرج من الجنة . وحرى عليه وعليها ما كان من معاناة وشقاء !

للأسف إنهم يستدلون على بعض ما يدعون بعض النصوص الدينية . التي ربما لم تكن صحيحة وربما - حتى لو صحت - فبهموها على غير وجهها . مثل ما ورد في بعض الأحاديث من التحذير من فتة النساء . وقوله عليه الصلاة والسلام : " ما تركت بعدى فتة أصر على الرجال من النساء " .

فما المراد بهذا الحديث وأمثاله مما يذكره بعض الوعاظ والخطباء أحيانا ، فيستغله قوم في الإساءة إلى المرأة . ويستغله آخرون في الإساءة إلى الإسلام الذي يهتمونه زورا بأنه قسا على المرأة وربما جار عليها ؟

وقالوا : إن صوتها - كوجهها - عورة . وصلاحتها أن تظل حبيسة الدار إلى الموت !

مع أننا نعتقد أنه لا يوجد دين كالإسلام أنصف المرأة ورعاها وكرمها وأعطاه حقوقها ، ولكننا لا نملك من البيان والأدلة ما ملككم الله . فالمأمول منكم أن توضحوا لهؤلاء الذين يجهلون الإسلام أو يتجاهلون معى هذه الأحاديث والمقصود بها .

زادكم الله سدادا وتوفيقا وعمم النفع بكم آمين ..

ج : لا توجد قضية التيسر فيها الحق بالباطل ، واختلط فيها الصواب بالخطأ ووقع فيها العدو والتقصير ، مثل قضية المرأة في مجتمعاتنا الإسلامية .

فالحنق أنه لا توجد ديانة سماوية أو أرضية ، ولا فلسفة مثالية أو واقعية ، كرمت المرأة وأنصفتها وحمتها ، مثل الإسلام ..

فقد كرم الإسلام المرأة وأنصفها وحمها إنسانا .

وكرم الإسلام المرأة وأنصفها وحمها أنثى .

وكرم الإسلام المرأة وأنصفها وحمها بنتا .

وكرم الإسلام المرأة وأنصفها وحمها زوجة .

وكرم الإسلام المرأة وأنصفها وحمها أمّا .

وكرم الإسلام المرأة وأنصفها وحمها عضوا في المجتمع ..

كرم الإسلام المرأة إنسانا حين اعتبرها مكلفة مسئولة كاملة المسئولية والأهلية كالرجل ، مجزية بالشواب والعقاب مثله ، حتى إن أول تكليف إلهي صدر للإنسان كان لرجل والمرأة جميعا ، حيث قال الله للإنسان الأول : آدم وروحه : ﴿ اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغدا حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين ﴾ (١) .

ومما يذكرها أن الإسلام ليس في شيء من نصوصه الثابتة في القرآن الكريم أو السنة الصحيحة نص يحمل المرأة تبعه إخراج آدم من الجنة ، وشقاء ذريته من بعده ، كما جاء ذلك في « أسفار العهد القديم » . بل القرآن يؤكد أن آدم هو المسئول الأول : ﴿ ولقد عهدنا إلى آدم من قبل قسبي ولم نجد له عزما ﴾ (٢) ، ﴿ وعصى آدم ربه فغوى . ثم اجباه ربه فتاب عليه وهدى ﴾ (٣) .

ولكن بعض المسلمين ، للأسف الشديد ، ظلموا المرأة ظلما كبيرا ، وجاروا على حقوقها ، وحرموها مما قرره الشرع لها ، باعتبارها إنسانا ، أو أنثى ، أو ابنة أو زوجة أو أمّا .

(١) البقرة : ٣٥ .

(٢) طه : ١١٥ .

(٣) طه : ١٢١ ، ١٢٢ .

والعجيب أن كثيرا مما وقع عليها من ظلم وافشاش وقع باسم الدين وهو منه براء .

لقد نسوا إلى النبي ﷺ أنه قال في شأن النساء: « شاوروهن وخالفوهن » ، وهو حديث موضوع لا قيمة له ولا وزن من الناحية العلمية .

هذا مع أن النبي ﷺ شاور زوجته أم سلمة في أمر من أهم أمور المسلمين ، وأشارت عليه ، فأخذ برأيها راضيا مختارا ، وكان فيه الخير والبركة .

ونسوا إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه قوله : « المرأة شر كلها ، وشر ما فيها أنه لا بد منها » وهو قول غير مقبول قط ، لا من مطلق الإسلام ، ولا من نصوصه (١) .

كيف والقرآن الكريم يقرن المسلمات بالمسلمين ، والمؤمنات بالمؤمنين والقائات بالقائتين ، إلى آخر ما هو معلوم من كتاب الله تعالى ؟ .

وقالوا فيما قالوا : إن صوت المرأة عورة ، فلا يجوز لها أن تتكلم مع رجل ، غير زوج ولا محرم ؛ لأن صوتها بطبيعته الناعمة يغري بالفتنة ، ويوقظ في القلب الشهوة .

وسألناهم عن الدليل ، فلم نجد لهم دليلا يعول عليه ويستند إليه .

نرى هل جهل هؤلاء أن القرآن أجاز سؤال أزواج النبي ﷺ من وراء حجاب ، رغم التغليظ في أمرهن ، حتى حرم عليهن ما لم يحرم على غيرهن ؟ ومع هذا قال الله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ (٢) . والسؤال يقتضي جوابا ، وهو ما كانت تفعله أمهات المؤمنين ، حيث كن يفتين من استفتاهن ، ويروين الأحاديث لمن يريد أن يتحملها عنهن .

وقد كانت المرأة تسأل النبي ﷺ في حضرة الرجال ولم تجد في ذلك حرجا ، ولا منعها النبي ﷺ .

وقد ردت المرأة على عمر رآيه ، وهو يحطب على المنبر ، فلم يكر عليها ، بل اعترف بصوابها وخطئه ، وقال : « كل الناس أقره من عمر » .

وقد رأينا الفتاة ابنة الشيخ الكبير المذكورة في سورة القصص تقول لموسى : ﴿ إِنِّي أَبِى يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾ (٣) .

(١) قدنا هذه المقولة بالجزء الأول من خاتمة معاصرة ص ٢٢١ .

(٢) الأحزاب : ٥٣ . (٣) القصص : ٢٥ .

كما تحدثت إليه هي وأختها من قبل حين سألهما : ﴿ ما خطبكما قالتا لا نسقى حتى يُصْدر الرَّعَاء وأبونا شيخ كبير ﴾ (١) .

كما حكى لنا القرآن ما جرى من حديث بين سليمان عليه السلام وملكة سبأ ، ومثل ذلك بينها وبين قومها من الرجال .

وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ما ينسخه من شرعنا ، كما هو المذهب المختار .

كل ما يجمع هنا هو التكسر والتميع في الكلام ، الذي يراد به إثارة الرجل وإغراؤه ، وهو ما عبر عنه القرآن باسم « الخضوع بالقول » وذلك في قوله تعالى : ﴿ يا نساء النبي لستن كأحد من النساء إن اتقيتن فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض وقلن قولا معروفا ﴾ (٢) .

فالمهي عنه هنا هو هذا « الخضوع » الذي يطمع الذين أمرضت قلوبهم الشهوات ، وهذا ليس منعا للكلام كله مع الرجال كلهم ، بدليل قوله تعالى تنمة للآية : ﴿ وقلن قولا معروفا ﴾ .

ومن الأحاديث التي أساءوا فهمها ما رواه البخاري عنه ﷺ أنه قال : « ما تركت بعدى فتنة أضرب على الرجال من النساء » .

فقد توهموا وأوهموا أن الفتنة هنا تعني أنهن شر وبقمة ، أو مصيبة يبتلى بها الإنسان كما يبتلى بالفقر والمرض والجوع والخوف ، وغفلوا عن شيء مهم ، وهو : أن الإنسان إنما يفتن بالنعم أكثر مما يفتن بالمصائب . وقد قال تعالى : ﴿ وَنَبِّئُكُمْ بِالْشَّرِّ وَالْخَيْرِ فَتَنَةً ﴾ (٣) .

وليس أدل على ذلك من اعتبار القرآن الأموال والأولاد ، وهما من أعظم نعم الحياة الدنيا وزينتها ، فتنة يحذر منها ، كما قال تعالى في كتابه العزيز : ﴿ إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ ﴾ (٤) ، ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ ﴾ (٥) .

وفتنها أنها قد تلهي الإنسان عن واجبه نحو ربه ، وتشغله عن مصيره ، وفي هذا

(٣) الأنبياء : ٣٥ .

(٢) الأحزاب : ٣٢ .

(١) القصص : ٢٣ .

(٥) الأنفال : ٢٨ .

(٤) التغابن : ١٥ .

يقول الله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ (١) .

وكما يخاف على الناس أن يفتنوا بالأموال والأولاد ، يخاف عليهم أن يفتنوا بالنساء ، يفتنوا بهن زوجات يبطنهم عن البذل والجهاد ، ويغريهم بالاشتغال بالمصالح الخاصة عن الواجبات العامة ، وفي هذا جاء التحذير القرآني : ﴿ إِنْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ عَدُوا لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ ﴾ (٢) .

ويفتنوا بهن إذا أصبحن أدوات للإثارة ، وتحريك الشهوات ، وتأجيج بيران الغرائز في صدور الرجال ، وهذا هو الخطر الأكبر ، الذي يخشى من ورائه تدمير الأخلاق ، وتلويت الأعراض ، وتفكيك الأسر والجماعات .

والتحذير من النساء هنا كالتحذير من نعمة المال والرخاء وبسطة العيش وهو ما جاء في الحديث الصحيح : « وَاللَّهِ مَا الْفَقْرُ أَخْشَى عَلَيْكُمْ وَلَكِنْ أَخْشَى أَنْ تَبْسُطَ سِيَا عَيْبِكُمْ كَمَا بَسَطَتْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ فَتَتَنَافَسُوهَا كَمَا تَنَافَسُوهَا ، فَتَهْلِكُكُمْ كَمَا أَهْلَكْتَهُمْ » (٣) .

فلا يعنى هذا الحديث أن الرسول يعمل على نشر الفقر ، وهو الذي استعاذ بالله منه ، وقرنه بالكفر ، ولا أنه يكره لأئمة السعة والرخاء والغنى بالمال ، وهو الذي قال : « نَعَمْ الْمَالُ صَالِحٌ لِلْمَرْءِ الصَّالِحِ » (٤) إنما هو يضيء الإشارات الحمراء للفرد المسلم والمجتمع نسب أمام المرائق والأخطار حتى لا تنزل أقدامه ويسقط في الهاوية من حيث لا يشعر ، ولا يريد .

(١) الماعون : ٩ . (٢) النعائم : ١٤ .

(٣) متفق عليه من حديث عمرو بن عوف الأنصاري .

(٤) رواه أحمد ٤ / ١٩٧ و ٢٠٢ والحاكم في المستدرک ٢ / ٢ وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي .

مناقشة رأى فى التفسير

فيه إجحاف بالمرأة

س : من المراد بالسفهاء فى قوله تعالى فى سورة النساء . ﴿ وَلَا تَوْتُوا
السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياماً وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم
قولا معروفاً ۝ ٢١ ۝ ﴾ .

فقد نشرت مجلة الأمة فى عددها التاسع والأربعين مقالا لأخت فاضلة (حنان
لحام) ، ذكرت فيه ما نقله ابن كثير عن حبر الأمة وترجمان القرآن ، عبد الله بن
عباس ، أن السفهاء هم النساء والصبيان .

واستكرت الكاتبة هذا التفسير ، وإن نقل عن ابن عباس ، واستبعدت وصف
النساء عامة بالسفه ، وفيهن مثل خديجة وأم سلمة وعائشة من أمهات المؤمنين - رضى
الله عنهن - وغيرهن من الصالحات الفضليات .

وقد كتب إلى بعض الإخوة يسألنى عن هذا التفسير الذى ذكره ابن كثير : هل هو
صحيح ؟ وما تعليقكم على هذا ؟ .

ج : هذا التفسير للسفهاء فى الآية الكريمة بأن المراد بهم النساء خاصة ، أو النساء
والصبيان ، تفسير مرجوح ضعيف ، وإن نقل عن حبر الأمة ابن عباس - رضى الله
عنه - ولو صحت نسبته إليه ، وإلى غيره من مفسرى السلف .

والصواب الذى عليه جماهير الأمة أن تفسير الصحابى للقرآن الكريم ليس حجة فى
نفسه ملزمة لغيره ، وليس له حكم الحديث المرفوع ، كما رعم بعض المحدثين .
وإنما هو رأى واجتهاد من صاحبه يؤجر عليه وإن أخطأ فيه .

(١) النساء : ٥ .

وقد نقل عن ابن عباس نفسه ، وعن بعض أصحابه : « أن كل واحد يؤخذ من كلامه ويرد عليه إلا النبي ﷺ » .

ودعاء النبي ﷺ لابن عباس أن يعلمه الله التأويل ، لا يعنى منحه العصمة فيما يذهب إليه من تأويل ، إنما معناه أن يوفقه إلى الصواب فى جل تأويلاته لا فى كلها .

ولا عرو أن كان لابن عباس آراء واجتهادات فى التفسير وفى الفقه لم يوافق عليها جمهور الصحابة ، ثم جمهور الأمة من بعدهم .

وضعف التأويل الذى ذهب إليه ابن عباس ومن تبعه - أن المراد بالسفهاء النساء أو النساء والصبيان - يتضح من عدة جوانب :

أولاً : أن « السفهاء » جمع تكسير للمذكر ، مفردة سفيه ، وليس مفردة سفيهة ، ولو كان مفردة سفيهة لجمع على فعيلات أو فعائل ، كما هو شأن جمع الإناث ، فقيل : سفيهات أو سفائه .

ثانياً : أن « السفهاء » اسم دم ، لأن مضمونه خفة العقل ، وسوء التصرف ، ولهذا لا يذكر فى القرآن إلا فى معرض الدم ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم آمَنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴾ (١) ، ﴿ يَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَاهُمُ عَنِ قِبَلِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ﴾ (٢) .

وإذا كان لفظ « السفهاء » للذم ، فكيف يذم الإنسان على ما لم يكتسبه ؟ كيف تدم المرأة لأنها امرأة ، وهى لم تخلق نفسها ، بل خلقها بارئها ؟ وقد قال تعالى : ﴿ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ ﴾ (٣) . وفى الحديث : « إنما النساء شقائق الرجال » (٤) .

ومثل هذا يقال فى الصبيان ، فالله هو الذى خلق الإنسان من ضعف ، وجعل لحياته مراحل يتنقل فيها من طفولة إلى صبا ، إلى شباب ، إلى كهولة ، فكيف يذم الصبى على صباه ولا كسب له فيه ؟ !

(٣) آل عمران : ١٩٥ .

(٢) البقرة : ١٤٢ .

(١) البقرة : ١٣ .

(٤) أحمد بن حنبل ٦ / ٢٥٦ ، والبيهقى ١ / ١٦٨ . وجاء فى كنز العمال برقم ٤٥٥٥٩ .

ولو رجعا إلى تفاسير المحدثين وجدناها كلها ترجح شيخ المفسرين الطبري ، ففي تفسير المار للسيد رشيد رضا :

السفهاء هنا هم المبدرون أموالهم الدين يتفقونها فيما لا ينبغي ، ويسبئون التصرف بإنمائها وتضميرها .

وذكر اختلاف السلف في المراد بالسفهاء هنا ، ورجح ما اختاره ابن جرير : إنها عامة في كل سفية من صغير وكبير وذكر وأنثى .

وقال الأستاذ الإمام :

(أمرنا الله في الآيات السابقة بإيتاء اليتامى أموالهم ، وإيتاء النساء صدقاتهن ، أى مهورهن ، وأتى في قوله : ﴿ وَلَا تَوْتَرُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُم ... ﴾ بشرط للإيتاء بعدم الأمرين السابقين ، أى أعطوا كل يتيم ماله إذا بلغ ، وكل امرأة صداقها ، إلا إذا كان أحدهما سفية لا يحسن التصرف في ماله ، فحينئذ يمتنع أن تعطوه إياه لكلا يضيعه ويجب أن تحفظوه له أو يرشد . وإنما قال : (أموالكم) ولم يقل : أموالهم مع أن الخطاب للأولياء ، والمال لسفهاء الذين في ولايتهم للتنبيه على أمور :

أحدها : أنه إذا ضاع هذا المال ولم يبق للسفية من ماله ما ينفق عليه وجب على وليه أن ينفق عليه من مال نفسه ، فذلك تكون إضاعة مال السفية مفصية إلى إضاعة شيء من مال الولي ، فكأن ماله عين ماله .

ثانيهما : أن هؤلاء السفهاء إذا رشدوا وأموالهم محفوظة لهم وتصرفوا فيها تصرف الراشدين وأنفقوا منها في الوجوه الشرعية من المصالح العامة والخاصة فإنه يصيب هؤلاء الأولياء حظها .

ثالثها : التكافل في الأمة واعتبار مصلحة كل فرد من أفرادها عين مصلحة الآخرين ، كما قلناه في آيات أخرى (١) .

(١) انظر : تفسير المنار ٤ / ٣٧٩ ، ٣٨٠ .

نظر الرجل إلى المرأة

ونظر المرأة إلى الرجل

من . نريد أن نعرف ما الذى يجوز ، وما الذى لا يحوز من نظر الرجل إلى المرأة ونظر المرأة إلى الرجل . وخصوصا الشق الثانى من السؤال ، وهو نظر المرأة إلى الرجل . فقد سمعنا من بعض الوعاظ أن المرأة لا يحوز أن تنظر إلى الرجل لا بشهوة ولا بغير شهوة واستدل لذلك بحديثين :

الأول . أن النبى ﷺ سأل ابنته فاطمة رضى الله عنها : « أى شئ أصلح للمرأة » ؟ قالت : « ألا ترى رجلا ، ولا يراها رجلا ! فقبلها وقال . » ذرية بعضها من بعض .^(١)

والثانى . حديث أم سلمة أم المؤمنين رضى الله عنها ، قالت : كنت عند رسول الله ﷺ . وعنده ميمونة ، فأقبل ابن أم مكتوم ، وذلك بعد أن أمرنا بالحجاب ، فقال النبى ﷺ : « احتجبا منه » فقلنا : يا رسول الله ، أليس هو أعمى ؟ لا يبصرنا ولا يعرفنا ؟ فقال النبى ﷺ : « أفعميان أنتما ؟ ! ألستما تبصراه ؟ ! » . رواه أبو داود والترمذى ، وقال : حديث حسن صحيح^(٢) .

وكيف يمكن للمرأة ألا ترى رجلا ، ولا يراها رجلا ، وخصوصا فى عصرنا هذا ؟ وما المراد بهذه الأحاديث إن كانت صحيحة ؟

أرجو ألا تهمل رسالتى . وأن تلقى الضوء على الموضوع ، بما يضىء الطريق للحائرين والحائرات ، الذين طال جدالهم فى هذه الأمور ، دون طائل . وفقكم الله .

أخت مسلمة

(١ ، ٢) سيأتى تخريجهما

جـ : خلق الله الأحياء كلها أرواحا ، بل خلق الكون كله أرواحا ، كما قال تعالى : ﴿سُبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُثْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾^(١) . وقال : ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾^(٢) .

وعنى هذه السنة الكونية العامة كان خلق الإنسان من روحين : ذكر وأنثى ، حتى يمكن أن تستمر الحياة الإنسانية وتنمو وتكتمل . وجعل فى كل جنس منهما قابلية الانجذاب إلى الجنس الآخر . فطرة الله التى فطر الناس عليها .

ومنذ خلق الله آدم خلق له ومنه زوجا ليسكن إليها ، ويأسس بها ، وتأسس به ، فإنه بحكم فطرته لا يستطيع أن يسعد وحده ، وإن كان فى الجنة يأكل منها رغدا حيث شاء .

وكان أول تكليف إلهي موجهها إلى الاثنين معا ، آدم وزوجه : ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾^(٣) .

فعاثا فى الجنة معا ، وأكلا من الشجرة المنهى عنها معا ، وتابا إلى الله معا ، ونرا إلى الأرض معا ، وتوجهت إليهما التكاليف الإلهية معا : ﴿قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَلَمَّا يَأْتِينَكُمْ مِنَ هُدًى فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلْ وَلَا يَشْقَى﴾^(٤) .

واستمرت الحياة بعد ذلك لا يستعنى الرجال عن النساء ، ولا يستغنى النساء عن الرجال ﴿بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ ، فأعباء الدين والدنيا مشتركة بينهما .

ولهذا لا يتصور أن يعيش الرجل وحده بعيدا عن المرأة لا يراها ولا تراه ، إلا إذا خرج عن سواء الفطرة ، واعتزل الحياة ، كما فعلت الرهبانية التى ابتدعتها النصراني ، وقسوا فيها على أنفسهم قسوة لا تقرها فطرة سليمة ولا شريعة قويمه . حتى إنهم كانوا يهربون من ظل المرأة ، ولو كانت محرما ، أما أو أحتا . ولهذا حرموا على أنفسهم الرواح ، واعتبروا الحياة المثالية للمؤمن هى التى لا يتصل فيها بامرأة ، ولا تتصل به امرأة ، على أى وجه من الوجوه .

ولا يتصور كذلك أن تعيش المرأة وحدها فى عزلة تامة عن الرجال ، فالحياة قائمة

(١) البقرة : ٢٢٣ .

(٢) البقرة : ٢٢٣ .

(٣) البقرة : ٢٢٣ .

(٤) البقرة : ٢٢٣ .

على تعاون الجنسين فى أمور المعاش والمعاد : ﴿ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ﴾ (١).

وقد ذكرنا فى موضع آخر أن القرآن جعل إمساك المرأة فى البيت بحيث لا تخرج منه ، عقوبة للمرأة التى ترتكب الفاحشة علانية حتى يشهد عليها أربعة من الرجال المسلمين . وذلك قبل استقرار التشريع ، وإيجاب الحدود المعلومة . قال تعالى : ﴿ واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فأمسكوهن فى البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سيلا ﴾ (٢) .

كما أن هنا حقيقة أخرى يجب أن تذكر - إلى جوار حاجة كل من الرجل والمرأة إلى الآخر - وهى أن الله سبحانه غرس فى فطرة كل واحد من الجنسين قابلية الانجذاب إلى الجنس الآخر ، والميل إليه ميلا شهويا غريزيا ، بسببه يحدث اللقاء والانجذاب وبقاء النوع ، وعمران الأرض .

فلا يجوز أن ننسى هذه الحقيقة، حين نتحدث عن علاقة الرجل بالمرأة والمرأة بالرجل ، ولا يقبل من بعض الناس أن يدعوا لأنفسهم أنهم أكبر من أن تؤثر فيهم الشهوات أو تستثار فيهم الفرائر ، أو يضحك عليهم الشيطان .

وفى ضوء هذه المسلمات يجب أن ننظر فى قضية نظر الرجل إلى المرأة ، ونظر المرأة إلى الرجل .

نظر الرجل إلى المرأة :

أما الشق الأول فقد تحدثنا عنه فى الفتوى الخاصة بوجوب النقاب أو عدمه ، ورجحنا قول الجمهور الذين فسروا قوله تعالى : ﴿ ولا يبدى زينتهن إلا ما ظهر منها ﴾ بأن ما ظهر من الزينة هو الوجه والكفان وأن للمرأة أن تبدى وجهها وكفها - بل وقدميها عند أبى حنيفة والمزنى .

وإذا كان للمرأة أن تبدى هذا منها ، فهل يجوز النظر إليه أم لا ؟

أما النظرة الأولى فلا مفر منها بحكم الضرورة ، وأما النظرة الآخرة فهى التى اختلفوا فيها .

(٢) النساء : ١٥ .

(١) التوبة : ٧١ .

والممنوع بلا شك هو النظر بتلذذ وشهوة ، فهذا هو باب الخطر وموقد الشرر ، ولهذا قيل : النظرة بريد الزنى . ولله در شوقي حين قال :

نظرة ، فابتسامة ، فسلام فكلام ، فموعد ، فلقاء !

كما أن النظر إلى غير الزينة الظاهرة كالشعر والحر والظهر والساقين والذراعين ونحوها ، لا يجوز لغير محرم بالإجماع .

وهناك قاعدتان تحكمان هذا الأمر وما يتعلق به :

الأولى : أن الممنوع يباح عند الضرورة أو الحاجة ، مثل الحاجة إلى التداوى والعلاج ، والولادة ونحوها ، والتحقيق في القضايا الجنائية ، وأشباه ذلك ، مما تدعو إليه الحاجة ، وتحتمل الضرورة الفردية أو الاجتماعية .

والثانية : أن المباح يمنع عند خوف الفتنة ، سواء كان الخوف على الرجل ، أو على المرأة . وهذا إذا قامت دلائل بيّنة على ذلك ، لا مجرد هواجس وتخيلات عند بعض المتخوفين والمتشككين في كل أحد ، وفي كل شيء .

ولهذا لوى النبي ﷺ عنق ابن عمه الفضل بن العباس ، وحول وجهه عن النظر إلى المرأة الخثعمية في الحج ، حين رآه يطيل النظر إليها ، وجاء في بعض الروايات أن العباس سأله : لماذا لويت عنق ابن عمك ؟ قال : « رأيت شابا وشابة ، فلم آمن الشيطان عليهما » .

والمرجع في خوف الفتنة هو ضمير المسلم ، وقلبه ، الذي يجب أن يفتيه في هذه المسائل ، وعليه أن يستمع إليه ، وإن أفتاه الناس وأفتوه .

وذلك إذا كان قلبا سليما لم تلوثه الشهوات ، ولم تفسده الشبهات ، ولم تعشش فيه الأفكار المنحرفة .

نظرة المرأة إلى الرجل :

وأما الشق الثاني من السؤال ، وهو ما يتعلق بنظر المرأة إلى الرجل ، فمن المتفق عليه : أن النظر إلى العورة حرام ، بشهوة أم بغير شهوة ، إلا إن وقع ذلك فحسأة بغير قصد ولا تعمد ، وهو ما جاء فيه الحديث الصحيح الذي رواه جرير بن عبد الله : سألت النبي ﷺ عن نظر الفجأة فقال : « اصرف بصرك » . رواه مسلم .

ولكن يبقى البحث هنا عن عورة الرجل ما هي ؟

فالسوءتان عورة معلطة متعق على تحريم كشفها أو النظر إليها ، إلا في حالة الضرورة كالإصلاح ونحوه ، وحتى لو كانت معصاة مما يجسمها ويررها أو يشف عنها ، فهو محظور شرعا .

وأكثر الفقهاء على أن المحدثين من العورة ، وأن عورة الرجل ما بين السرة والركبة ، وقد استدلوا على ذلك ببعض الأحاديث التي لم تسلم من التعديل ، وبعضهم حسنها وربما صححها بمجموع طرقها ، وإن كان كل واحد منها في ذاته يقصر عن الاحتجاج به على إفادة حكم شرعي .

وذهب بعض الفقهاء إلى أن المحدث ليس بعورة ، مستدلين بحديث أس أن الرسول ﷺ حذر عن فحده في بعض النواضع ، وبصر هذا المذهب أبو محمد بن حزم .

ومذهب المالكية المنصوص عليه في كتبهم أن العورة المعلطة من الرجل هي السوءتان فقط أي الفخذ والدبر . وهي التي تظل الصلاة بكشفها أبدا مع القدرة .

وحاول فقهاء الحديث الجمع بين روايات متعارضة إن أمكن ذلك ، أو الترجيح بينهما ، فمن الإمام البخاري في صحيحه : (باب ما يذكر في المحدث : وروى عن ابن عباس وجرهد ومحمد بن حنبل عن النبي ﷺ . أن المحدث عورة ، وقال أس . « حذر سبي ﷺ عن فحده » ، وحديث أس أسد - أي أقوى سدا - وحديث جرهد أخوص) (١)

وتحسب الشوكاني في « بيل الأوطار » إلى توجيه الأحاديث التي ذكرت أن المحدث عورة على أنها حكاية حال لا عموم لها .

أما المحقق ابن القيم فقال في « تهذيب سنن أبي داود » :

(وصريق جمع بين هذه الأحاديث ما ذكره غير واحد من أصحاب أحمد وغيرهم . أن العورة عورتان : مخفية ومعلطة ، فالمعلطة السوءتان ، والمخفية المحدثان ، ولا تنافي بين الأمر ببعض البصر عن المحدثين لكونهما عورة ، وبين كشفهما لكونهما عورة مخفية ، والله أعلم) .

(١) يلاحظ أن البخاري عن حديث صيغة ضعف ، روى محمد بن علي ضعفه عنه كما ذكر في الترجمة

وفى هذا رخصة للرياضيين وغيرهم ممن تستلزم هواياتهم وممارساتهم الملابس القصيرة ، مثل « الشورت » ونحوه ، وكذلك من يشاهدوهم . وكذلك الكشافة والجوالة ، وإن كان يجب على المسلمين أن يفرصوا على تلك المنظمات العالمية طابعهم الخاص وما تقتضيه قيمهم الدينية ما استطاعوا .

وينبغى التنبيه هنا ، أن ما كان عورة من الرجل ، فالنظر إليه حرام من المرأة والرجل جميعا ، وهذا أمر واضح .

وأما ما لم يكن عورة من الرجل ، كالنظر إلى وجهه وشعره وذراعيه وساقيه وما إلى ذلك ، فالقول الصحيح أنه جائز ، ما لم يصحب ذلك شهوة ، أو خوف فتنة . وهذا هو رأى جمهور فقهاء الأمة ، وهو الذى دل عليه عمل المسلمين منذ عصر النبوة ، وما بعده من حير القرون ، ودلت عليه أحاديث صحيحة صريحة لا تقبل طعنا .

وذهب بعض الفقهاء إلى منع المرأة من رؤية الرجال عامة ، مستدلين بما ذكرته السائلة فى سؤالها .

أما حديث فاطمة رضى الله عنها ، فلا قيمة له من الناحية العلمية ، ولم أره فى كتاب من كتب أدلة الأحكام ، ولا استدلل به فقيه من الفقهاء ، حتى المتشددون الذين منعوا المرأة من النظر إلى الرجل لم يدكروه ، وإنما ذكره الإمام العزالى فى « الإحياء » ، وقال الحافظ العراقى فى تحريجه : رواه البزار والدارقطنى فى « الأفراد » من حديث على بسند ضعيف^(١) .

وأما الحديث الآخر ، فتجد الرد عليه فيما ذكره ابن قدامة فى تلخيص الرأى فى المسألة ، حيث قال فى « المغنى » فأوجز وأحسن :

(فأما نظر المرأة إلى الرجل فقبه روايتان :

إحداهما : لها النظر إلى ما ليس بعورة .

والأخرى : لا يحوز لها النظر من الرجل إلا إلى مثل ما ينظر إليه منها احتاره أبو بكر ، وهذا أحد قولى الشافعى .

(١) ذكره فى كتاب النكاح ، باب آداب المعاشرة ، وأورده نهشى فى مجمع الروائد ج ٢/٢٠٢ وقال - رواه البزار وفه من لم أعرفه

لما روى الزهري عن سهل عن أم سمية قالت : كنت قاعدة عند أبي عبيدة ، فاستأذن
 ابن أم مكتوم ، فقال النبي ﷺ : احتجنا منه ، فقلت : يا رسول الله ، إنه صرير لا يبصر ،
 قال : « أفعميا وان أنتما لا تبصرانه ؟ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ .

ولأن منه تعاني أمر النساء بعض أعضادهن كما أمر الرجال به .

ولأن النساء أحد نوعي آدميين فحرم عليهن نصر إلى النوع الآخر قياسا على
 الرجال .

بحققة أن المعنى المحرم سطر خوف لفته ، وهذا في امرأة أبلع ، فإنها أشد شهوة
 وأقل عقلا ، فتسارع الفتنة إليها أكثر .

و- قول أبي عبيدة لما ضمة بنت قيس : « عندي في بيت ابن أم مكتوم ، فيه رجل
 أعشى تصنع ثيابك ، فلا يراك » (١) متفق عليه .

وفيت عائشة : « كان رسول الله ﷺ يستترني بردائه وأنا أنظر إلى الخشبة يلعبون في
 المسجد » متفق عليه .

ويوم فرح أبي عبيدة من حفلة العيد « مضى إلى النساء فذكرهن ومعه بلال ، فأمرهن
 بالصدقة »

ولأنهن لو معن نصر لو حب عنى برحان أحجاب . كما وحب على النساء (٢) مثلا
 يقرب بهن .

فأما حديث سهل ، فقال أحمد : سهل روى حديثين عجيبين يعني هذا الحديث ،
 وحديث : « كان لا أحد من مكاتب مسجدي معه » وكأنه أشار إلى ضعف حديثه ، إذ
 لا يروى إلا حديثين عجيبين للأصول .

وقال ابن عبد البر : بهان مجهول ، لا يعرف إلا برواية الزهري عنه هذا الحديث ،

(١) في « نهضة » ، وفي نسخة « من بعض حديث حماد » ، أو يكسف شاة عن حديثه ، فيرى غيره من بعض
 ما ذكره . معنى هذا أنه أراد برعيه في جيبه . فلا يلقى صرايح يوم مبرمه . جازب حذره بحسبه به . إذ
 حب حذره من كثرة عيبه . من « مكروه » لا . هـ . فيمكنه بعض ضعف

(٢) : « كان مقصود بالحجاب نس الثياب ونوعية الوجه هي هذا نظر ، وسرد عليه مفصلا في فتوى « هل الثياب
 حجب » .

وحديث فاطمة صحيح ، فالحجة به لازمة .

ثم يحتمل أن حديث نيهان حاص لأزواج النبي ﷺ ، كذلك قال أحمد وأبو داود .
قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله : كأن حديث نيهان لأزواج النبي ﷺ خاصة ،
وحديث فاطمة لسائر الناس ؟ قال : نعم (١) .

وإن قدر التعارض ، فتقديم الأحاديث الصحيحة أولى من الأخذ بحديث مفرد في
إسناده مقال (٢) .

بقي هنا قيد مفروغ منه ، وهو ما ذكرناه في نظر الرجل إلى المرأة ، وأعنى به ألا
يكون مصحوبا بالتلذذ والشهوة ، وإلا حرم ، ولهذا أمر الله المؤمنات أن يغضضن من
أبصارهن ، كما أمر المؤمنين أن يغضوا من أبصارهم سواء . قال تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ
يَغْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ . وَقُلْ
لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ ... ﴾ (٣) الآية .

صحيح أن المرأة تثير الرجل وتحرك شهوته ، أكثر مما يثير الرجل المرأة ، وأن المرأة
أكثر جاذبية للرجل ، وهي المطلوبة غالبا ، والرجل هو الطالب ، ولكن هذا كله لا يمنع أن
من الرجال من يجذب عين المرأة وقلبها بشبابه ووسامته ، أو بقوته وفحولته ، أو بغير ذلك
من المعاني التي تترنو إليها أعين بعض النساء ، أو تهفو إليها قلوبهن .

وقد قص علينا القرآن الكريم قصة امرأة العزيز مع فتاها يوسف ، الذي شعفها حبا ،
وكيف غدت هي الطالبة لا المطلوبة ، وكيف راودته عن نفسه وقالت : ﴿ هَيْتَ لَكَ قَالَ
مَعَاذَ اللَّهِ ﴾ (٤) .

كما قص علينا موقف نسوة المدينة حينما رأين يوسف لأول مرة بما آتاه الله من شباب
وحسن ونضارة وقوة : ﴿ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ
هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ . قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاودْتَهُ عَنْ نَفْسِهِ فَأَسْتَعْصِمَ
وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيَسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنْ مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ (٥) .

(١) وقال أبو داود بعد رواية الحديث : وهذه لأزواج النبي ﷺ خاصة ، ألا ترى إلى اعتداد فاطمة بنت قيس عند ابن أم
مكتوم ؟ . انظر سنن أبي داود ، حديث (٤١١٢) .

(٢) المنصور : ٣٠ ، ٣١ .

(٣) المصنف لابن قدامة ٦/ ٥٦٣ ، ٥٦٤ .

(٤) يوسف : ٢٣ .

(٥) يوسف : ٢٣ ، ٢٤ .

فإذا نظرت المرأة إلى رجل معين ، فتحركت فيها عوامل الأبوثة ، فعليها أن تعص
بصرها ، ولا تتابع النظر إليه ، بعدا عن مطية الفتنة ، ويرداد الأمر حظرا إذا بادىها الرجل
النظر بنفس الرعية والشهوة . فهذا هو النظر الذى سموه (يريد الرى) والذى وصف
بأنه (سهم مسموم من سهام إبليس) وهو الذى قال فيه الشاعر :

كل الخودت مداها من النظر ومعظم النار من مستصغر الشرر !

فالإسلامة فى البعد عن مواضع الشرر ، ومواقع الخطر ، ويسأل الله العافية فى الدين
والدنيا . آمين .

إلقاء السلام

على النساء

س : نحن طالبات ندرس فى الجامعة ، تعودنا أن يدخل علينا أساتذتنا ، فيلقوا علينا تحية الإسلام ، فنرد عليهم بأحسن منها ، أو بمثلها كما أمرنا الله فى كتابه : ﴿ وَإِذَا حَيَّيْتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾ (١) إذ كنا نعتقد أن هذه الآية الكريمة ليست للرجال وحدهم .

ولكن واحدا من أساتذتنا الأفاضل خالف هذه العادة ، فلم يسلم علينا مرة قط .
وقد سأله إحدانا بصراحة : لماذا لا تلقى السلام علينا يا دكتور ؟ فأجابها بأن التسليم على النساء غير جائز شرعا ، وأن صوت المرأة عورة !

هذا مع أنه بحكم تدرسه لنا ، يكلمنا ونكلمه ، ويسألنا ونجيبه ، ونسأله ويجيبنا ، وناقشه فى كثير من المسائل ، دون أن يعترض على شىء من ذلك ، فلماذا كان السلام وحده هو الممنوع ؟ وهل صحيح أن صوت المرأة عورة ، ولو كان فى رد السلام ، ونحو ذلك من القول المعروف ، ومع مراعاة الأدب المطلوب للمسلمة فى خطابها للرجال غير المحارم ؟

إننا نتوق إلى معرفة الحكم الشرعى ها ، سواء كان لنا أم علينا ، ولكن المهم هو الدليل المقنع الذى تشرح له الصدور ، ويرتفع عنده الجدل . كما هو العهد بكم دائما ، نفع الله بعلمكم المسلمين ..

طالبات بجامعة قطر

ج . من نظر إلى الصوص العامة التى أمرت بإفشاء السلام ، وجدها لم تفرق بين رجل وامرأة ، مثل الأحاديث الكثيرة التى دعت إلى « إطعام الطعام وإفشاء السلام ،

(١) النساء : ٨٦ .

وصلة الأرحام ، والصلاة بالليل والناس نيام « وفي الصحيح : « والذى نفسى بيده لن تدخلوا الجنة حتى تؤموا ، ولن تؤموا حتى تحابوا ، ألا أدلكم على شيء إن فعلتموه تحاببتم ؟ أفشوا السلام بينكم » رواه مسلم .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها ﴾ (١) .

والأصل فى حطاب الشارع أنه للرجال والنساء جميعا ، إلا ما خصه الدليل .

فلو أن رجلا مسلما حيا امرأة مسلمة لكان عليها - بصر القرآن - أن ترد على تحيته بأحسن منها ، أو على الأقل بمثلها .

ولو أن امرأة حيت رجلا ، لكان عليه أن يحييها بأحسن منها ، أو يردها بمثلها ما دامت هذه النصوص عامة مطلقة ، ولم يرد ما يخصصها أو يقيد بها .

وكيف وقد جاء ما يؤيدها ، ويؤكد كدها من النصوص الخاصة ، التى بينت شرعية تسليم الرجال على النساء ، والنساء على الرجال .

ففى صحيح البخارى : أن أم هانئ ابنة أبى طالب - ابنة عمه - قالت : ذهبت إلى رسول الله ﷺ ، عام الفتح ، فوجدته يغتسل وفاطمة ابنته تستره ، فسلمت عليه ، فقال : « من هذه ؟ » فقلت : أنا أم هانئ بنت أبى طالب ، فقال : « مرحبا بأم هانئ » الحديث (٢) .

وقد رواه مسلم أيضا ، فهو حديث متفق عليه .

وعقد الإمام البخارى فى صحيحه بابا بعنوان : « باب تسليم الرجال على النساء ، والنساء على الرجال » .

قال الحافظ ابن حجر : أشار بهذه الترجمة - يقصد العنوان - إلى رد ما أخرج عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبى كثير : بلغنى أنه يكره أن يسلم الرجال على النساء ، والنساء على الرجال ..

وذكر فى الباب حديثين يؤخذ الجواز منهما :

(١) النساء : ٨٦ .

(٢) صحيح البخارى ، باب أمان النساء وجوارهن من كتاب « الجهاد » من الجامع الصحيح .

الأول : حديث سهل: كانت لنا عجوز ترسل إلى بضاعة - بخل بالمدينة - فتأخذ من أصول السلق ، فتطرحه في قدر ، وتكركر - أي تطحن - حبات من شعير ، فإذا صليبا الجمعة ، انصرفنا ونسلم عليها ، فتقدمه إلينا .

الثاني : حديث عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « يا عائشة ، هذا جبريل يقرأ عليك السلام » (١) ، قلت : وعليه السلام ورحمة الله .

قال الحافظ : وورد فيه حديث ليس على شرطه - يعنى البخارى - وهو حديث أسماء بنت يزيد : « مر عليا البى ﷺ فى نسوة فسلم علينا » (٢) ، حسنه الترمذى ، وليس على شرط البخارى ، فاكتفى بما هو على شرطه .
وله شاهد من حديث جابر - عند أحمد (٣) .

وعن بعض الصحابة : يسلم الرجال على النساء ، ولا يسلم النساء على الرجال (٤) ولكن يرده حديث أم هانئ السابق فى سلامها على النبى ﷺ يوم الفتح ، ولم يكن محرما لها ، بل كان ابن عمها . وقد أراد يوما أن يتزوجها .

كما روى الإمام أحمد فى مسنده : أن معاذ قدم إلى اليمن ، فلقيته امرأة من خولان معها بنون لها اثنا عشر ، .. وفيه : « فقامت فسلمت على معاذ » (٥) الحديث ، وفى مسنده شهر بن حوشب ، وفيه مقال ، ، ولكنه يصلح للاستئناس به ، وإن لم يصلح حجة وحده ، وقد حسن حديثه الترمذى (٦) .

وقد روى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه جاء إلى بعض النسوة ، فسلم عليهن ، وقال : « أنا رسول رسول الله إليكن » الحديث .

هذا ما دل عليه هدى رسول الله ﷺ وصحابته فى شأن التسليم على النساء ، أو

(١) اعترض بأن الملائكة ليسوا رجالا ، وأجيب بأن جبريل كان يأتى كثيرا فى صورة رجل .

(٢) الحديث رواه أبو داود فى الأدب برقم (٥٢٠٤) والترمذى فى الاستئذان (٢٦٩٨) وابن ماجه فى الأدب (٣٧٠١) والدارمى : باب فى السلام على النساء ١٨٩ / ٢ .

(٣) فتح البارى ج ١١ / ٣٤ ، ط. السلفية .

(٤) رواه أبو يعقوب عن عمرو بن حريث موقوفا عليه بسند جيد كما فى « الفتح » .

(٥) مسند أحمد ٥ / ٢٣٩ .

(٦) وصححه فى عصرنا الشيخ شاكر رحمه الله فى تخريجه للمسند .

خليفة علي الرجال .

ولكن كثيرا من العلماء قيدوا جواز ذلك بأمن الفتنة .

قال الخليلي : كان النبي ﷺ للعصمة مأمون من الفتنة ، فمن وثق من نفسه بسلامة ، فليسلم ، وإلا فالصمت أسلم .

وقد انقلب : سلام الرجال على النساء ، والنساء على الرجال جائز إذا أمنت الفتنة .

وفرق المالكية بين الشابة والعجوز ، مددا للدرية .

وبعض العلماء أضاف إلى لشاب الجمال ، فمن كانت جميلة يخاف الاقتان بها ، لم يشرع السلام ابتداء ولا جوابا . . ومنع منه ربيعة مطلقا .

وقال الكوفيون - أبو حنيفة وأصحابه - : لا يشرع للنساء ابتداء السلام على الرجال ، لأنهن ممن من الأدان والإقامة والجهر بالقراءة ، إلا على المحرم ، فيحور لها السلام على محرمها (١) .

وحجة الأحرار حديث سهل لدى ذكرناه عند البخاري ، فمن الرجال من الصحابة الذين كانوا يرورون وتصعقهم ، لم يكونوا من محارمها

وهذه الاحتهادات كلها إنما دفع إليها زيادة التحوف والتخوف ، ولم يلزم بها نص صحيح صريح .

ولم يكن حل أصحاب رسول الله ﷺ ورصى الله عنهم وتبعهم بإحسان ، يتحوفون كل هذا التحوف ، ويحتاطون كل هذا الاحتياط .

ومن نظر إلى ما نقل عنهم في المصادر التي عييت بذلك ، يحد أن حما عقيراهم كان لا يرى بأسا بسلام على النساء ، وخصوصا إذا دخل الرجل عيها رثرا ، أو معاجا أو معما أو نحو ذلك ، بخلاف المرأة التي تلقى الرجل في الطريق العام ، فيها لا يحسن السلام عيها ، ما لم يكن بينه وبينها صلة وثيقة من نسب أو رحم أو مصاهرة أو نحو ذلك

(١) ذكر هذه الأمور - لحاظ في الصح ١١ / ٣٤

وحسبى أن أسجل هنا ما رواد الحافظ أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه فيما روى عن السلف من السلام على النساء .

بعد أن ذكر حديث أسماء بنت يزيد الذي ذكرناه من قبل ١٠ مر عليا النبي ﷺ في نسوة فسلم علينا .

روى بسنده عن جرير . أن النبي ﷺ مر على نسوة فسلم عليهن (١) .

وروى عن مجاهد : أن ابن عمر مر على امرأة فسلم عليها .

وعن مجاهد أيضا : أن عمر مر على نسوة فسلم عليهن .

وعن ابن عبيدة عن أبي ذر قال : « سألت عطاء عن السلام على النساء فقال : إن كن شواب فلا » .

وعن ابن عون قال : قلت لمحمد : - أي ابن سيرين - : أسلم على المرأة ؟ قال . لأعلم به بأسا .

وعن الحسن . أنه كان لا يرى أن يسلم الرجل على المرأة ، إلا أن يدخل عليها في بيتها ، فيسلم عليها .

وعن عبيد الله قال : كان عمرو بن ميمون يسلم على النساء والصبيان .

وعن عمرو بن عثمان قال : رأيت موسى بن طلحة مر على نسوة جلوس فسلم عليهن .

وعن شعبة قال : سألت الحكم وحمادا عن السلام على النساء فكرهه على الشابة والعجور ، وقال الحكم : كان شريح يسلم على كل أحد ، قلت : النساء ؟ قال : على كل أحد .

وأقوى ما يستند إليه المانعون هنا هو « خوف الفتنة » التي ينبغي أن يتوقاها المسلم ما استطاع استبراء لدينه وعرضه .

وهذا مرده إلى ضمير المسلم وتقديره ، وعليه أن يستفتي قلبه .

(١) أوردته الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٨ / ٨ من رواية أحمد وأبي يعلى والطبراني .

وفي قضيتنا المسئول عنها هنا ، نرى الأمر مغايراً :

فالسّلام على مجموعة من الفتيات والنساء غير السّلام على واحدة .

والسّلام في قاعة الدرس عما لها من وقار وما يحوطها من جدية ، غير السّلام في الطريق ونحوه .

والسّلام من أستاذ لتلميذاته - كثيراً ما يكون في سن الأب ، وربما في سن الجد - غير السّلام من شخص عادي .

ويؤكد هذا أن الأستاذ الذي يتورع عن إلقاء السّلام ، لا يفتأ يسأل الطالبات ويسأله ، ويجاوبهن ويجاوبه ، فلا معنى لإجارة هذا كله ، وحظر السّلام وحده ، وذكر خوف الفتنة هنا لا معنى له ، لأن السّلام ليس أكثر من الكلام والحوار والنقاش خلال الدرس والمحاضرة .

وإذا كان ترك إلقاء السّلام يوحشهن ويؤذيهن إيذاء أدبيا ، فالأولى أن يسمن ، تطيبا للقلوب ، ومنعا للأذى .

أما ما قيل من أن صوت المرأة عورة ، فلا أجدها وجهها ، ولم يقل به إمام معتبر .

كيف والله تعالى يقول في شأن نساء السّي : ﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ (١) ؟

ومعنى هذا أنهن يحين من سألتهن من وراء الحجاب ، وكذلك كانت تفعل عائشة وأمّهات المؤمنين ، يجن السائلين ويروين لهم الأحاديث والسير . مع أن عليهن من التشديد والتغليظ ما ليس على غيرهن .

وكم من نساء سألن وتحدثن في مجلس النبي ﷺ .

وكم من وقائع ومواقف لا تعد في عصر النبوة والصحابة تحدث فيها النساء إلى الرجال ، سؤالا وجوابا ، وأخذا وريدا ، وسلاما وكلاما ، ولم يقل أحد للمرأة : اصمتي فإن صوتك عورة .

(١) لأحزاب ٥٣



الناري الشبائي

اختلاط الجنسين

من : كثرت الأقوال والفتاوى حول موضوع « الاختلاط » ويقصد به اختلاط الجنسين ، الرجال والنساء .

وقد رأينا من علماء الدين ، من يوجب على المرأة ألا تخرج من بيتها إلا إلى قبرها ، حتى المساجد كرهوا خروجها إليها ، وبعضهم حرّمه ، خوفا من الفتنة ، وفساد الزمان .

ويستندون في ذلك إلى قول لأم المؤمنين عائشة رضى الله عنها : « لو علم رسول الله ﷺ ما أحدث النساء بعده لمعهن من المساجد ! »

ولا يخفى على فضيلتكم أن المرأة في حاجة إلى أن تخرج للمجتمع لتعلم ، ولتعمل ، ولتشارك في أتراح الحياة وأفراحها ، وكل هذا يفرض عليها قدرا يكبر أو يصغر من الاختلاط بالرجل ، الذى قد يكون زميلا في الدراسة ، أو معلما في المدرسة ، أو أستاذا في الجامعة ، أو جارا في الوظيفة ، أو رئيسا في العمل ، أو مرءوسا أيضا ، أو طبيبا في العلاج ، أو .. أو .. إلخ .

فهل يعد كل اختلاط بين المرأة والرجل مموعا أو حراما ؟ وكيف يمكن أن تعيش المرأة بغير الرجل في عصر تشابكت فيه العلاقات وتعقدت ؟ ولم يعد ممكنا أن تسجن المرأة في قفص المنزل ، حتى ولو كان هذا القفص من ذهب ، فلن يعدو كونه سجنا !

ولماذا يباح للرجال ما لا يباح للنساء ؟ لماذا يستمتع الرجل بالهواء الطلق ، وتحرم المرأة منه ؟ ولماذا نسيء الظن بالمرأة ، وهى ليست دون الرجل دينا وعقلا وضميرا ؟ .. فلها - كما له - دين يجمعها ، وعقل يردعها ، وضمير يحاسنها « النفس اللوامة » ، كما أن لها - بغير شك - غريزة قد تغريها بالهبوط فتهدط ، وهى « النفس الأمارة بالسوء » ، كما أن لها شيطانا قد يزين لها ويغويها ، كما يزين للرجل ويغويه .

فما سر هذا التشديد على المرأة ، الذى يتسبب - للأسف - إلى الإسلام ويذكره من يذكره ممن ينتمون إلى بعض المدارس أو التيارات الدينية على أنه حكم الشرع ، وموقف الدين ؟

نرجو منكم توضيح هذا الأمر ، وماذا ينبغي أن يكون موقفنا منه ، وبعبارة أخرى : ما موقف الشريعة منه ؟ أعنى ما جاء به محكم الكتاب وصحيح السنة النبوية ، لا قول زيد أو عمرو من الناس .

والله يوفقكم لبيان الحق بالدليل .

مسلم غيور على دينه

ج : مشكلتنا - كما ذكرت وأذكر دائما - أننا فى أكثر القضايا الاجتماعية والمكرية ، نقف بين طرفى الإمراط والتعريط ، وقلمنا نهتدى إلى « التوسط » الذى يمثل إحدى الخصائص العامة والبارزة لمهج الإسلام ولأمة الإسلام .

وهذا أوضح ما يكون فى قضيتنا هذه وقضايا المرأة المسلمة المعاصرة بصفة عامة .

فقد ظلم المرأة صنفان من الناس متقابلان بل متناقضان :

١ - صنف المستعربين الذين يريدون أن يفرصوا عليها التقاليد الغربية ، مما فيها من فساد وتحلل من القيم - وأعظمها الدين - وانحراف عن سواء الفطرة ، وبعد عن الصراط المستقيم ، الذى بعث الله الرسل ، وأرسل الكتب لبيانه ، ودعوة الناس إليه .

وهم يريدون من المرأة المسلمة أن تتبع سن المرأة العربية ، « شرا بشير » ، ودراعا بدراع « كما صور الحديث النبوى : حتى لو دخلت جحر صب لدخلته وراءها ، على ما فى جحر الضب من الالتواء والضيق ، وسوء الرائحة ، ومع هذا لو دخلته امرأة العربية لدخلته المرأة المسلمة بعدها ، أو بعبارة أخرى : لظهرت « مودة » جديدة يروح لها المروجون تسمى « مودة جحر الضب » !

وهؤلاء يفعلون ما تشكو منه المرأة العربية اليوم ، وما جر عليها الاحتلاط « المفتوح » من سوء العاقبة على المرأة وعلى الرجل ، وعلى الأسرة ، وعلى المجتمع كله ، ويسدون آذانهم عن صيحات الاستنكار التى تجاوزت بها الآفاق فى داخل العالم العربى نفسه ،

وعن كتابات العلماء والأدباء ، ومحاولات المفكرين والمصلحين على الحصار ككلها من جراء إلغاء القيود في الاختلاط بين الجنسين .

كما يسمى هؤلاء أن لكل أمة شخصيتها التي تكونها عقائدها وتصورها للكون والحياة والوجود ورب الوجود ، وقيمها وتراثها وتقاليدها . ولا يجوز أن يغدو مجتمع صورة مكررة من مجتمع آخر .

٢ - والصف الثاني هم الذين يفرضون على المرأة تقاليد أخرى ، ولكنها تقاليد الشرق لا تقاليد الغرب ، وإن صبغت في كثير من الأحيان بصبغة الدين ، ونسبها من نسبها إلى ساحتها ، بناء على فهم فهمه ، أو رأى قلده ، أو رجحه ، لأنه يوافق رأيه في المرأة ، وسوء ظنه بها ، بذمتها وب عقلها وسلوكها .

ولكنه على أية حال لا يخرج عن كونه رأيا لبشر غير معصوم ، متأثر بمكانه وزمانه ، وشيوخه ومدرسته ، تعارضه آراء أخرى ، تستمد حججيتها من صريح القرآن العظيم ، ومن هدى النبي الكريم ، ومن مواقف الصحابة وخير القرون .

وأود أن أبادر هنا فأقول : إن كلمة « الاختلاط » في محال العلاقة بين الرجل والمرأة ، كلمة دخيلة على « المعجم الإسلامي » لم يعرفها تراثنا الطويل العريض طوال القرون الماضية ، ولم تعرف إلا في هذا العصر ، ولعلها ترجمة لكلمة « أجبية » في هذا المعنى ، ومدلولها له إحياء غير مريح بالظر لحس الإنسان المسلم .

وربما كان أولى منها كلمة « لقاء » أو « مقابلة » أو « مشاركة » الرجال للنساء ، ونحو ذلك .

وعلى كل حال ، فإن الإسلام لا يصدر حكما عاما في مثل هذا الموضوع ، وإنما ينظر فيه على ضوء الهدف منه ، أي المصلحة التي يحققها ، والصرر الذي يحشى منه ، والصورة التي يتم بها ، والشروط التي تراعى فيه .. إلخ .

وخير الهدى في ذلك هدى محمد ﷺ وهدى خلفائه الراشدين ، وأصحابه المهديين .

والساظر في هذا الهدى يرى أن المرأة لم تكن مسجونة ولا معزولة كما حدث ذلك

في عصور تحلف المسلمين .

فقد كانت المرأة تشهد الجماعة والجمعة ، في مسجد رسول الله ﷺ ، وكان عليه الصلاة والسلام يحثهن على أن يتخذن مكانهن في الصفوف الأخيرة خلف صفوف الرجال ، وكلما كان الصف أقرب إلى المؤخرة كان أفضل ، خشية أن يظهر من عورات الرجال شيء ، وكان أكثرهم لا يعرفون السراويل . ولم يكن بين الرجال والنساء أي حائل من بناء أو خشب أو نسيج ، أو غيره

وكانوا في أول الأمر يدخل الرجال والنساء من أي باب اتفق لهم ، فيحدث نوع من التزاحم عند الدخول والخروج ، فقال عليه السلام : « لو أنكم جعلتم هذا الباب للنساء » . فخصصوه بعد ذلك لهن ، وصار يعرف إلى اليوم باسم « باب النساء » .

وكان النساء في عصر النبوة يحضرن الجمعة ، ويسمعن الخطبة ، حتى إن إحداهن حفظت سورة « ق » من في رسول الله ﷺ من طول ما سمعتها من فوق منبر الجمعة .

وكان النساء يحضرن كذلك صلاة العيدين ، ويشاركن في هذا المهرجان الإسلامي الكبير ، الذي يصم الكبار والصغار ، والرجال والنساء ، في الخلاء مهللين مكبرين .

روى مسلم: عن أم عطية قالت: « كما تؤمر بالخروج في العيدين ، والمحبة والسكر » .

وفي رواية قالت : أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرجهن في العطر والأضحى : العواتق^(١) والحيض ودوات الخدور ، فأما الحيض فيعتزل الصلاة ، ويشهدن الخير ودعوة المسلمين^(٢) ، قلت : يا رسول الله ، إحداها لا يكون لها جلباب ، قال : « لتلبسها أحبتها من جلبابها »^(٣) .

وهذه ستة أمانتها المسلمون في جل البلدان أو في كلها ، إلا ما قام به مؤخرا شباب الصحوة الإسلامية الذين أحيوا بعض ما مات من السنن ، مثل سنة الاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان ، وسنة شهود النساء صلاة العيد .

(١) جمع عاتق ، وهي الجارية البالغة ، أو التي قاربت البلوغ .

(٢) الخطبة والموعظة ونحوها .

(٣) أي تعبرها من ثيابها ما تستغنى عنه ، والحديث في كتاب « صلاة العيدين » في صحيح مسلم حديث رقم

وكان النساء يحضرن دروس العلم ، مع الرجال عند النبی ﷺ ، ويسألن عن أمر دينهن مما قد يستحي منه الكثيرات اليوم . حتى أئنت عائشة على نساء الأنصار ، أبهن لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين ، فطالما سألن عن الجنابة والاحتلام والاعتسال والحيض والاستحاضة ونحوها .

ولم يشبع ذلك نهمهن لمزاحمة الرجال واستئثارهم برسول الله ﷺ ، فطلبن أن يجعل لهن يوما يكون لهن خاصة ، لا يغالبهن الرجال ولا يراحمونهن وقلن في ذلك صراحة : « يا رسول الله ، قد غلبنا عليك الرجال ، فاجعل لنا يوما من نفسك » فوعدهن يوما ، فلقين فيه ووعظهن وأمرهن (١) .

وتجاوز هذا النشاط النسائي إلى المشاركة في المجهود الحربي في خدمة الجيش والمجاهدين ، بما يقدرن عليه ويحسن القيام به ، من التمريض والإسعاف ورعاية الجرحى والمصابين ، بجوار الخدمات الأخرى من الطهي والسقي وإعداد ما يحتاج إليه المجاهدون من أشياء مدنية .

عن أم عطية قالت : « غزوت مع رسول الله ﷺ ، سبع غزوات ، أحلفهم في رحالهم ، فأصنع لهم الطعام وأداوى الجرحى ، وأقوم على المرحى » رواه مسلم (٢) .

وروى مسلم عن أنس (٣) : « أن عائشة وأم سليم ، كانتا في يوم أحد مشحرتين ، تنقلان القرب على متونهما - ظهورهما - ثم تفرغانها في أفواه القوم ، ثم ترجعان فتملأنها » ووجود عائشة هنا - وهي في العقد الثاني من عمرها - يرد على الذين ادعوا أن الاشتراك في الغزوات والمعارك كان مقصورا على العجائز والمتقدمات في السن ، فهذا غير مسلم . وماذا تغني العجائز في مثل هذه المواقف التي تتطلب القدرة البدنية والنفسية معا ؟

وروى الإمام أحمد : أن ست نسوة من نساء المؤمنين كن مع الجيش الذي حاصر خيبر : يتناولن السهام ، ويسقين السويق ، ويداوين الجرحى ، ويغزلن الشعر ، ويعن في سبيل الله ، وقد أعطاهن النبي ﷺ نصيبا من العنيفة .

(١) رواه البخاري في كتاب العلم من صحيحه .

(٢) برقم (١٨١١) .

(٣) برقم (١٨١٢) .

بل صح أن نساء بعض الصحابة شاركن في بعض الغزوات والمعارك الإسلامية بحمل السلاح ، عندما أتيحت لهن الفرصة . ومعروف ما قامت به أم عمارة نسيبة بنت كعب يوم أحد ، حتى قال عنها ﷺ : « لمقامها حير من مقام فلان وفلان » .

وكذلك اتخذت أم سليم خنجرًا يوم حنين ، تبقر به بطن من يقترب منها .

روى مسلم عن أنس ابنها : أن أم سليم اتخذت يوم حنين خنجرًا ، فكان معها ، فرآها أبو طلحة - زوجها - فقال : يا رسول الله ، هده أم سليم معها حنجرًا فقال لها رسول الله ﷺ : « ما هذا الحنجر » ؟ قالت : اتخذته ، إن دنا مني أحد المشركين بقرت به بطنه .
فجعل رسول الله ﷺ يضحك (١) .

وقد عقد البخاري بابًا في صحيحه في غزو النساء وقتالهن .

ولم يقف طموح امرأة المسلمة في عهد النبوة والصحابة للمشاركة في الغزو عند المعارك المجاورة والقرية في الأرض العربية كخير وحين . بل طمحت إلى ركوب البحار ، والإسهام في فتح الأقطار البعيدة لإبلاغها رسالة الإسلام .

ففي صحيح البخاري ومسلم عن أنس : أن رسول الله ﷺ قال عند أم حرام بنت ملحان - خالة أنس - يوما ، ثم استيقظ وهو يضحك ، فقالت : ما يضحكك يا رسول الله ؟ قال : « ناس من أمتي عرضوا على غزاة في سبيل الله ، يركون ثج هذا البحر ، ملوكا على الأسرّة ، أو مثل الملوك على الأسرّة » ، قالت : فقلت : يا رسول الله ، ادع الله أن يجعلني منهم ، فدعا لها (٢) .. فركبت أم حرام البحر في زمن عثمان ، مع زوجها عبادة بن الصامت إلى قبرص ، فصرعت عن دابتها هناك ، فتوفيت ودفنت هناك ، كما ذكر أهل السير والتاريخ .

وفي الحياة الاجتماعية شاركت المرأة داعية إلى الخير ، آمرة بالمعروف ، ناهية عن المنكر ، كما قال تعالى : ﴿ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمررون بالمعروف وينهون عن المنكر ... ﴾ (٣) .

(١) رواه مسلم برقم (١٨٠٩) .

(٢) انظر الحديث (١٩١٢) من صحيح مسلم .

(٣) التوبة : ٧١ .

ومن الوقائع المشهورة رد إحدى المسلمات على عمر في المسجد في قضية المهور ، ورجوعه إلى أبيها علناً ، وقوله : « أصابت المرأة وأخطأ عمر » . وقد ذكرها ابن كثير في تفسير سورة النساء ، وقال : إسنادهما جيد .

وقد عين عمر في خلافته الشفاء بنت عبد الله العنبرية محتسبة على السوق . والمتأمل في القرآن الكريم وحديثه عن المرأة في مختلف العصور ، وفي حياة الرسل والأنبياء لا يشعر بهذا الستار الحديدي الذي وضعه بعض الناس بين الرجل والمرأة .

فتحد موسى - وهو في ريعان شبابه وقوته - يحدث الفتاتين ابنتي الشيخ الكبير ، ويسألهما وتجيانهن بلا تأثم ولا حرج ، ويعاونهما في شهامة ومروءة ، وتأثيه إحداهما بعد ذلك برسالة من أبيها تدعوه أن يذهب معها إلى والدها ، ثم تقترح إحداهما على أبيها بعد ذلك أن يستخدمه عنده ؛ لما لمست فيه من قوة وأمانة .

لنقرأ في ذلك ما جاء في سورة القصص : ﴿ ولما وَرَدَ ماء مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ . فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لَمَّا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ . فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا فَلَمَّا جَاءَهُ وَقَصَّ عَلَيْهِ الْقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفْ نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ . قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوَى الْأَمِينُ ﴾ (١) .

وفي قصة مريم نجد زكريا يدخل عليها المحراب ، ويسألها عن الرزق الذي يجده عندها : ﴿ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ (٢) .

وفي قصة ملكة سبأ تراها تجمع قومها تستشيرهم في أمر سليمان : ﴿ قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ . قَالُوا نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ . قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ (٣) .

(١) القصص : ٢٣ - ٢٦ .

(٢) آل عمران : ٣٧ .

(٣) النمل : ٢٢ - ٢٤ .

وكذلك تحدث مع سليمان عليه السلام وتحدث معها : ﴿ فلما جاءت قيل أهكذا عرشك قالت كأنه هو وأوتينا العلم من قبلها وكنا مسلمين . وصدّها ما كانت تعبد من دون الله إنها كانت من قوم كافرين . قيل لها ادخلي الصرح فلما رأته حسبه لحجة وكشفت عن ساقها قال إنه صرح مُعرّد من قوارير قالت رب إنني ظلمت نفسي وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين ﴾ (١).

ولا يقال : إن هذا شرع من قبلنا فلا يلزمنا ؛ فإن القرآن لم يذكره لنا إلا لأن فيه هداية وذكرى وعبرة لأولى الألباب ، ولهذا كان القول الصحيح : أن شرع من قبلنا المذكور في القرآن والسنة هو شرع لما لم يرد في شرعنا ما يسحبه . وقد قال تعالى لرسوله : ﴿ أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده ﴾ (٢).

إن إمساك المرأة في البيت ، وإبقائها بين جدرانها الأربعة لا تخرج منه اعتبره القرآن - في مرحلة من مراحل تدرج التشريع قبل النص على حد الزنى المعروف - عقوبة بالغة لمن ترتكب الفاحشة من ساء المسلمين ، وفي هذا يقول تعالى في سورة النساء : ﴿ واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سيلا ﴾ (٣).

وقد جعل الله لهن سيلا بعد ذلك حينما شرع الحد ، وهو العقوبة المقدرة في الشرع حقا لله تعالى ، وهي الجلد الذي جاء به القرآن لغير المحصن ، والرجم الذي جاءت به السنة للمحصن .

فكيف يستقيم في منطق القرآن والإسلام أن يجعل الحبس في البيت صفة ملازمة للمسلمة الملتزمة المحتشمة ، كأسا بهذا يعاقبها عقوبة دائمة وهي لم تقرف إنما ؟

والخلاصة :

أن اللقاء بين الرجال والنساء في ذاته إذن ليس محرما ، بل هو جائز أو مطلوب إذا كان القصد منه المشاركة في هدف نبيل ، من علم نافع أو عمل صالح ، أو مشروع خير ، أو جهاد لارم ، أو غير ذلك مما يتطلب جهودا متضافرة من الجنسين ، ويتطلب تعاوناً مشتركاً بينهما في التخطيط والتوجيه والتنفيذ .

(٣) النساء : ١٥ .

(٢) الأنعام : ٩٠ .

(١) النمل : ٤٢-٤٤ .

ولا يعنى ذلك أن تذوب الحدود بينهما ، وتنسى القيود الشرعية الصابطة لكل لقاء بين الطرفين ، ويزعم قوم أنهم ملائكة مطهرون لا يخشى منهم ولا عليهم ، يريدون أن يتقلوا مجتمع الغرب إلينا . إنما الواجب فى ذلك هو الاشتراك فى الخير ، والتعاون على البر والتقوى ، فى إطار الحدود التى رسمها الإسلام ، ومنها :

١ - الالتزام بعض البصر من الفريقين ، فلا ينظر إلى عورة ، ولا ينظر بشهوة ، ولا يطيل النظر فى غير حاجة ، قال تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ . وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ ﴾ (١) .

٢ - الالتزام من جانب المرأة باللباس الشرعى المحتشم ، الذى يغطى البدن ما عدا الوجه والكفين ، ولا يشف ولا يصف ، قال تعالى : ﴿ وَلَا يَدِينُ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ ﴾ (٢) .

وقد صح عن عدد من الصحابة أن ما ظهر من الرينة هو الوجه والكفان .

وقال تعالى فى تعليل الأمر بالاحتشام : ﴿ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ ﴾ (٣) أى أن هذا الزى يميز المرأة الحرة العفيفة الحادة من المرأة اللعوب المستهترة ، فلا يتعرض أحد للعفيفة بأذى ؛ لأن ربها وأدبها يفرض على كل من يراها احترامها .

٣ - الالتزام بأدب المسلمة فى كل شىء ، وخصوصا فى التعامل مع الرجال :

أ - فى الكلام ، بحيث يكون بعيدا عن الإغراء والإثارة ، وقد قال تعالى : ﴿ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِى فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ (٤) .

ب - فى المشى ، كما قال تعالى : ﴿ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ ﴾ (٥) ، وأن تكون كالتى وصفا الله بقوله : ﴿ فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِى عَلَى اسْتِحْيَاءٍ ﴾ (٦) .

ج - فى الحركة ، فلا تتكسر ولا تتمايل ، كأولئك اللاتى وصفهن الحديث

(٣) الأحزاب : ٥٩ .

(٦) القصص : ٢٥ .

(٢) النور : ٣١ .

(٥) النور : ٣١ .

(١) النور : ٣٠ ، ٣١ .

(٤) الأحزاب : ٣٢ .

الشريف بـ « المميلات المائلات » ولا يصدر عنها ما يجعلها من صنف
المتبرجات تبرج الجاهلية الأولى أو الأخيرة .

٤ - أن تتجنب كل ما شأنه أن يثير ويعرى من الروائح العطرية ، وألوان الزينة التي ينبغي
أن تكون للبيت لا للطريق ولا للقاء مع الرجال .

٥ - الحذر من أن يختلى الرجل بامرأة وليس معها محرم ، فقد نهى الأحاديث
الصحيحة عن ذلك ، وقالت : « إن ثالثهما الشيطان » إذ لا يجوز أن يختلى بين النار
والخطب .

وخصوصا إذا كانت الخلوة مع أحد أقارب الزوج ، وفيه حاء الحديث :
« إياكم والدخول على النساء » ، قالوا : يا رسول الله ، أرأيت الحمور ؟ ! قال :
« الحمور الموت » ! أى هو سبب الهلاك ، لأنه قد يجلس ويطيل الجلوس ، وفي هذا
خطر شديد .

٦ - أن يكون اللقاء فى حدود ما تفرضه الحاجة ، وما يوجب العمل المشترك دون إسراف
أو توسع يخرج المرأة عن فطرتها الأنثوية ، أو يعرضها للقليل والنال ، أو يعرضها عن
واجبها المقدس فى رعاية البيت وتربية الأجيال .

والله الهادى إلى سواء السبيل !!

عيادة المرأة للرجل

س : أنا امرأة مسلمة، أحب أن ألزم بأمر الله تعالى في حياتي كلها، وفي علاقاتي بالناس جميعا، وأنا أعمل ناظرة مدرسة ثانوية للبنات، ومعى مجموعة من المدرسين والمدرسات، وبيننا مجاملات في المناسبات المختلفة كالتهنئة بزفاف أو بمولود، أو بترقية ونحو ذلك. ولكن الأمر الذى توقفنا فيه هو عيادة المرضى من زملائنا الرجال. فقد يمرض أحدهم أو يعمل عملية جراحية، ويدخل المستشفى، فهل يجوز لى ولزميلاتى المدرسات أن يذهبن لعيادة زميلنا لما له من حق الزمالة، أو يعتبر هذا من حقوق الرجال بعضهم على بعض.

ومثل هذا يقال بالنسبة لعيادة الزملاء للزميلة التى تمرض أو يصيبها حادث ونحو ذلك مما يعرض للرجال وللنساء جميعا.

نرجو من فضيلتكم توضيح هذه المسألة فى ضوء النصوص الثابتة التى هى المرجع المعتمد والمعصوم لدى كل مسلم ومسلمة. وندعو لكم بدوام التوفيق فى نشر الفهم الصحيح والرعى الرشيد لديتنا العظيم.

ن . س

من القاهرة

ج : من الآداب التى جاء بها الإسلام، وحث عليها الرسول الكريم ﷺ : عيادة المريض. وقد اعتبرها النبى الكريم من حقوق المسلم على المسلم.

يقول عليه الصلاة والسلام : « حق المسلم على المسلم ست » قيل : وما هن يا رسول الله ؟ قال : « إذا لقيته فسلم عليه ، وإذا دعاك فأجبه ، وإذا استنصحك فانصح له ، وإذا عطس فشمته ، وإذا مرض فعده ، وإذا مات فاتبعه » (١).

(١) رواه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه عن أبى هريرة .

« فكروا العاني - أي الأسير - وأجيبوا الداعي ، وأطعموا الجائع ، وعودوا المريض » (١) .

« عودوا المرضى واتبعوا الجنائز ، تذكركم الآخرة » (٢) .

« من عاد مريضاً ناداه منادٌ من السماء : طبت وطاب ممشاك ، وتبوأَت من الجنة منزلاً » (٣) .

« إن المسلم إذا عاد أخاه المسلم لم يزل في خرفة الجنة حتى يرجع » . قيل : يا رسول الله ، وما خرفة الجنة ؟ قال : « جناها » (٤) أي ما يخترف ويحتنى من ثمرها .

« إن الله عز وجل يقول يوم القيامة : يا بن آدم مرضت فلم تعدني ! قال : يارب كيف أعودك وأنت رب العالمين ؟ ! قال : أما علمت أن عبدي فلانا مرض فلم تعده . أما علمت أنك لو عدته لو جدتني عنده » (٥) .

ولا بهجد المرء أروع ولا أبلى من هذا التصوير لفضل عيادة المريض ومثوبته عند الله ، حتى إن الله جل جلاله ليجعل عيادة المريض كأنما هي عيادة له !!

وهذه الأحاديث كلها تدل على أهمية هذا الأدب الإسلامي ، الذي رغبت فيه الأمة النبوية القولية والعملية ، حتى إن النبي ﷺ عاد يهودياً مريضاً ، فعرض عليه الإسلام فأسلم .

ويتأكد استحباب هذا الأدب - الذي عدته بعض الأحاديث حقاً للمسلم على المسلم - إذا كان بين المسلم والمسلم صلة وثيقة ، مثل القرابة والمصاهرة والجوار والزمالة والأستاذية ، ونحو ذلك مما يجعل لبعض الناس حقاً أو كد من غيره .

والملاحظ أن هذه الأحاديث جاءت بألفاظ عامة ، تشمل الرجل والمرأة على السواء . فحديث : « عودوا المريض » أو « من عاد مريضاً .. » أو « إذا مرض فعده » ليست خاصة بالرجال ، بلا جدال . وهذه الأدلة العامة كافية في مشروعية عيادة النساء للرجال في ظل الآداب والضوابط الشرعية المقررة .

(١) رواه أحمد والبخاري عن أبي موسى ، كما في صحيح الجامع الصغير .

(٢) رواه أحمد وابن حبان في صحيحه والبخاري في الأدب المفرد كما في صحيح الجامع الصغير .

(٣) رواه ترمذي وحسنه (٢٠٠٩) وابن ماجه (١٤٤٢) وابن حبان في صحيحه (٧١٢) من حديث أبي هريرة .

(٤) رواه أحمد ومسلم واللفظ له .

(٥) رواه مسلم .

ومع هذا هناك أدلة خاصة تدل على مشروعية عيادة المرأة للرجل:

فقد أورد الإمام البخاري في كتاب المرضى من صحيحه « باب عيادة النساء للرجال » . قال : وعادت أم الدرداء رجلا من أهل المسجد من الأنصار (١) .

وروى عن عائشة أنها قالت : « لما قدم رسول الله ﷺ المدينة وعك أبو بكر وبلال رضي الله عنهما ، قالت : فدخلت عليهما ، فقلت : يا أبت كيف تجدك ؟ ويا بلال كيف تجدك ؟ » الحديث (٢) .

ومعنى « كيف تجدك » : أى كيف تجد نفسك ، كما نقول نحن : كيف صحتك ؟ وقد دخلت أم مبشر بنت البراء بن معرور الأنصارية على كعب بن مالك الأنصاري لما حضرته الوفاة ، وقالت : « يا أبا عبد الرحمن ، اقرأ على ابى السلام » - تعنى مبشرا » الحديث (٣) .

فلا مانع إذن من أن تعود المسلمة أخاها المسلم المريض ، ما دامت ملتزمة بالقواعد الشرعية ، والآداب المرعية ، فلا حلوة ولا تبرج ولا تعطر ، ولا خضوع بالقول .

والأولى أن تكون العيادة فى مثل هذه الحالة المسئول عنها فى صورة جماعية ، بمعنى أن تتفق الناضرة ومعها بعض المدرسات ، على الذهاب معا لقضاء حق العيادة ، دفعا لأى شبهة .

ولا معنى لتوقف فى عيادة زميل مريض من زميلة له أو رئيسة له ، مع أنها تتعامل معه فى المدرسة يوميا ، وبلا حرج ، فهل يشرع التعامل مع الزملاء فى حالة الصحة ، ويقاطعون فى حالة المرض ؟ مع أن المريض أولى بالشفقة والرعاية .

وأما عيادة الرجل للمرأة فهى تدخل فى الأدلة العامة التى ذكرناها فى الحث على عيادة المرضى .

وهناك أدلة خاصة أيضا تدل على مشروعية عيادة الرجال للنساء :

(١) رواه فى « الصحيح » معلقا ، ووصله فى « الأدب المفرد » .

(٢) البخاري فى كتاب المرضى . انظر فتح الباري ١٢ / ٢٢١ .

(٣) رواه ابن ماجه عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه . الحديث رقم (١٤٤٩) ورواه أحمد فى المستدرك ٣ / ٤٥٥ عن عبد الرحمن ، وذكره الألبانى فى الصحيحة برقم (٩٩٥) .

فقد روى الشيخان عن عائشة قالت : دخل رسول الله ﷺ على ضباعة بنت الزبير ، فقال لها : « لعلك أردت الحج » : قالت : والله لا أجدنى إلا وجعة . فقال لها : « حجى واشترطى ... » الحديث (١) .

وروى مسلم عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ دخل على أم السائب - أو أم المسيب - فقال : « مالك يا أم السائب تزفزين - أى ترتعدين ؟ - » قالت : الحمى لا يبارك الله فيها ! فقال : « لا تسبى الحمى ، فإنها تذهب خطايا بنى آدم ، كما يذهب الكير حبث الحديد » (٢) .

وروى أبو داود عن أم العلاء قالت : عادنى رسول الله ﷺ ، وأنا مريضة ، فقال : « أبشرى يا أم العلاء ... » الحديث (٣) .

وروى النسائي عن أبي أمامة قال : مرضت امرأة من أهل العوالي - أى عوالي المدينة - فكان النبي ﷺ أحسن شىء عيادة للمريض ، فقال : « إذا ماتت فأذنونى » (٤) .

وروى البخارى أن ابن عباس استأذن على عائشة فى مرض موتها ، فأذنت له ، فقال : « كيف تجدينك » ؟ قالت : « بخير إن اتقيت » ! قال : « فأنت بخير إن شاء الله تعالى ، زوجة رسول الله ﷺ ، ولم ينكح بكرا غيرك ، ونزل عدرك من السماء » (٥) .

وبعد هذه النقول الصحيحة الثبوت ، الصريحة الدلالة ، لا يحوز لمسلم إلا النزول على هدى الله تعالى ، وهذى رسوله ﷺ ، ولا ينبغي لنا أن نحجر ما وسع الله تعالى أو نعر ما يسره عز وجل . وسنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع من أقوال الرجال ، وتقاليد الناس .

وبالله التوفيق .

(١) رواه البخارى فى كتاب النكاح ، ومسلم فى كتاب الحج .

(٢) رواه مسلم فى كتاب البر والصلة .

(٣) رواه أبو داود فى كتاب الجنائز ، باب « عيادة النساء » .

(٤) رواه النسائي فى كتاب الجنائز .

(٥) رواه البخارى فى كتاب التفسير . وانظر كتاب تحرير المرأة فى عصر الرسالة للأستاذ عبد الحليم أبو شقة (٢ /

٢٦٩ - ٢٧١) .

مصافحة الرجل للمرأة

س : مشكلة تواجهني ، ولا شك أنها تواجه غيري من الناس ، وهي التعرض للسلام على النساء باليد ، أعني المصافحة ، وخصوصا للقريبات منهن ، ممن لسن محرمات على أي مثل ابنة خالي ، أو ابنة خالتي ، أو ابنة عمي ، أو ابنة عمتي ، أو امرأة العم ، أو امرأة الخال ، أو أخت زوجتي ، أو غيرهن ممن تصلني بهن روابط قرابة أو مصاهرة ، ولا سيما في مناسبات معينة كالقدوم من سفر ، أو الشفاء من مرض ، أو العودة من حج أو عمرة ، أو نحو ذلك من المناسبات التي اعتاد الأقارب والأصهار ومثلهم الجيران والزملاء ، أن يصل بعضهم بعضا ، ويهنئ بعضهم بعضا ، ويصافح بعضهم بعضا .

والذي أسأل عنه هو : هل ثبت في الكتاب أو السنة تحريم هذه المصافحة مع توفر ما ذكرت لكم من الدواعي الاجتماعية ، والروابط العائلية ، ومع التأكد من توفر جو الثقة ، وأمن الفتنة ، والبعد عن مثيرات الشهوة ، ومع ما يثيره ترك المصافحة من النظر إلينا معشر المسلمين على أننا متزمتون متشددون ، نحقر المرأة ، ونسئ الظن بها .. إلخ إلخ .

إذا كان هناك دليل شرعي ، فنحن نحترمه من غير شك ، ولا نملك إلا السمع والطاعة ، بحكم إيماننا بالله ورسوله ، وإن كان الأمر مجرد اجتهاد من فقهاءنا القدامى ، فقد يجوز لفقهاء عصرنا أن يخالفوهم ، إذا أداهم إلى ذلك اجتهاد صحيح ، بناء على ما تقتضيه أوضاعنا المتغيرة ، وظروف حياتنا المتطورة .

لهذا كتبت إليكم راجيا بحث القضية من جذورها ، على ضوء القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، فإن قام الدليل على المنع امتنعنا ولا ريب . وإن كان في الأمر سعة ، فلا تضيق ما وسع الله علينا ، ولا سيما مع شدة الحاجة وعموم البلوى .

أرجو ألا تشغلكم أعباؤكم الكثيرة عن الرد على رسالتي ، فإنها - كما قلت

لفضيلتكم - ليست مشكلتي وحدي ، بل مشكلة الملايين من أمثالي .

شرح الله صدركم للإجابة ، ويسر لكم الوقت لتحقيق المسألة ، ونفع بكم .

ج : لا أنتم الأخ السائل أن قضية مصافحة الرجل للمرأة - التي يسأل عنها - قضية شائكة ، وتحقيق الحكم فيها بعيدا عن التزمّت والترخص يحتاج إلى جهد نفسي وفكري وعلمي ، حتى يتحرر المفتي من ضغط الأفكار المستوردة ، والأفكار المتوارثة جميعا ، إذا لم يكن يسندها كتاب ولا سنة ، وحتى يستطيع مناقشة الأدلة وموارنة الحجاج ، بعضها ببعض ، لاستخلاص الرأي الأرجح والأدنى إلى الحق في نظر المقيّم ، الذي يتوخى في بحثه إرضاء الله ، لا موافقة أهواء الناس .

وقبل الدخول في البحث والمناقشة أود أن أشرح صورتين من مجال الراجح أعتقد أن حكمهما لا خلاف عليه بين متقدمي الفقهاء فيما أعلم :

الأولى : تحريم المصافحة للمرأة إذا اقترنت بها الشهوة والتلذذ الجسدي من أحد الطرفين : الرجل أو المرأة ، أو خيفت فتنة من وراء ذلك في غالب الظن ، وذلك أن سد الدريعة إلى الفساد واجب ، ولا سيما إذا لاحت علامات ، وتهيأت أسبابه .

ومما يؤكد هذا ما ذكره العلماء أن لمس الرجل لإحدى محارمه ، أو خلوته بها - وهي من قسم المباح في الأصل - تنتقل إلى دائرة الحرمة إذا تحركت الشهوة ، أو خيفت الفتنة ^(١) ، وخاصة مع مثل بنت الزوجة أو الحماة أو امرأة الأب ، أو أخت الرضاع ، اللاتي ليس لهن في النفوس ما للأم أو البنت أو الأخت أو العمة أو الخالة أو نحوها .

الثانية : الترخيص في مصافحة المرأة المحوز التي لا تشتهي ، ومثلها البنت الصغيرة التي لا تشتهي ؛ للأمن من أسباب الفتنة ، وكذلك إذا كان المصافح شبيحا كبيرا لا يشتهي .

وذلك لما روى عن أبي بكر - رضي الله عنه - أنه كان يصافح العجائز ، وعبد الله بن الزبير استأجر عحوزا تمرضه ، فكانت نعمزه وتغلي رأسه ^(٢) .

(١) انظر : الاختيار لتعليل المختار في فقه الحنفية ٤ / ١٥٥ .

(٢) المرجع السابق ص ١٥٦ ، ١٥٧ .

وبدل لهذا ما ذكره القرآن في شأن القواعد من النساء ، حيث رخص لهن في التخفف من بعض أنواع الملابس ما لم يرخص لغيرهن . ﴿ والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة وأن يستعففن خير لهن والله سميع عليم ﴾ (١) .

ومثل ذلك استثناء غير أولى الإربة من الرجال ، أي الدين لا أرب لهم في النساء ، والأطفال الدين لم يظهر فيهم الشعور الجنسي لصغر سنهم - من نهى المؤمنات عن إبداء الزينة : ﴿ أو التابعين غير أولى الإربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ﴾ (٢) .

وما عدا هاتين الصورتين ، فهو محل الكلام ، وموضع البحث والحاجة إلى التمهيد والتحقيق .

فالذين يوجبون على المرأة أن تغطي جميع جسمها ، حتى الوجه والكفين ، ولا يجعلونها من المستثنى المذكور في قوله تعالى : ﴿ ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها ﴾ بل يجعلون ما ظهر منها الثياب الظاهرة ، كالملاءة والعباءة ونحو ذلك ، أو ما ظهر منها بحكم الضرورة ، كأن يكشف منها شيء عند هبوب ريح شديدة أو نحو ذلك ..

هؤلاء ، لا عجب أن تكون المصافحة عندهم حراما ، لأن الكفين إذا وجبت تعطيتهما كان النظر إليهما محرما ، وإذا كان النظر محرما كان المس كذلك من باب أولى ، لأن المس أعظم من النظر ، لأنه أقوى إثارة للشهوة ، ولا مصافحة دون أن تمس البشرة البشرية .

ولكن من المعروف أن أصحاب هذا القول هم الأقلون ، وجمهور الفقهاء من أصحابه والتابعين ومن بعدهم ، يجعلون المستثنى في قوله تعالى : ﴿ إلا ما ظهر منها ﴾ الوجه والكفين .

فما الدليل عندهم على تحريم المصافحة إذا لم تكن شهوة ؟

الحقيقة أنني بحثت عن دليل مقنع منصوص عليه ، فلم أعثر على ما أنشده .

(٢) النور : ٣١ .

(١) النور : ٦٠ .

وأقوى ما يستدل به هنا ، هو سد الزريعة إلى الفتنة ، وهذا مقبول من غير شك عند تحرك الشهوة ، أو خوف الفتنة بوجود أماراتها ، ولكن عند الأمن من ذلك - وهذا يتحقق في أحيان كثيرة - ما وجه التحريم ؟

ومن العلماء من استدل بترك النبي ﷺ مصافحة النساء عندما بايعهن يوم الفتح بيعة النساء المشهورة ، على ما جاء في سورة الممتحنة .

ولكن من المقرر أن ترك النبي ﷺ لأمر من الأمور لا يدل - بالضرورة - على تحريمه . فقد يتركه لأنه حرام ، وقد يتركه لأنه مكروه ، وقد يتركه لأنه خلاف الأولى ، وقد يتركه لمجرد أنه لا يميل إليه ، كتركه أكل الضب مع أنه مباح .

وإذن يكون مجرد ترك النبي ﷺ للمصافحة ، لا يحمل دليلاً على حرمتها ، ولا بد من دليل آخر لمن يقول بها .

على أن ترك مصافحته ، ﷺ للنساء في المبايعة ليست موضع اتفاق ، فقد جاء عن أم عطية الأنصارية رضي الله عنها ما يدل على المصافحة في البيعة ، خلافاً لما صرح عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، حيث أنكرت ذلك وأقسمت على نفيه .

روى البخاري في صحيحه عن عائشة : أن رسول الله ﷺ كان يمتحن من هاجر إليه من المؤمنين بهذه الآية : يقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَأْبَعَنَّكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرَكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايَعْنَهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهُ إِنْ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (١) ، قالت عائشة : فمن أقر بهذا الشرط من المؤمنات قال لها رسول الله ﷺ : « قد بايعتك » - كلاماً - ولا والله ما مست يده يد امرأة قط في المبايعة ، ما يبايعهن إلا بقوله : « قد بايعتك على ذلك » (٢) .

قال الخافظ ابن حجر في « الفتح » في شرح قول عائشة « ولا والله » إلخ : فيه القسم لتأكيد الخبر ، وكأن عائشة أشارت بذلك إلى الرد على ما جاء عن أم عطية . فعند ابن حبان ، والبزار ، والطبري ، وابن مردويه ، من طريق إسماعيل بن عبد الرحمن عن جدته

(١) الممتحنة : ١٢ .

(٢) رواه البخاري في كتاب التفسير من صحيحه - سورة الممتحنة - باب : « إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات » .

أم عطية في قصة المبايعة ، قالت : فمد يده من خارج البيت ، ومددنا أيدينا من داخل البيت ، ثم قال : « اللهم اشهد » .

وكذا الحديث الذى بعده - يعنى بعد الحديث المذكور فى البخارى - حيث قالت فيه : « فقبضت امرأة يدها » (١) فإنه يشعر بأنهن كن يبايعنه بأيديهن .

قال الحافظ : ويمكن الجواب عن الأول : بأن مد الأيدي من وراء الحجاب إشارة إلى وقوع المبايعة وإن لم تقع مصافحة .. وعن الثانى : بأن المراد بقبض اليد : التأخر عن القول .. أو كانت المبايعة تقع بحائل ، فقد روى أبو داود فى المراسيل عن الشعبي أن النبى ﷺ حين بايع النساء أتى برّد قطرى فوضعه على يده ، وقال : « لا أصفح النساء » وفى مغازى ابن إسحاق : أنه كان ﷺ يغمس يده فى إناء وتغمس المرأة يدها معه .

قال الحافظ : ويحتمل التعدد ، يعنى أن المبايعة وقعت أكثر من مرة ، منها ما لم يمس يد امرأة قط لا بحائل ولا بغيره إنما يبايع بالكلام فقط ، وهو ما أنخبرت به عائشة . ومنها ما صافح فيه النساء بحائل ، وهو ما رواه الشعبي .

ومنها : الصورة التى ذكرها ابن إسحاق من الغمس فى الإناء ، والصورة التى يدل عليها كلام أم عطية من المصافحة المباشرة .

ومما يرجح احتمال التعدد : أن عائشة تتحدث عن بيعة المؤمنات المهاجرات بعد صبح الحديبية ، أما أم عطية فتتحدث - فيما يظهر - عما هو أعم من ذلك وأشمل لبيعة النساء المؤمنات بصفة عامة ، ومنهن أنصاريات كأم عطية ، راوية الحديث . ولهذا ترجم البخارى لحديث عائشة تحت عنوان باب : ﴿ إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات ﴾ ولحديث أم عطية باب : ﴿ إذا جاءك المؤمنات يبايعنك ﴾ .

والمقصود من نقل هذا كله : أن ما اعتمد عليه الكثيرون فى تحريم المصافحة من ترك النبى ﷺ لها فى بيعة النساء ، ليس موضع اتفاق ، كما قد يظن الذين لا يرجعون إلى المصادر الأصلية ، بل فيه الخلاف الذى ذكرناه .

وقد استدل بعض العلماء المعاصرين على تحريم مصافحة المرأة بما أخرجه الطبرانى والبيهقى عن معقل بن يسار عن النبى ﷺ قال : « لأن يطعن فى رأس أحدكم بمخيط من

(١) المصدر السابق ، باب : ﴿ إذا جاءك المؤمنات يبايعنك ﴾ .

حديد خير من أن يمس امرأة لا تحل له ، قال المنذرى فى الترغيب : ورجال الطبرانى ثقات رجال الصحيح .

والخط : آلة الخياطة كالإبرة والمسلة ونحوها .

وبلاحظ على الاستدلال بهذا الحديث ما يلى :

١ - أن أئمة الحديث لم يصرحوا بصحته ، واكتفى مثل المنذرى أو الهيثمى أن يقول : رجاله ثقات أو رجال الصحيح . وهذه الكلمة وحدها لا تكفى لإثبات صحة الحديث لاحتمال أن يكون فيه انقطاع ، أو علة خفية ، ولهذا لم يخرج أحد من أصحاب الدواوين المشهورة ، كما لم يستدل به أحد من الفقهاء فى الأزمنة الأولى على تحريم المصافحة ونحوه .

٢ - أن فقهاء الحنفية ، وبعض فقهاء المالكية قالوا : إن التحريم لا يشترط إلا بدليل قطعى لا شبهة فيه ، مثل القرآن الكريم والأحاديث المتواترة ومثلها المشهورة ، فأما ما كان فى ثبوته شبهة ، فلا يفيد أكثر من الكراهة مثل أحاديث الآحاد الصحيحة . فكيف بما يشك فى صحته ؟ !

٣ - على فرض تسليمنا بصحة الحديث ، وإمكان أخذ التحريم من مثله ، أجد أن دلالة الحديث على الحكم المستدل عليه غير واضحة ؛ فكلمة « يمس امرأة لا تحل له » لا تعنى مجرد لمس البشرة للشرة ، بدون شهوة ، كما يحدث فى المصافحة العادية . بل كلمة « المس » حسب استعمالها فى النصوص الشرعية من القرآن والسنة تعنى أحد أمرين :

١ - أنها كناية عن الصلة الجنسية « الجماع » كما جاء ذلك عن ابن عباس فى تفسير قوله تعالى : ﴿ أو لامستم النساء ﴾ أنه قال : اللبس والملازمة واللمس فى القرآن كناية عن الجماع . واستقراء الآيات التى جاء فيها المس يدل على ذلك بجلاء ، كقوله تعالى على لسان مريم : ﴿ أنى يكون لى ولد ولم يمسسنى بشر ﴾ (١) ﴿ وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ﴾ (٢) .

وفى الحديث أن النبى ﷺ كان يدنو من نسائه من غير مسيس .

(١) آل عمران : ٤٧ .

(٢) البقرة : ٢٣٧ .

٢ - أنها تعنى ما دون الجماع من القبلة والعاق والمباشرة ونحو ذلك مما هو مقدمات الجماع ، وهذا ما جاء عن بعض السلف فى تفسير الملامسة :

قال الحاكم فى كتاب « الطهارة » من « المستدرک على الصحيحين » .

« قد اتفق البخارى ومسلم على إخراج أحاديث متفرقة فى المسندين الصحيحين يستدل بها على أن اللبس ما دون الجماع .

أ - منها : حديث أبى هريرة : « فاليد زناها اللبس ... » .

ب - وحديث ابن عباس : « لعلك مسست » .

ج - وحديث ابن مسعود . « وأقم الصلاة طرفى النهار ... » (١) . قال : وقد بقى عليهما أحاديث صحيحة فى التفسير وغيره .. وذكر منها :

د - عن عائشة قالت : « قل يوم ، إلا وكان رسول الله ﷺ يطوف علينا جميعا - تعنى نساءه - فيقبل ويلبس ما دون الوقاع ، فإذا جاء إلى التى هى يومها ثبت عندها » .

هـ - وعن عبد الله بن مسعود قال : « أو لامستم النساء » هو ما دون الجماع وفيه الوضوء » .

و - وعن عمر قال : « إن القبلة من اللبس فتوضأ منها » (٢) .

ومن هنا كان مذهب مالك ، وظاهر مذهب أحمد : أن لمس المرأة الذى يقضى الوضوء هو ما كان بشهوة ، وبه فسروا قوله تعالى : « أو لامستم النساء » وفى القراءة الأخرى : « أو لمستم النساء » .

ولهذا ضعف شيخ الإسلام ابن تيمية فى فتاويه قول من فسروا الملامسة أو اللبس فى

(١) يشير إلى ما رواه الشيخان وعمرهما من حديث ابن مسعود ، وفى بعض رواياته : أن رجلا أتى النبی ﷺ ، فذكر أنه أصاب من امرأة ، إما قبلة أو ما بيده ، أو شيئا . كأنه يسأل عن كفارتها ، فأمر الله عز وجل - يعنى آية - « وأقم الصلاة طرفى النهار وزلفا من الليل إن الحسنات يذهب السيئات » (هود : ١١٤) رواه مسلم بهذا اللفظ فى

كتاب التوبة برفق (٤٠) .

(٢) انظر المستدرک ١ / ١٣٥ .

الآية بمجرد مس البشرة البشرة ولو بلا شهوة .

ومما قاله فى ذلك :

(فأما تعليق النقص بمجرد اللمس ، فهذا خلاف الأصول ، وخلاف إجماع الصحابة وخلاف الآثار ، وليس مع قائله نص ولا قياس .

فإن كان اللمس فى قوله تعالى : ﴿ أو لامستم النساء ﴾ إذا أريد به اللمس باليد والقبلة ونحو ذلك - كما قاله ابن عمر وغيره - فقد علم أنه حيث ذكر ذلك فى الكتاب والسنة ، فإنما يراد به مما كان لشهوة ، مثل قوله فى آية الاعتكاف : ﴿ ولا تبashروهن وأنتم عاكفون فى المساجد ﴾ ومباشرة المعتكف لغير شهوة لا تحرم عليه ، بخلاف المباشرة لشهوة .

وكذلك قوله : ﴿ ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ﴾ وقوله : ﴿ لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن ﴾ ، فإنه لو مسها مسيسا خاليا من غير شهوة لم يجب به عدة ، ولا يستقر به مهر ، ولا تنتشر به حرمة المصاهرة باتفاق العلماء .

فمن رعم أن قوله : ﴿ أو لامستم النساء ﴾ يتناول اللمس وإن لم يكن لشهوة فقد خرج عن اللغة التى جاء بها القرآن ، بل وعن لغة الناس فى عرفهم ، فإنه إذا ذكر المس الذى يقرن فيه بين الرجل والمرأة علم أنه مس الشهوة ، كما أنه إذا ذكر الوطء المقرون بين الرجل والمرأة ، علم أنه الوطء بالفرح لا بالقدم (١) اهـ .

وذكر ابن تيمية فى موضع آخر : أن الصحابة تنازعوا فى قوله تعالى : ﴿ أو لامستم النساء ﴾ فكان ابن عباس وطائفة يقولون : الجماع ، ويقولون : الله حيبى كريم ، يكسى بما شاء عما شاء .

قال : وهذا أصح القولين .

وقد تنازع العرب والموالى فى معنى اللمس : هل المراد به الجماع أو ما دونه ؟ فقالت العرب : هو الجماع ، وقالت الموالى : هو ما دونه ، وتحاكموا إلى ابن عباس فصوب العرب ، وخطأ الموالى (٢) .

(١) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، ط الرياض ٢١ / ٢٢٣ ، ٢٢٤

(٢) انظر المرجع السابق .

والمقصود من نقل هذا الكلام كله أن نعلم أن كلمة « المس » أو « اللمس » حين تستعمل من الرجل للمرأة ، لا يراد بها مجرد وضع البشرة على البشرة ، بل المراد بها إما الجماع ، وإما مقدماته من التقبيل والعناق ، ونحو ذلك من كل مس تصحبه الشهوة والتلذذ .

على أننا لو نظرنا في صحيح المقول عن رسول الله ﷺ لوجدنا ما يدل على أن مجرد لمس اليد لليد بين الرجل والمرأة بلا شهوة ولا خشية فتنة ، غير ممنوع في نفسه ، بل قد فعله النبي ﷺ والأصل في فعله أنه للتشريع والاقتداء : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ (١) .

فقد روى البخاري في كتاب « الأدب » من صحيحه عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : « إن كانت الأمة من إماء أهل المدينة ، لتأخذ بيد رسول الله ﷺ ، فتطلق به حيث شاءت » .

وفي رواية للإمام أحمد عن أنس أيضا قال :

« إن كانت الوليدة - يعني الأمة - من ولائد أهل المدينة لتحىء ، فتأخذ بيد رسول الله ﷺ ، فما ينزع يده من يدها حتى تذهب به حيث شاءت » . وأخرجه ابن ماجه أيضا .

قال الحافظ في الفتح : (والمقصود من الأخذ باليد لازمه ، وهو الرفق والانقياد ، وقد اشتمل على أنواع من المبالغة في التواضع ، لذكره المرأة دون الرجل ، والأمة دون الحرة ، وحيث عمم بلفظ « الإماء » أى أمة كانت ، ويقول « حيث شاءت » أى مكان من الأمكنة ، والتعبير بالأخذ باليد إشارة إلى غاية التصرف حتى لو كانت حاجتها خارج المدينة ، والتمست منه مساعدتها في تلك الحاجة لمساعد على ذلك .

وهذا دليل على مزيد تواضعه وبراءته من جميع أنواع الكبر ﷺ (٢) اهـ .

وما ذكره الحافظ رحمه الله مسلم في جملة ، ولكن صرفه معنى الأخذ باليد عن ظاهره إلى لازمه وهو الرفق والانقياد غير مسلم ؛ لأن الظاهر واللازم مرادان معا . والأصل في الكلام أن يحمل على ظاهره ، إلا أن يوجد دليل أو قرينة معينة تصرفه عن هذا الظاهر ، ولا أرى هنا ما يمنع ذلك . بل إن رواية الإمام أحمد ، وفيها : « فما ينزع يده

(٢) فتح الباري ج ١٣ .

(١) الأحزاب : ٢١ .

من يدها حتى تذهب به حيث شاءت ، ، لتدل بوضوح على أن الطاهر هو المراد ، وأن من التكلف والاعتساف الخروج عنه .

وأكثر من ذلك وأبلغ ما جاء في الصحيحين والسنن عن أنس أيضا ، أن النبي ﷺ قال - من القيلولة - عند حالته - حالة أنس - أم حرام بنت ملحان زوج عبيدة بن الصامت ، ونام عندها ، واضعا رأسه في حجرها وجعلت تفلّي رأسه ... إلخ ما جاء في الحديث .

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن حجر في بيان ما يؤخذ من الحديث ، قال : (وفيه جواز قائلة الضيف في غير بيته بشرطه كالإذن وأمن الفتنة .. ، وجواز خدمة المرأة الأجنبية للضيف بإطعامه والتمهيد له ونحو ذلك ..

وفيه خدمة المرأة الضيف بتفلية رأسه . وقد أشكل هذا على جماعة ، فقال ابن عبد البر : أظن أن أم حرام أرضعت رسول ﷺ ، أو أحتها أم سليم ، فصارت كل منهما أمه أو حالته من الرضاعة ، فلذلك كان يام عندها ، وتناول منه ما يجوز للمحرم أن يتأكله من محارمه . ثم ساق بسنده ما يدل على أن أم حرام كانت منه ذات محرم من قبل خالاته ، لأن أم عبد المطلب جده كانت من بنى النجار ... إلخ .

وقال غيره : بل كان النبي ﷺ معصوما ، يملك إربه عن زوجته فكيف عن غيرها مما هو المنزه عنه ؟ وهو المبرأ عن كل فعل قبيح ، وقول رفث ، فيكون ذلك من خصائصه .

ورد ذلك القاضي عياض بأن الخصائص لا تثبت بالاحتمال ، وثبتت العصمة مسلم لكن الأصل عدم الخصوصية ، وجوار الاقتداء به في أفعاله ، حتى يقوم على الخصوصية دليل .

وبالغ الحافظ الدمياطي في الرد على من قال بالاحتمال الأول ، وهو ادعاء المحرمية ، فقال :

ذهل كل من زعم أن أم حرام إحدى خالات النبي ﷺ من الرضاعة أو من السب ، واللاتي أرضعه معلومات ، ليس فيهن أحد من الأنصار البتة ، سوى أم عبد المطلب ، وهي سلمى بنت عمرو بن زيد بن ليبيد بن خراش بن عامر بن غنم بن عدي بن النجار ، وأم حرام هي بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر المذكور فلا تجتمع أم حرام وسلمى إلا في عامر بن غنم جدهما الأعلى . وهذه حثولة لا تثبت بها محرمية ،

لأنها حثولة مجارية ، وهي كقوله ﷺ لسعد بن أبي وقاص : « هذا حالي » ، لكونه من بنى زهرة ، وهم أقارب أمه آمة ، وليس سعد أخا لآمنة ، لا من النسب ، ولا من الرضاعة ، ثم قال : وإذا تقرر هذا فقد ثبت في الصحيح : أنه ﷺ كان لا يدخل على أحد من النساء إلا على أزواجه ، إلا على أم سليم ، فقبل له - أى سئل في ذلك - فقال : « أرحمها ، قتل أحوها معي » يعني حرام بن ملحان . وكان قد قتل يوم بئر معونة .

وإذا كان هذا الحديث قد خص أم سليم بالاستثناء ، فمثلها أم حرام المذكورة هنا . فهما أختان وكانتا في دار واحدة ، كل واحدة منهما في بيت من تلك الدار ، وحرام بن ملحان أحوهما معا ، فالعلة مشتركة فيهما - كما ذكر الحافظ ابن حجر .

وقد انضاف إلى العلة المذكورة أن أم سليم هي أم أنس خادم النبي ﷺ ، وقد جرت العادة بمخالطة المخدم خادمه ، وأهل خادمه ، ورفع الحشمة التي تقع بين الأجانب عنهم .

ثم قال الدمياطي : على أنه ليس في الحديث ما يدل على الخلوة بأم حرام ، ولعل ذلك كان مع ولد ، أو خادم ، أو زوج ، أو تابع .

قال ابن حجر : وهو احتمال قوى ، لكنه لا يدفع الإشكال من أصله ، لبقاء الملامسة في تغلية الرأس ، وكذا اليوم في الحجر .

قال الحافظ : وأحسن الأجوبة دعوى الخصوصية ، ولا يردها كونها لا تثبت إلا بدليل لأن الدليل على ذلك واضح (١) .

ولا أدري أين هذا الدليل ، غامضا كان أو واضحا ؟

والذي يطمش إليه القلب من هذه الروايات أن مجرد الملامسة ليس حراما . فإذا وجدت أسباب الخلطة كما كان بين السي ﷺ وأم حرام وأم سليم ، وأمت الفتنة من الجانبين ، فلا بأس بالمصافحة عند الحاجة كمثل القادم من سفر ، والقريب إذا رار قريبة به أو رارته ، من غير محارمه . كابنة الخال ، أو ابنة الخالة ، أو ابنة العم ، أو ابنة العممة أو امرأة العم ، أو امرأة الخال أو نحو ذلك ، وخصوصا إذا كان اللقاء بعد طول غياب .

(١) انظر : صح البخاري ١٣/٢٣٠ ، ٢٣١ بتصرف .

والذى أحب أنؤكده فى ختام هذا البحث أمران :

الأول : أن المصافحة إنما تجوز عند عدم الشهوة ، وأمن الفتنة ، فإذا خيفت الفتنة على أحد الطرفين ، أو وجدت الشهوة والتلذذ من أحدهما حرمت المصافحة بلا شك .

بل لو فقد هذان الشرطان - عدم الشهوة وأمن الفتنة - بين الرجل ومহারمه مثل خالته ، أو عمته ، أو أخته من الرضاع ، أو بنت امرأته ، أو زوجة أبيه ، أو أم امرأته ، أو غير ذلك ، لكانت المصافحة حينئذ حراما .

بل لو فقد الشرطان بين الرجل وبين صبي أمرد ، حرمت مصافحته أيضا . وربما كان فى بعض البيئات ، ولدى بعض الناس ، أشد خطرا من الأذى .

الثانى : ينبغى الاقتصار فى المصافحة على موضع الحاجة ، مثل ما جاء فى السؤال كالأقارب والأصهار الذين بينهم خلطة وصلة قوية ، ولا يحسن التوسع فى ذلك ، سدا للذريعة ، وبعدا عن الشبهة ، وأحذا بالأحوط ، واقتداء بالنبي ﷺ ، الذى لم يثبت عنه أنه صافح امرأة أجنبية قط . وأفضل للمسلم المتدين ، والمسلمة المتدينة ألا يبدأ أحدهما بالمصافحة ، ولكن إذا صوفح صافح .

وإنما قررنا الحكم ليعمل به من يحتاج إليه دون أن يشعر أنه فرط فى دينه ، ولا ينكر عليه من رآه يفعل ذلك ما دام أمرا قابلا للاجتهاد .

والله أعلم .

عمل المرأة

س : ما حكم عمل المرأة شرعا ؟ أعنى عملها خارج البيت ، كما يعمل الرجل ، هل يجوز لها أن تعمل وتسهم بنصيب في الإنتاج والتنمية والنشاط في المجتمع ؟ أم المفروض فيها - أو المفروض عليها - أن تظل حبيسة البيت لا تعمل إلا بين جدرانها الأربعة ؟ لطالما سمعنا أن ديننا الإسلامي كرم المرأة ، ومنحها حقوقها الإنسانية قبل أن يعرف ذلك الغرب بجملة قرون ، أفلا يعتبر العمل من حقوقها التي تصون به ماء وجهها أن يراق ، وتحفظ به عرضها أن يصبح سلعة للمساومة ترخصها الحاجة ، وتبتذلها الضرورة ؟

ولماذا لا تخوض المرأة معترك الحياة كما خاضته المرأة الغربية ، فتصقل شخصيتها وتكسب حقها ، وتستقل بأمر نفسها ، وتسهم في ترقية مجتمعتها ؟

إننا نريد أن نعرف الحدود الشرعية للعمل المباح للمرأة المسلمة ، التي تعمل لدنياها دون أن تخسر دينها ، بعيدا عن تزميت المتشدددين الذين لا يريدون للمرأة أن تتعلم ، ولا أن تعمل ، ولا أن تخرج من بيتها ولو إلى المسجد ! وبعيدا أيضا عن الذين يريدون للمسلمة أن تتحلل من كل قيد ، وأن تعرض بضاعة رخيصة في الأسواق . كل ما نريده هو حكم الشرع الصحيح الذي لا إفراط فيه ولا تفريط .

مسلمة متعلمة

ج : المرأة إنسان ، كالرجل ، هي منه وهو منها كما قال القرآن : ﴿ بعضكم من بعض ﴾ ^(١) والإنسان كائن حي من طبيعته أن يفكر ويعمل ، وإلا لم يكن إنسانا .

والله تعالى إنما خلق الناس ليعملوا ، بل ما خلقهم إلا ليلوهم أيهم أحسن عملا ، فالمرأة مكلفة كالرجل بالعمل ، وبالعمل الأحسن على وجه الخصوص ، وهي مثابة عليه

(١) آل عمران : ١٩٥ .

كالرجل من الله عز وجل ، كما قال تعالى : ﴿ فاستجاب لهم ربهم أنى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى ﴾ (١) ، وهى مثابة على عملها الحسن فى الآخرة ومكافأة عليه فى الدنيا أيضا : ﴿ من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجينه حياة طيبة ﴾ (٢) .

والمرأة أيضا - كما يقال دائما - نصف المجتمع الإنسانى ، ولا يتصور من الإسلام أن يعطل نصف مجتمعه ، ويحكم عليه بالجمود أو الشلل ، فيأخذ من الحياة ولا يعطيها ، ويستهلك من طيبتها ، ولا ينتج لها شيئا .

على أن عمل المرأة الأول والأعظم الذى لا يارعه فيها مارع ، ولا ينافسها فيه منافس ، هو تربية الأجيال ، الذى هيأها الله له بدنيا ، ونفسيا ، ويجب ألا يشغلها عن هذه الرسالة الجليلة شاغل مادي أو أدبي مهما كان ؛ فإن أحدا لا يستطيع أن يقوم مقام المرأة فى هذا العمل الكبير ، الذى عليه يتوقف مستقبل الأمة ، وبه تتكون أعظم ثرواتها ، وهى الثروة البشرية .

ورحم الله شاعر النيل حافظ إبراهيم حين قال :

الأم مدرسة إذا أعددتها . . . أعددت شعبا طيب الأعراق

ومثل ذلك عملها فى رعاية بيتها ؛ وإسعاد زوجها ، وتكوين أسرة سعيدة ، قائمة على السكون والمودة والرحمة ، وقد ورد : إن حسن تعل المرأة لزوجها يعد جهادا فى سبيل الله .

وهذا لا يعنى أن عمل المرأة خارج بيتها محرم شرعا ، فليس لأحد أن يحرم بغير نص شرعى صحيح الثبوت ، صريح الدلالة ، والأصل فى الأشياء والتصرفات العادية الإباحة كما هو معلوم .

وعلى هذا الأساس نقول . إن عمل المرأة فى ذاته جائز ، وقد يكون مطلوبا طلب استحباب ، أو طلب وجوب ، إذا احتاجت إليه : كأن تكون أرملة أو مطلقة ولا مورد لها ولا عائل ، وهى قادرة على نوع من الكسب يكفيها ذل السؤال أو ائمة .

(٢) النحل : ٩٧ .

(١) آل عمران : ١٩٥ .

وقد تكون الأسرة هي التي تحتاج إلى عملها كأن تعاون زوجها ، أو تربي أولادها أو أحوتها الصغار ، أو تساعد أباهما في شيخوخته ، كما في قصة ابنتي الشيخ الكبير التي ذكرها القرآن الكريم في سورة القصص وكانتا تقومان على غنم أبيهما : ﴿ قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾ (١) .

وكما ورد أن أسماء بنت أبي بكر ذات النطاقين كانت تساعد زوجها الربير بن العوام في سياسة فرسه ، ودق النوى لناضحه ، حتى إنها لتحمله على رأسها من حائط له - أي بستان - على مسافة من المدينة .

وقد يكون المجتمع نفسه في حاجة إلى عمل المرأة كما في تطيب النساء وتمريضهن ، وتعليم السات ، ونحو ذلك من كل ما يحتص بالمرأة . فالأولى أن تتعامل المرأة مع امرأة مثلها ، لا مع رجل .

وقول الرجل في بعض الأحوال يكون من باب الضرورة التي ينبغي أن تقدر بقدرها ، ولا تصبح قاعدة ثابتة .

وإذا أجزنا عمل المرأة ، فالواجب أن يكون مقيداً بعدة شروط :

١ - أن يكون العمل في ذاته مشروعاً ، بمعنى ألا يكون عملها حراماً في نفسه أو ممضياً إلى ارتكاب حرام ، كالتي تعمل خادماً لرجل عزب ، أو سكرتيرة خاصة لمدير تقتصى وظيفتها أن يخلو بها وتحلوه به ، أو راقصة تثير الشهوات والعرائز الدنيا ، أو عاملة في « بار » تقدم الحمر التي لعن رسول الله ﷺ ساقيتها وحاملها وبائعها ، أو مصيفة في طائرة يوجب عليها عملها تقديم المسكرات ، والسفر البعيد بعير محرم ، بما يلزمه من البيت وحدها في بلاد العربية ، أو غير ذلك من الأعمال التي حرمها الإسلام على النساء خاصة أو على الرجال والنساء جميعاً .

٢ - أن تلتزم أدب المرأة المسلمة إذا خرجت من بيتها في الزى والمشى والكلام والحركة : ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُدْرِكْنَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ (٢) ﴿ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ ﴾ (٣) ﴿ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ (٤) .

(١) القصص : ٢٣ . (٢) النور : ٣١ . (٣) الأحراب : ٣٢ .

٣ - ألا يكون عملها على حساب واجبات أخرى لا يجوز لها إهمالها ، كواجبها نحو زوجها وأولادها وهو واجبها الأول وعملها الأساسي .
وبالله التوفيق .

هل النقاب بدعة ؟

س : قام جدل فى بعض الصحف القاهرية حول « النقاب » الذى تلبسه بعض الفتيات المسلمات وخصوصا الطالبات . بمناسبة حكم المحكمة المصرية لصالح بعض الطالبات الجامعيات اللاتى رفعن دعواهن إلى القضاء متظلمات من قرار بعض عمداء الكليات الذى يتضمن إجبارهن على خلع النقاب عند دخول الجامعة

وقال هؤلاء الطالبات : إنهن مستعدات للكشف عن وجوههن عند الحاجة إذا طلب إليهن ذلك من قبل المسئولين ، فى الامتحان وغيره

وكتب الصحفى المعروف الأستاذ أحمد بهاء الدين ، فى الأهرام ، يخالف حكم المحكمة . ويذكر أن النقاب وتعطية الوجه بدعة دحيلة على الإسلام والمسلمين . وأيده فى ذلك أحد المشايخ الأزهرين ، قال عن نفسه : إنه كان عميدا لكلية أصول الدين ، وكثر القيل والقال فى القضية .

والمطلوب . أن تنورونا برأيكم فى هذا الأمر الذى اختلط فيه الحابل بالنابل ، والتبس الحق بالباطل .

حراكم الله خيرا .

ح . حمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... وبعد :

فالواقع أن وصف النقاب بأنه بدعة دحيلة . وأنه ليس من الدين ولا من الإسلام فى شيء ، وأنه إنما دخل على المسلمين فى عصور الانحطاط الشديد - الواقع أن هذا الوصف غير علمي ، وغير موضوعي ، وهو تسيط محل بحوهر القضية ، ومصل عن تبين الموضوع على حقيقته .

فمما لا يمدرى فيه أحد يعرف مصادر العلم وأقوال العلماء ، أن القضية خلافية ، أعنى

قضية جواز كشف الوجه أو وجوب تغطيته - ومعه الكفان أيضا .

وقد اختلف فيها العلماء - من فقهاء ومفسرين ومحدثين - قديما ، ولا يزالون مختلفين إلى اليوم .

وسبب الاختلاف يرجع إلى موقفهم من النصوص الواردة في الموضوع ومدى فهمهم لها ، حيث لم يرد فيه نص قطعي الثبوت والدلالة ، ولو وجد لحسم الأمر .

فهم مختلفون في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَدِينُ زِينتهن إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ (١) .

فروا عن ابن مسعود أنه قال : ﴿ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ : الثياب والجلباب أي الثياب الخارجة التي لا يمكن إخفاؤها .

وروا عن ابن عباس أنه فسر (ما ظهر منها) بالكحل والخاتم .

وروى مثله عن أنس بن مالك .

وقريب منه عن عائشة .

وأحيانا يضيف ابن عباس إلى الكحل والخاتم : حصاب الكف ، أو المسكة - أي السوار - أو القرط والقلادة .

وقد يعبر عن الرينة بموضعها . فيقول ابن عباس : رقعة الوجه وباطن الكف . وجاء ذلك عن سعيد بن جبير وعطاء وغيرهما .

وبعضهم جعل بعض الذراع مما ظهر منها .

وفسر ابن عطية ما ظهر منها : أنه ما انكشف لضرورة ، كأن كشفته الريح أو نحو ذلك (٢) .

وهم مختلفون في تفسير قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَنْسَاءُ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يَعْرِفْنَ فَلَ يُؤْذِينَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ (٣) .

(١) البقرة ٣١

(٢) انظر تفسير الآية عبد ابن جرير وابن كثير والقرطبي ، والدر المنثور ٥ / ٤١ ، ٤٢ وغيرهما .

(٣) الأحزاب : ٥٩ .

ما المراد بإدناء الخلاب في الآية الكريمة ؟

فروا عن ابن عباس نقيض ما روى عنه في تفسير الآية الأولى !!

وروا عن بعض - عمن - عيدة سلماني - أنه فسر إدناء تفسير عمدة بن عصى
وحده ورأسه ، وترر عينه ليسرى !! ومنه عن محمد بن كعب قرظي

وحشهما عكرمه موسى ابن عباس - فقال - تعطي ثعرة بحرهما بحديثها ، نديه عيناها
وقال سعيد بن حبيب : لا يحل مسمة أن يرها عرب ، لا أن يكون عيناها الفخاخ فوق الخمار
وقد شددت به رأسها وبحرها (١) .

وأما ممن يرجحون أن الوجه والكثيرين يستعملونه ، ولا يحب على المسمة تعطيتهما ،
ورأى أن أدلة هذا الرأي أقوى من الرأي الآخر .

ومعنى في هذا الرأي كثير من علماء هذا العصر مثل الشيخ - مصر ندين الألباني في
كتابه « حجاب المرأة المسلمة في المكتب والسنة » وجمهور علماء الأزهر في مصر ،
وعلماء برطوتة في تونس ، وشرقيين في مصر ، وغير قليل من علماء باكستان والهند
وتركيا وغيرها .

ولكن دعاء ، جماع علماء العصر على هذا بين صحيحها ، فمن علماء في مصر من
يعارض هذا بقول

وعلماء السعودية وعدد من بلاد حبيب يعارضون هذا الرأي ، وعلى رأسهم
أكبر الشيخ عبد العزيز بن باز .

وكذلك كثير من علماء باكستان والهند ، وجمهوره ، ويرون أن على المرأة أن تعصى
وحدها

ومن أشهر ندين في حديث من كبار علماء باكستان ودعائها : محمد لإسلامي
معروف الأسديو لأعلى مؤدودي في كتابه « شهر » ، « حجاب »

ومن المعاصرين لأحد النادين بوجوب تعصية زوجته كاتب لإسلامي اسبوري
المعروف بكنوز محمد سعيد رمضان - موصي - في كتابه « رسالة » ، في كل
فتاة تؤمن بالله .

(١) نظر امر مشور ٥ / ٢٢١ . ٢٢٢ ومصادر السابقة في تفسير الآية .

وهناك رسائل وفتاوى تظهر بين الحين والحين ، تندد بكشف الوجه ، وتنادى الفتيات باسم الدين والإيمان ، أن يلتزم النقاب ، ولا يخضعن للعلماء « العصريين » الذين يريدون أن يطوعوا الدين للعصر ، ولعلمهم يجعلونني منهم !!

فإذا وجد من بنات المسلمين من تقنع بهذا الرأي ، وترى أن كشف الوجه حرام ، وأن تغطيته فريضة . فكيف يفرض عليها الرأي الآخر ، الذى تراه هى خطأ ، ومخالفا للنص ؟

إنما نكر عليها حقا إذا رأت أن تعرض هى رأيها على الآخرين أو الأخريات ، وأن تحكم بالإثم أو الفسق على من عمل بالرأى الآخر ، وتعتبر هذا منكرا يجب محاربته ، مع اتفاق المحققين من العلماء على أن لا إنكار فى المسائل الاجتهادية الخلافية .

ولو أنكرنا عليها نحن العمل بالرأى الذى يخالف رأينا - وهو رأى معتبر داخل نطاق الفقه الإسلامى الرحب - لوقعنا نحن فى المحذور ، الذى نقاومه وندعو إلى التحرر منه ، وهو إلغاء الرأى الآخر ، وعدم إعطائه حق الحياة ، مجرد أنه يحالفنا ، أو نخالفه .

بل لو فرض أن هذه المسلمة لا ترى وجوب التغطية للوجه ، وإنما تراه أورع وأتقى خروجا من الخلاف ، وعملا بالأحوط فقط . فمن ذا الذى يمنعها من أن تأخذ بالأحوط لنفسها وديها ؟ وكيف يسوغ أن تلام على ذلك ما دام هذا لا يؤذى أحدا ، ولا يضر بمصلحة عامة ولا خاصة ؟

إنى أعتب على الكاتب الكبير الأستاذ أحمد بهاء الدين تناوله لهذا الموضوع دون الرجوع إلى المصادر الموثقة ، وخصوصا أنه يعقب على حكم قضائى صادر من محكمة مختصة محترمة ، مع أنه حين يكتب فى الأمور السياسية الشائكة ، يكتب بتعمق واتزان ، ونظرة شاملة .

ولعل اعتماده على بعض الكتابات الخفيفة المتعجلة والمتحمسة هو الذى أوقعه فى هذا الخطأ الذى جعله يعتبر « النقاب » أمرا مستنكرا ، ويقيسه على لبس « المايوه » فى أن كلا منهما لا يدخل فى الحرية الشخصية !!

فلم يقل أحد من علماء المسلمين فى القديم أو الحديث بتحريم لبس النقاب على المرأة بصفة عامة ، إلا ما جاء فى حالة الإحرام فحسب .

إما اختلفوا فيه بين القول بالوجوب والقول بالاستحباب ، والقول بالجواز .

أما التحريم ، فلا يتصور أن يقول به فقيه ، بل ولا الكراهية . وقد عجبت كل العجب مما بشره الأستاذ بهاء من كلمات لبعض الأهريين الذين قالوا : إن القول بتعضية الوجه تحريم لما أحل الله ، وهو قول من ليس له في الكتاب والسنة أو الفقه وأصوله قدم راسحة ! ولو كان الأمر محمداً صريحاً - كما هو الرأي الذي أحتاره ولم يكن واجباً ولا مستحباً - لكان من حق المسلمة أن تمارسه ، ولم يحز لأحد أن يمنعها منه ، لأنه حالص حقها الشخصي . وليس في ممارستها إخلال بواجب ، ولا إصرار بأحد ، وإنشئ المصري يعبر عن ذلك بوصوح ساحر حين يقول : « واحد شاييل ذقنه ، وانت تعبان ليه ؟ ! » .

وإدساتير الوضعية نفسها تقرر هذه الحقوق الشخصية ، وتحميها .

وكيف سكر على المسلمة المتدنية أن تلبس اسقاب على أن من صالبات الجامعة من تلبس اثياب القصيرة و الشفافة والخمسة للممات ، وتضع من « ألوان المكياج » ما تضع ، ولا يكر عليها أحد ، باعتبار أن هذا من الحرية الشخصية ! مع أن هذا اللباس الذي يشف أو يصف ، أو لا يعطي ما عدا الوجه واليدين من الجسم ، محرم شرعاً بإجماع المسلمين ؟ !
وومع هذا مدع من مسئولين في الجامعة ، لأيده شرع والدستور أن يدعى على أن دين الدولة « الإسلام » ، وأن أحكام الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع . ومع هذا لم يمنع أحد .

فيا عجا كيف تترك الحرية لمكاسيات العاريات ، أميلات المائلات ، ولا يتعرض لهن أحد بست شفة ، كما يقولون ، ثم يصب حمام المسحط كله ، واللوم كله ، على ربات اسقاب ، ثلاثي يعتقدن أن ذلك من الدين الذي لا يحور التعريض أو التساهل فيه ؟

فلله الأمر من قبل ومن بعد ، ولا حول ولا قوة إلا بالله !

هل النقاب واجب ؟

س : قرأنا ما كتبه ، دفاعا عن النقاب ، ردا على حملات الدين قالوا : إن النقاب بدعة دخيلة على المجتمع الإسلامي ، وليس من الإسلام في شيء ، وبينت أن القول بوجوب لبس النقاب على المرأة رأى موجود داخل الفقه الإسلامي ، فأبصفت النقاب والمنقبات ، برغم ما نعلم أن رأيك هو عدم وجوب النقاب .

والآن نريد منك - كما أنصفت - المنقبات - من المتبرجات والمتكشفات ، ومن دعاة التبرج والتكشف - أن تنصفا نحن « المحجبات » من أخواتنا « المنقبات » وإخوانهم من دعاة « النقاب » الذين لا يفتأون يشنون علينا الغارة ما بين الحين والحين ، لأننا لا نغطي الوجوه ، وهي مظنة الفتنة ، ومجمع الحسن ، وأنتا نخالف القرآن والسنة وهدى السلف بكشفنا لوجوهنا ، وربما أصابك أنت شخصا من هذه الغارة رذاذ ، لنصرتك للحجاب لا للنقاب ، وكذلك فضيلة الشيخ محمد الغزالي الذي رد عليه بعض العلماء في بعض صحف الخليج .

نرجو ألا تحيلنا إلى ما كتبه من قبل في كتابك « الحلال والحرام » وفي كتاب « فتاوى معاصرة » وإن كان فيهما الكفاية ، ولكننا نطمح في مزيد من البيان ، إقامة للحجة ، وتوضيحا للمحجة ، وإزاحة للعذر ، وقطعا للشك باليقين ، وحسما للجدل المستمر في هذه القضية ، جعل الله الحق على لسانك وقلمك .

مجموعة من الفتايات المحجبات

جم : لم يدع لي بناتي وأحواتي العريرات عدرا في السكوت ، والاكتفاء بما كتبه من قبل .

وأنا أعلم أن الجدل في هذه القضايا الخلافية لن ينتهي بمقالة تدبج ، أو بحث يحرر ، أو بكتاب يؤلف .

وما دامت أسباب الاختلاف قائمة ، فمن يزول الاختلاف بين الناس وقد كانوا مسلمين متدينين محللين .

بل قد يكون الدين و لإخلاص أحد من أسباب هذا الخلاف ؛ حيث يحتمل كل طرف برأيه الذي يعتقد أنه الحق . وأنه ليس لدى أحد من هذه التوجهات أو عقائد

مبطل للاختلاف قائما ، دامت الموضوعات حسب - التي يسلط عليها الأحكام - فبذلك للاختلاف في شيوخه ودلائله ، وما دامت فيها سيرة متفاوتة في قدره على الاستنباط ، ومدى لأحد صدر النص ، أو تفحوه ، . برخصة أو معرفة - لأحد أو لا يسر

سبب الاختلاف فأنما ما دام في الناس من يأخذ بشدائد من عمر ، ومن يأخذ برخص من عصر ، وما دام فيهم من يصلي لعصر في صريف ، ومن لا يصلي إلا في سبب قرينة .

ومن رحمه الله - أن هذا النوع من الاختلاف لا حرج فيه ولا إثم ، ومحض فيه معدوم ، بل مأثور آخر واحد ، بل هات من يقول لا محض ، في هذه الاجتهادات الفرعية ، بل كل مصيب .

وقد خفف صحابة ومن تبعهم بإحسان في فروغ الدين ، فما صرح به ذلك ، ووسع بعضهم بعضا ، وصلى بعضهم وراء بعض ، دون كبير

ومع إيمانهم بأن خلاف سبب قائما ، لا بد من أن استحيب إلى سؤال سائى وأخونى ، وأعبد القول في الموضوع ، رتبة في سبب ، لعل الله يوفقنى فيه لكلمة سواء ، تقطع التراج ، أو - على الأقل - تحذف من حديثه ، ونهون من شدته فتريح صمائر أهل الحجاب وتسهل الأمر على دعاة النقا .

كشف الوجه والكفين مذهب جمهور الفقهاء .

وأود أن أذكر هنا ، فأؤكد حقيقة لا تخج إلى تأكيد ؛ لأنها عند أهل العلم معروفة غير مكورة ، مشهورة غير مهجورة ، وهي أن القول بعدم وجوب الحجاب وبحور كشف الوجه والكفين من امرأة مسلمة أمام الرجل الأجنى غير المحرم لها ، هو قول جمهور فقهاء الأئمة ، منذ عصر الصحابة رضي الله عنهم .

فلا وجه إذن للضجة المفتعلة ، والزوينة المصطنعة ، التي أثارها بعض المخلصين من غير أهل العلم ، وبعض المتشدددين من طلبة العلم ، ضد ما قاله الداعية الإسلامى الكبير الشيخ محمد الغزالى ، فى بعض كتبه ، أو بعض مقالاته ، كأنما أتى بيدع من القول ، أو جديد من رأى ، وما هو إلا قول الأئمة المعبرين والفقهاء المعدودين . كما سبين بعد . كما أنه القول الذى تعضده الأدلة والآثار ، ويسنده النظر والاعتبار ، ويؤكدده الواقع فى خير الأعصار .

مذهب الحنفية :

فقى « الاختيار » من كتب الحنفية يقول :

(ولا ينظر إلى الحرة الأجنبية ، إلا إلى الوجه والكفين ، إن لم يخف الشهوة . وعن أبى حنيفة . أنه زاد القدم ، لأن فى ذلك ضرورة للأخذ والإعطاء ، ومعرفة وجهها عند المعاملة مع الأجانب ، لإقامة معاشها ومعادها ، لعدم من يقوم بأسباب معاشها .

قال : والأصل فيه قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ قال عامة الصحابة : الكحل والخاتم ، والمراد موضعهما ، كما يبا أن النظر إلى نفس الكحل والخاتم والحلى وأنواع الرينة حلال للأقارب والأجانب ، فكان المراد موضع الزينة ، بطريق حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه .

قال : وأما القدم ، فروى أنه ليس بعورة مطلقا ، لأنها تحتاج إلى المشى فيبدو ، ولأن الشهوة فى الوجه واليد أكثر ، فلأن يحل النظر إلى القدم كان أولى .

وفى رواية : القدم عورة فى حق النظر دون الصلاة (١) .

مذهب المالكية :

وفى الشرح الصغير للدردير المسمى « أقرب المسالك إلى مذهب مالك » :

(وعورة الحرة مع رجل أجنبى منها - أى ليس بمحرم لها - جميع البدن غير الوجه والكفين . وأما هما فليسا بعورة) .

وقال الصاوى فى حاشيته معلقا : (أى فيجوز النظر لهما لا فرق بين ظاهرهما

(١) الاختيار لتعليل المختار ، تأليف عبد الله بن محمود بن مودود المرحلى الحنفى ١٥٦ / ٤ .

وباطنهما ، بغير قصد لذة ولا وجدانها ، وإلا حرم .

قال : وهل يجب عليها حيثد ستر وجهها ويديها ؟ . هو الذي لاس مرروق قائلا .
وهو مشهور المذهب .

أو لا يجب عليها ذلك ، وإنما عني نرحل غرض بصره " وهو مقتضى نقل المواق عن عياض .

وفصل رروق في شرح نوعلبيسيه بين حميلة . فيجب . وغيرها فمسحبت (١) .

في مذهب الشافعية :

وقال الشيرازي صاحب « المذهب » من الشافعية :

(وأما خرة فجميع بدنها عورة ، إلا الوجه والكفين - قال النووي - هي كوعين -
فقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ قال ابن عباس . وجهها وكفيها (٢) ،
ولأن أسي عليه « نهى » حرمة عن سس القفارين والسقاب (٣) ولو كان الوجه وكف
عورة لما حرم سترهما . ولأن الحاجة تدعو إلى إمرار الوجه للبيع والشراء ، وبني إبراز
الكف للأخذ والعطاء ، فلم يجعل ذلك عورة) .

وأضاف النووي في شرحه بمذهب « مجموع » . (أن من شافعية من حكى
قولاً أو وجهاً أن باطن قدميها ليس بعورة ، وقال المزني : القدمان ليستا بعورة ، والمذهب
الأول (٤)) .

في مذهب الحنابلة :

وفي مذهب الحنابلة نجد ابن قدامة في « المغني » (٥) يقول :

(لا يحذف المذهب في أنه يجوز للمرأة كشف وجهها في الصلاة ، وأنه ليس لها
كشف ما عدا وجهها وكفيها ، وفي الكفين روايتان

(١) حاشية النووي على شرح الصغير بصيق د مصطفي كمال وصفي ، ط دار معارف مصر ، ١ - ٢٨٩

(٢) قال النووي في « المجموع » : هذا التعبير المذكور عن ابن عباس قد روي به عن عائشة رضي الله عنها

(٣) الحديث في صحيح البخاري ، عن ابن عمر رضي الله عنهما « لا تسبق المرأة ، ولا تيس القفارين »

(٤) المجموع ٣ / ١٦٧ ، ١٦٨

(٥) المغني ١ / ١ ، ط المنار .

واختلف أهل العلم ، فأجمع أكثرهم على أن لها أن تصلى مكشوفة الوجه ، وأجمع أهل العلم على أن للمرأة الحرة أن تحمر رأسها إذا صلت ، وعلى أنها إذا صلت وجميع رأسها مكشوف أن عليها الإعادة .

وقال أبو حنيفة : القدمان ليستامس العورة ، لأنهما يظهران غالبا ، فهما كالوجه .

وقال مالك والأوراعي والشافعي : جميع المرأة عورة إلا وجهها وكفيها ، وما سوى ذلك يحب ستره في الصلاة لأن ابن عباس قال في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَبْدِي زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ قال : « الوجه والكفين » ولأن النبي ﷺ نهى الخمرمة عن لبس القفارين والقباب ، ولو كان الوجه والكفان عورة لما حرم سترهما ، ولأن الحاجة تدعو إلى كشف الوجه للبيع والشراء ، والكفين للأخذ والإعطاء .

وقال بعض أصحابنا : المرأة كلها عورة ؛ لأنه قد روى في حديث عن النبي ﷺ « المرأة عورة » رواه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح لكن رخص لها في كشف وجهها وكفيها لما في تغطيته من المشقة ، وأبيح النظر إليه لأجل الخطبة لأنه مجمع المحاسن ، وهذا قول أبي بكر الحارث بن هشام ، قال : المرأة كلها عورة حتى ظفرها (١) .

كلام المضي .

مذاهب أخرى :

وذكر الإمام النووي في « المجموع » في بيان مذاهب العلماء في العورة : (أن عورة المرأة الحرة جميع بدنها إلا الوجه والكفين ، وبه قال مع الشافعي مالك وأبو حنيفة والأوزاعي وأبو ثور وطائفة ، ورواية عن أحمد .

وقال أبو حنيفة والثوري والمري : قدماها أيضا ليستامس العورة .

وقال أحمد : جميع بدنها إلا وجهها فقط ...) إلخ (١) .

وهو مذهب داود أيضا كما في « نيل الأوطار » (٢) .

أما ابن حزم فيستثنى الوجه والكفين جميعا ، كما في « المحلى » .

وسنذكر بعض ما استدلل به في موضعه .

(١) المجموع للنووي ٣ / ١٦٩ .

(٢) نيل الأوطار ٢ / ٥٥ ط دار الجيل بيروت .

وهو مذهب جماعة من الصحابة والتابعين كما هو واضح من تفسيرهم معنى ﴿إِذَا مَا
ظَهَرَ مِنْهَا﴾ في سورة النور .

أدلة القائلين بجواز كشف الوجه والكفين .

استصعب أن يذكر أهم الأدلة شرعية على صحة إيجاب الغائلون بعدم وجوب حجاب
وجوار كشف الوجه ويدين - وهم جمهور الأئمة - مما يأتي . وفيها نكفية من شاء
به .

١ - تفسير الصحابة لقوله ﴿إِذَا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾

عن حميد بن عدي عن من نعيم بن حسان عن عمرو بن دينار عن عائشة في سورة
النور ﴿وَلَا يَدِين زِيَّتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ أنه الوجه والكف ، أو الكحل والخاتم وما
في معانيهما من الزينة .

وقد ذكر الحافظ السيوطي في كتابه « تاريخ مشهور في التفسير » ما أتوا « حصة وغيره
من هذه الأقوال .

وأخرج ابن أبي شيبة عن أنس في قوله ﴿وَلَا يَدِين زِيَّتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ قال :
الكحل والخاتم .

وأخرج سعيد بن منصور وابن جرير ، وعبد بن حميد ، وابن أبي شيبة ، وابن أبي عمير عن
ابن عباس رضي الله عنهما ﴿وَلَا يَدِين زِيَّتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ قال : الكحل
والخاتم والقرط ، والقلادة .

وأخرج عبد الرزاق وعبد بن حميد عن ابن عباس في قوله ﴿إِذَا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾
قال : هو حضاب الكف ، والخاتم .

وأخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن أبي حاتم عن ابن عباس في قوله ﴿إِذَا مَا
ظَهَرَ مِنْهَا﴾ قال : وجهها ، وكفاها ، والخاتم .

وأخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن أبي حاتم عن ابن عباس في قوله ﴿إِذَا مَا
ظَهَرَ مِنْهَا﴾ قال : رقعة الوجه ، وباطن الكف .

وأخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد ، وابن المنذر ، والبيهقي في سننه ، عن عائشة رضي الله عنها : أنها سئلت عن الزينة الظاهرة فقالت : القلب والفتخ ، وصمت طرف كمها .

وأخرج ابن أبي شيبة عن عكرمة في قوله : ﴿إلا ما ظهر منها﴾ قال : الوجه وثغرة النحر .

وأخرج ابن جرير عن سعيد بن جبير في قوله : ﴿إلا ما ظهر منها﴾ قال : الوجه والكف .

وأخرج ابن جرير عن عطاء في قوله : ﴿إلا ما ظهر منها﴾ قال : الكفان والوجه .

وأخرج عبد الرزاق ، وابن جرير عن قتادة : ﴿ولا يدين زينتهن إلا ما ظهر منها﴾ قال : المسكتان والخاتم والكحل .

قال قتادة : وبلغني أن النبي ﷺ قال : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر إلا إلى ما هنا » ويقبض نصف الذراع .

وأخرج عبد الرزاق وابن جرير ، عن المسور بن مخرمة في قوله : ﴿إلا ما ظهر منها﴾ قال : القلين يعني السوار ، والخاتم ، والكحل .

وأخرج سعيد وابن جرير عن ابن جريح قال : قال ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ولا يدين زينتهن إلا ما ظهر منها﴾ قال : الخاتم والمسكة ، قال ابن جريح وقالت عائشة رضي الله عنها : « القلب ، والفتحة » . قالت عائشة : دخلت على ابنة أختي لأمي ، عبد الله بن الطفيل مزينة ، فدخلت على النبي ﷺ ، وأعرض . فقالت عائشة رضي الله عنها : إنها ابنة أختي وجارية فقال : « إذا عركت المرأة لم يحل لها أن تظهر إلا وجهها وإلا ما دون هذا » وقبض على ذراع نفسه ، فترك بين قبضته وبين الكف مثل قبضة أخرى (١) . اهـ .

وقد خالف ابن مسعود هما ابن عباس وعائشة وأنها رضي الله عنهم ، فقال ما ظهر منها الثياب والجلباب .

(١) انظر : الدر المنثور للسيوطي في تفسير الآية ٣١ من سورة النور .

ورأى أن تفسير ابن عباس ومن وافقه هو الراجح ؛ لأن الاستثناء في الآية : ﴿ إلا ما ظهر منها ﴾ بعد النهي عن إبداء الزينة ، يدل على نوع من الرخصة والتيسير ، وظهور الرداء والجلباب وما شابهه من الثياب الخارجية ليس فيه شيء من الرخصة أو اليسر ورفع الحرج ، لأن ظهورهما أمر ضروري وقسري ولا حيلة فيه .

ولهذا رجع الطبري والقرطبي والرازي والبيضاوي وغيرهم ، وهو قول الجمهور .

ورجع ذلك القرطبي بأنه لما كان الغالب من الوجه والكفين ظهورهما عادة وعبادة ، وذلك في الصلاة والحج ، فيصلح أن يكون الاستثناء راجعا إليهما .

ويستأنس لذلك بالحديث الذي رواه أبو داود أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على النبي ﷺ ، وعليها ثياب رفاق فأعرض عنها ، وقال : « يا أسماء ، إن المرأة إذا بلغت المحيض ، لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا » وأشار إلى وجهه وكفيه .

والحديث لا تقوم به حجة وحده ؛ لما فيه من إرسال ، وضعف الراوي عن عائشة كما هو معلوم ، ولكن له شاهدا من حديث أسماء بنت عميس ، فيتقوى به ، وبجريان عمل النساء عليه في عهد النبي ﷺ وصحاحته . لهذا حسبه المحدث الألباني في كتبه : « حجاب المرأة المسلمة » ، و « الإرواء » ، و « صحيح الجامع الصغير » ، و « تخريج الحلال والحرام » .

٢ - الأمر بضرب الخمار على الجيب لا على الوجه :

قوله تعالى في شأن المؤمنات : ﴿ وليضربن بخمرهن على جيوبهن ﴾ فالخمر جمع خمار ، وهو غطاء الرأس ، و الجيوب : جمع جيب ، وهو فتحة الصدر من القميص ونحوه ، فأمر النساء المؤمنات أن يسدلن ويلقن بخمرهن وأغطية رؤوسهن بحيث تغطي النحر والصدور ، ولا يدعنها مكشوفة كما كان نساء الجاهلية يفعلن .

فلو كان ستر الوجه واجبا ، لصرحت به الآية ، فأمرت بضرب الخمر على الوجوه ، كما صرحت بضربها على الجيوب ، ولهذا قال ابن حزم بعد ذكر الآية الكريمة : (فأمرهن الله تعالى بالضرب بالخمار على الجيوب ، وهذا نص على ستر العورة والعنق والصدر ، وفيه نص على إباحة كشف الوجه ، لا يمكن غير ذلك أصلا) (١) .

(١) المغلي ٣ / ٢٧٩ .

١ - أمر الرجال بغض الأبصار :

أمر الرجال بغض أبصارهم في القرآن والسنة ، كما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ
لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا
يَصْنَعُونَ ﴾ (١) .

وقوله ﷺ : « اصمّنوا لي سنا أضمن لكم الحجة : اصدقوا إذا حدثتم ، وأدوا إذا
أثمتتم ، وغضوا أبصاركم .. » الحديث (٢) .

وقوله لعلي : « لا تتبع النظرة النظرة ، فإنما لك الأولى وليست لك الآخرة » (٣) .

وقوله : « يا معشر الثّباب من استطاع مكّم الباءة فليتزوّج ، فإنه أغض للبصر ،
وأحصن للفرج ... » رواه الجماعة عن ابن مسعود .

فلو كانت الوجوه كلها مستورة ، وكان كل النساء منقيات ، فما وجه الحث على
الغض من الأبصار ؟ وماذا عسى أن تراه الأبصار إذا لم تكن الوجوه سافرة يمكن أن تجذب
وتفتن ؟ وما معنى أن الزّواج أغض للبصر إذا كان البصر لا يرى شيئا من الساء ؟

٤ - آية : ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ ﴾ :

يؤكد ذلك قوله تعالى لرسوله : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ وَلَا أَنْ تَبْدُلَ بِهِنَ مِنْ
أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ ﴾ (٤) .

فمن أين يعجبه حسنهن ، إذا لم يكن هناك مجال لرؤية الوجه الذي هو مجمع
المحاسن للمرأة باتفاق ؟

٥ - حديث : « إذا رأى أحدكم امرأة فأعجبته » :

تدل الصّور والوقائع الكثيرة على أن عامة النساء في عصر النبوة لم يكن منقيات
إلا ما ندر ، بل كن سافرات الوجوه .

(١) النور : ٣٠ .

(٢) رواه أحمد وابن حبان والحاكم والبيهقي في الشعب عن عبادة ، وحسنه في صحيح الجامع الصغير (١٠١٨) .

(٣) رواه أحمد وأبو داود والترمذي والحاكم عن بريدة ، وحسنه في صحيح الجامع الصغير (٧٩٥٣) .

(٤) الأحزاب : ٥٢ .

من ذلك : ما رواه أحمد ومسلم وأبو داود ، عن جابر : أن رسول الله ﷺ رأى امرأة فأعجبته ، فأتى ريب - روحه - وهي تمس ميثه - أي تدبج أديم - فقضى حاجته ، وقال :

« إن المرأة تقبل في صورة شيطان ، وتدبر في صورة شيطان ، فإذا رأى أحدكم امرأة فأعجبته ، فليأت أهله ، فإن ذلك يرد ما في نفسه » (١) .

ورواه ترمذي عن ابن مسعود ، وحنبل في الروضة ، وسودة ، وفيه قال : « إنما رحن رأى امرأة تعجبه ، فليقم إلى أهله ، فإن معها مثل ندى معها » .

وروى أحمد القصة من حديث أبي كششة الأحمري ، أنه ﷺ قال : « مرت بي فلانة ، فوقع في قلبي شهوة النساء ، فأتيت بعض أرواحي فأصبتها . فكدلك فافعلوا ، فإنه من أمثال أعمالكم إتيان الحلال » (٢) .

فبسبب الحديث يدل على أن الرسول الكريم رأى امرأة معينة ، فوقع في قلبه شهوة النساء ، بحكم بشريته وروحونه ، ولا يمكن أن يكون هذا إذا رأى وجهها الذي به تعرف فلانة من غيرها ، ورؤيته هي التي تحرك شهوة بشرية ، كما أن قوله : « إذا رأى أحدكم امرأة فأعجبته » إلخ . يدل على أن هذا أمر ميسور ومعتاد .

٦ - حديث : « فصعد فيها النظر وصوبه » :

ومن ذلك ما رواه الشيخان عن سهل بن سعد أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ ، فقالت : يا رسول الله ، حثت لأهب لك نفسي فصر إليها رسول الله ﷺ ، فصعد فيها النظر وصوبه ، ثم طأطأ رأسه ، فلما رأت أنه لم يقص فيها شيئا جلست .

ولو لم تكن ساهرة الوحه ، ما استطاع أنسى ﷺ أن يطر إليها ، ويضيل فيها النظر تصعيدا وتصويبا .

ولم يرد أنها فعلت ذلك بلحضة ، ثم عشت وجهها بعد ذلك ، بل ورد أنها جلست كما جاءت ، وراها بعض الحضور من الصحابة ، فطلب من الرسول الكريم أن يروحها إياه .

(١) رواه مسلم في « النكاح » برقم (١٤٠٣) .

(٢) ذكره الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢٣٥) .

٧ - حديث الخنمية والفضل بن عباس :

ما رواه النسائي عن ابن عباس رضي الله عنهما : « أن امرأة من خثعم استفتت رسول الله ﷺ في حجة الوداع ، والفضل بن عباس رديف رسول الله ﷺ ، وذكر الحديث وفيه « فأخذ الفضل يلتفت وكانت امرأة حسناء ، وأخذ رسول الله ﷺ يحول وجه الفضل من الشق الآخر » (١) .

قال ابن حزم :

فلو كان الوجه عورة يلزم ستره لما أقرها عليه السلام على كشفه بحضرة الناس ، ولأمرها أن تسبل عليه من فوق ، ولو كان وجهها مغطى ما عرف ابن عباس أحسناء هي أم شوهاء ؟ فصيح كل ما قلنا يقينا ! والحمد لله كثيرا .

وروى الترمذي هذه القصة من حديث علي رضي الله عنه ، وفيه : ولوى - أي النبي ﷺ - عنق الفضل ، فقال العباس : يا رسول الله لم لويت عنق ابن عمك ؟ قال : « رأيت شابا وشابة ، فلم آمن الشيطان عليهما » .

وقال الترمذي : (حديث حسن صحيح) (٢) .

قال العلامة الشوكاني :

وقد استنبط منه ابن القطان جواز النظر عند أمن الفتنة ، حيث لم يأمرها بتغطية وجهها ، فلو لم يفهم العباس أن النظر جائز ما سأل ، ولو لم يكن ما فهمه جائزا ما أقره عليه ﷺ .

قال في «نيل الأوطار» :

(وهذا الحديث يصلح للاستدلال به على اختصاص آية الحجاب السابقة يعني آية : « وإذا سألتموهن متاعا فسنلوهن من وراء حجاب » بزوجات النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؛ لأن قصة الفضل في حجة الوداع ، وآية الحجاب في نكاح زينب في السنة الخامسة من الهجرة ..) (٣) .

(١) لفظ النسائي « وأخذ رسول الله ﷺ الفضل فحول وجهه من الشق الآخر » .

(٢) الحديث في أبواب الحج ، ورقمه (٨٨٥) .

(٣) نيل الأوطار ج ٦ . دار الجليل ، بيروت .

٨ - أحاديث أخرى :

ومن الأحاديث التي لها دلالتها ما جاء في الصحيح عن جابر بن عبد الله قال : شهدت مع رسول الله - ﷺ - يوم العيد ، فبدأ بالصلاة قبل الخطبة ... إلى أن قال : ثم مضى حتى أتى النساء ، فوعظهن وذكرهن ، فقال : « تصدقن ، فإن أكثركن خطب جهنم ! » فقامت امرأة من سطة (١) النساء سمعاء (٢) الخديين ، فقالت : لم يا رسول الله ؟ قال : « لأنكرن تكثرن الشكاة - الشكوى - وتكفرن العشير - أي الزوج - » . قال : فجمعن يتصدقن من حبيهن ، يبقين في ثوب بلال من أقرطتهن وحواتمهن .

فمن أين لجابر - رضي الله عنه - أن يعرف أنها سمعاء الخديين إذا كان وجهها معضى باللقاب ؟

وروى البخاري قصة صلاة العيد عن ابن عباس أيضا . أنه شهد العيد مع رسول الله ﷺ ، وأنه عليه السلام حبس بعد أن صلى ، ثم أتى النساء ومعه بلال فوعظهن وذكرهن ، وأمرهن أن يتصدقن ، قال : « فربيتن يهوين بأيديهن يقذفنه في ثوب بلال » .

قال ابن حزم : (فهذا ابن عباس بحضرة رسول الله ﷺ رأى أيديهن فصيح أن اليد من المرأة ، والوجه ، ليسا عورة) (٣) .

وروى الحديث مسلم وأبو داود - واللفظ له - عن حابر : أن النبي ﷺ قدم يوم الفطر ، فصلى فبدأ بالصلاة قبل الخطبة ، ثم خطب الناس ، فمما مرع به النبي ﷺ برل ، فأتى النساء فذكرهن ، وهو يتوكأ على يد بلال ، وبلال باسط ثوبه تلقى فيه النساء الصدقة ، قال : تلقى المرأة فتخها ، ويلقبن ويلقبن (٤) .

قال أبو محمد بن حرم : (الفتح حواتيم كمار كن يلبسها في أصابعهن ، فولا ظهور أكفهن ما أمكنهن إلقاء الفتح) (٥) .

(١) من سطة النساء : أي من خيارهن ، والوسط : العدل والخيار .

(٢) السمعة - ورن عرفة - سواد مشرب بحمرة

(٣) اهلي ٣ / ٢٨٠

(٤) الحديث (١١٤١) من سنن أبي داود ، وأخرجه النسائي أيضا .

(٥) اهلي ١١ / ٢٢١ مسألة رقم (١٨٨١)

ومنها ما جاء في الصحيحين : عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كن نساء مؤمنات يشهدن مع النبي ﷺ صلاة الفجر ، مثلحفات بمروطهن ، ثم ينقلبن إلى بيوتهن حين يقضين الصلاة ، لا يعرفن من الغلس » .

وهو يدل بمفهومه على أنه يعرفن في غير حالة الغلس ، وإنما يعرفن إذا كن مسافرات الوجوه .

ومنها : ما رواه مسلم في صحيحه أن سبيعة بنت الحارث كانت تحت سعد بن خولة وهو ممن شهد بدرًا ، وقد توفي عنها في حجة الوداع ، وهي حامل ، فلم تشب أن وضعت حملها بعد وفاته ، فلما تعلت - خرجت من نفاسها - تجملت للحطاب ، فدخل عليها أبو السنابل بن بعكك ، وقال لها : « ما لي أراك متجملة ؟ لعلك تريدن الكاح ! إني والله ما أنت براكحة ، حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشر » ، قالت سبيعة : فلما قال لي ذلك جمعت على ثيابي حين أمسيت ، فأتيت رسول الله ﷺ ، وسألته عن ذلك ، فأفتاني بأنني قد حلت حين وضعت حملي ، وأمرني بالتزويج إن بدا لي .

فدل هذا الحديث على أن سبيعة ظهرت متجملة أمام أبي السنابل ، وهو ليس بمحرم لها ، بل هو ممن تقدم لحطبها بعد . ولولا أنها سافرة ما عرف إن كانت متجملة أم لا .

وعن عمار بن ياسر رضي الله عنهما : أن رجلا مرت به امرأة فأحذق بصره إليها . فمر بجدار ، فمرس وجهه ، فأتى رسول الله ﷺ ، ووجهه يسيل دما . فقال : يا رسول الله إني فعلت كذا وكذا . فقال رسول الله ﷺ : « إذا أراد الله بعبده خيرا عجل عقوبة ذنبه في الدنيا ، وإذا أراد به غير ذلك أمهل عليه بدنبه ، حتى يوافي بها يوم القيامة ، كأنه غير » (١) .

فدل هذا على أن النساء كن مسافرات الوجوه ، وكان منهن من تلفت بحسنها أنظار الرجال . إلى حد الاصطدام بالجدار ، وحتى يسيل وجهه دما .

٩ - الصحابة يستغربون لبس النقاب :

بل ثبت في السنة ما يدل على أن لبس المرأة للنقاب إذا وقع في بعض الأحيان ، كان

(١) أورده الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠ / ١٩٢ وقال : رواه الطبراني بإساده جيد . والعير : الحمار . وقد ذكر قبله عدة أحاديث بمعناه .

أمر اغربيا يلفت النظر ، ويوجب السؤال والاستفهام .

روى أبو داود عن قيس بن شمس ، رضى الله عنه قال : جاءت امرأة إلى النبي ﷺ ، يقال لها : أم حلال ، وهي متقنة ^(١) . تسأل عن أبيها ، وهو مقتول ، فقال لها بعض أصحاب النبي ﷺ ، جئت تسألين عن أبيك وأنت متقنة ؟ فقالت : إن أربأ أبي من أربأ حيائي ! حديث ^(٢)

وإذا كان نقاب أمر معتاد للنساء في ذلك الوقت ما كان هناك وجه لغيره . روى :
« جاءته وهي متقنة ، وما كان ثمت معنى لاستعرب صحابة وقولهم بها : « جئت تسألين عن أبيك وأنت متقنة » .

« رد امرأة من غنى أن حياءها هو مدى دفعها إلى الاشتغال ، وليس أمر به
« رتبته ، وبذلك عذب واجبا شرعيا ، لأجابت بعبر هذا الجواب ، بل ما صدر السؤال
« نصلا . فليس لا يسأل : ماذا أقدم الصلاة ، أو أتى الحركة ، وهي لقواعد المقررة ما جاء
على الأصل لا يسأل عن علته .

١٠ - ضرورة التعامل توجب معرفة الشخصية :

ب. ضرورة تعامل مرأة مع الناس في أمور معاشها يوجب أن تكون شخصيتها
معروفة للمتعاملين معها ، بائعة أو مشترية ، أو موكنة ، أو وكيلة ، أو شاهدة أو مشهود بها
أو عيبها . ومن ثم حد أن عفتها ، محمى عن غنى أن غنى مرأة أن تكشف عن وجهها إذا
مسب أمام خصم ، حتى يتعرف الخصم ويشهود و حضور عن شخصيتها ولا يمكن
تعرف عن شخصيتها واحكم أنها فلاه ست فلان . ما لم يكن وجهها معروفا للناس من
قبل ، وإلا فإن كشف وجهها في مجلس القضاء لا يفيد شيئا .

أدلة القائلين بوجوب النقاب :

تمت هي أبرز أدلة الجمهور ، فما أدلة من جامعهم ، وهذه قنة ؟

الحق أني لم أجد للقائلين بوجوب النقاب أدلة من تعصية الوجه وليدين دليلا

(١) في بعض النسخ « متقنة » والمعنى : أنها تلبس النقاب تعطي به وجهها .

(٢) رواه أبو داود في كتاب الجهاد من مسنده برقم (٢٤٨٨)

شرعياً صحيح الثبوت ، صريح الدلالة ، سالماً من المعارضة ، بحيث ينشرح له الصدر
ويطمئن به القلب .

وكل ما معهم متشابهات من النصوص ترددها المحكمات وتعارضها الأدلة الواضحات .
وأذكر هنا أقوى ما استدلوا به ، وأرد عليه :

أ - من ذلك : ما جاء عن بعض المفسرين في قوله تعالى في « آية الجلباب » في سورة
الأحزاب ، وهي قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَنْسَاءُ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ
عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَذْنَى أَنْ يُعْرِقْنَ فَلَا يُؤْذِينَ ﴾ (١) .

فقد روى عن عدد من مفسري السلف تفسير إدناء الجلابيب عليهن ، أنهن يسترن
بها جميع وجوههن ، بحيث لا يظهر منهن شيء إلا عين واحدة يصرن بها .

ومن روى عنه ذلك ابن مسعود وابن عباس وعبيدة السلماني وغيرهم ، ولكن ليس
هناك اتفاق على معنى « الجلباب » ولا على معنى « الإدناء » في الآية .

والعجب أن يروى هذا عن ابن عباس ، ما روى عنه خلافه في تفسير آية سورة النور :
﴿ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ !

وأعجب منه أن يروى بعض المفسرين هذا وذاك ، ويختاروا في سورة الأحزاب ما
رجحوا عكسه في سورة النور !

وقد ذكر الإمام النووي في شرح مسلم في حديث أم عطية في صلاة العيد : إحدانا
لا يكون لها جلباب .. إلخ . قال : قال الضر بن شمیل : الجلباب ثوب أقصر - وأعرض -
من الحمار ، وهي المقنعة تغطي به المرأة رأسها ، وقيل : هو ثوب واسع دون الرداء تغطي به
صدرها وظهرها ، وقيل : هو كالملاءة والملحفة . وقيل : هو الإزار ، وقيل : الحمار (٢) .

وعلى كل حال ، فإن قوله تعالى : ﴿ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ﴾ لا يستلزم ستر
الوجه لغة ولا عرفاً ، ولم يرد باستلزامه ذلك دليل من كتاب ولا سنة ولا إجماع ، وقول
بعض المفسرين : إنه يستلزمه معارض بقول بعضهم : إنه لا يستلزمه . كما قال صاحب
« أضواء البيان » رحمه الله .

(١) الأحزاب : ٥٩ . (٢) صحيح مسلم بشرح النووي ٢ / ٥٤٢ ، ط الشعب .

وبهذا سقط الاستدلال بالآية على وجوب ستر الوجه .

ب - ما جاء عن ابن مسعود في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَدِينُ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ أن ما ظهر منها هو الرداء والثياب الطاهرة .

وهذا التفسير يعارضه ما صح عن غيره من الصحابة : ابن عباس وابن عمر وعائشة وأنس رضي الله عنهم ، وعن غيرهم من التابعين : أنه الكحل والحاتم ، أو موضعهما من الوجه والكفين ، وقد ذكر ابن حزم أن ثبوت ذلك عن الصحابة في غاية الصحة .

ويؤيد هذا التفسير ما ذكره العلامة أحمد بن أحمد الشافعي في (مواهب الجليل من أدلة حليل) قال : (من تثبت بتفسير ابن مسعود . ﴿ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ بمعنى الملاءة - بحاجب ما يفسر به القرآن القرآن ، وأنه مبررة المرأة بالحلي ، قال تعالى : ﴿ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيَعْلَمَ مَا يَحْمِيْنَ مِنْ زِينَتِهِنَّ ﴾ (١) فتعين حمل ربة المرأة على حليها) (٢) .

يؤكد ذلك ما ذكرناه من قبل . أن الاستثناء في الآية بهم من قصد الرحصة والتيسير ، وظهور الثياب الخارجية كالعباءة والملاءة ونحوهما أمر اضطراري لا رحصة فيه ولا تيسير .

ج - ما ذكره صاحب أضواء البيان من الاستدلال بقوله تعالى في نساء النبي : ﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ ﴾ (٣) .

فإن تعليقه تعالى لهذا الحكم الذي هو إيجاب الحجاب بكونه أظهر لقلوب الرجال والنساء من الرية في قوله تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ ﴾ قرينة واضحة على إرادة الحكم ، إذ لم يقل أحد من جميع المسلمين أن غير أزواج النبي ﷺ لا حاجة إلى أظهرة قلوبهن وقلوب الرجال من الرية منهن .

ولكن المتأمل في الآية وسياقها ، يجد أن « الأظهرة » المذكورة في التعليل ليست من الرية المحتملة من هؤلاء وأولئك ، فإن هذا النوع من الرية بعيد عن هذا المقام . ولا يتصور

(١) أي الخلخال ونحوه . وذلك في بعض الآيات ٣١ من سورة النور .

(٢) مواهب الجليل ١ / ١٤٨ ط إدارة إحياء التراث الإسلامي في قطر .

(٣) الأحزاب : ٥٣ .

من أمهات المؤمنين ، ولا ممن يدخل عليهن من الصحابة دخول هذا اللون من الرية على قلوبهم وقلوبهن ، إنما الأظهرية هنا من مجرد التفكير في الرواج الحلال الذي قد يخطر ببال أحد الطرفين ، بعد رسول الله ﷺ .

وأما استدلال بعضهم بنفس قوله تعالى : ﴿ فاسألوهن من وراء حجاب ﴾ فلا وجه له لأنه خاص بنساء النبي كما هو واضح ، وقول بعضهم : العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب - لا يرد هنا ؛ إذ اللفظ في الآية ليس عاما . وقياس بعضهم سائر النساء على نساء النبي مردود ، لأنه قياس مع الفارق ، فإن عليهن من التغليب ما ليس على غيرهن ، ولهذا قال تعالى : ﴿ يا نساء النبي لستن كأحد من النساء ﴾ (١) .

د - ما رواه أحمد والبخاري عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ ، قال : « لا تنتقب المرأة المحرمة ، ولا تلبس القفازين » مما يدل على أن النقاب والقفازين كانا معروفين في النساء اللواتي لم يحرم من .

ونحن لا نعارض أن يكون بعض النساء في غير حالة الإحرام ، يلبسن النقاب والقفازين اختيارا منهن ، ولكن أين في هذا الدليل على أن هذا كان واجبا ؟؟ بل لو استدل بهذا على العكس لكان معقولا ، فإن محظورات الإحرام أشياء كانت في الأصل مباحة ، مثل لبس الخيط والطيب والصيد ونحوها ، وليس معها شيء كان واجبا ثم صار بالإحرام محظورا .

ولهذا استدل كثير من الفقهاء - كما ذكرنا من قبل - بهذا الحديث نفسه : أن الوجه واليدين ليسا عورة ، وإلا لما أوجب كشفهما .

هـ - ما رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والبيهقي عن عائشة قالت : « كان الركبان يمرون بنا ونحن محرمات مع رسول الله ﷺ ، فإذا حاذوا بنا سدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها ، فإذا جاوزونا كشفناه » .

والحديث لا حجة فيه لوجوه :

١ - أن الحديث ضعيف ؛ لأن في إسناده يزيد بن أبي زياد ، وفيه مقال . ولا يحتاج في الأحكام بضعيف .

(١) الأحزاب : ٣٢ .

٢ - أن هذا الفعل من عائشة رضي الله عنها لا يدل على الوجوب ، فإن فعل الرسول نفسه لا يدل على الوجوب ، فكيف بفعل غيره ؟

٣ - ما عرف في الأصول : أن وقائع الأحكام ، إذ تنصرف إليها الاحتمال ، كسماها ثبوت الإجمال ، فسقط بها الاستدلال .

والاحتمال يتصرف هنا بأن يكون دلت حكما خاصا بأمهات المؤمنين من جملة أحكام خاصة بهن ، كحرمة نكاحهن بعد رسول الله ﷺ ، وما إلى ذلك (١)

و - ما روه الترمذي مرفوعا : « امرأة عورة » ، وهذا خرجت استشرافها الشيطان ، قال الترمذي : حسن صحيح . وأحد من بعض الشافعية والحنابلة : أن المرأة كنها عورة ولم يستثنوا منها وجهها ولا كها ولا قدما .

والصحيح أن الحديث لا يعيد هذه « الكلية » التي ذكروها ، بل يدل على أن الأصل في امرأة هو أن تكون واستتر ، لا التكشف ولا بدس . ويكفي لإثبات هذا أن يكون معصية بدس عورة ، وهو أحد الحديث على ظهره ما حرر كشف شيء منها في الصلاة ، ولا في الحج ، وهو خلاف الثابت يقين .

وكيف يتصور أن يكون بوجه وكنها عورة ، مع لاندق على كشفهم في الصلاة ووجوب كشفهم في الإحرام ؟ وهل يعقل أن يأتي بشرع بتحويل كشف العورة في الصلاة ، ووجوب كشفها في الإحرام ؟

ر - وهناك دليل يلحاً عليه دعاة النقاب إذا ما يحدوا الأدلة المحكمة من النصوص ، ذلك هو سد دريعة ، فهذا هو السلاح الذي يشهره إذ قُتت كل الأسلحة الأخرى .

وسد دريعة يقصد به مع شيء مباح ، خشية أن يوصل إلى حرم ، وهو أمر حذفت فيه حقيقته ما بين مباح ومحذور ، وموسع ومصيق ، وأقام ابن القيم في « إعلام الموقعين » تسعة وتسعين دليلاً على مشروعته .

ونكر من المقرر لدى المحققين من علماء الفقه والأصول : أن المبالغة في سد الذرائع كساعة في صحبها ، فكما أن ساعة في فتح بئر قد تأتي تمسك كثيرة تصير أساس في

(١) مواهب الجليل من أدلة خبير ١ / ١٨٥

دينهم ودنياهم ، فإن المبالغة في سدها قد تضيع على الناس مصالح كثيرة أيضا في معاشهم ومعادهم .

وإذا فتح الشارع شيئا بنصوصه وقواعده ، فلا ينبغي لنا أن نسده بآرائنا وتخوفاتنا فنحل بذلك ما حرم الله ، أو نشرع ما لم يأذن به الله .

وقد تشدد المسلمون في العصور الماضية تحت عنوان « سد الذريعة إلى الفتنة » فمنعوا المرأة من الذهاب إلى المسجد ، وحرموها بذلك خيرا كثيرا ، ولم يستطع أبوها ولا زوجها أن يعرضها ما يمنحها المسجد من علم ينفعها أو عظة تردعها ، وكانت النتيجة أن كان كثير من النساء المسلمات يعشن ويمتن ، ولم يركعن لله ركعة واحدة !

هذا مع أن الحديث الصحيح الصريح يقول : « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله » !
رواه مسلم .

وفي وقت من الأوقات دارت معارك جدلية بين بعض المسلمين وبعض حول جواز تعلم المرأة ، وذهابها إلى المدارس والجامعات . وكانت حجة المانعين سد الذريعة ، فالمرأة المتعلمة أقدر على المغازلة والمشاغلة بالمكاتب والمراسلة ، إلخ ، ثم انتهت المعركة بإقرار الجميع بأن تتعلم المرأة كل علم ينفعها ، وينفع أسرتها ومجتمعاتها ، من علوم الدين أو الدنيا ، وأصبح هذا أمرا سائدا في جميع بلاد المسلمين ، من غير نكير من أحد منهم ، إلا ما كان من خروج على آداب الإسلام وأحكامه .

وبكفينا الأحكام والآداب التي قررها الشرع ، لتسد الذرائع إلى الفساد والفتن ، من فرض اللباس الشرعى ، ومنع التبرج ، وتحريم الخلوة ، وإيجاب الجد والوقار في الكلام والمشى والحركة . مع وجوب غض البصر من المؤمنين والمؤمنات ، وفي هذا ما يغنينا عن التفكير في موانع أخرى من عند أنفسنا .

ح = وما يستدل به هنا كذلك : العرف العام الذى جرى عليه المسلمون عدة قرون ، بستر وجوه النساء بالبراقع والنُقُب وغيرها .

وقد قال بعض الفقهاء :

والعرف في الشرع له اعتبار . . . لذا عليه الحكم قد يدار

وقد نقل النووي وغيره عن إمام الحرمين - في استدلاله على عدم جوار نظر المرأة إلى الرجل - اتفاق المسلمين على منع النساء من الخروج سافرات .

ونرد على هذه الدعوى بجملة أمور :

١ - أن هذا العرف محال للعرف الذي ساد في عصر النبوة ، وعصر الصحابة وخير القرون ، وهم الذين يقتدى بهم في هتدي .

٢ - أنه لم يكن عرفاً عاماً ، بل كان في بعض البلاد دون بعض ، وفي المدن دون القرى والريف ، كما هو معلوم .

٣ - أن فعل المنصوم - وهو النبي ﷺ - لا يدل على الوجوب ، بل على الجواز والمشروعية فقط ، كما هو مقرر في الأصول ، فكيف بفعل غيره ؟

ومن هنا لا يدل هذا العرف - حتى لو سلمنا أنه عام - على أكثر من أنهم استحسروا ذلك ، احتياطاً منهم ، ولا يدل على أنهم أوجبوه ديناً .

٤ - أن هذا العرف يحالعه عرف حادث الآن ، دعت إليه الحاجة ، وأوجبته ظروف العصر ، واقتضاه التطور في شئون الحياة ، ويطم المجتمع ، وتغير حال المرأة من الجهل إلى العلم ، ومن الهمود إلى الحركة ، ومن القعود في البيت إلى العمل في ميادين شتى .

وما سى من الأحكام على العرف في مكان ما ، و زمان ما ، بتغير بتغيره .

شبهة أخيرة :

وأخيراً نعرض هنا لشبهة ذكرها بعض المتدينين يميلون إلى التضييق على المرأة .

وحلاصتها : أما سلم بالأدلة التي أوردتموها بمشروعية كشف المرأة لوجهها كما نسلم بأن المرأة في العصر الأول - عصر النبوة والراشدين - كانت غير مفضة إلا في أحوال قليلة .

ولكن يجب أن نعلم أن ذلك العصر كان عصرًا مثاليًا ، وفيه من البقاء الخلقى ، والارتقاء الروحى ، ما يؤمن معه أن تسفر المرأة عن وجهها ، دون أن يؤذيها أحد . بخلاف عصرنا الذي انتشر فيه الفساد ، وعم الانحلال ، وأصبحت الفتنة تلاحق الناس

فى كل مكان ، فليس أولى من تعطية المرأة وجهها ، حتى لا تفترسها الذئاب الجائعة التى
تتربص بها فى كل طريق .

وردى على هذه الشبهة بأمور :

أولا : أن العصر الأول وإن كان عصرا مثاليا حقا ، ولم تر البشرية مثله فى النقاء
والارتقاء ، لم يكن إلا عصر بشر مهما كانوا ، فبيهم ضعف البشر ، وأهواء البشر ،
وأخطاء البشر ، ولهذا كان فيهم من زنى ، ومن أقيم عليه الحد ، ومن ارتكب ما دون
الزنى ، وكان فيه الفساد والمجان الدين يؤذون النساء بسلوكهم المسحرف ، وقد نزلت آية
سورة الأحزاب التى تأمر المؤمنات بإدناء الجلابيب عليهن ، حتى يعرفن بأنهن حرائر
عفيفات فلا يؤذين : ﴿ ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين ﴾ .

وقد نزلت آيات فى سورة الأحزاب تهدد هؤلاء الفسقة والماجين إذا لم يرتدعوا عن
تصرفاتهم الشائنة ، فقال تعالى : ﴿ لئن لم ينته المنافقون والذين فى قلوبهم مرض
والمرجفون فى المدينة لتغريتنك بهم لئلا يجاورونك فيها إلا قليلا . ملعونين أينما ثقفوا
أخذوا وقتلوا تقيلا ﴾ (١) .

ثانيا : أن أدلة الشريعة - إذا ثبت صحتها وصراحتها - لها صفة العموم والخلود ،
فليست هى أدلة لعصر أو عصرين ، ثم يتوقف الاستدلال بها . ولو صح هذا لكانت
الشريعة مؤقتة لا دائمة ، وهذا ينافى أنها الشريعة الخاتمة .

ثالثا : أننا لو فتحنا هذا الباب ، لنسخا الشريعة بآرائنا ، فالمشددون يريدون أن
ينسخوا ما فيها من أحكام ميسرة ، بدعوى الورع والاحتياط ، والمتسيبون يريدون أن
ينسخوا ما فيها من أحكام ضابطة ، بدعوى مواكبة التطور ، ونحوها .

والصواب أن الشريعة حاكمة لا محكومة ، ومتوعة لا تابعة ، ويجب أن نخضع
نحن لحكم الشريعة ، لا أن نخضع الشريعة لحكمنا : ﴿ ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت
السموات والأرض ومن فىهن ﴾ (٢) .

اعتبارات مرجحة لقول الجمهور :

أعتقد أن الأمر قد اتضح بعد ما ذكرنا أدلة الفريقين ، وتبين لنا أن رأى الجمهور أرجح

(١) الأحزاب : ٦٠ ، ٦١ .

(٢) المؤمنون : ٧١ .

دليلاً ، وأقوم قبلاً ، وأهدي سبيلاً .

والكسب أضعف ههنا اعتبارات ترجيحية أخرى ، تريد رأى الجمهور قوة . وبريح صميم كل مسلمة ملترمة تأخذ به بلا حرج إن شاء الله .

لا تكليف ولا تحريم إلا بنص صحيح صريح .

أولاً : إن الأصل براءة عدم من التكاليف ، ولا تكليف إلا بنص ملزم ، لئلا كان موضوع الإباحة والتحريم في الدين مما يحب أن يشدد فيه ، ولا يتساهل في شأنه ، حتى لا يدرم الناس تمانع يلزمهم الله به ، أو يحرم عليهم ما أحل الله لهم ، أو يحل لهم ما حرم الله عليهم ، أو يشرع في الدين ما لم يأذن به الله تعالى .

ولهذا كان أئمة السلف يتورعون من إصلاق كلمة حرام إلا فيما علم تحريمه حرماً كما نقل ذلك الإمام ابن تيمية ، وذكرته في كتابي « الحلال والحرام في الإسلام » .

والأصل في الأشياء وانتصافات العادية هو الإباحة ، فما لم يوجد نص صحيح الثبوت ، صريح الدلالة على التحريم ، يبقى الأمر على أصل الإباحة ، ولا يضرب مبيع بدليل ، لأن ما جاء على الأصل لا يسأل عن علته ، إنما المضاب بالدليل هو المحرم .

وفي موضوع كشف التوهم والكيف لا أرى نصاً صحيحاً صريحاً يدل على تحريم ذلك ، ولو أراد الله تعالى أن يحرمه لحرمه بنص يقطع كل ريب ، وقد قال سبحانه : ﴿ وَقَدْ فَصَّلْ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ (١) . وفي نجد هذا فيما فصله لنا جل شأنه ، فليس لنا أن نشدد فيما يسر الله فيه ، حتى لا يقال ما ما قيل لقوم حرموا الخلال في المضغومات : ﴿ قُلْ أَللهُ أَذْنُ لَكُمْ أَمْ عَلَى الله تَفْتَرُونَ ﴾ (٢) .

تغير الفتوى بتغير الزمان :

ثانياً : إن من مقرر لدى لا خلاف عليه كذلك أن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكنان

(٢) يوسف : ٥٩

(١) الأنعام : ١١٩ .

والعرف والحال .

وأعتقد أن زماننا هذا الذي أُعطى للمرأة ما أُعطى ، يجعلنا نتبنى الأقوال الميسرة ، التي تدعم جانب المرأة ، وتقوى شخصيتها .

فقد استغل خصوم الإسلام من المصّرين والماركسيين والعلمانيين وغيرهم سوء حال المرأة في كثير من أقطار المسلمين ، ونسبوا ذلك إلى الإسلام نفسه ، وحاولوا تشويه أحكام الشريعة وتعاليمها حول المرأة ، وصورها تصويرا غير مطابق للحقيقة التي جاء بها الإسلام .

من هنا أرى أن من مرجحات بعض الآراء على بعض في عصرنا : أن يكون الرأي في صف المرأة وإنصافها وتمكينها من مزاولة حقوقها الفطرية والشرعية ، كما بينت ذلك في كتابي « الاجتهاد في الشريعة الإسلامية » .
عموم البلوى :

وأفضل للمسلمة المشتغلة بالدعوة : ألا تنتقب ؛ حتى لاتصح حاجزاً بينها وبين سائر المسلمين ، ومصلحة الدعوة هنا أهم من الأخذ بما تراه أحوط .

ثالثا : إن مما لا نزاع فيه : أن « عموم البلوى » من أسباب التحفيف والتيسير كما يعلم ذلك المشتغلون بالفقه وأصوله ، ولهذا شواهد وأدلة كثيرة .

وقد عمت البلوى في هذا العصر ، بخروج النساء إلى المدارس والجامعات وأماكن العمل ، والمستشفيات والأسواق وغيرها ، ولم تعد المرأة حبيسة البيت كما كانت من قبل . وهذا كله يحوجها إلى أن تكشف عن وجهها وكفيها ، لضرورة الحركة والتعامل مع الحياة والأحياء ، في الأخذ والعطاء والبيع والشراء ، والفهم والإفهام .

وليت الأمر وقف عند المباح أو المختلف فيه من كشف الوجه والكفين ، بل تجاوز ذلك إلى الحرام الصريح من كشف الذراعين والساقين ، والربوس والأعناق والصور ، وغزت نساء المسلمين تلك البدع الغريبة « المودات » وغدونا نجد بين المسلمين الكاسيات العاريات ، المميلات المائلات ، اللاتي وصفهن الحديث

الصحيح أبلغ الوصف وأصدق .

فكيف تشدد في هذا الأمر ، وقد حدث هذا التسيب والتعت مائة أعين ؟
إن المعركة لم تعد حول « اتوجه والكفين » : أيحور كشعهما أم لا يحور ؟ بل
المعركة الحقيقية مع أولئك الذين يريدون أن يجعلوا المرأة المسلمة صورة من المرأة
العربية ، وأن يسلحوها من جلدها ويسلبوها هويتها الإسلامية ، فتخرج كاسية
عارية ، مائلة مميلة .

فلا يحور لأخواتنا وبناتنا « المقبات » ولا إخواننا وأبنائنا من « دعاة النقاب » أن
يوجهوا رماحهم وسهامهم إلى أخواتهم « المحجبات » ولا إلى إخوانهم من « دعاة
الحجاب » ممن اقتنعوا برأى جمهور الأمة . وإنما يوجهونها إلى دعاة التكشف
والعري والأسلاخ من آداب الإسلام . إن المسلمة التي التزمت الحجاب الشرعي
كثيراً ما تحوز معركة في بيتها وأهلها ومجتمعها ، حتى تنفذ أمر الله بالحجاب
فكيف نقول لها : إنك أئمة عاصية ، لأنك لم تلبسي النقاب ؟ .

المشقة تجلب التيسير :

رابعا : إن إرام المرأة المسلمة - وخصوصا في عصرنا - بتعطية وجهها ويديها فيه من الحرج
والعسر والتشديد ما فيه ، والله تعالى قد نفى عن ديه الحرج والعسر والشدة ،
وأقامه على السماحة واليسر والتخفيف والرحمة ، قال تعالى : ﴿ وما جعل عليكم
في الدين من حرج ﴾ (١) ، ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ (٢) .
﴿ يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفا ﴾ (٣) .

وقال ﷺ : « بعثت بحقيقة سمحة » (٤) فهي حيفية في العقيدة ، سمحة في
الأحكام .

وقد قرر فقهاؤنا في قواعدهم : أن المشقة تجلب التيسير ، وقد أمرنا بسيا ﷺ
أن يسر ولا نعسر ، ونشر ولا ننفر ، وقد بعثا ميسرين ولم يبعثا معسرين .

(٢) البقرة : ١٨٥ .

(٤) رواه الإمام أحمد في مسنده

(١) الحج : ٧٨ .

(٣) النساء : ٢٨ .

تنبيهات :

على أن هنا بعض تنبيهات مهمة ينبغي أن نذكرها :

١ - أن كشف الوجه لا يعنى أن تملأه المرأة بالأصابع والمساحيق ، وكشف اليدين لا يعنى أن تطيل أظافرهما ، وتصبغها بما يسمونه (المانوكير) وإنما تخرج محتشمة غير متربة ولا متبرجة ، وكل ما أتيح لها هنا هو الرينة الخفيفة ، كما جاء عن ابن عباس وغيره: الكحل فى عينيها ، والخاتم فى يديها .

٢ - أن القول بعدم وجوب النقاب ، لا يعنى عدم جوازها ، فمن أرادت أن تنتقب فلا حرج عليها ، بل قد يستحب لها ذلك - فى رأى بعض الناس ممن يميلون دائما إلى تغليب جانب الاحتياط - إذا كانت جميلة يخشى الافتتان بها ، وخصوصا إذا كان النقاب لا يعوقها ولا يجلب عليها القيل والقال . بل ذهب كثير من العلماء إلى وجوب ذلك عليها . ولكنى لا أجد من الأدلة ما يوجب عليها تعطية الوجه عند خوف الفتنة ؛ لأن هذا أمر لا يصبط ، والجمال نفسه أمر ذاتى ، ورب امرأة بعدها إنسان جميلة ، وآخر يراها عادية ، أو دون العادية .

وقد ذكر بعض المؤلفين أن على المرأة أن تستر وجهها إذا قصد الرجل اللذة بالرؤية أو وجدها !

ومن أين للمرأة أن تعرف قصده للذة أو وجدانها ؟؟

وأولى من ستر الوجه أن تنسحب من مجال الفتنة وتبتعد عنه ، إذا لاحظت ذلك .

٣ - أنه لا تلام بين كشف الوجه وإباحة النظر إليه ، فمن العلماء من جوز الكشف ، ولم يجر النظر ، إلا المظرة الأولى العابرة ، ومنهم من أباح النظر إلى ما يباح كشفه لكن بغير شهوة فإذا وجد شهوة أو قصدها حرم النظر عليه . وهو الذى أختار . والله الموفق والهادى إلى سواء السبيل .

تزويج الأب ابنته البالغة

بغير رضاها

س : هل صحيح ما قرأناه في بعض المجلات منسوباً إلى أحد المذاهب الإسلامية المتبوعة والمشهورة - وهو مذهب الإمام الشافعي - أنه يجعل من حق الأب أن يزوج ابنته البالغة بغير رضاها ، وإذا كان هذا صحيحاً فهل يتفق مع المنهج الإسلامي العام في اشتراط موافقة الفتاة المسبقة ، وهل يشترط الولي دائماً في عقد الزواج ؟

مسلمة غيرة

ج : من الواجب إزاء هذا السؤال انهم أن يقرر عدة حقائق :

أولاً : هنا قاعدة أساسية لا يختلف فيها ثلث وهي أن كل مجتهد يصيب ويخطئ ، وأن كل واحد يؤخذ من كلامه ويترك ، لا المعصوم عليه السلام ، و (إمام شافعي إمام عظيم من أئمة المسلمين ، ولكنه بشر غير معصوم ، وقد قل هو عن نفسه : رأيي صواب يحتمل خطأ ورأيي غيري خطأ يحتمل الصواب ، كما روى عنه قوله : إذا صح الحديث فهو مذهبي .. وفي رواية : فاضربوا بقولي الخاطئ !

ثانياً : من الإنصاف للمجتهدين أن نضع آراءهم في إطارها التاريخي ، فإن مجتهد من بيئته ورمته ، ولا يمكن إعطاء العصر الذي نتمتع به - وقد عاش الإمام شافعي في عصر قلما كانت تعرف الفتاة عن يتقدم حصتها شيئاً - إلا ما يعرفه أهلها عنه ، لهذا أغضى والدها خاصة حق تزويجها ولو بغير استئذانها ، كما أن شفقتة عليها ، واقتصر من نصحه وحسن رأيه في خياره لكفء اسمها لها ، وانتفاء التهمة في حقها بالنسبة لها .

ومن يدري لعل الشافعي رضي الله عنه لو عاش إلى زمننا ، ورأى ما وصلت إليه الفتاة من ثقافة وعلم ، وأنها أصبحت قادرة على التمييز بين الرخص بين يتقدمون إليها ، وأنها إذا روجت بغير رضاها مستستحيل حياتها الروحية إلى جحيم عليها وعلى روحها .

لعله لو رأى ذلك لغير رأيه ، كما غيره في أمور كثيرة . فمن المعلوم أنه كان له مذهبان : أحدهما : قديم قبل أن يرحل إلى مصر ، والثاني : جديد بعد أن انتقل إلى مصر واستقر فيها ، ورأى فيها ما لم يكن قد رأى ، وسمع فيها ما لم يكن يسمع ، وأصبح من المعروف في كتب الشافعية : قال الشافعي في القديم ، وقال الشافعي في الجديد .

ثالثا : أن الشافعية شرطوا تزويج الأب ابته البكر بعير إذنها شرطا منها :

١ - ألا يكون يسه وييسها عداوة ظاهرة ، كطلاق أمها ، أو نحو ذلك .

٢ - أن يزوجه من كفء .

٣ - أن يزوجها بمهر مثلها .

٤ - ألا يكون الزوج معسرا بالمهر .

٥ - ألا يزوجهما بمن تنضرر بمعاشرته كأعمى وشيخ هرم .. إلخ .

وفي هذه الشروط تخفيف لبعض آثار الإجماع ، ولكنها لا تحل المشكلة من جذورها .

بعد هذا نقول :

قد صح عن النبي ﷺ جملة أحاديث توجب استثمار الفتاة أو استئذانها عند زواجها فلا تزوج بغير رضاها ، ولو كان الذي يزوجه أباه . منها ما في الصحيح : « لا تنكح البكر حتى تستأذن » قالوا : وكيف إذنها ؟ قال : « أن تسكت » . « البكر تستأذن في نفسها ، وإذنها صممتها » . « الثيب أحق بنفسها ، والكبر يستأذنها أبوها » .

وفي السنن من حديث ابن عباس : أن جارية بكراً أنت السي ﷺ فذكرت أن أباهما زوجها وهي كارهة ، فخيرها النبي ﷺ . وعن عائشة : « أن فتاة دخلت عليها ، فقالت : إن أبي زوجني من ابن أخيه ليرفع بي تحسبته . وأنا كارهة ، قلت : اجلسي حتى يأتي رسول الله ﷺ . فأخبرته ، فأرسل إلى أبيها فدعاه ، فجعل الأمر إليها ، فقالت : يا رسول الله قد أحزنت ما صنع أبي ، ولكن أردت أن يعلم الناس أن ليس للآباء من الأمر شيء » .

والظاهر من حالة هذه المرأة أنها بكر ، كما قال صاحب « سبل السلام » ولعلها البكر التي في حديث ابن عباس . وقد زوجها أبوها كفتناً : ابن أخيه . وإن كانت ثيباً ، فقد صرحت أن ليس مرادها إلا إعلام النساء أن ليس للآباء من الأمر شيء ! ولفظ « النساء »

عام للبكر والثيب . وقد قالت هذا عنده عليه السلام فأقرها عليه .

وكأن هذه الفتاة الراشدة البصيرة أرادت أن توعى بنات جنسها بما جعل لهن الشارع من الحق في أنفسهن ، حتى لا يتسلط عليهن بعض الآباء ، أو من دونهم من الأولياء ، فيزوجوهن بغير رضاهن لمن يكرهته ويسخطنه .

وقال الإمام الشوكاني في « نيل الأوطار » : (ظاهر الأحاديث أن البكر البالغة إذا تزوجت بغير إذنها لم يصح العقد . وإليه ذهب الأوراعي والثوري والعترة والحفية ، وحكاها الترمذي عن أكثر أهل العلم) .

وقبل الشوكاني قال شيخ الإسلام ابن تيمية في فتاويه : (إن استئذان البكر البالغة واجب على الأب وغيره ، وإنه لا يجوز إجبارها على النكاح وإن هذا هو الصواب ، وهو رواية عن أحمد واختيار بعض أصحابه ، وهو مذهب أبي حنيفة وغيره .. وقال : إن جعل البكارة موجبة للحجر مخالف لأصول الإسلام ، وتعليل الحجر بذلك تعليل بوصف لا تأثير له في الشرع ، قال :

والصحيح أن مناط الإجماع هو الصغر ، وأن البكر البالغ لا يجبرها أحد على النكاح ؛ فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تنكح البكر حتى تستأذن ، ولا الثيب حتى تستأمر » ف قيل له : إن البكر تستحي ؟ فقال : « إذنها صماتها » وفي لفظ في الصحيح « البكر يستأذنها أبوها » فهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم : لا تنكح حتى تستأذن . وهذا يتناول الأب وغيره ، وقد صرح بذلك في الرواية الأخرى الصحيحة ؛ وأن الأب نفسه يستأذنها .

وأيضاً فإن الأب ليس له أن يتصرف في مالها إذا كانت رشيدة إلا بإذنها ، وبضعها أعظم من مالها ، فكيف يجوز أن يتصرف في بضعها مع كراهتها ورشدها ؟

وأيضاً : فإن الصغر سبب الحجر بالنص والإجماع . وأما جعل البكارة موجبة للحجر فهذا مخالف لأصول الإسلام ؛ فإن الشارع لم يجعل البكارة سبباً للحجر في موضع من المواضع المجمع عليها ، فتعليل الحجر بذلك تعليل بوصف لا تأثير له في الشرع .

وأيضاً : فإن الذين قالوا بالإجماع اضطربوا فيما إذا عينت كفواً ، وعين الأب كفواً آخر : هل يؤخذ بتعيينها ؟ أو بتعيين الأب ؟ على وجهين في مذهب الشافعي وأحمد . فمن جعل العبرة بتعيينها نقض أصله ، ومن جعل العبرة بتعيين الأب كان في قوله من

الفساد والضرر والشر ما لا يخفى ؛ فإنه قد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح : « الأيم أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأذن » وفي رواية : « الثيب أحق بنفسها من وليها » . فلما جعل الثيب أحق بنفسها دل على أن البكر ليست أحق بنفسها ؛ بل الولي أحق ، وليس ذلك إلا للأب والجد . هذه عمدة المجبرين وهم تركوا العمل بنص الحديث ، وظاهره ؛ وتمسكوا بدليل خطابه ؛ ولم يعلموا مراد الرسول ﷺ . وذلك أن قوله : « الأيم أحق بنفسها من وليها » يعم كل ولي ، وهم يحصونه بالأب والجد . « والثاني » قوله : « والبكر تستأذن » وهم لا يوجبون استئذانها ؛ بل قالوا : هو مستحب ، حتى طرد بعضهم قياسه ؛ وقالوا : لما كان مستحباً اكتفى فيه بالسكوت ، وادعى أنه حيث يجب استئذان البكر فلا بد من النطق . وهذا قاله بعض أصحاب الشافعي وأحمد .

وهذا مخالف لإجماع المسلمين قبلهم ؛ ولنصوص رسول الله ﷺ ؛ فإنه قد ثبت بالسنة الصحيحة المستفيضة ؛ واتفاق الأئمة قبل هؤلاء أنه إذا زوج الكبر أختها أو عمها فإنه يستأذنها ؛ وإدبها صماتها . وأما المفهوم : فالنبي ﷺ فرق بين البكر والثيب ؛ كما قال في الحديث الآخر : « لا تنكح البكر حتى تستأذن » ، ولا الثيب حتى تستأمر ؛ فذكر في هذه لفظ « الإذن » وفي هذه لفظ « الأمر » وجعل إذن هذه الصمات ؛ كما أن إذن تلك النطق . فهذان هما الفرقان اللذان فرق بهما النبي ﷺ بين البكر والثيب ، لم يفرق بينهما في الإيجاب وعدم الإيجاب ؛ وذلك لأن « البكر » لما كانت تستحي أن تتكلم في أمر نكاحها لم تخطب إلى نفسها ؛ بل تخطب إلى وليها ، ووليها يستأذنها ، فتأذن له ؛ لا تأمره ابتداء ؛ بل تأذن له إذا استأذنها ، وإدبها صماتها . وأما الثيب فقد زال عنها حياء البكر فتكلم بالنكاح ، فتحطبت إلى نفسها ، وتأمر الولي أن يزوجه . فهي آمرة له ، وعليه أن يطيعها فيزوجها من الكف ، إذا أمرته بذلك . فالولي مأمور من جهة الثيب ، ومستأذن للبكر . فهذا هو الذي دل عليه كلام النبي ﷺ .

وأما تزويجها مع كراهتها للنكاح : فهذا محال للأصول والعقول ، والله لم يسوع لوليها أن يكرهها على بيع أو إجارة إلا بإدبها ، ولا على طعام أو شراب أو لباس لا تريده . فكيف يكرهها على مباذعة من تكره مباذعته ، ومعاشرة من تكره معاشرته ؟ ! والله قد جعل بين الزوجين مودة ورحمة فإذا كان لا يحصل إلا مع بغضها له ، ونفورها عنه فأى مودة ورحمة في ذلك ؟ (١) اهـ .

(١) مجموع حاوي شيخ الإسلام ٢٥ / ٢٢ - ٢٥ .

وقال الإمام بن القيم في « زاد المعاد » بعد ذكر ما حكم به سي سيته من وجوب
استئذان السكر (وموجب هذا الحكم ألا يجزى السكر الساع على نكاح . ولا تروح إلا
برصدها ، وهذا قول جمهور) سلف ومذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى ترويات عنه .
وهو القول الذي يدين الله به ، ولا يعتقد سواه ، وهو الموافق لحكم رسول الله ﷺ وأمره
ونهيه ، وقواعد شريعته ومصالح أمته (وأخص في بيان ذلك رضى الله عنه .

وهذا أيضاً ما أدين الله به ، ولا أعتقد سواه . وإن قل من قال بخلاف ذلك .

وأما ترويح المرأة نفسها بغير إذن وليها . فهو حائر عند أبي حنيفة وصحبه إذا
تروحت كف ، حيث لم يصح عندهم حديث في اشتراط بوسى وهذا أيضاً عند
الظاهرية في شأن الثيب ، عملاً بقوله ﷺ « وثيب حق نفسها من وليها »

ورأى الجمهور أن أولى شرط ترويح أحدًا بحديث « لا نكاح إلا بولي » وغيره من
لأحاديث ، والحكمة في هذا أن يتم الروح بتراضى الأصراف المعنية كلها ، وحتى لا
تكون المرأة إذا تروحت بغير إذن أهلها تحت رحمة الروح وتسلطه ، حيث لم يكن لأهلها
رأى في رواجها .

وعلى كل حال إذا قصي قص نصحة هذا رواج فهو صحيح ولا يمتك أحد بقصه
كما قال ابن قدامة في « المعنى » .

حكم المهر وحكمته

س : أثار بعض النسوة اللاتي غزاهن الفكر الغربي ضجة مفتعلة حول قضية المهر الذي أوجبه الإسلام على الرجل عند الزواج ، وجعله من حق المرأة ، وقال هؤلاء فيما قلنه : إنه ثمن للمرأة يدفعه الرجل في مقابل الاستمتاع بها ! فكأنه يشتريها بهذا المال الذي يبذله لها !

وبلغ من جرأة هؤلاء المتغربات أن يطالبن بإلغاء المهر كلية ، ضمن ما يطالبن بحذفه من أحكام الشريعة الثابتة !

نرجو بيان حقيقة المهر وحكمه ، وحكمة شرعته في الإسلام ووفق ما جاءت به نصوص الكتاب والسنة ، وجزاكم الله عن الإسلام وأمة خير الجزاء .

أخوات من الجزائر

ج :

جهل وادعاء :

إن الجهل مرض خطير ، وأخطر منه أن يدعى الجاهل العلم والمعرفة ، وأن ينصب نفسه معلما للناس ، وصدق بشار حين قال : قد ضل من كانت العميان تهديه !

إن هؤلاء النسوة ومن يحركهن من الرجال من عبيد الفكر الغربي بشقيه - الرأسمالي والشيوعي - يجهلون الإسلام جهلا تاماً ، وقد قيل في أمثالهم : لا يعرفون من الإسلام إلا اسمه ، ولا من القرآن إلا رسمه .

وفي ظني أنهم لا يعرفون حتى رسم القرآن ، فما أحسبهم فتحوا المصحف أو قرأوه يوماً فيعرفوا رسمه من رسم ما سواه !

وكان عليهم - لو عقلوا وأنصفوا - أن يطلبوا علم ما يجهلون ، وأن يسألوا أهل الذكر إذ كانوا لا يعلمون .

ولكن هؤلاء - نساء ورجالا - ضموا إلى رديئة الجهل رذيلة الادعاء واتباع الهوى ، وهو يعنى ويصم : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بَغْيَرٌ هَدَىٰ مِنَ اللَّهِ ﴾ (١) .

ولو أنهم فرقوا بين أحكام الله تعالى ، وتقاليد الناس التى توارثوها ولا أصل لها فى دين الله ، وقالوا : نقبل الأولى ، ونعارض الأخرى ، لقلنا لهم : أصبتم وأحسبتم ، ووقفنا فى صفهم .

ولو أنهم قالوا : بينا لنا يا علماء الإسلام الصحيح من الزائف ، والأصيل من الدحيل ، والإلهى من البشرى ، فى شؤون المرأة والأسرة ، لقلنا : على الرحب والسعة

ولكنهم للأسف لم يفعلوا ، وهجموا هجوماً كاسحا على كل أحكام الأسرة ، حتى القطعيات منها ، وهو مما لا يصدر من مسلم ولا مسلمة . ولا يطبق به من رضى بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد رسولا .

فإن قال هؤلاء : لا نرضى بحكم كتاب ولا سنة ، فليعلوها صريحة ، وليقولوها جهرية : كمرنا بالله وبرسوله ، وبكتابه ، ولبننا من الإسلام فى قليل ولا كثير ، حتى تعاملهم الأمة على هذا الأساس ، ونعزلهم عن جسمها العام ، لا تروجهم ولا تتروح منهم ولا تواليهم ولاء المسلم للمسلم ، بل تعتبرهم أقلية خارجة عن دين الجماعة ، ولا يحوز أن يضل أمثال هؤلاء يعاملون معاملة المسلمين ، وهم فى ظاهرهم وباطنهم غير مسلمين .

مشروعية المهر فى الإسلام وحكمته :

ويعود إلى موضوع المهر فنقول :

مبدأ المهر ، أو الصداق - وهو ما يعطى من الرجل للمرأة عند الزواج - ثابت بالكتاب والسنة والإجماع ، استقرار العمل عليه ، وعرفه الخاص والعام من أبناء المسلمين فأصبح من المعلوم من الدين بالضرورة .

والحكمة من وراء شرعية هذا المهر عدة أمور :

١ - تكريم المرأة بأن تكون هى المطلوبة لا الطالبة ، التى يسمى إليها الرجل ، لا التى تسعى إلى الرجل ، فهو الذى يضرب ويسعى ويبدل ، على عكس الأمم التى

(١) القصص : ٥٠

تكلف المرأة أن تبذل هي للرجل من مالها ، أو مال أهلها ، حتى يقبل الرواح منها .

وهذا عند اليهود وغيرهم ، حتى إن المسلمين في باكستان والهند لازال عندهم رواسب من هذه الجاهلية الهندوسية إلى اليوم ، مما يكلف المرأة وأهلها شططاً ، ويرهقهم عسراً ، إلى حد أن بعض الأسر تبيع ما تملك لتزوج بناتها ، وياويل أبى البنات الفقير ، وأم البنات الأرملة المسكينة . !!

٢ - إظهار الرجل رغبته في المرأة ومودته لها ، فهو يعطيها هذا المال نحلة منه ، أى عطية وهدية وهبة منه ، لاثناً للمرأة كما يقول المتقولون وفي ذلك يقول القرآن بصريح العبارة : ﴿ وَآتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً ﴾ (١) .

٣ - الإشعار بالجدية ، فالزواج ليس ملهاة يتسلى بها الرجال ، فيقول الرجل للمرأة : تزوجتك ويربطها به ، ثم لا يلبث أن يدعها ليجد أخرى يقول لها ما قال للأولى .. وهكذا .

إن بذل المال دليل على أن الرجل جاد في طلبه للمرأة ، جاد في الارتباط بها ، وإذا كان الناس فيما هو دون الزواج وحياة الأسرة يدفعون رسوماً وتأمينات وعرايين ، دلالة على الجدية ، فلا غرو أن تكون حياة الأسرة أحق بذلك وأولى . ومن هنا يفرض الإسلام نصف المهر على من تزوج ثم طلق قبل أن يدخل بالروجة أو يمسه ، تقديراً لهذا الميثاق الغليظ والرباط المقدس ، مما يدل على أن الاستمتاع ليس هو الأساس ، فهنا لم يحدث أى استمتاع ، قال تعالى : ﴿ وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنَصَفْ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ (٢) .

٤ - أن الإسلام قد جعل القوامه على الأسرة بيد الرجل ، لقدرته الفطرية على التحكم في انفعالاته أكثر من المرأة ، ولأنه أقدر الجنسين على إدارة هذه الشراكة ، فمن العدل أن يغرم الرجل في مقابلة هذا الحق الذي أعطى له ، حتى

(٢) البقرة : ٢٣٧ .

(١) النساء : ٤ .

لا يتهاون في هدم الأسرة لأدنى سبب : لأنه نعاره في سببها ، وقد تهدمت كان
هدمها على أم رأسه .

قال تعالى : ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على
بعض وبما أنفقوا من أموالهم﴾ (١)

مزيدات ومؤكدات :

ومما يؤيد ما قلناه ويؤكد حجة أدلة منها :

١ - أن الشرع رغب في تقبل المهر ، وعدم المعالة فيه ، وعد ما وصحته أسسه
القولية والعملية .

فالنبي ﷺ يقول : أكثرهن بركة أقلهن صداقاً ..

وقد تزوج النبي ﷺ بعض نسائه على دراهم قليلة .

وكذلك روح سانه ، يسر المهور ، ويكفي في ذلك مهر أحب سانه إليه ،
وهي وصمة المهرء سيدة سناء عذبة . فقد مهرها على درعائه ! رضى به
عنه .

٢ - وردت حجة الصحيحة أن النبي ﷺ زوج بعض النساء من بعض الرجال على
غير ما أنصلاً ، حين قال : « لتمس ولو خاتماً من حديد » ، فلم يجد شيئاً
حتى هذا حاتم ، ووجد عبد رحل بعض سور من القرآن بحمصها ، فقال
به « روحها كلها بما معك من القرآن »^(٢)

٣ - أن الاستمتاع قدر مشترك بين الرجل والمرأة ، فكما أن الرجل يستمتع بمرأته ،
ومرأة تستمتع بروحها ، وإلى هذا أشار القرآن الكريم بقوله : ﴿أحل لكم ليلة
الصيام الرفث إلى نسائكم هن لباس لكم وأنتم لباس لهن﴾ (٣)

فكل منهما يؤدي للآخر ما يؤديه للناس من السر والوقاية والدفء
والزينة ، والاتصاف ، وكل ما توحى به كلمة « اللباس » في هذا المقام

(٢) البقرة : ١٨٧

(١) النساء : ٣٤ .

فلا يصلح استمتاع الرجل بزوجته أن يكون مقابلاً للمهر، مادام أمراً مشتركاً بينهما.

٤ - أن القرآن أشار إلى دعائم الحياة الزوجية ، فجعلها دعائم معنوية في الأساس لاحسية ، فقال تعالى : ﴿ ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودةً ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون ﴾ (١) .

فالسكون والمودة والرحمة أمور عاطفية نفسية ، وإن كان قد يدخل في السكون إلى الأرواح الجانب الجسدي ، الذي يجعل كلا منهما يسجذب إلى الآخر بحكم الفطرة ، وبمقتضى قانون الزوجية العام في الكون كله .

على أن الإسلام لا ينظر إلى العصلة الجنسية المشروعة على أنها أمر مستفذر لا يليق بالإسباية المؤمنة ، كما هي حياة الرهبان وأمثالهم ، بل قال تعالى : وهو يتحدث عن الصيام وأحكامه ، والدعاء وآدابه : ﴿ أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم هن لباس لكم وأنتم لباس لهن ﴾ .

وبهذا وضحت روعة التشريع الإسلامي في المهر . وبالله التوفيق .

(١) الروم: ٢١ .

الحب والزواج

س : قدر لي أو قدر على أن أتعلق بشاب مسلم مثقف ، ذى خلق ودين وفيه - فى نظرى - كل ما تطلبه الفتاة فى فارس أحلامها ، وقد تعلق هو بى أيضا ، وأصبح كلانا لا يتصور أن يعيش بدون الآخر ، فقد دخل قلبي ودخلت قلبه ، وملك حبه على نفسى ، وبنت أملى ورجائى كله على أن يكون شريك حياتى وقسيم عمرى .

ولا تظن يافضيلة الأستاذ أن هذا كان نروة من نزوات المراهقة ، أو معامرة من معامرات الشباب ، فما كان لنزوة أو معامرة أن تستمر ست سنوات كاملة فى طهارة واستقامة وبعد عن كل رية ، دون أن تنطفئ شعلة الحب بيننا ، أو تضعف علاقتنا ، بل ما ازدادت على مر الأيام إلا قوة .

والمهم أنه بعد طول الانتظار والصبر هذه السنين حتى تخرج ، واحتل مكانه فى

الدولة والمجتمع ، وجاءت اللحظة التى ظللت انتظرها أنا وهو على أحر من الجمر ، أقول : إنه بعد طول الانتظار تقدم إلى أهلى يخطبنى على مسة الله ورسوله .

وها كانت المفاجأة ، بل الصدمة العيمة له ولى ، فقد رفضه أهلى لا لسبب إلا لأن عائلته أقل مركزا من عائلتنا ، مع أن له أخا شقيقا خطب من عائلة أكبر من عائلتنا ، ولم يجدوا فى ذلك غضاصة ، ولم يدوا أى اعتراض .

وأنا لا أدري ماذا أصعب ، فأنا لا أتصور الحياة بدونه ، ولا أتخيل لى مستقبلا مع أحد غيره ، وأنا مستعدة لأى شىء من أحله ، حتى لو كانت روحى لا أبجل عليه بها ، ولو أجبرت على الزواج من غيره فسيكون هذا حكما على بالموت ، إن لم يكن ماديا فمعنويا .

فهل يقبل ديتنا الخفيف هذا التصرف ؟

وهل هناك حل لمشكلتنا فى ضوء الشرع الشريف ؟

مسلمة حائرة

من الخليج

١ - أود أنؤكد مادكرته مرارا : أنى لاأحبذ مايقوله بعض الناس فى عصرنا من ضرورة « الحب قبل الزواج » ، لأن هذا الطريق محفوف بالخطر محاط بالشبهات .

وكثيرا ما يبدأ بداية غير سليمة ولا مستقيمة ، كالحب الذى يأتى عن طريق المحادثات الهاتفية - التليفونية - العشوائية ، التى يتسلى بها بعض الشباب فى فترات فراغهم أو مللهم أو عثهم ، فتستجيب لهم بعض الفتيات ، وهذا يحدث عادة من وراء الأهل ، وبدون اختيار ولا تمكير لا من الفتى ولا من الفتاة ، فهو يبدأ - كما قالوا فى التدخين - « دلعا » وينهى « ولعا » ، يبدأ هزلا وينتهى جدا .

وكثيرا ما يؤدى إلى عواقب غير محمودة ، لأنه يتم بعيدا عن دائرة الضوء ، مع طيش الشباب ، وتحكم العواطف ، وغلبة الهوى ، وسيطرة الغرائز ، ووسوسة الشياطين من الإنس والجن ، وفى مثل هذا المناخ لا يبعد من الفتى والفتاة أن يقعا فى الخطأ ، وهما ليسا من الملائكة المطهرين ، ولا الأنبياء المعصومين .

وفضلا عن هذا وذاك قد يكون الحب بين طرفين غير متكافئين اجتماعيا أو ثقافيا ، فتحول دونهما الحوائل ، وتقف العقبات والعوائق دون ارتباطهما بالزواج ، وفى هذا مافيه من حرج الصدر ، وشتات الأمر .

٢ - وأرى أن أفضل الطرق للزواج ، هو ما تعارفت عليه مجتمعاتنا العربية والإسلامية قبل الغزوة الثقافية العربية لأمتنا ، وهو الاختيار الهادئ العاقل من كلا الطرفين لشريكة الحياة أو شريكها ، بعد الدراسة المتزنة لشخصية كل من الشاب والشابة ، وملاءمة كل منهما للآخر ، وإمكانات الجاه لهذا الزواج من السواحى المزاجية والنفسية والعقلية والاقتصادية والاجتماعية ، وعدم وجود موانع وعقبات فى طريق الزواج من جهة أحد الطرفين . أو أسرته ، أو أعراف المجتمع أو قوانينه المرعية ... إلخ .

هنا يأتى المخاطب البيت من بابه ، ويتقدم إلى أهل الفتاة ، ويتاح له رؤيتها ، كما تتاح لها رؤيته ، وحيدا أن يتم ذلك من غير أن تعلم الفتاة بذلك ، رعاية لمشاعرها ، إذا رآها المخاطب فلم تعجبه ولم تدخل قلبه .

٣ - ومع هذا كله أرى أنه إذا « دخلت القأس فى الرأس » كما يقال ، أى « وقع

الحب « بالفعل ، وتعلق كل من الشاب والشابة أحدهما بالآخر ، وكان من نوع الحب الطاهر الشريف ، الذى تحدثت عنه ابتنا السائلة ، واستمر مدة طويلة دلت على أنه لم يكن نزوة طارئة ، أو « لعب عيال » هنا يسفى للأهل أن ينظروا فى الأمر بعين البصيرة والحكمة ، ولا يستندوا بالرأى ، ويرفضوا الخاطب بأدنى سبب ، أو بلا سبب .

وينبغى الإصغاء جيدا لما أرشد إليه الحديث النبوى الشريف الذى رواه ابن عباس رضى الله عنهما عن النبى ﷺ أنه قال : « لم يرَ للمحتابين مثل الكاح » (١) .

يعنى أن النكاح - أى الزواج - هو أنجح الوسائل لعلاج هذا التعلق العاطفى ، الذى يصل إلى درجة « الحب » أو « العشق » بين قلبى رجل وامرأة، خلافا لما كان يفعله بعض قبائل العرب فى البادية من ضرورة حرمان المحب ممن يحبها، وخصوصا إذا عرف ذلك ، أو قال فيها شعرا ، ولو كان حبه من الحب العدرى الطاهر العفيف .

إن الإسلام شريعة واقعية، ولهذا رأى ضرورة تنويع الارتباط العاطفى بارتباط شرعى قانونى ، تتكون على أساسه أسرة مسلمة ، يعذبها الحب ، كما يغذيها الدين .

إن استبداد الأهل بالرأى، والصمم عن الاستماع لبضات قلب الفتى والفتاة ، وتعليب اعتبارات الرياء الاجتماعى ، والمفاخرات الجاهلية بالأنساب والأحساب، ليس وراءه فى النهاية إلا تعاسة الأبناء والبنات، أو دفعهم ودفعهن إلى التمرد على التقاليد التى تجاوز أكثرها الزمن ، وغدت من مخالفات عصور الانحطاط وأصبح « نسب » عصرنا هو العلم والعمل والنجاح .

إن الذى يحرص عليه الإسلام بالنسبة للزوج أو الخاطب هو: الدين والخلق وهما أهم مقومات الشخصية المسلمة. وفى هذا يقول الرسول الكريم: « إذا أتاكم من ترضون خلقه ودينه فزوجه، إلا تفعلوه تكن فتنه فى الأرض وفساد عريض » (٢) .

(١) الحديث رواه ابن ماجه (١٨٤٧) ، والحاكم ١٦٠/٢ وصححه على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي ، والبيهقى فى السنن ٧٨ / ٧ والطبرانى وابن أبى شيبة وغيرهم ، من أكثر من طريق . وذكره الألبانى فى الصحيحة برقم (٦٢٤) وقد روى فى سنن وروده : أن رجلا جاء إلى النبى ﷺ فقال : إن عدنا يتبعه وقد خطبها رجل معدم ، ورجل موسر ، وهى تهوى المعدم ، ونحن نهوى الموسر ، فقال : « لم يرَ للمحتابين مثل الكاح » ولكن القصة فى سندها راو مجهول . عللدار على المرفوع .

(٢) رواه الترمذى وابن ماجه والحاكم عن أبى هريرة ، والترمذى والبيهقى عن أبى حاتم المرزى ، وابن عدى عن ابن عمر ، وحسنه فى صحيح الجامع الصغير (٢٧٠) .

ماذا يجعل للزوج من زوجته ؟

س : نحن من العرب المسلمين ، نعيش في أمريكا الشمالية منذ سنوات ، وقد أكرمنا الله تعالى بالعمل في مجال النشاط الإسلامي بين المسلمين من كل الأجناس والألوان والطبقات ، فمننا العرب ، ومننا الهنود والباكستانيون ، ومننا الماليزيون والأفارقة ، ومننا الأمريكان من بيض وسود .

وتصادفنا أسئلة كثيرة منها مالا عهد لنا بمثله في أوطاننا العربية والإسلامية ، وكثير منها يسأله إخواننا وأخواتنا من الأمريكيين المسلمين والأمريكيات المسلمات ، بعضها يتعلق بالصلات الجنسية بين الرجل وزوجته ، مما هو معتاد في تلك البيئة ، وأصبح جزءا من حياتهم وعاداتهم الراسخة .

من ذلك : تجرد الزوجين عند الجماع من الثياب تماما .

ومنها : نظر الرجل إلى فرج امرأته ، والمرأة إلى فرج زوجها .

وأشياء أخرى من هذا القبيل قد نستحي من ذكرها علانية ، مما من شأنه أن يحرك شهوة كل منهما إلى الآخر ؛ إذ يبدو أن حالة التكشف والعري والتحلل هناك أصابت القوم بنوع من البرود الجنسي ، الذي يحتاج إلى محرك أو مشير لا نحتاج إليه نحن في بلاد العروبة والإسلام .

وقد كنا نجيب عن مثل هذه الأسئلة بالمنع والتحريم ، لما ترسب في أذهاننا من أقوال وأحاديث سمعناها في الغالب من أهل الوعظ ، لا من أهل الفقه .

ولكن بعض الإخوة ذكروا لنا أنهم سمعوا منك ما يخالف هذا ، في بعض زياراتك لأمريكا وإجاباتك لبعض الأسئلة التي وجهت إليك في المؤتمرات العامة واللقاءات الخاصة .

لهذا أحببنا أن نستوثق منك بصورة مباشرة ، ونعرف رأيك في هذه الأسئلة المثارة ،

مؤيدا بأدلة من الكتاب والسنة . واجبن ألا تهمل الرد عليا ، وإن كنا نقدر كثرة أعبائك ومشاغلك ، ولكن للمسلمين فيما وراء البحار حق عليك أيضا . وفقك الله وأعانك لخدمة الإسلام والمسلمين .

مجموعة من مسلمي الولايات المتحدة

عهم : م . ل . س

ج : أرى من المفيد للأخ السائل أن يراجع ما كتبت في الجزء الأول من كتابي « فتاوى معاصرة » عن « العلاقة الحسية بين الروحانيين » وموقف الإسلام منها ، حتى يتبين للأخ المستفتى ومن معه من الإخوة وراء البحار . أن الإسلام لم يهمل هذا الجانب من حواش الحياة ، الذي قد يحسه بعض ساس أئمة ما يكون عن الدين واهتماماته . بل قد ينوهم بعض الناس أنه ينظر إلى « الجنس » وما يتصل به على أنه « رخص من عمل الشيطان » وأن نظرة الإسلام إلى الجنس كنظرة الرهبانية إليه .

والواقع أن الإسلام قد عني بهذا الجانب المعطى من حياة الإنسان ، ووضع فيه من القواعد والأحكام والتوجيهات ما يضمن أدائه لوظيفته ، في غير علو ولا كبت ولا حرمان .

وحسبنا ما جاء في سورة النقرة حول هذا الموضوع في قوله تعالى : ﴿ يسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين . نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم وقدّموا لأنفسكم واتقوا الله واعلموا أنكم ملاقوه وبشر المؤمنين ﴾ (١) .

وقد جمعت كتب التفسير والحديث والفقه والآداب وغيرها بالكثير مما يتصل بهذا الجانب ، ولم ير علماء المسلمين أى بأس في الحديث عن هذا الموضوع مادام في إطار العلم والتعليم ، وقد شاع بين المسلمين كافة هذا القول : لأحياء في الدين ، أى في تعلمه وتعليمه ، أيا كان موضوعه .

والإسلام قد جاء لكل الأجاس ، ولكل الضقات ، ولكل البيئات ، ولكل الأعصار ولكل الأحوال ، فلا ينبغي أن تتحكم في فقهه وفتاويه وتوجيه أحكامه أدواق أو تقاليد

(١) النقرة : ٢٢٢ ، ٢٢٣

أقوام معينين ، في بيئة معينة ، كهيئة المسلمين العرب أو الشرقيين ، فحجّر بذلك ما وسع الله ، وعسر ما يسر الدين ونمّع الناس مما لم يجمعهم الشرع منه ، بصوصه الثابت المحكمات .

ومن هنا أطالب الإخوة الغيورين الدين يسارعون إلى الإفتاء بالمع والتحرّيم فيما لم يألفوه ، أو تستشعروا أنفسهم بحكم مشأئهم وتربيتهم الخاصة ، أن يتبينوا ويتثبتوا قبل الجزم بالحكم ، وخصوصا عند الإيجاب أو التحريم ، وألا يأخذوا الأحكام من كتب الوعظ والرقائق ، ولا من ألسنة أهل الوعظ والترغيب والترهيب ، فكثيرا ما ينقصها التحقيق والتدقيق ، وقلما تحلو من التهويل والمبالغات إلا من رحم ربك .

كما لا ينبغي - عند اختلاف العلماء - أن يلتزموا المذهب الأشد في ذلك أحذا بالأحوط ، فقد يكون الأخذ بالأيسر هو الأولى ، لأنه الأقوى دليلا ، أولأنه الأوفق بروح الشريعة ، وحاجات الناس ، وخصوصا إذا كان السائلون من حديثي العهد بالإسلام ، كما في موضوعنا ، فالإفتاء بالأيسر لهؤلاء أولى من الإفتاء بالأحوط ، ولكل مقام مقال .

وفي الموضوع الذي سأل عنه الإخوة نجد كتب العقه لم تهمله ، بل تحدثت عنه .

ذكر في متن « تنوير الأبصار » وشرحه « الدر المختار » من كتب الحنفية جواز أن ينظر الرجل من امرأته إلى ما ظهر منها وما بطن ، ولو إلى فرجها ، بشهوة وبغير شهوة .

قال في « الدر » : (والأولى تركه ، لأنه يورث النسيان ، وأضاف آخرون أنه يضعف البصر . فعملها بتعليلات غير شرعية ، إذ لم يجرئ بها نص من كتاب ولا من سنة ، وهي مردودة من الساحة العلمية ؛ فليس هناك أى ارتباط منطقي ولا وافي بين السبب والنتيجة .

واستدل في « الهداية » لأولوية الترك بحديث « إذا أتى أحدكم أهله فليستتر ما استطاع ، ولا يتجردان تجرد العيرين » أي الحمارين .

قال : وكان ابن عمر يقول : « الأولى أن يطر ليكون أطلع في تحصيل النذة »

قال العلامة ابن عابدين :

لكن في « شرح الهداية » للعيني : أن هذا لم يثبت عن ابن عمر بسند صحيح ولا ضعيف .

قال : وعن أبي يوسف : سألت أبا حنيفة عن الرجل يمس فرج امرأته ، وهي تمس فرجه ، لينتحرك عليهما ، هل ترى بذلك بأسا ؟ قال : لا ، وأرجو أن يعصم لأخر (١) .

وبعد يشير إلى الحديث الصحيح « وفي بضع أحدكم صدقة » قالوا : يا رسول الله ، أيأتي أحدا شهوته ، ويكون له فيها أجر ؟ قال : « نعم ، أليس إذا وضعها في حرم كان عليه ورر ، فكذلك إذا وضعها في حلال كان له أجر » فاحتسبون بشر ، ولا تحتسبون بخير ؟ « ١ » . رواه مسلم . فرضى الله عن أبي حنيفة ما كان أوفقه .

أما الحديث الذي استدل به في « الهدية » فلا حجة فيه ، لأنه ضعيف (٢) .

وحتى لو قبلنا تساهل السيوطي الذي زمر به حديث السابق بالخس في جامعة الصغير لكثرة طرقه ، فإنه لا يفيد أكثر من الكراهة التبرهية التي تروى لأدنى حاجة .

وفي مجتمع مثل المجتمع الأمريكي وغيره من المجتمعات الغربية جد أن لهم عادات في انقاء الحسنى بين الزوجين ، تحالف ما درج عليه في أوصافا مثل التعري عند الجماع ، أو غطر لرجل أبي فرج مرثه ، أو لعب امرأة بذكر روحها وتقبيبه وبحودك مما قد يدفعهم إليه ما أصيبوا به من برود حسى نتيجة لانتشار الإباحية والتحدن والتعري ، مما يجعل الرجل - وربما امرأة أيضا - في حاجة إلى مثبرات غير عديدة . فهذه أشياء قد تنكرها أنفس ، وتمرمها قلوبا ، وتستسحقها عقول ، ولكن هذا شيء وتخرجهما - باسم الدين - شيء آخر .

ولا يسمى أن يقال في شيء حرام ، إلا أن يوجد في القرآن والسنة الصحيحة ، النص الصريح على حرمة ، وإلا ، فالأصل الإباحة .

ولا جد هنا النص الصحيح لصريح الدال على حرمة هذا السلوك مع الأرواح ، وهذا ما جعلني في ريارتي لأمریکا ، في مؤتمرات اتحاد الطلبة المسلمين ، ورياراتي للمراكر الإسلامية في عدد من الولايات ، إذا سئلت عن هذا الأمر - وهو غال يأتى من استنمات الأمريكيات - أن أميل إلى التيسير لا التعسير ، ولتسهيل لا التشديد ، والإجارة لا المنع .

(١) حاشية رد اهتار على الدر اهتار ٥ / ٢٣٤ .

(٢) روى ابن ماجه في الكاح (١٩٢١) وضعفه الوصيرى في الروائد ، وضعفه الحافظ العراقي أهم بصوف أسانيد كلها ، وكذلك وضعفه الألبانى في « إرواء الغليل » حديث (٢٠٠٩) .

لحديث : « احفظ عورتك إلا عن زوجتك وما ملكت يمينك » ولقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ
لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ . إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴾ (١) .

وهذا ما ذهب إليه ، وشدد الكير على من خالفه الإمام ابن حزم ، حيث لم يصح
لديه نص يمنع من ذلك ، ولهذا لم يجد فيه أى كراهة أصلا . فقال فى « المحلى » :

(وحلال للرجل أن ينظر إلى فرج امرأته ، وزوجته وأمه التى يحل له وطؤها ،
وكذلك لهما أن ينظرا إلى فرجه ، لا كراهية فى ذلك أصلا .

برهان ذلك الأخبار المشهورة من طريق عائشة ، وأم سلمة ، وميمونة أمهات المؤمنين -
رضى الله عنهن - أنهن كن يفتسلن مع رسول الله ﷺ ، من الجباة من إناء واحد (٢) .

وفى خبر ميمونة بيان أنه عليه الصلاة والسلام كان غير مثزر ، لأن فى خبرها أنه عليه
الصلاة والسلام أدخل يده فى الإناء ، ثم أفرع على فرجه وغسله بشمائه (٣) ، فبطل بعد
هذا أن يلتفت إلى رأى أحد .

ومن العجب أن يبيح بعض المتكلمين من أهل الجهل وطء الفرج ويجمع من النظر إليه ،
ويكفى فى هذا قول الله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ . إِلَّا عَلَى
أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴾ .

فأمر عز وجل بحفظ الفرج إلا على الزوجة ، وملك اليمين ، فلا ملامة فى ذلك ،
وهذا عموم فى رؤيته ولمسه ومخالطته .

وما نعلم للمخالف تعلقا إلا بأثر سخيّف عن امرأة مجهولة عن أم المؤمنين : « ما
رأيت فرج رسول الله ﷺ قط » .

وآخر - فى غاية السقوط - عن أبى بكر بن عياش ، وزهير بن محمد ، كلاهما عن
عبد الملك بن أبى سليمان العزمى ، وهؤلاء : ثلاث الأثافي والديار البلاقع ! أحدهم كان
يكفى فى سقوط الحديث (٤) ١ هـ .

(١) المؤمنون : ٦٠ ، ٥ .

(٢) (٣ ، ٢) انظر المحلى ١ / ٢٦٧ و ٢٨٣ - ٢٨٩ .

(٤) (٤) اغلى ، المسألة (١٨٨٣) .

والحديث الذي استدل به ابن حزم في صحيح البحاري عن ابن عباس عن ميمونة أم المؤمنين قالت : « سترت النبي ﷺ ، وهو يغتسل من الجنابة فغسل يديه ، ثم صب بميه على شماله ، فغسل فرجه وما أصابه .. » (١) الحديث .

وفي الصحيح أيضا عن عائشة قالت : « كنت أغتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد من قدح يقال له : الفرق » (٢) .

ودكر الخافض في « الفتوح » استدلال بعض العلماء بالحديث المذكور على حوار بصر الرجل إلى عورة امرأته وعكسه .

قال : (ويؤيده ما رواه ابن حبان من طريق سفيان بن موسى : أنه سئل عن الرجل يطر إلى فرج امرأته فقال : سألت عطاء ، فقال : سألت عائشة ، وذكرت هذا الحديث بمعناه ، وهو نص في المسألة . والله أعلم) (٣) .

(١) الحديث رقم (٢٨١) ١ ، ٣٨٢ من البحاري مع فتح الباري ط السلفية .

(٢) انظر . الحديث رقم ٢٥٠ من المصدر السابق وأطرافه في ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٧٣ ، ٢٩٩ وغيرها

(٣) الفتوح ١ / ٣٦٤ .

حكم الزواج من الأم إذا طلق ابنتها قبل الدخول بها

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته ، وبعد :

وردتنا رسالتك طلبا للإفادة والرد على السؤاليين :

س : (١) شخص ما تزوج بنتا وطلقها بعد عدة شهور ولم يدخل عليها ، فهل يجوز أن يتزوج والدتها ؟

(٢) تزوج شخص وتوفيت زوجته دون أن يدخل عليها ، فهل يجوز الزواج بوالدتها ؟

جـ : وإجابة على سؤاليك نقول :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد :

فلا يجوز الزواج من أم الروجة ، سواء دخل بها ، أم لم يدخل بها ، وسواء طلقها قبل الدخول أم توفيت قبل الدخول ؛ لإطلاق قوله تعالى في آية المحرمات من النساء ﴿ وَأُمَّهَاتُ نَسَائِكُمْ ﴾ فلم يفرق بين مدخول بها وغير مدخول بها ، فمجرد العقد على المرأة يحرم أمها تحريرا مؤبدا .

بخلاف ما إذا عقد على الأم ولم يدخل بها ، ثم طلقها أو توفيت ، فيجوز أن يتزوج ابنتها . وهذا ما صرح به القرآن في آية المحرمات حيث قال : ﴿ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ . وهذا حكم مجمع عليه ، وقد اشتهر عند الفقهاء قولهم : العقد على البنات يحرم الأمهات ، والدخول بالأمهات يحرم البنات .

هذا وبالله التوفيق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته !!

الإسلام كرم المرأة

وأنصفها

أقسى لحظة تواحيها المرأة هي تلك اللحظة التي تشعر فيها بالإهانة والضعف تلك اللحظة التي ترمى فيها على أي مكان تجده أمامها تصارع ألما جسديا ونفسيا . تسيل دموعها فلا تخذ مقظدا أو محمدا سوى الدعاء إلى خالقها بأن ينقذها ويحميها ويبعد عنها الإهانات والآلام فعلا . هناك في محتملها للأسف العديد من السيدات من يعانين أشد المعاناة من حرمان إهانة أرواحهن بهن . ففي محتملها كما في المجتمعات الأخرى أرواح يسيئون معاملة روحانيتهن يسوينهن ويشتمونهن .

لقد وصلت عدة شكاوى من سيدات يتعرضن يوميا لإهانات الأزواج تقول إحداهن في رسالة مطولة إنه يسى ويتسمى أمام أطفاله لأثمه الأسباب وتقول تابة أريد حلا لمشكلتي إن زوجي يرجع أحر الليل فيقوم بصربي وسى وإهاتى . ويعتني باحقر الألفاظ . ثالثة ورابعة . الكل يشتكى ويتدمر

لذلك رأينا من الضروري طرح هذه المشكلة على المختصين وأصحاب الرأي الرادع . وحير ما بدأنا به رأى الدين الخفيف لأن الدين وسيلة من وسائل الصبط الاجتماعى ، بل هو المصدر الأول لضبط المجتمع وحفظه ،

وكان لنا هذا اللقاء مع فضيلة الدكتور يوسف القرضاوى عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر والذي سبق له أن تحدث عن موضوع سوء معاملة الزوجات في دروسه وفي العديد من خطب يوم الجمعة ، ففصل مشكورا بالتحدث عن هذا الموضوع ميرزا مايلى :

ح - الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله وبعد : فلا يوحد دين كرم المرأة وأنصفها مثل الإسلام . لقد كرمها باعتبارها إنسانا ، وكرمها باعتبارها إناة ، وكرمها باعتبارها زوجة ، وكرمها باعتبارها أما ، وكرمها باعتبارها عصوا فى المجتمع .

وأُتكر على الجاهلية التي أهانتها إلى حد أن وأدتها بنتا ، وورثتها زوجة كما يورث
المتاع والدواب .

بناء الحياة الزوجية على دعائم راسخة :

والمتدبر للقرآن الكريم يجد أنه أقام الحياة الزوجية على دعائم راسخة من السكون
والمودة والرحمة ، وهي التي دل عليها قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ
أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ
يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (١) .

كما عبر القرآن الكريم عن نوع العلاقة بين الزوجين بقوله سبحانه : ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ
لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ﴾ (٢) بكل ما تحمله كلمة « لباس » وتوحي به من معاني الستر
والوقاية والدفء والزينة التي يوفرها كل منهما لصاحبه .

إن حاجة كل من الرجل والمرأة إلى الآخر حاجة فطرية .

فقد خلقهما الله بحيث لا يستغنى أحدهما عن الآخر ، تبعا لسنة الله الكونية
العامة القائمة على ازدواج المخلوقات كلها ابتداء من الذرة إلى المجرة : ﴿ وَمِنْ كُلِّ
شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ (٣) .

من أجل هذا حين خلق الله آدم وبنح فيه من روحه ، وأسكنه جنته ، لم يدعه وحده ،
بل خلق له من جنسه زوجا تؤنس وحشته ، ويستكمل بها وجوده ، وتوجه إليهما الخطاب
الإلهي معا : ﴿ يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ .. ﴾ (٤) .

وفكرة الإسلام - كما يوضحها القرآن - أن المرأة ليست خصما للرجل ولا منافسا
له ، وكذلك الرجل بالنسبة للمرأة ، بل كل منهما مكمل للآخر لا تتم حياته إلا به .

وهذا معنى قول القرآن : ﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ
ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ ﴾ (٥) .

ومعنى : ﴿ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ ﴾ أن المرأة من الرجل والرجل من المرأة ،
فلا خصومة ولا تناقض بينهما ، بل تكامل وتناسق وتعاون .

(١) الروم : ٢١ .

(٢) البقرة : ١٨٧ .

(٣) الفلقيات : ٤٩ .

(٤) آل عمران : ١٩٥ .

(٥) البقرة : ٢٥ .

لا يقبل الإسلام إهانة الزوجة :

ومن هنا لا يقبل الإسلام أن تقوم الحياة الزوجية على إهانة المرأة ، أو الإساءة إليها بقول أو فعل ، فلا يجوز بحال أن تسب أو تشتم وخصوصاً أمام أطفالها ، بل إن الإسلام يمنع سب الحيوانات والجمادات ، فكيف بالإنسان ؟ وكيف بالزوجة التي هي ربة بيته ، وشريكة حياته ، وأم أولاده ، وأقرب الناس إليه ؟ ؟

لقد شدد رسول الكريم ﷺ على امرأة لعنت نافتها فأمر أن تترك "ساقه ولا يستخدمها أحد ، وحرمت منها صاحبته ؛ ردعاً لها عن سبها ولعنائها لساقه ، فكيف بلعن الإنسان المسلم وسبه ؟ !

رخصة الصرب وحدودها :

وأشد من ذلك ضرب : فلا يجوز ضرب امرأة بحال ، ولا في حالة وجوبها بضرورة وهي « حادثة شحور » وانحد على الرجل ، وعصيان أمره فيما هو من حقوق الزوجية ، وشعاره بالتحلى عنه وهي ضرورة تقدر بقدره .

وهو تأديب مؤقت رخص فيه القرآن صفة مستثنية عدم تحقق وسائل الأخرى من الوعد والتهجر في المصالح كما قل تعني « واللاتي تحالفون بشؤرهن فعظوهن واهجروهن في المصالح واضربوهن فإن أطعكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً إن الله كان عليا كبيرا » (١) .

وفي آخر الآية وعيد للرجال الذين يتعاونون على سيئاتهم مضطرب ، والله تعالى أعلى منهم وأكبر .

ورغم هذه الرخصة للضرورة فإن النبي ﷺ قال : « من يضرب حيركم » .

فحيار الناس لا يضربون بساءهم ، بل يعملونهم بالنصف والرفقة وحسن الخلق . وحير مثال لذلك رسول الله ﷺ الذي قال : « حيركم حيركم لأهله ، وأنا حيركم لأهلي » .

وقد عرف من سيرته الثابتة ﷺ : أنه لم يضرب امرأة قط ، بل لم يضرب حادما ولا دابة في حياته !

(١) النساء : ٣٤ .

وقد استشع عليه الصلاة والسلام من الرجل أن يصرب امرأته ؛ إذ كيف يضربها أول
النهار ويضاجعها آخره ؟ !

وإذا أقلت رمام الرجل مرة ، فامتدت يده إلى امرأته في ساعة غضب ، فالواجب أن
يبادر إلى مصالحتها وإرضائها .. فهذا من مكارم الأخلاق التي يجب أن تسود الأسرة المسلمة .
أما صرب الروجة أو شتمها أمام أطفالها فهو أمر لا يليق بمسلم يعرف أوليات دينه ،
ويعلم أنه راع ومسئول عن رعيته ، وهو خطأ ديني وحقيقي وتربوي لا يتح إلا الضرر على
الفرد والأسرة والمجتمع .

لقد قال الرسول الكريم ﷺ : « لن يصرب حياركم » ومفهومه أن الدين يضربون
نساءهم هم الشرار والأراذل من الناس ، ومن ذا يقل أن يكون منهم ؟ نسأل الله الهداية
والتوفيق .

هذا والله أعلى وأعلم .

حق الزوجة الكارهة

السؤال ها أثاره جماعة ممن عرفوا الكثير عن ثقافة الغرب ، وسمعوا القليل المشوه عن تعاليم الإسلام ، قالوا :

س . أمس العدل أن يوضع في يد الرجل سيف الطلاق يسلطه على عنق المرأة متى شاء وكيف شاء . دون حراء لمتهيف أو عقوبة خائن . على حين أن المرأة لا تملك الطلاق . بل لا يحور لها أن تطلبه . لأن طلب الطلاق عليها حرام !! فإذا كرهت الزوج وأكل قلبها البعض له . والفور مه . فرص عليها أن تعاشره كرها . وتقاد له قسرا . فإن أنت دُعِيت إلى بيت الطاعة دعَا . كأنها متهم يقاد إلى قفص . أو محرم يساق إلى سجن . فأين العدالة في هذا السريع " وأين التوازن بين الحقوق والواجبات لكل من الحسين ؟ !

[illegible]

- روح في شريعة الإسلام عهد متين ، وميثاق عظيم ربط الله به بين حاضره ومرافقه .
تصبح كلمة " روح " بعد أن كان " فرد " هو في العدد " فردا " ، وفي
مبدأ " حشده " ، لأن نفس الآخر ، وبجملته هي حديده ذاته وأمره مع

[illegible]

عدد ۱۰۰ و بیست و پنج نسخہ جدیدہ عدد ۱۰۰ و بیست و پنج نسخہ و حصہ ۱۰۰ و بیست و پنج

وزفاف وإعلان - ليس من اليسير على شريعة حكيمة أن تنهاون في نقضه وحل عقده ،
وفصم عراه ، لأدنى مناسبة ، وأوهى سب ، يدعيه الرجل ، أو تزعمه المرأة .

نعم أباح الإسلام للرجل الطلاق علاجاً لا مفر منه ، حين يضيق الحناق ، وتستحكم
حلقات الأرملة بين الزوجين - وآخر العلاج الكى كما قيل - غير أنه لم يبح له هذا إلا بعد
أن يجرب وسائل العلاج الأخرى ، من وعظ وهجر وتأديب وتحكيم ، وبعد أن يستنفد
طاقته النفسية في احتمال ما يكره ، والصبر على ما لا يحب ، ممثلاً قول الله تعالى :
﴿ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ (١) وقول
رسوله : « لا يفرك - أى لا يبعض - مؤمن مؤمنة ، إن سخط منها خلقا رضى منها آخر » .
لم تجعل الشريعة الطلاق حقا للرجل مطلقا من كل قيد .

بل قيدته في الوقت بأن يكون في طهر لم يمسه زوجته فيه ، فلا يكون الطلاق
مشروعا حسب السنة في وقت حيضة الزوجة ، أو في الطهر الذى اتصل بها فيه الاتصال
الخاص .

وقيدته بتوفر الية والعزم « إنما الطلاق عن وطر » ﴿ وإن عزموا الطلاق ﴾ ، فلا
طلاق فى إغلاق - غصب شديد أو إكراه - ولا طلاق لقاصد الخلف بالطلاق ؛ لأن
الخلف بغير الله مردود على صاحبه .

وقيدته بوجود الحاجة الشديدة إليه ، وكان من التوجيهات النبوية : « أبعض الحلال
إلى الله الطلاق » ، « لا تطلقوا النساء من غير رية » .

وجعلت الطلاق من غير رية ولا حاجة داعية مكروها أو محرما ؛ لأنه ضرر بنفسه
وبزوجته وإعدام للمصلحة الحاصلة بينهما من غير حاجة إليه ، فكان حراما كإتلاف
المال، ولقول النبي ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار » (٢) .

ولم تترك الشريعة الرجل بعد الطلاق دون غرم يؤوده بشغل كاهله ، ويخوفه عاقبة
عمله ، فهناك دفع الصداق المتأخر، والتفقة الواجبة فى العدة ، وأجرة رضاع الأولاد ،
ونفقتهم حتى يكسروا ، وهناك متعة الطلاق المدبوبة عند الأكثرين ، والواجبة عند بعض

(١) النساء : ١٩ .

(٢) المعنى لابن قدامة ٧ / ٩٧ .

الأئمة من الصحابة والتابعين ، كعلي بن أبي طالب ، وإبراهيم السجعي ومن شهد
 الرهري ، وأبي قلابة والحسن وسعيد بن حير^(١) ، فقد قالوا جميعا : لكل مضلة متعة
 وحجتهم عموم قوله تعالى : ﴿ وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين ﴾^(٢) .
 يحدد القرآن هذه المتعة ، بل جعلها متعة ﴿ بالمعروف ﴾ والمعروف هنا ما تعرفه المصطفة
 السليمة ، ويقره العرف الناصح ، ويرصده أهل العلم والدين ، وهو يختلف باختلاف
 الزمن والنسبة ، وحال الروح ، وهكذا رأى الحسن وعصاء أن الله لم يجعل للمتعة
 حدا معينا ، بل تركها ميسرة لرجل كما قال تعالى ﴿ على الموسع قدره وعلى المقتر
 قدره ﴾^(٣) .

وإذا كانت شريعة الإسلام قد جعلت لرجل حق إنهاء الحياة الروحية المسكودة
 باصلاق - مع القيود التي ذكرناها - فهل فرصت على المرأة أن ترصي بوصفها في بيت
 زوجها بد الدهر . مهما يكن قاسيا عشوما ظلوما ، ومهما انطوى قلبها على الكره له
 والصيق به والسخط عليه ؟ !

أصل شريعة جعلت للمرأة حقا ثابتا في ترويح نفسها ، وقال قرآنها في شأن النساء
 ﴿ فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف ﴾^(٤) .
 حصف رأيها وحاف قلبه - أن يحط لآبته مصيرها بعير اختيارها وإبداء رأيها ، حتى البكر
 بعداء الحياة لابد أن تستأذن ، وأن تعرض عن إبدائها ولو باصممت ، وروت كتب لسة أمشة
 رد فيها أسى عنت روح فتيات أحبرهن آباءهن على التروح بمن لا يرصين - أصل شريعة
 هذا سبلها في بدء الحياة الروحية كيف يتصور أن تفرص بقاء امرأة مع رجل لا تحبه ، بل
 لا تطيقه بعض ؟ وقد قيل : إن من أعظم السلايا مصاحبة من لا يوافقك ولا يعارقت . وقال
 المتنبي :

ومن يكذب ادبيا على الحر أن يرى عدوا له ما من صداقته يد

وقال :

واحتمال الأذى ورؤية جانب - عداة تضوى به الأجسام

(٢) البقرة : ٢٤١

(١) المعنى لأبي حرم ١٠ / ٢٤٧

(٤) البقرة : ٢٣٤

(٣) البقرة : ٢٣٦

كلا . . . لقد جعلت الشريعة الإسلامية للزوجة الكارهة مخرجاً من الحياة مع روح تنفر منه ، وتنأى بجانبها عنه ، فإذا كانت الكراهية من قبلها ، وكانت هي الراغبة وحدها في الفراق ، كان مخرجها ما عرف في لسان الفقهاء باسم « الخلع » .

غير أن الشريعة كما أمرت الرجل أن يصبر ويحتمل ويضبط على عاطفته ، ولا يلجأ إلى أبغض الحلال إلا عند إلحاح الحاجة - حذرت المرأة هي الأخرى من التسرع بطلب الطلاق أو الخلع .

وفي الحديث : « أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة » رواه أبو داود ، « المحتلعات والمتزعات من المناقات » رواه أحمد ، والحديث يعني طالبات الخلع من غير ما بأس كما في الحديث السابق ، أما الكارهات السافرات اللاتي يحفن أن تدفعن الكراهية إلى إهمال حدود الله في الزوجية فلهن أن يشترين حريرتهن بحد ما بذل الرجال لهن من مهر أو هدية .

قال ابن قدامة في « المعنى » : (إن المرأة إذا كرهت زوجها لحقه أو حلقه أو ديه أو كبره أو ضعفه أو نحو ذلك وخشيت ألا تؤدي حق الله في طاعته جاز لها أن تخالعه بعوض تفندي به نفسها منه ؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَاقِمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا حِجَابَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ ^(١) . وفي حديث رواه البخاري ، قال : جاءت امرأة ثابت بن قيس إلى النبي ﷺ ، فقالت يا رسول الله : ما أقوم عليه في خلق ولا دين إلا أني أكره الكفر في الإسلام ، فقال رسول الله ﷺ : « أتردين عليه حديثه ؟ » فقالت : نعم ، فردتها عليه ، وأمره ففارقها . وفي رواية : فقال له : « أقل الحديقة وطلقها تطليقة . . . »

إذا ثبت هذا ، فإن هذا يسمى خلعاً ، لأن المرأة تنخلع من لباس زوجها ، قال الله تعالى : ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لِهِنَّ ﴾ ، ويسمى افتداءً ، لأنها تفندي نفسها بمال تمذه قال تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ ^(٢) .

ومن عجب أن الإسلام ضيق على الرجال في إيقاع الطلاق ، وحدده بحملة حدود وربطه بمجموعة من القيود في وقته وكيفيته وعدده نضيقاً لدائرته ، ولكنه أوسع للمرأة في الخلع ، فالطلاق في أثناء الحيض والظهر الذي مسها فيه بدعة أو باطل ، ولكن الخلع في

(٢) المعنى ٧ / ٥٦ ، ٥٧ .

(١) البقرة : ٢٢٩ .

هذه الحالة - كما قال ابن قدامة - لا بأس به في الحيض والظهر الذي أصابها فيه ؛ لأن المنع من الحيض من أجل الضرر الذي يلحقها بطول العدة، والخلع لإزالة الضرر الذي يلحقها بسوء العشرة والمقام مع من تكرهه وتبغضه، وذلك أعظم من ضرر طول العدة، فجاء دفع أعلاهما بأدناهما . ولذلك لم يسأل النبي ﷺ المختلعة عن حالها، لأن ضرر تطويل العدة عليها، والجمع يحصل بسؤالها، فيكون ذلك رضا به ودليلا على رجحان مصلحتها فيه (١) .

وعلى هذا فإذا ساءت العشرة بين الزوجين، وكانت المرأة هي النافرة الكارهة ، وأبى زوجها أن يطلقها ، فلها أن تعرض عليه الخلع، وترد عليه ما أخذته منه، ولا ينبغي أن يزداد، فإن قبل فقد حلت العقدة وبغنى الله كلا من سعته .

وبعض الفقهاء يشترطون رفع ذلك إلى الحاكم، وبعضهم لا بشرطون، أما إذا رفض الزوج ، وأصر على مضايقتها وإكراهها على الحياة في كفه فللقاضي المسلم أن ينظر في الأمر ويستوثق من حقيقة عاضقتها وصدق كراهيتها، ثم يجبر الزوج على قبول العوض، ويحكم بينهما (سواء اعتبر هذا التفريق فسحا أم طلاقا بائنا على اختلاف المذاهب) غير أنه لا يحل للرجل أن يضار المرأة، ويضيق عليها لتعدي نفسها منه، مادام هو الذي يكرهها، ويريد استبدال غيرها بها قال تعالى: ﴿وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا أتأخذونه بهتانا وإثما مبينا﴾ (٢)

فهل تريد المرأة نصفه أكثر من هذا ؟ إن الزوج يكره، فيطلق، فيضيع عليه ما أعق من قبل، ويلزم بالسفقة والمنعة من بعد، فهل تريد المرأة أن تكرهه فيضيقها الزوج الذي قد يكون محبا لها، ليزداد غرما على عزم : غرم الفراق على كره، وغرم السفقة - فيجمع بين الحشف وسوء الكيلة، كما قال العرب، أو بين الموت وخراب الديار كما تقول العامة .

إذا رفضت المرأة أن تعدي نفسها من الزوج الذي لا تضيقه بعض، وأصررت على أن يفارقها دون تصحية منها، فهل يلام الرجل إذا دعاها باسم القانون وسلطان الشرع إلى بيت الزوجية أو بيت الطاعة ؟

إن كل حق يقابله واجب، وكل واجب يقابله حق، وقد أعطى الإسلام الرجل حق

(٢) النساء : ٢٠ .

(١) انظر : المنى ٧ / ٥١ ، ٥٢ .

الطلاق بإراء ما كلفه من واحبات المهر والنفقة قبل الطلاق ، وتبعات بالنفقة والمتعة بعد الطلاق فضلا عن الأسباب النظرية التي تجعل الرجل أبصر بالعواقب وأكثر حكمة وأناة .

وليس من العدالة أن تعطى المرأة حق التحلى عن الروح وهدم الحياة الزوجية والإتيان على بيتها من الفوائد، دون أن تتكلف شيئا يهون على الرجل حطبه في فراقها، ويسهل عليه مهمة البحث عن غيرها، وهى فى الواقع لا تتكلف شيئا غير ما بدله الرجل من قبل مهرا قل أو كثر وهدايا ثمينة أو رخيصة . هذا إذا هبت ريح البعص من قبل المرأة .

أما إذا كان الشقاق من الطرفين، وكانت الكراهية متبادلة بينهما، ولم يطلق الرجل فهناك محلص آخر للمرأة عن طريق الحكمين، أو « المجلس العائلى » الذى قال الله فى شأنه : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا ﴾ (١) الآية وهذا بقاء على أنهما حاكمان بملكان التعريق والتحصيل، كما هو قول أهل المدينة ومالك وأحمد فى إحدى روايته ، والشافعى فى أحد قوله . قال ابن القيم : (وهذا هو الصحيح، والمعجب كل المعجب ممن يقول : هما وكيلان لا حاكمان ، والله تعالى قد نصبهما حكمين وجعل نصبهما إلى غير الزوجين .. إلى أن قال : وبعث عثمان بن عفان ابن عباس ومعاوية رضى الله عنهم حكمين بين عقيل بن أبى طالب وامراته فاطمة بنت عتبة بن ربيعة ، فقال لهما : إن رأيتما أن تفرقا فرقتما . وصح عن على بن أبى طالب مثله ، قال : فهذا عثمان وعلى وابن عباس ومعاوية رضى الله عنهم جعلوا الحكم إلى الحكمين ، ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف (٢) .

كلمة أخيرة نقولها لهؤلاء المتاجرين والمتاجرات بقضايا المرأة :

إن الشريعة لا تحابى رجلا على امرأة ولا امرأة على رجل ، إن الشريعة لم تضعها لجنة من الرجال حتى تتحيز ضد النساء ، ولكن وضعها الذى : ﴿ خَلَقَ الزَّوْجَيْنَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى ﴾ (٣) ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ (٤) ، ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ (٥) .

(١) النساء : ٣٥ .
(٢) انظر : زاد المعاد ٤ / ٢٣ ، ٢٤ فصل « فى الشقاق يقع بين الزوجين » .
(٣) النجم : ٤٥ .
(٤) البقرة : ٢٢٠ .
(٥) تبارك : ١٤ .

الزيادة في الخلع على ما أعطى الزوج للمرأة

س : تمت خطبة ابنتي ، وبناء على رغبة الخطاب عمل عقد شرعى - عرفى - حتى يتيسر له الجلوس إليها دونما حرج خلال فترة الخطبة ، للتعارف وحتى يطمئن كل منهما لصاحبه . على أن يتم عمل العقد الهائى الموثق قبل الزفاف أو مع الزفاف ثم حدث خلاف أدى إلى نفور ابنتي ، وكرهت إتمام الزواج ، ورعيت فى مخالعة زوجها مقابل رد مادفعه لها ، ووكلتى بإيجاز الخلع . فبعثت إليه رسالة بطلب الخلع ، وأرفعت بها شيكا بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه ، وهو نفس المبلغ الذى سبق أن قدمه لابنتي . لكن الزوج كتب إلى رسالة طلب فيها (مائة ألف جنيه) كافتداء من ابنتي لنفسها ! فرحوت أحد العلماء الفصلاء بالتوسط لدى الزوج ، ولكن الزوج أصر على طلب المائة ألف جنيه ، رغم محاولة الوسيط له ، فعرضت عليه التحكيم وتم اجتماع الحكّمين - حكّم من أهله وحكّم من أهلها - لكهما لم يتفقا على رأى واحد حيث عرض الحكم من قبل الزوجة الافتداء بما قدم ومثله معه - أى ضعف المبلغ ستة آلاف جنيه - وكان ذلك محاولة منه لحسم الخلاف ، برغم اقتناعه بعدم حواز الزيادة عما قدم الزوج ، كما أصر الحكم من قبل الزوج على أن يكون الافتداء بعشرين ألف جنيه ووقف الأمر عند هذا الحد وقد مضى الآن على طلب الزوجة للخلع حوالى ستة أشهر .

فماذا ترون حلا لهذا الإشكال الذى يتمثل فى نعت الزوج وتعمسه فى استعمال حقه فى إقرار الخلع ، مع العلم أن القاعدة فى مثل هذه العقود العرفية ألا تسمع فيها الدعوى أمام القضاء لعدم توثيقها .

وحاليا يتقدم عدد من الخطاب لابنتي ، ولا ندرى ماذا نصنع وهى الآن كالمعلقة

ج : حمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله وعنى آله وصحبه ومن وآله وبعد .

يريد الإسلام بحياة الروحية أن تنقى وتدوم ما نقتد دعائمها الأساسية قائمة ، وهى السكون والمودة والرحمة ، فإن فقدت فلا معنى عرض الصحبة بالإكراه

ولهذا أعطى للرجل حق إنهاء الحياة الزوجية بالطلاق ، وأعطى في مقابلة للمرأة حق إنهاؤها بالخلع ، وذلك عند تعذر الوفاق في كلا الحالين . وفي هذا قيل : إن لم يكن وفاق ففراق . وهذا يؤكد القرآن أن يكون الفراق بالمعروف ، إذا لم تمكن المعاشرة بالمعروف . ويحذر من المضارة والعضل الذي ينأى أخلاقية الإنسان المسلم ، والذي قد يدفع إليه الغضب وحب الانتقام أو حب المال . يقول تعالى : ﴿ فَأَمْسِكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سِرْحُونٍ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تَمْسِكُوهُمْ ضَرَارًا لِّتَعْتَدُوا ﴾ (١) ، ويقول : ﴿ وَلَا تَضَارُّوهُمْ لِّتَضِيقُوا عَلَيْهِمْ ﴾ (٢) ويقول : ﴿ وَلَا تَعْضَلُوهُمْ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُمْ ﴾ (٣) .

وقد ثبتت مشروعية الخلع بالقرآن والسنة والإجماع .

فأما القرآن فقد قال تعالى في سورة البقرة : ﴿ وَلَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُمْ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يَقِيمَا حَدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَقِيمَا حَدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ (٤) .

وأما السنة فقد جاء فيها عدة أحاديث صحاح في قضية امرأة ثابت بن قيس وغيرها . فقد قالت : يا رسول الله ، ما أعيب عليه في خلق ولا دين ، ولكن أكره الكفر في الإسلام - تقصد كسر العشير - فقال رسول الله ﷺ : « أتردين عليه حديثه ؟ » - وكان قد أعطها لها صداقا - قالت : نعم . قال : « اقبل الحديقة وطلقها تطليقة » (٥) .

وأما الإجماع فقد اتفقت المذاهب جميعها ، والفقهاء كلهم على مشروعية الخلع . يقول الخافظ ابن كثير في تفسير الآية (٢٢٩) من سورة البقرة : (إذا تشاقق الزوجان وسمت المرأة بحقوق الرجل وأبغضته ولم تقدر على معاشرته ، فلها أن تفتدى منه بما أعطها ، ولا حرج عليها في بدلها له ، ولا حرج عليه في قبول ذلك منها ، ولهذا قال تعالى : ﴿ وَلَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُمْ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يَقِيمَا حَدُودَ اللَّهِ ﴾ الآية) .

(١) البقرة : ٢٣٩ . (٢) الطلاق : ٦ .

(٣) النساء : ١٩ . (٤) البقرة : ٢٢٩ .

(٥) الحديث رواه البخاري وغيره عن ابن عباس . وقد اختلف الصحابة ومن بعدهم في تكليف الخلع ، فهو طلاق أم صخ ؟ فظاهر القرآن يدل على أنه فسخ وهو مذهب ابن عباس ، وبعض الأحاديث يدل على أنه طلاق . فراجع في كتب الفقه المقارن

فأما إذا لم يكن لها عذر وسألت الافتداء منه فقد ذكر ابن كثير هنا الحديث الذي رواه ابن جرير والترمذي وأبو داود عن ثوبان مرفوعاً : « أيما امرأة سألت زوجها الطلاق في غير ما أبأس ، فحرام عليها رائحة الجنة » (١) .

قال ابن كثير : (ثم قد قال طائفة كثيرة من السلف وأئمة الخلف : إنه لا يجوز الخلع إلا أن يكون انشقاق والنشوز من جانب المرأة ، فيجوز للرجل حينئذ قبول العدية ... فلا يجوز في غيرها إلا بدليل ، والأصل عدمه) (٢) .

لهذا كان طلب الزوجة في القضية المعروضة محالعتها من زوجها طلباً لحق شرعي ثابت لها بيقين ، وكانت استجابة الزوج بالموافقة على مبدأ الخلع استجابة لما يوجهه الشرع في هذه الحالة .

بقي البحث فيما طلبه الزوج من مئعة ضخم يدفعه له ولي الزوجة يزيد عما دفعه من مهر بأكثر من ثلاثين ضعفاً ، حيث دفع ثلاثة آلاف (٣٠٠٠) جنيه وهو يطلب مائة ألف (١٠٠ ٠٠٠) جنيه ومدى شرعية هذا الطلب . وقد نزل به الحكم الذي يمثل به إلى عشرين ألفاً (٢٠ ٠٠٠) جنيه .

والذي يتبع النصوص الواردة في القرآن والسنة ، ويتبع أقوال الفقهاء والشراح في فهمها والاستنباط منها ، يتبين له ما يلي :

١ - أن الراجع بل الصحيح الذي تدل عليه النصوص : أنه لا يجوز للزوج أن يأخذ منها أكثر مما أعطاه .

فالقرآن الكريم يربط الافتداء بما آتاه الزوج لا بأكثر منه حيث يقول : ﴿ ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن يحافوا ألا يقيما حدود الله فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ﴾ أي فيما اقتدت به مما آتيتموهن .

بل ترى القرآن نهي عن « العضل » الذي عرف في الجاهلية ، وهو إمساك المرأة صرراً لتفدي نفسها ببعض ما أخذت من زوجها ، يقول تعالى : ﴿ ولا تعضلوهن لتذهبوا

(١) رواه أبو داود (٢٢٢٦) والترمذي (١١٨٧) وابن ماجة (٢٠٥٥) وأحمد والحاكم وصححه عن شرط التبيين ووافقه الذهبي ٢٠٠/٢ وابن حبان كما في الموارد (١١٢٣)

(٢) تفسير ابن كثير ١ / ٢٧٢ ، ٢٧٣ ط . دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

بعض ما آتيموهن (١)

والسنة قد ورد فيها ما رواه النسائي وابن ماجه واليهقي ، أنه ﷺ وأمر ثابت بن قيس أن يأخذ من زوجته الكارهة حديقته - التي دفعها إليها مهرأ - ولا يرداد .

وفي حديث رواه الدارقطني بإسناد صحيح (٢) : أن النبي ﷺ قال لها : « أتردين عليه حديقته التي أعطاك ؟ » قالت : نعم وزيادة . فقال النبي ﷺ : « أما الريادة فلا ولكن حديقته » . قالت : نعم . فأخذها له وخلي سبيلها .

وروى عبد الرزاق بسند صحيح عن علي أنه قال : « لا يأخذ منها فوق ما أعطاه » .

وعن طاوس وعطاء والزهرى مثله . وهو قول أبي حيفة وأصحابه وأحمد وإسحاق .

وعن ميمون بن مهران : من أخذ أكثر مما أعطى لم يسرح بإحسان .

بل قال سعيد بن المسيب : ما أحب أن يأخذ منها ما أعطاه ، ليدع لها شيئاً .

وأجار مالك للرجل أن يأخذ أكثر مما أعطى ، قال : لكنه ليس من مكارم الأخلاق .

وقد نسب هذا القول إلى الجمهور ، وهي نسبة تحتاج إلى تحقيق . على أن العبرة بالدليل ، ولا دليل على الحوار ، إلا حديث ضعيف الإسناد ، وليس فيه حجة ، كما قال الشوكاني .

٢ - على أن الدين أجازوا الزيادة ، إنما ذكروا ذلك فيما بذلته المرأة عن طيب نفس منها ، لتخلص نفسها من سوء عشرة الزوج . ولهذا يدور البحث كله حول : هل يحل له أخذ الزيادة أم لا ؟ أما مطالبة المرأة بزيادة على ما أخذ ، فهذا لم يذكروه قط ، ولم يدر بخلد أحدهم ، والأصل في أموال الناس الحرمة ، ولا يحل لأحد مال أحد إلا بطيب نفس منه . فلا يكون الضغط على المرأة والصرار لها ، لتفتدي نفسها بأكثر مما أخذت إلا لو نأ من العضل والظلم الذي يحرمه الإسلام ، وقد فاق عضل الجاهلية ، لأنهم كانوا يعصلون النساء ليذهبا ببعض ما أتوهن ، وهؤلاء لم يكفهم كل ما أتوهن ، فأرادوا الزيادة عليه !!

٣ - ثم إن العوض الذي يطلبه الزوج لاقتداء المرأة ، إنما يطلب منها هي لا من أب ، ولا ولي ، ولهذا قال القرآن : ﴿ فلاجاح عليهما فيما افترضت به ﴾ فهي التي تفتدي

(١) النساء : ١٩ .

(٢) كذا في متقى الأخبار وشرحه : نيل الأوطار ، وقال الحافظ في الفتح : رجال إسناد ثقات .

نفسها من مالها الذي في يدها ، وأسي مَحْتَجَّة قال لامرأة ثابت : « أتردين عليه حديقته » ؟
فالمرأة هي صاحبة الشأن ، ولا يجوز بحال أن يضرب الروح من وليها أن يدفع لها من ماله ،
ويعتبر ذلك حقاً له ، إلا أن يتبرع إن شاء .

٤ - على أن مفهوم الريادة - لو افترضنا مبدأ قولها لغة وعرفاً - إنما يعنى إضافة
شيء إلى الأصل لا يطلع مثله في الغالب ، فالمرء قد يعصى الله ويريد الناس ، ويرد المقرض
ويريد المقرض ، ولا يفهم من ذلك إلا إعطاء شيء لا يبيع مثل الأصل . أما إعطاء مثل
الأصل أصعاً مصاعفة ، فلا يدخل فيما يرى في مدح كلفة « الريادة » عند أحد ممن
يفهم اللغة ويتذوقها .

ومن هنا نقول . إن طلب الروح لما طلب في هذه القضية (١٠٠٠٠٠) حبه وبرون
حكمه به إلى (٢٠٠٠٠) حبه كله مرفوض شرعاً ، وهو بول من لصرار المحرم ، إذ
لا ضرر ولا ضرار في الإسلام .

والواجب شرعاً أن يحجر روح على قبول مادفع ، فإن تبرع الولي بريادة كما هو
مقترح الحكم الذي يمثله في قصيتنا ، وهي زيادة تصل إلى ضعف مادفع من مهر ، فلا مانع
من قبول ما تبرع به إن طابت به نفسه .

وإذا لم يكن هناك قصص يحجر الروح انتعسف في استعمال حقه ، في هذه القضية -
صراً لعدم وجود عقد موثق معترف به لدى السلطات الشرعية - فالواجب أن يعقد
مجلس - أو لجنة - من أهل العلم والدين الذين يوثق بفقههم ودينهم ويفصلوا في هذا
الأمر ، بحل عقدة الزواج ، وحل المرأة من هذا الروح المضار ، وإعطائه مادفع رثته
ماتبرع به الولي طلب النص ، ويكون حكمهم هذا بمثابة حكم محكمة رسمية ، إذ لا
يتصور أن تقف شريعة سببية عاجزة في مثل هذه القضية ومادام الزواج عرفياً ، فيمكن
القضاء فيه عرفياً مثله .

وبهذا الحكم تصح الروحة حرة ، إذ لا عدة عليها ، لأنه لم يدخل بها ، ويتقدم بها
من الخطاب من شاء .

والله ولي التوفيق .

ترشيح المرأة للمجالس النيابية

بين الإجازة والمنع

المرأة إنسان مكلف مثل الرجل ، مطالبة بعبادة الله تعالى ، وإقامة دينه ، وأداء فرائضه ، واجتناب محارمه ، والوقوف عند حدوده ، والدعوة إليه ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وكل خطابات الشارع تشملها ، إلا ما دل دليل معين على أنه خاص بالرجال ، فإذا قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾ أو ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ فالمرأة داخلة فيه بلا نزاع .

ولهذا لما سمعت أم سلمة رضى الله عنها السبي رضي الله عنه يقول : « أيها الناس » وكانت مشغوبة ببعض أمرها ، هزعت لتلبية النداء ، حتى استعرب بعضهم سرعة إجابتها ، فقالت لهم أنا من الناس .

والأصل العام أن المرأة كالمحل في التكليف إلا ما استثنى ؛ لقوله تعالى : ﴿ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ ﴾ ^(١) وقوله رضي الله عنه : « إنما النساء شقائق الرجال » . رواه أحمد ، والترمذي ، وأبو داود ، والدارمي .

والقرآن الكريم يحمل الحسين الرجال والنساء جميعا ، مسئولية تقويم المجتمع وإصلاحه وهو ما يعبر عنه إسلاميا بعنوان (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) . يقول الله تعالى : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ، يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ، وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ ﴾ ^(٢) .

ذكر القرآن في هذا المقام سمات أهل الإيمان ، بعد أن ذكر سمات أهل الشقاق بقوله : ﴿ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ، يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ ﴾ ^(٣) .

(١) آل عمران : ١٩٥ .

(٢) التوبة : ٧١ .

(٣) التوبة : ٦٧ .

فإذا كانت المتافقات يقمن بدورهن في إفساد المجتمع ، بجانب الرجال المافقين فإن على المؤمات أن يقمن بدورهن في إصلاح المجتمع ، بجانب الرجال المؤمنين .

وقد قامت المرأة بدورها في عهد النبي ﷺ ، حتى إن أول صوت ارتفع في تصديق النبي عليه الصلاة والسلام وتأيدته ، كان صوت امرأة هي خديجة رضى الله عنها ، وأول شهيد في سبيل الإسلام كان امرأة ، هي سمية أم عمار ، رضى الله عنها .

حتى إن منهن من قاتل مع النبي ﷺ في « أحد » و « حنين » ... وغيرهما . وحتى جاء في تراجم البخاري : « باب غزو النساء وقتالهن » .

والناظر في أدلة القرآن والسنة يجد أن الأحكام فيها عامة للجنسين ، إلا ما اقتضته الفطرة في التمييز بين الزوجين : الذكر والأنثى ، وما أعد له كل منهما . فللمرأة أحكامها الخاصة بالحيض والنفاس والاستحاضة والحمل والولادة والإرضاع والحضانة ونحوها .

وللرجل درجة القوامة والمسئولية عن الأسرة ، ولها عليه حق الإنفاق والرعاية .

وهناك أحكام تتعلق بالميراث ، جعل فيها للذكر مثل حظ الأنثيين ، والحكمة فيها واضحة ، وهي مبنية على تفاوت الأعباء والتكاليف المالية بين الرجل والمرأة .

وأحكام أخرى تتعلق بالشهادة في المعاملات المالية والمدنية ، وقد جعلت شهادة امرأتين فيها كشهادة رجل . وهي أيضا مبنية على اعتبارات واقعية وعملية روعي فيها الاستيثاق في البيات ، احتياطاً لحقوق الناس وحرمانهم .

لذلك وجد من الأحكام ما تقل فيه شهادة امرأة واحدة ، كما في الولادة والرضاع .

تنبيهات مهمة :

وأود أن أسه هنا على حملة أمور مهمة :

الأول : أنا يحب ألا يلزم أنفسنا إلا بالنصوص الثابتة الصريحة المبرمة .

أما ما لا ثبت من النصوص كالأحاديث الضعيفة ، أو ما كان محتملاً في فهمه لأكثر من وجه ، وأكثر من تفسير - مثل ما جاء في شأن نساء النبي - فليس لأحد أن يلزم الأمة بفهم دون آخر ، وخصوصاً في الأمور الاجتماعية العامة التي تعم بها البلوى ، وتحتاج إلى التيسير .

الثاني : أن هناك أحكاما ، مما يرى لا نستطيع أن نفصلها عن عصرها وبيئتها . ومثلها قابل للتغير بتغير مجتمعاته . ولهذا قرر المحققون أن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والحال والعرف .

وكثير مما يتصل بالمرأة من هذا النوع ، قد أصابه التشدد والتعليظ حتى حرم عليها الذهاب إلى المسجد ، برغم معارضة ذلك للنصوص الصحيحة الصريحة . ولكنهم قدموا الاحتياط وسد الذريعة على النصوص ، بناء على تغير الزمان !

الثالث : أن العلمانيين اليوم يتاجرون بقضية المرأة ، ويحاولون أن يلصقوا بالإسلام ما هو براء منه ، وهو أنه جار على المرأة ، وعطل مواهبها وقدراتها ، ويحتجون لذلك بممارسات بعض العصور المتأخرة ، وبأقوال بعض المتشددين من المعاصرين .

نظرة في الأدلة :

على هذا الأساس يجب أن ننظر في موضوع دخول المرأة في « مجلس الشعب » أو الشورى ، ومشروعية ترشيحها ، ومشروعية انتخابها لهذه المهمة في ضوء الأدلة الشرعية .

فمن الناس من يرى ذلك حراما وإثما مبيا ، ولكن التحريم لا يثبت إلا بدليل لا شبهة فيه . والأصل في الأشياء والتصرفات الدنيوية الإباحة ، إلا ما قام الدليل على حرمة ، فما الدليل على التحريم ، الذي يسوقه هؤلاء ؟

آية: ﴿ وقرن في بيوتكن ﴾ :

بعضهم يستدل هنا بقوله تعالى : ﴿ وقرن في بيوتكن ﴾ فلا يجوز للمرأة أن تدع بيتها إلا لضرورة أو حاجة .

وهذا الدليل غير ناهض :

أولا : لأن الآية تخاطب نساء النبي كما هو واضح من السياق ، ونساء النبي لهن من الحرمة وعليهن من التعليظ ما ليس على غيرهن . ولهذا كان أجر الواحدة منهن إذا عملت صالحا مضاعفا ، كما جعل عذابها إذا أساءت مضاعفا أيضا .

وثانيا : أن أم المؤمنين عائشة ، مع هذه الآية ، خرجت من بيتها ، وشهدت « معركة

الجميل « استجابة لما تراه واجبا دينا عليها ، وهو القصص من قنلة عثمان .
وإن أخطأت التقدير فيما صنعت .

وثالثا : أن امرأة قد خرجت من بيتها بالفعل ، وذهبت إلى المدرسة والجامعة ، وعمت
في مجالات الحياة المختلفة . ضيية ومعلمة ومشرفة وإدارية وغيرها ، دون تكبير
من أحد يعتد به ، مما يعتبره كثيرون إجماعا على مشروعية العمل خارج البيت
للمرأة بشروطه

ورابعا : أن الحاجة تقضي من « المسلمات المستزمات » أن يحدث معركة الانتخاب في
مواجهة انتخابات والعلمايات اللائي يرعمن قيادة العمل النسائي ، والحاجة
لاجتماعية والسياسية قد تكون أهم وأكبر من حاجة الفردية التي تجبر للمرأة
الخروج إلى الحياة العامة .

وخامسا : أن حسن امرأة في البيت لم يعرف إلا أنه كان في فترة من الفترات - قبل
استمرار تشريع - عقوبة من ارتكبت الفاحشة . ﴿ فأمسكوهن في البيوت
حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سيلا ﴾ (١) . فكيف يصح أن يكون
هذا من الأوصاف اللازمة لمرأة مسيئة في الحياة الطبيعية ؟

سد الذرائع :

وهذا من بصرى الأمر من رؤية أخرى ، هي رؤية « سد الذرائع » فامرأة عندما
ترشح لبرلمان ، ستعرض في أثناء ادعائها الانتخابية للاحتلاص بالرجال وربما الحلوة بهم ،
وهذا حرام ، وما أدى إلى الحرام فهو حرام .

ولاشك أن سد الذرائع مضبوط ، ولكن عندما قررنا أن المناعة في سد الذرائع
كالمناعة في فتحها . وقد يترتب عليها ضياع مصالح كثيرة ، أكثر بكثير من مفسد
محتملة .

وهذا الدليل يمكن أن يستند إليه من يرى مع امرأة من الإذلاء بصوتها في الانتخاب
خسبة الفتنة والفساد ، وبهذا تصعب على أهل بيوت كثيرات ، كان يمكن أن تكون

(١) النساء ١٥٠

فى صفهم ضد اللادين .. ولا سيما أن أولئك يستفيدون من أصوات النساء المتحلات من الدين .

وقد وقف بعض العلماء يوما فى وجه تعليم المرأة ، ودخولها المدارس والجامعات من باب سد الذرائع حتى قال بعضهم : تعلم القراءة لا الكتابة ! حتى لا تستخدم القلم فى كتابة الرسائل الغرامية وبحوها ! ولكن غلب التيار الآخر ووجد أن التعلم فى ذاته ليس شرا ، بل ربما قادها إلى خير كثير .

ومن هنا نقول : إن المسلمة الملتزمة - إذا كانت ناجة أو مرشحة - يجب أن تحفظ فى ملاقاتها للرجل من كل ما يخالف أحكام الإسلام ، من الخضوع بالقول ، أو التخرج فى اللبس ، أو الخلوة بغير محرم ، أو الاختلاط بغير قيود ، وهو أمر معروغ منه من قبل المسلمات الملتزمات .

المرأة والولاية على الرجل :

وهناك من يستدلون على منع المرأة من الترشيح للمجلس النيابى بأن هذا ولاية على الرجال ، وهى مموعة منها . بل الأصل الذى أثبتته القرآن الكريم أن الرجال قوامون على النساء ، فكيف بقلب الوضع وتصح النساء قوامات على الرجال ؟ وأود أن أبين هنا أمرين :

الأول : أن عدد النساء اللاتى يرشحن للمجلس النيابى محدود ، وستظل الأكثرية الساحقة للرجال ، وهذه الأكثرية هى التى تملك القرار ، وهى التى تحل وتعقد فلامجال لنقول بأن ترشيح المرأة للمجلس سيجعل الولاية للنساء على الرجل !

الثانى : أن الآية الكريمة التى ذكرت قوامية الرجال على النساء ، إنما قررت ذلك فى الحياة الزوجية ، فالرجل هو رب الأسرة ، وهو المسئول عنها ، بدليل قوله تعالى : ﴿الرجال قوامون على النساء بما فصل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم﴾^(١) . فقوله : ﴿بما أنفقوا من أموالهم﴾ يدلنا على أن المراد القوامية على الأسرة ، وهى الدرجة التى مسحت للرجال فى قوله تعالى : ﴿ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة﴾^(٢) .

(١) النساء : ٣٤ .

(٢) البقرة : ٢٢٨ .

ومع قومية رجل على رأسه . معنى أن يكون للمرأة دورها ، وأن يؤخذ رأيها
فيهم لأسرة ، كما أشير إلى ذلك في ذكرهم في مسألة قصه رضيع . (١) فإن
أرادا فصلا عن تراض مهما وتشاور فلا حرج عليهما (٢) .

وكما جاء في الحديث الذي رواه أحمد : « أمر النساء في ستنهن » أي
استشيروهن في أمر رواجهن

أما ولاية بعض النساء على بعض الرجال - - - - - رج يوافق لأمة - - - - - فلم يرد ما ينعى .
بل المصوغ هو الولاية العامة للمرأة على الرجال .

والحديث الذي رواه البخاري عن أبي بكر رضى الله عنه مرفوعا : « ليس يصح
قوم ولو أمرهم امرأة » إنما يعنى ولاية العامة على الأمة كنهاى رئاسة الدولة ، كما يدل
عليه كلمة (أمرهم) فإنها تعنى أمر قيادتهم ورياستهم العامة . ثم بعض الأمر فلا مانع أن
يكون للمرأة ولاية فيه ، مثل ولاية اعتوى أو الاحتهاد ، أو التعليم أو رواية الحديث
أو الإدارة ونحوها ، فهذا مما لها ولاية فيه بالإجماع ، وقد عارسته على نوى معصوم
حتى قصه أحاره أبو حنيفة فيما تشهد فيه ، أى فى غير الحدود والقصاص ، مع أن من
فقهاء السلف من أحار شهدتها فى الحدود والقصاص ، كما ذكر بن خزيمة فى
«المرق الحكمية» وأحاره المصرى بصفة عامة ، وأحاره بن حزم ، مع ضاهريته ، وهذا يدل
على عدم وجود دليل شرعى صريح يمنع من تويها القصاص ، وإلا لتمسك به ابن حزم ،
وجمد عليه ، وقاتل دونه كعادته .

وسب ورود الحديث المذكور يؤيد تخصيصه بالولاية العامة ، فقد بيع السبي عليه السلام أن
لغير من بعد وفاة إمرأته ، ولوا عليهم استه بوراى بنت كسرى ، فقار . « من
يفتح قوم ... الحديث .

شبهة وردها :

ومن اشبهات التى أثارها بعض المعارضين لترشيح المرأة فى المجلس البياى قولهم :
إن عضو مجلس أعلى من الحكومة يعسها ، بل من رئيس الدولة نفسه ، لأنها بحكم
عضويتها فى المجلس - - - - - تستطيع أن تحاسب الدولة ورئيسها . ومعنى هذا أننا منعناها من

(١) البقرة - ٢٣٣ .

الولاية العامة ، ثم مكنها منها بصورة أخرى .

وهذا يقتضى منا إلقاء الضوء بالشرح والتحليل لمفهوم العضوية فى المجلس الشورى أو النيابى .

مهمة عضو المجلس النيابى :

ومن المعلوم أن مهمة المجالس النيابية فى الأنظمة الديمقراطية الحديثة ذات شقين ، هما : المحاسبة والتشريع .

وعند تحليل كل من هذين المفهومين يتضح لنا ما يأتى :

معنى المحاسبة :

المحاسبة أو المراقبة فى تحليلها الهائى حسب المفاهيم الشرعية ، ترجع إلى ما يعرف فى المصطلح الإسلامى بـ « الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر » و بـ « الصيحة فى الدين » وهى واجبة لأئمة المسلمين وعامتهم .

والأمر والنهى والصيحة مطلوبة من الرجال والنساء جميعا . والقرآن الكريم يقول بصريح العبارة : ﴿ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ﴾ .

والرسول ﷺ حين قال - فيما رواه مسلم - « الدين الصيحة لله ولرسوله ولكتابيه ولأئمة المسلمين وعامتهم » لم يجعل ذلك مقصورا على الرجال وحدهم .

ولقد رأينا المرأة ترد على أمير المؤمنين عمر فى المسجد ، فيرجع عن رأيه إلى رأيها ، ويقول : « أصابت المرأة وأخطأ عمر » . كما رواه ابن كثير وجود إسناده .

وقد استشار النبى ﷺ أم سلمة فى غزوة الخديبة فأشارت عليه بالرأى السديد ، وقد بادر إلى تنفيذه ، فكان من ورائه الخير .

وما دام من حق المرأة أن تنصح وتشير بما تراه صوابا من الرأى ، وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتقول : هذا صواب وهذا خطأ ، بصفاتها الفردية فلا يوجد دليل شرعى يمنع من عضويتها فى مجلس يقوم بهذه المهمة . والأصل فى أمور العادات والمعاملات الإباحة إلا ما جاء فى منعه نص صحيح صريح . وما يقال من أن السوابق

التاريخية في العصور الإسلامية ، لم تعرف دخول المرأة في مجالس الشورى ، فهذا ليس بدليل شرعى على المنع ، فهذا مما يدخل في تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان والحال . والشورى لم تنظم في تلك العصور تنظيما دقيقا لا للرجال ولا للنساء ، وهى من الأمور التى جاءت فيها النصوص مجملة مطلقة ، وترك تفصيلها رتقيدها لاجتهاد المسلمين ، حسب ظروفهم الزمانية والمنكابية وأوضاعهم الاجتماعية .

وإذا كان فعل الرسول ﷺ مجردة لا يدل على أكثر من الإباحة ، فكيف بفعل غيره ممن لا عصمة له ؟

ونحن الآن نتيج للمرأة أعمالا لم تكن معروفة من قبل . ونشئ بها المدارس والكلليات ، نضم الملايين من الفتيات ، وتخرج معلمات وطبيبات ومحاسبات وإداريات ، وبعضهن مديرات لمؤسسات فيها رجال ، فكم من معلم فى مدرسة بنات تديرها امرأة ، وكم من أستاذ فى كليات بنات عميدتها امرأة ، وكم من موظف فى شركة أو مؤسسة تديرها امرأة ، أو تملكها امرأة ، وقد يكون زوج المرأة نفسه مرءوسا لها فى المدرسة أو الكلية أو المستشفى ، أو المؤسسة التى تديرها ، وهى مرءوسة له إذا عادت إلى البيت .

والقول بأن مجلس الشعب أو الشورى أو الأمة - حسب تسمياته المختلفة - أعلى مرتبة من الحكومة أو السلطة التنفيذية نفسها ، ومنها رئيس الدولة ، لأنه هو الذى يحاسبها ، قول غير مسلم على إطلاقه .

فليس كل محاسب أعلى منزلة ممن يحاسبه ، وإنما المهم أن يكون له حق المحاسبة وإن كان أدنى منه .

فمما لا ريب فيه أن أمير المؤمنين ، أو رئيس الدولة أعلى منزلة ، وأعلى سلطة فى الدولة ، ومع هذا نجد أن من حق أدنى فرد فى رعيته أن ينصح له ويحاسبه ويأمره وينهاه ، على نحو ما قاله الخليفة الأول : « إن رأيتمونى على حق فأعينونى وإن رأيتمونى على باطل فقومونى » .

وما قال الخليفة الثانى : « من رأى منكم فى أعوجاجا فليقومنى » .

ولا ينكر أحد أن من حق المرأة أن تحاسب زوجها - وهو القوام عليها - فى شئون البيت والنفقة ، وتقول له : لم اشتريت هذا ؟ ولم أكثر من هذا ؟ وكيف لا ترعى

ولذلك؟ ولم لا تصل رحمك؟ إلى غير ذلك من مظاهر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على أن المجلس إن كان أعلى من الحكومة - بوصفه الذي يشرع لها ويحاسبها - فذلك باعتبار مجموعة لا باعتبار كل فرد فيه، والأغلبية في المجموع للرجال

جانب التشريع في المجلس :

والشق الثاني من مهمة مجلس الشعب يتعلق بالتشريع .

وبعض المتحمسين يبالغون في تصحيح هذه المهمة ، راعما أنها أخطر من الولاية والإمرة ، فهي التي تشرع للدولة ، وتضع لها القوانين، ليتهاي إلى أن هذه المهمة الخطيرة الكبيرة لا يجوز للمرأة أن تباشرها .

والأمر في الحقيقة أبسط من ذلك وأسهل . فالتشريع الأساسي إنما هو لله تعالى . وأصول التشريع الآمرة الناهية هي من عند الله سبحانه، وإنما عملا بحس البشر هو استنباط الحكم فيما لا نص فيه . أو تفصيل ما فيه نصوص عامة . وبعبارة أخرى عملا هو « الاجتهاد » في الاستنباط والتفصيل والتكيف .

والاجتهاد في الشريعة الإسلامية باب مفتوح للرجال والنساء جميعا ، ولم يقل أحد : إن من شروط الاجتهاد - التي فصل فيها الأصوليون - الذكورة . وأن المرأة ممنوعة من الاجتهاد .

وقد كانت أم المؤمنين عائشة من مجتهدات الصحابة ومن المفتيات بيهن ، ولها مناقشات واستدراكات على علماء الصحابة ، جمعت في كتب معروفة (١) .

صحيح أنه لم ينتشر الاجتهاد بين النساء في تاريخنا انتشاره في الرجال ، وذلك راجع إلى عدم انتشار العلم بين النساء ، لظروف تلك العصور وأوضاعها ، على خلاف ما عليه الحال اليوم ؛ فقد أصبح عدد المتعلمات من النساء مساويا أو مقاربا لعدد المتعلمين من الرجال ، وفيهن من المواهب ما قد يفوق بعض الرجال . والبوع ليس صفة للذكور ، قرب امرأة أوتيت من المواهب ما يعر على بعض الرجال الحصول عليه .

وقد حكى لنا القرآن قصة ملكة مباح ، وما أوتيت من سداد الرأي والحكمة ، في

(١) مثل كتاب الإمام الزركشي « الإجابة لاستدراكات عائشة على الصحابة » ولخصه السيوطي في كتابه « عين الإصابة » .

موقفها من سليمان عليه السلام ، مد تلتقت رسالة من الهدهد ، وكيف استشفت من رسالته الموحرة الجدية والالتزام ، وكيف جمعت الملأ من أشراف قومها ، على طريقته في الحكم : ﴿ ما كنت قاطعة أمرا حتى تشهدون ﴾ وكيف فرض الرجال الأشداء الأمر إليها مختارين ، لتصرف فيها بحكمتها : ﴿ قالوا نحن أولو قوة وأولو بأس شديد والأمر إليك فانظري ماذا تأمرين ﴾ (١) .

وكيف تصرفت بعد ذلك بمتهى الذكاء والأناة ، مع نبي الله سليمان . وحتى تنهى أمرها إلى أن أسلمت : ﴿ مع سليمان لله رب العالمين ﴾

وحكاية هذه القصة في القرآن الكريم ليس عثا . بل يدل على أن المرأة قد يكون لها من الصيرة وحس الرأي والتدبير ، في شئون السياسة والحكم ما يعجز عنه كثير من الرجال .

ومما لا جدال فيه أن ثمت أمورا في التشريع تتعلق بالمرأة نفسها ، وبالأسرة وعلاقاتها ينبغي أن يؤخذ رأي المرأة فيها ، وألا تكون غائبة عنها ، ولعلها تكون أنفد بصرا في بعض الأحوال من الرجال .

والمرأة التي ردت على عمر رضي الله عنه في المسجد ، كان ردها متصلا بأمر تشريعي يتعلق بالأسرة ، وهو تحديد المهور بعد أقصى ، وكانت مناقشة المرأة سببا في عدول عمر عن إصدار قانونه لتحديد الصداق .

وهناك قوانين أو قرارات أصدرها عمر رضي الله عنه كان للمرأة يد في إصدارها مثل قانون عدم تغيب الزوج في الجيش عن زوجته أكثر من ستة أشهر . فقد سأل ابنته حفصة : ما أكثر ما نصبر المرأة عن زوجها ؟ فقالت أربعة أشهر أو ستة أشهر .

وكان قد أفزعه شعر تلك المرأة التي أرقتها الوحدة ، وأفلقتها الوحشة ، فأشدت وهي نائحة على سريرها :

تطاول هذا الليل واسود جابه .. وأرقني ألا حبيب ألاعبه
فوالله لو لا الله تخشى عواقبه .. لحرك من هذا السرير جوانبه!

(١) النمل : ٢٣ .

وكذلك قانونه الذي فرض به عطاء لكل مولود في الإسلام ، بعد أن كان لا يفرض إلا لمن فطمته أمه . كانت الأمهات يعجلن بفظام أطفالهن قبل الأوان ، رغبة في العطاء ، فلما سمع يوما بكاء طفل متواصلا شديدا ، وسأل أمه عن سر هذا البكاء ، فقالت له وهي لا تعرفه : إن أمير المؤمنين لا يفرض العطاء إلا للفظيم . لذا فطمته مبكرا فهو يبكى .

فقال عمر : ويح عمر ، كم قتل من أطفال المسلمين ! وأعلن بعدها تعميم العطاء لكل مولود .

على أنما حين يقول بجوار دخول المرأة في مجلس الشعب لا يعنى ذلك أن تختلط بالرجال الأجانب عنها ، بلا حدود ولا قيود ، أو يكون ذلك على حساب زوجها وبيتها وأولادها ، أو يخرجها ذلك عن أدب الاحتشام في اللباس والمشى والحركة والكلام بل كل ذلك يجب أن يراعى بلا ريب ولا نزاع من أحد .

وهذا المطلوب من المرأة في مجلس الشعب ، والمرأة في مجلس الجامعة ، والمرأة في مجلس الكلية ، والمرأة في عملها خارج البيت أيا كان هذا العمل .

ومن المطلوب في دولة تراعى آداب الإسلام أن يكون للنساء موقعهن الخاص في المجلس : صفوف خاصة ، أو ركن خاص لهن ، أو نحو ذلك ، مما يوفر لهن جوا من الطمأنينة والبعد عن أى فتنة يخافها المتوجسون .

مناقشة فتوى بتحريم الحقوق السياسية على المرأة

بعد كتابة الصفحات السابقة حول ترشيح المرأة للمجالس النيابية أطلعني بعض الفضلاء على فتوى قديمة لبعض علماء الأزهر ، انتهت إلى تحريم الحقوق السياسية كلها على المرأة ، وأولها حق الانتخاب ، والشهادة لمرشح بقول « نعم » أو « لا » ، ومن باب أولى معها عن الترشيح للمجالس النيابية ، ما دامت قد منعت من مجرد التصويت .

موقف نساء النبي وتطلعهن إلى الزينة :

ومما استندت إليه فتوى هؤلاء المانعين للمرأة من مزاولة الحقوق السياسية قولهم :

إن المرأة بمقتضى الخلق والتكوين مطبوعة على عرائر تناسب المهمة التي خبقت لأجلها ، وهي مهمة الأمومة وحضانة الشئ وتربيته ، وهذه قد جعلتها ذات تأثير خاص بدواعي العاطفة .

ولا نعورنا الأمثلة الواقعية التي تدل على أن شدة الانفعال والميل مع العاطفة من خصائص المرأة في جميع أطوارها وعصورها .

فقد دفعت هذه العرائز المرأة في أسمى بيئة نسوية إلى تغليب العاطفة على مقتضى العقل والحكمة .

وآيات من سورة الأحزاب : تشير إلى ما كان من نساء النبي ﷺ وتطلعهن إلى زينة الدنيا ومتعتها ، ومطابتهن الرسول أن يعقد عليهن مما آتاه الله من العائم حتى يعيش كما تعيش زوجات الملوك ورؤساء الأمم .

لكن القرآن قد ردهن إلى مقتضى العقل والحكمة في ذلك : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنَّ يُرِيدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا . وَإِن كُنَّ يُرِيدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمَحْسَنَاتِ مَنَكنَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (١) .

(١) الأحزاب : ٢٩ .

وآية أخرى من سورة التحريم : تتحدث عن غيرة بعض نساءه عليه الصلاة والسلام وما كان لها من الأثر في تغليبهن العاطفة على العقل ، مما جعلهن يدبرن ما يتظاهرن به على الرسول ﷺ ، وقد ردهن القرآن إلى الجادة : ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَفَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ (١) .

هذه هي المرأة في أسمى البيئات النسوية لم تسلم من التأثير الشديد بدواعي العاطفة ، ولم تهض قوتها المعنوية على معالية نوازع الغيرة مع كمال إيمانها ونشأتها في بيت النبوة والوحي ، فكيف بامرأة غيرها لم تؤمن بإيمانها ولم تنشأ بنشأتها وليس لها ما تطمع به أن تبلغ شأنها أو تقارب منزلتها ؟ ! .

هذا ما ذكره من ذكره في شأن نساء النبي .

ولكن فاته أن يذكر أنهن - حين خبرن - اخترن جميعا الله ورسوله والدار الآخرة . على أن تطلعهن إلى الزينة ومتاع الحياة كسائر النساء وبخاصة نساء العظماء ، لا يدل على قصور عقولهن ، ولا على عدم صلاحيتهن للتفكير في الأمور العامة ، بل هو تطلع بحكم الفطرة البشرية ، والطبيعة النسوية ، سرعان ما نقشت سحابتها عندما نزلت آية التحيير .

وهل برئ الرجال تماما من مثل هذه المواقف التي يركون فيها فترة إلى الدنيا ، ثم تدركهم الصحوة ، حينما ينبههم الوحي إلى خطئهم أو غفلتهم ؟

ألم يقل القرآن في شأن الصحابة مخاطبا الرسول الكريم : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾ (٢) .

ألم ينزل الله تعالى عقب غزوة أحد آيات يعاتب فيها أصحاب رسوله - أفضل أجيال البشر - على ما بدر منهم من عصيان أمره ، وترك مواقعهم والنزول لجمع الغنائم ... مما كان من عواقبه ما كان ؟ يقول عز وجل : ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُمْ بِإِذْنِهِ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تَحْبُونَ مِنْكُمْ مَنْ يَرِيدِ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يَرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ (٣) .

(٣) آل عمران : ١٥٢ .

(٢) الجمعة : ١١ .

(١) التحريم : ٤ .

قال ابن مسعود : « ما كنت أعلم أن فيا من يريد الدنيا ، حتى نزلت هذه الآية » !

هل يمكن أن يؤخذ من مثل هذه المواقف التي يضعف فيها بعض الرجال الأحيار وتعلب فيها أهواؤهم عقولهم : أن الرجال لا يصلحون للمهمات الكبار ؟ !

وفى غزوة بدر يسجل القرآن على بعض المؤمنين مثل هذه المواقف قبل المعركة وبعدها ، يقول تعالى : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنْ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ . يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ . وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشُّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ .. ﴾ (١) .

وبعد المعركة يقول في شأن موقفهم من الأسرى : ﴿ تَرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يَرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ . لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ مَبْقَى لَمَسْكُكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (٢) .

إن الضعف البشري يعترى الرجال والنساء جميعا ، والعبرة بالعاقبة .

ولماذا لا يذكرها مشورة أم سلمة للنبي ﷺ في يوم الحديبية ، وقد كان من ورائها الخير والمصلحة ؟

بل لماذا لم يذكر ما ذكره القرآن عن امرأة حكمت قومها بالعقل ، وساستهم بالحكمة وقادتهم في أحرع الأوقات إلى ما فيه خيرهم في الدنيا والآخرة ؟ ألا وهي ملكة ساء ، التي لخصت لقومها ما يصنعه الفاتحون المستعمرون إذا دخلوا بلدا بعبارة هي غاية الوجارة والبلاغة : ﴿ قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً ﴾ (٣) .

العوارض الطبيعية للمرأة :

ويستند المانعون للنساء من الترشيع بأن المرأة تعرض لها عوارض طبيعية من الدورة الشهرية وآلامها ، والحمل وأوجاعه ، والولادة وأسقامها ، والإرضاع ومتاعبه ، والأمومة وأعبائها ... كل هذا مما يجعلها غير قادرة بدنيا ولا نفسيا ولا فكريا ، على تحمل تبعه العضوية في مجلس يسن القوانين ، ويراقب الحكومة .

ونقول : إن هذا صحيح ، وليست كل امرأة صالحة للقيام بعبء النيابة ، فالمرأة

(٣) النمل : ٣٤ .

(٢) الأنفال : ٦٧ ، ٦٨ .

(١) الأنفال : ٥ - ٧ .

المشغولة بالأمومة ومتطلباتها لن تترج بنفسها في معترك الترشيح لهذه المهام ، ولو فعلت
لكان على الرجال والنساء أن يقولوا لها : لا ، أطفالك أولى بك .

ولكن المرأة التي لم ترزق الأطفال وعندها فضل قوة ووقت وعلم وذكاء ، والمرأة
التي بلغت الخمسين أو قاربت ، ولم تعد تعرض لها العوارض الطبيعية المذكورة ، وتزوج
أبنائها وبناتها ، وبلغت من نضج السن والتجربة ما بلغت ، وعندها من الفراغ ما يمكن أن
تشغله في عمل عام . ما الذي يمنع من انتخاب مثلها في مجلس نيابي ، إذا توافرت فيها
الشروط الأخرى ، التي يجب أن تتوفر في كل مرشح ، رجلاً كان أو امرأة ؟

آية: ﴿ وقرن في يوتكن ﴾ :

وقد استدلت الفتوى على منع المرأة من الترشيح للانتخاب بقوله تعالى : ﴿ وقرن في
يوتكن ﴾ (١) . وقد ناقشنا ذلك من قبل ونزيده بياناً ، فقول :

من المعلوم الذي لا ينزع فيه أحد أن الآية خطاب لساء النبي ، كما يدل على ذلك
السياق . ونساء النبي لهن أحكام خاصة من حيث مضاعفة العذاب لمن تأتي بفاحشة مبينة ،
ومضاعفة الأجر لمن تعمل صالحاً ، وتحريم نكاحهن بعد رسول الله ﷺ . وقد قال القرآن
في نفس السياق : ﴿ يا نساء النبي لستن كأحد من النساء ﴾ .

ولهذا أجاز المسلمون من غير نكير للمرأة في عصرنا أن تخرج من بيتها للتعلم في
المدرسة ، ثم في الجامعة ، وأن تذهب إلى السوق ، وأن تعمل خارج بيتها معلمة وطبيبة
وممرضة ، وغير ذلك من الأعمال المشروعة ، في إطار الشروط والضوابط الشرعية .

على أن الآية الكريمة : ﴿ وقرن في يوتكن ﴾ لم تمنع أم المؤمنين ، أئمة نساء الأمة ،
عائشة رضي الله عنها ، أن تخرج من بيتها ، بل من المدينة المنورة ، وأن تسافر إلى البصرة
على رأس جيش فيه الكثير من الصحابة ، وفيهم اثنان من العشرة المبشرين بالجنة ، ومن
الستة المرشحين للخلافة ، أصحاب الشورى : طلحة والزبير ، تطالب بما تعتقد أنه حق
وصواب ، من المبادرة بالقصاص من قتلة عثمان رضي الله عنه .

وما يقال من أنها ندمت على هذا الخروج ، فهذا ليس لأن خروجها كان غير
مشروع ، بل لأن رأيها في السياسة كان خطأ . وهذا أمر آخر .

(١) الأحزاب : ٣٣ .

على أن بعضهم اتخذ من آية : ﴿ وَفَرَّقَ فِي يَوْمِئِذٍ ﴾ حجة عامة على أن المرأة لا يجوز لها أن تخرج من بيتها إلا لضرورة أو حاجة تنزل منزلة الضرورة ، حتى التعليم في المدرسة والجامعة توقعوا فيه ! ولا عجب أن حرموا عليها أن تشترك في الانتخابات بالتصويت ، بأن تقول : « نعم » أو « لا » .

وبهذا يعطل نصف الأمة عن الشهادة في هذا الجانب المهم . وإن شئت التعبير عن الواقع ، قلت : تعطل الصالحات من النساء عن أداء هذه الشهادة ، على حين تذهب الأحرى لإعطاء أصواتهن للعلمانيين والمعادين لشرعية الإسلام .

وقد نسي هؤلاء أن بقية الآية الكريمة تدل بمفهومها على شرعية الخروج للمرأة من بيتها إذا التزمت الحشمة والأدب ولم تتبرج تبرج الجاهلية الأولى ، فالنهي عن التبرج يفيد أن ذلك خارج البيت ، فالمرأة في بيتها لا حرج عليها أن تزين وتبرج ، فالتبرج المسموح به إذن لا يكون إلا خارج البيت .

حديث : « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » :

ومما استندت إليه الفتوى المذكورة في منع المرأة أن تكون فاحشة أو عضواً في مجلس نيابي الحديث الذي رواه البخاري وغيره عن أبي بكر أن النبي ﷺ حين بلغه أن الفرس ولوا على ملكهم بنت كسرى بعد موته ، قال : « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » .

ولنا مع هذا الاستدلال وقفات :

الأولى : هل يؤخذ الحديث على عمومته أو يوقف به عند سبب وروده ؟

على معنى أنه أراد أن يخبر عن عدم فلاح العرس ، الذين فرض عليهم نظام الحكم الوراثي أن تحكمهم بنت الامبراطور ، وإن كان في الأمة من هو أكفأ منها وأفضل ألف مرة ؟

صحيح أن أغلب الأصوليين قالوا : إن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، ولكن هذا غير مجمع عليه ، وقد ورد عن ابن عباس وابن عمر وغيرهما ضرورة رعاية أسباب النزول ، وإلا لحدث التخبط في الفهم ، ووقع سوء التفسير ، كما تورط في ذلك الحرورية من الخوارج وأمثالهم ، الذين أخذوا

الآيات التي نزلت في المشركين فعمموها على المؤمنين^(١).

فدل هذا على أن سبب نزول الآية ومن باب أولى سبب ورود الحديث، يجب أن يرجع إليه في فهم النص، ولا يؤخذ عموم اللفظ قاعدة مسلمة.

يؤكد هذا في هذا الحديث خاصة : أنه - لو أخذ على عمومته - لعارض طاهر القرآن، فقد قص علينا القرآن قصة امرأة قادت قومها أفضل ما تكون القيادة، وحكمتهم أعدل ما يكون الحكم، وتصرفت بحكمة ورشد أحسن ما يكون التصرف، ونجوا بحسن رأيها من التورط في معركة خاسرة، يهلك فيها الرجال، وتذهب الأموال، ولا ينجون من ورائها شيئا.

تلك هي بلقيس التي ذكر الله قصتها في سورة النمل مع نبي الله سليمان، وانتهى بها المطاف إلى أن قالت : ﴿ رب إني ظلمت نفسي وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين ﴾^(٢).

كما يؤكد صرف الحديث عن العموم : الواقع الذي نشهده، وهو أن كثيرا من النساء قد كن لأوطانهم خيرا من كثير من الرجال.

وإن بعض هؤلاء النساء : لهو أرجح في ميزان الكفاية والمقدرة السياسية والإدارية من كثير من حكام العرب والمسلمين الذكور، ولا أقول الرجال !

الثانية : أن علماء الأمة قد اتفقوا على منع المرأة من الولاية الكبرى أو الإمامة العظمى، وهي التي ورد في شأنها الحديث، ودل عليها سبب ورودها، كما دل عليها لفظه « ولوا أمرهم » وفي رواية « تملكهم امرأة » فهذا إنما ينطبق على المرأة إذا أصبحت ملكة أو رئيسة دولة ذات إرادة نافذة في قومها، لا يرد لها حكم، ولا يرم دونها أمر، وبذلك يكونون قد ولوها أمرهم حقيقة، أي أن أمرهم العام قد أصبح بيدها وتحت تصرفها، ورهن إشارتها.

أما ما عدا الإمامة والخلافة وما في معناها من رئاسة الدولة - فهو مما اختلف فيه.

(٢) السجدة : ٤٤ - معيد في ذلك من كلامه عن (القرآن) في (المواقفات).

فيمكن بهذا أن تكون وريرة ، ويمكن أن تكون قاضية ، ويمكن أن تكون محتسبة احتسابا عاما .

وقد ولى عمر بن الخطاب الشفاء ست عبد الله العدوية على السوق تحتسب وتراقب ، وهو ضرب من الولاية العامة .

الثالثة : أن المجتمع المعاصر فى ظل النظم الديمقراطية حين يولى المرأة منصبا عاما كالوزارة أو الإدارة أو النيابة ، أو نحو ذلك ، فلا يعنى هذا أنه ولاها أمره بالفعل ، وقلدها المسئولية عنه كاملة .

فالتواقع المشاهد أن المسئولية جماعية والولاية مشتركة ، تقوم بأعبائها مجموعة من المؤسسات والأجهزة ، والمرأة إنما تحمل حزاء منها مع من يحملها .

وبهذا نعلم أن حكم «تاتشر» فى بريطانيا ، أو «أنديرا» فى الهند ، أو «جولدامائير» فى فلسطين المحتلة ، ليس هو - عند التحقيق والتأمل - حكم امرأة فى شعب ، بل هو حكم المؤسسات والأنظمة المحكمة ، وإن كان فوق القمة امرأة ! إن الذى يحكم هو مجلس الوزراء بصفته الجماعية وليست رئيسة مجلس الوزراء .

فليست هى الحاكمة المطلقة التى لا يعصى لها أمر ، ولا يرفض لها طلب ، فهى إنما تتأمر حربا يعارضه غيره ، وقد تجرى هى انتخابات فتسقط فيها بجدارة ، كما حدث لأنديرا فى الهند ، وهى فى حربها لا تملك إلا صوتها ، فإذا عارضتها الأعبية عدا رأيها كراى أى إنسان فى عرض الطريق .

هل يحرم الابن العاق من الميراث ؟

س : سيدة كان لها ابن عاق قاطع لرحمها . ويسىء معاملتها فأوصت لشقيقتيه بثلث مالها بعد الوفاة ، استفسرت الشقيقتان عن حكم الشرع فى ذلك ، فقال أحد العلماء : إن الأم تعذب لحيفها فى ابنها ، فماذا نفعل حتى نرفع هذا الإثم عن الوالدة ؟

ج : العقوق للوالدين عامة ، وللأم خاصة من أكبر الكائنات ، بعد الشرك بالله تعالى ، ولكنه لا يجيز للأم ولا للأب حرمان الابن العاق من حقه الشرعى فى الميراث فقد تولى الله تعالى قسمة الموارث بنفسه فى كتابه ، وجعلها وصية وفريضة منه ، كما قال تعالى فى آية ميراث الأولاد : ﴿ يوصيكم الله فى أولادكم ﴾ وقال فى آخرها : ﴿ أبأؤكم وأبنأؤكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا فريضة من الله إن الله كان عليما حكيما ﴾ (١) .

ولم يحرم الشرع من الميراث إلا القاتل لمورثه ، فلا ميراث لقاتل . وهذه الأم أرادت أن تحرم ابنها من قدر من الميراث بما أوصت به لابتيتها وهذه الوصية ظالمة وممنوعة شرعا .

والوصية الشرعية مقيدة بقيدتين :

١ - أن تكون فى حدود الثلث « والثلث كثير » كما فى الحديث الصحيح (٢) بل قال ابن عباس رضى الله عنهما : لو غرض الناس إلى الربع ! ؛ لأن رسول الله ﷺ قال : « الثلث والثلث كثير أو كبير » (٣) .

ومعنى « غرض » أى نقص . و « لو » للتبصير ، أى أنه يتمنى لو أن الناس نقصوا الوصية من الثلث إلى الربع فيكون أولى لدلالة الحديث .

٢ - ألا تكون لوارث ، لحديث « لا وصية لوارث » (٤) .

(١) النساء : ١١ .

(٢) متفق عليه عن سعد بن أبي وقاص . انظر : اللؤلؤ والمرجان (١٠٥٣) .

(٣) متفق عليه كما فى اللؤلؤ والمرجان (١٠٥٤) .

(٤) رواه المدارقطنى عن جابر وهو فى صحيح الجامع الصغير (٧٤٤١) .

والوصية هنا لابتين وارثين ، فهي محرمة باتفاق العلماء ؛ إلا إذا أجازها بقية الورثة ؛ لأن المنع إنما هو لحقهم فإذا أجازوا الوصية فقد تنازلوا عن حقهم .

وإذا لم يجيزوها ، فلا يجوز أن تنفذ ؛ لأنها عمل على غير ما أمر النبي ﷺ فهو مردود على من فعله .

وإذا نفذ عن طريق الحيلة - كالبيع والشراء للورثة - أو عن طريق القوانين الوضعية فالإثم على الموصى وعلى الموصى له أيضا ؛ لتعديهما حدود الله تعالى .

وإذا كانت الأم قد ارتكبت إثما بوصيتها غير الجائزة ، فلا نستطيع أن نجزم بأنها تعذب بعد موتها ، فقد يكون لديها من الحسنات - من صلاة أو صدقة أو حج أو عمرة أو غير ذلك - ما يمحو أثر معصيتها ، قال تعالى : ﴿ إِنْ الْحَسَنَاتُ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴾ (١) .

وقد يكون نزل بها من المصائب ما يكفر الله به خطاياها ، وقد يعفو الله تعالى عنها . ولذلك قال الناظم :

ومن يمت ولم يتب من ذنبه ... فأمره مفوض لربه

فإن يثبه فبمحض الفضل ... وإن يعذب فبمحض العدل

وعلى كل حال فإن الجور في الوصية معصية جديرة أن تعرض صاحبها - في حد ذاتها - لعذاب الله تعالى .

وإذا أرادت البتان أن تداركا الأمر ، فلتنازلا عما أوصت به الأم ؛ لتقسم التركة كما فرض الله . ولتستغفرا الله تعالى لأمهما ، أو يتنازلا الابن عن حقه لشقيقتيه بطيب نفس ، وليستغفرا الله تعالى لوالدته . والله غفور رحيم .

(١) هود : ١١٤ .

مسألة في الميراث

س : توفيت زوجة وخلفت وراءها زوجها وابنا وبنتا وقبل تقسيم التركة توفيت البنت ، وكانت الأم قد أوصت بثلث التركة للزوج فكيف تقسم التركة بعد ذلك ؟

ج : وصية المرأة لزوجها بثلث تركتها وصية لوارث ، فهي ممنوعة شرعا . ولا تنفذ إلا إذا أجازها بقية الورثة .

وفي الحالة المستول عنها ، تقسم التركة كلها بين الزوج والابن والبنت . فلزوج الربع بنص القرآن : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ ﴾ (١) . وللابن والنت باقى التركة يشتركان فيه للذكر مثل حظ الأنثيين بنص القرآن أيضا : ﴿ يُوَصِّيْكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى ﴾ (٢) وهما يستحقان نصيبهما بمجرد وفاة أمهما وإن لم تقسم التركة .

وأما بعد وفاة البنت ، فإن ميراثها يكون للأب إذا كان هذا الزوج أبها . وهذا لم يوضحه السؤال . ولا شيء لأحبها ، لأن قرابة الأب أقوى ، فهو يحجب الأخ . وأما إن كان عريا ، أى كان زوج أم ولم يكن أباً ، فلا شيء له من ميراث البنت ، وميراثها لأخيها ، لقوله تعالى : ﴿ إِنْ أَمْرٌ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ﴾ (٣) .

(١) النساء : ١٢ .

(٢) النساء : ١١ .

(٣) النساء : ١٧٦ .

هل للأحفاد نصيب من تركة الجد ؟

س . توفي والدى فى حياة أبىه، وترك أباه وبنتاه ثم توفي الابن بعد أبىه بستة أشهر، وتوفي حدى وترك عددا من الأعمام والعمات .

فهل لى حق الميراث معهم ؟ وهل لأخى الذى توفي قبل جده شىء من الميراث ؟ وهل تترث أمى شيئا من هذه الثروة ؟ .

مسئلة من الدوحة

ج : ليس لأحد من سألت عنهم الأخت صاحبة السؤال شىء من الميراث من تركة الجد المذكور .

أما أخوها فلا شىء له ، لأنه قد توفي قبل جده ، فكيف يرث جده فى حياته ؟ !
وأما أمها ، فهى عربية عن المتوفى ، وليس بينها وبينه سبب من أسباب الإرث . ومحرد كونها زوجة أبه لا يجعل لها حقا فى ميراثه .

وأما الحفيدة بسائلة ، فليس لها نصيب فى تركة جدها من باب الميراث ، لأن أعمامها وعماتى حجبوها ، لأنهم أقرب منها إلى الميت . ولكن بحسب عليهم أن يعطوها شيئا عند تقسيم تركته كمدون على هـ وإذا حصر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فاردقوهم منه وقولوا لهم قولاً معروفاً (١) . وهذه قد اجتمعت فيها القرابة واليتيم والمسكة .

كما أن أحد كان يسعى عبه أن يوصى بشىء لها . لأنها من أقرب الأقربى إليه ، وهى غير وارثة ، فهى تدعى فى قوله تعالى ﴿ كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين ﴾ (٢) .

(٢) سورة النساء : ٨٠ .

(١) النساء : ٨٠ .

وقد ألزمت بهذا النوع من الوصية قوانين الأسرة والميراث في بعض الأقطار الإسلامية وجعلت للأحفاد نصيباً لازماً في تركة الجد إذا مات ابنه في حياته ، وهو ما يعرف به « قانون الوصية الواجبة » .

هنا .. والحمد لله على كل حال .

ميراث العصبه مع البنات

س : أثار أحد الصحفيين المرموقين زوبعة من القيل والقال، حول حكم الشريعة الإسلامية الغراء فى توريث العصبه - وهم أقارب الأب من الإخوة وأبناء الإخوة والأعمام وأبناء الأعمام ونحوهم - مع بنات الميت من صلبه .

وتساءل الكاتب عن الحكمة والمصلحة من وراء هذا التشريع، مع أن كثيرا من هؤلاء العصبات من إخوة وأعمام ، قد يكونون أبعد ما يكون عن الميت المورث من الناحية الواقعية ، فلا مودة ولا صلة ولا تراور، حتى إذا مات الرجل ، وترك ابنة أو اثنتين أو ثلاثا، ظهر هؤلاء العصبه بعد اختفاء، وقربوا بعد ابتعاد، وطالبوا بنصيبهم فى التركة، فهل هذا يتفق مع حكمة الشريعة التى أقامت أحكامها على أساس تحقيق مصالح العباد فى المعاش والمعاد ؟

لقد أثار هذا الكلام بعض البلبلة لدى بعض الناس . لهذا نرجو بيان حكمة الشريعة فى هذا الأمر . ولكم الأجر من الله والشكر من الناس .

ح . ع . ع

من القاهرة

جـ من مزايا الشريعة الإسلامية أن أحكامها متماسكة متكاملة ومتناسقة يأخذ بعضها بحجر بعض ، ولا يفصل بعضها عن بعض ، فهى وحدة لا تتحراً ، ولا يجور أحد بعضها معزولا عن البعض الآخر . ومن هنا قال الله تعالى لرسوله - ولكل من يحكم فى الأمة من بعده - : ﴿ وَأَن احْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتَنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ (١) ، وأكرر أشد الإنكار على بى إسرائيل أخذهم ببعض الكتاب دون بعض ، بقوله : ﴿ أَفْتَوْهُمْ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضِ فَمَا

(١) المائدة : ٤٩

جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب ﴿١﴾.

وعلى هذا الأساس كان تشريع ميراث (العصبة) في الإسلام .

وأصل هذا ثابت بالسنة الصحيحة المتفق عليها عن رسول الله ﷺ أنه قال :
« ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقي فلأولى رجل ذكر » .

والفرائض هي المقادير والأنصبة التي فرضها الله وقدرها في كتابه لأصحابها من الثمن ، والرابع ، والنصف ، والسدس ، والثالث ، والثلاثين ، ومن المعلوم أن هذه الفرائض قد لا تستغرق التركة في بعض الأحوال ، كما إذا ترك الميت بنات لا ذكور معهن ، فكيف يورع الباقي ، الذي سكنت عنه القرآن ؟

هنا جاء الحديث الصحيح ، وحدد طريقة التوزيع والاستحقاق ، وأنه « لأولى رجل ذكر » ، وأولى الرجال الذكور هؤلاء هم الذين نسميهم « العصبة » ، وهو الذي يأخذ ما بقي بعد أصحاب الفروض من التركة ، وينفرد بها إذا لم يوجد صاحب فرض .

ففي حالة ما إذا ترك الميت ابنتين أو ثلاثاً مثلاً ، وأماً وزوجة ، فإن البسات لهن الثلثان والأم لها السدس والزوجة لها الثمن وهذه فرائض منصوص عليها في القرآن .

فإذا افترضنا المقام (أربعة وعشرين) ، فمجموع هذه الفرائض يساوي ($\frac{23}{24}$) ، ويبقى من التركة (واحد) على (أربعة وعشرين) ، وإذا لم توجد أم لم يصب صبح - من (خمسة) على (أربعة وعشرين) ، وإذا لم توجد أم ولا زوجة يصب صبح (ثمانية) على (أربعة وعشرين) ، وهذا الباقي قل أو كثير ، هو من نصيب العصبة . أولى رجل ذكر ، فأولى الناس بالميت هو أقربهم .

وسر توريث العصبة يرجع إلى فلسفة الإسلام في نظام الأسرة فهي ليست الأسرة الضيقة المحصورة في الزوجين وأولادهما ، كما هو معروف عند الغربيين وغيرهم ، بل هي الأسرة الممتدة ، أو الموسعة ، التي يدخل فيها الأقارب والأرحام .

ولهذا وجدنا القرآن والسنة حافلين بتأكيد حق ذوي القربى وإيجاب صلتهم ، وتحريم

قطيعتهم .

(١) الآية ٨٥٠ .

وحسبنا أن نقرأ مثل هذه الآيات : ﴿واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذي القربى ...﴾ (١)

﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا﴾ إلى أن قال : ﴿وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل﴾ (٢)

﴿يسألك ماذا يتفقون قل ما أسفقتهم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين﴾ (٣)

﴿كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين﴾ (٤)

﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا﴾ (٥)

﴿فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم﴾ (٦)

ولم يدع الإسلام الأمر وصايا أخلاقية ، ودعوة قائمة على الترغيب والترهيب محسب ، بل تدخل بتشريع خمسة الوصايا ونميدها فشرع عدة أنظمة ، تكفل بها النظم واستمراره ، كما يحب الله ورسوله ، منها :

١- نظام النفقات :

فمن حق القريب الفقير الذي لا كسب له ولا مورد ، أن ينفق عليه قربه الموسر ، بما يحقق له كفايته .

وهذا النظام من دعائه التكافل الاجتماعي في الإسلام ، على معنى أن لأسرة فيمن بينها تكافل ، قبل أن يصيب من الغرباء أو المجتمع أو الدولة (٧)

يقول تعالى : ﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها

(١) النساء : ٣٦ . (٢) الإسراء : ٢٣-٢٦ . (٣) البقرة : ٢١٥ . (٤) محمد : ٢٢ ، ٢٣ . (٥) النساء : ١ . (٦) محمد : ٢٢ ، ٢٣ .

(٧) انظر : كتابها . مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام ، فصل نفقات الأقارب

لا تضار والدته بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك ﴿١﴾ .

ومعنى : ﴿وعلى الوارث مثل ذلك﴾ أى على القريب الذى يرث من المولود له - وهو أب المولود - إذا مات ، رزق الوالدات وكسوتهن بالمعروف ، أى النفقة عليهن فى حالة الرضاع . فكما أنه يرث فيغرم ينفق فيعزم ، والغرم بالغرم .

٢- نظام الميراث :

فقد ورث الإسلام الأقارب بعضهم من بعض وفق نظام مرسوم وترتيب معلوم ، يحجب الأقرب إلى الميت درجة من هو أبعد منه . يقول تعالى فى سورة النساء التى بدأها بالوصية بتقوى الله والأرحام : ﴿للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيبا مفروضا﴾ (٢) .

والعدل يقتضى أن القريب الذى قد يكلف النفقة على قريبه إذا عجز وأعسر ، أن يكون له نصيب من ميراثه إذا مات ولا عاصب له ؛ ليتقابل الغرم والغم .

والبنت أو البنات اللاتى مات والدهن ، وليس لهن إخوة فى حاجة إلى ولاية العاصب وحمايته ، إن كن ذوات مال ، وإلى رعايته ونفقته إن لم يكن لهن مال . فاقنصت حكمة الشريعة أن يكون الرباط موصولا وقويا بين البنات وعمومتهم أو بنى عمومتهن ، لهذا السر .

٣- نظام العاقلة :

وتأكيدا لهذا الرباط بين أفراد الأسرة الموسعة، شرع الإسلام نظام العاقلة فى "الديات".

فمن قتل قتيلا خطأ أو شبه عمد ، فإن دية المقتول فى مال عصبته - موزعة على ثلاث سنوات - لا فى مال الجانى وحده ، وفى هذا عدة فوائد :

١- ألا يضيع دم هدر إذا عجز مال الجانى عن دفع الدية .

٢- مواساة الجانى والتخفيف عنه فى تحمل آثار جريمة لم يتعمدها .

٣- اهتمام هذه الجماعات بتربية أبنائها ومراقبة سلوكهم حتى لا يتكرر منهم ارتكاب هذه الجرائم ، ويكلفوهم مالا يطيقون .

(٢) : النساء : ٧ .

(١) البقرة : ٢٣٣ .

إن الذى جعل حكم ميراث العصابة مع البسات مستغربا لدى بعض المسلمين، هو الواقع الردىء الذى نراه فى الحياة الإسلامية اليوم بين الأقارب بعضهم وبعض ، حتى إن الإحوة يعيشون فى بلد واحد ولا يتواصلون. ورمما تمر السنوات ولا يرى بعضهم بعضا، وقد يكون أحدهم غنياً والآخر فقيراً أو الآخرون فقراء ، فلا يفكر فيهم ، ولا يبالهم شئ، من حيرة .

وتنتقل هذه الجموعة أو القطيعة من الآباء إلى أولادهم ، فلا يكادون يعرفون شيئاً عن أعمامهم أو أولاد أعمامهم ، حتى إذا مات العم أبو البسات ، وكان له تركة ومال يورث يظهر فجأة العم المختفى أو أولاد العم الذين لم يرهم أحد من قبل .

إن هذا الواقع ماقص لتعاليم الإسلام، وهو الذى جعل بعض الناس يتساءل: ما الذى جعل لهذا العم أو أبنائه حقاً ، ولم يكن له أو لهم أى صلة بهم من قبل ؟

إن سلوكنا نحن المسلمين كثيراً ما يُظلم به الإسلام. ولكن الحقيقة التى لا ريب فيها: أن الإسلام حجة على المسلمين ، وليس المسلمون حجة على الإسلام .

هدانا الله جميعاً سواء السبيل .

التسمية بالأسماء الأعجمية

س : أنا رجل مسلم غير عربي ، من أهل الهند ، أعيش في الدوحة ، رزقت بمولود أنعم الله به علينا بعد شوق ، ثم اختلفنا في تسميته ، فقد كان منا من يريد تسميته باسم من الأسماء الهندية المتوارثة في الأسرة ، ومنا من منع ذلك وقال : لا يجوز تسمية المولود إلا باسم من الأسماء الإسلامية المعروفة عند المسلمين ، مثل أسماء الأنبياء والصحابة ومشاهير العلماء والصالحين . أما التسمية بالأسماء الهندية الأعجمية فهي حرام . واشتد النزاع بيننا ولم نجد إلا أن نرجع إليك لتفتينا في هذا الأمر ، حسب الأدلة الشرعية .

نرجو ألا تهملوا سؤالنا ، وأن تجيبونا عنه مأجورين .

م . س . د

جـ : الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد :

لم يفرض الإسلام على الأسرة المسلمة أن تسمى أولادها - ذكورا كانوا أو إناثا - بأسماء معينة ، عربية أو أعجمية ، وترك ذلك لاختيار الأسرة وحسن تقديرها ، في ضوء توجيهات معينة .

أما ما للإسلام من توجيهات في ذلك فيتمثل فيما يلي :

١ - أن يكون الاسم حسنا ، بحيث لا يستقبحه الناس ، ولا يستكره الطفل بعد أن يكبر ويعقل ، كأن يكون اسما يوحى بالتنطير والتشاؤم ، أو يدم معناه ، أو علما لشخص اشتهر بالسوء والفجور ، ونحو ذلك ، وقد كان النبي ﷺ يغير الأسماء القبيحة إلى أسماء حسنة ، فالذي كان اسمه « قليلا » سماه « كثيرا » والتي كان اسمها « عاصية » سماها « جميلة » وهكذا .

٢ - ألا يكون مُعبدا لغير الله ، مثل : عبد الكعبة ، أو عبد النبي ، أو عبد الحسين ، ونحو

دنت ، وقد نقل ابن حزم الإجماع على تحريم التسمية بكل معد غير الله باستثناء
«عبد المطلب» .

ويقرب من ذلك ما اشتهر عند الأعاجم من مثل : علام أحمد وعلام عسى ،
وعلام جيلاني ... ونحوه .

٣ - ألا يوحى بالكبر والعظمة ، وعلو الإسناد بعير خق ، ولهذا جاء في حديث : « أجمع
اسم عند الله يوم القيامة : رجل تسمى من الأملاك ، لا منك إلا الله » (١) .

ومثل دنت التسمى بأسماء الله حسي مختصة به سبحانه ، مثل الرحمن ،
والهيمس ، وحنار ، والتكر ، والخلق والبارئ ، ونحو دنت .

وكدنت الأسماء غير المختصة به سبحانه ، إذا كانت معرفة مثل : العرير ، الحكيم
، العلي ، الحلیم ، ونحوها .

أما الوصف به مكررة فلا مانع ، فمن أسماء صحابة المشهورة المتواترة ، علي
وحكيم ، ويقاس عليها مثل : عرير وحيم ، ورعوف ، وكريم ورشيد ، وهادي ،
ونافع ، وما كان من هذا القبيل .

٤ - يستحب التسمية بأسماء الأنبياء والصالحين والصالحات تحيد لذكرهم ، وبرعب في
الاقتداء بهم .

ومثل دنت ما عد له تعالى ، كما في الحديث : « أحب الأسماء إني الله عند
له وعند الرحمن » (٢) ، ويقاس عليها سائر الأسماء الحسي ، مثل عبد العرير ،
وعبد العليم ، وعند الخالق ، وعند الخلق ، وعند الواحد ، وغيره .

٥ - لم يمنع فقيه فيما أعده التسمية بالأسماء الأعجمية مادام معناها حسا في معناها . وقد
نفي المسمون على كثير من الأسماء الأعجمية نرجس وأسماء ، بعد إسلامهم ،
برغم وجودهم في بيئة عربية .

وأقرب مثل دنت « مارية » القطية أم إبراهيم ابن السى عليه الصلاة والسلام ،

(١) رواه الشيخان ، وورد في ترمذي عن أبي هريرة ، كما في صحيح الجامع الصغير برقم (٢٣٧)

(٢) رواه مسلم ، وورد في ترمذي وابن ماجه عن أبي عمر ، كما في صحيح الجامع الصغير برقم (١٦١)

التي اشتهرت باسمها القبطي المصري .

والناظر في أسماء الصحابة ومن تبعهم بإحسان ، يجدها إما في الأصل أسماء
لنباتات مثل : طلحة ، وسلمة ، وحنظلة .

أو أسماء لحيوانات وطيور ، مثل أسد ، وفهد ، وهيثم ، وصقر .

أو أسماء لجمادات وأشياء طبيعية مثل : بحر ، وجبل ، وصخر .

أو أوصافا مشتقة ، مثل : عامر ، وسالم ، وعمر ، وسعيد ، وفاطمة ، وعائشة
وصفية وميمونة .

أو أسماء لأناس سابقين ممن يقتدى بهم من الأنبياء والصالحين والصالحات ، مثل
إبراهيم ، وإسماعيل ، ويوسف ، وموسى ومريم .

وفي ضوء هذه التوجيهات يجوز للمسلم أن يسمي ابنه أو ابنته ، سواء كان
الاسم عربيا أم أعجميا .

وبالله التوفيق .

عدد الرضعات المحرمة

س : سماحة الشيخ يوسف القرضاوى حفظه الله :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته !!

أقدم إلى سماحتكم تحياتى الخالصة وتوقيرى وبعد :

فإنى واحد من الشبان المسلمين البغلاديشيين وقد أردت أن أنكح فتاة قرية لى
وهى بنت عمى ماتت أمها بعد يوم ولادتها، وأخذت زوجة عمى مسئولية تربيته
ولكنها رضعت من أمى، وهى فى سن ٨/٧ شهرا مرة واحدة لمدة دقيقتين، ولم ترضع
غيرها قط، فسألت العلماء فى بلادى، فأفترى بأنه لا يحوز لى النكاح معها، لأنها
شربت اللبن فى الدقيقتين أكثر من خمس مرات، لكسى قرأت كتابكم «الحلال والحرام»
الذى ترحمه أحد علماء بنغلاديش إلى اللغة البنغالية فنظرت فإذا فيه مكتوب « أن
لا يقل عدد الرضعات عن خمس مشبعات، والرضعة المشبعة هى التى يدع الطفل فيها
الشدى من تلقاء نفسه لشعوره بالشبع، فتيقنت أنها رضعة واحدة » ثم على
كما هو مبن فى كتابكم، فما الحل فى هذه
بتحريم الزواج منها؟

نرجو من سماحتكم التكرم بالجواب على الفتوى فى أسرع وقت ممكن .

وجزاكم الله خيرا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته !!

المستفتى

م . عريف الإسلام

ج : الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد :

فإن ما أفتى به السادة العلماء في (بنجلاديش) مسي على مذهبهم الذي التزموه، ولم يدرسوا غيره، وهو المذهب الحنفي، الذي يحرم بما قل من الرضاع وكثر، ولو برضعة واحدة، ولو بمصاة واحدة، وهذا ما نصت عليه كتب السادة الحنفية، وأجمعت عليه، ومن هنا كانت الفتوى الصادرة من هؤلاء العلماء صحيحة بالنسبة للمذهب الذي يقلدونه.

ولكن القرآن والسنة لم يوجبا علينا اتباع مذهب معين لا بحيد عنه في صغيرة ولا كبيرة، ولم يوجب ذلك أحد من الأئمة المتبوعين أنفسهم، ولم يوجه الإمام أبو حنيفة ولا أحد من أصحابه على أحد بعده.

لهذا لا يوجد مانع شرعي من الخروج من الضيق إلى السعة إذا كانت هذه السعة مع مذهب آخر، من المذاهب التي قبلتها الأمة، ورضيتها في مجموعها.

فكيف إذا كان الدليل مع المذهب المخالف، كما هو الحال في قصتنا، في الرضاع وحكمه؟

فالذي أفتى به هنا: ما عليه مذهب الشافعية والحنابلة، وهو أن التحريم إنما يكون بخمس رضعات مشبعات معلومات، وقد أيد ذلك الحديث الصحيح.

فقد أخرج الإمام مسلم في صحيحه من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعا: «لا تحرم المصاة ولا المصتان».

وأخرج أيضا من حديث أم الفضل رضي الله عنها قالت: دخل أعرابي إلى النبي ﷺ وهو في بيتي، فقال: يا نبي الله، إني كنت لي امرأة، فربحت عينا أخرى، فرعمت امرأتي الأولى أنها أرصعت امرأتي الحداثي (الجديدة) رضعة أو رضعتين، فقال النبي ﷺ: «لا تحرم الإملاجة ولا الإملاجتان» أي الرضعة.

وفي رواية أخرى للحديث: «لا تحرم الرضعة والرضعتان والمصاة والمصتان».

وأخرج مالك في الموطأ، وأحمد في المسند من حديث عائشة: أن النبي ﷺ قال لسهلة امرأة أبي حذيفة في قصة سالم مولاه: «أرضعيه خمس رضعات» أي لكي يحرم عليها، فهذا يدل على أن ما دون خمس رضعات لا يحرم.

وأخرج مسلم وغيره عن عائشة أيضا: كان فيما نزل من القرآن: عشر رضعات

معلومات يُحرّم، ثم يسحب خمس معلومات، ويروي رسول الله ﷺ وهي فيما يقرأ من القرآن، وقد روى بألفاظ مختلفة.

وفي حديث مرفوعة، ولكن لدى بعضهم هو ثوب حكم تحريم في رصاع خمس رصعات معلومات، لا فيما هو لدى من حديث، وقد كان حكم سابق عشر رصعات، وهذا هو الذي يتفق مع حكمة التحريم بالرصاع، وهو أنه يثبت نوعاً من الأمومة بين مريضه ومرضيه، وعليها تنصّح لأخوة أحب، وهذا لا يثبت برصعة أو رصعتين، فكيف رد عدد الرصعات كان أقرب إلى تحقيق تلك الأمومة.

ثم إن الرصعات الخمس هي التي تمكن أن تتفق لأعضاء، وتنتج صحة، وتنتج صحة كما جاء في بعض الأحاديث الأخرى.

وبذا كان النص قد حدد الرصاع اعترافاً بخمس رصعات، فإنه لم يحدد مقدار كل رصعة، بل ترك ذلك معروف، كما ترك أشياء كثيرة لعرف الناس كخمس في سبع، والحرز في السرقة، وإحياء الموات وغيرها.

ونعرف لا يعبر برصعة إلا ما أسمع، ويهد بشؤون الناس، بل يحدّ يحتاج كل يوم، أي أربع رصعات أو خمس، يعبر برصعة التي هي مصلح كثيرة بوحدة التكبير.

وعلى هذا الأساس يكون من المباح أن يروح ساعة عصمت مدّة رفة، ولا تكون هذه برصعة التي يستمر أكثر من دقيقتين كما نرحب في مؤلفات، مائة من رواج بها على ما بينته من مذهبي الإمامين، سندعني وحمد من حسن، وقد بينهما لأحاديث صحاح في ذلك.

وحمد لله حمداً كثيراً، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
سبباً كثيراً



الناري الشبای

**ففي مجال المجتمع
ومعاملاته وعلاقاته**

أين يصرف المال المكتسب من الحرام؟

« فوائد البوك ونحوها »

س: قرأت كتابكم بعنوان (فوائد البوك هي الربا الحرام) واتسعت بما جاء فيه من آراء. وما قام عليه من أدلة مستمدة من كتاب الله تعالى، ومن سنة رسوله ﷺ، ومن أقوال فقهاء الأمة العظام، ونويت - والحمد لله - أن أستعنى - خلال عن الحرام، وبالطبيب عن الخبيث، وأن أدع ما يريني إلى ما لا يريسي، معتقدا أن النيل من الحلال فيه البركة، وهو خير وأمنع في الدنيا والآخرة من الحرام وإن كان كثيرا

وسألي الآن عن الفوائد المتجمعة في بعض البوك حاليا! ماذا أصنع فيها؟ هل أتركها للبوك يتصرف فيها كيف يشاء؟ أو أحذها لأدفعها في بعض المكوس والصرائب التي تفرصها على الحكومة، وكثيرا ما تكون جائزة؟ أو أدفعها في المحروقات مثل برين السيارة، وغاز المطبخ ونحوها، كما قال لي بعض الناس، أو أدفعها للفقراء وللأعمال الخيرية، مع أن الحديث الشريف يقول: «إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا»

أرحو من فضيلتكم بيان ما يحور لي من ذلك، ولا سيما أن هذه المسألة تهم كثيرين قد تتجمع لهم فوائد تحسب بالملايين في البوك، كما تهم كل من اكتسب مالا من حرام ويريد أن يتوب ويتطهر! ماذا يفعل في هذا المال الخبيث، حتى يلقي الله برىء الرمة مقبول التوبة.

نصر الله بكم الدين، ورفع بكم المسلمين "

ع . ب

ج: أسأل الله لأح السائل الكريم أن يشت قدمه على الحق، وأن يكفيه بحلاله عن حرامه، وبصاعته عن معصيته، وبفضله عن سواه، وأحمد الله تعالى أن الكثيرين من أبناء أمتنا لازالوا بحير، ولم يحددوا بالفتاوى المتسببة التي لاحتطام لها ولا زمام، والتي خرقت

ما أجمعت عليه المجامع العلمية والمؤتمرات العالمية، والندوات المتخصصة، في عدد من عواصم الإسلام، والتي أجمعت كلها على أن الفوائد هي الربا الحرام.

أما ما سأل عنه الأخ بالنسبة للفوائد البنكية التي تجمعت له، فشأنها شأن كل مال مكتسب من حرام، لا يجوز لمن اكتسبه أن يتفجع به؛ لأنه إذا انتفع به فقد أكل سحتاً، ويستوى في ذلك أن يتفجع به في الطعام والشراب أو اللباس أو المسكن، أو دفع مستحقات عليه لمسلم أو غير مسلم، عادلة أو جائرة ومن ذلك دفع الصرائب - وإن كانت طائلة - للحكومات المختلفة؛ لأنه هو المتفجع بها لا محالة، فلا يجوز استخدامها في ذلك، وكذلك دفعها في «المحروقات» بل هذا من باب أولى، وإن كنت سمعت عن بعض المشايخ في الخليج أنه أجاز استخدام الفوائد في مثل ذلك، وفي بناء مرحاض أو بحوه من الأشياء التي تفتقد الطهارة، وهي فتوى عجيبة لا تقوم على فقه سليم، فالشخص في النهاية هو المتفجع بهذا المال الحرام في مصلحته الشخصية، فلا يجوز للشخص الاستفادة من المال الحرام نفسه أو لأهله، إلا أن يكون فقيراً أو عارماً يحق له الأخذ من الركاة.

وأما ترك هذه الفوائد للبنوك، فلا يجوز بحال من الأحوال؛ لأن البنك إذا أخذها لنفسه ففي ذلك تقوية للبنك الربوي، ومعاونة له على المضى في خطته، فهذا يدخل في الإعانة على المعصية، والإعانة على الحرام حرام، كما يبين ذلك في الباب الأول من كتابها «الحلال والحرام في الإسلام».

ويزداد الإثم في ذلك بالنظر للبنوك الأجنبية في أوروبا وأمريكا، والتي يودع فيها كثير من أغنياء المسلمين أموالهم للأسف الشديد، فإن ترك هذه الفوائد لها فيه خطر كبير. فهذه البنوك تبرع بهذه الأموال - عادة - للجمعيات الخيرية، وهي في الأعم الأغلب جمعيات كسبية تبشيرية، وكثيراً ما تكون هذه الجمعيات ممن يعمل في بلاد المسلمين. ومعنى هذا أن أموال المسلمين تؤخذ لتبشير المسلمين، وتنتهم عن دينهم، وسلحتهم عن هويتهم!

والخلاصة: أن ترك الفوائد للبنوك - وبخاصة الأجنبية - حرام بيقين، وقد صدر ذلك عن أكثر من مجمع، وخصوصاً مؤتمر المصارف الإسلامية الثاني في الكويت.

أما الأمر المشروع في هذا المقام، فهو دفع هذه الفوائد - ومثلها كل مال من حرام - في جهات الخير، كالفقراء والمساكين، واليتامى وابن السبيل، والجهاد في سبيل الله، ونشر

الدعوة إلى الإسلام، وبناء المساجد وأماكن التجمع الإسلامية، وإعداد الدعاة الواعين، وفتح الكتب الإسلامية، وغير ذلك من ألوان البر، وسبل الخير.

وقد نُقِشَ هذا الموضوع في أحد أجمع الأعمال الإسلامية، كان لبعض الأخوة من العلماء تحفظ على إعطاء هذه الفوائد للمعقرات ومشروعات الخيرية، إذ كيف نضع الفقراء الحبيث من المكاسب؟ وكيف نرعى الفقراء ونحوهم ما لا يرضاه أنفسهم؟

والحق أن هذا مال حبيث بالنسبة من كتبه من غير حبه، ولكنه طيب بالنسبة للفقراء وجهات الخير.

هو حرام عليه، خلال تلك الجهات. فإما لا يثبت في ذاته إنما يثبت بالنسبة لشخص معين لسبب معين.

وهذا مال الحرام لابد أن يتصرف فيه بأحد تصرفات أربعة، لا حاش لها بحسب القسمة العقلية:

الأول: أن يأخذ هذا الحرام لنفسه أو يشيعه، وهذا لا يجوز، كما بيناه.

الثاني: أن يتركه للسك الربوي، وهذا لا يجوز أيضاً، كما ذكرنا.

الثالث: أن يتحصن به بالإتلاف والإهلاك. وهذا قد روى عن بعض المتورعين من السلف، ورد عليهم الإمام العراقي في «الإحياء»: فقد نهينا عن إصاعة المال.

الرابع: أن يصرف في مصارف الخير - أي للفقراء والمساكين واليتامى وابن السبيل، وللمؤسسات الخيرية الإسلامية الدعوية والاجتماعية - وهذا هو الوجه المتعين.

وأود أن أبين هنا أن هذا ليس من باب الصدقة حتى يقال: «إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً»^(١)، إنما هو من باب صرف المال الحبيث أو الحرام في مصرفه الوحيد. فهو هنا ليس متصدقاً، ولكنه وسيط في توصيل هذا المال لجهة الخير ويمكن أن يقال: إنها صدقة من حائز المال الحرام عن صاحب المال ومالكه.

وقد سمعت بعض الناس يقول إن هذه الفوائد السكية، إنما هي ملك للمقرضين الذين اقترضوا ما يحتاجون إليه من البسك، والأصل أن ترد هذه الأموال إلى أصحابها.

(١) جزء من حديث صحيح رواه مسلم وغيره عن أبي هريرة وهو من أحاديث الأربعين النووية الشهيرة

والواقع أن هؤلاء المقترضين قد انقطعت صلتهم بهذه الفوائد ، وفقا للعقد الذي بينهم وبين البنك ، ولهذا أصبحت معدودة في عداد المال الذي لا يعلم له مالك معين .

وقد عرض الإمام أبو حامد العزالي لهذا النوع من المال ، وهو ما يكون لمالك غير معين ، وقع اليأس من الوقوف على عيبه . قال : فهذا لا يمكن الرد فيه للمالك ، ويوقف حتى يتضح الأمر فيه ، وربما لا يمكن الرد لكثرة الملاك ، كعلول الغيمة . فهذا ينبغي أن يتصدق به . أي نيابة عن الملاك .

قال العزالي : فإن قيل : ما دليل جواز التصديق بما هو حرام ؟ وكيف يتصدق بما لا يملك ؟ وقد ذهب جماعة إلى أن ذلك غير جائز ؛ لأنه حرام ، وحكى عن الفصيل أنه وقع في يده درهمان ، فلما علم أنهما من غير وجهيهما ، رماه بين الحجارة ، وقال : لا أتصدق إلا بالطيب ، ولا أرضى لغيري مالا أرضاه لنفسي !

فقول . نعم ذلك له وجه واحتمال . وإنما احترنا خلافه للخبر والأثر والقياس .

أما الخبر : فأمر رسول الله ﷺ بالتصدق بالشاة المصلية التي قدمت إليه فكلته بأنها حرام ؛ إذ قال ﷺ : «أطعموها الأسارى»^(١) ، وما نزل قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَغْلِبِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾ كذبه امشركون وقالوا للصحابه : ألا ترون ما يقول صاحبكم ، يرغم أن الروم ستغلب ، فحاطرهم أبو بكر رضى الله عنه بإذن رسول الله ﷺ ، فلما حقق الله صدقه وجاء أبو بكر رضى الله عنه بما قامرهم به قال عليه الصلاة والسلام : « هذا سحت » ، فتصدق به ، وفرح المؤمنون بصر الله ، وكان قد نزل تحريم القمار بعد إذن رسول الله ﷺ له في المخاطرة مع الكفار^(٢) .

وأما الأثر : فإن ابن مسعود رضى الله عنه اشترى جارية ، فلم يظفر بمالكها ليقده الثمن ، فطلبه كثيرا فلم يجده ، فتصدق بالثمن وقال : اللهم هذا عنه إن رضى ، وإلا فالأجر لى .

(١) قال الحافظ العراقي : حديث أمر رسول الله ﷺ بالتصدق بالشاة المصلية التي قدمت بين يديه وكلته بأنها حرام ، إذ قال «أطعموها الأسارى» رواه أحمد من حديث رجل من الأنصار قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة ، فلما رجعا لقبت راعي امرأة من قريش فقال : «إن فلانة تدعوك ومن مملكت إلى طعام . . . » الحديث ، وفيه : فقال أحد لمحبة الشاة أخذت بعير إذن أهلها ، وفيه : «قال «أطعموها الأسارى» إسناده جيد .

(٢) حديث : محاضرة أبي بكر امشركين يأدبه ﷺ لما نزل قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَغْلِبِ الرُّومُ ﴾ وفيه : فقال ﷺ : « هذا سحت » فتصدق به ، أخرجه البيهقي في دلائل النبوة من حديث ابن عباس ، وليس فيه أن ذلك كان يأدبه ﷺ ، والحديث عند الترمذي وحسنه ، والحاكم وصححه دون قوله أيضا « هذا سحت » فتصدق به .

وسئل الحسن رضي الله عنه عن توبة العال - من يأخذ من مال عيمة قبل أن يقسم - وما يؤخذ منه بعد تفرق جثتي، فقال: يتصدق به.

وروي أن رجلاً سؤيت به نفسه، فعلى مائة دينار من العيمة، ثم أتى أميره ويرده عليه فأبى أن يقصده، وقال له: عرق أسس، وأتى معاوية فأبى أن يقصده، وأتى بعض سادات فقهاء: دفع حمسه إلى معاوية، وتصدق ثم أتى، فباع معاوية قوله، فنهض به به يحضره ذلك.

وقد ذهب أحمد بن حنبل وحدث النحاسي وجعاعة من الورعين إلى ذلك.

وأما القياس، فهو أن يقسم ما يرد من مرددين ما يصيب وبين أن يصرف إلى خير، إذا قد وقع بأس من ماله، وبضرورة يعلم أن صرفه إلى خير أولى من إلقائه في البحر، فإذا إن رمياه في البحر فقد فوتناه على أنفسنا وعلى المالك، ولم تحصل منه فائدة، وإذا رمياه في يد فقير يدعو ماله حصل للمالك بركة دعائه، وحصل للفقر سداً لحاجته، وحصول لأخر بركة من حبه في تصدق لا يسعى أن يكرهه في خير صحيح: أن يزرع والعارس آخر في كل ما يصيبه أسس والصور من تارة وررعه^(١)

وأما قول من لا تصدق إلا بضيف، فحدث بد صيد لأخر لأسس، ونحن الآن نطلب خلاص من مظلمة لا لأخر، وتردد من نصيب وبين تصدق، ورجحنا جانب التصدق على جانب النصيب.

وقول نقائل، لا يرضى لغيرنا ولا برصاء لأسس، فهو كحديث، ولكنه عيب حرمة؛ لاستعداد عنه، واستفقر حلال إذا أحله دليل الشرع، وإذا اقتضت مصلحة تحصيل وجب التحليل، وإذا حل فقد رخصنا له الحلال.

ونقول: إن من يتصدق على نفسه وعياله إذا كان فقيراً أم عياله وأهله فلا يحصى؛ لأن الفقر لا ينفي عنهم بكونهم من عياله وأهله، بل هم أولى من يتصدق عليهم.

وأما هو أنه أن يأخذ منه قدر حاجته؛ لأنه أيضاً فقير، وهو تصدق به على فقير آخر،

(١) حديث آخر الررع والعارس في كل ما يصيب أسس والصور، أخرجه البخاري من حديث أنس وهو ما من مسلم يهرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه إنسان أو طير أو بهيمة إلا كان له صدقة.

وكذا إذا كان هو الفقير^(١) ١ هـ .

وهنا قد يسأل سائل: وهل يثاب من أخذ القوائد من البنك الربوى وصرفها فى مصرفها الخيرى؟

والجواب: أنه لا يثاب ثواب الصدقة، ولكنه يثاب من ناحيتين أخريين :

الأولى : أنه تعفف عن هذا المال الحرام ومن الانتفاع به لنفسه بأى وجه، وهذا له ثوابه عند الله تعالى.

الثانية : أنه كان وسيط خير فى إيصال هذا المال إلى الفقراء والجمعيات الإسلامية التى تستفيد منه. وهو مثاب على هذا إن شاء الله.

(١) إحياء علوم الدين ٢٩/١١٩ ، ١٢٠

طلب الفنى بطريق الحرام

س: أكتب لسماحتكم حول موضوع مهم جداً أو حيوى بالنسبة لى فى هذه المرحلة من حياتى، فأنا مهندس إنشاءات أعيش فى أمريكا، وحصلت مؤحراً على الدكتوراه فى الهندسة من بريطانيا.

أتاحت لى منذ فترة قصيرة فرصة الدخول فى شركة مع مهندس معمارى أمريكى لتأسيس شركة هندسية فى أمريكا، وقد يتطلب مى هذا الاقتراض من أحد البنوك . طبعاً أنا أعرف أن هذا حرام بشكل عام، ولكن قد يكون هذا بالنسبة لى شراً لا مفر منه، وخاصة أنى بذلت الكثير للحصول على مثل هذه الفرصة. كتبت لبك البركة الإسلامى فى لندن فرد لى الجواب بعد أربعة أشهر !!! وكان جواباً غير واضح ومعضلاً فكتبت له مرة أخرى فلم يرد على مرة أخرى!! لقد طرقت جميع الأبواب واستفدت جميع الوسائل دون فائدة. أنا شاب طموح ولا أريد أن أضيع هذه الفرصة فنتى سليمة، وأريد أن أصبح غنياً؛ لأساعد هذه الأمة المنكوبة بالمصائب ، لا لى أعيش فى برج عاجى لا يأبه بالآخرين ، كما يفعل الكثيرون من أغنياء هذه الأمة المعلوبة على أمرها. إننى أنتظر جواب سماحتكم بفارغ الصبر . جزاكم الله عنا خير الجزاء .

والسلام عليكم ورحمة الله !!

دكتور مهندس / م. أ. س

جـ . لا حرج على المسلم أن يطلب العى ويسمى إليه ، فالعى فى نظر الإسلام ليس جريمة ولا رديلة ، وأما لى شراً ، ولم يرد فى الإسلام ما ورد فى المسيحية: إن العى لا يدخل ملكوت السموات حتى يلح الجمل فى سم الحنيط.

بل امتن الله تعالى على رسوله فقال: ﴿ووجدك عائلاً فأغنى﴾ (١)

(١) الصحى: ٨.

وكان من دعاء النبي ﷺ: «اللهم إني أسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى»^(١).

وروى عن سعد بن أبي وقاص: «إن الله يحب العبد التقي الغني الخفي»^(٢).

وقال عمرو بن العاص: «نعم المال الصالح للرجل الصالح»^(٣).

ولكن أحب أن أضع أمام السائل جملة حقائق:

١ - أن المال - وإن لم يكن شراً - فهو فتنة يحشى منها، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ

وَأَوْلَادُكُمْ فَتَنَةٌ﴾^(٤)، وخصوصاً إذا رأى صاحب المال أنه استغنى بماله عن سواه

﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا غَنِيٌّ﴾^(٥).

٢ - أن العنى المادى ليس هو كل شيء؛ فقد يملك الإنسان الملايين وهو فقير النفس. وفي

الحديث الصحيح: «ليس العنى عن كثرة العرض إنما الغنى غنى النفس»^(٦).

ويروى عن علي بن أبي طالب:

يعزى غنى النفس إن قل ماله ... ويغنى عنى المال وهو دليل!

والحكمة تقول: قليل يكفيك خير من كثير يلهيك .

٣ - أن بعض الناس يرغم في نفسه أو يزعم للناس - بل قد يعاهد الله - أنه حين يحصل

على العنى سيفعل ويفعل. ولكنه عندما تتحقق أمنيته ينكث بعهده، وينكسر عن

وعده، وهذا شأن المنافقين الذين حدثنا الله عن نموذج منهم في سورة التوبة فقال:

﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين. فلما

آتاهم من فضله بخلوا به وتولوا وهم مغضون﴾^(٧). والمسلم يحذر أن يصيبه رداد

من النفاق ويسأل الله البراءة منه.

(١) رواه مسلم في باب الذكر ٢٧٢١/٤ كما جاء في الترمذي وابن ماجه ومسند أحمد بن حنبل .

(٢) رواه مسلم في باب الزهد ٤٢٩٦٥ وابن حبان ١٦٨/١ .

(٣) رواه أحمد بسند جيد، والحاكم وصححه .

(٤) التعين: ١٥ .

(٥) العلق: ٧٤، ٦ .

(٦) البيهقي ١١٨/٨ ومسلم: الزكاة ب. ٤ (١٢٠) وغيرهما .

(٧) التوبة: ٧٥، ٧٦ .

٤ - أن خطر الحرص على الغنى قد يجعل الإنسان يستعجله قتل أوانه. وأحكام الله القدرية والشرعية: أن من استعجل الشيء قتل أوانه عوقب بحرمانه.

كما أن شدة الحرص قد تجعله يفرط أو يتساهل فيما لابد منه شرعا. والذي لابد منه أن تراعى شروط اكتساب المال، وشروط تنميته، وشروط إنفاقه. فمن الواجب المؤكد أن يكتسب من حله، وأن يتفق في حقه، وألا يحل به عن حقه. ومراعاة هذا كله من أصعب ما يكون على النفس.

وفي ضوء هذه الحقائق ننظر إلى سؤال الأخ الذي يريد أن يبدأ حياته الاقتصادية بالدحول في الفوائد، التي أجمعت المجامع العلمية الإسلامية على أنها هي الربا الحرام.

ولكنه يبيع ذلك لنفسه بدعوى أنه شر لابد منه، وأنه مضطر إلى ذلك. ليصل إلى المستوى الذي رسمه لنفسه، فهو يعتبر ذلك (ضرورة) تميز له التعامل بالربا أخذاً وعطاء فهل صحيح أن هذه حالة ضرورة؟

تنبه لابد منه حول دعوى الضرورة:

إن هناك قاعدة لا خلاف عليها، وهي: أن للضرورات أحكامها المقررة شرعا، وكما أباحت الضرورة للأفراد أن يأكلوا الميتة والدم ولحم الخنزير عند المحصة، كما صرح بذلك القرآن الكريم فإنه قيدها بأن يكون غير باغ ولا عاد ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(١) ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٢).

ومن هنا قرر الفقهاء قاعدة أخرى مكملة، وهي أن ما أبيع للضرورة يقدر بقدرها وإلا كان باغيا أو عاديا.

وبعد ذلك هناك أمور ثلاثة لابد من رعايتها:

الأول: أن تتحقق الضرورة بالفعل، ولا يكون ذلك مجرد دعوى لاستحلال الحرام الصريح، ولذلك شواهد ودلائل عند أهل العلم والبصيرة، ويسأل في ذلك عدول أهل الذكر والخبرة في شئون المال والاقتصاد، ممن لا يتبعون الهوى، ولا يبيعون الآخرة بالأولى ﴿وَلَا يَبْئُكُ مِثْلُ خَيْرٍ﴾^(٣).

(١) المائدة: ٣.

(٢) البقرة: ١٧٣.

(٣) فاطر: ١٤.

الثاني: أن تغلق أمام المضطر - فرداً أو حكومة - أبواب الحلال كلها مع محاولة طرقها، وألا توجد بدائل شرعية تسد الحاجة، ويمكن الاستفادة منها للخروج من حد الضرورة وضغطها القاهر، فأما إذا وجدت البدائل، وفتح باب للحلال، فلا يجوز اللجوء إلى الحرام بحال.

الثالث: ألا يصبح المباح للضرورة، أصلاً وقاعدة، بل هو استثناء مؤقت، يزول بزوال الضرورة. ولهذا أضاف العلماء إلى قاعدة «الضرورات تبيح المحظورات» قاعدة أخرى مكملة وضابطة لها، وهي التي تقول: «ما أبيع للضرورة يقدر بقدرها». وهي مأخوذة من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾. ومن تجاوز حد الضرورة زماناً أو مقداراً، فقد بغى وعدا.

إن خيراً للأخ السائل الطموح أن يسلك سبيل التدرج، وهو سنة من سنن الله في الكون والشرع، وأن يصعد السلم من أوله درجة درجة، ولا يقفز على الواقع، ويحاول أن يطوى المراحل كلها في خطوة واحدة، فقد لا يوصله ذلك إلا إلى خسارة الدين، وضياع الدنيا معاً.

الجوائز التي ترصدها الشركات التجارية

س: السؤال مكون من شطرين اثنين :

الشرط الأول:

١ - إحدى الشركات - للملابس والأثاث مثلا - أرادت أن تعطى لعدد من الزبائن مبلغا من المال فهل يجوز للزبائن أخذ هذه المبالغ ؟

الشرط الثاني:

٢ - عن الطريقة التي يتم بها اختيار الفائزين:

يقوم ممثل عن الشركة بسحب عدة أرقام يرسلها لعدد من الزبائن ولنفرض ١٠٠ زبون، ثم يسحب أرقاما أخرى ، فإذا كانت مشابهة للأرقام التي سحبت من قبل يكون الزبون الحائز على الرقمين المتشابهين فائزا.

عند ذلك تقوم الشركة بإرسال هذه الأرقام إلى الزبائن مخبرة إياهم عن الجوائز التي كسبوها، أو عن المبالغ التي ربحوها.

علما بأن الزبون لم يشارك في المسابقة، ولم يحضر عند سحب الأرقام، ولم يدفع أى مبلغ للاشتراك في المسابقة، سوى أنه يشتري عادة من هذه الشركة.

فهل يجوز في هذه الحالة وبهذه الطريقة أن يأخذ الزبون الجائزة أو المبلغ الذى ربحه؟؟

وهل تعتبر هذه الطريقة مثل الانصيب المهي عنه - مع أن الانصيب فيه ربح وخسارة - ولأن للحظ دورا فى هذه المسألة، فهل يؤثر ذلك على الحكم، من حيث إنه حلال أو حرام؟

أفيدونا أفادكم الله.

ج : الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد :

قالذي يتبين لي أن الجوائز التي تورعها الشركات والمحلات التجارية على عملائها الذين يشترون منها سواء تمثلت في مبالغ نقدية أم في بضائع وأشياء عينية - لا تدخل في دائرة الميسر المهي عنده ، وهو الذي لا يحلو من ربح أو خسارة ، لأحد الطرفين ، ومنه اليأصيب الذي عرفه العرب ، ونقل - للأسف - إلى مجتمعاتنا تقليدا .

ذلك أن الجوائز التي تدفعها المؤسسات التجارية إنما هي من طرف واحد ، ولا يتحمل الطرف الثاني ، أية خسارة ، أعني : العملاء أو الزبائن . وأما اختيار البعض بواسطة «القرعة» فلا حرج في ذلك شرعا عند جمهور الفقهاء ، وتدل عليه عدة أحاديث تميز الترجيح بالقرعة .

وقد يستثنى من ذلك الذي يشتري من المحل أو المؤسسة ، وليس له غرض في الشراء ولا في السلعة ، إلا احتمال أن يحصل على الجائزة ، فهذا يتوجه أن يكون عمله نوعا من القمار المحظور ، أو قريبا منه .

هذا وإن كنت لا أحب للمؤسسات الإسلامية أن تتبع هذا الأسلوب الغربي في تشجيع العملاء أو الزبائن عن طريق الجوائز ، التي جن بها كثير من التجار في عصرنا ؛ لأن هذه المبالغ التي تدفع لبعض المشتريين ، تحسب في النهاية من تكاليف السلعة ، ويتحملها المستهلك . فكأن المشتري المحظوظ بالجائزة يأخذ قيمتها - عند التحليل النهائي - من عامة المستهلكين . فهذا يجعل في الأمر بعض الشبهة في نظري ، وقد يبرر ذلك بعض التجار بأنه يقتطع ذلك من الربح ، وهذا يحتاج إلى نقاش .

على كل حال لا أرى بأسا من أخذ الجائزة المذكورة ، ما دام القصد الأساسي هو الشراء كما هو واضح من السؤال .

والله أعلم !!

حول (فورية القرض) فى بيع العملات وشرائها

س . أرحموا التكرم ببيان الحكم فى العملية التالية التى تقوم بها بعض البنوك الإسلامية فيما يتعلق ببيع بعض العملات الأجنبية وشرائها

راجيا المولى تبارك وتعالى أن يوفقكم ويسدد خطاكم لما فيه خير الإسلام والمسلمين .

وصف العملية :

١ - يحدد البنك الإسلامى العملة التى يريد شراءها عن طريق شاشات التلهاز التى تكون مرتبطة بسوق العملات فى الدول المختلفة كنيويورك ولندن وطوكيو (ولفرص ان العملة التى حددها البنك هى الدولار)

٢ - لفرص أن البنك الإسلامى أراد شراء الدولار الأمريكى من « بنك لويدز » فى بريطانيا. وفى هذه الحالة لابد للبنك الإسلامى أن يبيع البنك البريطانى عملة أخرى ولتكن المارك الألمانى. ولفرص أن الدولار الأمريكى ٣ مارك ألمانى. فى هذه الحالة يقوم البنك الإسلامى بشراء مليون دولار مثلا فى مقابل بيعه ٣ مليون مارك للبنك البريطانى.

٣ - بعد تحديد العملة المشتراة والعملة المبيعة من قبل البنك الإسلامى والبنك البريطانى. يقوم البنك الإسلامى بتحديد بنكه المراسل فى أمريكا وليكن « بنك أوف أميركا ». وذلك ليتسنى للبنك البريطانى أن يرق لبنكه المراسل فى أمريكا بدفع المبلغ المذكور، وهو مليون دولار لحساب البنك الإسلامى. وبفس العملية يقوم بها البنك البريطانى وهو تحديد بنكه المراسل فى ألمانيا وليكن « فراكفورث بنك » حتى يتسنى للبنك الإسلامى أن يرق لبنكه المراسل فى ألمانيا بدفع المبلغ المذكور وهو ٣ مليون مارك لحساب البنك البريطانى.

٤ - بعد تحديد العملات المشتراة والمبيعة وتحديد البنوك المراسلة، تتم عملية التسليم والتسلم للمبالغ المتفق عليها - وذلك بدخولها في حساب كل من البنكين . وفي الحقيقة أن قضية التسليم والتسلم لا تتم في نفس اللحظة، بل تتم خلال ٤٨ ساعة عمل - يومى عمل - وهذا هو المتعارف عليه دوليا، ويسمى بالبيع الفورى أو الحاضر، وأحيانا إذا صادفت العملية عطلة نهاية الأسبوع تتم قضية التسليم والتسلم خلال ٩٦ ساعة عمل.

بمعنى أنه إذا تمت الصفقة بين البنك الإسلامى والبنك البريطانى فى الساعة العاشرة صباحا من يوم الإثنين الموافق ١٢/١٢/١٩٨٧م فإن التسليم والتسلم يتم خلال يومين من تاريخه وفي مدة أقصاها يوم الأربعاء ١٢/٣/١٩٨٧م فى الساعة العاشرة صباحا، إلا إذا صادف ذلك عطلة نهاية الأسبوع - وهى عندهم يوما السبت والأحد - فإن التسليم والتسلم يتم خلال أربعة أيام عمل وهى ٩٦ ساعة.

ومن الجدير بالذكر أن التسليم والتسلم قد يتمان فى نفس اللحظة وقد يتمان بعد ساعة أو ساعتين، وقد يتم بعد ٤٠ ساعة بحيث لا يتعدى بأى حال من الأحوال ٤٨ ساعة؛ لأن بعدها يصبح البيع آجلا وليس حاضرا حسب الأعراف الدولية فى ذلك. أرجو بيان الحكم والله يوفقكم.

ع . ر . هـ

جـ : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد:

الأخ الكريم ، وبالنسبة لما سألت عنه فى رسالتك حول ما يتعلق باستثمار بعض البنوك الإسلامية فى بيع وشراء العملات الأجنبية، أجيئك بإيجاز، أرجو أن يكون كافيا:

الأصل الشرعى فى بيع النقود وشرائها بعضها ببعض: أن تكون يدأ بيد، كما صح ذلك فى الحديث، عن رسول الله ﷺ فى بيع الأصناف الستة المعروفة بعضها ببعض .

ومن هنا لا يصح التأجيل فى عقود بيع النقود، بل لابد من التقابض فى المجلس، كما فى حديث ابن عمر : «أن تنصرفا وليس بينكما شىء».

غير أن القبض يخضع للعرف، وقبض كل شىء بحسبه. والشرع قد ترك تحديد

كثير من الأشياء لعرف الناس ، كما ذكر ذلك الإمام ابن قدامة وغيره، ومنها القبض في البيع.

فما دام القبض الفوري عرفاً لا يتم إلا بالطريقة التي ذكرتها، ويمتدح عن البيع الآجل، فإن المعنى الشرعي للقبض يصبح متحققاً، وتجري عليه الأحكام المرتبة على القبض شرعاً. ومع تحقق القبض نعال للضرورة العصرية ، فإن الضرورة تقدر بقدرها، ولهذا لا يحور للمصرف الإسلامى بيع ما اشتراه إلا بعد القبض المعلن العرفى.

والله ولى التوفيق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته !!

هل لربح التجار حد أعلى؟

س : هل يحوز شرعا تحديد أرباح التجار بمعنى أن يكون للربح نسبة أو حد أعلى لا يباح تجاوزه؟ أم أن التاجر حر في القدر الذي يربحه قل أو أكثر؟ نرجو تفصيل القول في ذلك في ضوء الأدلة الشرعية لسؤال الكثيرين وحاجتهم الماسة.

تحرير موضوع البحث:

ج : قبل البدء في الموضوع ينبغي أن نحرر المراد منه؛ فبعض الباحثين في الموضوع قد يفهم أن المراد تحديد الربح للتجار من قبل ولي الأمر.

وأعتقد أن هذا ليس مرادا هنا، إذ لو كان هو المراد لبحث تحت عنوان آخر أحص به، وهو عنوان «التسعير» .

على أن التسعير لا يقتصر على التجار، بل يشمل المنتجين من زراع وصناع، ونحوهم...

كما أن بعض الباحثين يشتبه عليه موضوع الربح ونسبته بموضوع «العين» وقد اشتهر عند بعض الفقهاء أن العين يتسامح فيه في حدود الثلث وما عدا ذلك يعتبر عيبا فاحشا، لا يجوز، أحذا بالحديث المتفق عليه في شأن الوصية «الثلث والثلث كثير».

ولكن العين شيء والربح شيء آخر، ولا تلازم بينهما، فقد يربح التاجر ٥٠٪ أو ١٠٠٪ ولا يكون عيبا للمشتري؛ لأن السلعة في السوق تساوى ذلك، أو أكثر، بل قد يكون مع الربح الكبير متساهلا مع المشتري.

وقد يبيع للمشتري بربح قليل، بل بغير ربح، بل ربما مع خسارة تفل أو تكسر، وهو مع هذا قد غبن المشتري.

وهنا يلزم معرفة المراد من التجارة والربح .

التجارة والربح:

التجارة هي: شراء السلع وبيعها بقصد الربح منها.

والتاجر هو: من يشتري السلعة لبيعها بقصد الربح.

وقد تسمى السلعة: البضاعة أو العرض، وتجمع على عروض.

والربح هو: الفرق المربح بين ثمن بيع السلعة و ثمن شرائها مضاف إليه المصاريف التجارية.

وفي القرآن الكريم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مَعَكُمْ﴾ (١).

وفي آية المدائنة التي أمرت بكتابة الدين: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا﴾ (٢).

كما عرض القرآن سجدة معوية، كما في قوله تعالى: ﴿يَرْجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ﴾ (٣).

وقوله: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ (٤).

ووصف تعالى منافقين بقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَىٰ فَمَا رِبْحُ تِجَارَتِهِمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ (٥).

فدل هذا على أن الأصل في التجارة أن تربح، ومن لم تربح تجارتها فلا بد أنه لم يحسن اختيار ما يتجر فيه، أو من يتعامل معه.

وقد روى ترمذي عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَبْتَاعُ فِي مَسْجِدِ فَضْوٍ لَا يَرْبِحُ مِنْهُ تِجَارَتُهُ» وقال: «حَسْبُ عَرِيبٍ» (٦). وهذا لأن المقصود من التجارة أن يربح فإذا دعى عبه مؤمناً ألا يربح منه تجارته، فقد صدق مقصوده وذهب تعبته سدى.

(١) النساء: ٢٩. (٢) النقرة: ٢٨٢.

(٣) طاطر: ٢٩. (٤) الصف: ١٠.

(٥) البقرة: ١٦. (٦) رواه في البيوع باب انتهى عن البيع في المسجد، حديث (١٣٢١).

وقد ذكر القرآن التجار المؤمنين بقوله: ﴿رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوما تتقلب فيه القلوب والأبصار﴾^(١).

وإذا كانت التجارة بيعا وشراء فقد ذكر القرآن البيع في رده على المراءين المتلاعبين ﴿ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا﴾^(٢).

وذكر القرآن البيع في معرض الحث على السعي إلى الجمعة: ﴿فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع﴾^(٣).

وذكر القرآن فعل «يشري» بمعنى «يبيع» وذلك في مجال المعنويات: ﴿ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله﴾^(٤).

ومثله: ﴿فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة﴾^(٥).

كما ورد في فعل «شري» في الماديات في قصة يوسف الصديق: ﴿وشروه بثمن بخس دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين﴾^(٦).

وفي جملة آيات يطلق القرآن الكريم على التجارة وصفا أو عنوانا يوحى بالرضا عنها، وهو «الابتغاء من فضل الله» وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله﴾^(٧).

وقوله: ﴿وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله﴾^(٨).

والقرآن لا يمنع ابتغاء هذا الفضل، ولو في موسم الحج، وقصد النسك والعبادة، فيقول سبحانه: ﴿ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم﴾^(٩).

كما نوه برحلتى قريش الشهيرتين بين اليمن والشام بقوله: ﴿لا يلاف قريش . إيلافهم رحلة الشتاء والصيف . فليعبدوا رب هذا البيت﴾^(١٠).

(١) البقرة: ٢٧٥.

(٢) البقرة: ٢٠٧.

(٣) الجمعة: ٩.

(٤) النساء: ٧٤.

(٥) الجمعة: ١٠.

(٦) يوسف: ٢٠.

(٧) البقرة: ١٩٨.

(٨) المزمّل: ٢٠.

(٩) قريش: ١-٣.

ابتغاء الربح لإيتاء الحقوق والمحافظة على أصل المال:

وقد روى الترمذى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن حده عن النبي ﷺ قال: «ألا من ولي يتيمانه مال فليتحر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة»^(١).

وهذا الحديث وإن كان فيه مقال، فقد روى الطبرانى فى الأوسط من حديث أنس مرفوعاً: «اتجروا فى أموال اليتامى، لا تأكلوها زكاة»^(٢) وصححه العراقى.

وصح نحو هذا مرسلًا، من حديث يوسف بن ماهك مرفوعاً، كما صح هذا المعنى موقوفاً على أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه^(٣).

وكل هذه الأحاديث تشير إلى أمر هام فى ميدان الاقتصاد والتجارة، وهى أن الحد الأدنى الذى يسعى أن يحققه التجار الساجدة هو، أن يضى الربح بما يثبت فى المال من زكاة، إلى جوار العقدة أيضاً. أى العقدة المطلوبة لرب المال ومن يعوله.

فإن المال كما يقص ظاهراً بإخراج الزكاة منه، بحيث تصح المائة ٩٧ ٥، فإنه لا شك ينقص بمقدار ما ينفق منه على حاجات مالكه.

وهذا يحتم على ذى المال القليل أن يربح أكثر، إما بإدارة المال مرات أكثر، أو بزيادة نسبة الربح، حتى يمكن لربحه أن يعطى بمقاييسه المتحددة، وإلا أكلت العقدة رأس ماله.

وهذا بخلاف ذى المال الكثير، فقد يكفيه القليل من الربح كل ما يحتاج إليه، وزيادة.

هل حددت النصوص نسبة للربح ؟

ولكن إذا كانت النسبة قد رعت فى الاتجار بالمال، ليحقق ربحاً ينفق منه، ويبقى رأس المال سليماً، فهل أشارت النسبة إلى تحديد نسبة معينة للربح، يفرضها التاجر على نفسه، أو يفرضها عليه المجتمع، لا يجوز له أن يتعدها؟

(١) رواه فى أبواب الزكاة حديث (٦٤١) ط. حصص وفى سنده مقال

(٢) قال الحافظ الهيثمى فى مجمع الروايات: أخرجه سيدى وشيخى - يعنى الحافظ العراقى - : أن إسناده صحيح

٦٧/٣ وحسنه الحافظ ابن حجر وسيوطى كما فى بعض القدير ١٠٨/١

(٣) انظر : كتابنا : فقه الزكاة ١ / ١٢٢ ، ١٢٣ ط. وهبة بالقاهرة ، السادسة عشرة .

الواقع أن المتتبع للسنة النبوية، والسنة الراسدية، وقل ذلك القرآن الكريم لا يجد أى نص يوجب، أو يستحب، نسبة معينة للربح، ثلثاً أو ربعاً أو خمساً أو عشاراً، مثلاً، يتقيد بها ولا يزداد عليها.

ولعل السر فى ذلك أن تحديد نسبة معينة لجميع السلع، فى جميع البيئات وفى جميع الأوقات، وفى جميع الأحوال، ولجميع الفئات، أمر لا يحقق العدالة دائماً.

فهناك فرق بين المال الذى يدور بسرعة بطبيعته كالأطعمة ونحوها، بحيث يدور فى السنة عدة مرات، وبين المال البطيء الدوران الذى لا يدور فى السنة إلا مرة، وقد تمضى أكثر من سنة، دون أن يتحرك، فالربح فى الأول يسفى أن يكون أقل من الربح فى الأخير.

وهناك فرق بين من يبيع قليلاً ومن يبيع كثيراً، وكذلك بين رأس المال القليل التافه ورأس المال الكثير الوافر، فإن ربح القليل فى المال الكثير كثير.

وثمة فرق كذلك بين من يبيع حالاً، ومن يبيع بالأجل، فالمعروف أن البيع الحال المقبوض يكون الربح فيه أقل، على حين تكون نسبة الربح فى البيع المؤجل أعنى، نظراً لما فيه من احتمال إعسار المشتري أو مضله، أو تلف ماله بوجه من الوجوه، وبهذا يهلك مال البائع، فضلاً عن تعطيل ماله هذه المدة. وقد أجاز جمهور العلماء الزيادة فى الثمن إذا زيد فى الأجل، إذا عرف ذلك من أول الأمر، وتحدد بوضوح. وهو مقابل بيع «السلم» الذى تباع فيه السلعة مؤجلة بأقل من الثمن المعتاد.

وأيضاً يوجد فرق بين السلع الضرورية، أو الحاجة، التى يفتقر إليها جمهور الناس - وبخاصة الضعفاء والفقراء مهم - والسلع الكمالية التى لا يشتريها إلا الأثرياء.

ففى الأولى ينبغى أن يقلل الربح وفقاً بذوى الضعف والحاجة، وفى الثانية يمكن أن يكون أكثر؛ إذ من الميسور الاستغناء عنها.

ولهذا شدد الشارع فى احتكار الأقوات والأطعمة خاصة أكثر من غيرها، لاشتداد حاجة الناس - بل ضرورتهم - إليها، ولهذا أيضاً حرم احتكارها بالإجماع، وجرى الربا فيها بالإجماع، ووجبت الزكاة فيها بالإجماع.

وكذلك ينبغى التفريق بين من يحصل - من التجار - على السلعة بسهولة، ومن

يحهد ويتعب في جلبها من مصادرها. وكذلك بين من يبيع السلعة كما هي، ومن يدخل عليها تحويلات تكاد تجعلها سلعة أخرى.

كما أن ثمة فرقاً بين من يشتري برخص كأن يشتري السلعة من منتجها بلا وسائط بسعر نازل، ومن اشتراها بعد تداول عدة وسائط لها، بسعر مرتفع، فشان الأول أن يربح أكثر من الآخر.

والمقصود أنه لا يوجد في نصوص القرآن الكريم، ولا في السنة ما يجعل للربح حداً معيناً أو نسبة معلومة، والظاهر أن ذلك ترك لصمير الفرد المسلم، وعرف المجتمع من حوله، مع مراعاة قواعد العدل والإحسان، ومنع الضرر والضرار، التي تحكم تصرفات المسلم وعلاقاته كلها.

فالإسلام لا يفصل بين الاقتصاد والأخلاق، خلافاً لفلسفة النظام الرأسمالي الذي يجعل «الربح» المادي الفردي، هو الهدف الأول، وانحرك الأكبر، للنشاط الاقتصادي الذي لا يتقيد بكثير من القيود التي يقيد بها الإسلام. فلا حرج في ابتغاء الربح عن طريق الربا أو الاحتكار، أو بيع المسكرات، أو غيرها مما يصير بالجماعة، ويذر الربح على الأفراد.

أما الإسلام فله قيود وصوابط دينية وأخلاقية وتطيمية، يوجب على كل تاجر رعايتها والوقوف عندها، وإلا كان ربحه حراماً أو مشوباً بالحرام.

هذا، ولم أجد في كلام الفقهاء - في حدود ما أتبع لي الاطلاع عليه ولم أبحث كل البحث - ما يدل على تحديد نسبة معينة للربح يلتزمها التاجر في تجارته.

إلا ما ذكره العلامة الريلي من علماء الحنفية في تعريف ما ذكره صاحب «الهداية» وغيره من شرعية التسعير إذا تعدى أصحاب الطعام تعدياً فاحشاً.

فقد عرف الريلي التعدي الفاحش بأنه البيع بضعف القيمة^(١). ولكنه لم يبين المراد بالقيمة: هل هي ثمن المثل في السوق في مثل هذا الوقت؟ حينئذ لا تلازم بين القيمة والربح؟ أو القيمة ثمن الشراء الذي اشترت به السلعة، وهنا يكون الربح محدداً بالأ يزد على مائة في المائة؟

(١) الريلي ٢٨/٦ انظر ابن عابدين ٢٥٦/٥

وقد شاع لدى كثيرين أن فى علماء المالكية من يحدد نسبة الربح بالثلث ولم أعثر على مصدر لهذه الدعوى. وأحشى أن يكون ثمت خلط بين الربح والعين، ولا تلام بينهما كما ذكرت فى أول البحث.

ولعل الإخوة الأجلاء من علماء المذهب المالكي، وهم متوافرون والحمد لله، يفتيدوننى بما لديهم من علم فى هذه المسألة.

لكنتى - بتوفيق من الله تبارك وتعالى - وجدت فى صحيح السنة المشرفة، وفى عمل الصحابة رضى الله عنهم، ما يدل على أن الربح إذا سلم من كل أسباب الحرام وملاساته، فهو جائز ومشروع إلى حد يمكن لصاحب السلعة أن يربح فيها ضعف رأسماله مائة فى المائة (١٠٠٪) بل أضعاف رأس ماله، مثاث فى المائة. وهاكم الدليل:

مشروعية الربح إلى مائة فى المائة (١٠٠٪):

قد صح الحديث عن رسول الله ﷺ بما يدل على مشروعية الربح إلى مائة فى المائة (١٠٠٪).

وهذا فى الحديث الذى أخرجه أحمد والبخارى وأبو داود والترمذى وابن ماجه عن عروة بن الجعد - أو ابن أبى الجعد - البارقى رضى الله عنه.

روى الإمام أحمد فى مسنده عن عروة قال: عرض للى ﷺ جلب، فأعطاني ديناراً، وقال: «أى عروة، أئت الجلب فاشتر لنا شاة». فأتيت الجلب، فساومت صاحبه، فاشتريت منه شاتين بدينار، فجئت أسوقهما - أو قال: أقودهما - فلقينى رجل فساومنى، فبعته شاة بدينار، فجئت بالدينار وجئت بالشاة، فقلت: يا رسول الله، هذا ديناركم، وهذه شاتكم! قال: «وصنعت كيف؟! قال: فحدثته الحديث». فقال: «اللهم بارك له فى صفقة يمينه». فلقد رأيتنى أقف بكناسة الكوفة، فأربح أربعين ألفاً قبل أن أصل إلى أهلى^(١).

ورواه الترمذى بنحوه^(٢).

(١) مسند أحمد ٤ / ٣٧٦ ط المكتب الإسلامى . وأى فى قوله ﷺ أى عروة : حرف بدء

(٢) رواه فى البيوع حديث (١٢٥٨).

روى الإمام البخارى فى «كتاب المناقب» من صحيحه عن عروة : أن النبى ﷺ أعطاه دينارا يشتري له به ثاة، فاشترى له به ثاتين، فباع إحداهما بدينار، فجاء بدينار وثاة فدعا له بالبركة فى بيعه، وكان لو اشترى التراب لربح فيه (١).

ورواه أبو داود فى كتاب البيوع من سننه - باب فى المضارب يخالف - بنحو ما رواه البخارى (٢) وذكره المنذرى فى مختصر السنن (٣). قال: وأخرجه الترمذى وابن ماجه (٤).

وروى أبو داود أيضا عن حكيم بن حزام رضى الله عنه: أن رسول الله ﷺ بعث معه بدينار يشتري له أضحية، فاشترى بدينار، وباعها بدينارين، فرجع فاشترى له أضحية بدينار وجاء بدينار إلى النبى ﷺ فتصدق به النبى ﷺ ودعا له أن يبارك له فى تجارته (٥).

ورواه الترمذى من حديث حبيب بن أبى ثابت عن حكيم بن حزام. قال: وحبيب لم يسمع - عندي - من حكيم (٦).

مشروعية الربح أكثر من ذلك:

ومن الأدلة على مشروعية الربح بغير حد - إذا لم يأت عن طريق غش ولا احتكار ولا غبن ولا ظلم بوجه ما - ما صح أن الزبير بن العوام رضى الله عنه - وهو أحد العشرة

(١) انظر الحديث (٣٦٤٢) فتح البارى ٦/٦٣٧ دار المعرف - بتصحيح وتحقيق الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز والحديث من طريق شبيب بن عرفة قال. سمعت الحى يتحدثون عن عروة. و(الحى) وإن جهل حالهم، يمنع تواصلهم على لكذب، كما قال الحافظ، بالإضافة إلى ورود الحديث من الطريق الأخرى التى هى الشاهد لصحته ورواها أحمد وغيره. العتق ٦/٦٣٥، مما قاله الإمام الخطايب فى ترجيح مذهب الشافعى فى هذه إجازة يبلغ الفضولى ورده خبر عروة (أن الحى حدثوه) وما كان هذا سبيله من الرواية لم تقم به الحجة، معالم السنن ٥/٤٩ لا وجه له بعد أن أخرج البخارى الحديث، فقد جار القسرة فصلا عن الطريق الأخرى.

(٢) انظر: الحديث (٣٣٨٤) ط. حمص - إعلاد وتعليق عزت عبد الدعاس.

(٣) الحديث (٣٢٤٤) من مختصر السنن مع معالم السنن للخطايب، وتهذيب السنن لابن القيم بتحقيق محمد حامد العقلى، ط. السنة المحمدية، مصر.

(٤) أخرجه الترمذى فى البيوع حديث (١٢٥٨) وابن ماجه فى الصدقات، حديث (٢٤٠٢) باب الأمين يتجر فيه ليربح.

(٥) رواه فى البيوع حديث (٣٣٨٦) عن طريق سفيان عن أبى حصين عن شبيب من أهل المدينة، وهو مجهول، والحديث ضعيف بذلك.

(٦) الترمذى فى البيوع حديث (١٢٥٧).

المبشرين بالجنة، وأحد الستة أصحاب الشورى، وحوارى رسول الله ﷺ وابن عمته -
اشترى أرض الغابة ، وهى أرض عظيمة شهيرة من عوالى المدينة بمائة وسبعين ألفا
(١٧٠٠٠٠) فباعها ابن عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما بألف ألف وستمائة ألف، أى
مليون وستمائة ألف (١٦٠٠٠٠٠) أى أنه باعها بأكثر من تسعة أضعافها!

ويحسن بى أن أسوق الحديث من الجامع الصحيح للإمام البخارى، كما رواه بسنده
عن عبد الله بن الزبير، وقد ساقه فى كتاب فرض الخمس ، باب بركة العازى فى ماله حيا
وميتا حديث ٤٣١٢٩.

قال عبد الله بن الزبير:

«لما وقف الزبير يوم الجمل دعانى فقممت إلى جنبه ، فقال : يا بنى إنه لا يقتل اليوم
إلا ظالم أو مظلوم، وإنى لا أرانى إلا سأقتل اليوم مظلوماً، وإن من أكبر همى لدينى ،
أفترى يُقى ديننا من مالا شيئا؟ فقال: يا بنى بع مالنا فاقض دينى، وأوصى بالثلث ، وثلثه
لبنيه، يعنى عبد الله بن الزبير يقول ثلث الثلث، فإن فضل من مالنا بعد قضاء الدين شيء
فثلثه لولدك، قال هشام: وكان بعض ولد عبد الله قد وازى بعض بنى الزبير خبيب وعباد،
وله يومئذ تسعة بين وتسع بنات، قال عبد الله: فجعل يوصينى بدينه ويقول: يا بنى إن
عجزت عن شيء منه فاستعن عليه مولاى ، قال : فوالله ما دريت ما أراد حتى قلت :
يا أبت من مولاك؟ قال: الله! قال: فوالله ما وقعت فى كربة من دينه إلا قلت: يا مولى
الزبير اقض عنه دينه ! فيقضيه ، فقتل الزبير رضى الله عنه ، ولم يدع دينارا ولا درهما ،
إلا أرضين منها الغابة وإحدى عشرة دارا بالمدينة ، ودارين بالبصرة ، ودارا بالكوفة ،
ودارا بمصر.

قال: وإنما كان دينه الذى عليه أن الرجل كان يأتيه بالمال فيستودعه إياه، فيقول
الزبير: لا، ولكنه سلف ، فابى أخشى عليه الضيعة . وما ولى إمارة قط، ولا جباية حراح،
ولا شيئا إلا أن يكون فى غزوة مع النبى ﷺ ، أو مع أبى بكر وعمر وعثمان رضى الله
عنه. قال عبد الله بن الزبير: فحسبت ما عليه من الدين فوجدته ألفى ألف ومائتى ألف،
قال: فلقى حكيم بن حزام عبد الله بن الزبير فقال: يا بن أخى كم على أخى من الدين؟
فكتمته فقال: مائة ألف، فقال حكيم: والله ما أرى أموالكم تسع لهذه! فقال له عبد الله:

أفرايتك إن كانت ألفى ألف ومائتى ألف؟ قال: ما أراكم تطيقون هذا، فإن عجزتم عن شيء منه فاستعينوا بى .

قال: وكان الزبير اشترى العابة بسبعين ومائة ألف ، فباعها عبد الله بألف ألف وستمائة ألف، ثم قام فقال: من كان له على الزبير حق، فليوافنا بالغابة، فأتاه عبد الله بن جعفر، وكان له على الزبير أربعمائة ألف، فقال لعبد الله: إن شئتم تركتها، قال عبد الله: لا، قال: فإن شئتم جعلتموها فيما تؤخرون إن أخرتم، فقال عبد الله: لا قال: قال: فاقصعوا لى قطعة ، فقال عبد الله: لك من هاهنا ، قال: فباع منها فقضى دينه فأوفاه، وبقي منها أربعة أسهم ونصف، فقدم على معاوية وعنده عمرو بن عثمان والمندر بن الزبير وابن زمعة، فقال له معاوية: كم قومت الغابة؟ قال: كل سهم مائة ألف ، قال: كم بقي؟ قال: أربعة أسهم ونصف، قال المنذر بن الزبير: قد أخذت سهما بمائة ألف، قال عمرو بن عثمان: قد أخذت سهما بمائة ألف، وقال ابن زمعة: قد أخذت سهما بمائة ألف، فقال معاوية: كم بقي؟ فقال: سهم ونصف، قال: أخذته بحمسين ومائة ألف. قال: وباع عبد الله بن جعفر نصيبه من معاوية بستمائة ألف

والحديث موقوف ، ولكن عبد الله بن الزبير، وهو صحابى، باع ما باعه من الغابة لعبد الله بن جعفر ، وهو صحابى ، وللمعاوية ، وهو صحابى، وكثير من الصحابة أحياء متوافرون، إذ تم ذلك فى عهد على رضى الله عنه، ولم ينكر ذلك أحد منهم، مع اشتهاار الواقعة واتصالها بحقوق كثير من الصحابة وأبنائهم، فدل ذلك على إجماعهم على الجواز.

وأحب أن أبه هنا على أن دلالة الوقائع التى ذكرناها من العصر النبوى والعصر الراشدى على جواز بلوع الربح فى بعض الأحياء إلى ضعف رأس المال، أو أصعافه، لا تعنى أن كل صفقة يحوز فيها الربح إلى هذا الحد، فإن الوقائع التى ذكرناها من حديث عروة، وحديث حكيم بن حرام - إن صح - وحديث عبد الله بن الزبير، هى فى الحقيقة وقائع أعيان أو أحوال لا عموم لها. ولا يمكن أن يؤخذ منها حكم عام دائم مطرد ، لكل تجار الأمة فى كل زمان ومكان، وفى كل الأحوال، وكل السلع. ولا سيما الذين يتاجرون فى السلع الضرورية لجمهور الناس.

كما أن الوقائع المذكورة لم تقترن بأى محاولة من محاولات إغلاء السعر على

الناس أو أى لون من احتكار السلعة، أو غبن المشتري ، أو استغلال غفلته أو حاجته أو التدليس عليه، أو ظلمه بأى وجه من الوجوه.

فهذا لو وقع يجعل الربح الحاصل من الصفقة حراماً، إذ كل ربح يأتى ثمرة لتعامل يحظره الشرع، فإنه لا يطيّب لكاسبه ولا يحل بحال من الأحوال. والمسلم لا يرضى أن يربح الدنيا، ويخسر الآخرة.

وهذا ما نحاول أن نبينه بإيجاز فيما يلى :

الربح المحرم :

من المعلوم أن من ربح التجارة ما هو محرم بلا نزاع .

وذلك له جملة صور وأسباب ، منها :

الربح بالاتجار فى المحرمات :

ما جاء عن طريق الاتجار فى أعيان محرمة شرعاً مثل الاتجار فى المسكرات، والمخدرات، وبيع الميتة والأصنام، ومنها: التماثيل المحرمة، وكل ما يضر بالناس مثل الأغذية الفاسدة ، والأشربة الملوثة ، والمواد الصارقة، والأدوية المحظورة ، ونحوها .

وقد جاء فى عدد من الأحاديث السهى عن بيع الأعيان المحرمة، والانتفاع بثمنها.

فمن جابر: أنه سمع النبى ﷺ يقول: « إن الله حرم بيع الخمر، والميتة، والخنزير، والأصنام» . . وفيه : « قاتل الله اليهود، إن الله لما حرم شحومها جملوه - أى أذابوه - ثم باعوه وأكلوا ثمنه» رواه الجماعة^(١).

وعن ابن عباس أن النبى ﷺ قال: «لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم، فباعوها وأكلوا أثمانها، وإن الله إذا حرم على قوم أكل شئ، حرم عليهم ثمنه» رواه أحمد وأبو داود^(٢).

قال أبو البركات ابن تيمية: وهو حجة فى تحريم بيع الدهن النجس.

(١) انظر : الحديث (٢٧٧) من متقى الأخبار لأبى البركات ابن تيمية بتحقيق محمد حامد العفى ، ط . دار المعرفة، بيروت، الثانية. وانظر: إرواء الغليل للألبانى (١٢٩٠) ط. المكتب الإسلامى بيروت.

(٢) انظر: الحديث (٢٧٧٨) من المتقى السابق. وذكره الألبانى فى صحيح الجامع الصغير وزيادته برقم (٥١٠٧).

وعن ابن عباس أيضا قال: نهى النبي ﷺ عن ثمن الكلب وقال: «إن جاءك يطلب ثمن الكلب فاملاً كفه تراباً» رواه أحمد وأبو داود^(١).

وعن عائشة أن النبي ﷺ قال: «حرمت التجارة في الخمر» رواه الشيخان وأبو داود وابن ماجه^(٢).

وعن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «لعن الله الخمر، وشاربها، وساقياها، وبائعها، ومتاعها، وعاصرها، ومعتصرها، وحاملها، والمحمولة إليه» رواه أبو داود وابن ماجه، وزاد: «وأكل ثمنها»^(٣).

ذكره المجد ابن تيمية في «المنتقى» في «باب تحريم بيع العصير لمن يتخذه خمرًا، وكل بيع أعان على معصية»^(٤).

ومن هذه الأحاديث يتبين أن الربح الذي يتحقق من هذا اللون من التجارة في المحرمات، ربح خبيث محرم، قلت نسبته أو كثرت.

الربح عن طريق الغش والتدليس:

ومثل ذلك الربح عن طريق الغش والتدليس التجاري، بإخفاء عيوب السلعة، أو إظهارها بصورة خادعة، تعابير حقيقتها، تلبسًا على المشتري. وقد يدخل في ذلك الدعاية الإعلانية المبالغ فيها، التي تضلل المشتري عن واقع السلعة.

وقد برى النبي ﷺ من غش وقال: «من غشنا فليس منا» رواه الجماعة إلا البخاري والنسائي^(٥).

(١) نظر: الحديث (٢٧٨١) من المنتقى المذكور. وانظر الحديث (٣٤٨٨) من سنن أبي داود ط. حمص.

(٢) رواه البخاري في المساحد والبيوع والتصير، ومسلم في المساقاة حديث (١٥٨٠) وأبو داود في البيوع (٧٥٩)، وابن ماجه في التجارات برقم (٢١٦٧).

(٣) رواه أبو داود، في الأشربة حديث (٣٦٧٤) وابن ماجه في الأشربة أيضا، حديث (٣٣٨٠) وأوله: «لعت الخمر على عشرة أوجه...».

(٤) انظر: المنتقى ٢/٣٢١.

(٥) انظر: المنتقى ج ٢ حديث (٢٩٣٧).

وعن عطية بن عامر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «المسلم أخو المسلم لا يحل لمسلم باع من أخيه بيعاً وفيه عيب إلا بينه له» رواه أحمد وابن ماجه^(١).

وكان الصحابة والسلف رضي الله عنهم يرون إظهار عيوب السلعة من المصلحة التي بها يصح دين المسلم ويستقيم . وكان جرير بن عبد الله إذا قام إلى السلعة يبيعها، بصر المشتري بعيوبها، ثم حيره، وقال: إن شئت فخذ، وإن شئت فاترك. فقبل له: إنك إذا فعلت هذا لم ينفذ لك بيع فقال: «إنا بایعنا رسول الله ﷺ على المصح لكل مسلم»^(٢).

وكان واثلة بن الأسقع واقفاً، فباع رجل ناقة له بثلاثمائة درهم فعفل واثلة، وقد ذهب الرجل بالناقة، فسعى وراءه وجعل يصيح به: يا هذا، اشتريتها للحم أو للظهر؟ فقال: بل للظهر، فقال: إن بحفها بقا قد رأيت، وأنها لا تتابع السير، فعاد فردها، فنقصها البائع مائة درهم، وقال لو ائله: رحمك الله أفست على بيعي! فقال: إنا بایعنا رسول الله ﷺ على المصح لكل مسلم، وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يحل لأحد يبيع بيعاً إلا أن يبين ما فيه، ولا يحل لمن يعلم ذلك إلا بينه»^(٣).

قال الإمام الغزالي معقبا على هذه الواقعة:

(فقد فهموا من المصح ألا يرضى لأخيه إلا ما يرضاه لنفسه، ولم يعتقدوا أن ذلك من الفضائل وزيادة المقامات، بل اعتقدوا أنه من شروط الإسلام الداخلة تحت بيعتهم، وهذا أمر يشق على أكثر الخلق، فلذلك يختارون التخلي للعبادة والاعتزال عن الناس؛ لأن القيام بحقوق الله مع مخالطة والمعاملة مجاهدة لا يقوم بها إلا الصديقون)^(٤).

التدليس يا خفاء سعر الوقت:

ويدخل في ذلك أو يقرب منه: التدليس في سعر الوقت، فالواجب - كما ذكر الغزالي - أن يصدق في سعر الوقت ولا يحصى منه شيئا، فقد نهى رسول الله ﷺ عن

(١) وقال الخافظ في المصح: إسناده حسن، انظر الحديث (٢٤٣٥) من (المستقى)، وبعين الحق عليه

(٢) ذكره ابن الغزالي في (إحياء ٧٦/٢) وقوله: بایعنا رسول الله ﷺ، إصح، ثابت في الصحيحين

(٣) قال الخافظ العراقي حديث واثلة، «لا يحل لأحد يبيع يفا». «الحديث أخرجه إمامه وقال: صحيح لإسناد، والبيهقي، (إحياء ٨٦/٢ ط. دار الكتب العلمية، بيروت.

(٤) إحياء علوم الدين ٧٦/٢ كتاب أدب الكسب والمعادن، ط. دار المعرفة - بيروت.

تلقى الركبان^(١). ونهى عن التجش^(٢).

أما تلقى الركبان، فهو أن يستقبل الرفقة، ويتلقى المتاع، ويكذب في سعر السد، فقد قال ﷺ: «لا تلتقوا الركبان، ومن تلقاها فصاحب السلعة بالخيار بعد أن يقدم السوق»^(٣) وهذا الشراء منعقد، ولكنه إن ظهر كدبه ثبث للبائع الخيار، وإن كان صادقا ففي الخيار خلاف؛ لتعارض عموم الخبر مع زوال التلبس^(٤).

ونهى أيضا أن يبيع حاصر لباد^(٥) وهو أن يقدم البدوي البلد ومعه قوت يريد أن يتسارع إلى بيعه، فيقول له الحصري: اتركه عدى حتى أعالي في ثمنه، وأنتظر ارتفاع سعره، وهذا في القوت محرم، وفي سائر السلع خلاف، والأظهر تحريمه، لعموم النهي، ولأنه تأخير للتضييق على الناس على الجملة، من غير فائدة للفضولي المضيق.

وأما التجش فهو: أن يتقدم إلى البائع بين يدي الراغب المشتري، ويطلب السلعة بزيادة، وهو لا يريد لها، وإنما يريد تحريك رغبة المشتري فيها فهذا إن لم تجر مواطأة مع البائع، فهو فعل حرام من صاحبه، والبيع منعقد وإن جرى مواطأة ففي ثبوت الخيار خلاف، والأولى إثبات الخيار؛ لأنه تقرير بفعل يضاهي التقرير في المصراة وتلقى الركبان.

قال الإمام الغزالي: (فهذه الخاتمة تدل على أنه لا يجوز أن يلبس على البائع والمشتري في سعر الوقت ويكتنم منه أمرا لو علمه لما أقدم على العقد، ففعل هذا من الغش الحرام، المضاد للنصح الواجب.

فقد حكى عن رجل من التابعين أنه كان بالصرة وله غلام بالسوس يجهر إليه السكر، فكتب إليه غلامه: إن قصب السكر قد أحسبته آفة في هذه السنة، فاشتري السكر، قال: فاشتري سكرا كثيرا، فلما جاء وقته ربح فيه ثلاثين ألفا، فانصرف إلى منزله فتفكر ليكنه وقال: ربحت ثلاثين ألفا وخسرت نصبح رجل من المسلمين، فلما أصبح غدا إلى بائع

(١) حديث النهي عن تلقى الركبان منقوله من حديث ابن عباس وأبي هريرة.

(٢) حديث النهي عن التجش منقوله من حديث ابن عمر وأبي هريرة.

(٣) روى معنى هذا حديث الجماعة إلا البخاري انظر المستقى رقم (٢٨٤٢).

(٤) قول وابع الخبر أولى.

(٥) رواه البخاري وغيره عن ابن عمر، ورواه الجماعة إلا الترمذي عن ابن عباس والتابعين عن أنس.

السكر فدفن إليه ثلاثين ألفا وقال: بارك الله لك فيها، فقال: ومن أين صارت لي؟ فقال: إنني كتمتلك حقيقة الحال، وكان السكر قد غلا في ذلك الوقت، فقال: رحمك الله قد أعلمتني الآن وقد طيبتها لك، قال: فرجع بها إلى منزله وتفكر وبات ساهرا وقال: ما نصحتني، فلعله استحيا مني فتركها لي، فبكر إليه من الغد، وقال: عافاك الله، خذ مالك إليك فهو أطيب لقلبي، فأخذ منه ثلاثين ألفا!

فهذه الأحبار في المناهي والحكايات تدل على أنه ليس له أن يغتنم فرصة، ويتهمز غفلة صاحب المتاع، ويخفى من البائع غلاء السعر أو من المشتري تراجع الأسعار، فإن فعل ذلك كان ظالما تاركا للعدل والنصح للمسلمين، ومهما باع مرابحة بأن يقول: بعث بما قام عليّ أو بما اشتريته، فعليه أن يصدق، ثم يجب عليه أن يخبر بما حدث بعد العقد من عيب أو نقصان، ولو اشترى إلى أجل وجب ذكره، ولو اشترى مسامحة من صديقه أو ولده يجب ذكره؛ لأن المعامل يعول على عادته في الاستقصاء أنه لا يترك النظر لنفسه، فإذا تركه بسبب من الأسباب فيجب إخباره، إذ الاعتماد فيه على أماته^(١).

الربح عن طريق الغبن الفاحش:

وينبغي ألا يغبن صاحبه بما لا يتغابى به في العادة فأما أصل المعايبة فمأذون فيه؛ لأن البيع للربح ولا يمكن ذلك إلا بغبن ما، ولكن يراعى فيه التقريب، فإن بدل المشتري زيادة على الربح المعتاد إما لشدة رغبته أو لشدة حاجته في الحال إليه، فينبغي أن يمتنع من قبوله، فذلك من الإحسان. ومهما لم يكن تليس لم يكر أخذ الزيادة ظلما. وقد ذهب بعض العلماء إلى أن الغبن بما يزيد على الثلث يوجب الخيار، ولنا نرى ذلك، ولكن من الإحسان أن يحط ذلك الغبن.

ويروى أنه كان عند يونس بن عبيد حبل مختلفة الأثمان: ضرب قيمة كل حلة منها أربعمئة، وضرب كل حلة قيمتها مائتان، فمر إلى الصلاة وخلف ابن أخيه في الدكان، فجاء أعرابي وطلب حلة بأربعمئة، فعرض عليه من حبل المائتين، فاستحسنها ورضيها فاشتراها فمضى بها وهي على يديه، فاستقبله يونس فعرف حلتها، فقال للأعرابي: بكم اشتريت؟ فقال: بأربعمئة، فقال: لا تساوى أكثر من مائتين، فارجع حتى تردها، فقال:

(١) إحياء علوم الدين ٢/ ٧٨، ٧٩.

هذه تساوى فى بلدنا خمسمائة وأنا أرتضيها، فقال له يونس: انصرف فإن النصح فى الدين خير من الدنيا بما فيها، ثم رده إلى الدكان، ورد عليه مائتى درهم، وخاصم ابن أحيه فى ذلك وقاتله وقال: أما استحييت؟ أما اتقيت الله؟ تربح مثل الثمن وتترك النصح للمسلمين؟ فقال: والله ما أخذها إلا وهو راض بها. قال: فهلا رضيت له بما ترضاه لنفسك؟! وهذا إن كان فيه إخفاء سعر وتلبيس، فهو من باب الظلم، وقد سبق - يعنى أنه محرم - وفى الحديث: «غبن المسترسل حرام»^(١).

وكان الزبير بن عدى يقول: أدركت ثمانية عشر من الصحابة ما مهم أحد يحسن يشتري لحما بدرهم. فغبن مثل هؤلاء المسترسلين ظلم، وإن كان من غير تلبيس فهو من ترك الإحسان، وقلما يتم هذا إلا بوع تلبيس وإخفاء سعر الوقت.

ثم ضرب الغزالي مثلاً للإحسان المحض فى المعاملة، وهو أمر فوق العدل الواجب، بما روى عن محمد بن المنكدر: أنه كان له شقق بعضها بخمسة وبعضها بعشرة، فباع غلامه فى غيبته شقة من الخمسيات بعشرة، فلما عرف لم يزل يطلب ذلك الأعرابي المشتري طول النهار حتى وجده، فقال له: إن الغلام قد غلط فباعك ما يساوى خمسة بعشرة، فقال: يا هذا قد رضيت فقال: وإن رضيت فإننا لا نرضى لك إلا ما نرضاه لأنفسنا، فاحتر إحدى ثلاث حصال: إما أن تأخذ شقة من العشريات بدراهمك، وإما أن نرد عليك خمسة، وإما أن نرد شقتنا وتأخذ دراهمك، فقال: أعطني خمسة، فرد عليه خمسة وانصرف الأعرابي.

قال الغزالي: فهذا إحسان فى ألا يربح على العشرة إلا نصفاً أو واحداً على ما جرت به العادة فى مثل ذلك المتاع فى ذلك المكان، ومن قع يربح قليل كثرت معاملاته واستفاد من تكررها ربها كثيراً، وبه تظهر البركة.

وكان على رضى الله عنه يدور فى سوق الكوفة بالدرة ويقول: معاصر التجار، خذوا الحق تسلموا، لا تردوا قليل الربح فتحرموا كثيره.

وقيل لعبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه: ما سبب يسارك؟ قال: ثلاث، ما رددت ربها قط، ولا طلب مى حيوان فأخرت بيعه، ولا بعث بنسيئة، ويقال: إنه باع

(١) قال الحافظ العراقي: حديث «غبن المسترسل حرام» أخرجه الطبرانى من حديث أبى أمامة بسند ضعيف، ويهفى من حديث جابر بسند جيد وقال: «رباه بدل وحرام».

ألف ناقة، فما ربح إلا عقلها، باع كل عقل بدرهم فربح فيها ألفاً، وربح من نفقته عليها ليومه ألفاً.

الربح عن طريق الاحتكار :

ومن الربح الذى لا يحل لتاجر مسلم: ما جاء عن طريق الاحتكار الذى بهى عنه الشرع.

فقد روى الإمام مسلم فى صحيحه عن النبى ﷺ: «لا يحتكر إلا خاطئ»^(١).

والخاطئ هو الآثم، وقد وصف الله أكثر الطغاة المستكبرين بهذا الوصف حين قال تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ﴾^(٢)

وروى أحمد والحاكم من حديث ابن عمر عنه ﷺ: «من احتكر الطعام أربعين يوماً فقد برئ من الله»، وبرئ الله منه»^(٣).

وعن على رضى الله عنه: «من احتكر الطعام أربعين يوماً قسا قلبه».

وعنه أيضاً: «أنه أحرق طعام محتكر بالنار»^(٤).

وقيل فى قوله تعالى فى شأن المسجد الحرام: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾^(٥): إن الاحتكار من الظلم وداحل تحته فى الوعيد.

والاحتكار: أن يحبس التاجر السلعة ينتظر بها علاء الأسعار.

وهو يدل على نزعة أنانية، لا يبالى صاحبها بما يقع من أذى وضرر على جمهور الناس، ما دام هو يبنى من وراء ذلك أرباحاً طائلة.

ويتعاقم الضرر إذا كان التاجر هو البائع الوحيد للسلعة، أو تواطأ مجموعة التجار

(١) رواه فى كتاب المساقاة من صحيحه.

(٢) القصص: ٨.

(٣) قال الحافظ المرقى فى تحريج أحاديث الإحياء. رواه أحمد والحاكم بسند جيد وحسنه الحافظ فى الفتح وقواه فى: القول فى إفساد فى الدب عن المسدود على ابن الجوزى الذى ذكره فى: الموضوعات وعصده بجملة شروحه وأيده السيوطى ونقل ذلك عنه فى: اللآلئ المصنوعة ١٤٧/٢، ١٤٨.

(٤) نقل ذلك العمالى فى: الإحياء ٧٢/٢، ٧٣.

(٥) الحج: ٢٥.

الذين يبيعون السلعة على إخفائها وحبسها ، حتى يشتد الطلب عليها ، فيقلوا سعرها، ويفرضوا فيها الثمن الذي يريدون. وهذا هو شأن النظام الرأسمالي الذي يقوم على دعامتين رئيسيتين هما: الربا والاحتكار.

ما الذي يحرم احتكاره من السلع ؟ :

وللفقهاء هنا خلاف حول أمرين: الجنس الذي يحرم احتكاره من السلع ما هو؟ والوقت الذي يحرم فيه الاحتكار.

فمن الفقهاء من قصر الاحتكار على «الأقوات» لا يتجاوزها. قال الغزالي: (أما ما ليس بقوت ولا هو معين على القوت، كالأدوية والعقاقير والزعفران وأمثاله، فلا يتعدى الهوى إليه، وإن كان مطعوما. وأما ما يعين على القوت كاللحم والفواكه وما يسد مسدداً يغنى عن القوت في بعض الأحوال، وإن كان لا يمكن المداومة عليه، فهذا في محل النظر، فمن العلماء من طرد التحريم في السمن والعسل والشيرج والجبن والزيت، وما يجري مجراه)^(١).

ويفهم من كلام الغزالي هنا أنهم يعتبرون «القوت» محصوراً في الطعام الجاف مثل الخبز والأرز بلا سم ودون إدام. حتى الجبن والزيت والسمسم ونحوها اعتبرت خارج دائرة القوت.

وهذا الذي ذكروه من القوت، لا يكفي به الطب الحديث غذاء صحيحاً للإنسان؛ إذ لا بد أن تتوافر في الغذاء الصحي جملة عناصر ضرورية، منها: البروتينات والدهنيات والفيتامينات، وإلا أصبح الإنسان عرضة لأمراض سوء التغذية.

كما أن الأدوية في عصرنا أصبحت أمراً ضرورياً للناس، وكذلك الملابس ونحوها.

وحاجات الناس تتطور بتطور أنماط حياتهم، وكم من أمر تحسني أو كمالاً أصبح حاجياً، وكم من حاجي غذا ضرورياً.

والأرجح في رأيي تحريم الاحتكار لكل ما يحتاج إليه الناس، طعاماً كان أو دواء أو لباساً، أو أدوات مدرسية أو منزلية، أو مهنية، أو غير ذلك .

(١) الإحياء ٧٣/٢ ط. دار المعرفة، بيروت.

والدليل على ذلك عموم الحديث «لا يحتكر إلا خاطئ» أو «من احتكر فهو خاطئ»
والنص على منع احتكار الطعام، والوعيد عليه خاصة، لا ينفي ذلك العموم.

وعلة الهى أيضا تؤكد ذلك، وهى الإضرار بعموم الناس، نتيجة حبس السلعة،
وحاجة الناس ليست إلى الطعام وحده، وخصوصا فى عصرنا، فالإنسان فى حاجة إلى أن
يطعم ويشرب، ويلبس ويسكن، ويتعلم، ويتداوى، ويتنقل، ويتواصل مع غيره بشتى
الوسائل.

ومن هنا أرجح قول الإمام أبى يوسف فى «الخراج»: (كل ما أضر بالناس حبسه فهو
احتكار)^(١).

وكل ما تشتد حاجة الناس إليه يكون احتكاره أشد إثما، وفى مقدمة ذلك الطعام،
وفى مقدمة الطعام القوت الضرورى.

الوقت الذى يحرم فيه الاحتكار:

وكذلك الخلاف فى الوقت الذى يحرم فيه الاحتكار، فمن العلماء من طرد الهى
فى جميع الأوقات، ولم يفرق بين وقت الضيق ووقت السعة، آخذا بعموم الهى، وعليه
عمل الورعين من السلف.

قال الفزالى: (ويحتمل أن يخصص بوقت قلة الطعام، وحاجة الناس إليه حتى يكون
فى تأخير بيعه ضرر ما، فأما إذا اتسعت الأطعمة، وكثرت واستغنى الناس عنها، ولم يرغبوا
فيها إلا بقيمة قليلة، فانتظر صاحب الطعام ذلك، ولم ينتظر قحطا، فليس فى هذا إضرار.
وإذا كان الزمان زمان قحط، كان فى ادخار العسل والسمن والشيرج وأمثالها إضرار، فيستغنى
أن يقضى بتحريمه، ويعول فى نفي التحريم وإثباته على الضرر، فإنه مفهوم قطعا من
تخصيص الطعام، وإذا لم يكن ضرر، فلا يخلو احتكار الأقوات عن كراهية، فإنه ينتظر
مبادئ الضرر، وهو ارتفاع الأسعار، وانتظار مبادئ الضرر محذور كانتظار عين الضرر،
ولكنه دونه، وانتظار عين الضرر أيضا هو دون الإضرار، فيقدر درجات الإضرار متفاوت
درجات الكراهية والتحريم.

(١) الخراج لأبى يوسف.

وعن بعض السلف: أنه كان بواسط، فجهز سفينة حطّة إلى البصرة، وكتب إلى وكيله: بع هذا الطعام يوم يدخل البصرة، ولا تؤخره إلى غد، فوافق سعة في السعر فقال له التجار: لو أخرته جمعة ربحت فيه أضعافه، فأخره جمعة فرح فيه أمثاله، وكتب إلى صاحبه بذلك، فكتب إليه صاحب الطعام: يا هذا إنا كنا قنعنا بربح يسير مع سلامة ديننا، وإليك قد خالفت، وما نحب أن نربح أضعافه بذهاب شيء من الدين، فقد جنيت علينا جناية، فإذا أتاك كتابي هذا فخذ المال كله فتصدق به على فقراء البصرة، وليتني أنجو من إثم الاختكار كفافاً لا على ولا لى^(١).

خاتمة:

وإذا كان الأصل جواز الربح بغير نسبة محددة للتاجر الملتزم بأحكام الإسلام وتوجيهاته في البيع والشراء، وترك السوق للعوامل الطبيعية - وهو ما يعبر عنه اليوم بقوانين العرض والطلب - دون تلاعب أو تدليس، أو تدخل مفتعل لإغلاء الأسعار على عموم الناس . . فهذا لا يمنع ولي الأمر المسلم - عندما يوجد شيء من ذلك - أن يتدخل بمقتضى عموم ولايته ومسئوليته، لتحديد أرباح التجار، بنسب معينة، قد تتفاوت بتفاوت السلع. وبمشورة أهل الرأي والبصيرة، كما عبر علماءنا السابقون رحمهم الله تعالى. وهذا هو موضوع «التسعير» ومتى يجوز، ومتى لا يجوز، وما شروطه، إلخ. . وهو لا يخص التجار وحدهم، بل يشمل المنتجين أيضاً، وهو جدير ببحث مستقل بعنوانه الخاص.

الخلاصة:

والخلاصة التي نخرج بها من هذا البحث تتمثل فيما يلي:

- ١ - إن ابتغاء الربح في التجارة أمر جائز ومشروع، بل هو مأمور به لمن لا يحسنون الاتجار لأنفسهم كاليتامى.
- ٢ - إن النصوص لم تحدد نسبة معينة للربح، بحيث لا يجوز تعديها، بل وجد في السنة ما يدل على جواز بلوغ الربح إلى ضعف رأس المال أو أضعافه.
- ٣ - إن جواز الربح الكثير لا يعني أنه مرغوب فيه دائماً، بل القناعة بالربح القليل أقرب إلى هدي السلف وأبعد عن الشبهات.

(١) الإحياء ٧٣/٢.

٤ - إن الربح لا يحل للتاجر المسلم إلا إذا سلمت معاملاته التجارية من الحرام. فأما إذا اشتملت على محرم كالالتجار في الأعيان المحرمة، أو التعامل بالربا أو الاحتكار أو الغش والتدليس، أو إخفاء سعر الوقت أو التطفيف ونحوها فإن ما ترتب عليها من ربح يكون حراما.

٥ - إن القول بأن للتجار أن يربحوا بالحلال ما شاءوا في حدود القيم والضوابط التي ذكرناها، لا يتفق حق ولى الأمر المسلم في تحديد مقدار الربح أو نسته، وخصوصا في السلع التي يحتاج عموم الناس إليها، تحقيقا للمصلحة الأكبر عدد من الناس، ومنعا للضرر والضرار عن عباد الله .
والله تعالى أعلم .

الدين والضحك

س : هل يجوز للمسلم أن يضحك ويمزح، ويفرح ويمرح، وتصدر عنه النكات والطرائف والملح، بالقول أو بالفعل، فيضحك الآخرون؟

إن بعض الناس تكونت لديه فكرة : أن الدين يحرم على الإنسان الضحك والمزاح والتكيت والمداعبة، ويفرض عليه الجد والصرامة في كل أحواله. ويؤيدون هذا الاعتقاد بأمرين:

الأول : موقف كثير من المتدينين، أو المتحمسين للدين، حيث لا يرى أحدهم إلا مقطب الجبين، عبوس الوجه، متجهما عند اللقاء، خشنا في الكلام، فظا في المعاملة مع الناس، وخصوصا غير المتدينين.

الثاني : بعض النصوص، التي قرأوها أو سمعوها من بعض الوعاظ والخطباء ففهموا منها أن الإسلام لا يرحب بالضحك والفرح والمزاح، مثل حديث: « لا تكثر من الضحك، فإن كثرة الضحك تميت القلب ».

وحديث : « ويل للذي يحدث الحديث ليضحك به القوم، فيكذب، ويل له، ويل له » (١).

وحديث وصف النبي ﷺ، بأنه : « كان متواصلا الأحزان ».

وقوله تعالى على لسان قوم قارون : « لا تفرح إن الله لا يحب الفرحين » (٢).

وحسب قراءتي ومعلوماتي عن الإسلام - وهي محدودة - أعتقد أن هذا ظلم للإسلام الذي جاء بالاعتدال في كل شيء.

فالرجاء توصيح موقف الإسلام في هذه القضية، مؤيداً بالأدلة الشرعية. نفع الله بكم، وجزاكم خيراً.

(١) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحده، كما حقه الألباني في : غاية المرام.

(٢) القصص : ٧٦ .

ج : الضحك من خصائص الإنسان، فالحيوانات لا تضحك؛ لأن الضحك يأتي بعد نوع من الفهم والمعرفة لقول يسمعه، أو موقف يراه، فيضحك منه.

ولهذا قيل: الإنسان حيوان ضاحك، ويصدق القول هنا: أنا أضحك، إذن أنا إنسان.

والإسلام - بوصفه دين الفطرة - لا يتصور منه أن يصادر نروع الإنسان الفطري إلى الضحك والانبساط، بل هو على العكس يرحب بكل ما يجعل الحياة باسمية طيبة، ويحب للمسلم أن تكون شخصيته متفائلة باشة، ويكره الشخصبة المكتئبة المتطيرة، التي لا تنظر إلى الحياة والناس إلا من خلال منظار قاتم أسود.

وأسوة المسلمين في ذلك هو: رسول الله ﷺ، فقد كان - برغم همومه الكثيرة والمتنوعة - يمزح ولا يقول إلا حقاً، ويحيا مع أصحابه حياة فطرية عادية، يشاركونهم في ضحكهم ولعبهم ومزاحهم، كما يشاركونهم آلامهم وأحزانهم ومصائبهم.

يقول زيد بن ثابت، وقد طلب إليه أن يحدثهم عن حال رسول الله ﷺ فقال: كنت جاره، فكان إذا نزل عليه الوحي بعث إلى فكتبته له، فكان إذا ذكرنا الدنيا ذكرها معنا، وإذا ذكرنا الآخرة ذكرها معنا، وإذا ذكرنا الطعام ذكره معنا، قال: فكل هذا أحدثكم عن رسول الله ﷺ ؟ (١).

وقد وصفه أصحابه بأنه كان من أفكه الناس (٢).

وقد رأيناه في بيته ﷺ يمزح زوجاته ويداعبن، ويستمع إلى أقاصيصهن، كما في حديث أم زرع الشهير في صحيح البخاري.

وكما رأينا في تسابقه مع عائشة رضي الله عنها، حيث سبقته مرة، وبعد مدة تسابقا فسبقها، فقال لها: هذه بتلك !

وقد روى أنه وطأ ظهره لسيطيه الحسن والحسين، في طفولتهما ليركبا، ويستمتعا دون ترمت ولا تخرج، وقد دخل عليه أحد الصحابة ورأى هذا المشهد فقال: نعم المركب ركبتهما، فقال عليه الصلاة والسلام: « نعم العارسان هما » !

(١) رواه الطبراني بإسناد حسن كما في مجمع الزوائد ٩ / ١٧ .

(٢) في كثر العمال برقم (١٨٤٠٠) .

ورأيناه يمزح مع تلك المرأة العجوز التي جاءت تقول له : ادع الله أن يدخلني الجنة، فقال لها: « يا أم فلان، إن الجنة لا يدخلها عجوز » ! فبكت المرأة، حيث أخذت الكلام على ظاهره، فأفهمها: أنها حين تدخل الجنة لن تدخلها عجوزا، بل شابة حسناء.

وتلا عليها قول الله تعالى في ساء الجنة : ﴿إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنِشَاءً. فجعلناهن أبكارا. عُرُبًا أَتْرَابًا﴾ (١).

وحاء رجل يسأله أن يحمله على بعير، فقال له عليه الصلاة والسلام: « لا أحملك إلا على ولد الناقة » ! فقال: يا رسول الله، ومادا أصنع بولد الناقة ؟ ! - انصرف ذهنه إلى الحوار الصغير - فقال: « وهل تلد إلا النوق » ؟ (٢).

وقال زيد بن أسلم: إن امرأة يقال لها أم أيمن جاءت إلى النبي ﷺ فقالت: إن روجي يدعوك، قال: « ومن هو ؟ أهو الذي بعينه بياض » ؟ قالت: والله ما بعينه بياض ! فقال: « بلى إن بعينه بياضا » فقالت: لا والله، فقال ﷺ: « ما من أحد إلا بعينه بياض » (٣) وأراد: « البياض المحيط بالحدقة.

وقال أنس: كان لأبي طلحة ابن يقال له أبو عمير، وكان رسول الله ﷺ يأتيهم ويقول: « يا أبا عمير ما فعل النغير » ؟ (٤) لعير كان يلعب به وهو فرخ العصفور.

وقالت عائشة رضي الله عنها : كان عندى رسول الله ﷺ وسودة بنت زمعة فصنعت حريرة - دقيق يطبخ بلبن أو دسم - وجئت به، فقلت لسودة: كلى، فقالت: لا أحبه، فقلت: والله لتأكلن أو لأطخن به وجهك، فقالت: ما أنا بذائقتة، فأخذت بيدي من الصفحة شيئا منه فلطخت به وجهها، ورسول الله ﷺ جالس بيني وبينها، فحفض لها رسول الله ركبتيه لتستفيد منى فتناولت من الصفحة شيئا فمسحت به وجهي! وجعل رسول الله ﷺ يضحك (٥).

(١) الواقعة: ٣٥ - ٣٧ والحديث أخرجه الترمذى في الثمناثل، وعبد بن حميد، وابن المنذر والبيهقى وغيرهم، وحسنه الألبانى في: غاية المرام.

(٢) رواه الترمذى، وقال: حسن صحيح وأخرجه أبو داود أيضا.

(٣) أخرجه الزبير بن بكار في كتاب العكامة والمزاح، ورواه ابن أبي الدنيا من حديث عبيدة بن سهم الفهرى مع اختلاف، كما ذكر العراقي في تخریج الإحياء.

(٤) متفق عليه.

(٥) أخرجه الزبير بن بكار في كتاب الفكاكة وأبو يعلى بإسناد جيد كما في تخریج الإحياء.

وروى أن الصحاح بن سفيان الكلبي كان رجلا دميما قبيحا، فلما بايعه النبي ﷺ قال: إن عدى امرأتين أحسن من هذه الحميراء - وذلك قبل أن تنزل آية الحجاب - أفلا أنزل لك عن إحداهن فتزوجها!، وعائشة جالسة تسمع، فقالت: أهي أحسن أم أنت؟ فقال: بل أنا أحسن منها وأكرم، فضحك رسول الله ﷺ من سؤالها إياه؛ لأنه كان دميما (١).

وكان ﷺ يحب إشاعة السرور والبهجة في حياة الناس، وخصوصا في المناسبات مثل الأعياد والأعراس.

ولما أنكر الصديق أبو بكر رضى الله عنه غناء الجاريتين يوم العيد في بيته واشتهرهما، قال له: «دعهما يا أبا بكر، فإنها أيام عيد»! وفي بعض الروايات: «حتى يعلم يهود أن في ديننا فسحة».

وقد أذن للحيشة أن يلعبوا بحراهم في مسجده عليه الصلاة والسلام في أحد أيام الأعياد، وكان يحرضهم ويقول: «دونكم يا بني أرفدة»!

وأتاح لعائشة أن تنظر إليهم من خلفه، وهم يلعبون ويرقصون، ولم ير في ذلك بأسا ولا حرجا.

واستنكر يوما أن تزف فتاة إلى زوجها زفافا صامتا، لم يصحبه لهو ولا عناء، وقال: «هلا كان معها لهو؟ فإن الأنصار يعجبهم اللهو، أو العزل». وفي بعض الروايات: «هلا بعثتم معها من تغنى وتقول: أتياكم أتيناكم.. فحيونا نحييكم».

وكان أصحاب النبي ﷺ ومن تبعهم بإحسان في حير قرون الأمة يضحكون ويمزحون، اقتداء بنبيه ﷺ، واهتداء بهديه. حتى إن رجلا مثل عمر بن الخطاب - على ما عرف عنه من الصرامة والشدة - يروي عنه أنه مازح جارية له، فقال لها: خلقتي خالق الكرام، وخلقت خالق اللثام! فلما رآها ابتأسست من هذا القول، قال لها مبينا: وهل خالق الكرام واللثام إلا الله عز وجل؟؟

وقد عرف بعضهم بذلك في حياته ﷺ، وأقره عليه، واستمر على ذلك من بعده،

(١) قال الحافظ العراقي: أخرجه الزبير بن بكار في الفكاكة من رواية عبد الله بن حسن مرسل أو معصلا ولندارقضى نحو هذه القصة مع عينة بن حصن المراري بعد نزول الحجاب من حديث أبي هريرة.

وقبله الصحابة، ولم يجدوا فيه ما يكره، برغم أن بعض الوقائع المروية في ذلك لو حدثت اليوم لأنكرها معظم المتدينين أشد الإنكار، وعدوا فاعلها من الفاسقين أو المنحرفين !

من هؤلاء المعروفين بروح المرح والفكاهة والميل إلى الضحك والمزاح التيمان بن عمر الأنصاري، رضى الله عنه، الذى رويت عنه فى ذلك نوادر عجيبة وغريبة.

وقد ذكروا أنه كان ممن شهد العقبة الأخيرة، وشهد بدرًا وأحدا، والحنديق، والمشاهد كلها.

روى عنه الزبير بن بكار عددا من النوادر الطريفة فى كتابة « الفكاهة والمرح » نذكر بعضها منها...

قال: وكان لا يدخل المدينة طرفة إلا اشترى منها، ثم جاء بها إلى النبي ﷺ، فيقول: ها أهديته لك، فإذا جاء صاحبها يطلب نعيمان بثمانها، أحضره إلى النبي ﷺ، قائلا: أعط هذا ثمن متاعه، فيقول: « أو لم تهده لى » ؟ فيقول: إنه والله لم يكن عندي ثمنه، ولقد أحببت أن تأكله، فيضحك، ويأمر لصاحبه بثمانه.

وأخرج الزبير قصة أخرى من طريق ربيعة بن عثمان قال: دخل أعرابي على النبي ﷺ، وأناخ ناقته بفائه، فقال بعض الصحابة للعيان الأنصاري: لو عقرتها فأكلناها، فإنا قد قرمنا إلى اللحم ؟ ففعل، فخرج الأعرابي وصاح: واعقراه يا محمد ! فخرج النبي ﷺ فقال: « من فعل هذا » ؟ فقالوا: العيان، فأتبعه يسأل عنه حتى وجده قد دخل دار ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب، واستحفى تحت مرب لها فوقه جريد، فأشار رجل إلى النبي ﷺ حيث هو فأخرجه فقال له: « ما حملك على ما صنعت » ؟ قال: الذين دلوك على يارسول الله هم الذين أمروني بذلك قال: فجعل يمسح التراب عن وجهه ويضحك، ثم غرمها للأعرابي.

قال الزبير أيضا: حدثني عمي عن جدي قال: كان مخزومة بن نوفل قد بلغ مائة وخمسة عشرة سنة، فقام في المسجد يريد أن يبول، فصاح به، الناس، المسجد المسجد، فأخذه نعيمان بن عمرو بيده، وتنحى به، ثم أجلسه في ناحية أخرى من المسجد فقال له: بل هنا قال: فصاح به الناس فقال: ويحكم، فمن أتى بي إلى هذا الموضع ؟ قالوا: نعيمان، قال: أما إن لله على إن ظفرت به أن أضربه بعصاى هذه ضربة تبلغ منه ما بلغت ! فلغ

ذلك نعيمان، فمكث ما شاء الله، ثم أتاه يوما، وعثمان قائم يصلي في ناحية المسجد، فقال لحرمة: هل لك في نعيمان قال: نعم قال: فأخذه بيده حتى أوقفه على عثمان، وكان إذا صلى لا يلتفت فقال: دونك هذا نعيمان، فجمع يده بعصاه، فضرب عثمان فشجه، فصاحوا به: ضربت أمير المؤمنين، فذكر بقية القصة (١).

ومن الطرائف أن صحابيا آخر من أهل الفكاهة والمزاح، استطاع أن يوقع نعيمان في بعض ما أوقع فيه غيره من «المقال» كما في قصة سويط بن حرملة معه، وكان ممن شهد بدرًا أيضا، قال ابن عبد البر في «الاستيعاب» في ترجمة سويط رضى الله عنه: وكان مزاحا يفرط في الدعابة، وله قصة ظريفة مع نعيمان وأبي بكر الصديق رضى الله عنهم، نذكرها لما فيها من الظرف، وحسن الخلق.

وروى عن أم سلحة قالت: خرج أبو بكر الصديق رضى الله عنه في تجارة إلى بصرى قبل موت النبي ﷺ بعام، ومعه نعيمان وسويط بن حرملة، وكانا قد شهدا بدرًا، وكان نعيمان على الزاد، فقال له سويط، وكان رجلا مزاحا، أطعمني فقال: لا حتى يجيء أبو بكر رضى الله عنه، فقال: أما والله لأغيظك، فمروا بقوم فقال لهم سويط: تشترون مني عبدا؟ قالوا: نعم، قال: إنه عبد له كلام، وهو قائل لكم: إني حر، فإن كنتم إذا قال لكم هذه المقالة تركتموه، فلا تفسدوا على عبيدي، قالوا: بل نشتره منك، قال: فاشتروه منه بعشر قلائص، قال: فحاءوا فوضعوا في عنقه عمامة أو حلا، فقال نعيمان: إن هذا يستهزئ بكم، وإني حر، لست بعبد، قالوا: قد أخبرنا خبرك فانطلقوا به، فجاء أبو بكر رضى الله عنه، فأخبره سويط فأتبعهم، فرد عليهم القلائص، وأخذه، فلما قدموا على النبي ﷺ أخبروه قال: فضحك النبي ﷺ وأصحابه منها حولا (٢).

موقف التشددين:

ولا ريب أن هناك من الحكماء والأدباء والشعراء من ذم المزاح، وحذر من سوء عاقبته، ونظر إلى جانب الخطر والضرر فيه، وأغفل الجوانب الأخرى.

(١) ذكر هذه القصص الحافظ ابن حجر في ترجمة نعيمان من كتابه «الإصابة» نقلًا عن كتاب الزبير بن بكار في كتابه: «المكاهة والمرح».

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة وابن ماجه. وأخرجه أبو دلود الطيالسي والرويانى فجعلوا المزاح هو النعيمان وايتناح سويطاً، كما في ترجمته في «الإصابة».

قال بعضهم: المزاح مجلبة للبغضاء، مثلية للبهاء، مقطعة للإخاء، وقيل: إذا كان المزاح أول الكلام كان آخره الشتم واللكام، وسئل الحجاج بن القريفة عن المزاح فقال: أوله فرح، وآخره ترح، وهو نقائص السفهاء مثل نقائص الشعراء، المزاح فحل لا يتج إلا الشر.

وقال مسعر بن كدام:

أما المزاح والمراء فدعهما ... خلقا لا أرضاهما لصديق

وقيل:

لا تمزح صغيرا فيجترئ عليك، ولا كبيرا فيحقق عليك !
ونحوه قول الشاعر:

فإياك إياك المزاح فإنه ... يجرى عليك الطفل والدنس الذلا

وقال عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه: لا يكون المزاح إلا من سحف أو بطر، وقيل: المزاح يبدى المهابة ويذهب المهابة، والغالب فيه واطر، والمغلوب ناطر

وقيل: احذر فلتات المزاح فسقطة الاسترسال لا تقال.

ولكن ما جاء عن رسول الله ﷺ وأصحابه أحق أن يتبع، وهو يمثل التوازن والاعتدال.

وقد قال الحنظلة حين فزع من تغير حاله فى بيته عن حاله مع رسول الله ﷺ، واتهم نفسه بالنفاق: « يا حنظلة لو دمت على الحال التى تكونون عليها عندى لصافحتكم الملائكة فى الطرقات، ولكن يا حنظلة ساعة وساعة»، وهذه هى الفطرة، وهذا هو العدل.

روى ابن أبى شيبه عن أبى سلمة بن عبد الرحمن قال: لم يكن أصحاب رسول الله ﷺ متحرقين ولا متماوتين. كانوا يتناشدون الأشعار، ويذكرون أمر جاهليتهم، فإذا أريد أحدهم على شىء من أمر دينه دارت حماليق عينيه كأنه مجنون (١).

(١) المصنف لابن أبى شيبه ٨ / ٧١١ بلفظ « متحرقين » بدل « متحرقين » والتصويب من عريب الحديث للخطابى ٤٩ / ٣.

والتحزق كما يقول الإمام الخطابي: التجمع وشدة التقبص.

وفي النهاية لابن الأثير: متحزقين: أي مقبضين ومجتمعين.

وسئل ابن سيرين عن الصحابة: هل كانوا يتمازحون؟ فقال: ما كانوا إلا كالناس. كان ابن عمر يمزح وينشد الشعر (١).

وبهذا يكون موقف أولئك نفر من المتدينين أو المتحمسين للدين، وعبوسهم وتجهمهم الذي ذكره الأخ السائل، لا يمثل حقيقة الدين في شيء، ولا يتفق مع هدى الرسول الكريم وأصحابه.

إنما يرجع إلى سوء فهمهم للإسلام، أو لطبيعتهم الشخصية، أو لظروف نشأتهم وتربيتهم.

وعلى كل حال، لا يجهل مسلم أن الإسلام لا يؤخذ من سلوك فرد أو مجموعة من الناس، يخطئون ويصيبون. والإسلام حجة عليهم، وليسوا هم حجة على الإسلام، إنما يؤخذ الإسلام من القرآن والسنة الثابتة.

تفسير النصوص الموهمة بخلاف ذلك:

وأما النصوص الدبية التي ذكرها السائل، والتي فهم منها من فهم أن الإسلام يدعو إلى الحزن والاكتئاب والتجهم، فأود أن ألقى بعض الضوء عليها حتى لا نسيء فهمها، ونخرجها عن الإطار الذي أريد بها.

فقوله تعالى على لسان قوم قارون له ناصحين: ﴿لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾ لا يفهم منه ذم الفرحة بإطلاق، بل الفرحة المراد هنا - كما يدل عليه السياق - هو فرح الأشر والبطر والغرور والانتفاخ الذي يسي صاحبه فضل الله عليه، وينسب كل فضل إلى نفسه، فهو فرح بغير الحق، كذلك الذي دم به القرآن المشركين حين قال لهم بعد دخولهم النار: ﴿ذَلِكَ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ (٢).

وهو أشبه بفرح الذين سألهم النبي ﷺ من اليهود عن شيء فكنتموه إياه، وأخبروه بغيره، وخرجوا من عنده فرحين بما صنعوا من الكتمان والكذب ولم يكتفوا بذلك، بل

(١) رواه أبو نعيم في: الحلية ٢ / ٢٧٥.

(٢) غافر: ٧٥.

طلبوا الحمد على أنهم سئلوا فأجابوا بالحقيقة وفيهم نزل قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِبْنَهُمْ بِمَقَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (١).

ومثل ذلك فرح الذين غرهم علمهم المادى، فوققوا عهده، ورفضوا ما جاء به الوحى، وفيهم جاء قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ (٢).

وقوله ﷺ: « لَا تَكْثُرْ مِنَ الضَّحْكِ فَإِنَّ كَثْرَةَ الضَّحْكِ تَمِيتُ الْقَلْبَ » فالحديث واضح الدلالة على أن المنهى عنه ليس مجرد الضحك، بل كثرته، وكل شىء خرج عن حده، انقلب إلى ضده.

وأما وصفه ﷺ « بأنه متواصل الأحران » فالحديث ضعيف، والضعيف لا تقوم به حجة.

ويعارضه الحديث الصحيح الذى رواه البخارى، أنه كان ﷺ يستعِذ بالله من الهم والحزن.

على أن ذلك الحديث لو صح لأمكن تأويله أنه كان يمسى ويصبح وهو مشغول بهموم دعوته، وهموم أمته، وما أكثرها.

ولكنه مع هذا لم يضق قلبه الكبير عن المزاح والمداعبة، وإعطاء الفطرة حقها، والناس حقوقهم، وهذه هى الإنسانية الكاملة، والأسوة المثلى .

حدود المشروعية فى الضحك والمزاح :

ومن هنا نقول: إن الضحك والمرح والمزاح أمر مشروع فى الإسلام، كما دلت على ذلك النصوص القولية، والمواقف العملية للرسول الك ﷺ وأصحابه رضى الله عنهم.

وما ذلك إلا لحاجة الفطرة الإنسانية إلى شىء الترويح يخفف عنها لأواء الحياة وقسوتها، وتشعب همومها وأعبائها.

(٢) غافر : ٨٣ .

(١) آل عمران : ١٨٨ .

وفى هذا قال الإمام على رضى الله عنه: «إن القلوب تمل كما تمل الأبدان فابتغوا لها طرائف الحكمة» .

وقال: «روحوا القلوب ساعة بعد ساعة، فإن القلب إذا أكره عسى!» !

كما أن هذا الضرب من اللهو والترفيه يقوم بمهمة التنشيط للنفس، حتى تستطيع مواصلة السير والمضى فى طريق العمل الطويل، كما يريح الإنسان دابته فى السفر، حتى لا تنقطع به.

وفى هذا يقول أبو الدرداء رضى الله عنه: «إني لأستجم نفسى بالشيء من اللهو ليكون أقوى لها على الحق» .

فمشروعية الضحك والمرح والمزاح لا شك فيها فى الأصل، ولكنها مقيدة بقيود وشروط لا بد أن تراعى:

أولها: ألا يكون الكذب والاختلاق أداة الإضحاك للناس، كما يفعل بعض الناس فى أول إبريل - نيسان - فيما يسمونه «كذبة إبريل» .

ولهذا قال ﷺ: «ويل للذى يحدث فيكذب، ليضحك القوم، ويل له، ويل له، ويل له» .

وقد كان ﷺ يمزح ولا يقول إلا حقاً.

ثانياً: ألا يشتمل على تحقير لإنسان آخر، أو استهزاء به وسخرية منه، إلا إذا أذن بذلك ورضى.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَر قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَ خَيْراً مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾ (١).

وجاء فى الحديث الصحيح: «بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم» رواه مسلم.

(١) الحجرات: ١١ .

وذكرت عائشة أمام النبي ﷺ إحدى ضرائرها، فوصفتها بالقصر تعيها به، فقال: «يا عائشة، لقد قلت كلمة لو مزجت بماء البحر لمرجته» قالت: وحكيت له إنساناً - أي قلدته في حركته أو صوته أو نحو ذلك - فقال: «ما أحب أني حكيت إنساناً وأن لي كذا وكذا» (١).

ثالثاً: ألا يترتب عليه تفريع وترويع لمسلم.

فقد روى أبو داود عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: حدثنا أصحاب محمد ﷺ، أنهم كانوا يسرون مع النبي ﷺ فقام رجل منهم، فاطلق بعضهم إلى جبل معه فأخذه، ففرع فقال رسول الله ﷺ: «لا يحل لرجل أن يروع مسلماً».

وعن النعمان بن بشير قال: كنا مع رسول الله ﷺ في مسير، فخفق رجل على راحلته - أي نعى - فأخذ رجل سهماً من كنانته فاتبه الرجل، ففرع، فقال رسول الله: «لا يحل لرجل أن يروع مسلماً» رواه الطبراني في الكبير ورواه ثقات. والسياق يدل على أن الذي فعل ذلك كان يمازحه.

وقد جاء في الحديث الآخر: «لا يأخذ أحدكم متاع أخيه لاعباً ولا جاداً» رواه الترمذي وحسنه.

رابعاً: ألا يهزل في موضع الجد، ولا يضحك في مجال يستوجب البكاء، فلكل شيء أوانه، ولكل أمر مكانه، ولكل مقام مقال. والحكمة وضع الشيء في موضعه المناسب.

ومن ممدوح الشعراء:

إذا جد عند الجد أرضاك جده وذو باطل إن شئت أهلك باطله !
والباطل هنا يقصد به اللهو والمرح.

وقال آخر:

أهازيلُ حيث الهزل يحسن بالفتى وإنني إذا جد الرجال لنو جد !

(١) رواه أبو داود والترمذي وقال: حسن صحيح.

وروى الأصمعي أنه رأى امرأة بالبادية تصلى على سجادتها خاشعة صارعةً فلما فرغت، وقفت أمام المرأة تتجمل وتزين، فقال لها: أين هذه من تلك ؟
فأنشدت تقول:

ولله منى جانب لا أضيعه ولله منى والبطالة جانب !

قال: فعرفت أنها امرأة عابدة لها زوج تتجمل له .

وقد قال أبو الطيب:

ووضع الـدى فى موضع السيف بالعلا مضر كوضع السيف فى موضع الـدى

وفى الحديث: « ثلاث جدهن جد، وهزلهن جد: الكاح والطلاق والعناق »

وقد عاب الله تعالى على المشركين أنهم كانوا يضحكون عند سماع القرآن وكان أولى بهم أن يبكون، فقال تعالى: ﴿ أفمن هذا الحديث تعجبون. وتضحكون ولا تبكون. وأنتم سامدون ﴾ (١).

وعاب على المنافقين فرحهم وضحكهم لتحلفهم عن رسول الله ﷺ فى غزوة تبوك، واعتالهم الأعذار الكاذبة للفقود مع الخوالم، فقال تعالى: ﴿ فرح المـُخَلَّفُونَ بمقعدهم خلاف رسول الله وكرهوا أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى سبيل الله وقالوا لا تنفروا فى الحر قل نار جهنم أشد حرا لو كانوا يفقهون. فليضحكوا قليلا وليبكون كثيرا جزاء بما كانوا يكسبون ﴾ (٢).

خامساً: أن يكون ذلك بقدر معقول، وفى حدود الاعتدال والنوارن، الـدى تقبله الفطرة السليمة، ويرضاه العقل الرشيد، ويلائم المجتمع الإيجابى العامل.

والإسلام يكره العلو والإسراف فى كل شىء، ولو فى العبادة، فكيف بالنهـو والمرح ؟!

ولهذا كان التوجيه النبوى: « ولا تكثر من الضحك فإن كثرة الضحك تميت القلب » فالمنهى عنه هو الإكثار والمبالغة.

(١) النجم : ٥٩ - ٦١ .

(٢) التوبة : ٨١ ، ٨٢ .

وقد ورد عن علي رضي الله عنه قوله: « أعط الكلام من المرح، بمقدار ما تعطى الطعام من الملح ».

وهو قول حكيم، يدل على عدم الاستغناء عن المرح، كما يدل على ضرر الإفراط فيه.

والمبالغة هي التي يحشى من ورائها الإلهاء عن الأعباء، أو تجرى السفهاء، أو إغضاب الأصدقاء، ولعل هذا المراد من حديث « لا تمار أحاك ولا تمازحه » رواه الترمذي. فالمبالغة في المزاح كالمحاراة، كلتاها تؤدي إلى إيفار الصدور.

وقال سعيد بن العاص لابنه: « اقتصد في مزاحك، فالإفراط فيه يذهب البهاء، ويجري عليك السفهاء، وتركه يقبض المؤانس، ويوحش المخالطين ».

وخير الأمور هو الوسط دائماً، وهو نهج الإسلام وخصيسته الكبرى، ومناط فضل أمته على غيرها. وهو الصراط المستقيم الذي ندعو الله أن يهدينا إليه، ويثبتنا عليه في الأقوال والآراء والأعمال والمواقف، اللهم آمين.

اللعب بالشطرنج

س : اختلفنا في حكم اللعب بالشطرنج، ورجعنا إلى كتابك « الحلال والحرام » فرأيك ذكرت أن الفقهاء قد اختلفوا فيه بين الإباحة والكراهة والتحريم.

وقد ملت إلى رأى من أباحه، ولكن بشروط ثلاثة: ألا تزخر بسببه صلاة عن وقتها، وألا يخالطه قمار، وأن يحفظ اللاعب لسانه حال اللعب من السب والفحش والأيمان الكاذبة ونحوها.

فإذا فرط في هذه الثلاثة أو بعضها اتجه القول إلى التحريم.

هذا ما قرأناه في كتابك، ولكن واحداً منا، زعم أنك متساهل في الفتوى وتميل إلى التحليل أكثر من التحريم.

والذى نرجوه منك أن تبين لنا الحكم فى هذه اللعبة بياناً شافياً، بأدلة من النصوص والقواعد الشرعية، فكثير من الناس فى إجازاتهم وعطلهم يتسلون بمثل هذا اللون من اللهو، بدعوى أنهم يشغلون به وقت الفراغ الطويل، ويستغنون به عن الخوض فى أعراض الناس، الذى غدا فاكهة المجالس، ومحور الحديث بين الناس إذا تلاقوا.

نسأل الله أن يشرح صدرك لهذا اليان، فيستفع به الكثيرون، ولك منا الشكر، ومن الله الأجر إن شاء الله.

إخوة فى الإسلام

ج : هذا السؤال من الأخوة فى الإسلام يذكرنى بقاء فقهى ومكرى مفتوح، دعت إليه « جمعية الإصلاح » فى البحرين منذ عدة أشهر من سنة ١٤٠٨ هـ، وقد بدأ اللقاء بورقة قدمها أحد الأخوة هى أشبه بعريضة اتهام لى، ولكن فى صورة كريمة من الأدب والحب والتقدير، ولهذا لم أجد فيها أى إزعاج لى، بل رددت عليها بكل صراحة ووضوح فى شريط مسجل منتشر.

وكان من أوائل الأسئلة : أنى آخذ جانب التسهيل فى الفتوى، وأمىل إلى التحليل أكثر مما أمىل إلى التحريم.

وأذكر أنى قلت: إنى أستطيع أن أقلب الاتهام فأقول عن الآخرين: إنهم يشددون على الناس فى فتواهم، فيعسرون بذلك ولا يسرون، وهذا خلاف ما أوصى به النبى ﷺ، حين قال: « يسروا ولا تعسروا وشرروا ولا تنفروا »^(١)، وقال: « إنما بعثتم مبشرين، ولم تبعثوا معسرين »^(٢).

وأبهم يميلون إلى التحريم فى حين أن الإسلام يميل إلى التحليل، وإلى تقليل التكاليف، ولهذا قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾^(٣) وقال ﷺ: « ذرونى ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم لكثرة أسئلتهم واختلافهم على أنبيائهم »^(٤).

وقال: « ما أحل الله فى كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو، فاقبلوا من الله عافيته، فإن الله لم يكن لينسى شيئاً ثم تلا: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ »^(٥).

وقد أنكر القرآن بشدة على الذين يحرمون بغير إذن من الله ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ آلله أذن لكم أم على الله تفترون﴾^(٦).
ومعتمدى فى التيسير: أن النبى ﷺ ما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما.

فكيف إذا كان التيسير هو الذى تعضده الأدلة، وهو المعبر عن روح الشريعة ؟ كما أنه الملائم لحاجات الناس وروح العصر، وإعطاء صورة سمحة لغير المسلمين عن الإسلام، وهذا ما صرح به الرسول ﷺ حين انتهر أبو بكر الجاريتين المغنيتين فى بيت عائشة، فقال: « دعهما يا أبا بكر، فإنها أيام عيد »^(٧) « لتعلم يهود أن فى ديننا فسحة، وإنى بعثت بحنيفية سمحة »^(٨).

(١) متفق عليه من حديث أس.

(٢) رواه البخارى والترمذى عن أنى هريرة وقال: حسن صحيح .

(٣) المائدة : ١٠١ .

(٤) متفق عليه عن أنى هريرة.

(٥) مريم : ٦٤ .

(٦) يونس : ٥٩ .

(٧) رواه البخارى ومسلم والنسائى .

(٨) رواه الإمام أحمد فى: المستد .

كما يدكرنى سؤال الأخوة هنا بمقال غاضب هائج ملىء بالحشو والإسفاف، خلا من كل أدب للحوار، هو من أغرب وأعنف ما قرأت فى نقد كتابى « الحلال والحرام » وقد ترجمه لى أحد الأخوة (١) من مقال فى صحيفة تصدر فى جنوب إفريقيا، لأحد المشايخ المسلمين هناك، وهو مقال طويل، اشتمل على خلط وخبط، وتطاول وادعاء، دون دراسة أو معرفة بكتاب الله، ولا بأحاديث رسول الله، ولا بأصول الفقه، ولا بمذاهب أئمتة، وأقوال علمائه، ومعرفة ما اتفقوا عليه، وما اختلفوا فيه، وقد قال علماءنا بحق: من لم يعرف اختلاف الفقهاء فليس بفقير. وقالوا: من لم يعرف اختلاف العلماء لم تشم أنفه رائحة العلم !

ولو كان كاتب المقال على شىء من العلم لعلم أنه لا إنكار فى المسائل الاجتهادية الخلافية؛ لأن لكل فيها رأيه ودليله، ولو كان مجتهدا لم يجوز له أن ينكر على أئمة مجتهدين أعلام، فكيف وهو فى أسفل قاع التقليد ؟!

وقد تحدث المقال عن لعب « الشطرنج » كأنه حرام بين مجمع على حرمة بل كأنه كبيرة من الكبائر !

وأنكر بشدة ردى للأحاديث المرفوعة التى رويت فى تحريم الشطرنج، ودعا بالويل والثبور وعظائم الأمور، على كل من ينكر حديثا رواه الفقهاء فى كتبهم ! فإن هذا اتهام للفقهاء بالتزوير، والكذب على الرسول ﷺ (٢) !

وزعم صاحب المقال أنى أبيع الشطرنج بإطلاق، وهذا إما كذب واضح، وإما جهل فاضح، فإننى لم أبحه إلا بشروط ذكرها العلماء المعبرون، فنقلتها عنهم.

مذهب الحنفية:

ومعظم العلماء فى جنوب إفريقيا إنما هم من مهاجرى الهند الذين ينتسبون إلى

(١) هو الرميل الكريم الأستاذ الدكتور : محمد كمال جعفر ، أستاذ العقيدة والفلسفة ورئيس قسم العقيدة والأديان ، بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، بجامعة قطر ، الذى انتقل إلى رحمة الله تعالى فى رمضان (١٤٠٨هـ) عمر الله له ، وجراه حياً ، وتقبله فى الصالحين من عباده ، وقد ترجم المرحوم أكثر المقال ولم يتحمل ترجمة أباقى طبعته وسوء أدبه .

(٢) جهل هذا المسكين أن فى كثير من الكتب العقيدة أحاديث وأهية، وأخرى لا أصل لها، وثالثة موضوعة مكذوبة ومن أجل هذا عصى المحدثون بتخريج الأحاديث المعلقة فى كتب الفقه مثل : « التحقيق » لابن الجوزى، و « تنقيح » لابن عبد الهادى، و « نصب الرأية » للزبلى، و « تلخيص الخير » لابن حجر، وغيرها .

المذهب الحنفي، والمفروض في كتاب المقال « الشطرنج والإسلام » أن يكون حنفي المذهب، ولكن يبدو من إرغائه وإزباده أنه لم يقرأ كتب المذهب، بل لم يقرأ المتون المشهورة المعتمدة فيه، مثل كتاب « القلوري » و « الهداية » و « الكنز » و « المختار » و « تنوير الأبصار » وغيرها، ناهيك بشروحها !

فهذه المتون تعرضت للعب الشطرنج في كتاب « الشهادات » عند الحديث عن لا تقبل شهادته، وأحياناً في كتاب « الكراهية » أو « الحظر والإباحة » على اختلاف التسميات عند الحنفية.

وقد أجمعت هذه المتون على أن الذي يقامر بالشطرنج، هو الذي تسقط عدالته، وترد شهادته؛ لأنه ارتكب حراماً، بل كبيرة، لدخول الميسر - وهو القمار - في اللعب، والميسر قرين الخمر، في كتاب الله تعالى.

وبعضهم أضاف إلى المقامرة أموراً أخرى كل واحد منها كاف لإسقاط عدالته، كأن تفوته بسبب الاشتغال به الصلاة، أو يكثر من الأيمان الكاذبة عليه. أو يلعب به في الطريق لمخالفته للمروءة، أو يذكر عليه فسقاً أو يدمنه ويداوم عليه^(١).

قال في « الهداية » : (فأما مجرد اللعب بالشطرنج فليس بفسق مانع من الشهادة؛ لأن للاجتهاد فيه مساعاً)^(٢).

ولما قرن متن « الكنز » بين النرد والشطرنج في أن من يقامر بهما أو تفوته بسببهما الصلاة ترد شهادته، قال شارحه ابن نجيم في « البحر » : (ظاهر تقييده بما ذكر استواء النرد والشطرنج، وليس كذلك فإن اللعب بالنرد مبطل للعدالة مطلقاً، كما في « العناية » وغيرها، للإجماع على حرمة، بخلاف الشطرنج؛ لأن للاجتهاد فيه مساعاً ؛ لقول مالك والشافعي بإباحته، وهو مروي عن أبي يوسف، كما في « المجتبى » من الحظر والإباحة، واختارها ابن الشحنة إذا كان لإحضار الذهن، واختار أبو زيد الحكيم حله، ذكره شمس الأئمة السرخسي^(٣).

(١) انظر. الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ٤ / ٣٨٣ ط بيروت - مصورة عن ط بولاق.

(٢) الهداية مع فتح القدير ٦ / ٣٨ .

(٣) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ٧ / ٩١ .

ولنعد إلى بحث الموضوع من أساسه.

حتى ظهر الشطرنج في الحياة الإسلامية ؟ :

الشطرنج - بكسر الشين وقد تفتح - لعبة تلعب على رقعة ذات أربعة وستين مربعا، وتمثل دولتين متحاربتين باثنتين وثلاثين قطعة، تمثل الملكين والوزيرين والخيالة والقلاع والفيلة والجنود ... (هندية) .

هذا ما عرفها به « المعجم الوسيط » .

وقد اتفق العلماء من فقهاء ومفسرين ومحدثين وشرائح على أنها لم تعرف عند العرب في زمن النبي ﷺ، وإنما عرفوها بعد الفتح (١)، فقد نقلوها عن الفرس الذين كانوا قد نقلوها عن الهنود .

قيمة الأحاديث الواردة فيه :

ونظرا ؛ لأنه لم يكن في عصر النبوة لم يثبت عن النبي ﷺ حديث في شأنه، وإن رويت فيه أحاديث من نوع « إن لله عروجل في كل يوم ثلاثمائة وستين نظرة ليس لصاحب الشاه (٢) منها نصيب » رواه ابن أبي الدنيا في ذم الملاحى، وحكم الألبانى بوضعه في « الإرواء » برقم « ٢٦٧١ » .

ومثله ما رواه الديلمي عن ابن عباس رفعه: « ألا إن أصحاب الشاه في النار : الذين يقولون : قتل والله شاهك » .

وعن أنس مرفوعا : « ملعون من لعب بالشطرنج » .

وعن علي مرفوعا : « يأتي على الناس زمان يلعبون بها ، ولا يلعب بها ، إلا كل جبار، والجبار في النار » .

قال الحافظ ابن كثير: والأحاديث المروية فيه لا يصح منها شيء، ويؤيد هذا ما تقدم من أن ظهوره كان في أيام الصحابة (٣) .

(١) ذكر ذلك الحافظ المحجة المؤرخ ابن كثير في « إرشاده » كما في بيل الأوطار ٨ / ٢٥٩ ط دار المعرفة - بيروت .

(٢) الشاه بالعامية هو الملك - ومعروف في الشطرنج أن اللعبة تنتهي إذا هوى أحد الخصمين على ملك الآخر

(٣) ذكر هذه الأحاديث وتعقيب ابن كثير العلامة الشوكاني في - بيل الأوطار ٨ / ٢٥٩ .

ومن هالم يستدل أحد من الأئمة الذين ذهبوا إلى تحريمه بشيء من هذه الأحاديث، ولو كان لها قيمة علمية عندهم لاستندوا إليها، إنما استدل بها بعض المتأخرين .

وقال الإمام أحمد رغم تشديده فيه : أصبح ما فى الشطرنج قول على رضى الله عنه ^(١)، يعنى أنه لم يثبت فيه شيء مرفوع إلى النبى ﷺ وسيأتى أن قول على نفسه غير ثابت عنه .

سبب الاختلاف فى حكمه :

ولعدم وجود نص شرعى فى شأن لعبة الشطرنج بين الحكم، ويحسم الأمر، اختلف الفقهاء فى حكمه، ما بين مباح له، وكاره، ومحرم، كمعظم المسائل التى لا توجد فيها نصوص بينة ملزمة، وهذا من فضل الله على الناس، ولطفه بهم، وتيسيره عليهم، أن سكت عن أشياء، رحمة بهم غير نسيان ﴿وما كان ربك نسيا﴾ ^(٢) .

قال العلامة ابن حجر الهيتمى فى شرحه لمهاج النووى، فى شأن الأحاديث المحكية فى ذم الشطرنج : (قال الحافظ : لم يثبت منها شيء من طريق صحيح ولا حسن . وقد لعبه جماعة من أكابر الصحابة، ومن لا يحصى من التابعين ومن بعدهم .

قال : ومن كان يلعبه غيباً : سعيد بن جبر رضى الله عنه) ^(٣) . ومعنى غيباً أى قبيلاً .

مذهب الشافعية فى الشطرنج :

وقد عرفنا مذهب الحنفية فى شأن الشطرنج، ومذهب الشافعية أكثر تيسيراً فى حكمه، كما هو مشهور عنهم .

قال الإمام النووى فى « الروضة » :

(اللعب بالشطرنج مكروه : وقيل : مباح لا كراهة فيه . ومال الحلبي إلى تحريمه، واختاره الرويانى . والصحيح الأول) ^(٤) يعنى الكراهة، والظاهر : أنها الكراهة التنزيهية، فهذا هو المختار عند الشافعية .

(١) المصدر السابق .

(٢) مريم : ٦٤ .

(٣) تحفة المحتاج فى شرح المنهاج، وحواشى الشروانى وابن قاسم عليها ١٠ / ٢١٧ .

(٤) الروضة ١١ / ٢٢٥ ط المكتب الإسلامى .

وهذا ما نص عليه في « المهاج » أيضا حيث قال: (ويحرم اللعب بالنرد على الصحيح ^(١)، ويكره بشرط نرج) .

قال في « التحفة » : (ونازع البلقيني في كراهته بأن قول الشافعي: لا أحبه ، لا يقتضيها) ^(٢) .

وقال النووي في الروضة بعد أن صح القول بالكراهة: (فإن اقترن به قمار أو فحش أو إخراج صلاة عن وقتها عمداً، ردت شهادته بذلك المقارن - أي لا باللعب نفسه - وإنما يكون قماراً إذا شرط المال من الجانبين، فإن أخرج أحدهما ليذله إن غلب ، ويمسكه إن غلب، فليس بقمار، ولا ترد به شهادته، لكنه عقد مسابقة على غير آلة قتال، فلا يصح، ولو لم تخرج الصلاة عن الوقت عمداً، لكن شغله اللعب به حتى خرج، وهو غافل، فإن لم يتكرر ذلك منه لم ترد شهادته، وإن كثر منه فسق، وردت شهادته ، بخلاف ما إذا تركها ناسياً مراراً؛ لأنه هنا شغل نفسه بما فاتت به الصلاة. هكذا ذكره ، وفيه إشكال، لما فيه من تعصية ^(٣) الغافل اللاهي، ثم قياسه الطرد في شغل النفس بغيره من المباحات) ^(٤) .

والأولى أن نذكر هنا كلمة الشافعي بنصها من « الأم » قال رضي الله عنه: (يكره - من وجه الخبر - اللعب بالنرد أكثر مما يكره اللعب بشيء من الملاهي، ولا نحب اللعب بالشطرنج وهو أخف من الرد، ويكره اللعب بالحزاة والفرق، وكل ما للعب الناس؛ لأن اللعب ليس من صفة أهل الدين ولا المروءة، ومن لعب بشيء من هذا على الاستحلال له

(١) إنما قال على الصحيح لأنه في وجه آخر. أنه مكروه كما في الروضة ص ٢٢٦ .

(٢) التحفة مع حواشيها ١٠ / ٢١٦، ٢١٧ .

(٣) أي الحكم بأنه عاص؛ لأنه حينئذ غير معذور بعفته ونسيانه، وقد أجاب الإمام الشافعي في الأم عن هذا الاستشكال بقوله: فإن قيل: فهو لا يترك وقتها للعب إلا وهو ناس؛ قيل: فلا يعود للعب الذي يورث السب، فإن عاد له وقد جربه أنه يورثه ذلك، فذلك استعفاف . (الأم ٦ / ٢١٣ ط الشنب القاهرة) . قال في التحفة: وحاصله أن العلة شأت من تعاطيه للعمل الذي من شأنه أن يلهي عن ذلك، فكان كالمتمدد لتعبه . ويجري ذلك في كل لهو ولعب مكروه، ومشغل - أي شاعل - للنفس ومؤثر فيها تأثيراً يستولي عليها، حتى تشتغل به عن مصالحها الأخروية بل يمكن أن يقال ذلك في شغل بكل مباح؛ لأنه كما يجب تعاطي مقدمات الواجب، يجب تعاطي ترك مقوماته، والكلام فيمن جرب نفسه أن استعماله بذلك المباح يلهيه حتى يموت به الوقت. اهـ. التحفة ١٠ / ٢١٧ .

(٤) الروضة ١١ / ٢٢٦ .

لم ترد شهادته، والحزة تكون قطعة خشب فيها حفر بها يلعبون بها، إن غفل به عن الصلوات فأكثر حتى تفوته ثم يعود له حتى تفوته، رددنا شهادته على الاستحفاف بمواقيت الصلاة، كما مردها لو كان جالسا فلم يواظب على الصلاة من غير نسيان ولا غلبة على عقل^(١).

مذهب مالك في اللعب بالشرط نج :

وفي مذهب مالك نجد الإمام ابن رشد « الجد » ينقل عن « العتيبة » في « البيان والتحصيل » :

(سئل مالك عن اللعب بالشرط فقال: لا حير فيه وليس بشيء، وهو من الباطل، واللعب كله من الباطل، ليسبغى لدى العقل أن تهاه اللحية والثيب والسن عن الباطل، وقد قال عمر بن الخطاب لأسلم في شيء: أما آن أن تهالك لحيتك هذه ؟ قال أسلم: فمكثت زمانا طويلا وأنا أظن أن ستهاني)^(٢).

وسئل مالك أيضا عن الرجل يلعب مع امرأته في البيت بالأربعة عشر، قال: ما يعجبني ذلك، وليس من شأن المؤمن اللعب، لقول الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾^(٣).

وعلق على ذلك ابن رشد فقال: (الأربعة عشر قطع معروفة كان يلعب بها كالنرد، وهو النردشير الذي قال فيه رسول الله ﷺ: « من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله »^(٤)) و « من لعب بالنردشير فكأنما غمس يده في لحم خنزير »^(٥) وكذلك الشرط نج له حكمه، وقد قال فيه الليث بن سعد: إنه شر من النرد، فاللعب بشيء من ذلك كله على سبيل القمار والخطر لا يحل ولا يجوز بإجماع من العلماء؛ لأنه من الميسر الذي قال الله فيه: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾^(٦). وأما اللعب بشيء من ذلك كله على غير وجه القمار فلا يجوز؛ لأن النبي ﷺ قال: « من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله » نعم ولم يخص قمارا من غيره . فمن أدمن اللعب بشيء من ذلك كله كان قد حاق في إمامته وشهادته، وقد كان عبد الله بن عمر

(١) الأم ٦ / ٢١٣ ط الشعب .

(٢) البيان والتحصيل ١٨ / ٤٣٦ .

(٣) يوس : ٣٢ .

(٦) المائدة : ٩٣ .

(٤ ، ٥) سيأتي تخريجهما بعد .

إذا رأى أحدا من أهله يلعب بالرد صربه وكسرها. وبلغ عائشة رضى الله عنها: أن أهل بيت في دارها كانوا سكاكاً فيها عندهم الرد ، فأرسلت إليهم: «لئن لم تخرجوه لأخرجنكم من داري» وأنكرت ذلك عليهم، ذكر ذلك مالك في موطئه.

قال: ولا فرق في ذلك كله بين لعب الرجل به مع أحببي في بيته أو في غير بيته، وبين لعبه به مع أهله في بيته. إن كان على الخطار والقمار، فذلك حرام بإجماع، وإن كان على غير القمار فهو من المكروه الذي تسقط شهادة من أدمن اللعب به، وهو الذي قال مالك فيه في هذه الرواية. ما يعجبني ذلك، وليس من شأن المؤمن اللعب، لقول الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ فهذا من الباطل، وبالله تعالى التوفيق^(١).

وكلمة «الباطل» لا تعني أنه حرام، بل تعني أنه من اللغو واللعب وليس كل لهو ولعب حراماً، وإن قال بذلك بعض المالكية، أخذوا من كلام مالك^(٢)، وهو لا يفيد ذلك.

كيف وهو يقول عن الشطرنج: لا خير فيه، وليس بشيء، ولا يعجبي، وأنه لا يليق بذى اللحية والشيب والسن، وهذا كله لا يدل على أكثر من الكراهية التنزيهية.

مذهب الحنابلة:

وأما مذهب الحنابلة، فيعبر عنه الإمام ابن قدامة في «المغني» فيقول: (كل لعب فيه قمار فهو محرم، أي لعب كان، وهو من اليسر الذي أمر الله تعالى باجتنابه، ومن تكرر منه ذلك ردت شهادته، وما حلا من القمار - وهو اللعب الذي لا عوض فيه من الجانبين ولا من أحدهما - فممنه ما هو محرم، ومنه ما هو مباح، فأما المحرم فاللعب بالرد، وهذا قول أبي حنيفة وأكثر أصحاب الشافعي، وقال بعضهم: هو مكروه غير محرم.

واستدل ابن قدامة لمذهبه بالحديثين اللذين ذكرهما ابن رشد من قبل.

قال: (إذا ثبت هذا، فمن تكرر منه اللعب به لم تقبل شهادته، سواء لعب به قماراً أو غير قمار، وهذا قول أبي حنيفة ومالك وظاهر مذهب الشافعي).

وأما الشطرنج فهو كالرد في التحريم، إلا أن الرد أكد منه في التحريم؛ لورود النص في تحريمه، لكن هذا في معناه، فيثبت فيه حكمه، قياساً عليه.

(١) البيان والتحصيل ١٧ / ٥٧٧، ٥٧٨.

(٢) انظر: الشرح الصغير لندردير وحاشية الصاوي عليه

وذكر القاضي حسين: ممن ذهب إلى تحريمه: علي بن أبي طالب، وابن عمر، وابن عباس، وسعيد بن المسيب، والقاسم، وسالم، وعروة، ومحمد بن علي بن الحسين، ومطر الوراق، ومالك، وقول أبي حنيفة .

وذهب الشافعي إلى إباحته، وحكى ذلك أصحابه عن أبي هريرة وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير، واحتجوا بأن الأصل الإباحة، ولم يرد بتحريمها نص، ولا هي في معنى المنصوص عليه، فيبقى على الإباحة، ويفارق الشطرنج النرد من وجهين:

أحدهما: أن في الشطرنج تدبير الحرب، فأشبهه اللعب بالخراب، والرمي بالشاب والمسابقة بالخيال.

والثاني: أن المعول في النرد على ما يخرج الكعتان، فأشبهه الأرقام والمعول في الشطرنج على حذقه وتدييره، فأشبهه المسابقة بالسهام .

ولما قول الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ ﴾ (١).

قال علي رضي الله عنه: الشطرنج من الميسر.

ومر علي رضي الله عنه على قوم يلعبون بالشطرنج فقال: ﴿ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ ﴾ .

قال أحمد: أصح ما في الشطرنج قول علي رضي الله عنه .

وروى واثلة بن الأسقع رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « إن الله عز وجل ينظر في كل يوم ثلاثمائة وستين نظرة ليس لصاحب الشاه فيها نصيب » رواه أبو بكر بإسناده؛ ولأنه لعب يصد عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة، فأشبهه اللعب بالنرد .

وقولهم: لا نص فيها، قد ذكرنا فيها نصا، وهي أيضا في معنى النرد المنصوص على تحريمه، وقولهم: إن فيها تدبير الحرب، قلنا: لا يقصد هذا منها، وأكثر اللاعبين بها إنما يقصدون منها اللعب أو القمار، وقولهم: إن المعول فيها على تدييره، فهو أبلغ في اشتغاله بها وصددها عن ذكر الله والصلاة .

(١) المائدة: ٩٠ .

إذا ثبت هذا؛ فقال أحمد: الرد أشد من الشطرنج، وإنما قال ذلك لورود النص في الرد، والإجماع على تحريمه، بخلاف الشطرنج، وإذا ثبت تحريمه فقال القاضي: هو كالنرد في رد الشهادة به، وهذا قول مالك وأبي حنيفة (١)؛ لأنه محرم مثله.

وقال أبو بكر: إن فعله من يعتقد تحريمه فهو كالنرد في حقه، وإن فعله من يعتقد إباحته لم ترد شهادته، إلا أن يشعله عن الصلاة في أوقاتها، أو يخرج به إلى الحلف الكاذب، ونحوه من المحرمات، أو يلعب بها على الطريق، أو يفعل في لعبه ما يستخف به من أجله ونحو هذا مما يخرج عن المروءة، وهذا مذهب الشافعي، وذلك لأنه مختلف فيه، فأشبهه مسائل المختلف فيه (٢).

أدلة القائلين بتحريم الشطرنج:

تلك هي مذاهب الأئمة، وأقوال الفقهاء، في حكم الشطرنج، وهي تختلف ما بين الإباحة بشروط، والكراهة، والتحريم.

وإذا نظرنا إلى ما امتد إليه الذين شددوا ومالوا إلى التحريم، نجد أدلتهم تتركز فيما يلي:

١ - قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾. وقول علي: «الشطرنج من الميسر».

٢ - ما ورد من أحاديث في ذم الشطرنج والوعيد عليه، ولعن أهله، مثل ما ذكره ابن قدامة في «المغني»، وما ذكرناه من قبل مما رواه ابن أبي الدنيا والديلمي وغيرهما.

٣ - ما ورد في الهوى عن «النرد» أو «التردشير» مثل:

أ - حديث أبي موسى: «من لعب الترديشير فقد عصى الله ورسوله» (٣).

ب - وكذلك حديث بريدة: «من لعب الترديشير فكأنما غمس يده في لحم خنزير ودمه» (٤). والترديشير هو: النرد. فارسي معرب. وشير معناه: حلو.

(١) قد نقلنا أقوال المذهبين من قبل.

(٢) المغني ٩ / ١٧٢، ١٧٣ المطبعة البوصفية.

(٣) الحديث أخرجه مالك في الموطأ ٢ / ٩٥٨ / ٦ وأحمد في المسند ٤ / ٣٩٤، ٣٩٧، ٤٠٠، وأبو داود

(٤٩٣٨)، وابن ماجه (٣٧٦٢)، والحاكم ١ / ٥٠ وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي. كما رواه

البخاري في كتاب الأدب المفرد.

(٤) رواه مسلم في كتاب الشعر برقم (٢٢٦٠) وأبو داود (٤٩٣٩) وابن ماجه (٣٧٦٣)

وقد انعقد الإجماع على تحريم الرد، قامر به، أو لم يقامر .

٤ - حديث: « كل ما يلهو به الرجل المسلم باطل إلا رمية بقوسه، وتأديه فرسه وملاعبته أهله، فإنهن من الحق » (١) .

والشطرنج خارج عن هذه الثلاثة، فهو باطل، والباطل حرام.

٥ - ما جاء عن الصحابة أنهم أنكروه، ومنه ما روى أن علياً رضي الله عنه مر على قوم يلعبون الشطرنج فقال: ﴿ ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون ﴾ ! .

٦ - القياس على الرد، فكلاهما لهو ولعب، ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة، بل ذهب بعضهم إلى أن الشطرنج شر من الرد في هذا؛ لأنه يشغل فكر صاحبه وقلبه أكثر مما يشغله الرد .

مناقشة أدلة المحرمين:

والتأمل في هذه الأدلة التي اعتمد عليها القائلون بتحريم الشطرنج، يجد أن شيئاً منها لا يثبت للقد، ولا يمكن أن يعتمد عليه في التحريم الذي ينبغي الاحتياط فيه، حتى لا نحرم ما أحل الله .

آية سورة المائدة:

فأما الاستدلال بآية سورة المائدة التي دلت على تحريم الخمر والميسر، فلا نزاع في أن الميسر محرم كالخمر، وفيه إثم كبير بنص القرآن، فهو من الكائز، وليس مجرد حرام ..

ولكن أين الدليل على أن الشطرنج من الميسر؟

سيقولون: قول علي: إنه من الميسر، وسيأتى أن هذا القول عن علي لم يثبت .

على أنه لو سلمنا بثبوته لحمل على أنه من الميسر إذا لعب على قمار، لا لمجرد اللهو والتسلية .

(١) رواه ترمذي (١٦٣٧) عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حمزة، وهو مرسل، وفيه عمة ابن إسحاق، لكنه روى عن عتبة بن عامر مثله، وابن لم يذكر لفظه، وقال: حسن صحيح، وهو عند أبي داود (٢٥١٣) والنسائي في المجاهد، وابن ماجه (٢٨١١) ووصفه العراقي في تحريج الإحياء بأنه مضطرب.

أحاديث ذم الشطرنج والوعيد عليه :

أما أحاديث ذم الشطرنج والوعيد الشديد عليه، ولعن فاعله .. إلخ، فقد بين الأئمة من نقاد الحديث أن شيئاً منها لم يثبت، ولم يقل إمام من أئمة الحديث بصحة حديث واحد منها، ولا بحسنه، وقد نقلنا قول الإمام أحمد، وقول ابن كثير وغيرهما.

وشيخ الإسلام ابن تيمية رغم تشدده جداً في أمر الشطرنج لم يستدل بحديث واحد منها إنما اعتمد على أنه يلهى عن ذكر الله وعن الصلاة .

أحاديث تحريم الرد :

فأما الأحاديث التي دلت على تحريم الرد، فمحزن نسلم بها، وإن كان الحديث الأول عن أبي موسى في سنده انقطاع، وقد روى موقوفاً من قوله كما ذكر ابن كثير في تفسير آية : ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ ... ﴾ وله شاهد لم يسلم من مقال، ولهذا قال الشيخ الألباني في تخريج منار السبيل: لا بأس به في الشواهد والمتابعات حديث ٢٦٧٠ .

وبكفياً حديث بريدة عند مسلم: « فكأنما غمس يده في لحم خنزير ودمه » وعمرس اليد في لحم الخنزير مقدمة إلى أكله، وفيه إشارة إلى التحريم، كما قال الشوكاني؛ لأن التلوث بالسجاسات من المحرمات (١)؛ ولأنه قد يؤدي إلى الميسر، وهو من الكبائر .

والمذاهب الأربعة وجمهور العلماء مجمعون على تحريم الرد، قال الشوكاني: (وقد كرهها عامة الصحابة، وروى أنه رخص فيها ابن المسيب وابن مغفل على غير قمار) (٢) .

وكلام الإمام الشافعي الذي نقلناه من قبل لا يدل على تحريمه. وقد صرح بعض الشافعية بكراهته فقط .

وعلى كل حال فتحريم الرد هو الراجح، وأما لا أضرار فيه، ولكن الذي أثار فيه أن يقال: الشطرنج هو الرد، أو هو منه .

فالرد لعبة معروفة من لعب الفرس، وقد نقلت إلى العرب قبل الإسلام، وعرفوها، ولهذا جاءت فيها أحاديث وآثار صحاح وحسان.

(١) نيل الأوطار ٨ / ٢٥٨ ط . دار المعرفة، بيروت .
(٢) نفسه ص ٢٥٩ .

وهو الذي يسمى (الرهر) ويطلق عليه في مصر « الطاولة » فإن في المعجم الوسيط:
النرد لعبة ذات صندوق وحجارة وقصير، تعتمد على الحظ، وتنتقل فيها الحجارة على
حسب ما يأتي به القمص: الزهر. وتعرف عند العامة بـ « الطاولة ».

أما الشطرنج، فهو لعبة أخرى أصلها من الهند، ونقلت إلى فارس، ولم يعرفها لعرب
إلا بعد الفتح.

حديث: « كل ما يلهو به المسلم باطل .. » :

أما حديث: « كل ما يلهو به الرجل المسلم باطل، إلا .. » قال باطل هنا ليس معناه الحرام
كما قد يتوهم، وإنما الباطل ما ليس فيه فائدة دينية في ذاته، فهو أشبه بكلمة « اللغو ».

ولا ريب أن اشتغال المسلم بالحق وبالأمر النافعة أولى وأجدى، لما وصف به الله
المؤمنين، بقوله: ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ﴾^(١).

ولكن لا يعني هذا أن الله أو اللعب بغير الأمور الثلاثة المذكورة حرام؛ فقد لعب
الحبشة ورقصوا في مسجده عليه السلام يوم العيد وهو ينظر إليهم ويشجعهم، وعائشة معه تنظر
إليهم.

وقد حث عليه الصلاة والسلام أن يكون مع العرس لهو، إشاعة للبهجة والفرح حتى
لا يكون عرساً صامتاً. وشرع المصارعة والمسابقة على الأقدام كمسابقتها لعائشة، كما
سبق بين الخيل وأعطى السابق.

وكلها خارج عن الثلاثة المذكورة.

وفي هذا المعنى حديث آخر رواه السائي في « كتاب عشرة النساء » والطبراني في
« الكبير » عن جابر بن عبد الله، وجابر بن عمير الأنصاريين مرفوعاً بلفظ « كل شيء ليس
من ذكر الله عز وجل فهو لغو ولهو، أو سهو، إلا أربع حصال: مشى الرجل بين الغرضين،
وتأديبه فرسه، وملاعبته أهله، وتعلم السباحة »^(٢).

(١) المؤمنون: ٣.

(٢) وجود المنقري في: « الترغيب » إسناده بعد أن عزاه للطبراني، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: رجال الطبراني
رجال الصحيح، خلا عبد الوهاب بن يعقوب، وهو ثقة ٦ / ٢٦٩ وذكره الألباني في: سلسلة الأحاديث الصحيحة
(٣١٥).

والنص هنا وضع كلمة « لغو ولهو » أو « سهو » موضع كلمة « باطل » في الحديث الآخر، مما يحدد المقصود بها، كما أضاف الحديث هنا إلى الثلاثة رابعا وهو « السباحة » مما يدل على أن الحصر في الثلاثة غير مراد .

وقد جاء عن أبي الدرداء رضى الله عنه وهو من زهاد الصحابة ونساکهم: إني لأستجم نفسي بالشئ من الباطل، ليكون أقوى لها على الحق .

وواضح أن مراده بالباطل هنا هو : اللهو واللعب، فهو يستعين به على تنشيط نفسه للحق، بعد أن تأخذ شيئا من الاستجمام والراحة، كما قال الشاعر:

والنفس تسأم إن تطاول جِدّها فاكشف سامة جِدّها بمزاح

وقال الإمام أبو حامد الغزالي في كتاب « السماع » من « إحيائه » في الرد على من احتجوا بالحديث المذكور على تحريم الغناء كله: (قوله : « باطل » لا يدل على التحريم، بل يدل على عدم الفائدة، وقد يسلّم ذلك، على أن التلهي بالنظر إلى الحبشة خارج عن هذه الثلاثة، وليس بحرام، بل يلحق بالمحصور غير المحصور، كقوله ﷺ: « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث .. » فإنه يلحق به رابع وخامس. فكذاك ملاعبة امرأته لا فائدة له إلا التلذذ، وفي هذا دليل على أن التفرج في البساتين، وسماع أصوات الطيور وأنواع المداعبات، مما يلهو به الرجل لا يحرم عليه شيء منها، وإن جاز وصفه بأنه باطل (١).

وما قاله ابن حزم في الرد على من قال : الغناء ليس من الحق فهو إذن من الباطل، من أن الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى يقال هنا أيضا .

فمن نوى باللعب ترويح النفس واستجمامها، لتستطيع مواصلة السير على طريق الحق، واحتمال أعبائه وما أثقلها فهو محسن مأجور كما يؤجر في كل المباحات بنيتها .

ومن لم يقصد إلا الترويح والترفيه دون أن يخطر بباله الاستعانة على الطاعة، فقد أتى أمرا مباحا بشروطه .

ما جاء عن الصحابة في ذمّه :

وأما ما جاء عن الصحابة، فليس فيها أثر متصل صحيح .

(١) إحياء علوم الدين ٢ / ٢٨٥ ط دار المعرفة - بيروت، وانظر ما نقلناه عنه حول ذلك في فتوى « الغناء »

وقد ذكر الحافظ السخاوي في كتابه : « عمدة المحتج في حكم الشطرنج » أن الإمام أحمد قال : أصبح ما في الشطرنج قول علي رضي الله عنه .

وقول علي يحتمل قوله حين مر على لاعبي الشطرنج . ﴿ ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون ﴾ !؟

ويحتمل ما رواه عنه جعفر بن محمد عن أبيه : الشطرنج من الميسر .

والأول ليس له إسناده صحيح أو حسن متصل ، كما بين ذلك العلامة الألباني في « إرواء الغليل » بأن هذا الأثر لا يثبت عن علي ، وأن خير أسانيد مقطع (١) .

على أن هذا الأثر لو صح لا يفيد التحريم جزماً ، إنما يفيد مجرد الإنكار على الاشتغال بهذا اللهو ، وإلا لو كان حراماً ومكراً ، لغيره بيده ، فهو الإمام المسئول وبيده السلطة .

وأما الأثر الثاني فقد نقل الشوكاني عن ابن كثير قوله : هو منقطع جيد (٢) ولا حجة في منقطع لو كان مرفوعاً ، فكيف وهو موقوف ؟

وقول الإمام أحمد : أصبح ما في الشطرنج قول علي ، لا يدل على أنه صحيح عنده ، بل يعني أنه أحسن من غيره ، وإن كان ضعيفاً في نفسه ، كما بين ذلك المحققون في قولهم : أصبح ما في الباب كذا ، أي أقل ضعفاً .

وما روى عن الصحابة في ذلك يعارض بعضه بعضاً ، فقد روى عن ابن عباس وابن عمر وأبي موسى الأشعري وأبي سعيد وعائشة : أنهم كرهوه .

ورويت إباحته عن ابن عباس وأبي هريرة ، وأصيف إليهم من التابعين ابن سيرين وسعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير ، ومن بعدهم هشام بن عروة بن الزبير (٣) .

ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، ما لم يجمعوا على أمر ، فإنهم لا يجتمعون على ضلالة .

(١) إرواء الغليل ٨ / ٢٨٨ ، ٢٨٩ حديث (٢٦٧٢) .

(٢) بيل الأوطار ٨ / ٢٥٩ .

(٣) المصدر السابق .

ولم يثبت في الشطرنج بخصوصه حديث مرفوع بوجه ، وقد ذكرنا من قبل قول الحافظ ابن كثير : (والأحاديث المروية فيه لا يصح منها شيء ، ويؤيد هذا ما تقدم من أن ظهوره كان في أيام الصحابة)^(١) .

القياس على الرد :

وأما من احتج على تحريمه بقياسه على الرد باعتار علة التحريم هي اللهو واللعب ، أو باعتباره شرا من الرد باعتار العلة الصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، وهو أبلغ من الرد في ذلك - فهذا غير مسلم ؛ لأنه قياس مع الفارق ؛ فقد فارق الرد - كما قالوا - بأن الشطرنج معتمده الحساب الدقيق ، والفكر الصحيح ، فقيه تشجيد الفكر ، وبوع من التدبير ، ومعتمد الرد الحرر والتخمين المؤدى إلى غاية من السفاهة والحمق . وقد قاسوا عليهما كل ما في معناه من أنواع اللهو ، فكل ما معتمده الحساب والفكر لا يحرم ، وكل ما معتمده التخمين يحرم^(٢) . فالمعول في الرد على ما يخرج العصفان ، فأشبهه الأزلام . والمعول في الشطرنج على حذقه وتدبيره ، فأشبهه المسابقة بالسهام .

كما أضافوا إلى ذلك أنه يعين على تدبير الحرب ، وإدارة المعارك ، فأشبه اللعب بالخراب ، والرمي بالنشاب ، والمسابقة بالخيول .

وهذا في الحقيقة غير مسلم ؛ فليس هناك ارتباط بين إتقان لعبة الشطرنج وإتقان فن الحرب ، وإدارة رحي القتال ، وأمهر اللاعبين للشطرنج ربما لا يدري في فن الحرب شيئا ! وحسبنا الفرق الأول ، وهو مؤثر وكاف .

والقول بأنه يصد عن ذكر الله وعن الصلاة غير مسلم أيضا ، ما دام من يقول بإباحته يقيد بها بشرط ألا يشغله عن الصلاة ، أو أى واجب آخر ديني أو دنيوي .

وكثير من المباحات إذا استرسل الإنسان فيها ، وخصوصا المحبة منها إلى النفس ، تشغل وتلهي عن ذكر الله ، وعن الصلاة وعن الواجبات ، إذا لم يكن المسلم نير البصيرة ، قوى الإرادة ، ولكن هذا لا يجعلها محظورة بإطلاق ، بل تباح بقيد عدم الإسراف فيها والاشتغال بها عما أوجب الله عليه .

(١) المصدر السابق .

(٢) نظر : تكملة المحتاج شرح المنهاج لابن حجر وحواشي الشرواني وابن قاسم عليه ١٠ / ٢١٦ .

فلو أن مسلماً كان فى إجازة ولديه فراغ وقت ، مخصص للعب به وقتاً معيناً ليس فيه صلاة مفروضة كوقت الضحى - من التاسعة إلى الحادية عشرة مثلاً - لم يكن فى ذلك منع ولا تحريم ، لا سيما أن بعض الناس يشتغل بها عن ارمية والقييل والقال ، مما يأكل الحسنات ، كما تأكل النار الحطب .

وكم تأتى على الإنسان ظروف لا يجد فيها ما يشغل فراغه ، إلا مثل هذا النوع من الدهور . وقد جربنا هذا فى بعض الأوقات العصيبة التى مرت بنا فى المعتقلات سنة ١٩٥٤م - ١٩٥٦م ؛ فقد أحدث ما الكتب والأوراق والأقلام ثم أخذت المصاحف ، ولم يبق معاً شىء شغل وقتنا به ، وهو يمضى بطيئاً ثقيلاً ، فكل يوم كأنه شهر أو دهر ، وبخاصة من كان له زوجة أو أولاد تركهم ولا يدرى عنهم شيئاً ، كما لا يدرون عنه شيئاً ، فبأى شىء يشتغل هؤلاء المحبوسون المظلومون ؟

لا يمكن أن تكلف الناس أن يظلوا صباحهم ومساءهم مسحين مهللين مكبرين ؛ فالنفس البشرية لها طاقة ، و ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ .

ولهذا لجأ إخواننا - داخل زنازين السجن الحربى - إلى عمل أحجار الشطرنج من قطع الصابون الردىء الذى يصرف لنا ، واتخذوا منه وسيلة لتمضية الوقت عندما سمحت الأوضاع بذلك ، فقد كان مثل هذا أيضاً من الممنوعات ؛ لأن كل ما يريح أنفس المعتقلين أو يسليهم فالأصل فيه هو الملع والحظر ، والمطلوب هو التكدير والتفويض الدائم .

وأعتقد أن مثل هذه الظروف هى التى جعلت بعض التابعين مثل سعيد بن جبير والشعبى يعبون بها ، فى فترة تواربهم عن الحجاج ، بعد معركة « دير الجماجم » التى اشترك فيها الفقهاء مع القائد عبد الرحمن بن الأشعث ضد ظلم الحجاج وجبروته .

ففى هذه الفترة حيث لا يستطيع العالم الفقيه أن يتصدى للتعليم والفتيا والإرشاد لتواربه عن الأعمى ، وليس معه كتبه ومراجعته ، لا بأس أن يلهو بمثل الشطرنج ، حتى يكشف الله الغمة .

خلاصة القول : الإباحة بشروط :

وخلاصة القول الذى انتهى إليه البحث والنظر فى الأقوال والأدلة هو الترجيح أن

يكون الأصل في حكم الشطرنج هو الإباحة بالقيود والشروط التي ذكرها الشافعية والحنفية في كتبهم ، وهي :

- ١ - ألا يلعب بقمار ، وإلا كان حراما ، بل من الكبائر باتفاق .
- ٢ - ألا يلهي عن ذكر الله وعن الصلاة ، أو أي واجب عاجز من أمور الدين والدنيا .
- ٣ - أن يمتنع من فحش القول وردىء الكلام وكثرة الحلف الذي يحدث كثيرا بين اللاعبين .
- ٤ - ألا يلعب به على الطريق ، لما فيه من الإخلال بالمروعة .
- ٥ - ألا يكثر منه بحيث يصل إلى درجة الإدمان ، الذي يشبه - إلى حد ما - إدمان الشرب .

وبعبارة أخرى موجزة : ألا يؤدي إلى ترك واجب أو يستلزم فعل محرم ، أو يخرج به عن حدود الاعتدال إلى الإسراف والإدمان ، فإن الله لا يحب المسرفين .
ويسرني أن أختتم هنا بكلمة مشرقة للعلامة رشيد رضا قرأتها أخيرا في تفسير المنار قال رحمه الله :

(إن اللعب بالشطرنج إذا كان على مال دخل في عموم الميسر ، وكان محرما بالنص كما تقدم ، وإذا لم يكن كذلك فلا وجه للقول بتحريمه ، قياسا على الخمر والميسر ، إلا إذا تحقق فيه كونه رجسا من عمل الشيطان ، موقعا في العداوة والبغضاء ، صادقا عن ذكر الله وعن الصلاة ، بأن كان هذا شأن من يلعب به دائما أو في الغالب . ولا سبيل إلى إثبات هذا ، وإنما نعرف من لاعبي الشطرنج من يحافظون على صلواتهم ، وينزهون أنفسهم عن اللجاج والحلف الناطل . وأما الغفلة عن الله تعالى فليست من لوازم الشطرنج وحده ، بل كل لعب وكل عمل فهو يشغل صاحبه في أثنائه عن الذكر والعكر فيما عداه إلا قليلا ، ومن ذلك ما هو مباح وما هو مستحب أو واجب . كلعب الخيل والسلاح والأعمال الصناعية التي تعد من قروض الكفايات ، ومما ورد النص فيه من اللعب لعب الحبشة في مسجد النبي ﷺ بحضرته ، وإنما عيب الشطرنج أنه من أشد الألعاب إغراء بإضاعة الوقت الطويل ، ولعل الشافعي كرهه لأجل هذا ، ونحمد الله الذي عافانا من

اللعب به وبغيره ، كما نحمده حمدا كثيرا أن عافانا من الجرأة على التحريم والتحليل ،
بغير حجة ولا دليل (١) .

(١) تفسير المنار ٨ / ٦٢ ، ٦٣ .

الغناء فى الإسلام

ما حكم الإسلام فى الغناء والموسيقى ؟

سؤال يتردد على ألسنة كثيرين فى مجالات مختلفة وأحيان شتى .

سؤال اختلف جمهور المسلمين اليوم فى الإجابة عليه ، واختلف سلوكهم تبعاً لاختلاف أجوبتهم ، فمنهم من يفتح أذنيه لكل نوع من أنواع الغناء ، ولكل لون من ألوان الموسيقى مدعياً أن ذلك حلال طيب من طيبات الحياة التى أباح الله لعباده .

ومنهم من يغلق الراديو أو يغلق أذنيه عند سماع أية أعية قائلا : إن الغناء مزار الشيطان ، ولهو الحديث ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة وبخاصة إذا كان المغنى امرأة ، فالمرأة - عندهم - صوتها عورة بغير الغناء ، فكيف بالغناء ؟ ويستدلون لذلك بآيات وأحاديث وأقوال .

ومن هؤلاء من يرفض أى نوع من أنواع الموسيقى ، حتى المصاحبة لمقدمات نشرات الأخبار .

ووقف فريق ثالث مترددا بين الفريقين ؛ يحار إلى هؤلاء تارة ، وإلى أولئك طورا ، ينتظر القول الفصل والجواب الشافى من علماء الإسلام فى هذا الموضوع الخطير ، الذى يتعلق بعواطف الناس وحياتهم اليومية ، وخصوصا بعد أن دخلت الإذاعة - المسموعة والمرئية - على الناس بيوتهم ، بجدها وهرلها ، وجذبت إليها أسماعهم بأغانيها وموسيقاها طوعا وكرها .

والغناء بآلة - أى مع الموسيقى - وبغير آلة : مسألة ثار فيها الجدل والكلام بين علماء الإسلام منذ العصور الأولى ، فاتفقوا فى مواضع واختلفوا فى أخرى .

اتفقوا على تحريم كل غناء يشتمل على فحش أو فسق أو تحريض على معصية ، إد الغناء ليس إلا كلاما ، فحسنه حسن ، وقبيحه قبيح ، وكل قول يشتمل على حرام فهو

حرام ، فما بالك إذا اجتمع له الوزن والنغم والتأثير ؟

واتفقوا على إباحة ما حلا من ذلك من الغناء الفطرى الخالى من الآلات والإثارة ،
ودلك فى مواضع السرور المشروعة ، كالعرس وقدم العائف ، وأيام الأعياد ، وبحوها
شرط ألا يكون المغنى امرأة فى حضرة أجنب منها .

وقد وردت فى ذلك نصوص صريحة - سنذكرها فيما بعد .

واختلفوا فيما عدا ذلك اختلافا بينا : فمنهم من أجاز كل عناء بآلة وبغير آلة ، بل
اعتبره مستحبا ، ومنهم من معه بآلة وأجاره بغير آلة ، ومنهم من معه متعابدا بآلة وبغير
آلة ، وعده حراما ، بل ربما ارتقى به إلى درجة الكبيرة .

ولأهمية الموضوع ترى لزاما علينا أن نفصل فيه بعض التفصيل ، ونلقى عليه أضواء
كاشفة لجوانبه المختلفة ، حتى يتبين المسلم الحلال فيه من الحرام ، متبعا للدليل الناصع ، لا
مقلدا قول قائل ، وبذلك يكون على بيعة من أمره ، وبصيرة من ديه .

الأصل فى الأشياء الإباحة :

قرر علماء الإسلام أن الأصل فى الأشياء الإباحة لقوله تعالى : ﴿ هو الذى خلق لكم
ما فى الأرض جميعا ﴾ (١) ، ولا تحريم إلا بنص صحيح صريح من كتاب الله تعالى ، أو
سنة رسوله ﷺ أو إجماع ثابت متيقن ، فإذا لم يرد نص ولا إجماع . أو ورد نص صريح
غير صحيح ، أو صحيح غير صريح ، بتحريم شىء من الأشياء ، لم يؤثر ذلك فى حله ،
وبقى فى دائرة العفو الواسعة ، قال تعالى : ﴿ وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما
اضطررتم إليه ﴾ (٢) .

وقال رسول الله ﷺ : « ما أحل الله فى كتابه فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما
سكت عنه فهو عفو ، فاقبلوا من الله عافيته ، فإن الله لم يكن لى شيئا » ، وتلا : ﴿ وما
كان ربك نسيا ﴾ (٣) رواه الحاكم عن أبى الدرداء وصححه ، وأخرجه البزار .

وقال : « إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها ، وحد حدودا فلا تعتدوها ، وسكت عن
أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها » أخرجه الدارقطنى عن أبى ثعلبة الحنسى .

(١) البقرة : ٢٩ .

(٢) الأنعام : ١١٩ .

(٣) مريم : ٦٤ .

وحسنه الحافظ أبو بكر السمعاني في أماليه ، والنووي في الأربعين .

وإذا كانت هذه هي القاعدة فما هي النصوص والأدلة التي استند إليها القائلون بتحريم الغناء ، وما موقف المجيزين منها ؟

أدلة المحرمين للغناء ومناقشتها :

أ - استدل المحرمون بما روى عن ابن مسعود وابن عباس وبعض التابعين : أنهم حرموا الغناء محتجين بقول الله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ (١) وفسروا أنهو الحديث بالغناء .

قال ابن حزم : ولا حجة في هذا لوجوه :

أحدها : أنه لا حجة لأحد دون رسول الله ﷺ .

والثاني : أنه قد خالفهم غيرهم من الصحابة والتابعين .

والثالث : أن نص الآية يبطل احتجاجهم بها ؛ لأن الآية فيها : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ﴾ وهذه

صفة من فعلها كان كافرا بلا خلاف ، إذ اتخذ سبيل الله هزوا .

ولو أن امرأ اشترى مصحفاً ليصل به عن سبيل الله ويتخذ هزواً لكان كافراً ! فهذا هو الذي دم الله تعالى ، وما ذم قط عز وجل من اشترى لهو الحديث لينتهي به وبروح نفسه لا ليضل عن سبيل الله تعالى . فطبل تعلقهم بقول كل من ذكرنا وكذلك من اشتغل عامداً عن الصلاة بقراءة القرآن أو بقراءة السنن ، أو بحديث يتحدث به ، أو بظفر في ماله أو بغناء أو بغير ذلك ، فهو فاسق عاص لله تعالى ، ومن لم يضيع شيئاً من الفرائض اشتغالا بما ذكرنا فهو محسن (٢) . أهـ .

ب - واستدلوا بقوله تعالى في مدح المؤمنين : ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ ﴾ (٣) والغناء من اللغو فوجب الإعراض عنه .

ويجاب بأن الظاهر من الآية أن اللغو : سفه القول من السب والشتم ونحو ذلك ،

(١) لقمان : ٦ .

(٢) المغلي لابن حزم (٦٠/٩) ط المنيرية .

(٣) القصص : ٥٥ .

وبقية الآية تنطق بذلك . قال تعالى : ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي الْجَاهِلِينَ ﴾ (١) ، فهي شبيهة بقوله تعالى في وصف عباد الرحمن : ﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴾ (٢) .

ولو سلمنا أن اللغو في الآية يشمل الغناء لوجدنا الآية تستحب الإعراض عن سماعه وتمدحه ، وليس فيها ما يوجب ذلك .

وكلمة اللغو ككلمة الباطل تعنى ما لا فائدة فيه ، وسماع ما لا فائدة فيه ليس محرماً ما لم يضيع حقاً أو يشغل عن واجب .

روى عن ابن جريح أنه كان يرحص في السماع ف قيل له : أيؤتى به يوم القيامة في جملة حسناتك أو سيئاتك ؟ فقال : لا في الحسنات ولا في السيئات ؛ لأنه شبيه باللغو ، قال تعالى : ﴿ لَا يُوَاحِدُكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ (٣) .

قال الإمام العراقي : (إذا كان ذكر اسم الله تعالى على الشيء على طريق القسم من غير عقد عليه ولا تصميم ، والمخالفة فيه ، مع أنه لا فائدة فيه ، لا يواحد به ، فكيف يواحد بالشعر والرقص ١٩) (٤) .

على أننا نقول : ليس كل عناء لعوا ؛ إنه يأخذ حكمه وفق نية صاحبه ، فالبينة الصالحة تحبب اللهو قربة ، والمرح طاعة ، والبينة الخبيثة تحبط العمل الذي طاهره العبادة وباطله الرياء : « إن الله لا ي نظر إلى صوركم وأموالكم ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم » (٥) .

وسفلها كلمة جيدة قالها ابن حزم في « المحلى » ردّاً على الذين يسمعون الغناء قال : (احتجوا فقالوا : من الحق العناء أم من غير الحق ؟ ولا سبيل إلى قسم ثالث ، وقد قال الله تعالى : ﴿ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ ﴾ (٦) فحواننا وبالله التوفيق : أن رسول الله ﷺ قال : « إنما الأعمان بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » (٧) فمن نوى باستماع العناء عونا على معصية الله فهو فاسق وكذلك كل شيء غير العناء ، ومن نوى به ترويح نفسه ليقوى

(١) القصص : ٥٥ . (٢) الفرقان : ٦٣ . (٣) البقرة : ٢٢٥ ، والمائدة : ٨٩ .

(٤) إحياء علوم الدين . كتاب السماع ص ١١٤٧ ط دار الشعب بمصر .

(٥) رواه مسلم من حديث أبي هريرة ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب تحريم ظلم المسلم .

(٦) يوسف ٣٢ (٧) متفق عليه من حديث عمر بن الخطاب ، وهو قول حديث في صحيح البخاري

بذلك على طاعة الله عز وجل، وينشط نفسه بذلك على البر فهو مطيع محسن، وفعله هذا من الحق. ومن لم ينو طاعة ولا معصية فهو لغو معفو عنه، كخروج الإنسان إلى بستانه، وعوده على باب داره متفرجاً، وصبيعه ثوبه لا زوردياً أو أخضر أو غير ذلك ومد ساقه وقبضها، وسائر أفعاله (١).

جـ - واستدلوا بحديث: «كل لهو يلهو به المؤمن فهو باطل إلا ثلاثة: ملاعبة الرجل أهله، وتأديبه فرسه، ورميته عن قوسه» رواه أصحاب السنن الأربعة، وفيه اضطراب، والعناء خارج عن هذه الثلاثة.

وآجاب المحورون بضعف الحديث، ولو صح لما كان فيه حجة، فإن قوله: «فهو باطل» لا يدل على التحريم بل يدل على عدم المائدة. فقد ورد عن أبي الدرداء قوله: «إنى لأستجيم نفسي بالشئ من الباطل ليكون أقوى لها على الحق. على أن الحصر في الثلاثة غير مراد، فإن التلهي بالظر إلى الحبشة وهم يرقصون في المسجد النبوي خارج عن تلك الأمور الثلاثة، وقد ثبت في الصحيح. ولا شك أن التمرج في الساتين وسماع أصوات الطيور، وأنواع المداعبات مما يلهو به الرجل، لا يحرم عليه شئ منها، وإن جاز وصفه بأنه باطل.

د - واستدلوا بالحديث الذي رواه البخاري - معلقاً - عن أبي مالك أو أبي عامر الأشعري - شك من الرواية - عن السبي عليه السلام قال: «ليكونن قوم من أمتي يستحلون الحر (٢) والحرير والخمر والمعاذف». والمعازف: الملامى، أو آلات العرف.

والحديث وإن كان في صحيح البخاري، إلا أنه من «المعلقات» لا من «المسندات المتصلة» ولذلك رده ابن حزم لا نقطاع سنده، ومع التعليق فقد قالوا: إن سنده ومثله لم يسلم من الاضطراب، فسنده يدور على (هشام بن عمار) (٣) وقد ضعفه الكثيرون.

ورغم ما في ثبوته من الكلام، ففي دلالة كلام آخر؛ إذ هو غير صريح في إفادة حرمة «المعاذف» فكلمة «يستحلون» - كما ذكر ابن العربي - لها معنيان: أحدهما: يعتقدون أن ذلك حلال، والثاني: أن يكون مجازاً عن الاسترسال في استعمال تلك الأمور، إذ لو كان المقصود بالاستحلال: المعنى الحقيقي، لكان كفرًا.

(١) المحلى. (٦٠ / ٩). (٢) الجر: أى العرج والمعنى يستحلون الزنى. (٣) انظر: الميراث وتهذيب التهذيب.

ولو سلمنا بدلائلها على الحرمة لكان المعقول أن يستفاد منها تحريم المجموع ، لا كل فرد منها ، فإن الحديث في الواقع ينهى على أخلاق طائفة من الناس انغمسوا في الترف والليالي الحمراء وشرب الخمر . فهم بين خمر ومساء ، ولهو وعناء ، وخز وحرير . ولذا روى ابن ماجه هذا الحديث عن أبي مالك الأشعري بلفظ : « ليشربن أناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها يعزف على رؤوسهم بالمعازف والمغنيات يخسف الله بهم الأرض ويجعل منهم القردة والخنازير » ، وكذلك رواه ابن حبان في صحيحه .

هـ - واستدلوا بحديث : « إن الله تعالى حرم القينة (أى الجارية) وبيعها وثمنها ، وتعليمها » .

والجواب عن ذلك :

أولاً : أن الحديث ضعيف .

ثانياً : قال الغزالي : المراد بالقينة الجارية التى تغنى للرجال فى مجلس الشرب ، وغناء الأجنبية للفساق ومن يخاف عليهم الفتنة حرام ، وهم لا يقصدون بالفتنة إلا ما هو محظور . فأما غناء الجارية لمالكها ، فلا يفهم تحريمه من هذا الحديث . بل لغير مالكها سماعها عند عدم الفتنة ، بدليل ما روى فى الصحيحين من غناء الجاريتين فى بيت عائشة رضى الله تعالى عنها . [الإحياء ص ١١٤٨] وسيأتى .

ثالثاً : كان هؤلاء القيان المعنيات يُكْرَهُنَّ عنصراً هاما من نظام الرقيق ، الذى جاء الإسلام بتصفيته تدريجياً ، فلم يكن يتفق وهذه الحكمة إقرار بقاء هذه الطبقة فى المجتمع الإسلامى ، فإذا جاء حديث بالنهى على امتلاك « القينة » وبيعها ، والمعهه ، فذلك لهدم ركن من بناء « نظام الرق » العتيد .

و - واستدلوا بما روى نافع أن ابن عمر سمع صوت زمارة راع فوضع أصبعيه فى أذنيه ، وعدل راحلته عن الطريق ، وهو يقول : يا نافع ، أسمع ؟ فأقول : نعم ، فيمضي ، حتى قلت : لا . فرفع يده وعدل راحلته إلى الطريق وقال : « رأيت رسول الله يسمع زمارة راع فصنع مثل هذا » رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه .

والحديث قال عنه أبو داود : حديث منكر .

ولو صح لكان حجة على المحرمين لا لهم . فلو كان سماع المرمار حراما ما أباح النبي ﷺ لابن عمر سماعه ، ولو كان عند ابن عمر حراما ما أباح لنافع سماعه ، ولأمر عليه السلام بمنع وتغيير هذا المنكر ، بإقرار النبي ﷺ لابن عمر دليل على أنه حلال .

وإنما تجب عليه السلام سماعه كتجيبه أكثر الحاج من أمور الدنيا كتجيبه الأكل متكئا وأن يبيت عنده دينار أو درهم إلخ .

ز - واستدلوا أيضا بما روى : « إن الغناء ينبت الفواق في القلب » ولم يثبت هذا حديثا عن النبي ﷺ ، وإنما ثبت قولنا لبعض الصحابة ، فهو رأى لعير معصوم يخالفه فيه غيره ، فمن الناس من قال - وبخاصة الصوفية - إن الغناء يرقق القلب ، ويبعث الحزن والدم على المعصية ، ويهيج الشوق إلى الله تعالى ، ولهذا اتحدوه وسيلة لتجديد نفوسهم ، وتشيط عزائمهم ، وإثارة أشواقهم ، قالوا : وهذا أمر لا يعرف إلا بالدوق والتجربة والممارسة ، ومن ذاق عرف ، وليس الخبر كالعيان .

على أن الإمام الغزالي جعل حكم هذه الكلمة بالسبب للمعنى لا للسمع ، إذ كان غرض المغنى أن يعرض نفسه على غيره ويروح صوته عليه ، ولا يرال يوافق ويتودد إلى الناس ليرعبوا في عيائه . ومع هذا قال الغزالي : وذلك لا يوجب تحريما ، فإن لبس الثياب الجميلة ، وركوب الخيل المهملجة ، وسائر أنواع الريبة ، والتعاثر بالحرق والألعاب والزرع وغير ذلك ، ينبت الفواق في القلب ، ولا يطلق القول بتحريم ذلك كله ، فليس السبب في ظهور الفواق في القلب المعاصي فقط ، بل المباحات التي هي مواقع نظر الخلق أكثر تأثيرا [الإحياء ص ١١٥١] .

ح - واستدلوا على تحريم غناء المرأة خاصة ، بما شاع عند بعض الناس من أن صوت المرأة عورة . وليس هناك دليل ولا شبه دليل من دين الله على أن صوت المرأة عورة ، وقد كان النساء يسألن رسول الله ﷺ في ملأ من أصحابه وكان الصحابة يذهبون إلى أمهات المؤمنين ويستفتونهن ويفتيهم ويحدثهم ، ولم يقل أحد : إن هذا من عائشة أو غيرها كشف لعورة يجب أن تستر .

إذ قالوا : هذا في الحديث العادي لا في الغناء ، قلنا : روى الصحيحان أن النبي ﷺ سمع غناء الجاريتين ولم ينكر عليهما ، وقال لأبي بكر : دعهما . وقد سمع ابن جعفر وغيره من الصحابة والتابعين الجوارى يغنين .

والخلاصة : أن النصوص التي استدلت بها القائلون بالتحريم إما صحيح غير صريح ، أو صريح غير صحيح . ولم يسلم حديث واحد مرفوع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلح دليلاً للتحريم ، وكل أحاديثهم ضعفها جماعة من الظاهرية والمالكية والحنابلة والشافعية .

قال القاضي أبو بكر بن العربي في كتاب « الأحكام » : لم يصح في التحريم شيء .

وكذا قال الغزالي وابن النحوي في العمدة .

وقال : ابن طاهر : لم يصح منها حرف واحد .

وقال ابن حزم : كل ما روى فيها باطل وموضوع .

أدلة المجيزين للغناء :

تلك هي أدلة المحرمين ، وقد سقطت واحداً بعد الآخر ، ولم يقف دليل منها على قدميه ، وإذا انتفت أدلة التحريم بقي حكم الغناء على أصل الإباحة بلا شك ، ولو لم يكن معنا نص أو دليل واحد على ذلك غير سقوط أدلة التحريم . فكيف ومعنا نصوص الإسلام الصحيحة الصريحة ، وروحه السمحة ، وقواعده العامة ، ومبادئه الكلية ؟

وهاك بيانها :

أولاً : من حيث النصوص :

استدلوا بعدد من الأحاديث الصحيحة ، منها: حديث غناء الجاريتين في بيت النبي ﷺ عند عائشة ، وانتهاز أبي بكر لهما ، وقوله : مزمورا الشيطان في بيت النبي ﷺ ، وهذا يدل على أنهما لم تكونا صغيرتين كما زعم بعضهم ، فلو صح ذلك لم تستحقا غضب أبي بكر إلى هذا الحد .

والمعول عليه هنا هو رد السي ﷺ على أبي بكر رضي الله عنه وتعليقه : أنه يريد أن يعلم اليهود أن في ديننا فسحة ، وأنه بعث بخنيفية سمحة . وهو يدل على وجوب رعاية تحسين صورة الإسلام لدى الآخرين ، وإظهار جانب اليسر والسماحة فيه .

وقد روى البخاري وأحمد عن عائشة أنها زفت امرأة إلى رجل من الأنصار فقال النبي ﷺ : « يا عائشة ، ما كان معهم من لهو ؟ فإن الأنصار يعجبهم اللهو » .

وروى ابن ماجه عن ابن عباس قال : أنكحت عائشة ذات قرابة لها من الأنصار فجاء رسول الله فقال : « أهديتم الفتاة ؟ » قالوا : نعم قال : « أرسلتم معها من يغني ؟ » قالت : لا . فقال رسول الله ﷺ : « إن الأنصار قوم فيهم غزل ، فلو بعثتم معها من يقول : أتيناكم أتيناكم .. فحيانا وحياكم ؟ ! »

وروى النسائي والحاكم وصححه عن عامر بن سعد قال : دخلت على قرظة بن كعب وأبي مسعود الأنصاري في عرس ، وإذا جوار يغنين . فقلت : أي صاحبي رسول الله أهل بدر يفعل هذا عندكم ؟ ! فقالا : اجلس إن شئت فاستمع معنا ، وإن شئت فاذهب ، فإنه قد رخص لنا اللهو عند العرس .

وروى ابن حزم بسنده عن ابن سيرين أن رجلا قدم المدينة بجوار فأتى عبد الله بن جعفر فعرضهن عليه ، فأمر جارية منهن فغنت ، وابن عمر يسمع ، فاشتراها ابن جعفر بعد مساومة ، ثم جاء الرجل إلى ابن عمر فقال : يا أبا عبد الرحمن ، عبت بسبعمئة درهم ! فأتى ابن عمر إلى عبد الله بن جعفر فقال له : إنه غبن بسبعمئة درهم ، فإما أن تعطيه إياه ، وإما أن ترد عليه بيعه ، فقال : بل نعطيه إياها . قال ابن حزم : فهذا ابن عمر قد سمع العاء وسمى في بيع المعينة ، وهذا إساد صحيح لا تلك الأسايد الملققة الموضوعة .

واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْقَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾ (١) .

فقرن اللهو بالتجارة ، ولم يذمهما إلا من حيث شغل الصحابة بهما - بمناسبة قدوم القافلة وضرب الدفوف فرحا بها - عن خطبة النبي ﷺ ، وتركه قائما .

واستدلوا بما جاء عن عدد من الصحابة رضى الله عنهم أنهم باشروا السماع بالفعل أو أقروه . وهم القوم يقتدى بهم فيهندي .

واستدلوا بما نقله غير واحد من الإجماع على إباحة السماع ، كما سنذكره بعد .

وثانيا : من حيث روح الإسلام وقواعده :

أ - لا شيء في الغناء إلا أنه من طيات الدنيا التي تستلذها الأنفس ، وتستطيعها

(١) الجمعة : ١١ .

العقول ، وتستحسنها الفطر ، وتشتهيها الأسماع ، فهو لذة الأذن ، كما أن الطعام الهنيء لذة المعدة ، والمنظر الجميل لذة العين ، والرائحة الذكية لذة الشم ... إلخ، فهل الطيبات أى المستلذات حرام فى الإسلام أم حلال ؟

من المعروف أن الله تعالى كان قد حرم على بنى إسرائيل بعض طيبات الدنيا عقوبة لهم على سوء ما صنعوا ، كما قال تعالى : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِم طَبِيبَاتٍ أُحِلَّت لَّهُمْ وَبِضَدِّهِمْ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا . وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلَهُمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ﴾ (١) ، فلما بعث الله محمدا ﷺ جعل عنوان رسالته فى كتب الأولين ﴿ الذى يجدونه مكتوبا عندهم فى التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال التى كانت عليهم ﴾ (٢) .

فلم يبق فى الإسلام شىء طيب أى تستطيبه الأنفس والعقول السليمة إلا أحله الله ، رحمة بهذه الأمة لعموم رسالتها وخلودها . قال تعالى : ﴿ يسألونك ماذا أحل الله لهم قل أحل لكم الطيبات ﴾ (٣) .

ولم يبح الله لواحد من الناس أن يحرم على نفسه أو على غيره شيئا من الطيبات مما رزق الله مهما يكن صلاح نيته أو ابتغاء وجه الله فيه ، فإن التحليل والتحريم من حق الله وحده ، وليس من شأن عباده ، قال تعالى : ﴿ قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا قل آله أذن لكم أم على الله تفترون ﴾ (٤) وجعل سبحانه تحريم ما أحله من الطيبات كإحلال ما حرم من المنكرات ، كلاهما يجلب سخط الله وعذابه ، ويردى صاحبه فى هاوية الخسران المبين ، والضلال البعيد ، قال جل شأنه ينمى على من فعل ذلك من أهل الجاهلية : ﴿ قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفها بغير علم وحرموا ما رزقهم الله افتراء على الله قد ضلوا وما كانوا مهتدين ﴾ (٥) .

ب - ولو تأملنا لوجدنا حب الغناء والطرب للصوت الحسن يكاد يكون غريزة إنسانية وفطرة بشرية ، حتى إننا لنشاهد الصبى الرضيع فى مهده يسكته الصوت الطيب

(٣) المائدة : ٤ .

(٢) الأعراف : ١٥٧ .

(١) النساء : ١٦٠ ، ١٦١ .

(٥) الأنعام : ١٤٠ .

(٤) يونس : ٥٩ .

عن بكائه، وتنصرف نفسه عما يكيه إلى الإصغاء إليه ولذا تعودت الأمهات والمرضعات والمربيات الغناء للأطفال منذ زمن قديم، بل نقول: إن الطيور والبهائم تتأثر بحسن الصوت والنفحات الموزونة حتى قال الغرالي في الإحياء: (من لم يحركه السماع فهو ناقص مائل عن الاعتدال، بعيد عن الروحانية، زائد في غلظ الطبع وكثافته على الجمال والطيور وجميع البهائم، إذ الجمل مع بلادة طبعه يتأثر بالخداء تأثراً يستخف معه الأحمال الثقيلة، ويستقصر - لقوة نشاطه في سماعه - المسافات الطويلة، وينبعث فيه من النشاط ما يسكره ويوليه. فترى الإبل إذا سمعت الحادي تمد أعاقها، وتصغي إليه ناصبة آذانها، وتسرع في سيرها، حتى تترعزع عليها أحمالها ومحملها).

وإذا كان حب الغناء غريزة وفطرة فهل جاء الدين لمحاربة الغرائر والفطر والتشكيل بها؟ كلا، إنما جاء لتهدئتها والسمو بها، وتوجيهها التوجيه القويم، قال الإمام ابن تيمية رحمه الله: إن الأنبياء قد بعثوا بتكميل الفطرة وتقريرها لا بتبديلها وتغييرها.

ومصدق ذلك أن رسول الله ﷺ قدم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما، فقال: «ما هذان اليومان؟» قالوا: «كنا نلعب فيهما في الجاهلية» فقال عليه السلام: «إن الله قد أبدلكم بهما خيراً منهما: يوم الأضحى ويوم الفطر» رواه أحمد وأبو داود والنسائي.

وقالت عائشة: «لقد رأيت النبي يسترني بردائه، وأنا أنظر إلى الحبشة يلعبون في المسجد، حتى أكون أنا التي أسأله - أي اللعب - فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن الحريصة على اللهو».

وإذا كان الغناء لهوا ولعباً فليس اللهو واللعب حراماً، فالإنسان لا صبر له على الجد المطلق والصرامة الدائمة.

قال النبي ﷺ لحنظلة - حين ظن نفسه قد نافق لمداعبته زوجته وولده وتغير حاله في بيته عن حاله مع رسول الله ﷺ - : «يا حنظلة، ساعة وساعة» رواه مسلم.

وقال علي بن أبي طالب: روحوا القلوب ساعة بعد ساعة، فإن القلوب إذا أكرهت عميت.

وقال كرم الله وجهه: إن القلوب تمل كما تمل الأبدان، فابتغوا لها طرائف الحكمة.

وقال أبو الدرداء : إني لأستجم نفسي بالشيء من اللهو ليكون أقوى لها على الحق .

وقد أجاب الإمام العزالي عمى قال : إن العناء للهو ولعب بقوله : (هو كذلك) ولكن الدنيا كلها للهو ولعب ... وجميع المداعبة مع النساء للهو ، إلا الحرثاة التي هي سبب وجود الولد ، كذلك المزح الذى لا فحش فيه حلال ، نقل عن ذلك عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة .

وأى للهو يزيد على للهو الحيشة والزnoj فى لعبهم ، فقد ثبت بالص إباحته . على أنى أقول : اللهو مروح للقلب ، ومخفف عنه أعباء الفكر ، والقلوب إذا أكرهت عميت ، وترويحها إعانة لها على الجد ، فالمواظب على التعكر مثلا ينبغى أن يتعطل يوم الجمعة ؛ لأن عطلة يوم تساعد على الشاط فى سائر الأيام ، والمواظب على نوافل الصلوات فى سائر الأوقات ينبغى أن يتعطل فى بعض الأوقات ، ولأجله كرهت الصلاة فى بعض الأوقات ، فالعطلة معونة على العمل ، واللهو معين على الجد ولا يصبر على الجد المحص ، والحق المر ، إلا نفوس الأسياء عليهم السلام ، فاللهو دواء القلب من داء الإعياء ، فينبغى أن يكون ماسحا ، ولكن لا ينبغى أن يستكثر منه ، كما لا يستكثر من الدواء . فإذا اللهو على هذه الية يصير قرية ، هذا فى حق من لا يحرك السماع من قلبه صفة محمودة يطلب تحريكها ، بل ليس له إلا اللذة والاستراحة المحضة ، فينبغى أن يستحب له ذلك ، ليتوصل به إلى المقصود الذى ذكرناه . نعم هذا يدل على نقصان عن ذروة الكمال ، فإن الكامل هو الذى لا يحتاج أن يروح نفسه بغير الحق ، ولكن حسات الأبرار سيئات المقربين ، ومن أحاط بعلم علاج القلوب ، ووجوه التلطف بها ، وسياتها إلى الحق ، عدم قطعاً أن ترويحها بأمثال هذه الأمور دواء نافع لا غى عنه) انتهى كلام العزالي [الإحياء : كتاب السماع ص ١١٥٢ ، ١١٥٣] ، وهو كلام نفيس يعبر عن روح الإسلام الحققة .

القائلون بإجازة الغناء :

تلك هى الأدلة المبيحة للغناء من نصوص الإسلام وقواعده ، فيها الكفاية كل الكفاية ولو لم يقل بموجبها قائل ، ولم يذهب إلى ذلك فقيه ، فكيف وقد قال بموجبها الكثيرون من صحابة وتابعين وأتباع وفقهاء ؟

وحسنا أن أهل المدينة - على ورعهم - والظاهرية - على حرفيتهم وتمسكهم

بظواهر المصوص - والصوفية - على تشددهم وأخذهم بالعزائم دون الرخص - روى عنهم إباحة الغناء .

قال الإمام الشوكاني في « نيل الأوطار » : (ذهب أهل المدينة ومن وافقهم من علماء الطاهر ، وجماعة الصوفية ، إلى الترخيص في الغناء ، ولو مع العود واليراع . وحكى الأستاذ أبو منصور البغدادي الشافعي في مؤلفه في السماع : أن عبد الله بن جعفر كان لا يرى بالغناء بأسا ، ويصوغ الألحان لجواريه ، ويسمعها مهن على أوتاره . وكان ذلك في زمن أمير المؤمنين على رضي الله عنه .

وحكى الأستاذ المذكور مثل ذلك أيضا عن القاضي شريح ، وسعيد بن المسيب ، وعطاء بن أبي رباح ، والزهرى ، والشعبي) .

وقال إمام الحرمين في النهاية ، وابن أبي الدنيا : (نقل الأثبات من المؤرخين : أن عبد الله بن الزبير كان له جوار عوادات ، وأن ابن عمر دخل إليه وإلى جنبه عود ، فقال : ما هذا يا صاحب رسول الله ؟ ! فتأوله إياه ، فتأمله ابن عمر فقال : هذا ميزان شامي ؟ قال ابن الزبير : يوزن به العقول !) .

وروى الحافظ أبو محمد بن حرم في رسالة في السماع بسنده إلى ابن سيرين قال : (إن رجلا قدم المدينة بجوار فنزل على ابن عمر ، وفيهن جارية تضرب . فجاء رجل فساومه ، فلم يهر فيهن شيئا . قال : انطلق إلى رجل هو أمثل لك يباع من هذا . قال : من هو ؟ قال : عبد الله بن جعفر .. فعرضهن عليه ، فأمر جارية منهن ، فقال لها : حذى العود ، فأخذته ، فعنت ، فباعه ثم جاء إلى ابن عمر إلخ . القصة) .

وروى صاحب « العقد » العلامة الأديب أبو عمر الأندلسي : أن عبد الله بن عمر دخل على ابن جعفر فوجد عنده جارية في ححرها عود ، ثم قال لابن عمر : هير ترى بذلك بأسا ؟ قال : لا بأس بهذا ، وحكى الماوردي عن معاوية وعمرو بن العاص : سمعا العود عبد ابن جعفر ، وروى أبو الفرج الأصبهاني : أن حساد بن ثابت سمع من عزة الميلاء الغناء بالمزهر بشعر من شعره .

وذكر أبو العباس الميرد نحو ذلك . والمزهر عند أهل اللغة : العود .

وذكر الأديب أن عمر بن عبد العزيز كان يسمع جواريه قبل الخلافة . ونقل ابن السمعاني الترخيص عن طاووس ، ونقله ابن قتيبة وصاحب الإمتاع عن قاضي المدينة سعد

ابن إبراهيم بن عبد الرحمن الزهرى من التابعين . ونقله أبو يعلى الخليلى فى الإرشاد عن
عبد العزيز بن سلمة الماجشون مفتى المدينة .

وحكى الرويانى عن القفال أن مذهب مالك بن أنس إباحة الغناء بالمعازف ، وحكى
الأستاذ أبو منصور الفورانى عن مالك جواز العود ، وذكر أبو طالب المكى فى قوت
القلوب عن شعبة أنه سمع طنبوراً فى بيت المنهال بن عمرو المحدث المشهور .
وحكى أبو الفضل بن طاهر فى مؤلفه فى السماع أنه لا خلاف بين أهل المدينة فى
إباحة العود .

قال ابن النحوى فى العمدة : (وقال ابن طاهر : هو إجماع أهل المدينة . قال ابن
طاهر : وإليه ذهبت الظاهرية قاطبة . قال الأذفوى : لم يختلف القلة فى نسبة الضرب إلى
إبراهيم بن سعد المتقدم الذكر وهو ممن أخرج له الجماعة كلهم .

وحكى الماوردى إباحة العود عن بعض الشافعية ، وحكاها أبو الفضل بن طاهر عن
أبى إسحاق الشيرازى ، وحكاها الإسنى فى « المهمات » عن الرويانى والماوردى ،
ورواه ابن السحوى عن الأستاذ أبى منصور وحكاها ابن الملقن فى العمدة عن ابن طاهر ،
وحكاها الأذفوى عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام ، وحكاها صاحب الإمتاع عن أبى
 بكر بن العربى ، وجزم بالإباحة الأذفوى .

هؤلاء جميعاً قالوا بتحليل السماع مع آلة من الآلات المعروفة - أى آلات الموسيقى -
وأما مجرد الغناء من غير آلة فقال الأذفوى فى الإمتاع : إن الغزالي فى بعض تأليفه الفقهية
نقل الاتفاق على حله ، ونقل ابن طاهر إجماع الصحابة والتابعين عليه ، ونقل التاج
الجزارى وابن قتيبة إجماع أهل الحرمين عليه ، ونقل ابن طاهر وابن قتيبة أيضاً إجماع أهل
المدينة عليه ، وقال الماوردى : لم يزل أهل الحجاز يرخصون فيه فى أفضل أيام السنة المأمور
فيها بالعبادة والذكر . قال ابن السحوى فى العمدة : وقد روى الغناء وسماعه عن جماعة من
الصحابة والتابعين ، فمن الصحابة عمر - كما رواه ابن عبد البر وغيره - وعثمان - كما
نقله الماوردى وصاحب البيان والرافعى - وعبد الرحمن بن عوف - كما رواه ابن أبى
 شعبة - وأبو عبيدة بن الجراح - كما أخرجه البيهقى - وسعد بن أبى وقاص - كما
أخرجه ابن قتيبة - وأبو مسعود الأنصارى - كما أخرجه البيهقى - وبلال وعبد الله بن

الأرقم وأسامة بن زيد - كما أخرجه البيهقي أيضا - وحمرة كما في الصحيح - وابن عمر - كما أخرجه ابن طاهر - والبراء بن مالك - كما أخرجه أبو نعيم - وعبد الله بن جعفر - كما رواه ابن عبد البر - وعبد الله بن الزبير - كما نقل أبو طالب المكي - وحسان - كما رواه أبو الفرج الأصبهاني - وعبد الله بن عمرو - كما رواه الربيع بن بكار - وقرظة بن كعب - كما رواه ابن قتيبة - وخوات بن جبير ورباح المعترف - كما أخرجه صاحب الأغاني - والمغيرة بن شعبة - كما حكاه أبو طالب المكي - وعمرو بن العاص - كما حكاه الماوردي - وعائشة والربيع - كما في صحيح البخاري وغيره .

وأما التابعون فسعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله بن عمر وابن حسان وخارجة بن زيد وشريح القاضي وسعيد بن جبير وعامر الشعبي وعبد الله بن أبي عتيق وعطاء بن أبي رباح ومحمد بن شهاب الزهري وعمر بن عبد العزيز وسعد بن إبراهيم الزهري .

وأما تابعوهم فخلق لا يحصون منهم الأئمة الأربعة وابن عينة وجمهور الشافعية) . انتهى كلام ابن النحوي . هذا كله ذكره الشوكاني في بيل الأوطار [ج ٨ / ٢٦٤ - ٢٦٦] .

قيود وشروط لابد من مراعاتها:

ولا ننسى أن نضيف إلى هذه الفتوى قيودا لابد من مراعاتها في سماع العناء .

١ - فقد أشرنا في أول البحث إلى أنه ليس كل عناء مباحا ، فلا بد أن يكون موضوعه متفقا مع أدب الإسلام وتعاليمه .

فالأغنية التي تقول : الدنيا سيجارة وكاس ، مخالفة لتعاليم الإسلام الذي يجعل الحمر رجسا من عمل الشيطان ويلعن شارب الكاس ، عاصرها وبائعها وحاملها وكل من أعان فيها بعمل . والتدخين أيضا آفة ليس وراءها إلا ضرر الجسم والنفس والمال .

والأغاني التي تمدح الظلمة والطاعة والفسقة من الحكام الدين ابتليت بهم أمتنا ، مخالفة لتعاليم الإسلام ، الذي يلعن الظالمين ، وكل من يعيهم ، بل من يسكت عليهم ، فكيف بمن يمجدهم ١٩ .

والأغنية التي تمجد صاحب العيون الجريئة أو صاحبة العيون الجريئة أعية تخالف أدب الإسلام الذي ينادي كتبه : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُصُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ... وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ

يغصن من أبصارهن ﴿١﴾ ويقول عيسى : يا على ، لا تنع سطرة سطرة ، فإن بك لأوسى
وليست لك الآخرة .

٢ - ثم إن طريقة الأداء لها أهميتها ، فقد يكون الموضوع لا بأس به ولا عار عليه ،
ولكن طريقة المعنى أو المعية هي أدائه بالتكسر في القول ، وتعتمد الإثارة ، والغصن إلى
إيقاظ العرثر الهاجعة ، وإعراء العلوب المريضة - ينقل الأعية من دائرة الإباحة إلى دائرة
الحرمة أو الشبهة أو الكراهة من مثل ما يداع على الناس ويضله المستمعون والمستمعات من
الأعاسى التى نبع على حجاب واحد ، هو حجاب العريضة الجنسية وما يتصل بها من الحب
والعرا ، وإشعاعها بكل أساليب الإثارة والتهييج ، وخصوصا لدى الشباب والشابات

بن اشرف يحاضرت مساء السى يقول : ﴿ فلا تغصن بالقول فيطمع الذى فى قلبه
مرض ﴾ . فكيف إذا كان مع الحضور في القول الورن والعم والتطريب والتأثير ؟ ! .

٣ - ومن ناحية ثانية يجب ألا يقترب العاء شىء محرم ، كشرب الخمر أو اسرح أو
الاحتلاص الماحى بين الرجال والنساء ، بلا قيود ولا حدود ، وهذا هو المألوف فى محاسن
العاء والضرب من قديم . وهى الصورة الماثلة فى الأدهان عند ما يذكر العاء ، وبخاصة
عناء الجوارى والنساء .

وهذا ما يدل عليه الحديث الذى رواه ابن ماجة وغيره : « ليشربن ناس من أمتى
الخمر ، يسمونها بغير اسمها ، يعرف على رؤوسهم بالعارف والمعيت ، يحسب الله بهم
الأرض ويجعل منهم القردة والحازير » .

وأورد أن أنه ها على قضية مهمة ، وهى أن الاستماع إلى العاء فى لأرسة ماصة
كان يقتضى حضور مجلس العاء ، ومحالطة المعين والمعيتات وحواشيهم ، وقما كانت
تسميه هذه المجلس من أشياء يكرها الشرع ، ويكرها الدين

أما اليوم فيستطع المرء أن يستمع إلى الأعاسى وهو بعيد عن أهلها ومجالسها ، وهذا
لأرب عصر محقق فى القضية ، ويميل بها إلى حجاب الإذن والتيسير .

٤ - هد إلى أن الإنسان ليس عاطفة محسب ، والعاطفة ليست حافط ، والحب لا

(١) لور : ٣٠ ، ٣١

يختص بالمرأة وحدها ، والمرأة ليست جسدا وشهوة لا غير ، لهذا يجب أن نقلل من هذا السيل الغامر من الأغاني العاطفية الغرامية وأن يكون لدينا من أعانينا وبرامجنا وحياتنا كلها توزيع عادل ، وموازنة مقسطة بين الدين والدنيا ، وفي الدنيا بين حق الفرد وحقوق المجتمع ، وفي الفرد بين عقله وعاطفته ، وفي مجال العاطفة بين عواطف الإنسانية كلها من حب وكره وغيره وحماسة وأبوة وأمومة وبنوة وإحوة وصداقة ... إلخ فلكل عاطفة حقها .

أما الغلو والإسراف والمبالغة في إبراز عاطفة خاصة فذلك على حساب العواطف الأخرى ، وعلى حساب عقل الفرد وروحه وإرادته ، وعلى حساب المجتمع وخصائصه ومقوماته ، وعلى حساب الدين ومثله وتوجيهاته .

إن الدين حرم الغلو والإسراف في كل شيء حتى في العبادة فما بالك بالإسراف في اللهو وشغل الوقت به ولو كان مباحا ؟ ١٩

إن هذا دليل على فراغ العقل والقلب من الواجبات الكبيرة ، والأهداف العظيمة ، ودليل على إهدار حقوق كثيرة كان يجب أن تأخذ حظها من وقت الإنسان المحمود وعمره القصير ، وما أصدق وأعمق ما قال ابن المقفع : (ما رأيت إسرافا إلا وبجانبه حق مضيع) وفي الحديث : « لا يكون العاقل طاعما إلا لثلاث : مرمة لمعاش ، أو تزود لمعاد ، أو لذة في غير محرم » ، فلنقسم أوقاتنا بين هذه الثلاثة بالقسط ولنعلم أن الله سائل كل إنسان عن عمره فيما أفاء ، وعن شبابه فيما أبلاه ؟

د - وبعد هذا الإيضاح تبقى هناك أشياء يكون كل مستمع فيها فقيه نفسه ومفتيها ، فإذا كان العناء أو نوع خاص منه يستثير غريزته ، ويغريه بالفتنة ، ويسبح به في شطحات الخيال ، ويطنى فيه الجانب الحيواني على الجانب الروحاني ، فعليه أن يتجنبه حيثذ ، ويسد الباب الذي تهب منه رياح الفتنة على قلبه ودينه وخلقه فيستريح ويريح .

تحذير من التساهل في إطلاق التحريم :

ونختم بحثنا هذا بكلمة أخيرة نوجهها إلى السادة العلماء الذين يستخفون بكلمة « حرام » ويطلقون لها العنان في فتاواهم إذا أفتوا ، وفي بحوثهم إذا كتبوا ، عليهم أن يراقبوا الله في قولهم ويعلموا أن هذه الكلمة « حرام » كلمة خطيرة : إنها تعني عقوبة الله على الفعل وهذا أمر لا يعرف بالتخمين ولا بموافقة المزاج ، ولا بالأحاديث الضعيفة ،

ولا بمجرد النص عليه في كتاب قديم ، إنما يعرف من نص ثابت صريح ، أو إجماع معتبر صحيح ، وإلا فدائرة العفو والإباحة واسعة ، ولهم في السلف الصالح أسوة حسنة .

قال الإمام مالك رضي الله عنه : ما شيء أشد على من أن أسأل عن مسألة من الحلال والحرام ؛ لأن هذا هو القطع في حكم الله ، ولقد أدركت أهل العلم والفقه بلدنا ، وإن أحدهم إذا سئل عن مسألة كأن الموت أشرف عليه ، ورأيت أهل زماننا هذا يشتهون الكلام في الفتيا ، ولو وقفوا على ما يصيرون إليه عدا لقللوا من هذا ، وإن عمر بن الخطاب وعلياً وعمامة خيار الصحابة كانت ترد عليهم المسائل - وهم خير القرون الذين بعث فيهم النبي ﷺ - فكانوا يجمعون أصحاب النبي ﷺ ويسألون ، ثم حينئذ يفتنون فيها ، وأهل زماننا هذا قد صار فخرهم ، فيقدر ذلك يفتح لهم من العلم قال : ولم يكن من أمر الناس ولا من مضى من سلفنا الذين يقتدى بهم ، ومعمل الإسلام عليهم ، أن يقولوا : هذا حلال وهذا حرام ، ولكن يقول : أنا أكره كذا وأرى كذا ، وأما « حلال » و« حرام » فهذا الافتراء على الله . أما سمعت قول الله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ آللَّهُ أَذْنُ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾ (١) ؛ لأن الحلال ما حله الله ورسوله والحرام ما حرماه .

ونقل الإمام الشافعي في «الأم» عن الإمام أبي يوسف صاحب أبي حنيفة قال :

(أدركت مشايخنا من أهل العلم يكرهون في الفتيا أن يقولوا : هذا حلال وهذا حرام ، إلا ما كان في كتاب الله عز وجل بينا بلا تفسير .

وحدثنا ابن السائب عن ربيع بن خيثم - وكان أفضل التابعين - أنه قال : إياكم أن يقول الرجل : إن الله أحل هذا أو رضى ، فيقول الله له : لم أحل هذا ولم أرضه ، ويقول : إن الله حرم هذا فيقول الله : كذبت لم أحرمه ولم أنه عنه ! وحدثنا بعض أصحابنا عن إبراهيم النخعي أنه حدث عن أصحابه أنهم كانوا إذا أفتوا بشيء أو نهوا عنه ، قالوا : هذا مكروه ، وهذا لا بأس به ، فأما أن يقولوا : هذا حلال وهذا حرام فما أعظم هذا) .

(١) يونس : ٥٩ .

هذا ما ذكره القاصي أبو يوسف ، ونقله الشافعي ، ولم ينكر عليه هذا النقل ولا مضمونه بل أقره ، وما كان ليقر مثله إلا إذا اعتقد صحته .

وقال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يفلحون ﴾ (١) .

(١) النحل . ١١٦ .

خطف الطائرات

س : لا شك أنكم عايشتُم مثلنا محنة الطائرة الكويتية المخطوفة ، وما عاناه ركايبها الأبرياء من النساء والشيوخ والشباب ، طوال ستة عشر يوما عاشوها مروعين مفزوعين ، مقرونين بمقاعدهم ، لا يستطيعون حراكا ولا يعرفون لهم مصيرا ، بل يتوقعون فى أى لحظة أن يفقد هؤلاء القراصنة الخاطفون عقولهم أو أعصابهم ، فيفجروا الطائرة بمن فيها ، أو يطلقوا الرصاص على من شاءوا من ركايبها ، وقد قتلوا بالفعل راكبين شر قتلة وألقوا بجثثيهما من أعلى الطائرة ، دون رعاية لحرمة الميت ، وكرامة الإنسان ، وحق المسلم .

والمصيبة أن الذين فعلوا ذلك يتمسحون باسم الإسلام ، ويدعون أنهم بهذا يخدمونه، ويعملون من أجله ، وكانوا يسألون عن مواقيت الصلاة والصيام ، ويسمون طائرتهم : «طائرة الشهادة» ، وينظرون إلى أنفسهم على أنهم مجاهدون وشهداء .

وسؤالنا : ما موقف الإسلام من هذه القرصنة الجوية ، التى يعاقب فيها الأبرياء بذنوب ارتكبها غيرهم ، لو افترضنا فعلا أن هناك ذنوبا ، وأن أغراضهم شريفة وبواعثهم دينية أو وطنية ؟

إننا نعلم أنكم عقبتم على هذا العمل بالإنكار الشديد أكثر من مرة ، ولكننا نريد توضيح حكم الشرع بأدلته من كتاب الله العزيز وسنة نبيه المشرفة ، ليهلك من هلك عن بينة، ويحيى من حى عن بينة .

وفقكم الله ، وأنا ربكم الطريق .

ج . لا شك أنى عايشت محنة الطائرة المخطوفة بقلبى وأعصابى ، وكذلك الملايين غيرى من بى البشر ، ممن لم تقس قلوبهم ، فتغدو ﴿ كالحجارة أو أشد قسوة ﴾ كما وصف الله قلوب بنى إسرائيل قديما .

وقد أنكرت هذا العمل في حينه في خطبة مذاعة بالتليفزيون من الدوحة ، كما أنكرت أعمالا مماثلة من عدة سنوات من خلال برنامج « هدى الإسلام » الذى يبث من تليفزيون قطر ، وكان المخطوفون حينذاك من غير العرب ، وغير المسلمين ، ولكن العدوان على الإنسان البريء إثم وجرم ، أيا كان دين المعتدى عليه ، ووطه وقومه ، وأيا كان المعتدى ؛ فإن الله لا يحب المعتدين .

والإسلام لا يكيل بكيلى كما فعلت اليهودية المحرفة التى تحرم فى معاملة اليهودى ما تحله فى معاملة الآخرين .

مبادئ أساسية إسلامية :

وأحب أن أوضح أمام السائل هنا جملة مبادئ مستمدة من القرآن الكريم والسنة المطهرة .

المبدأ الأول : تحريم الاعتداء على البراء :

إن الإسلام لا يبيح الاعتداء على إنسان برىء ، بحال من الأحوال ، ومن أى شخص كان ، سواء كان الاعتداء على النفس أو العرض أو المال ، ولو كان المعتدى هو الأمير أو الخليفة المبايع . فإمارته لا تحل له دماء الناس ولا أموالهم ولا أبشارهم ولا حرمانهم . وقد أعلن النبى ﷺ فى حجة الوداع على رءوس الأشهاد أن دماء الناس وأموالهم وأعراضهم حرام عليهم بعضهم على بعض ، دائمة الحرمة إلى يوم القيامة .

وليس هذا التحريم مقصورا على المسلمين ، بل يشملهم ويشمل غيرهم ممن ليسوا من أهل الحرب لهم .

حتى فى حال الحرب والقتال ، لم يحجر الإسلام قتل من لا يقاتل ، من النساء والصبيان والشيوخ ، حتى الرهبان المتفرغون للعبادة فى صوامعهم لا يقتلون ، بل يتركون وما فرغوا أنفسهم له .

وهذا ما جعل المؤرخين المصنفين من الغربيين يقولون : ما عرف التاريخ فاتحا أعذل ولا أرحم من العرب ، يعنى المسلمين .

وأكثر من ذلك أن الإسلام يحرم الاعتداء على الحيوان الأعجم ، فما بالك بالإنسان المكرم ؟

وفى الصحيح ، عن النبی ﷺ : « أن امرأة دخلت النار فى هرة حبستها ، فلا هى أطعمتها ، ولا هى تركتها تأكل من خشاش الأرض » .

فكيف بمن حبس البشر وروعهم ، وجعلهم يصبحون ويمسون فى قلق مفرع وفى فزع مقلق ؟

وفى الحديث الذى رواه العثمان بن بشير قال : كما مع رسول الله ﷺ ، فى مسير - أى سفر - محقق رجل على راحته - أى أصابته سنة من اليوم - فأخذ رجل سهما من كنانته ، فانتبه الرجل ، ففزع - يعنى أنه أحس بمن يأخذ السهم من كنانته فانتبه فزعا مرتاعا - فقال رسول الله ﷺ : « لا يحل لرجل أن يروع مسلما » (١) وروى نحوه ابن أبى ليلى عن عدد من أصحاب النبى ﷺ (٢) . أى أن هذا الترويع حرام ، ولو فى هذه الصورة السبطة القرية ، ولو كان دافعه المزاح والمداعبة ، ما دام عاقبته الترويع والتفريع .

فكيف بمن عاشوا أياما طالت أكثر من أسوعين ، كل ساعة فيها طولها شهر ، وكل ليلة طولها دهر ، يتوقعون فى كل لحظة أن ينفذ الحافظون وعيدهم بقتل واحد أو أكثر ، لينتخذوا من قتله أو قتلهم وسيلة للضغط على من يملكون القرار بعيدا بعيدا . وقد يجن جنونهم - وهو ليس بمستبعد - فيفجرون الطائرة بمن فيها ؟

كيف بمن عاشوا هذه المدة ، وهم لا يستريحون فى نومهم إذا ناموا ، ولا فى جلوسهم إذا جلسوا ، وليس لهم حرية الحركة التى للمسجون داخل السجن ؟

المبدأ الثانى : ألا تزر وازرة وزر أخرى :

إن كل إنسان مشغول عن عمله هو ، وليس عن عمل غيره ، ولا يحمل أحد وزر أحد ولو كان ألصق الناس به وأقربهم إليه ، فالأب لا يعاقب على جرم أبيه ، والأب لا يعاقب على جرم بنيه ، وهذا هو الحق والعدل ، الذى قرره القرآن فى آيات كثيرة ، وحكاه عن الكتب السماوية قبله ﴿ أم لم ينبأ بما فى صحف موسى . وإبراهيم الذى وفى . ألا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ (٣) .

(١) رواه الطبرسى فى الكبير ورواه ثقات ، ورواه البرار من حديث ابن عمر محصرا « لا يحل لمسلم أن يروع مسلما » .

(٢) رواه أبو داود .

(٣) النجم : ٣٦ - ٣٨ .

ولهذا يعجب المرء كل العجب من نفر يدعون الإسلام ، ويحملون شارته ، ويتحدثون باسمه ، ويزعمون أنهم طلاب شهادة ، ثم ينتقمون من أناس عاديين ، لا ناقة لهم فيما يطلبونه ولا جمل .

وكيف يتصور أن يجور لشخص أو بضعة أشخاص ، أن يسلطوا على شعب بلد ما للانتقام من أفرادهم ، من أجل خلافهم مع حاكم هذا البلد ؟

لفترض أن الحاكم محطى أو مجرم ، فما ذنبى أنا المواطن العادى لتعاقبنى بخطئه أو جرمه ؟

ومن الذى جعل منك أيها الخاطف خصما وحكما ؟ ومن أعطاك سلطات الاتهام والقضاء والتنفيذ جميعا ؟ .

وقد يكون حكمك على بالموت ، بالإعدام ! وهذا ما فعله الخاطفون مع بعض الركاب ، حيث باثروا بالفعل ، وقتلوا اثنين منهم وألقوا بجثة كل منهما من أعلى الطائرة فتسقط مهشمة ، دون اعتبار لأى حرمة إنسانية ، ومن المعروف أن الإسلام يرفع حرمة الإنسان بعد وفاته ، كما رعى كرامته فى حال الحياة . وقال ﷺ : « كسر عظم الميت ككسر عظم الحي » (١) .

إن القتل جريمة بشعة ، ولهذا شدد الإسلام فيها أعظم التشديد وجاء فيها من الوعيد ما لا يحفى ، وذهب من ذهب من العلماء إلى أن القاتل لا تقبل له توبة !

وقرر القرآن : ﴿ أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ﴾ .

وفى الحديث : « لزوال الدنيا أهون عند الله من قتل رجل مسلم » (٢) .

وفى الحديث الآخر « لو أن أهل سمواته وأهل أرضه ، اشتهر كوا فى قتل رجل مؤمن لأكرمهم الله فى النار » (٣) .

(١) رواه أحمد وابن ماجه وابن حبان عن عائشة .

(٢) رواه الترمذى والنسائى عن أبى هريرة ، وروى ابن ماجه نحوه عن البراء

(٣) رواه الترمذى عن أبى سعيد وأبى هريرة معا . وهذه الأحاديث الثلاثة مذكورة فى صحيح الجامع الصغير .

بل جعل النبي ﷺ مجرد الإشارة إلى مسلم بالسلاح جريمة من الكبائر الموجهة لللعنة.
يقول : « من أشار إلى أخيه بحديدة ، فإن الملائكة تلعنه حتى ينتهي » رواه مسلم .

ويقول : « لا يشير أحدكم إلى أخيه بالسلاح ، فإنه لا يدري لعل الشيطان ينزع في يده ، فيقع في حفرة من النار » رواه البخاري ، ومسلم . ومعنى « ينزع » : أى يرمى ويفسد .

فإذا كان الإسلام يحذر من مجرد الإشارة بالسلاح ، فكيف إذا استعمل بالفعل ، وقتل به إنسان لا حول له ولا طول ، ولم يرتكب ما يبيح دمه ؟

المبدأ الثالث : الغاية لا تبرر الوسيلة :

إن الإسلام لا يقلل الوصول إلى الغايات الطيبة بالوسائل الخبيثة . إنه يرفض الفلسفة «الميكافيلية» التى ترى أن العاية ترر الوسيلة . بل يؤكد كل التأكيد أنه لا بد من اجتماع الأمرين : الغاية الشريفة والوسيلة الطيبة ، ولهذا رفض جمع المال من طرق الحرام لينفق فى الخيرات وأوجه الصدقات ، وقال الرسول الكريم فى ذلك : « إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا » ، وقال عليه الصلاة والسلام : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور ، ولا صدقة من غلول » . رواه مسلم .

والعلول ما يؤخذ من مال الغنيمة خفية وخيانة ، دون سائر المستحقين ، فإذا أحذه ليتصدق به فإن الله يردده عليه ولا يقبل منه .

ولهذا فسر السلف العمل الصالح المقبول بأنه ما اجتمع فيه أمران : الخلوص والصواب ، فلا يقبل العمل عند الله إلا إذا كان خالصا صوابا . وخلصه أن يكون لله تعالى ، وصوابه أن يكون على السنة ، أى على ما شرعه المصحح النبوى الذى يمثل الصراط المستقيم .

فلو حرصنا أن هؤلاء يحملون دوافع خيرة ، وبواعث نبيلة ، كما دافع عنهم من دافع بأنهم يهدفون إلى إنقاذ إخوان لهم يعتقدون براءتهم ، أقول : لو افترضنا صحة هذه الدعوى - على ما فيها من شطط وتجاوز - ما جاز لهم بحال أن يصلوا إلى غاياتهم التى يرعمون شرفها ونبلها ورفعتها بهذه الوسائل القذرة التى تقوم على الاستهانة بالشر ، وتعذيبهم وإرهابهم وترويعهم إلى حد سفك الدم بغير حق .

ويريد من ضخامة الجرم لدى هؤلاء أنهم يتمسحون بالإسلام ويدعون الانتساب إليه ،
والغيرة عليه ، فكل ما تقتطفه أيديهم من جرائم يلصق بالإسلام المظلوم ، ويشوه بها وجهه
بالباطل .

والإسلام بكتابه وسنة نبيه ، وهدى أصحابه ، وفقه أئمنه ، وروح حضارته ، والاتجاه
العام لأئمنه ، ينكر كل الإنكار هذا العمل الذى يتسم بالقساوة والوحشية ، ويفتقد الإنسانية
والأخلاقية .

إن هذا الشباب قد يكون مخلصا ، ولكنه ضل الطريق الصحيح . فاستحل قتل
البرآء ، وترويع الأمنين ، وهو يرى أنه يخدم الإسلام ، ويتقرب إلى الله .

وهذا يضاعف المسئولية على أهل العلم والبصيرة أن يبذلوا المزيد من الجهد ، حتى
ينبروا الطريق للحائرين .

والله يقول الحق وهو يهدى السبيل .



الناري الشبای

رابعة العدوية

س : سمعت أحد الخطباء المعروفين يحمل على السيدة رابعة العدوية ، الزاهدة الصالحة المشهورة، ويقول : إنها أمطورة اخترعها الصوفية، لينسبوا إليها ما لا يقبل ولا يعقل من الأقوال والأشعار ، مثل قولها في مناجاة الله تعالى :

فليتك تحلو والحياة مريرة .. وليتك ترضى والأنام غضاب !
وليت الذى بينى وبينك عامر .. وبينى وبين العالمين خراب !
وقولها :

كلهم يمدوك من مخوف نار .. ويرون النجاة حظا جزيل
أو لأن يدخلوا الجنان فيحفظوا .. بنعيم ويشربوا سلسيل
ليس لى فى الجنان والنار حظ .. أنا لا أتغنى بحبى بديلا
وقولها :

أحبك حين حب الهوى .. وحبا لأنك أهل لذاك
فأما الذى هو حب الهوى .. فشغلى بذكرك عما سواك
وأما الذى أنت أهل له .. فكشفك لى الحجب حتى أراك
وما الحمد فى ذا ولا ذاك لى .. ولكن لك الحمد فى ذا وذاك
وأطال الخطيب فى إنكار هذه الأشعار وما تضمنته من كفر وضلال، حسب قوله.
فهل ما ذكر هذا الخطيب صحيح ومسلم ، ولا وجود لهذه المرأة الصالحة ؟ وهل هذه الأشعار تتضمن ضلالا وكفرا حقا ؟

نرجو بيان رأيكم الذى عرفنا فيه الاعتدال، مينا بالأدلة من القرآن والسنة .

ج : بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد حاتم النبیین ، وعلى آله وأصحابه أجمعين .. وبعد :

فإننى أسف أشد الأسف لهذا الاتجاه لدى بعض المسلمين، الذين يتلذذون بهدم كل القيم، وتشويه كل البطولات الفكرية والسلوكية فى تاريخنا القريب والبعيد، بدل إبراز محاسنها وتجسيم فضائلها، مع الاحتراز من عيوبها، إن كانت لها عيوب، يمكن أن تغمر وتنسى فى جنب محاسنها .

خطآن كبيران :

ورأى أن الخطيب المذكور - إن صح ما ذكره السائل عنه - أخطأ خطأين كبيرين :

مجرد الإنكار لا يقبل :

الأول : أنه اتخذ مجرد الجحود والإنكار سلاحا فى نفى الوقائع التاريخية. وهذا أمر مرفوض فى منطق العلم ، وإلا لقال من شاء ما شاء .

ولكن الذى يقبل منه ومن مثله فى هذا المقام أن يقول : إنه رجع إلى كتب التاريخ وكتب التراجم والطبقات التى عنيت بالأعلام عامة وبالرهاد والعباد خاصة، فلم يجد ذكرا لهذه العبادة الصالحة التى احترعوها وسموها (رابعة العدوية)، بل وجد من ثقات المؤرخين من أنكر وجودها، وعاب على الصوفية ذكر أخبارها فى كتبهم.

مثل هذا لو قاله الخطيب لكان مقبولا، وكان كلاما علميا صحيحا. ولكن الخطيب لم يقل هذا، ولا يستطيع أن يقوله ؛ لأن الحقائق العلمية تكذبه، والوقائع التاريخية تصدمه. فكتب التاريخ والتراجم تثبت وجود رابعة العدوية، وترجم لها وتذكر بعض أقوالها وأعمالها وأشعارها، فضلا عن كتب الصوفية أنفسهم .

• ترجم لها أبو نعيم فى : حلية الأولياء .

• وابن الجوزي فى : صفة الصفوة (١٧/٤) .

• وابن خلكان فى : وفيات الأعيان (١٨٢/١) .

• والذهبي فى : سير أعلام النبلاء (٢١٥/٨) .

• وابن كثير في : البداية والنهاية (١٨٦/١٠).

• وابن العماد في : شذرات الذهب (١٩٣/١).

• وصاحبة (الدر المشور في طبقات ربات الخدور) (٢٠٢).

• والزركلي في : الأعلام (٣١/٣).

= وقد ذكرها القشيري في : الرسالة .

= وأبو طالب المكي في : قوت القلوب .

والعزالي في : الإحياء .

= والسهروردي في : عوارف المعارف .

= والشعراني في : طبقاته ... وغيرهم .

وذكر بن خوري في صفة الصفة (١٩٤) أنه أفرد لها كتابا جمع فيه كرامات وأخبارها .

أسلوب الإثارة والتهيج :

الحضائري أن الحبيب عذبة موصوح لى يريده معالجة تعتمد على الإثارة والتهيج لا على التوير والتحقيق، والإثارة قد تعجب بعض سامعيه المتعجبين به، وبتدين تستهويهم المرأة في سقد أو النقص والهجوم، والخروج على المسلمات عند الناس، ولكها لا تعجب خاصة المثقفين والمستيرين، ممن يربون الأمور بقولهم، ولا يأحدون كل ما يقال قضية مسلمة .

وقد كان حسب الحبيب ها طريقين لا تثلث دو عنه أو فكر أن يكرهه، أو أحدهما عليه :

الطريق الأول :

التحقيق فيما يسب إلى رابعة العدوية أو غيرها من أقوال ومواقف، فليس كل ما يسب إليها صحيحا موثقا، بل قد يكون مشكوكا في نسبته إليها، أو مقصوعا بميه عنها .

من ذلك : أنهم نسبوا إليها هذه الأبيات المشهورة تناجي بها ربها سبحانه :

فليتك تحلوا والحياة مريرة .. وليتك ترضى والأنام غضاب !

وليت السدى بينى وبينك عامر .. وبينى وبين العالمين خراب !

إذا صح منك الود فالكل هين .. وكل الذى فوق التراب تراب !

والأبيات ليست لرابعة ، بل البيتان : الأول والثانى من شعر أبى فراس الحمدانى فى خطاب ابن عمه الأمير المشهور سيف الدولة ، وهما مذكوران فى ديوانه من قصيدة مطلعها :

أما جميل عندكن ثواب .. ولا لمسىء عندكن متاب ؟

لقد ضل من تحوى هواه خريدة .. وقد ذل من تقضى عليه كعاب

ومن أبياتها الشهيرة :

بمن يشق الإنسان فيما ينوبه .. ومن أين للحر الكريم صحاب ؟

وقد صار هذا الناس إلا أقلهم .. ذئابا على أجسادهن ثياب !

وأبو فراس ، كان فى القرن الرابع الهجرى ، ورابعة فى القرن الثانى فقد اختلفوا فى سنة وفاتها ، فمهم من قال : سنة ١٣٥ هـ ، ومن قال سنة ١٨٥ هـ ، والراجح عندى هو الثانى . أما البيت الأخير فهو من قصيدة لمحمسى فى مدح كافور [وفيه المال مكان الكل] .

وكل ما فى الأمر أن الصالحين وجدوا أن هذا الشعر لا يجوز أن يحاطب به إلا الله جل جلاله ، فسبو الخطاب فيه إلى من هو أهله ، ولا أدرى من نسب هذا الشعر إلى «رابعة» خاصة ، ولم أقرأ ذلك فى كتاب معتبر ، وإن كان مشهورا على الألسنة ، وليس كل مشهور على الألسنة حجة .

وكذلك ما ينسب إليها من الشعر الذى تقول فى آخره :

ليس لى فى الجنان والنار حظ .. أنا لا أثنى بحبى بديلا

لا أدرى مدى صحة نسبه إليها ، وقد روى عنها أقوال تدل على أنها تخاف النار ، وتخاف القيامة والموت وما بعده ، فقد ذكروا أنها كانت تقول فى مناجاتها :

إلهي ، تحرق بالنار قلبي يحبك !

وذكر ابن الجوزي في ترجمتها (١٧/٤٥) عن عبد الله بن عيسى قال : دخلت على « رابعة العدوية » بيتها ، فرأيت على وجهها النور ، وكانت كثيرة البكاء ، فقرأ عندها رجل آية من القرآن فيها ذكر النار فصاحت ثم سقطت !

قال : وكانت إذا ذكرت الموت اتفضت وأصابتها رعدة .

ونقل عن عبدة بنت أبي شوال - وكانت من خيار إماء الله وكانت تخدم رابعة - أنها قالت : كانت رابعة تصلي الليل كله ، فإذا طلع الفجر هجعت في مصلاها هجمة خفيفة ، حتى يسفر الفجر ، فكنت أسمعها تقول إذا وثبت من مرقدتها ذلك وهي فزعة : يانفس كم تنامين ؟ وإلى كم تقومين ؟ يوشك أن تنامي نومة لا تقومين منها إلا لصرفة يوم الشور !

قالت : فكان هذا دأبها حتى ماتت .

ومما نقلوا عنها قولها : أستعفر الله من قلة صدقي في قولي : أستعفر الله !

وهذا كله يدل على أنها من أهل الخشية والمحبة معاً ، فهي تخاف الله وتحبه ، ولا تنافي بينهما على التحقيق .

ومانسب إليها من أنها قالت مرة : إلهي ما عبدتك خوفاً من نارك ، ولا طمعا في جنتك ، بل حباً لك ، وقصد لقاء وجهك ، فلعلها قصدت أن الله عز وجل أهل لأن يعبد ويتقى ، قياماً بحقه وشكراً لنعمة ، كما قال الإمام ابن القيم :

هب البعث لم تأتينا رسله .. وجاحمة النار لم تضرم

أليس من الواجب المستحق .. ثناء العباد على المنعم ؟

أو لعلها قالت ذلك في حال من أحوال غلبة الحب على الخوف والرجاء ، والاستغراق في الأنس بالله تعالى ، إلى حد الذهول عن العيم والعذاب ، ولكن مثل هذا لا يدوم ، كما تدل عليه مواقفها وأقوالها .

فإن لم يكن هذا موقفها ، فكل أحد يؤخذ من كلامه ويرد عليه ، وقد ردنا على المتصوفة الذين ينكرون العبادة طلباً للثواب وخوفاً من العقاب في كتابنا « العبادة في

الإسلام»، ونقلنا عن العلامة ابن القيم من كتابه «مدارج السالكين» ما يشفي العليل، وينير السبيل.

وأما الشعر الذي ينسب إليها في حب الله تعالى من مثل قولها :
أحبك حين حب الهوى ... وحا لأنك أهل لذاك
فأما الذي هو حب الهوى ... فشغلي بذكرك عما سواك
وأما الذي أنت أهل له ... فكشفك لي الحجب حتى أراك
وما الحمد في ذا ولا ذاك لي ... ولكن لك الحمد في ذا وذاك

فقد قال الإمام أبو حامد الغزالي في «الإحياء» تعقيباً على هذه الأبيات : (لعلها أرادت بحب الهوى : حب الله ، لإحسانه إليها، وإنعامه عليها بحطوط العاجلة .. وبوجه لما هو أهل له : الحب لجماله وجلاله الذي انكشف لها، وهو أعلى الخين وأقواهما. ولذة مطالعة جمال الربوبية هي التي عبر عنها رسول الله ﷺ حيث قال حاكياً عن ربه تعالى : « أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر »^(١)، قال : وقد تعجل بعض هذه اللذات في الدنيا لمن انتهى صفاء قلبه إلى الغاية^(٢) . اهـ .

ولكن ينبغي أن يعلم أن هذه المطالعة لجمال الربوبية إنما هي بعين القلب، لا بعين الرأس.

يقول المحقق ابن القيم في «مدارج السالكين» في بيان حقيقة نور الكشف الذي يتحدث عنه الصوفية :

(ونور الكشف عندهم هو مبدأ الشهود، وهو نور تجلى معاني الأسماء الحسنی على القلب، فتضىء به طلعة القلب، ويرتفع به حجاب الكشف.

ولا تلتفت إلى غير هذا، فتزل قدم بعد ثبوتها، فإنك تجد في كلام بعضهم : تجلى الدات يقتضى كذا وكذا، وتجلي الصمات يقتضى كذا وكذا، وتجلي الأفعال يقتضى كذا

(٢) الإحياء ٤/٣١١ ط... دار المعرفة، بيروت .

(١) رواه البخاري .

وكذا. والقوم عنايتهم بالألماط فيتوهم المتوهم : أنهم يريدون تجلى حقيقة الذات والصفات والأفعال للعيان ، فيقع من يقع منهم فى الشطحات والطامات ، والصادقون العارفون براء من ذلك .

وإنما يشيرون إلى كمال المعرفة، وارتفاع حجب العفلة والتك والاعراض، واستيلاء سلطان المعرفة على القلب محو شهود سوى بالكلية، فلا يشهد القلب سوى معروفة .

ويسطرون هذا بطلوع الشمس، فإنها إذا طلعت انطمس نور الكواكب ولم تعد الكواكب، وإنما عطي عليها نور الشمس فلم يظهر لها وجود، وهى فى الواقع موجودة فى أماكنها، وهكذا نور المعرفة إذا استولى على القلب، قوى سلطانها وزالت الموانع والحجب عن القلب.

ولا ينكر هذا إلا من ليس من أهله.

ولا يعتقد أن الذات المقدسة والأوصاف : بررت وتجلت للعبد - كما تجلى سبحانه للصور، وكما يتجلى يوم القيامة للناس - إلا غلط فاقد للعلم، وكثير ما يقع الغلط من التجاور من نور العبادات والرياضة والذكر إلى نور الذات والصفات .

فإن العبادة الصحيحة، والرياضة الشرعية، والذكر المتواظى عليه القلب واللسان : يوجب نوراً على قدر قوته وضعفه ، وربما قوى ذلك النور حتى يشاهد بالعيان . فيعبط فيه ضعيف العلم والتمييز بين خصائص الربوبية ومقتضيات العبودية فيطنه نور الذات، وهيئات ! نور الذات لا يقوم له شيء، ولو كشف سبحانه وتعالى الحجاب عنه لتدكدك العالم كله، كما تدكدك الجبل وساخ لما ظهر له القدر اليسير من التحلى .

وفى الصحيح عنه عليه السلام : « إن الله سبحانه لا ينام ولا ينبغي له أن ينام ، يحفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجاب النور، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه » .

فالإسلام له نور، والإيمان له نور أقوى منه . والإحسان له نور أقوى منهما . فإذا اجتمع الإسلام والإيمان والإحسان، ورالت الحجب الشاغلة عن الله تعالى امتلأ القلب والجوارح بذلك النور، لا بالنور الذى هو صفة الرب تعالى . فإن صفاته لا تحل فى شيء من مخلوقاته، كما أن مخلوقاته لا تحل فيه، فالخالق سبحانه بائن عن المخلوق بذاته وصفاته ،

فلا اتحاد، ولا حلول ولا ممازجة، تعالى الله عن ذلك كله علوا كبيرا (١) اهـ.

ومن شعرها في الحب الإلهي ما أورده الشيخ شهاب الدين السهروردي في «المعارف» تناجي به المولى سبحانه وتعالى :

ولقد جعلتك في الفؤاد محدثي ... وأبحث جسمي من أراد جلوسي

فالجسم مني للجلوس مؤانس ... وحيث قلبي في الفؤاد جليسي

تريد أنها تلقى الناس بوجهها وجسمها، أما قلبها فهو مع الله تعالى في كل حال .

ومناقبها رحمها الله ورضى عنها كثيرة، وفضائلها جمّة، وأكثر العلماء الكبار من المحدثين والفقهاء والرهاد والعباد، يشون عليها، ويرفعونها مكانا عليا.

وذكر ابن كثير في « البداية » أن أبا داود السجستاني تكلم فيها، واتهمها بالزندقة !

قال : فلعله بلغه عنها أمر !

وذكر الذهبي في « سير الأعلام » عن أبي سعيد الأعرابي قال : أما رابعة فقد حمل الناس عنها حكمة كثيرة، وحكى عنها سفيان وشعبة وغيرهما، مما يدل على بطلان ما قيل عنها. وقد تمثت بهذا :

ولقد جعلتك في الفؤاد محدثي ... وأبحث جسمي من أراد جلوسي

فنسبها بعضهم إلى الحلول بنصف البيت، وإلى الإباحة بتمامه !

قلت - والقائل هو الحافظ الذهبي - : فهذا غلو وجهل ولعل من نسبها إلى ذلك مباحي حلولي، ليحتج بها على كفره، كاحتجاجهم بخبر : « كنت سمعه الذي يسمع به » (٢) . اهـ .

وقد أنصف الإمام الذهبي رحمه الله .

فلعل هذا أو مثله هو ما بلغ أبا داود، فاتهمها بما اتهمها دون أن يتبين حقيقتها .

هذا وقد كتب كثير من المعاصرين كتباً ومقالات مختلفة عن رابعة، وأطلق عليها

(١) مدارج السالكين ٣/ ١١٠ - ١١٢ تحقيق محمد حامد الفقي .

(٢) الحديث رواه البخاري عن أبي هريرة وهو حديث قسبي .

بعضهم «شهادة العشق الإلهي» وهو تعبير يعبر عنه الحب الإسلامي، والعلاقة بين الله وعبادته يعبر عنها في لغة القرآن والسنة بـ «الحب» لا بـ «العشق» وفي القرآن الكريم: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾^(١) ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾^(٢).

وفي الحديث المتفق عليه: «ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان، أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما... الحديث».

وعيره من الأحاديث كثير، وهو يدل على أن «حب الله» تعالى جزء أصيل في الإسلام، وليس دخيلاً عليه، كما زعم زاعمون.

وأشعار «رابعة» كلها تتحدث عن «حب الله» فلا يبغي أن تتجاوز ذلك، رعاية للأدب مع الله جل جلاله.

وبالله التوفيق.

(٢) البقرة: ١٦٥.

(١) المائدة: ٥٤.

أعمال القلوب وأعمال الجوارح

س . قرأت في كتب التصوف والسلوك : أن أعمال القلوب أهم من أعمال الجوارح ، وأن مدار القبول أو عدمه عند الله سبحانه وتعالى هو ما يتعلق بالقلوب ، وأن أفضل الطاعات المقربة إلى الله تعالى هي طاعات القلوب ، وأن أخطر المعاصي المبعدة عن الله عز وجل هي معاصي القلوب .

هذا مع أننا نعلم من الدين بالضرورة أن الصلاة التي هي عماد الدين والزكاة التي هي أخت الصلاة ، وغيرها ، إنما هي من الأعمال الظاهرة ، أعني من أعمال الجوارح ، وكذلك نجد الكبائر الموجبة لسخط الله تعالى وعذابه من المعاصي الظاهرة ، مثل القتل والزنى ، وشرب الخمر ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات ، والتولي يوم الزحف ، وغيرها .

فهل هذا الذي قاله الصوفية صحيح ، أو هو مما دخل على التصوف من مؤثرات خارجية مثل بعض المبالغات في الزهد ونحوه ؟ وإذا كان ما قرروه صحيحا ، فما الدليل عليه من الكتاب والسنة ؟

أسأل الله أن يبارك في جهودكم في خدمة ديننا الحنيف ، ويان حقائقه للناس وأثابكم الله عنا بفضلته وكرمه فهو أكرم الأكرمين .

ق . ص

الإسكندرية

ج : الحمد لله والصلاة : والسلام على رسوله وبعد :

أذكر للأح السائل أن ما قاله أهل التصوف والسلوك من التنبيه على أهمية أعمال القلوب قبل أعمال الجوارح ، والتركيز على الباطن قبل الظاهر ، والسر قبل العلانية ،

(٩١) النور : ٣٠ ، ٣١ .

والجوهر قبل الشكل - هو قول صحيح ، وهو من صميم الإسلام ، وليس مستورداً من أى مصدر خارجي ، بل مستمدة الأساسى من القرآن العزيز والسنة المطهرة . وأحب أن أبين هنا أن الصوفية الأصلاء لا يسقطون أعمال الجوارح ، ولا يخرجونها من دائرة الاهتمام ، فإن هذا مخالف كل المخالفة للدين أصولاً وفروعاً . فإن الأركان الخمسة التى بنى عليها الإسلام كما جاء فى حديث ابن عمر وغيره ، وأصبحت فعلاً من المعلوم من الدين بالضرورة ، كلها من الأعمال الظاهرة : ابتداء من كلمة الشهادة التى هى مفتاح باب الإسلام ، والصلاة التى هى عمود الدين ، والزكاة التى هى قنطرة الإسلام ، وصيام رمضان ، وانتهاء بحج البيت الحرام .

ومهما بلغ المسلم ما بلغ من السمو الروحى ، وارتقى فى درجات القرب من الله تعالى ، فإنه مطالب بهذه الأعمال ، ولا تسقط عنه بحال . وقد قال الله تعالى لرسوله : ﴿واعبد ربك حتى يأتيك اليقين﴾ (١) .

والمراد باليقين هنا : الموت ، الذى هو آت لا محالة ، كما فى قوله تعالى فى وصف حال أهل النار يوم القيامة : ﴿وكننا نكذبُ يوم الدين . حتى أتانا اليقين﴾ (٢) .

ولا يتصور من الصوفى الملتزم أن يهمل أمر الفرائض الدينية الظاهرة من الصلاة والزكاة والصيام ، بل هو لا يكتفى بها حتى يضيف إليها النوافل التى ترفع منزلته عند الله عز وجل . فالفرائض تبلغه منزلة القرب من الله ، والنوافل تبلغه مقام الحب من الله . كما يدل على ذلك الحديث القدسى الذى رواه البخارى فى صحيحه : « ما تقرب إلى عبدى بأفضل مما افترضته عليه ، ولا يزال عبدى يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذى يسمع به ، وبصره الذى يبصر به ، ويده التى يبطش بها ، وقدمه التى يمشى بها ، ولئن سألتنى لأعطينه ، ولئن استعاذنى لأعبدنه » .

وأكثر من ذلك أن من يسلك الطريق إلى الله جل جلاله ، لا بد له أن يحرص على العبادات المكمنة الأخرى الظاهرة أيضاً ، من الذكر والتسبيح والتهليل والتكبير والتحميد والدعاء والاستغفار ، وتلاوة القرآن والصلاة على النبى ﷺ ، كما قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا . وَسَبِّحُوا بِكُرَّةٍ وَأَصْلًا﴾ (٣) .

(١) الحجر : ٩٩ .

(٢) المدثر : ٤٦ ، ٤٧ .

(٣) الأحزاب : ٤١ ، ٤٢ .

كما أن الصوفية الأصلاء لا يهتمون أمر المعاصي الظاهرة ، بل يحذرون منها أشد التحذير . بل لا يكتفون بالتحذير من الكبائر ، إنما يحذرون من الصغائر ، ولا يكتفون بالصغائر ، حتى يحذروا من الشبهات ، ولا يكتفون بالتحذير من الشبهات ، حتى يحذروا من بعض الحلال ، كما روى في الحديث الذي رواه الترمذى : « لا يطلع عند درجة المتقين ، حتى يذر ما لا بأس به حذرا مما به بأس » .

ولكنهم - بحوار ذلك كله - يهتمون أكبر الاهتمام بطاعات القلوب أكثر من طاعات الأجسام والجوارح ، ويخافون ويخوفون من معاصي القلوب أكثر من معاصي الجوارح . وهم في هذا يصدر عن الإسلام الخالص المصفى ، وهم لم يوردوا بذلك ، بل شاركهم كل علماء الإسلام في كل احتصاص ، من أثريين وفقهاء ومتكلمين ، وإن كان للصوفية القدح المعلن في ذلك .

وسر اهتمامهم بما ذكرنا من أعمال القلوب يرجع إلى أمرين .

الأول : أن هذا هو ما جاء به الدين ، ودعا إليه وحث عليه . بل هذا هو لب الدين وروحه . كما سنبين بعد .

والثاني : أن عوام الناس من المتدينين - ومنهم بعض المتسبين للعلم أو للسعة - التفتوا إلى الظواهر أكثر من المواطن ، وشغلوا كثيرا بما يطفو على السطح ، ولم يعمقوا بما يرسب في الأعماق ، فظاهرهم عامر وباطنهم خراب ، حفظوا المظهر ، وأضاعوا الجوهر ، وهذا هو الغرور القاتل .

وقد بينت الأحاديث الصحاح : أن الرجل قد يرتكب المعصية الظاهرة ، بل يقترب بعض الكبائر ، وربما يكررها مرات ، ومع هذا تكون جذور الإيمان في قلبه أقوى من رياح المعصية ، فلا تستطيع أن تقتلعها ، ويظل في أعماقه حب الله ورسوله ، برغم ما لوث ظاهره من الآثام .

وقد روى البخارى في صحيحه عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه : أن رجلا من الصحابة كان يسمى جمارا ، وكان يضحك النبي ﷺ . وكان يشرب الخمر ، ويحلده النبي ﷺ ، فأتى به مرة ، فقال رجل : لعنه الله ، ما أكثر ما يؤتى به إلى النبي ﷺ : فقال النبي ﷺ : « لا تلعه ، فإنه يحب الله ورسوله » (١) .

(١) الحديث عند البخارى وغيره .

قد نظر المسلم الذي سارع ببعثته إلى طاهره الخلوث بالنعصية و شرب ، و نه ينتعت
إلى ما وراء هذا الصاهر من قبت عامر يحب الله ورسوله . وهو ما به عليه رسول
صلوات الله وسلامه عليه .

يقول ابن تيمية بعد ذكره هذا الحديث . (فهذا يبين أن الخدب بالشرب وغيره قد
يكون محبا لله ورسوله ، وحب الله ورسوله أوثق عرى الإيمان) (١)

وفي مقابله هذه الصورة صورة أخرى ماقصة لها صورة العبد المشتل ، الأكثر
للصلاة والصيام و بواقي العبادات ، ومع هذا تجد أنه حرانا من الإيمان الصادق ، واليقين
الداقي ، والحب الوثاق ، لله ورسوله .

وهذا ما صحت به الأحاديث واستفاقت عن رسول الله ﷺ محدرة من أوثق
العلاء المتصعين ، الذين اردات ضواهرهم ، وحشت بوطنهم ، وقست قلوبهم ، من
الخوارح المارقين .

وهو ما جاء في حديث عني وأبي سعيد خدرى وغيرهما أن النبي ﷺ ذكر
خوارج فقال : « يحقر أحدكم صلاته إلى صلاتهم ، وصيامه إلى صيامهم ، وقرآنه إلى
قرآنهم . يقرؤون القرآن لا يحاور حاحرهم ، يرقون من الإسلام كما يرق سهم من
الرمية » (٢) .

ولا عرو أن قال الإمام ابن تيمية بعد كلام عن الإيمان والإسلام والصدق والإخلاص :
(وهذا الذي ذكرناه مما بين أن أصل الدين في الحقيقة هو الأمور الباطنة من العوم
والأعمال ، وأن الأعمال الظاهرة لا تنفع بدونها) (٣)

وإنما حرصت هنا على نقل كلام ابن تيمية ، لص بعض الناس أنه لا يهتم إلا بالاتباع
في امرائه و لأعمال صاهرة ، وهذا غير صحيح ، ومحافل لسيرة الرجل ، فقد كن
ربيا مؤمن العقل والصب ، مشرق الروح ، عظيم الحب والخشية لله تعالى ، إنما طممه
بعض الدين يتمسحون به ويدعون انتماءهم إلى مدرسته من الجفة العلاط ، الدين

(١) التحفة العراقية من مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٠ / ٨

(٢) الحديث متفق عليه عن أبي سعيد الخدرى .

(٣) مجموع الفتاوى السابق ص ١٥ .

لا يعرفون الدين إلا رسوماً وشكليات، يحسون ويصبحون وهم يتحدثون عنها ويتحمسون لها ، ويكادون يقاتلون من أجلها . وإذا دعوتهم إلى توجيه العناية إلى أصول الدين ، وحقائقه الكبرى ، وهموم أمته ، وأعباء صحوته ، ومؤامرات خصومه ، اتهموك بأنك ضد السنة المشرقة، وعدو السلف الصالح ! غفر الله لنا ولهم ، وهدانا وإياهم صراطه المستقيم.

دلائل القرآن والسنة على العناية بأعمال القلوب :

ولا يخفى على مسلم له علم - ولو أنه قليل - بالقرآن والسنة أن أعمال القلوب لها الترجيح والتقديم على أعمال الجوارح ، ومن دلائل ذلك :

أولاً : أن أصل الدين هو « الإيمان » بالله تعالى ورسوله وبلقائه في الآخرة . وهذا الإيمان في أساسه عمل قلبي كما قال تعالى : ﴿ أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه ﴾ (١) . وقال سبحانه : ﴿ قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم ﴾ (٢) ومن هنا أهدر القرآن اعتار إيمان المنافقين الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم . وقد حفل القرآن بالكثير من الآيات والصور التي تذكهم وتوعدهم بأشد العذاب ، وحسبنا آيات سورة البقرة : ﴿ ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين . يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون . في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضاً ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون ﴾ (٣) . وقد جاء في الحديث : « الإسلام علانية والإيمان في القلب » (٤) .

ثانياً : أن « الإسلام » وإن كان يقوم على الأعمال والعبادات الظاهرة ، كما جاء تفسيره في حديث جبريل المشهور ، وهي تتمثل في الشهادتين والصلاة والزكاة والصيام والحج - فهو لا يقبل هذه الأعمال ولا يعتد بها ما لم تصحبها النية والإخلاص لله تعالى . كما قال تعالى : ﴿ وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ﴾ (٥) . وكما جاء في الحديث الصحيح المشهور : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » . فلا قبول لعمل إلا بنية ، ولا معنى للنية بغير إخلاص ، وكلاهما من أعمال القلوب .

(١) المجادلة : ٢٢ . (٢) الحجرات : ١٤ . (٣) البقرة : ٨ - ١٠ .

(٤) أورده الهيثمي في المجمع (١ / ٥٢) وقال : رواه أحمد وأبو يعلى والبرار ، ورجاله رجال الصحيح ، ما خلا على بن مسعدة ، وقد وثقه ابن حبان وأبو دلود الطيالسي وأبو حاتم وابن معين ، وضعفه آخرون .

(٥) البينة : ٥ .

يقول ابن عطاء الله في حكمه : الأعمال صور قائمة ، وروحها وجود سر الإخلاص فيها . يعنى : أن الأعمال بغير الإخلاص كالصور والنماثيل التى لا روح فيها ولا حياة .

ومن هنا كان الترهيب الشديد من « الرياء » الذى يحبط العبادات ، ويذهب بأحر المضاعفات وهو ما وصف الله به المنافقين المخادعين . ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُتَالَى يَرَأَوْنَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (١) .

وهى الحديث الصحيح الذى رواه أبو هريرة : أن أول من تسعر بهم النار يوم القيامة ثلاثة راعوا بأعمالهم لئلا ، ولم يتبعوا بها وجه الله . أحدهم قرأ القرآن وعلمه أساس ليقولوا عنه ، علمه وشأنى . تصدق وأفق ماله ليقولوا عنه : سخى ، والثالث : قتل واحدا حتى قتل ، ليقولوا عنه : شجاع .

ليس المهم إذن صورة العمل ، بل المهم روحه . فقد يؤدى العمل شكلا ، ولا يقبل عند الله مضمونا ؛ لأنه حسن بظاهره ، رائف باطنه ، كنعمة خفيفة ، قد تروح عند العمة ، ولا تروح عند الصيرفى السقاء . .

ويجد حياء فى الحديث . « من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة فى أن يدع صومه وشربه » ، « رب صائمه ليس له من صيامه إلا الجوع ، ورب قائم ليس له من قيامه إلا السهر » .

والقرآن لم يمدح محمدا المصلى ، بل : ﴿ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ و ﴿ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يَحَافِظُونَ ﴾ (٢) .

وعلى الأمر بإقامة الصلاة فقال : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ﴾ (٣) .

كما على إيتاء الزكاة بقوله : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ (٤) . وعلى الصوم بقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (٥) .

(٣) المكيوت : ٤٥ .

(٢) المؤمنون : ٩ ، ٢ .

(١) النساء : ١٤٢ .

(٥) البقرة : ١٨٣ .

(٤) التوبة : ١٠٣ .

ثالثاً : أن أعلى مقامات الدين هو «الإحسان» وقد سأل جبريل عه النبي ﷺ فقال :
«الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك» .

وواضح من التفسير النبوي للإحسان أنه عمل قلبي خالص ، يرقى بالمؤمن إلى مرتبة
«الشهود» القلبي لله جل شأنه ، شهوداً روحياً يجعله كأنما يراه بعينه ، فإن قصر عن هذه
المرتبة فيكس في منزلة «المراقبة» بحيث يستشعر دائماً أن الله تعالى مطلع عليه ، وناظر
إليه : ﴿ وهو معكم أينما كنتم والله بما تعملون بصير ﴾ (١) .

مجال الإحسان هو المجال الأول لأهل السلوك والربانية ، وفيه يعملون على تربية
الشخصية الإيمانية الصادقة ، التي تتجلى فيها صفات «المؤمنين المتقين» . والمؤمنون المتقون
هم أولياء الله حقاً : ﴿ ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون . الذين آمنوا
وكانوا يتقون ﴾ (٢) .

ومن قرأ القرآن وتدبره وجد أنه ربط خيري الدنيا والآخرة بالإيمان والتقوى .

ففي حير الدنيا نقرأ قوله تعالى : ﴿ ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم
بركات من السماء والأرض ﴾ (٣) ﴿ وأنجينا الذين آمنوا وكان يتقون ﴾ (٤) ، ﴿ يا أيها
الذين آمنوا إن تتقوا الله يجعل لكم فرقاناً ﴾ (٥) ﴿ ومن يتق الله يجعل له مخرجاً .
ويرزقه من حيث لا يحتسب ﴾ (٦) .

ومى حير الآخرة نقرأ : ﴿ ولو أن أهل الكتاب آمنوا واتقوا لكفرنا عنهم سيئاتهم
ولأدخلناهم جنات النعيم ﴾ (٧) ﴿ تلك الجنة التي نورت من عبادنا من كان تقياً ﴾ (٨) ،
﴿ ومن يتق الله يكفر عنه سيئاته ويعظم له أجراً ﴾ (٩) .

والإيمان – كما ذكرنا – عمل قلبي في جوهره ، وإن كان له آثار ظاهرة .

والتقوى كذلك عملي قلبي في الأساس وإن كان له ثمار ظاهرة .

(١) الحديد : ٤ . (٢) يونس : ٦٢ ، ٦٣ .

(٣) الأعراف : ٩٦ . (٤) النمل : ٥٣ .

(٥) الأنفال : ٢٩ . (٦) الطلاق : ٢ ، ٣ .

(٧) المائدة : ٦٥ . (٨) مريم : ٦٣ .

(٩) الطلاق : ٥ .

ولهذا يضيف القرآن التقوى إلى القلوب : ﴿ ذَلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ (١).

والرسول ﷺ يشير إلى صدره ويقول : « التقوى ههنا » ويكررها ثلاثا ، لتأكيد لها ،
رواه مسلم .

والقرآن يصف المتقين في مطلع سورة البقرة فيقول : ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ . الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ . وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ (٢) فجعل من أوصافهم الأساسية : الإيمان بالغيب ، والإيمان بما أنزل الله على رسوله ، وما أنزل على الرسل من قبله ، واليقين بالآخرة ، وكلها أعمال قلبية ، إلى جانب إقامة الصلاة ، والإنفاق مما رزقهم الله وهي من الأعمال الظاهرة .

وبالإيمان والتقوى تركو النفس وتطهروا وتستحق الملاح كما قال تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا . وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا ﴾ (٣) ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ﴾ (٤) .

رابعا : أن القرآن يجعل « القلب » السليم والمنيب هو أساس النجاة والفلاح في الآخرة .

انظر ما قصه علينا من دعاء إبراهيم خليل الرحمن : ﴿ وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُنْعَثُونَ . يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ . إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴾ (٥) .

واقرا قوله عز وجل : ﴿ وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدَ . هَذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيفٍ . مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَنَ الْغَيْبَ وَجَاءَ بِقَلْبٍ مُنِيبٍ ﴾ (٦) .

والرسول ﷺ يجعل محور صلاح الإنسان وفساده هو « القلب » كما في حديث النعمان بن بشير في الصحيحين : « ألا إن في الجسد مضعة إذا صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت فسد الجسد كله ، ألا وهي القلب » .

ويروى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة : « إن الله لا ينظر إلى أجسامكم ولا صوركم ، ولكن ينظر إلى قلوبكم » .

(١) الحج : ٣٢ . (٢) البقرة : ٢ - ٤ .

(٣) الشمس : ٩ ، ١٠ . (٤) الأعلى : ١٤ .

(٥) الشعراء : ٨٧ - ٨٩ . (٦) ق : ٢١ - ٢٣ .

ونصوص القرآن والسنة مستفيضة متكاثرة في مدح القلوب الحية النابضة بالخشوع واللين والخشية لله والوجل عند ذكر وعيده ، والاطمئنان عند ذكر وعده ، والمحبة له ، والتوكل عليه ... إلخ .

اقرأ مثلاً قوله سبحانه : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنْ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴾ (١) ، ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تَلَيَّتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ (٢) . ﴿ اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانًى تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ (٣) ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ ﴾ (٤) .

وفي مقابل ذلك استفاضت النصوص في ذم القلوب الميتة والمريضة والقاسية والمظلمة والسوداء .

واقراً قوله تعالى في ذم بنى إسرائيل : ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنْ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ ﴾ (٥) . وقوله في نشأتهم : ﴿ فَبِمَا نَقْضُهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَانَهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً ﴾ (٦) . وقال تعالى : ﴿ قَوِيلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ (٧) وقال تعالى في ذم المنافقين : ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ﴾ (٨) والمرض هنا مرض الشك ، وقال سبحانه : ﴿ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ ﴾ (٩) والمرض هنا : مرض الشهوة ، وقال : ﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ (١٠) .

الغاية من الخلق :

خامساً : أن الله خلق الناس بل خلق العالم كله - ليعرفوه بأسمائه الحسنى وصفاته العليا، كما دل على ذلك قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ

(١) الحديد : ١٦ .	(٢) الأنعام : ٢ .	(٣) الزمر : ٢٣ .
(٤) الرعد : ٢٨ .	(٥) البقرة : ٧٤ .	(٦) المائدة : ١٣ .
(٧) الزمر : ٢٢ .	(٨) البقرة : ١٠ .	(٩) الأحزاب : ٣٢ .
(١٠) المطعمين : ١٤ .		

مثلهم يتنزل الأمر يبين لتعلموا أن الله على كل شيء قدير وأن الله قد أحاط بكل شيء علما ﴿١﴾ .

ومعرفة الله تعالى ليست من أعمال الجوارح، بل من أعمال القلب .

وهذا - إلى جوار العاية المعرفية - عاية عملية دل عليها قوله تعالى : ﴿ وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ﴾ (٢) .

والعبادة نوعان : صاهرة وباطنة . والمظاهرة، وإن كانت تؤدي بالجوارح، لا تقبل إلا بعمل القلب وهو الإخلاص كما ذكرنا .

قال شيخ الإسلام بن تيمية (بل إخلاص الدين لله هو اندى الدين لا يقبل الله سواه، وهو الذي بعث الله به الأولين والآخرين من الرسل، وأنزل به جميع الكتب، واتفق عليه أئمة أهل الإيمان، وهذا هو خلاصة الدعوة النبوية، وهو قصب القرآن الذي تدور عليه رجاء، قال تعالى : ﴿ إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق فأعبد الله مخلصا له الدين . ألا لله الدين الخالص ﴾ (٣) وسورة كتبها عامتها في هذا المعنى (٤) .

وساطة هي باب الدين : من محبة الله تعالى، والتوكل عليه، والرجاء في رحمته، والخوف من عذابه، وشكر نعمائه، والنصر على ثلاثه، والرضا بقضائه، والحب لأوليائه، والبعض لأعدائه، واليقين بنقائه.. إلى غير ذلك مما يسمى عند الصوفية : « المقامات والأحوال » وكتبها من أعمال القلوب ويدقق بها المرشد في تديا وبنار الآخرة، والرحمة بحسن به وتنسفة عليهم، وسلامة النصد من الحسد لهم والحقده عليهم.

وهي مقامات دلت جد أشد المعاصي حضرا هي معاصي الخبوت، مثل : الكبر، وقرآن منى، دمة وء عذابه، وفي الحديث الصحيح « لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر » (٥) والحسد، وهو « يأكل الحسرات كما تأكل النار الحطب » (٦) والبغضاء، وهي كما في الحديث : « الخافقة، لا أقول تحلى الشعر ولكن تحق الدين » (٧)، واليأس من

(١) الصلوة ١٢ (٢) البقرة ٢٠٦ (٣) الروم ٣٠٢

(٤) من ربه « نسخة بحرفه في لأعمال عليه » من مجموع المصنوع ١ : ٤٨

(٥) ربه « نسخة من حديث بن مسعود (٦) ربه « نسخة من أدب (٤٩، ٣) ربه « نسخة

(٧) ربه « نسخة من نسخة القيمة (٢٥١٢) وذكر الاختلاف في رواية « ربه « نسخة من نسخة حديث أبي

نورده « نسخة (٢٥١١) ومنه « نسخة من نسخة « ربه « نسخة حديث صحيح

روح الله. وقد قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يَأْسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾^(١)، والأمر من مكر الله، وقد قال تعالى: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾^(٢) ومثل الشح الذي حذر منه القرآن والسنة: ﴿وَمَنْ يَوْقِ شَحْ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٣)، وفي الحديث: «اتقوا الشح فإن الشح أهلك من كان قبلكم، وحملهم على أن يفسدوا دماءهم واستحلوا محارمهم»^(٤)، وإياكم والشح، فإنما هلك من كان قبلكم بالشح، أمرهم بالبحل فحلوا، وأمرهم بالقطيعة فقطعوا، وأمرهم بالفحور ففجروا»^(٥).

ومثل ذلك: اتاع الهوى، وإعجاب المرء بنفسه، وحب الدنيا، وحب المال والجاه، والرياء والغرور وغير ذلك مما صممه الإمام أبو حامد الغزالي ربيع «المهلكات» من «الإحياء».

وقد قص علينا القرآن قصة آدم وإبليس، وأن كلا منهما عصى ربه، ولكن معصية آدم كانت معصية جارحة، ومعصية إبليس معصية قلب. معصية آدم سببها الضعف والندى: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً﴾^(٦)، ومعصية إبليس سببها الكبر والكفران: ﴿أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾^(٧).

ومن هنا كان الخير كل الخير في طاعات القلوب، والخطر كل الخطر في معاصي القلوب. أعادنا الله تعالى منها، ورزقنا القلب الميب، القلب السليم، آمين.

(١) يوسف: ٨٧.

(٢) الأعراف: ٩٩.

(٣) الحشر: ٩، والتغابن: ١٦.

(٤) رواه أحمد والبخاري في الأدب المفرد، مسند أبي حمزة، صحيح الجامع الصغير (٢١٠٢).

(٥) رواه أبو داود والحاكم عن ابن عمر، كما في الفصل المذكور (٢٦٧٨).

(٦) طه: ١١٥.

(٧) البقرة: ٣٤.



النَّارِي السُّبَايِي

بين الفقه والطب

قتل الرحمة أو تيسير الموت للمريض

هذا سؤال من جملة أسئلة عن الطب الإسلامى وأحكامه وآدابه وصلتني في رسالة من قبل منظمة الطب الإسلامى لجنوب إفريقيا، ويتمثل السؤال الأول فيما يلي :

قتل الرحمة (تيسير الموت) :

التعريف : تسهيل موت الشخص بدون ألم بسبب الرحمة لتخفيف معاناة المريض سواء بطرق فعالة أو منفعة .

تيسير الموت الفعال : يتخذ الطبيب إجراءات فعالة لإنهاء حياة المريض .

أمثلة:

١- مريض مصاب بالسرطان يعاني من الألم والإغماء ويعتقد الطبيب بأنه سيموت بأي حال من الأحوال ويعطيه جرعة عالية من علاج قاتل للألم الذي يوقف نفسه .

٢- مريض في حالة إغماء لفترة طويلة مثلا بعد إصابته بالتهاب السحايا أو بإصابة شديدة في رأسه، ومن الممكن أن يبقى حيا باستعمال منفسة (جهاز إنعاش) ويعتقد الطبيب بعدم وجود أى أمل شفاؤه، والمنفسة تضخ الهواء للرئتين، وتديم تنفسه « أوتوماتيكيا » . فإذا ما أوقف المنفسة لن يتمكن المريض من إدامة تنفسه، فمن الممكن إبقاء هذا المريض حيا بواسطة هذه المنفسة الصناعية التي تديم فعالياته الحيوية، ولكن لكل الاعتبارات الأخرى يعتبر مثل هذا المريض « ميتا » وغير قادر على السيطرة على وظائفه وإيقاف هذه المنفسة يعتبر تيسيرا فعالا للموت.

تيسير الموت المنفعل:

ها لاتتخذ خطوات فعالة لإنهاء حياة المريض بل يترك للمرض أن يأخذ أدواره بدون إعطاء المريض أى علاج لإطالة حياته .

أمثلة:

١- مريض نهائى بالسرطان أو الإغماء من إصابة بالرأس أو التهاب سحائي ولا يرجى شفاؤه منه، ومصاب بالتهاب الرئة التى إن لم تعالج - وهى ممكنة العلاج - يمكن أن تقتل المريض وإيقاف العلاج من الممكن أن يعجل بموت المريض .

٢ - طفل مشوه تشويها شديدا بتصلب أشرم - شوكة مشقوقة - أو بشلل مخي يمكن أن يترك من دون علاج إذا أصيب بالتهاب الرئتين أو بالتهاب السحايا، ويمكن أن يموت الطفل من هذه الالتهابات.

والتصلب الأشرم - الشوكة المشقوقة - هى حالة غير طبيعية للعمود الفقرى تؤدي إلى شلل الساقين وفقدان السيطرة على المثانة والأمعاء الغليظة والطفل المريض بهذا الداء يكون مشلولاً يحتاج إلى عناية خاصة طيلة حياته.

أما الشلل المخي فهى حالة تلف فى المخ خلال الولادة تسبب تحلفا عقليا وشللا فى الأطراف بدرجات متفاوتة، ومثل هذا الطفل يكون مشلولاً جسمياً وعقلياً ويحتاج لعناية خاصة طيلة حياته .

فى الأمثلة السابقة : إيقاف العلاج ، هو نوع من أنواع تيسير الموت المفعول وبصورة عامة لا يعيش هؤلاء الأطفال عمراً طويلاً، وإيقاف العلاج وتيسير الموت المفعول يجمع إطالة معاناة الطفل المريض أو والديه.

الأسئلة :

١- هل تيسير الموت الفعال مسموح به فى الإسلام ؟

٢- هل تيسير الموت المفعول مسموح به فى الإسلام ؟

جـ :

تيسير الموت الفعال :

١- تيسير الموت الفعال فى المثال رقم (١) لا يحور شرعاً؛ لأن فيه عملاً إيجابياً من الطبيب بقصد قتل المريض، والتعجيل بموته، بإعطائه تلك الجرعة العالية من الدواء المتسبب فى الموت، فهو قتل على أى حال. سواء كان بهذه الوسيلة أم بإعطاء مادة سمية سريعة

التأثير، أم بصعقة كهربائية أم بآلة حادة، كله قتل، وهو محرم، بل هو من الكبائر الموبقة . ولا يزيل عنه صفة القتل أن دافعه هو الرحمة بالمريض، وتحفيف المعاناة عنه. فليس الطبيب أرحم به ممن خلقه. وليترك أمره إلى الله تعالى، فهو الذى وهب الحياة للإنسان وهو الذى يسلبها فى أجلها المسمى عنده.

أما المثال رقم (٢) من أمثلة تيسير الموت الفعال، فتؤخر الحديث عنه بعد الحديث عن تيسير الموت المنفعل.

تيسير الموت المنفعل (بإيقاف العلاج):

وأما تيسير الموت « بالطرق المفعلة » كما فى السؤال. فإنها تدور كلها سواء فى المثال (١) أم (٢) على « إيقاف العلاج » عن المريض، والامتناع عن إعطائه الدواء، الذى يوقن الطبيب أنه لا جدوى منه، ولا رجاء فيه للمريض، وفق سنن الله تعالى، وقانون الأسباب والمسببات.

ومن المعروف لدى علماء الشرع : أن العلاج أو التداوى من الأمراض ليس بواجب عند جماهير الفقهاء، وأئمة المذاهب. بل هو فى دائرة المباح عندهم. وإنما أوجبه طائفة قليلة، كما قاله بعض أصحاب الشافعى وأحمد. كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية^(١)، وبعضهم استحبه .

بل قد تنازع العلماء: أيهما أفضل: التداوى أم الصبر؟ فمنهم من قال: الصبر أفضل، لحديث ابن عباس فى الصحيح عن الجارية التى كانت تصرع - يصيبها الصرع - وسألت النبى ﷺ أن يدعو لها، فقال: « إن أحببت أن تصبرى ولك الجنة، وإن أحببت دعوت الله أن يشفيك » فقالت: بل أصبر، ولكى أتكشف، فادع الله لى ألا أتكشف ، فدعا لها ألا تتكشف^(٢) .

ولأن خلقا من الصحابة والتابعين لم يكونوا يتداوون، بل فيهم من احتار المرض، كأبى ابن كعب، وأبى ذر - رضى الله عنهما - ومع هذا فلم يكره عليهم ترك التداوى^(٣).

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٤/ ٢٦٠ ط . مطبعة كردستان العلمية بالقاهرة .

(٢) معنى عليه. رواه البيهقارى فى كتاب المرضى ومسلم فى البر والصلة (٢٢٦٥) .

(٣) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٤/ ٢٦٠ ط . مطبعة كردستان العلمية بالقاهرة .

وقد عقد الإمام أبو حامد الغزالي في « كتاب التوكل » من « الإحياء » بابا في الرد على من قال: ترك التداوي أفضل بكل حال (١) .

هذا هو رأى فقهاء الأمة في العلاج أو التداوي للمريض . فأكثروا يجعلونه من قسم المساجد ، وأقلهم يجعلونه من المستحب ، والأقل منهم يجعلونه واجبا .

وأما مع الذين يوجبونه في حالة ما إذا كان الألم شديدا ، والدواء ناجعا ، والشفاء مرجوا منه وفق سنة الله تعالى .

وهو الموافق لهدي النبي ﷺ الذي تداوى وأمر أصحابه بالتداوى ، كما ذكر ذلك الإمام ابن القيم في هديه ﷺ في « زاد المعاد » (٢) وأدنى ما يدل عليه ذلك هو السنية والاستحباب .

ومن هنا يكون العلاج أو التداوى حيث يرجى للمريض الشفاء مستحبا أو واجبا ، أما إذا لم يكن يرجى له الشفاء ، وفق سنن الله في الأسباب والمسببات التي يعرفها أهلها وخبرائها من أرباب الطب والاختصاص ، فلا يقول أحد باستحباب ذلك فضلا عن وجوبه .

وإذا كان تعريض المريض للعلاج بأي صورة كانت - شربا أو حقا أو تغذية بالجلوكوز ونحوه ، أو توصيلا بأجهزة التنفس والإنعاش الصاعى ، أو غير ذلك مما وصل إليه الطب الحديث ، ومما قد يصل إليه بعد - يطيل عليه مدة المرض ، ويبقى عليه الآلام زما أطول ، فمن باب أولى ألا يكون ذلك واجبا ولا مستحبا ، بل لعل عكسه هو الواجب أو المستحب .

فهذا النوع من تيسير الموت - إن صحت التسمية - لا ينبغي أن يدخل في مسمى « قتل الرحمة » ، لعدم وجود فعل إيجابى من قبل الطبيب ، إنما هو ترك لأمر ليس بواجب ولا مندوب ، حتى يكون مؤاخذا على تركه .

وهو إذن أمر جائز ومشروع ، إن لم يكن مطلوبا ، وللطبيب أن يمارسه ، طلبا لراحة المريض وراحة أهله . ولا حرج عليه إن شاء الله .

(١) انظر : إحياء علوم الدين ٢/٢٩٠ وما بعدها .

(٢) انظر : الجزء الثالث من (زاد المعاد) ط . الرسالة بيروت .

تيسير الموت بإيقاف أجهزة الإنعاش :

بقى الجواب عن المثال الثانى فى النوع الأول، الذى اعتراه السؤال من تيسير الموت بالطرق الفعالة لا المنفعلة. وهو يقوم على إيقاف المنفسة الصناعية أو ما يسمونه « أجهزة الإنعاش الصناعى » عن المريض، الذى يعتبر فى نظر الطب « ميتا » أو « فى حكم الميت » وذلك لتلف جذع الدماغ ، أو المخ ، الذى به يحيا الإنسان ويحس ويشعر .

وإذا كان عمل الطبيب مجرد إيقاف أجهزة العلاج، فلا يخرج عن كونه تركا للتداوى، شأنه شأن الحالات الأخرى، الذى سماها « الطرق المنفعلة » .

ومن أجل ذلك أرى إخراج هذه الحالة وأمثالها عن دائرة النوع الأول « تيسير الموت بالطرق الفعالة » وإدخالها فى النوع الآخر.

وبناء على ذلك يكون هذا أمرا مشروعا ولا حرج فيه أيضا، وبخاصة أن هذه الأجهزة تبقى عليه هذه الحياة الظاهرية - المتمثلة فى التنفس والدورة الدموية - وإن كان المريض ميتا بالفعل، فهو لا يعى ولا يحس ولا يشعر، نظرا لتلف مصدر ذلك كله وهو المخ.

وبقاء المريض على هذه الحالة يتكلف نفقات كثيرة دون طائل، وبحجر أجهزة يحتاج إليها غيره، ممن يحدى معه العلاج، وهو - وإن كان لا يحس - فإن أهله وذويه يظلون فى قلق وألم ما دام على هذه الحالة، التى قد تطول إلى عشر سنوات أو أكثر!

وقد ذكرت هذا رأى منذ سنوات أمام جمع من الفقهاء والأطباء فى أحد اجتماعات البدوة التى تقيمها بين الحين والحين « المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية » بالكويت، فلقى قبول الحاضرين من أهل الفقه وأهل الطب.

والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .

حول زرع الأعضاء

تقديم :

هذه الفتوى كنت كنتها منذ زمن بعيد ردا على بعض الأسئلة حول موضوع زرع الأعضاء.

وهي وجهة نظر اجتهادية، قابلة للمناقشة، مثل كل اجتهادات البشر، وخصوصا في المسائل الجديدة، التي لم يدور فيها رأى علماء الأمة السابقين.

ولا يملك أى فقيه أن يدعى لرأيه الصواب المطلق فيما يذهب إليه، بل أقصى ما يقوله عن نفسه ما قاله الإمام الشافعى: رأى صواب يحتمل الخطأ، ورأى غيرى خطأ يحتمل الصواب:

لهذا أستغرب تلك الحملة المشبوهة التي تنشر هذه الأيام ضد الداعية الحليل الشيخ محمد متولى الشعراوى، الذي أفتى بعدم جواز زرع الأعضاء بناء على اعتبار رآه .

على أن الشيخ - حفظه الله - لم يكتب فى ذلك شيئا محررا مدققا، بل قال ذلك فى مقابلة تليفزيونية، جوابا عن سؤال عارض.

ومثل تلك المقابلات وما فيها من أسئلة مفاجئة، وأجوبة سريعة، لا يعتمد عليها اعتمادا كليا فى تحديد آراء العلماء، ووجهات نظرهم فى القضايا الكبيرة، والمسائل العويصة.

إنما الاعتماد فى ذلك على المحرر المكتوب، فهو الذى يعبر بحق عن فكر صاحبه تعبيرا منضبطا لا لبس فيه .

على أن كل واحد يؤخذ من كلامه ويرد عليه، إلا النبى ﷺ .

والمجتهد إذا أصاب فهو مأجور أجرين، وإذا أخطأ فهو معذور له، بل مأجور أجرا واحدا .

وبالله التوفيق، وعليه قصد السبيل .

س: هل يجوز للمسلم أن يتبرع بعضو أو جزء من بدنه لغيره في حياته لزراعة في بدن شخص آخر؟

وإذا كان الجواب بالإيجاب، فهل هو جواز مطلق أو هو مقيد بشروط؟ وما هي تلك الشروط؟

وإذا حاز التبرع فلمن يتبرع؟ أقرب فقط؟ أم للمسلم فحسب؟ أم لأي إنسان؟ وإذا جاز التبرع فهل يجوز البيع؟

وهل يجوز التبرع بعضو بعد الموت؟ أو يتنافى ذلك مع حرمة الميت؟

وهل ذلك من حق الإنسان وحده؟ أو يحق لأهله التبرع بعضو من بدنه؟

وهل يجوز للدولة أن تأخذ بعض الأعضاء من المصابين في الحوادث مثلاً لإنقاذ غيرهم؟

وهل يجوز زرع جزء من غير مسلم في جسد إنسان مسلم؟

وهل يحوز زرع عضو أو جزء من حيوان - ولو كان محكوماً بنجاسته كالخنزير مثلاً - في جسم شخص مسلم؟

تساؤلات جمة أصبحت تفرص نفسها على الفقه الإسلامي ورجاله ومجامعه في الوقت الحاضر.

ولابد من الإجابة بالإجازة بإطلاق أو المنع بإطلاق، أو التفصيل .

فلنحاول الإجابة وبالله التوفيق .

هل يجوز للمسلم أن يتبرع بعضو من جسمه وهو حي؟ :

قد يقال : إن تبرع الإنسان إما يحوز فيما يملكه، وهل يملك الإنسان جسمه بحيث يتصرف فيه بالتبرع أو غيره؟ أو هو وديعة عنده من الله تعالى، فلا يحوز له التصرف فيه إلا بإذنه؟ وكما لا يحوز له أن يتصرف في نفسه - حياته - بالإرهاق والقتل، فكذلك لا يحوز له أن يتصرف في جزء من بدنه بما يعود عليه بالضرر.

ويمكن النظر هنا بأن الجسم وإن كان وديعة من الله تعالى، فقد مكن الإنسان من

الانتفاع به والتصرف فيه، كالمال، فهو مال الله تعالى حقيقة، كما أشار إلى ذلك القرآن بمثل قوله تعالى : ﴿ وَآتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ﴾، ولكنه ملك الإنسان هذا المال بتمكينه من الاختصاص به والتصرف فيه.

فكما يجوز للإنسان التبرع بجزء من ماله لمصلحة غيره ممن يحتاج إليه، فكذلك يجوز له التبرع بجزء من بدنه لمن يحتاج إليه.

والفرق بينهما أن الإنسان قد يجوز له التبرع أو التصديق بماله كله، ولكن في البدن لا يجوز التبرع ببدنه كله، بل لا يجوز أن يجود المسلم بنفسه لإيقاد مريض من تهلكة أو ألم مبرح، أو حياة قاسية؟

وإذا كان يشرع للمسلم أن يلقي بنفسه في اليم لإيقاد غريق، أو يدخل بين ألسنة النار، لإطفاء حريق، أو إنقاذ مشرف على الغرق، أو الحرق، فلماذا لا يجوز أن يحاطر المسلم بجزء من كيانه المادى لمصلحة الآخرين ممن يحتاجون إليه؟

وهي عصرنا رأينا التبرع بالدم، وهو جزء من جسم الإنسان، يتم في بلاد المسلمين، دون كبير من أحد من العلماء، بل هم يقرون الحث عليه أو يشاركون فيه، فدل هذا الإجماع السكوتي - إلى حوار بعض الفتاوى الصادرة في ذلك - على أنه مقبول شرعا.

وفي القواعد الشرعية المقررة: أن الصبر يرال بقدر الإمكان، ومن أجل هذا شرع إعانة المضطر، وإسعاف الجريح، وإطعام الجائع، وفك الأسير، ومداواة المريض، وإنقاذ كل مشرف على هلاك في النفس أو ما دونها.

ولا يجوز لمسلم أن يرى ضررا يزل بفرد أو جماعة، يقدر على إزالته ولا يزيله، أو يسمى في إزالته بحسب وسعه.

ومن هنا نقول: إن السعى في إزالة ضرر يعانيه مسلم من فشل الكلية مثلا، بأن يتبرع له متبرع بإحدى كليتيه السليمتين، فهذا مشروع، بل محمود ويؤجر عليه من فعله؛ لأنه رحم من في الأرض، فاستحق رحمة من في السماء.

والإسلام لم يقصر الصدقة على المال، بل جعل كل معروف صدقة. فيدخل فيه التبرع ببعض البدن لمصع الغير، بل هو لا ريب من أعلى أنواع الصدقة وأفضلها؛ لأن البدن أفضل من المال، والمرء يجود بماله كله لإيقاد جزء من بدنه، فبذله لله تعالى من أفضل

القربات، وأعظم الصدقات.

وإذ قلنا بجواز التبرع من الحي، بعضو من بدنه، فهل هو جواز مطلق أو مقيد؟
والجواب: أنه جواز مقيد، فلا يجوز له أن يتبرع بما يعود عليه بالضرر أو على أحد له حق عليه لازم.

ومن هنا لا يجوز أن يتبرع بعضو وحيد في الجسم كالقلب أو الكبد مثلاً؛ لأنه لا يعيش بدونه، ولا يجوز له أن يزيل ضرر غيره بضرر نفسه، فالقاعدة الشرعية التي تقول: الضرر يزال، تفيدها قاعدة أخرى تقول: الضرر لا يزال بالضرر، وفسروها بأنه لا يزال بضرر مثله أو أكبر منه.

ولهذا لا يجوز التبرع بالأعضاء الظاهرة في الجسم مثل العين واليد والرجل؛ لأنه هنا يزيل ضرر غيره بإضرار مؤكد لنفسه، لما وراء ذلك من تعطيل للمنفعة وتشويه للصورة.
ومثل ذلك إذا كان العضو من الأعضاء الباطنة المزدوجة، ولكن العضو الآخر عاطل أو مريض، يصبح كعضو وحيد.

ومثل ذلك: أن يعود الضرر على أحد له حق لازم عليه، كحق الزوجة أو الأولاد، أو الزوج، أو الغرماء.

وقد سألتني إحدى الزوجات يوماً: أنها أرادت أن تتبرع بإحدى كليتيها لأختها، ولكن زوجها أبى، فهل من حقه ذلك؟

وكان جوابي: أن للزوج حقاً في زوجته، وهي إذا تبرعت بإحدى كليتيها فستجرب لها عملية جراحية، وتدخل المستشفى، وتحتاج إلى رعاية خاصة، وكل ذلك يحرم الزوج من بعض الحقوق، ويضيف عليه بعض الأعباء، فيسعى أن يتم ذلك برضاه وإذنه.

والتبرع إنما يحوز من المكلف البالغ العاقل، فلا يجوز للصغير أن يتبرع بمثل ذلك، لأنه لا يعرف تماماً مصلحة نفسه، وكذلك المجنون.

ولا يجوز أن يتبرع الولي عنهما، بأن يدفعهما للتبرع، وهما غير مدركين؛ لأنه لا يجوز له التبرع بماله، فمن باب أولى لا يجوز التبرع بما هو أعلى وأشرف من المال وهو البدن.

التبرع لغير المسلم :

والتبرع بالبدن كالتصدق بالمال، يجوز للمسلم وغير المسلم، ولكنه لا يجوز للحربي الذي يقاتل المسلمين بالسلاح، ومثله عدى: الذي يقاتلهم في ميدان الفكر والتشويش على الإسلام .

وكذلك لا يجوز التبرع لمرتد مارق من الإسلام مجاهر برדתه؛ لأنه في نظر الإسلام حائن لدينه وأمنه يستحق القتل، فكيف نساعد على الحياة؟

ولكن إذا وجد مسلم محتاج للتبرع، ووجد غير مسلم، فالمسلم أولى، قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾^(١)، بل المسلم الصالح المتمسك بدينه أولى بالتبرع له من الفاسق المفرط في حب الله؛ لأن في حياته وصحته عونا له على طاعة الله تعالى، ونفع خلقه، بخلاف العاصي الذي يستحدم نعم الله في معاصي الله وإصرار الناس .

وإذا كان المسلم قريبا أو جاراً، فهو أولى من غيره؛ لأن للحوار حقا أكيدا، وللقراءة حقا أو كذا، كما قال تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾^(٢).

ويجوز أن يتبرع المسلم لشخص معين، كما يجوز له أن يتبرع لمؤسسة مثل بنك خاص بذلك، يحفظ الأعضاء بوسائله الخاصة، لاستخدامها عند الحاجة.

بيع الأعضاء لا يجوز:

ونحب أن نبه هنا على أن القول بحواز التبرع بالأعضاء لا يقتضي القول بحواز بيعها؛ لأن البيع - كما عرفه الفقهاء - مبادلة مال بمال بالتراضي، وبدن الإنسان ليس بمال، حتى يدخل دائرة المعاوضة والمساومة، وتصبح أعضاء الجسد الإنساني محلا لتجارة البيع والشراء، وهو ما حدث للأسف في بعض الأقطار الفقيرة، حيث قامت سوق أشبه بسوق المحاسن، لشراء أعضاء الفقراء والمستضعفين من الناس، بحساب الأغنياء، ونفقت هذه التجارة الخسيسة التي دخلتها « مافيا » جديدة تنافس « مافيا » المخدرات .

ولكن لو بذل المستمع بالتبرع للشخص المتبرع مبلغا من المال غير مشروط ولا مسمى

(١) التوبة : ٧١ .

(٢) الأنفال : ٧٥ .

الهي عن التمثيل بالجثة، والتشويه لها، والعبث بها، كما كان يفعل أهل الجاهلية في الحروب، ولا زال بعضهم يفعلها إلى اليوم، وهو ما ينكره الإسلام ولا يرضاه.

ولا يعترض معترض بأن السلف لم يؤثر عنهم فعل شيء من ذلك، وكل حير في اتباعهم.. فهذا صحيح لو ظهرت لهم حاجة إلى هذا الأمر، وقدرة عليه، ولم يفعلوه. وكثير من الأعمال التي تمارسها اليوم لم يفعلها السلف؛ لأنها لم تكن في زمنهم. والفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والعرف والحال، كما قرر ذلك المحققون. وكل ما يمكن وضعه هنا من قيد هو ألا يكون التبرع بالجسم كله، أو بأكثر أو بما دون ذلك، مما يتنافى مع ما هو مقرر للميت من أحكام، من وجوب تغسيله وتكفينه والصلاة عليه، ودفعه في مقابر المسلمين... إلخ، والتبرع ببعض الأعضاء لا يتنافى مع شيء من ذلك بيقين.

هل يجوز للأولياء والورثة التبرع بجزء من ميتهم؟

وإذا جاز تبرع الميت ببعض أعضائه عن طريق الوصية، فهل يجوز لورثته وأوليائه أن يتبرعوا عنه بمثل ذلك؟

قد يقال: إن الجسم الميت ملك صاحبه، وليس ملك أوليائه وورثته، حتى يكون لهم حق التصرف فيه أو التبرع ببعضه.

ولكن الميت بعد موته لم يعد أهلاً للملك، فكما أن ماله انتقل ملكه إلى ورثته كذلك يمكن القول بأن جسم الميت قد أصبح من حق الأولياء أو الورثة، ولعل مع الشرع من كسر عظم الميت أو انتهاك حرمة جثته، إنما هو رعاية لحق الحي أكثر مما هو رعاية لحق الميت.

وقد جعل الشارع للأولياء الحق في القصاص أو العفو في حالة القتل العمد، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾^(١).

وكما أن لهم حق القصاص عنه إن شاءوا، أو المصالحة على الدية أو ما هو أقل أو أكثر منها، أو العفو المطلق لوجه الله تعالى، عفو كلياً أو جزئياً، كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٍ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾^(٢)، لا يبعد أن يكون لهم

(١) الإسراء: ٣٣.

(٢) البقرة: ١٧٨.

حق التصرف في شيء من ماله، لا يمنع غير ولا يصير ميت، بل قد يستفيد منه نوابه،
 بقدر ما أود الآخريين من مرضى و مقربين، إن لم يكن له فيه بية، كما يثاب في حياته
 على ما كان من رعيه من بيت أو صبر أو بهيمة، وما أصاد من نصب أو وصب أو حزن
 أو أدى حتى شوكة يشاكها . وكما يتبع بعد موته . وبيده حصة ودعاء مسكين
 عمة، وصدفتهم عنه . . . وقد ذكر أن صدقة بعض بيت أعظم أجر من الصدقة
 بالنال

ومن هنا أرى أنه لا مانع من تبرع مورثة ببعض أعضاء الميت، مما يحتاج إليه بعض
 مرضى علاجهم ككفنة و غلب وجوههم، بية لصدقة بيت من بيت، وهي صدقة
 يستمر ثوابها ما دام المريض المبرع له منتفعاً بها

وقد سألني بعض لأخوة في قطر عن تبرع بعض أعضاء الصدقة بين يهود
 بعض المعاهد التي لا يعيشون بها، وإنما هي أيام يقصونها في مستشفى، ثم يودعون
 خياة، وقد يحتاج بعض حروب إلى بعض الأعضاء لتسيمة مدبهم ككلية يعمته

وقد أحسنهم محور دلت، بل باستحسانه، وأنهم مأخوڑون عليه بآشاء الله

وكان دلت بيت في إقاد حدة عدة أطول من عدة أيام، حسب رعية لأب في فعل
 خير و سيرة من ماله، عسى أن يعوضهم عما أضاعوه في أصدقائهم .

وبما يجمع مورثة من تبرع إدارى وصى ميت في حياته يجمع دلت، فهذا من حقه،
 وبحسب إقاد وصيته فيما لا معصية فيه.

إعطاء الحق للدولة، مدي جوازها :

ورد أن حرب مورثة ولأولياء أن تبرعوا ببعض أعضاء ميت لجمع أحيى وعلاجه، فهذا
 خير مدونة أن تصدر قانوناً يرخص في أحد بعض أعضاء ميت في حوادث تدب لا
 تعرف هويتهم، أو لا يعرف لهم ورثة وأولياء، تستخدمهم في إقاد غيرهم من المرضى
 والمصابين

لا يبعد أن يحوز دلت في حدود الضرورة، أو الحاجة التي تبرر ضرورة
 على أن يستوثق من عدم وجود أولياء للميت، فإذا كان له أولياء وجب استئذانهم،
 وألا يوجد ما يدل على أن الميت قد أوصى بجمع ذلك ورفضه.

زرع عضو من كافر لمسلم :

أما زرع عضو من غير مسلم في جسم إنسان مسلم فلا مانع منه، وأعضاء الإنسان لا توصف بإسلام ولا كفر، وإنما هي آلات للإنسان، يستخدمها وفقاً لعقيدته ومنهاجه في الحياة، فإذا انتقل العضو من كافر إلى مسلم، فقد أصبح جزءاً من كيانه، وأداة له في القيام برسائله، كما أمر الله تعالى، فهذا كما لو أخذ المسلم سلاح الكافر وقاتل به في سبيل الله.

بل قد نقول: إن الأعضاء في بدن الكافر مسلمة مسبوحة مساجدة لله تعالى، وفق المفهوم القرآني، أن كل ما في السموات والأرض ساجد مسبح لله تعالى، ولكن لا تفقهون تسييحهم.

فالعصاة إذن أن كفر الشخص أو إسلامه لا يؤثر في أعضاء بدنه، حتى القلب نفسه، الذي ورد وصفه في القرآن بالسلامة والمرص، والإيمان والريب، والموت والحياة، فالمقصود بهذا ليس هو العضو المحس الذي يدخل في اختصاص الأطباء والمخيلين، فإن هذا لا يختلف باختلاف الإيمان والكفر والطاعة والمعصية، إنما المقصود به (المعنى) الروحي، الذي به يشعر الإنسان ويعقل ويفقه، كما قال تعالى: ﴿فَتَكُونُ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾^(١)، ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾^(٢).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾^(٣) لا يراد به النجاسة الحسية التي تتصل بالأبدان، بل النجاسة المعنوية التي تتصل بالقلوب والعقول.

ولهذا لا يوجد حرج شرعي من انتفاع المسلم بعضو من جسد غير المسلم.

زرع عضو من حيوان نجس في جسم المسلم :

وأما زرع عضو من حيوان محكوم بنجاسته كالحنزير مثلاً، في جسم إنسان مسلم، فالأصل ألا يلجأ إلى ذلك إلا عند الضرورة، وللضرورات أحكامها، على أن يراعى بأن ما أبيع للضرورة يقدر بقدرها، وأن يقرر نفع ذلك الثقات من أطباء المسلمين.

ويمكن أن يقال هنا: إن الذي حرم من الحنزير إنما هو أكل لحمه، كما ذكر القرآن

(١) الحج: ٤٦. (٢) الأعراف: ١٧٩. (٣) التوبة: ٢٨.

الكريم في أربع آيات، وررع جزء منه في الجسم ليس أكلًا له، إنما هو انتفاع به، وقد أجاز النبي ﷺ الانتفاع ببعض الميتة - وهو جلدها - والميتة مقرورة في التحريم بلحم الخنزير في القرآن، فإذا شرع الانتفاع بها في غير الأكل، اتجه القدر إلى شرعية الانتفاع بالخنزير في غير الأكل أيضا .

فقد ورد في الصحيح أن رسول الله ﷺ ، مر على شاة ميتة فسأل عنها فقالوا : إنها شاة لمولاة لميمونة ، فقال : « هلا أخذتم إهابها فدبعتموه فانتفعتم به » ؟ قالوا : إنها ميتة ! قال : « إنما حرم أكلها » (١) .

بقي أن يقال : إن الخنزير نجس ، فكيف يجوز إدخال جزء نجس في جسد مسلم ؟ ونقول : إن المصروع شرعاً هو حمل النجاسة في الظاهر ، أي خارج البدن ، أما في داخله ، فلا دليل على منعه ، إذ الداخل محل النجاسات من الدم والبول والعائط ، وسائر الإفرات ، والإنسان يصلي ، ويقرأ القرآن ، ويطوف بالبيت الحرام ، وهي في خوفه ، ولا تضره شيئاً ، إذ لا تعلق لأحكام النجاسة بما في داخل الجسم .

زرع الخصية لا يجوز :

بقي ما أثير أخيراً حول موضوع زرع خصية شخص لشخص آخر . هل يجوز ذلك قياساً على بقية الأعضاء أو لهذا العضو خصوصية تمنع جواز نقله من إنسان إلى آخر... ؟

والذي أراه أن نقل الخصية لا يجوز ، فالعلماء المختصون يقررون أن الخصية هي المخزن الذي ينقل الخصائص الوراثية للرجل ولأسرته وفصيلته إلى ذريته ، وررع الخصية في جسم إنسان ما ، يعني أن ذريته - حين يتجب - تحمل صفات الإنسان الذي أخذت منه الخصية ، من البياض أو السواد ، والطول أو القصر ، والذكاء أو العباء ، وغير ذلك من الأوصاف الجسمية والعقلية والنفسية .

وهذا يعتبر لوئاً من احتلاط الأسباب الذي منعه الشريعة بكل الوسائل ، فحرمت الرنى والتبني ، وادعاء الإنسان إلى غير أبيه ، ونحو ذلك ، مما يؤدي إلى أن يدخل في

(١) متفق عليه ، كما في اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان رقم (٢٠٥) .

الأسرة أو القوم ما ليس منهم ، فليس مسلماً إذن ما يقال إن الحصية إذا نقلت إلى شخص أصبحت جزءاً من بدنه ، وتأخذ حكمه في كل شيء .

ومثل هذا يقال : لو صح نقل مخ إنسان إلى آخر ، فمثل هذا لا يجوز لو أمكن ؛ لما يترتب عليه من خلط وفساد كبير . وبالله التوفيق .

الإجهاض بناء على تشخيص مرض الجنين^(١)

الحمد لله .. والصلاة والسلام على رسول الله .. وبعد :

من واجب الفقيه المسلم أن يقف أمام هذه القضايا المعروضة ، ليقرر عدة حقائق أهمها :

أن حياة الجنين هي نظر الشريعة الإسلامية حياة محترمة ، باعتباره كائناً حياً يجب المحافظة عليه ، حتى إن الشريعة تميز للحامل أن تفطر في رمضان ، وقد توجب ذلك عليها، إذا حافت على حملها من الصيام .. ومن هنا حرمت الشريعة الاعتداء عليه ، ولو كان الاعتداء من أبويه ، بل ولو جاء ذلك من أمه التي حملته وهنا على وهن .

حتى في حالة الحمل الحرام - ما جاء عن طريق الرنى - لا يجوز لها أن تسقطه ؛ لأنه كائن إنساني حتى لا ذنب له ، ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾^(٢) .

وقد رأينا الشرع يوجب تأخير القصاص من المرأة الحامل المحكوم عليها بالقصاص ، ومثلها المحكوم عليها بالرجم حفاظاً على جنينها ، كما في قصة العامدية المروية في الصحيح ؛ لأن الشرع جعل لولي الأمر سيلاً عليها ولم يجعل له سيلاً على ما في بطنها .

كما رأينا الشريعة توجب دية كاملة على من ضرب بطن امرأة حامل ، فألقت جنيناً حياً ، ثم مات من الضربة ، نقل ابن المنذر إجماع أهل العلم على ذلك^(٣) .

وإن نزل ميتاً ففيه غرة ، وتقدر بنصف عشر الدية .

كما رأيناها تفرض على الضارب مع الدية أو العرة كفارة ، وهي : تحرير رقبة مؤمنة ،

(١) كانت هذه الفتوى جواباً عن سؤال تقدمت به المنظمة الإسلامية للمعلوم الطبية في الكويت ، في إحدى بدواتها التي تجمع بين الفقهاء والأطباء لدراسة بعض القضايا بعية الوصول إلى الرأي الشرعي الأمثل في شأنها .

(٢) الإسراء : ١٥ .

(٣) انظر : المعنى مع الشرح الكبير ٩ / ٥٥٠ .

فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، بل تفرضها هـا سواء كان الجنين حياً أو ميتاً .

قال ابن قدامة : هذا قول أكثر أهل العلم ، ويروى ذلك عن عمر رضى الله عنه .
واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَدِيَّةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدْيَةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ (١) .

قالوا : وإذا شربت الحامل دواء ، فألقت به جنينا ، فعليها غرة ، لا ترث منها شيئاً ، وعليها عتق رقبة . وذلك لأنها أسقطت الجنين بفعلها وجنابتها ، فلزمها ضمانه بالغرة ، ولا ترث منها شيئاً ؛ لأن القاتل لا يرث المقتول ، وتكون الغرة لسائر ورثته . وأما عتق الرقبة فهو كفارة لجنابتها .

وكذلك لو كان المسقط للجنين أباه ، فعليه غرة لا يرث منها شيئاً ، ويعتق رقبة (٢) ، فإن لم يجد صام شهرين متتابعين توبة من الله .

وأكثر من ذلك ما قاله ابن حزم فى « المحلى » فى قتل الجنين بعد نفخ الروح فيه أى بعد مائة وعشرين ليلة ، كما صرح بذلك الحديث ، فهو يعتبره جناية قتل عمد كاملة موجبة لكل آثارها من القصاص وغيره قال :

(فإن قال قائل : فما تقولون فيمن تعمدت قتل جنينها وقد تجاوزت مائة ليلة وعشرين ليلة بيقين فقتله ، أو تعمد أجنبى قتلها فى بطونها فقتله ، فمن قولنا : أن القود - يعنى القصاص - واجب فى ذلك ولابد ، ولا غرة فى ذلك حينئذ ، إلا أن يعفى عنه ، فتجب الغرة فقط ؛ لأنها دية ، ولا كفارة فى ذلك ، لأنه عمد ، وإما وجب القود ، لأنه قاتل نفس مؤمنة عمداً ، فهو نفس بنفس ، وأهله بين خيرتين : إما القود ، وإما الدية ، أو المفاداة ، كما حكم رسول الله ﷺ فيمن قتل مؤمناً وبالله تعالى التوفيق) .

وقال ابن حزم فيمن شربت دواء فأسقطت حملها :

(إن كان لم ينفخ فيه الروح فالغرة عليها ، وإن كان قد نفخ فيه الروح فإن كانت لم

(١) النساء : ٩٢ . (٢) المعنى ، مع الشرح الكبير ٦ / ٥٥٦ ، ٥٥٧ .

تعمد قتله فالعرة أيضاً على عافيتها ، والكفارة عليها ، ورب كانت عمدت قتله وقتود عييه
أو المعادة في مالها (١) .

وبن حرم يغتر حين إذ شحت فيه روح شخص من الناس ، حتى به يرحب
بحرج ركه بقصر عنه ، أما الخسة فيرون ديت مستحياً لا واحاً

وهذا كنه يريها بي أي حد تهتم الشريعة بالخير ، وتأكيده حرمة ، وخصوصاً بعد
مرحلة التي جاء حديث بتسميتها مرحلة « صلح في روح » ، وهذا من أمور عيب ،
أي سببه إذ صلح به نفس . ولا يغفل سحب في كنهه لا وما أوتيته من العلم
إلا قليلاً (٢)

وأحسب أن ذلك شيء غير مجرد الحياة الخيرية المعهودة ، وإن فهم ذلك لتفراج
والعقده ، وحقيقة التي أثبتها العلم الآن يبين : أن الحياة أسبق من ذلك . ولكن لعنهما دون
حياة (٣) أي غير عيب حديث « صلح في روح » ، وهذا (٤) يقول على
ثم سواه ونفع فيه من روجه (٥) .

على أن من لأحدث صحاح مدحلت حديث بن مسعود يدي ذكر فيه برسان
المذك لفتح الروح بعد ثلاث أربعينات .

فقد روى مسلم في صحيحه حديث حذيفة بن أسيد قال سمعت رسول الله ﷺ
يقول : « إذا مر بعتقة ثلث وأربعين ليلة ، بعث الله فيها ملكاً ، فصوره وحقق سمعها
وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها ، ثم قال : يا رب أذكر أم أنسى ؟ فيقصي ربك ما شاء ،
ويكتب منك ، ثم يقول : يا رب ، أحله » فيقول ربك ما شاء ، ويكتب منك ثم يقول :
يا رب ، ررقه ؟ فيقصي ربك ما شاء ، ويكتب منك ، ثم يحرج منك بالنصيحة ،
فلا يزيد على ما أمر ولا ينقص (٦) .

فهو حديث جعل بعث الله ونصويره نطفة بعد ستة أسابيع - ثنتين وأربعين

(١) محي ج ١

(٢) الإسراء : ٨٥

(٣) السجدة ٥٩٠ .

(٤) روى مسلم في كتاب القدر من صحيحه « باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه » ، حديث (٢٦٤٥)

ليلة^(١) - لا بعد مائة وعشرين ليلة ، كما في حديث ابن مسعود المعروف ، وجمع بعض العلماء بين الحديثين باحتمال تعدد إرسال الملك ، فمرة في ابتداء الأربعين الثانية ، وأخرى في انتهاء الأربعين الثالثة لنفخ الروح^(٢) .

ومن هنا أجمع فقهاء المسلمين على حرمة إجهاض الجنين بعد نفخ الروح فيه ، لم يخالف في ذلك أحد من السلف أو الخلف^(٣) .

أما مرحلة ما قبل نفخ الروح ، فمن الفقهاء من أجاز الإجهاض حيثما إذا دعت إليه حاجة ، على اعتبار أن الحياة لم تدب فيه بعد ، فهو في نظرهم مجرد سائل ، أو علقه من دم ، أو مضغة من لحم !

ويقول بعض إخواننا من علماء الطب والتشريح تعليقاً على أقوال من أجازوا من الفقهاء إسقاط الجنين قبل نفخ الروح : إن هذا الحكم من هؤلاء العلماء الأجلاء مبني على معارف زمنهم .

ولو عرف هؤلاء ما عرفنا من حقائق علم الأجنة اليوم عن هذا الكائن الحي المتميز ، الذي يحمل خصائص أبويه وأسرته وخصيلته ونوعه ، لعبروا حكمهم وفتواهم ، تبعاً لتغير العلة ، فإن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً .

ومن لطف الله بعباده أن علماء الأجنة والتشريح أنفسهم اختلفوا - كما اختلف الفقهاء - في تقييم حياة الجنين في مراحل الأولى : قبل الـ ٤٢ يوماً وقبل الـ ١٢٠ يوماً . وكان اختلافهم هذا مؤيداً قوياً لاختلاف الفقهاء في جنين ما قبل الأربعين وما قبل الأربعينات الثلاثة .

ولعل هذا من رحمة الله بالناس ليظل للأعداء والضرورات الحقيقية موضعها .

ولا بأس أن يذكر هنا بعض ما قاله الفقهاء في هذا المجال :

(١) العجيب أن علم الأجنة والتشريح بعد تقدمهما اليوم يشيران أن الجنين بعد هذه المدة (٤٢ ليلة) يدخل مرحلة جديدة ونشأة أخرى .

(٢) فتح الباري ١٤ / ٢٨٤ ، ط . الحلبي .

(٣) فهم بعض الشافعية - كما في حاشية الشرواني على بن قاسم ٩ / ٤١ - أن أياً حبة يجير الإجهاض بعد نفخ الروح ، وهو غلط عليه وعلى مذهبه يقيى . وكتب المذهب الجنيني حافلة بما يحالف ذلك

قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» بعد كلام طويل عن «العرى»
واختلاف العلماء في جوارحه ومعه، وما في نهايته إلى ترجيح الجوار، وعده بهوض أدلة
المانعين : قال :

(ويتزع من حكم العرل حكم معالجة امرأة إسقاط النضفة قبل نضج الروح ، فمن
قال بامسحها ، فهي هذه أولى ، ومن قال بالجوار يحكم أن يلتحق به هذا ويمكن أن
يمرق بأنه أشد ؛ لأن العرل لم يقع فيه تعاطي السبب ، ومعالجة السقط تقع بعد تعاطي
السبب)^(١) .

ومن الفقهاء من فرق بين الحمل قبل الأربعين والحمل بعد الأربعين . فأجاز الإسقاط
قبل الأربعين لا بعدها . ولعل محور هذه التفرقة هو حديث مسلم الذي ذكرناه . فهي
«نهاية المحتاج» من كتب الشافعية ، ذكر اختلاف أهل العلم في النضفة قبل تمام الأربعين
على قولين :

(قيل : لا يثبت لها حكم السقط والوآد .

وقيل : لها حرمة ، ولا يباح إفسادها ، ولا التسبب في إحراجها بعد استقرارها في
الرحم)^(٢) .

ومهم من فرق بين مرحلة تحلق الجنين ومرحلة ما قبل تحلقه ، فرخص في
الإجهاض قبل التحلق دون ما بعده .

وهي «الوادر» من كتب الحنفية . (امرأة عاشرت في إسقاط ولدها ، لا تأثم ما لم
يستثن شيء من خلقه)^(٣) .

وفي كتبهم سألوا : هل يباح الإسقاط بعد الحمل ؟ وأجابوا : يباح ما لم يتخلق
شيء منه .

ثم هي غير موضع قالوا . ولا يتخلق إلا بعد مائة وعشرين يوماً .

(١) فتح الباري ١١ / ٢٢٢ ط. الخليلي .

(٢) نهاية المحتاج للرملي ٨ / ٤١٦ ط. الخليلي .

(٣) انظر : البحر الرائق لابن نجيم ٨ / ٢٣٣ ط. دار المعرفة ، بيروت .

قال محقق الحنفية الكمال بن الهمام : (وهذا يقتضى أنهم أرادوا بالتخليق نفخ الروح ، وإلا فهو غلط ؛ لأن التخليق يتحقق بالمشاهدة قل هذه المدة) (١) .

وكلام هذا العلامة صحيح ، يقره العلم فى عصرنا .

وإطلاقهم يفيد عدم توقف جواز الإسقاط على إذن الزوج ، وهو ما صرح به فى « الدر المختار » بقوله : وقالوا : يباح إسقاط الولد قبل أربعة أشهر ولو بلا إذن الزوج .

ومن الحنفية من رفض الإباحة المطلقة وقال : لا أقول بالحل ، إذ المحرم لو كسر بيض الصيد صممه ؛ لأنه أصل الصيد ، فلما كان يؤخذ بالجزاء ، فلا أقل من أن يلحقها إثم ها إذا أسقطت بغير عذر .

ومسهم من قال : يكره ، فإن الماء بعدما وقع فى الرحم مآله الحياة ، فيكون له حكم الحياة ، كبيضه صيد الحرم .

ولذا قال أهل التحقيق منهم : (فإباحة الإسقاط محمولة على حالة العذر ، أو أنها لا تأثم إثم القتل) (٢) .

على أن الكثيرين من العلماء خالفوا هؤلاء ، ولم يجيروا الإجهاض ولو قبل نفخ الروح .

ذلك أن هناك طائفة من العلماء تمنع العزل - وهو قذف السائل الموى خارج فرج المرأة - وتعتبره لوئاً من « الوأد الخفى » كما جاء ذلك فى بعض الأحاديث ، وذلك لما فيه من منع لأسباب الحياة أن تأخذ سبيلها إلى الوجود والظهور ... فهؤلاء يمنعون الإجهاض ويحرمونه بطريق الأولى . فإن أسباب الحياة هنا قد انعقدت بالفعل حين التقى الحيوان المنوى الذكري بالبيضة الأنثوية ، فى تزاوج وتلاقح جعل منهما كائناً جديداً يحمل من الخصائص الوراثية ما لا يعلمه إلا الله تعالى .

على أن هناك من العلماء من أجاز العزل لمسوغات وأسباب تتعلق بالأم أو بالوليد السابق ، أو بقدرة الأسرة على حسن التربية ، أو غير ذلك .. ولكنهم مع هذا لم يجيزوا الإجهاض ونظموه مع الوأد فى سلك واحد ، وإن اختلفت مرتبتا الجنابة .

(١) فتح القدير ٢ / ٤٩٥ ط . بولاق .

(٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ٢ / ٣٨٠ ط . بولاق .

ومن هؤلاء الإمام الغزالي ، فقد رأيناه - رغم إجارته للعزل لمسوغات معتبرة عنده - يفرق بوضوح بين منع الحمل بالعزل وبين إسقاطه بعد وجوده فيقول :

(وليس هذا - أي المنع بالعزل - كالأجهاض والوآد ؛ لأن ذلك جناية على وجود حاصل ، والوجود له مراتب ، وأول مراتب الوجود أن تقع النطفة في الرحم ، وتحتلظ بماء المرأة ، وتستعد لقبول الحياة ، وإفساد ذلك جناية ، فإن صارت مضعة وعلقة ، كانت الجناية أمحش ، وإن نفخ فيه الروح واستوت الحلقة ازدادت الجناية تفاحشاً ، ومنتهى التفاحش في الجناية هي بعد الانعصال حياً ^(١) . اهـ .

وبلاحظ أن الغزالي رحمه الله يعتبر الإجهاض جناية على وجود بشري حاصل ، مع أنه يعبر عن التقاء نطفة الرجل بماء المرأة بأنه « استعداد لقبول الحياة » .

فكيف لو عرف ما عرفناه اليوم بأن الحياة قد وجدت بالفعل منذ تم هذا اللقاء ؟ .

ولهذا نقول : إن الأصل في الإجهاض هو الحرمة . وإن كانت الحرمة تكبر وتعظم كلما استقرت حياة الجنين .

فهو في الأربعين الأولى أحف حرمة ، فقد يجوز لبعض الأعذار المعتبرة ، وبعد الأربعين تكون الحرمة أقوى ، فلا يجوز إلا لأعدار أقوى يقدرها أهل الفقه ، وتؤكد الحرمة وتتصاعف بعد مائة وعشرين يوماً ، حيث يدخل في المرحلة التي سماها الحديث « النفخ في الروح » .

وفي هذه الحالة لا يجوز الإجهاض إلا في حالة الضرورة القصوى ، بشرط أن تثبت الضرورة لا أن تتوهم ، وإذا ثبت فما أبيع للضرورة يقدرها بقدرها .

ورأيي أن الضرورة هنا تتحلى في صورة واحدة ، وهي : ما إذا كان في بقاء الجنين خطر على حياة الأم ؛ لأن الأم هي الأصل في حياة الجنين ، والجنين فرع ، فلا يضحى بالأصل من أجل الفرع ، وهذا منطبق يوافق عليه - مع الشرع - الخلق والطب والقانون .

على أن من الفقهاء من رفض ذلك ، ولم يقبل الجناية على الحى بحال . ففي كتب الحنفية :

(١) إحياء علوم الدين ، ربع العادات ، كتاب النكاح ص ٧٢٧ ط الشعب .

(امرأة حامل اعترض الولد فى بطنها ولا يمكن « إخراجها » إلا بقطعه أرباعاً . ولو لم يفعل ذلك يحاف على أمه من الموت .. قالوا : إن كان الولد ميتاً فلا بأس به ، وإن كان حياً لا يجوز ؛ لأن إحياء نفس بقتل نفس أخرى لم يرد فى الشرع) (١).

ولكن الشرع ورد بارتكاب أحف الضررين ، وأهون المصديتين ..

وأضاف بعض المعاصرين إلى الصورة المذكورة ، صورة أخرى ، وهى :

أن يثبت بطريقة علمية مؤكدة أن الجنين - وفقاً لسنة الله تعالى - سيتعرض لتشوهات خطيرة تجعل حياته عذاباً عليه وعلى أهله ، وفقاً لقاعدة : « الصرر يدفع بقدر الإمكان » وينبغى أن يقرر ذلك فريق طبي لا طبيب واحد .

والراجع أن الجنين بعد استكمال أربعة أشهر إنسان حى كامل . فالجناية عليه كالجناية على طفل مولود .

ومن لطف الله أن الجنين المصاب بتشوهات خطيرة لا يعيش بعد الولادة ، فى العادة ، كما هو مشاهد ، وكما قرر أهل الاختصاص أنفسهم .

على أن الأطباء كثيراً ما يخطئون التشخيص .

وأذكر هنا واقعة كنت أحد أطرافها ، وقعت منذ بضع سنوات ، فقد استفتانى صديق يقيم فى ديار الغرب : أن الأطباء ، قرروا أن الجنين فى بطن امرأته الحامل الخمسة أشهر سيزل مشوهاً وقال : إنهم يرجحون ذلك ولا يوقنون . وكانت فتواى له أن يتوكل على الله ، ويدع زمام الأمر إليه سبحانه ، فلعل طهم يخيب ، ولم أشعر بعد أشهر إلا وبطاقة تصل إلى من أوربا تحمل صورة مولود جميل ، كتب أبوه على لسانه هذه العبارات المؤثرة :

عمى العزيز : أشكرك بعد الله تعالى على أن أنقذتنى من مشارط الجراحين ، فقد كانت فتواك سبب حياتى ، فلن أنسى لك هذا الجعيل ما حييت .

يبد أن تشوهات الجنين ينبغى أن تعتبر - إذا ثبت بالفعل - قبل الأشهر الأربعة ، ومرحلة نفخ الروح .

(١) البحر الرائق لابن نجيم ٨ / ٢٣٣ .

على أنه ليس من التشويه المعتبر أن يصاب الجنين بعد ولادته بمثل العمى أو الصمم أو البكم ، فهذه عاهات عرفها الناس طوال حياة البشرية وعاشوا بها ، ولم تمنعهم من المشاركة في تحمل أعبائها ، وعرف الناس عباقرة من ذوى العاهات لازالت أسماؤهم حاضرة في ذاكرة التاريخ .

ولا يجوز لنا أن نعتقد أن العلم سيفير بإمكاناته ووسائله من طبيعة الحياة البشرية التي أقامها الله على الابتلاء ﴿ إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه ﴾ ^(١) ﴿ لقد خلقنا الإنسان في كبد ﴾ ^(٢) .

ولقد ساهم العلم وساهمت التكنولوجيا في عصرنا بتعليم المعوقين تعليماً بلغ حداً كبيراً من النجاح ، كما ساهما في تيسير الحياة لهم ، واستطاع كثير منهم أن يشاركوا في أعباء الحياة كغيرهم من الأسوياء ، وخاصة أن الله تعالى قد اقتضت سنته أن يعوضهم بمواهب وقدرات أخرى غير عادية .

والله يقول الحق ، وهو يهدي السبيل .

(٢) البلد : ٤ .

(١) الإنسان : ٢ .

بنوك اللبن (الحليب)

س : الطفل الوليد الخديج الذى ولد قبل أوانه .. قد يدعو الأمر لعزله تماما فى حاضنة صناعية لفترة قد تطول حتى يفيض حليب أمه من ثديها .

ثم يتقدم رويدا لدرجة لم تزل حرجة ولكن تسمح له بتلقى الحليب ، ومعروف أن أنسب الحليب وأرفقه به هو الحليب البشرى ..

وقد درجت بعض المؤسسات على أن تستوعب الوالدات المرضعات بعضا من حليبهن .. « تسخو كل بما تشاء ويجمع ذلك ويعقم ثم يكون فى خدمة هؤلاء المواليد المتسرين فى هذا الدور الحرج الذى قد تضرهم فيه أنواع الحليب الأخرى » .

فالذى يحدث أنه يستعمل خليط من حليب عشرات الأمهات بل مناتهن .. وعليه يتغذى - غير موالدهن - عشرات بل مئات من المواليد الخدج ذكرا وإناثا .. على غير معرفة فى الحال والاستقبال .

ولكن يتم ذلك دون لقاء مباشر - أى دون مص الثدي .

فهل هذه أخوة شرعية من الرضاع؟ وهل يحرم حليب البنوك رغم مساهمته فى إحياء النفوس؟

فإن كان مباحا حلالا فما مسوغات الإباحة؟ ترى هل هى عدم مص الثدي؟ أم عدم إمكان التعرف على أخوات الرضاع وهن فى مجتمع بذاته يمثلن القلة بين الكثرة؟ القلة التى تذوب ولا يمكن تتبعها أو الاستدلال عليها؟

ج : الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد :

فلا ريب أن الهدف الذى من أجله أنشئت « بنوك الحليب » كما عرضها السؤال هدف خير نبيل يؤيده الإسلام . الذى يدعو إلى العناية بكل ضعيف أيا كان سبب ضعفه وخصوصاً إذا كان طفلاً خديجا لا حول له ولا قوة .

ولا ريب أن أية امرأة مرضع تسهم بالتبرع ببعض لبنها لتغذية هذا الصنف من الأطفال، مأجورة عند الله، ومحمودة عند الناس، بل يجوز أن يشتري ذلك منها إذا لم تطلب نفسها بالتبرع، كما جاز استجارها للرضاع كما نص عليه القرآن، وعمل به المسلمون.

ولا ريب كذلك أن المؤسسة التي تقوم بتجميع هذه «الألبان» وتعقيمها وحفظها لاستخدامها في تغذية هؤلاء الأطفال في صورة ما سمي «بلك الحليب» مشكورة مأجورة أيضاً.

اذن ما المحذور الذي يخاف من وراء هذا العمل؟

المحذور يتمثل في أن هذا الرضيع سيكبر بإذن الله، ويصبح شاباً في هذا المجتمع، ويريد أن يتزوج إحدى بناته، وهذا يخشى أن تكون هذه العتاة أخته من الرضاع وهو لا يدري؛ لأنه لا يعلم من رضع معه من هذا اللبن المجموع، وأكثر من ذلك أنه لا يعلم من النساء شاركت بلبنها في ذلك، مما يترتب عليه أن تكون أمه من الرضاع، وتحرم هي عليه ويحرم عليه بناتها من النسب ومن الرضاع، كما يحرم عليه أخواتها لأنهن خالاته، ويحرم عليه بنات زوجها من غيرها - على رأى جمهور الفقهاء - لأنهم أخواته من جهة الأب - إلى غير ذلك من فروع وأحكام الرضاع.

ولا بد لنا هنا من وقفات، حتى يتبين الحكم جلياً.

١ - وقفة لبيان معنى «الرضاع» الذي رتب عليه الشرع التحريم.

٢ - وقفة لبيان مقدار الرضاع المحرم.

٣ - وقفة لبيان حكم الشك في الرضاع.

معنى الرضاع:

أما معنى الرضاع الذي رتب عليه الشرع التحريم. فهو عند جمهور الفقهاء - ومنهم الأئمة الثلاثة أبو حنيفة ومالك والشافعي - كل ما يصل إلى جوف الصبي عن طريق حلقه أو غيره، بالامتصاص أو غيره. مثل الوجور، وهو أن يصب اللبن في حلقه، بل ألحقوا به السعوط وهو أن يصب اللبن في أنفه، بل بالغ بعضهم فألحق الحقنة عن طريق الدبر بالوجور والسعوط.

وخالف في ذلك كله الإمام الليث بن سعد ، معاصر الإمام مالك ونظيره . ومثله الظاهرية ، وهو إحدى الروایتين عن الإمام أحمد .

فقد ذكر العلامة ابن قدامة عنه روايتين في الوجور والسعوط :

الأولى : وهي أشهر الروایتين عنه والموافقة للجمهور - : أن التحريم يثبت بهما . أما الوجور فلأنه يثبت اللحم وينشز العظم ، فأشبهه الارتضاع ، وأما السعوط ، فلأنه سبيل لفطر الصائم ، فكان سبيلا للتحريم بالرضاع كالفم .

الرواية الأخرى : أنه لا يثبت التحريم ، لأنهما ليسا برضاع .

قال في المغنى : وهو اختيار أبي بكر ومذهب داود وقول عطاء الخرساني في السعوط ، لأن هذا ليس برضاع ، وإنما حرم الله تعالى ورسوله الرضاع ، ولأنه حصل من غير ارتضاع ، فأشبهه ما لو دخل من جرح في بدنه .

ورجح صاحب المغنى الرواية الأولى بحديث ابن مسعود عبد أبي داود : « لا رضاع إلا ما أنشز العظم وأثبت اللحم » .

والحديث - الذى احتج به صاحب المغنى - لاحتجة فيه ، بل هو عند التأمل حجة عليهم ؛ لأنه يتحدث عن الرضاع المحرم ، وهو ما كان له تأثير في تكوين الطفل بإنشاز عظمه وإنبات لحمه ، فهو ينفي الرضاع القليل ، غير المؤثر في التكوين ، مثل الإملاجة والإملاجتين ، فمثل هذا لا ينشز عظماً ولا يثبت لحماً . فالحديث إنما يثبت التحريم لرضاع ينشز وينبت ، فلا بد من وجود الرضاع أولاً وقبل كل شيء .

ثم قال صاحب المغنى : ولأن هذا يصل به اللبن إلى حيث يصل بالارتضاع ، ويحصل به من إنبات اللحم وإنشاز العظم ما يحصل من الارتضاع ، فيجب أن يساويه في التحريم ولأنه سبيل الفطر للصائم ، فكان سبيلا للتحريم كالرضاع بالفم .

ونقول لصاحب المغنى رحمه الله : لو كانت العلة هي إنشاز العظم وإنبات اللحم بأي شيء كان ، لوجب أن نقول اليوم بأن نقل دم امرأة إلى طفل يحرمها عليه ، بل التغذية بالدم في العروق أسرع وأقوى تأثيراً من اللبن . ولكن أحكام الدين لا تفرض بالظنون ، فإن الظن أكذب الحديث ، وإن الظن لا يعنى من الحق شيئاً .

والذى أراه أن الشارع جعل أساس التحريم هو « الأمومة المرضعة » كما فى قوله تعالى فى بيان المحرمات من النساء : ﴿ وَأُمَّهَاتِكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتِكُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ ﴾ (١) ، وهذه الأمومة التى صرح بها القرآن لا تتكون من مجرد أخذ اللبن . بل من الامتصاص والاتصاق الذى يتجلى فيه حبان الأمومة ، وتعلق البنية ، وعن هذه الأمومة تتفرع الأخوة من الرضاع ، فهى الأصل ، والباقى تبع لها .

فالواجب الوقوف عند ألفاظ الشارع ها ، وألفاظه كلها تتحدث عن الإرضاع والرضاعة ، ومعنى هذه الألفاظ فى اللغة التى نزل بها القرآن وجاءت بهما السنة - واضح صريح ؛ لأنها تعنى إقام الثدي والتغامه ، وامتصاصه ، لا مجرد الاغتذاء باللبن بأى وسيلة .

ويعجبني موقف الإمام ابن حزم ها ، فقد وقف عند مدلول المصوص ، ولم يتعد حدودها ، فأصاب المحرّم ، ووفق - فيما أرى - للصواب .

ويحسن بى أن أنقل هنا فقرات من كلامه لما فيها من قوة الإقناع ووضوح الدليل . قال :

(وأما صفة الرضاع المحرّم ، فإنما هو ما امتصه الراضع من ثدى المرضعة بفيه فقط ، فأما من سقى لبن امرأة فشربه من إناء أو حلب فى فمه فبلعه أو أطعمه بخبز أو فى طعام أو صب فى فمه أو فى أنفه أو فى أذنه ، أو حقن به ، فكل ذلك لا يحرم شيئاً ولو كان ذلك غذاءه دهره كله .

برهان ذلك قول الله عز وجل : ﴿ وَأُمَّهَاتِكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتِكُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ ﴾ (٢) ، وقال رسول الله ﷺ : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » فلم يحرم الله تعالى ولا رسوله ﷺ فى هذا المعنى نكاحاً إلا بالإرضاع ، والرضاعة والرضاع فقط ، ولا يسمى إرضاعاً إلا ما وضعت المرأة المصصة من ثديها فى فم الرضيع ، يقال : أرضعته ترضعه إرضاعاً . ولا يسمى رضاعة ولا إرضاعاً إلا أخذ المصع أو الرضيع بفيه الثدي وامتصاصه إياه . تقول : رضع يرضع رضاعاً ورضاعة ، وأما كل ما عدا ذلك مما ذكرنا فلا يسمى شئاً منه إرضاعاً ولا رضاعة ولا رضاعاً ، إنما هو حلب وطعام وسقاء

(١ ، ٢) النساء : ٢٣ .

وشرب وأكل وبلع وحقن وسعوط وتقطير ، ولم يحرم الله عز وجل بهذا شيئاً .

قال أبو محمد : وقد اختلف الناس في هذا فقال الليث بن سعد : لا يحرم السعوط بلبن المرأة ، ولا يحرم أن يسقى الصبي لبن المرأة في الدواء ؛ لأنه ليس برضاع ، إنما الرضاع ما مص من الثدي ، هذا نص قول الليث وهذا قولنا وهو قول أبي سليمان - يعني داود إمام أهل الظاهر - وأصحابنا ، يعني الظاهرية .

ورد على الذين احتجوا بحديث : « إنما الرضاعة من الجماعة » فكان مما قاله :

أن هذا الخبر حجة لنا ؛ لأنه عليه الصلاة والسلام إنما حرم بالرضاعة التي تقابل بها الجماعة ، ولم يحرم بغيرها شيئاً ، فلا يقع تحريم بما قولت به الجماعة من أكل ، أو شرب ، أو وجور ، أو غير ذلك ، إلا أن يكون رضاعة ، كما قال رسول الله ﷺ : ﴿ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (١) . اهـ .

وبهذا نرى أن القول الذي يطمش إليه القلب ، هو الذي يتمشى مع ظواهر النصوص التي ناطت كل الأحكام بالإرضاع والرضاع . كما يتمشى مع الحكمة في التحريم بالرضاع ، وهو وجود أمومة تشابه أمومة النسب ، وعنها تتفرع البوة والأحوة وسائر القرابات الأخرى . ومعلوم أن الرضاع في حالة « بولك الحليب » غير موجود ، إنما هو الوجور الذي ذكره الفقهاء .

على أننا لو سلمنا برأى الجمهور في عدم اشتراط الرضاع والامتصاص لكان هاهنا مانع آخر من التحريم .

وهو أننا لا نعرف من التي رضع منها الطفل ؟ وما مقدار ما رضع من لبها ؟ هل أخذ من لبها ما يساوي خمس رضعات مشبعات ؟ على ما هو القول المختار الذي دل عليه الأثر ، ورجحه النظر ، وبه يبت اللحم ، ويشتر العظم ، وهو مذهب الشافعية والحنابلة .

وهل لبن المشروب المختلط حكم اللبن المحض الخالص ؟ ففي مذهب الحنفية من قول أبي يوسف أن لبن المرأة إذا احتلط بلبن أخرى ، فالحكم للعالم بهما ؛ لأن منفعة المخلوب لا تظهر في مقابلة الغالب .

(١) المغلى لابن حزم ٩/ ١١ - ١١ .

والمعروف أن الشك في الرضاع لا يترتب عليه التحريم .

قال العلامة ابن قدامة في « المغنى » :

(وإذا أوقع الشك في وجود الرضاع ، أو في عدد الرضاع المحرم ، هل كملاً أو لا ؟ لم يثبت التحريم ؛ لأن الأصل عدمه ، فلا نزول عن اليقين بالشك ، كما لو شك في وجود الطلاق وعدده) (١) .

وفي « الاختيار » من كتب الحنفية :

(امرأة أدخلت حلبة نديها في فم رضيع ، ولا يدري : أدخل اللبن في حلقه أم لا ؟ لا يحرم النكاح .

وكذا صبية أرضعها بعض أهالي القرية ، ولا يدري من هو ، فتزوجها رجل من أهل تلك القرية ، يحوز ؛ لأن إباحة النكاح أصل ، فلا يزول بالشك .

قال : ويجب على النساء ألا يرضعن كل صبي من غير ضرورة ، فإن فعلن فليحفظنه ، أو يكتبه احتياطاً (٢) . ١ هـ .

ولا يحصى أن ما حدث في قضيتنا ليس إرضاعاً في الحقيقة ، ولو سلمنا بأنه إرضاع فهو لضرورة قائمة . وحفظه وكتابته غير ممكن ؛ لأنه لغير معين ، وهو مختلط بغيره .

والاتجاه المرجح عندى في أمور الرضاع هو التضييق في التحريم كالتضييق في إيقاع الطلاق ، وللتوسيع في كليهما أنصار .

الخلاصة :

أما لا يجد هنا ما يجمع من إقامة هذا النوع من « بؤك الحليب » ، مادام يحقق مصلحة شرعية معتبرة ، ويدفع حاجة يجب دفعها . آخذين بقول من ذكرنا من الفقهاء ، مؤيداً بما ذكرنا من أدلة وترجيحات .

وقد يقول بعض الناس : ولماذا لا نأخذ بالأحوط ، ونخرج عن الخلاف ، والآخذ بالأحوط هو الأورع والأبعد عن الشبهات .

(١) المعنى مع الشرح الكبير ٩ / ١٩٤ .

(٢) الاختيار لابن مودود الخمي ٣ / ١٢٠ ، وانظر كذلك شرح فتح القدير لابن الهمام على الهداية ٣ / ٢ ، ٣ .

وأقول :

عندما يعمل المرء فى خاصة نفسه، فلا بأس أن يأخذ بالأحوط والأورع ، بل قد يرتقى فيدع مالا بأس به حذرا مما به بأس .

ولكن عندما يتعلق الأمر بالعموم، وبمصلحة اجتماعية معتبرة، فالأولى بأهل الفتوى أن يسروا ولا يعسروا ، دون تجاوز للنصوص المحكمة، أو القواعد الثابتة .

ولهذا جعل الفقهاء من موجبات التخفيف: عموم البلوى بالشىء مراعاة لحال الناس ورفقا بهم، هذا بالإضافة إلى أن عصرنا الحاضر - خاصة - أحوج ما يكون إلى التيسير والرفق بأهله .

على أن مما ينفى التنبيه عليه هنا هو أن الاتجاه فى كل أمر إلى الأخذ بالأحوط دون الأيسر أو الأرفق أو الأعدل ، قد انتهى بنا إلى جعل أحكام الدين مجموعة «أحوطيات» تجافى روح اليسر والسماحة التى قام عليها هذا الدين. قال رسول الله عليه الصلاة والسلام : « بعثت بحنيفية سمحة » ، « إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين » .

والمنهج الذى نختاره فى هذه الأمور هو التوسط والاعتدال بين المتزمتين والمتهاونين ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطا﴾^(١) .

والله يقول الحق وهو يهdy السبيل .

(١) البقرة : ١٤٣ .

تحريم المخدرات

س : ورد في القرآن الكريم والحديث الشريف تحريم الخمر ، ولكنه لم يرد فيهما تحريم أنواع مختلفة من المسكرات الجامدة (كالحشيش ، والهيروين) . فما حكم الشرع في تعاطي هذه الأشياء ، علماً بأن بعض المسلمين يتناولها بحجة أن الدين لم يحرمها ... ؟

ج : الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد :

الحشيش والهيروين وغيرهما من الجامدات والمائعات التي تعرف باسم « المخدرات » هي من الأشياء التي حرمها الشرع بلا خلاف بين علماء المسلمين .

والدليل على حرمتها ما يأتي :

أ - أنها داخلة في مسمى « الخمر » بناء على ما قاله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « الخمر ما حاصر العقل » ^(١) أي ما لا يسه وغطاه وأخرجه عن طبيعته المميزة الحاكمة . وهذه الأشياء تؤثر في حكم العقل على الأشياء ، فيخلط ويخبط ويتصور البعيد قريباً ، والقريب بعيداً ، ومن ثم يقع كثير من حوادث السير نتيجة هذا التأثير .

ب - أنها إن لم تدخل في مسمى « الخمر » أو « السكر » فهي محرمة من جهة أنها « مفتر » فقد روى أبو داود عن أم سلمة أن النبي ﷺ نهى عن كل مسكر ومفتر ^(٢) .

والمفتر : هو ما يحدث في الجسم الفتور والخدر . والنهي هنا للتحريم لأنه هو الأصل في النهي ، ولأنه قرن بين المسكر - المحرم بالإجماع - والمفتر .

(١) متفق عليه موقوفاً على عمر كما في اللؤلؤ والمرجان (١٩٠٥) ورواه أيضاً أبو داود (٣٦٦٩) والنسائي في الأشربة .

(٢) أبو داود في كتاب الأشربة (٣٦٨٦) .

جـ - أنها لو لم تدخل في المسكر والمفتر لدخلت في جنس (الخبائث) والمصار
ومن المقرر شرعاً : أن التحريم في الإسلام يتبع الخبث والضرر ، كما قال
تعالى في وصفه لرسوله عليه الصلاة والسلام في كتب أهل الكتاب
﴿ ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ﴾^(١) وقال ﷺ : « لا ضرر
ولا ضرار »^(٢).

وكل ما أضر بالإنسان تناوله فهو حرام . لقوله تعالى : ﴿ ولا تقتلوا
أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً ﴾^(٣) ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى
التهلكة ﴾^(٤).

والدليل على ذلك أن الحكومات جميعاً تحارب هذه المخدرات ، وتعاقب بأشد
العقوبات متناولها أو مروجيها ، حتى الحكومات التي تبيع الخمر والمسكرات . بل إن
بعض الدول تعاقب المتجرين فيها بالإعدام . وهو الحق ؛ لأنهم يقتلون الشعوب ليكسبوا
الثروة ، فهم أحق بالقصاص ممن يقتل فرداً أو فردين !

وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى عما يجب على أكل الحشيشة ؟
ومن ادعى أن أكلها جائز حلال مباح ؟

فأجاب : (أكل هذه الحشيشة الصلبة حرام ، وهي من أخس الخبائث المحرمة ،
وسواء أكل منها قليلاً أو كثيراً ؛ لكن الكثير المسكر منها حرام باتفاق المسلمين ، ومن
استحل ذلك فهو كافر يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل كافراً مرتداً ؛ لا يعسل ، ولا يصلى
عليه ، ولا يدفن بين المسلمين . وحكم المرتد شر من اليهودي والنصراني ، سواء اعتقد أن
ذلك يحل للعامة أو للخاصة الدين يزعمون أنها لقمة الفكر والذكر ، وأنها تحرك العزم
الساکن إلى أشرف الأماكن ، وأنهم لذلك يستعملونها .

وقد كان بعض السلف ظن أن الخمر تباح للخاصة ، متأولاً قوله تعالى : ﴿ ليس على
الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات
ثم اتقوا وآمنوا ثم اتقوا وأحسنوا ﴾^(٥) فلما رفع أمرهم إلى عمر بن الخطاب وتشاور

(١) الأعراف ١٥٧

(٢) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه عن ابن عباس ، وابن ماجه عن عباد . وصححه بمجموع طرقه .

(٣) النساء : ٢٩ . (٤) البقرة : ١٩٥ . (٥) المائدة : ٩٣ .

الصحابة فيهم ، اتفق عمر وعلى وغيرهما من علماء الصحابة رضى الله عنهم على أنهم إن أقروا بالتحريم جلدوا ، وإن أصروا على الاستحلال قتلوا . وهكذا حشيشة العشب من اعتقد تحريمها وتناولها فإنه يجلد الحد ثمانين سوطاً ، أو أربعين . هذا هو الصواب . وقد توقف بعض الفقهاء فى الجلد ؛ لأنه طى أنها مزيلة للعقل ، غير مسكرة ، كالبنج وبحوه مما يغطى العقل من غير سكر ، فإن جميع ذلك حرام باتفاق المسلمين : إن كان مسكراً فيه جلد الخمر ، وإن لم يكن مسكراً ففيه التعزير بما دون ذلك . ومن اعتقد حل ذلك كفر وقتل .

والصحيح أن الحشيشة مسكرة كالشراب ؛ فإن أكلها يتشون بها ، ويكثرون تناولها ، بخلاف السج وغيره ، فإنه لا يشى ، ولا يشتهى . وقاعدة الشريعة أن ما تشتهيه النفوس من المحرمات كالخمر والزنا ففيه الحد ، وما لا تشتهيه كالميتة ففيه التعزير . « والحشيشة » مما يشتهيها أكلوها ، ويمتنعون عن تركها ؛ وبخصوص التحريم فى الكتاب والسنة على من يتناولها كما يتناول غير ذلك ، وإنما طهر فى الناس أكلها قريباً من نحو ظهور التار ؛ فإنه خرجت ، وخرج معها سيف التار (١) . يعنى أن خروج التار كان عقوبة من الله على ظهور المنكرات فى الأمة ومنها هذه الحشيشة الملعونة .

وفى مقام آخر قال :

(ومن الناس من يقول : إنها تغير العقل فلا تسكر كالبنج ؛ وليس كذلك بل تورث نشوة ولذة وطرباً كالخمر ، وهذا هو الداعى إلى تناولها ، وقليلها يدعو إلى كثيرها كالشراب المسكر ، والمعتاد لها يصعب عليه فطامه عنها أكثر من الخمر ؛ فصررها من بعض الوجوه أعظم من الخمر ؛ ولهذا قال الفقهاء : إنه يجب فيها الحد ، كما يجب فى الخمر .

وأما قول القائل : إن هذه ما فيها آية ولا حديث : فهذا من جهله ؛ فإن القرآن والحديث فيهما كلمات جامعة هى قواعد عامة ، وقضايا كلية ، تناول كل ما دخل فيها ، فهو مذكور فى القرآن والحديث باسمه العام . وإلا فلا يمكن ذكر كل شئ باسمه الخاص (٢) .

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣٤ / ٢١٣ ، ٢١٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

وبهذا تبين أن الحشيش والأفيون والهروين وغيرها من المخدرات - وخصوصا الأنواع الخطرة والتي يسمونها اليوم السموم البيضاء - محرمة أشد التحريم بإجماع المسلمين ، وهي من الكبائر الموبقات ، ومتناولها يستحق العقوبة ، أما مروجها أو المتجر بها ، فينبغي أن تكون عقوبته الموت ؛ لأنه يتاجر بأرواح الأمة من أجل أن يثرى ، فهو أولى من ينفذ فيه قوله الله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (١) .

وعقوبة التعزير عند المحققين من الفقهاء يمكن أن تصل إلى القتل حسب المفسدة التي يعاقب عليها المجرم .

على أن هؤلاء يكونون عصابات قادرة بمالها ونفودها على مقاومة كل من يقف في سبيلهم ، فهم داخلون في صنف ﴿ الَّذِينَ يَحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ﴾ (٢) .

بل هم في واقع الأمر أشد إجراما وإفسادا من قطاع الطريق ، فلا غرو أن يعاقبوا بعقوبتهم ﴿ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (٣) .

(١) البقرة : ١٧٩ .

(٢) المائدة : ٣٣ .

(٣) المائدة : ٣٣ .

حكم تناول القات

س : عرفنا رأيكم في حكم التدخين ، وميلكم إلى تحريمه ، نظراً لما يجلبه من الضرر على مدمنه في البدن والنفس والمال ، وأنه نوع من قتل النفس أو الانتحار البطيء .

ونريد أن نعرف رأيكم في آفة أخرى منتشرة عندنا في اليمن من زمن بعيد ، وقد تعارف الناس عليها ، وشب عليها الصغير ، وشاخ عليها الكبير ، حتى إن العلماء والقضاة يتناولونها دون نكير . وقد قرأنا وسمعنا أن بعض العلماء في بلاد أخرى حرموا تناول هذا القات وأنكروا على من اعتاده وأدمنه ، لما وراءه من ضرر وإسراف ، والله لا يحب المرففين .

نرجو البيان المقنع في هذه القضية الحساسة عند اليمنيين . جزاكم الله خيراً .

بعض اليمنيين بالدوحة

ج : أما حكم التدخين ، فلا ريب أن مقررات العلم والطب المعاصرين ، وما كشفت من آثار التدخين على أصحابه - قد أكدت ما كررناه في فتاويها ، وما فصلناه ، في الجزء الأول من كتابنا : « فتاوى معاصرة » من حرمة الإصرار على هذه الآفة المدمرة للجسم وللمال ، والمستعبدة لإرادة الإنسان . وراد العلم شيئاً جديداً ، وهو ما يعرف الآن باسم (التدخين القسري) ويراد به تأثير التدخين على غير المدخنين ممن يكونون قرب المدخن . وهو تأثير خطير قد يفوق لدى بعض الناس التأثير على المدخن نفسه .

إن الإسلام يقول : « لا ضرر ولا ضرار » أي لا تضر نفسك ولا تضر غيرك . والمدخن يضر نفسه ، ويضر غيره .

والشريعة جاءت للمحافظة على المصالح الضرورية للخلق ، وقد حصرها الشرعيون في خمس : الدين والنفس والعقل والنسل والمال .

والتدخين يضر بهذه المصالح .

أما القات فقد أدخله (المؤتمر العالمي لمحاربة المسكرات والمخدرات والتدخين) -
الذى عقد بالمدينة المنورة وتحت رعاية الجامعة الإسلامية بها ، منذ سنوات - ضمن المواد
المشمولة بالمتع ، وألحقها بالمخدرات والتدخين .

ولكن كثيراً من إخواننا من مشايخ اليمن وقضاته ، اعترضوا على قرار المؤتمر الذى
صدر بالإجماع ، واعتبروا أن المؤتمرين لم يعرفوا حقيقة القات ، وأنهم غلوا فى حكمهم ،
وشددوا فى أمر لم يرد بالمتع منه كتاب ولا سنة ، وقد ظل أهل اليمن يستعملونه من
قرون ، وفيهم العلماء والعقهاء والصالحون ، ولا زالوا يستعملونه إلى اليوم .

ومن تصدى لذلك صديقنا العالم العيور القاضى يحيى بن لطف الفسيل ، الذى
أصدر فى ذلك رسالة سماها : « دحض الشبهات حول القات » ضمنها المعانى التى أشرنا
إليها ، وأنكر فيها أن يكون فى القات أى شبه بالمخدرات ، كما نعى أن يكون فيه أى ضرر
مما يذكره المشددون فيه ، إلا أن يكون ذلك شيئاً خاصاً ببعض الناس فيقتصر المتع عليهم ،
كما لو كان هناك شخص يضره تناول العسل ، وكذلك الإسراف يختص ببعض الناس
دون بعض .

والذى لمسته عند زيارتى لليمن فى أواخر السبعينات ، من خلال المشاهدة والسمع
أن للقات الآثار التالية :

١ - أنه غالى الثمن جداً ، وهذه كانت مفاجأة لى ، فقد كنت أحسبه مثل
السجائر ، فإذا هو يكلف أصعافها ، وأضعاف أضعافها .

كنت أتغدى عند أحد المضلاء مع بعض الإخوة ، فإذا أحد الصيوف يأتى ومعه
أغصان خضراء يحتضها . ولاحظ الحضور أنى أضر إليها مستغرباً فسألونى : أتعرف هذا
النبات الأحصر ؟ قلت : لا . فقالوا : هذا هو القات . فسألتهم وكم يكون ثمن هذه
الحزمة التى يحملها صاحبها ؟ فقال أخونا : ١٥٠ ريالاً . فقلت : وكم يوماً تكفى
صاحبها ؟ قالوا : إنه سيتسلى بها بعد الغداء فلا يأتى المغرب إلا وقد انتهى منها !

قلت : وهل يكلف القات أهله مثل هذه المبالغ ؟ قالوا : وأكثر منها . فهناك من يأكل
بثلاثمائة وباربعمئة وأكثر من ذلك .

واعتقد أن هذا داخل فى الإسراف بيقين ، إن لم يكن داخلاً فى التبذير وإضاعة المال

فيما لا ينفع في الدنيا ولا في الآخرة .

وإذا كان الأكثرون اعتبروا تدخين السجائر أو « التباك » كما يسميه بعضهم ، أو « التن » كما يسميه الآخرون من باب الإسراف المحظور ، فإن أكل القات يدخل فيه من باب أولى .

٢ - أنه مضيع لأوقات آكله ، أو ماصفيه ، فهم يقضون في ذلك كل يوم مدة تمتد من بعد الظهر إلى المغرب ، وهي فترة (التخزين) كما يسمونها هناك . فمما ضغ القات (يخرنه) في فمه ، ويتلذذ به . ويهمل كل شيء في هذا الموقف ، وهو ليس بالقليل ، والوقت رأس مال الإنسان ، فإذا ضيعه بهذه الصورة ، فقد غيب نفسه ، ولم يستثمر حياته كما ينبغي للمسلم .

وإذا نظر إليه على مستوى الشعب فهو خسارة عامة فادحة ، وضرر مؤكد على الإنتاج والتنمية ، وتعطيل لطاقت المجتمع بغير موجب .

وهذا الضرر ملموس ومشهود ، ولا يبازع فيه أحد ، وقد انتشر بين الإخوة في اليمن هذه الحكمة : أول آفات القات تضيع الأوقات ! .

٣ - عرفت من الإخوة المهتمين بالأمر في اليمن أن نحو ٣٠ ٪ ثلاثين في المائة من أرض اليمن مزروعة بالقات ، وهي من أخصب الأراضى وأنفعها ، في حين أن اليمن تستورد القمح وغيره من الأقوات والخضروات .

ولا ريب أن هذه خسارة اقتصادية حسيمة على الشعب اليمني . لا أظن أحداً ممن يحرصون على خير هذا البلد ومستقبله يكاثر فيها .

٤ - أهل اليمن مختلفون فيما بينهم في شأن تأثير القات وأصراره الجسمية والنفسية ، فكثير منهم ينفى أن له ضرراً ، وبعضهم يرفع أن ضرره خفيف بالنسبة لمفاعله ، ومن المؤكد أن المتلى به يصعب أن يقول غير ذلك . فهو غير محايد في حكمه وشهادته .

ولكن هناك كثيراً من المصنفين أكدوا ما يصحبه من أضرار متنوعة ، وما يدعى من وجود نفع فيه ، فلا أثر له ، فإن إثمه أكبر من نفعه ، وقد ذكر بعض الأطباء أنه وسيلة من وسائل نقل الأمراض . وأن له أثراً صحية سيئة .

ومن العلماء اليعنيين الذين صدعوا بالحق في هذه القضية ، ونبهوا على أضرار القات وآفاته : العلامة المصلح الشيخ محمد سالم البيهاني ، فقد ذكر في كتابه (إصلاح المجتمع) في شرح حديث نبوي عن الخمر والمسكرات قوله :

(وهنا أجد مناسبة وفرصة سانحة للحديث عن القات والتباك ، والابتلاء بهما عندنا كثير ، وهما من المصائب والأمراض الاجتماعية الفتاكة ، وإن لم يكونا من المسكر ، فضررهما قريب من ضرر الخمر والميسر ، لما فيهما من ضياع المال ، وذهاب الأوقات ، والجناية على الصحة ، وبهما يقع التشاغل عن الصلاة ، وكثير من الواجبات المهمة ؛ ولقائل أن يقول : هذا شيء سكت الله عنه ، ولم يثبت على تحريمه والامتناع منه أي دليل ، وإنما أحلال ما أحله الله ، وأحرام ما حرمه الله ، وقد قال جل ذكره : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ ^(١) ، وقال تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ ﴾ ^(٢) الآية .

وصواب ما يقول هذا المدافع عن القات والتباك ، ولكنه مغالط في الأدلة ، ومتغافل عن العمومات الدالة على وجوب الاحتفاظ بالمصالح ، وحرمة الخبائث ، والوقوع في شيء من المفسد ، ومعلوم من أمر القات أنه يؤثر على الصحة البدنية ؛ فيحطم الأضراس ، ويهيج الباسور ، ويفسد المعدة ، ويضعف شهية الأكل ، ويدبر السلاس - وهو الودي - وربما أهلك الصلب ، وأضعف المنى ، وأظهر الهزال ، وسبب القبض المزمن ، ومرض الكلى ، وأولاد صاحب القات غالباً يخرجون ضعاف البنية ، صغار الأجسام ، قصار القامة ، قليلا دمهم ، مصابين بعدة أمراض خبيثة .

إن رُمْتَ تَعْرِفُ آفَةَ الْآفَاتِ ..	فانظر إلى إدمان مَضْغِ الْقَاتِ
الْقَاتُ قَتْلٌ لِلْمَوَاهِبِ وَالْقُوَى ..	وَمَوْلِدٌ لِلْهَمِّ وَالْخَسَرَاتِ
مَا الْقَاتُ إِلَّا فِكْرَةٌ مَسْمُومَةٌ ..	تَرْمِي الثُّغُورَ بِأَبْشَعِ الْكِبَاتِ
يَسَابُ فِي الْأَحْشَاءِ دَاءٌ فَاتِكًا ..	وَيُعَرِّضُ الْأَعْصَابَ لِلصَّدَمَاتِ
يَذَرُ الْعُقُولَ تَتَبُّهُ فِي أَوْهَامِهَا ..	وَيَذِيقُهَا كَأْسَ الشَّقَاءِ الْعَائِي

(١) البقرة : ٢٩ . (٢) الأنعام : ١٤٥ .

وَبُعِيتُ فِي رُوحِ الشَّبَابِ طُمُوحُهُ .. وَيُدَيْسُ كُلَّ عَرِيْمَةٍ وَثَبَاتِ
يَعْتَالُ عُمُرَ الْمَرْءِ مَعَ أَمْوَالِهِ .. وَيُرِيهِ الْوَنَاءُ مِنْ شَقَمَاتِ
هُوَ لِلْإِرَادَةِ وَالْفُتُوَّةِ قَاتِلٌ .. هُوَ مَا حَقَّقَ لِلأَوْحَةِ النَّصِيرَاتِ
فَإِذَا نَظَرْتُ إِلَى وَجْهِهِ هُوَ آيَةٌ .. أَبْصَرْتُ فِيهَا صُفْرَةَ الْأَمْوَاتِ

وهذا مع ما يدل أهله فيه من الأثمان المحتاج إليها ، ولو أنهم صرفوها في الأغذية
الطيبة ، وتربية أولادهم ، أو تصدقوا بها في سبيل الله لكان خيراً لهم ، وصدق شاعرنا
القائل :

عزمت على ترك التناول للقات .. صيانة عرضي أن يصيب وأوقاتي
وقد كنت عن هذا المضمر مدافعة .. زماناً طويلاً رافعاً فيه أصواتي
فلما تبينت المضرة وانجلت .. حقيقته بأذنته بالمنساواة
طبيعته اليأس الملم ببرد .. أحم الموت كم أفيت منا الكرامات
وقيمة شاري القات هي أهل سوقه .. كقيمة ما يعطيه من ثمن القات

وابهم ليحتمعون على أكله من منتصف النهار إلى غروب الشمس ، وربما
استمر الاجتماع إلى منتصف الليل يأكلون الشجر ، ويمرون أعراض العائنين ، ويحوصون
في كل باطل ، ويتكلمون فيما لا يعبههم ، ويرغم بعضهم أنه يستعين به على قيام الليل ،
وأنه قوت الصالحين ، ويقولون : جاء به الخصر من حل قاف لملك دى القرنين ، ويروون
فيه من الحكايات والأقاصيص شيئاً كثيراً ، وربما رفع بعضهم عقيرته بقوله :

صَفْتُ وَطَأْتُ بِأَكْلِ الْقَاتِ أَوْقَاتِي

كُلُّهُ لَمَّا شِفْتُ مِنْ دُنْيَا وَآخِرَةٍ .. وَدَفَعْتُ ضُرَّ وَجَلْبٍ لِلْمَسَرَاتِ

ومن الشيوخ الذين قصي القات على أصراسهم من يدقه ، ويضطرب لسماع صوت
الندق ، ثم يلوكه ويمص ماءه ، وقد يحمونه ثم يحملونه معهم في أسفدرهم ، وإذا رآهم
من لا يعرف القات سخر بهم ، وصحك منهم ؛ وإن أحد المصريين ليقول في قصيدة
يهمجوها اليمنيين :

أَسَارَى الْقَاتِ لَا تَغْفُوا عَلَى مَنْ .. يَرَى فِي الْقَاتِ طَبّاً غَيْرَ شَافٍ

أما التنباك وهو التبغ فضره أكبر ، والمصيبة به أعظم ، ولا يعد أن يكون من الحبائث التى نهى الله عنها ، ولو لم يكن فيه من الشر إلا ما تشهد به الأطباء لكان كافياً فى تجنبه ، والابتعاد عنه ، وقد أفرط جماعات من المسلمين فى حكمه حتى جعلوه مثل الخمر ، وحاربوه بكل وسيلة ، وقالوا بفسق متعاطيه ، كما أن آخرين قد بالغوا فى استعماله إلى حد بعيد ، وهو شجرة خبيثة دخلت بلاد المسلمين فى حوالى سنة ١٠١٢ هـ ، وانتشر فى سائر البلاد ، واستعمله الخاصة والعامة ؛ فمن الناس من يأخذه فى لقائف السجارة ، ومنهم من يشعله فى المشرعة ، ومنهم من يشربه بالنارجيلة ، وهى المدامة التى عم استعمالها سائر البلاد اليمنية ، حتى أصبحت زينة المجالس وعروس البيوت ، واستصحها المدخنون فى حضرهم وسفرهم ، وأنشدوا لها ، وفيها القصائد والمقطوعات الشعرية :

مُدَامَتْنِي نَدِيمَتْنِي ... أَنَيْسَتْنِي فِي وَحْدَتْنِي

تَقُولُ فِي قَرَارِهَا ... يَا صَاحِ خُذْنِي بِالنَّيْ

وأخبث من ذا وذاك من يمزج التنباك ، ويجمعه مطحوناً مع مواد أخرى ، ثم يضعه بين شفتيه وأسنانه ، ويسمى ذلك بالشمة ، فيصق متعاطيها حيث كان ، بصاقاً تعافه النفوس ويتقذر به المكان ، وربما لفظها من فيه كسلحة الديك فى أنظف مكان ، وللناس فيما يعشقون مذاهب ! وبعضهم يستنشق التنباك بعد طحنه وهو (البردقان) ، يصبه فى أنفه صباً يفسد به دماغه ، ويجنى به على سمعه وبصره ، ثم لا يفك عاطساً ، ويتمخط بيده وفى منديله أو على الأرض وأمام الجالسين .

وأخبرنى أحد أصدقائى أن قريه الذى كان يستعمل البردقان لما مات مكث ثلاث ساعات ، وأنفه يتصب خبثاً ! ولو اقتصر الناس على ما لا بد منه للحياة لاستراحوا من التكاليف والنفقات الشاقة ، ولما عرضوا أنفسهم لشيء من هذه الشرور ، وأنا لا أقيس القات والتنباك بالخمر فى التحريم ، وما يترتب عليه من عقاب الآخرة ، ولكن أقول هذا قريب من هذا ، وكل مصير بصحة الإنسان فى بدنه أو عقله أو ماله فهو حرام ، والبر ما اطمأنت إليه النفس ، واطمأن إليه القلب ، والإثم ما حاك فى النفس ، وتردد فى الصدر ، وإن أفتاك المفتون (١) . ١ هـ .

رحم الله الشيخ البيهاني فقد أجاد وأفاد .

(١) من كتاب (إصلاح المجتمع) للبيهاني ص ٤٠٦ - ٤٠٨ .



الناري الشبائي

حقوق وواجبات كل من أهل المريض وأصحابه

تقوم كلية الطب فى جامعة الملك فيصل بالدمام، بعمل علمى خيرى جليل، وهو تأليف كتاب جامع عن (الخلق الطبى فى الإسلام) .

وقد خططت له فأحسن، وورعت موضوعاته على عدد من المهتمين بالجوانب الطبية والشرعية من أهل الفقه وأهل الطب، وأكدت الكلية أن المشروع إنما هو عمل خيرى محض، يقصد به وجه الله تعالى وابتغاء مرضاته، ولا يهدف إلى أى مردود مادى، والدين يساهمون بالكتابة فيه لا يتقاضون أى أجر أو مكافأة مادية، إنما أجرهم على الله تعالى.

وقد شرفنى لجنة التحرير بطلب الكتابة حول أحد موضوعات الكتاب، وهو ما يتعلق بـ (حقوق وواجبات كل من أهل المريض وأصحابه). ويشمل عدة عناصر أساسية ينبغى تجليتها فى ضوء الأدلة والأصول الشرعية، أبرزها:

أ - عيادة المريض.

ب - آداب زيارة المريض.

ج - تحمل نفقات العلاج، كلها أو بعضها.

د - التبرع بالدم للمريض.

هـ - التبرع بالأعضاء.

و - حقوق المريض غير المدرك (سواء أكان قاصراً، أم بسبب التخدير، أم بسبب الغيبوبة وفقدان الوعي).

ز - حقوق المريض المحتضر، وآداب التعامل معه.

ح - حقوق المريض الميت دماغيا، وحكم موت الدماغ .

وقد استعنت بالله تعالى، وكتبت ما طلب مني، برغم مشاغلي الكثيرة، وأرسلته إلى الأخ أ. د. زغلول الجار لتوصيله إلى الجهة المختصة.

ونظرا لأن الكتاب قد تطول مدة إعداده، رأيت نشر هذا البحث في هذا الكتاب، تعميما للنفع به، وتعجيلا للفائدة .

والحمد لله تعالى على توفيقه ...

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله ومن اتبع هداه .

أما بعد :

فإن التعبير إحدى الظواهر العامة في المخلوقات المشهودة في عالمنا، وخصوصا في الكائنات الحية، ولهذا تتعرض هذه الكائنات للصحة والمرض، الذي قد ينتهي بها إلى الموت.

والإنسان أرقى هذه الكائنات الحية، فلا غرو أن يصيبه ما يصيبها، بل ربما كان أكثر عرضة للإصابة بها من غيره ، نتيجة لتدخل العوامل الإرادية مع العوامل الطبيعية في التأثير على حياته.

ومن ثم اعتبرت الشريعة الإسلامية المرض ظاهرة عادية في حياة الإنسان، يتلى به كما يتلى بغيره من الآلام، وفقا للسنن والنواميس التي تحكم نظام الكون والحياة والإنسان.

وتبعا لذلك، جاءت أحكام متعددة في أبواب شتى من فقه الشريعة، تتعلق بالمرض، ينبى للمسلم أن يعرفها، أو يعرف الأهم منها، حتى يكيف حياته في مرضه - كما يكيفها في صحته - وفقا لما يحبه الله تعالى ويرضاه، بعيدا عما يكرهه ويسخطه.

ومن هذه الأحكام ما يتعلق بمداواة المرضى، وحكم هذا التداوى، ومن يقوم به، وما يتصل بذلك من أمور الطب والعلاج والدواء، وما للمرض من رخص وتخفيفات بالنسبة للفرائض والعبادات، أو بالنسبة للمحرمات والمنهيات.

ومثل ذلك ما يتصل بحقوق المريض وواجباته، وحقوق وواجبات من حوله من أهل وأقارب وأصدقاء.

ومن نظر في القرآن الكريم وحده كلمة (المرض) وما يشتق منها قد ذكرت نحو خمس وعشرين مرة. بعضها يتعلق بمرض القلوب، وأكثرها يتعلق بمرض الأبدان.
كما ذكر القرآن كلمة (الشفاء) وما اشتق منها ست مرات، جلها في الشفاء المعوي.

وقد عني بدلتهم محدثون أيضا، كما عني العقهاء؛ ولهذا جد في كتب الحديث التي أنعت عني الأبواب والموضوعات كتاب (الطب) ^(١) وفي بعضها - مثل صحيح البخاري - كتاب (المرض).

هذا بالإضافة إلى أبواب في الرقي والتمائم والعين والسحر ونحوها.

كما أن بعض ما يتعلق بالمرض مذكور في كتاب (الجنائز).

وفي حياتنا الحديثة والمعاصرة حدثت أشياء كثيرة وحاضرة في عالم امراض والطب لم يعرفها فقهاؤنا السابقون، بل لم تحظر لهم سأل، فكان على الفقه المعاصر أن يتدونها ويبين الحكم الشرعي فيها، وفق الأدلة والأصول الشرعية.

ومن انقرر انتفى عليه: أن الشريعة حاكمة على جميع أفعال المكلفين، كبيرها وصغيرها، لا يحرج فعل واحد عن اختصاصها، فكل فعل اختياري مكلف لا بد أن تعطيه حكما من أحكامها الخمسة: الوجوب أو الاستحباب أو الحرمة أو المكراهة أو الإباحة.

وسمعرض في نصحائف التالية لأهم الأحكام الشرعية، والتوجيهات الإسلامية المتعلقة بالطب والصحة والمرض، معتمدين على نصوص الكتاب والسنة ومقاصد الشريعة مستفيدين من أقوال الراسخين من علماء الأمة، مع ربطها بالواقع المعاصر، نسأل الله أن ينفع بها... آمين.

عيادة المريض وحكمها:

المريض إنسان ضعيف، يحتاج إلى الرعاية والمساعدة، والرعاية أو المساعدة ليست مادية فحسب، كما يحسب الكثيرون، بل هي مادية ومعنوية معا.

(١) كما في الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي وابن ماجه.

من أجل ذلك كانت (عيادة المريض) من هذا الباب، فهي تشعره بأهميته لدى من حوله، وحبهم له، وحرصهم عليه، وتمييزهم لشفاؤه، وهذه المعاني تمسحه قوة نفسية يقاوم بها هجمة المرض المادية.

وبذلك تكون عيادة المريض والسؤال عنه والدعاء له، جزءا من العلاج، عدد العارفين من أهل الذكر، فليس العلاج كله ماديا.

ولهذا حثت الأحاديث النبوية على (عيادة المريض) بأساليب شتى وألوان من الترغيب والترهيب، حتى جعلها النبي ﷺ من الحقوق الأساسية للمسلم على المسلم.

ففي الحديث الصحيح المتفق عليه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال:

«حق المسلم على المسلم خمس: رد السلام، وعيادة المريض، واتباع الجنائز، وإجابة الدعوة، وتشميت العاطس» (١).

وروى البخاري عن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «أطعموا الجائع، وعودوا المريض، وفكوا العاني» (٢) والعاني: الأسير.

وروى أيضا عن البراء بن عازب قال: أمرنا رسول الله ﷺ بسبع.. وذكر منها: «عيادة المريض» (٣).

وهل الأمر في هذا الحديث والذي قبله للوجوب أو للاستحباب؟

اختلف العلماء في ذلك.

فذهب الإمام البخاري إلى أن الأمر هنا للوجوب، وترجم في صحيحه لذلك بقوله: (باب وجوب عيادة المريض).

وقال ابن بطال: يحتمل أن يكون الأمر على الوجوب بمعنى الكفاية، كما طعام الجائع وفك الأسير، ويحتمل أن يكون للتدب؛ للحث على التواصل والألفة.

(١) التلؤل والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان برقم (١٣٩٧).

(٢) صحيح البخاري: كتاب الرضى، باب وجوب عيادة المريض. حديث رقم (٥٦٤٩)، البخاري مع الفتح ط: دار الفكر، الصورة عن السلفية بالقاهرة ١٠/١١٢.

(٣) المرجع السابق حديث (٥٦٥٠).

وجزم الداودي بالأول، فقال: هي فرض يحمله بعض الناس عن بعض.

وقال الجمهور: هي في الأصل ندب، وقد تصل إلى الوجوب في حق بعض دون بعض.

وعن الطبري: تتأكد في حق من ترجى بركته، وتس فيمن يراعى حاله، وتباح فيما عدا ذلك.

ونقل النووي الإجماع على عدم الوجوب، يعني: على الأعيان (١).

والدي يرجح لي من ظاهر الأحاديث: أنها فرض من فروض الكفاية، على معنى أنه لا يجوز أن يهمل المريض دون أن يعود أحد، فيجب على المجتمع المسلم بالتضامن أن يكون منهم من يسأل عن المرضى ويعودهم، ويدعو لهم بالشفاء والعافية، وقد كان بعض أهل الخير من المسلمين في الزمن الماضي يخصصون بعض الوقف الخيري لمثل ذلك، مراعاة منهم لهذا الجانب الإنساني.

وأما عموم الناس فهي مستحبة استحباً مؤكداً، قد يرتقى إلى الوجوب في حق بعض الناس الذين لهم بالمريض صلة خاصة وثيقة، كالقراة والمصاهرة، والجوار اللصيق، والزمانة الطويلة، وحقوق الأستاذية أو الصداقة الحميمية، أو نحو ذلك، بحيث يتأثر المريض كثيراً بعدم عيادته من فلان هذا، ويفتقده.

ولعل هذا النوع من الناس هو المقصود بكلمة «حق» في قوله: «حق المسلم على المسلم خمس» إذ لا يتصور أن يطلب من جميع المسلمين أن يعودوا كل مريض، بل يطلب ممن له به صلة خاصة تقتضي منه مثل هذا الحق.

قال في (نيل الأوطار): (والمراد بقوله «حق المسلم»: أنه لا ينبغي تركه، ويكون فعله إما واحداً، أو مندوباً تدبياً مؤكداً شبيهاً بالواجب، ويكون استعماله - أي الحق - في المعنيين من باب استعمال المشترك في معنييه، فإن (الحق) يستعمل في معنى (الواجب)، وكذا يستعمل في معنى (الثابت) ومعنى (اللازم) ومعنى (الصدق) وغير ذلك) (٢).

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ١٠/١١٢، ١١٣.

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ٤/٤٣، ٤٤.

فضل عيادة المريض وثوابها :

ومما يؤكد استحباب عيادة المريض ما جاء في فضلها ومثوبة من قام بها من أحاديث مثل :

١ - حديث ثوبان مرفوعا : « إن المسلم إذا عاد أحاه المسلم لم يزل في خرفة الجنة » (١). وفي رواية قيل : يا رسول الله، وما خرفة الجنة؟ قال : « جناها ».

٢ - وحديث جابر مرفوعا : « من عاد مريضا غاص في الرحمة، حتى إذا قعد استقر فيها » (٢).

٣ - وروى ابن ماجه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « من عاد مريضا نادى مناد من السماء : طبت وطاب ممشاك وتبوات من الجنة منزلا » (٣).

٤ - وروى مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله عز وجل يقول يوم القيامة : يا بن آدم مرضت فلم تعدني قال : يا رب كيف أعودك وأنت رب العالمين ؟ قال : أما علمت أن عبدى فلانا مرض فلم تعده، أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده ؟ يا بن آدم استطعمتك فلم تطعمني قال : يا رب كيف أطعمتك وأنت رب العالمين ؟ قال : أما علمت أنه استطعمك عبدى فلان فلم تطعمه، أما علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي ؟ يا بن آدم استسقيتك فلم تسقني ؟ قال : يا رب كيف أسقيك وأنت رب العالمين ؟ قال : استسقاك عبدى فلان فلم تسقه، أما علمت أنك لو سقيته لوجدت ذلك عندي » (٤).

٥ - وعن علي رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ما من مسلم

(١) رواه مسلم في كتاب البر برقم (٢٥٦٨) تحقيق فؤاد عبد الباقي، والترمذي في الجوائز برقم (٩٦٧)، وقال: حسن صحيح، ط. حمص بتعليق عزت الدعاس.

(٢) البخاري في الأدب المفرد برقم (٥٢٢)، وأخرجه أحمد وأحمد والبيهقي وصححه ابن حبان والحاكم من هذا الوجه، وألغوا فيه محتلفة، ولأحمد نحوه من حديث كعب بن مالك بسند حسن، العنج ١٠/١١٣.

(٣) ابن ماجه في الجوائز برقم (١٤٤٣)، والترمذي في البر (١٠٠٦) بلفظ « من عاد مريضا لورار أنحاله في الله... »، وقال حسن غريب.

(٤) مسلم برقم ٢٥٦٩.

يعود مسددا غدوة إلا صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يمسي، وبن عدده
عشية صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يصبح، وكان له حريف (١) في الجنة،
رواه الترمذى وقال: حديث حسن (٢).

مشروعية العبادة لكل المرضى:

وهي الأحاديث الآمرة والمرعة في عبادة المريض: دلالة على مشروعية العبادة لكل
مريض، سواء كان مرضه شديدا أم خفيفا.

وأما ما أخرجه البيهقي والضرايى مرفوعا: «ثلاثة ليس لهم عبادة: العين والدمع
والنصرس» فصحيح البيهقي أنه موقوف على يحيى بن أبي كثير.

ومعنى هذا أنه لم يصح مرفوعا إلى النبي ﷺ، ولا حجة إلا في كلامه.

قال الحافظ ابن حجر: (وقد جاء في عبادة الأرمد بخصوصها حديث زيد بن أرقم
قال: عادي رسول الله ﷺ من وجع كان به عيسى، أخرجه أبو داود وصححه الحاكم، وهو
عند البخارى في الأدب المفرد، وسياقه أتم) (٣).

كما تشرع عبادة المريض سواء كان متعلما أم جاهلا، حصريا أم بدويا، يقدر معنى
العبادة أم لا يقدرها.

وقد ذكر الإمام البخارى في (كتاب المرضى) من صحيحه (باب عبادة الأعراب)
ذكر فيه حديث ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي ﷺ دخل على أعرابي يعود، قال
له: «لا بأس، طهور إن شاء الله». قال - أى الأعرابي - : قلت: طهور؟ كلا، بل هي
حمى تفور - أو تنور - على شيخ كبير، تريره القبور. فقال النبي ﷺ: «معهم إدر» (٤).

ومعنى قول النبي ﷺ: «لا بأس، طهور إن شاء الله» أنه يرجو للأعرابي زوال البأس
والشدة عنه، كما يرجو أن يكون المرض مظهرا له من دنوبه ومكفرا لخطاياها، فإن حصلت
العافية فقد حصلت العائدتان، وإلا حصل ربح التكفير.

(١) الحريف: الثمر المهرول أى المجنى.

(٢) الترمذى برقم (٩٦٩) وقال: حسن غريب.

(٣) الفتح ١١٣/١، وانظر: الأدب المفرد للبخارى: باب العبادة من الرمد، حديث (٥٣٢).

(٤) البخارى مع الفتح حديث (٥٦٥٦).

رمن جفاء هذا الأعراي أنه أنكر رجاء النبي ﷺ ودعائه، فولاه النبي الكريم ما تولى، وقال له: «فتعم إذن»، أي إذا أبيت فعم، أي كان كما ظننت.

وقد ذكر في الفتح أن الدولابي في (الكنى) وابن السكن في (الصحابة) أخرجا قصة الأعراي وفيها: فقال النبي ﷺ: «ما قصي الله فهو كائن» فأصح الأعراي ميتا!

ويقل عن المهلب قوله: فائدة هذا الحديث أنه لا نقص على الإمام في عيادة مريض من رعيته، ولو كان أعرايا جافيا، ولا على العالم في عيادة الجاهل ليعلمه ويذكره بما ينفعه، ويأمره بالصبر لئلا يتسخط على قدر الله، فيسخط عليه، ويسليه عن ألمه، بل يخطه بسقمه، إلى غير ذلك من جبر خاطره، وخاطر أهله وفيه: أنه يسفى للمريض أن يتلقى الموعدة بالقبول، ويحسن جواب من يذكره بذلك (١).

عيادة الصبي والمغمى عليه :

على أن عيادة المريض ليست له فقط، إنما هي مجاملة لأهله أيضا. ولذلك لا بأس أن يعاد الطفل المريض الذي لا يميز، فإن ذلك يسر أهله، ويجبر خاطرهم.

ومثل ذلك المريض في حالة الغيبوبة، فإن زيارته إنما هي مواساة لأهله ودويه، وتخفيف عنهم.

وقد يفيق المريض، ويمن الله عليه بالعافية، فيذكر له من زاره أثناء عيابه وعيه، فيجد في ذلك راحة وسرورا.

وفي صحيح البخاري (باب عيادة الصبيان) : ذكر فيه حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما: أن ابنة النبي ﷺ، أرسلت إليه - وهو مع النبي ﷺ وسعد وأبي - : بحسب أن ابنتي قد حضرت، فاشهدنا - وفي رواية: فاشهدها - فأرسل إليها السلام، ويقول: «إن لله ما أخذ، وما أعطى، وكل شيء عنده بأجل مسمى، فلتحسب ولتصبر»، فأرسلت إليه تقسم عليه .. فقام النبي ﷺ وقمنا.. فرفع الصبي في حجر النبي ﷺ، ونمسه تققع (٢)، ففاضت عينا النبي ﷺ - أي بالدمع - فقال له سعد: ما هذا يا رسول الله؟ قال: «هذه رحمة وضعها الله في قلوب من شاء من عباده، ولا يرحم الله من عباده إلا الرحماء» (٣).

(١) الفتح ١١٩/١٠

(٢) تققع: تحرك وتصرب.

(٣) البخاري مع الفتح ١١٨/١٠ الحديث (٥٦٥٥) وقد رواه في الجنايز أيضا. ومعنى «حضرت»: أي حضرها الموت، وهي في اللحظات الأخيرة. ومعنى (فاشهدنا): أي احضرنا.

وهي البخاري أيضا (باب عيادة النعمي عليه) . ذكر فيه حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول: مرضت مرضا، فأتاني النبي ﷺ يعودني وأبو بكر، وهما مشيان. فوجداني أعمى على، فوصأ النبي ﷺ، ثم صب وصوءه علي، فأفقت، فإذا النبي ﷺ، فقلت. يا رسول الله، كيف أصعب في مالي؟ كيف أقصي في مالي؟ فلم يحسني بشيء، حتى برئت آية الميراث (١).

قال ابن خبير: (فائدة الترجمة - أتى عوان السب - لا يعتقد أن عيادة النعمي عليه سافضة لكونه لا يعلم بعائده - قال الخافض: ومجرد عدم مرض بعائده لا تتوقف مشروعة لعادة عليه؛ لأن وراء ذلك جبر حاضر أهله. وما يرحى من بركة دعاء عائده، ووضع يده على المريض ومسح على حسده. وأثبت عليه عند التعويد، إلى غير ذلك) (٢).

عيادة النساء للرجال

والعيادة مشروعة للمريض تشمل - فيما تشمل - عيادة النساء للرجال، ولو كانوا أجناب عهن، كما تشمل عيادة الرجال للنساء.

ومن أبواب البخاري في (كتاب المرضى) من صحيحه باب عيادة النساء لرجال. وذكر في هذا حديثا معنفا: أن أم الدرداء عادت رجلا من أهل المسجد من الأنصار، وقد وصله البخاري في (الأدب المفرد) من طريق الحارث بن عبيد، قال:

رأيت أم الدرداء على رحالها أعواد ليس عليها عشاء، حادثة رجل من الأنصار في المسجد (٣) كما ذكر حديث عائشة رضي الله عنها قالت ما قدم رسول الله ﷺ المدينة، وعك أبو بكر، ووعك بلال رضي الله عنهما، قالت: فدخلت عليهما، فقلت: يا أبت كيف تجدك؟ وبلا بلال كيف تحبك؟ قالت: وكان أبو بكر إذا أخذته الحمى يقول:

كل امرئ مصبح في أهله .. والموت أدنى من شرك نعله!

وكان بلال إذا أفدعت عنه يقول:

(١) البخاري مع الفتح ١١٤/١٠ حديث (٥٦٥١)

(٢) الفتح ١١٤/١٠.

(٣) الأدب المفرد للبخاري، باب عيادة النساء الرجل المريض، حديث (٥٣٠).

ألا ليت شعري هل أيتن ليلة . . . بواد، وحولي إذخر وجيل!؟

وهل أردن يوما مياه مجنة . . . وهل تيدون لى شامة وطفيل!!

قالت عائشة: فجئت إلى رسول الله ﷺ فأخبرته، فقال: « اللهم حبيب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد » (١) الحديث .

والشاهد فى الحديث دخول عائشة على أبيها وعلى بلال، وقولها لكل منهما: كيف تجدك؟ أى كيف تجد نفسك؟ كما نقول نحن اليوم: كيف صحتك؟ أو كيف حالك؟ وبلال لم يكن محرما لأم المؤمنين.

ومما لا ريب فيه أن هذه العيادة مقيدة بشروطها الشرعية المعتبرة: من الاحتشام والالتزام باللباس الشرعى، وأدب المسلمة فى المشى والحركة والظر والقول وعدم الخلوة، وأمن الفتنة، بالإضافة إلى إذن الزوج للمتزوجة، أو الولي لغير المتزوجة.

ولا ينبغى للزوج أو الولي أن يمنعها من عيادة من له حق عليها من قريب غير محرم، أو صهر أو أستاذ، أو زوج قريبة أو والدها، أو نحو ذلك بالشروط المعتبرة المذكورة.

عيادة الرجال النساء:

وكما أجازت عيادة النساء للرجال الأحاديث عنهن بشروطها، إذا كان لهن بهم صلة، ولهم عليهن حق، فإن عيادة الرجال للنساء مشروعة كذلك بالشروط نفسها، إذا كان لهم بهن صلة وثيقة، من قرابة أو مصاهرة، أو جوار، أو غير ذلك من الأواصر التى تجعل لأهلها حقوقا اجتماعية أكثر من غيرهم .

ومن الأدلة على ذلك: عموم الأحاديث التى حثت على عيادة المرضى، ولم تفرق بين رجل وامرأة .

ومن الأدلة الخاصة لذلك : ما رواه الإمام مسلم فى صحيحه عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما : أن رسول الله ﷺ دخل على أم السائب - أو أم المسيب - فقال : « ما لك يا أم السائب - أو يا أم المسيب - ترفزين ؟ » - أى ترتعدين - قالت : الحمى لا بارك الله فيها ! فقال : « لا تسبى الحمى ، فإنها تذهب خطايا بنى آدم ، كما يذهب

(١) البخارى مع الفتح، الحديث (٥٦٥٤).

الكبير نخبث الحديد» (١).

ولم تكن أم السائب هذه من محارمه عليه السلام.

ولابد من رعاية الشروط الشرعية، ومنها أمن الفتنة، ومراعاة العرف كذلك ،
فالعرف في الشرع له اعتبار.

عبادة غير المسلم:

وجعل عبادة المريض من حق المسلم على أنحيه المسلم فيما ذكر من الأحاديث ، لا
يعنى أن المريض غير المسلم لا يعاد إذا مرض.

فإن عبادة المريض أيا كان جنسه أو لونه أو دينه أو وطنه - عمل إنساني، يعتبره
الإسلام عبادة وقربة.

ولا غرو أن عاد النبي صلى الله عليه وآله غلاما يهوديا كان يخدمه، فمرض، فذهب يعوده وعرض
عليه الإسلام، فنظر إلى أبيه، فأشار إليه أبوه أن أطع أبا القاسم فأسلم قبل أن يموت، فقال
صلى الله عليه وآله: «الحمد لله الذي أنقذه بي من النار» رواه البخاري.

ويتأكد ذلك إذا كان لعير المسلم حق على المسلم من جوار أو رمانة، أو قرابة أو
مصاهرة، أو نحو ذلك.

إنما أهابت الأحاديث السابقة تأكيد حق المسلم، لما توجبه الرابطة الانسانية من حقوق،
فإذا كان جارا أصبح له حقان: حق الإسلام وحق الجوار، فإذا كان قريبا، عدا له ثلاثة
حقوق: حق الإسلام، وحق الجوار، وحق القرابة، وهكذا...

وقد عقد الإمام البخاري بابا في (عبادة المشرك) ذكر فيه حديث أسى بشأن العلام
اليهودي الذي عادته ودعاه إلى الإسلام فأسلم، كما ذكرنا.

وحديث سعيد بن المسيب عن أبيه: لما حضر أبو طالب - يعني حصره الموت - جاءه
السي صلى الله عليه وآله... الحديث (٢).

ونقل في الفتح عن ابن بطال: أن عبادة غير المسلم إنما تشرع إذا رجي أن يحيى إلى
الدخول في الإسلام، فأما إذا لم يضمن في ذلك فلا. اهـ.

(١) مسلم في البربرقم (٤٥٧٥).

(٢) البخاري مع الفتح، حديث (٥٦٥٧).

قال الحافظ: والذى يظهر أن ذلك يختلف باختلاف المقاصد، فقد يقع بعبادته مصلحة أخرى.

قال الماوردى: عبادة الذمى جائزة، والقربة موقوفة على نوع حرمة تقترب بها من جوار أو قرابة (١).

عبادة العصاة:

وإذا كانت عبادة المريض الكافر مشروعة، وربما كانت قربة وعبادة، فمن باب أولى أن تكون مشروعة فى حق المسلم العاصى.

وذلك أن الأحاديث التى أمرت بعبادة المريض وجعلتها من حق المسلم على المسلم، لم تخص بها أهل الطاعة والصلاح من غيرهم، وإن كان حقهم أوكد.

قال الإمام البيهقى فى (شرح السنة) بعد ذكر حديث أبى هريرة فى (الحقوق الستة) للمسلم على المسلم، وحديث البراء بن عازب فى (السبع) المأمور بها: (هذه الأمور كلها من حق الإسلام، يستوى فيها جميع المسلمين برهم وفاجرهم، غير أنه يخص الر بالثباسة والمساءلة والمصافحة، ولا يفعلها فى حق الفاجر المظهر للفحور) (٢).

واستثنى بعض العلماء المبتدعين، فلا يعادون (٣)، إظهارا للبعض فى الله.

والذى أرجحه أن بدعة هؤلاء أو معصية أولئك لا تخرجهم من دائرة الإسلام، ولا تحرمهم من حق المسلم على المسلم، وقد تكون عبادتهم دون ترقب منهم ولا توقع وخصوصا من مسلم صالح أو عالم أو داعية - سفير خير، ورسول صدق، إلى قلوبهم، فتشرح صدورهم بعد ذلك لتلقى الحق، واستماع الكلمة الطيبة، والإنسان أسير الإحسان، وكما شرع الإسلام تألف قلوب بعض الناس بالمال، فلا غرو أن يشرع تألف آخرين بالبر واللفظ وحسن المعاشرة، وهذا أمر جربه الدعاة الصادقون، ففتح الله لهم به كثيرا من القلوب المعلقة.

(١) الفتح ١٠/١١٩.

(٢) شرح لسنة ط. المكتب الإسلامى بتحقيق شعيب الأرنؤوط ٥/٢١١، ٢١٢.

(٣) المبدع فى شرح المقنع لابن مفلح الحنبلى ٢/٢١٥.

قال العلماء : (ويستحب أن يعم عيادته الصديق والعدو ، ومن يعرفه ومن لا يعرفه ،
لعموم الأحاديث) (١).

كم يعاد المريض ؟ :

وإذا كانت عيادة المريض واجبا أو سنة على دويه وحيراته وأصحابه ، فكم مرة
تكون ؟ وما مدة العيادة ؟

أعتقد أن هذا أمر متروك للعرف والظروف الناس وظروف المريض نفسه ، ونهى قوة
الصلة بالمريض .

والمريض الذى يصون مرضه يكرر بين كل فترة وأخرى ، وليس فى ذلك رمن محدد .

قال بعض العلماء . يسعى أن تكون العيادة للمريض عدا ، لا يواصلها كل يوم إلا أن
يكون مغلوبا ، وقال بعضهم : كل أسبوع مرة .

وتعقب ذلك السوى قائلا : (هذا لأحد الناس ، أما أقارب المريض وأصدقائه
وسحبه ، من يأتس بهم ، أو يترك بهم ، أو يشق عليهم إذا لم يروه كل يوم ، فليواصلوها
ما لم به ، أو يعلم كراهية المريض لذلك .

وإذا عاد المريض كره إطالة لقعود عده ، لما فيه من إصهاره ، والتصيق عليه ومعه
من بعض تصرفاته) (٢).

وهذا أيضا لا ينصق على كل عائد ، فقد يحب المريض من بعض عواده أن يصلوا
المكث عده ، وخصوصا من طأن مرضه ، واعتبر العيادة إيسا به وتهوينا عليه ، ولا سيما إن
طلب ذلك بنفسه .

قال الحافظ (وجملة آداب العيادة عشرة أشياء ، ومنها ما لا يحتص بالعيادة :

١ - ألا يقابل الباب عند الاستئذان .

٢ - وأن يدق الباب برفق .

٣ - وألا يهيم نفسه ، كأن يقول : أنا .

(١) المجموع للنوى ٥/ ١١١ ، ١١٢ .

(٢) المجموع للنوى ٥/ ١١٢ .

- ٤ - وألا يحضر فى وقت يكون غير لائق بالعيادة كوقت شرب المريض الدواء. (أو وقت التغيير على جرحه، أو وقت نومه وراحته).
- ٥ - وأن يحفف الجلوس (إلا لمن له به علاقة خاصة كما ذكرنا).
- ٦ - وأن يفض البصر (أى إذا كان فى المكان نساء غير محارم له).
- ٧ - وأن يقلل السؤال، ويظهر الرقة.
- ٨ - وأن يخلص الدعاء.
- ٩ - وأن يوسع للمريض فى الأمل.
- ١٠ - وأن يشير عليه بالصبر، لما فيه من حزيل الأجر، ويحذره من الجزع لما فيه من الوزر (١).

وسياتى تفصيل بعض هذه الآداب.

والمريض الغائب أو البعيد - ممن له حق - تكون عيادته بالسؤال عنه بالهاتف، لمن قدر عليه، أو بالبرق، وخصوصا بعد نجاح العمليات الجراحية الخطيرة ونحوها، أو بالبريد.

ولا زلت أذكر يوم قدر لى أن أجرى عملية الانزلاق الغضروفى التى عملتها فى (بون) بألمانيا، صيف سنة ١٩٨٥م، وأمضيت فترة بعدها تحت العلاج الطبيعى، كيف توافدت على الهواتف (التليفونات) الأخوية من الدوحة والقاهرة وغيرهما من أوروبا وأمريكا، مستفسرة وداعية. وكم كان لها فى نفسى من أثر طيب، خفف عني الألم، وقربنى من الشفاء.

الدعاء للمريض:

وتتميز عيادة المسلم لأخيه المريض - من عيادة غيره - بما يصحبها من رقية ودعاء.

فمن السنة أن يدعو عائد المريض له ويرقيه بما أثر عن رسول الله ﷺ .

قال الإمام البخارى: (باب دعاء العائد للمريض) وذكر حديث عائشة رضى الله عنها: أن رسول الله ﷺ، كان إذا أتى مريضا أو أتى به إليه، قال عليه الصلاة والسلام:

(١) فتح البارى ١٠/١٢٦ باب قول المريض: قوموا عني.

«أذهب البأس، رب الناس، اشف وأنت الشافي، لا شفاء إلا شفاؤك، شفاء لا يعادر سقماء» (١).

وقد عاد النبي ﷺ سعد بن أبي وقاص، ودعا له فقال: «اللهم اشف سعدا، وأتمم له هجرته» (٢).

ومن الغريب ما ذكره في الفتح من استشكال بعضهم الدعاء للمريض بالشفاء، مع ما في المرض من كفارة الذنوب والثواب، كما تضافرت الأحاديث بذلك.

وأجاب الحافظ: (أن الدعاء عبادة، ولا ينافي الثواب والكفارة، لأنهما يحصلان بأول مرض، وبالصبر عليه، والداعي بين حسنتين: إما أن يحصل له مقصوده، أو يعوض عنه بجلب نفع، أو دفع ضرر، وكل من فصل الله تعالى) (٣).

ثم إن المسلم يصبر على المرض إذا أصابه، وعلى البلاء إذا أحل به، ولكنه يسأل الله تعالى العافية، كما في الحديث الصحيح: «لا تتحنوا لقاء العدو وسلوا الله العافية، فإذا لقيتموهم قاصبروا، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف» (٤).

وفي الحديث: «سلوا الله العفو والعافية، فإن أحدا لم يعط بعد اليقين خيرا من العافية» (٥).

وفي حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «أكثر من الدعاء بالعافية» (٦).

ومن أدعيته ﷺ: «اللهم إني أسألك العفة والعافية في دنيائي وديني، وأهلي ومالي» (٧).

ومن الأدعية الماثورة: ما رواه عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا جاء الرجل يعود مريضا، فليقل: اللهم اشف عبدك، يكأ لك عدوا، أو يمشي لك إلى

(١) البخاري مع الفتح: حديث (٥٦٧٥).

(٢) المصدر السابق (٥٦٥٩).

(٣) الفتح ١٠/١٣٢.

(٤) متفق عليه من حديث عبد الله بن أبي أوفى.

(٥) رواه أحمد والترمذي عن أبي بكر، كما في صحيح الجامع الصغير، حديث (٣٦٣٢).

(٦) الطبراني والضياء وحسنه في صحيح الجامع الصغير (١١٩٨).

(٧) الهزار عن ابن عباس، كما في صحيح الجامع الصغير (١٢٧٤).

صلاة» (١) يعنى : إن فى شفاء المؤمن خيرا لنفسه بالصلاة أو لأمتة بالجهاد.

والمراد بالعدو: إما الكفار المحاربون، أو إبليس وجنوده، أى يكثرون فيهم الكفاية بالإيلاء، وإقامة الحجّة والإلزام (٢). والأول هو الطاهر المتبادر

ومنها: ما رواه ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: «من عاد مريضا، لم يحضر أجله، فقال عنده سبع مرات: أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك، إلا عافاه الله من ذلك المرض» (٣).

تقوية الرجاء فى العافية عند المريض:

وإذا عاد المسلم أخاه المريض، فيحسن به أن يغدى فيه روح التفاؤل والرجاء، ويحمل إليه البشرى والأمل فى الشفاء، وأن المؤمن لا يئس من روح الله، ولا يقنط من رحمة ربه، وإن الذى كشف الضر عن أيوب، ورد البصر إلى يعقوب، قادر أن يكشف عنه ضره، ويرد عليه عافيته، ويدله من السقم صحة، ومن الضعف قوة.

ولا يحسن به أن يذكر للمريض الذين ماتوا، بل يذكر الذين استردوا عافيتهم بعد المرض الطويل، وبعد جراحات خطيرة، وذلك لتقوية روحه المعنوية، وهذا جزء من العلاج عند حذاق الأطباء قديما وحديثا، إذ لا انفصال بين النفس والجسم، إلا فى البحث النظرى أو التجريد الفلسفى.

ولهذا كان النبي ﷺ يقول للمريض إذا عاده: «لا بأس، طهور إن شاء الله» كما فى الصحيح.

ومعنى (لا بأس) أى لا شدة ولا حرج، فهو تفاؤل ودعاء بأن يروى عنه الأس والضر، وترجع إليه الصحة والعافية، فضلا عما وراءها من التطهير والتكثير.

وقد روى الترمذى وابن ماجه عن أبى سعيد الخدرى مرفوعا: «إذا دخلتم على المريض فتنفسوا له فى أجله، فإن ذلك لا يرد (من القدر) شيئا، وهو يطيب نفسه» (٤).

(١) رواه أبو داود فى الجائز (٣١٠٧)، وابن حبان، والحاكم وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبى ٣٤٤/١.
(٢) شرح المشكاة ٣٠٧/٢.

(٣) رواه أبو داود فى الجائز (٣١٠٦) والترمذى فى الطب (٢٠٨٣) وقال: حسن غريب. وحسنه الحافظ كما فى شرح الأذكار لابن علان ٦١/٤، ٦٢، والحاكم وصححه على شرط البحارى ووافقه الذهبى ٣٤٢/١.

(٤) ابن ماجه فى الجائز برقم (١٤٣٨) والترمذى فى الطب واستمره (٢٠٨٧) قال الحافظ: فى سنده لين.
الفتح ١٢١/١.

ومعنى (مُسَوِّئُهُ). أى أضعفه فى أخيه وصور لأحد كائن يقول له: إن شاء الله
تسترجع عافيتك، وتقوم بالسلامة، ويرزقك به صور عمر. وحسن نعم، ويحو هذه
مدرات معنى ذلك تنفيس لما هو فيه من الكرب وضائيه لقلبه، قل سوري وهو معنى
قوله ﷺ للأعرابي: «لا بأس» (١).

وتدبر مع من معوبة مريض ويصيب نفسه وضع اليد عليه أو على موضع لوجع منه،
مع دعاء له. وخصوصا من نص منهم خير وإصلاح، كما فعل النبي ﷺ مع سعد بن أبي
وقاص، فقد مسح على وجهه وعنه ودعا له بالشفاء. قال سعد: فما زلت أجد برده على
كبدى - فيما بعد - حتى سادته روضة سحرى

ومن وصل به مرض بهى حده لم يعد ير حتى شفؤه منها - وفق من لله - سئل به
به أن يمسح به، ويحفظ عنه ويختار له خير، يقول دنت فى نفسه. ولا يسمعه به، حتى
لا يؤثر دنت على عسيته.

الرقية للمريض وشروطها

ومما يقترب من هذا الباب: الرقية شرعية بريئة من شرك، ولا سيما بماثور من
رقى رسول الله ﷺ، وخصوصا إذا كانت من مسلم صالح.

روى مسلم عن عوف بن مالك قال: كنا برفق فى اخيهية، فقما. يا رسول الله
كيف ترى فى ذلك؟ فقال: «اعرضوا على رقاكم، لا بأس بالرقى، ما لم يكن فيه
شرك» (٢).

وروى عن حابر - بهى رسول الله ﷺ عن الرقى، فحاء آل عمرو بن حرم فقالوا:
يا رسول الله، إنه كانت عبدا رقية نرقى بها من العقرب! قال: «عرضوا عليه، فقد.
» ما أرى بأسا، من استطاع أن يسمع أحاه فليسمعه» (٣).

قال الحافظ: (وقد تمتد قوم بهذا العموم، فأحاروا كل رقية جربت مفعتها، ولم
يعقل معادها، لكن دل حديث عوف - أنه مهما كان من الرقى يؤدي إلى الشرك يجمع، وما

(١) انظر: الفتح ١٠/١٢١، ١٢٢.

(٢) مسلم، كتاب السلام، باب لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك، حديث (٢٢٠٠).

(٣) مسلم، باب استحباب الرقية من العين والسملة والحمة والظرة، حديث (٢١٩٩).

لا يعقل معناه لا يؤمن أن يؤدي إلى الشرك، فيمنع احتياطا والشرط الآخر لا بد منه (١).

وقد ثبتت شرعية الرقية بالسنة القولية والفعلية والتقريرية.

فقد رقى النبي ﷺ بعض أصحابه بنفسه، ورقاه جبريل عليهما السلام.

وأمر بعض أصحابه بالرقية، وكذلك نصح بعض أهله وذويه.

وأقر من رقى من الصحابة على فعله.

فعن عائشة: أن رسول الله ﷺ كان إذا اشتكى الإنسان الشيء منه، أو كانت به قرحة أو حرج، قال النبي ﷺ بإصبعه هكذا ووضع سفيان - راوى الحديث - سبابته بالأرض، ثم رفعها: «بسم الله، تربة أرضنا، بريقة بعضنا، يشفي به سقيمنا، يا ذا ربهنا» (٢).

ومعنى الحديث: أنه يأخذ من ريق نفسه على إصبعه السبابة، ثم يضعها على التراب، فيعلق بها منه شيء فيمسح به على الموضع العليل أو الجريح، ويقول هذا الكلام في حال المسح.

وعنها قالت: كان إذا اشتكى رسول الله ﷺ رقاها جبريل (٣).

وعن أبي سعيد: أن جبريل أتى النبي ﷺ وقال: يا محمد، اشتكيت؟ فقال: «عم»، قال: «بسم الله أرقيك، من كل شيء يؤدبك، من شر كل نفس أو عين حاسد الله يشفيك، بسم الله أرقيك» (٤).

وعن عائشة: أن النبي ﷺ كان إذا اشتكى يقرأ على نفسه بالأموريات وينث، فما اشتد وجعه، كنت أقرأ عليه، وأمسح عنه يده، رجاء بركتها (٥) والنث: نفخ لطيف بلا ريق.

وعنها. أن رسول الله ﷺ كان يأمرها أن تسترقى من العين (٦).

(١) فتح الباري ١٠، ١٤٥، ١٩٦.

(٢) متفق عليه، كما في التلخيص وأمرحان فيما تنفق عنه الشرحان، حديث (١٤١٧).

(٣) مسلم، باب مسح وريق النبي، حديث (٢١٨٥).

(٤) مسلم، حديث (٢١٨٦).

(٥) متفق عليه، حديث (١٤١٥).

(٦) متفق عليه، حديث (١٤١٨).

وعن حابر: أن أسي عبيدة قال لأسماء بنت عميس: «ما لي أرى أحداً من أسي حتى صارعة - أي بحقه - تصيبهم الحاجة؟» قالت: لا، ولكنهم تسرع بهم فـ «أرقبهم» قالت: فعرضت عليه، فقال: «رفقهم»^(١) يعني أولاد من عمه جعفر

وقال مصحابة لدين رقي واحد منهم سيد أسي - في سفرهم - بفاخرة الكتاب، فأعطاه قضيعاً من العمه، فأبى أن يقبلها، حتى يسأل أسي عبيدة، فأتى أسي فذكر ذلك له وقال: والله ما رقيت إلا بفاخرة الكتاب، فقال عبيدة: «حدوا منهم وأصروا لي بسهم معكم»^(٢)

أمر المريض بالمعروف ونهيه عن المنكر:

ويسمى عائد مريض مسلم أن يصحح به يصدق، وبأمره بالمعروف، ونهيه عن المنكر، فإن سار مصيحه، والأمر وسهى فريضة، ومرص مسلم لا يعيه من نقل الكلمة الطبية، والمصيبة المحضة، وكل ما هو مضروب أن يراعى السامع حبه، فيرفق به، ولا يشغل عنه، والله تعالى يحب الرفق في الأمر كله، ومع أساس جميعاً، وهو مع المريض أولى، وما دخل الرفق في شيء إلا زانه، وما نزع من شيء إلا شانه.

وبما كد حب الرفق بك كان المريض يجهل ما صبح من معروف، أو ما وقع فيه من منكر، مثل كثير من أبناء المسلمين الذين يجهلون أوليات الإسلام.

فمن عاد مريضاً ووحده لا يصلي، كسلاً أو جهلاً، ضمه أنه لا يستطيع الصلاة، عدم قدرته على الصوم، أو عجزه عن القيام أو ركوع أو سجود، أو عدم تمكنه من توحه إلى القبلة أو غير ذلك فالواجب أن يسهر على أن الصلاة تجب على المريض وحوثها على الصحيح، وثبت لا تسقط، لا يفقد الوعى، وأن المريض الذي يعجز عن الصوم يمكنه أن يتيمم بأي شيء من حسن الأرض، ويمكن مساعدته بإحضار بعض المرمم يصب في غصه أو كس أو نحو ذلك أو حجر أو بلاطة على مذهب من يرى ذلك صعيداً طيباً.

وكذلك يستطيع المريض أن يصلي كيف استطاع: قاعداً إن لم يستطع القيام أو

(١) مسلم، حديث (٢١٩٨)

(٢) متفق عليه، حديث (١٩٢٠)

مضطجعا على جنب، أو مستلقيا على ظهره، إن لم يستطع القعود، ويكفيه الإيماء والإشارة. وقد قال النبي ﷺ لعمران بن حصين: «صل قائما، فإن لم تستطع فقاعدا، فإن لم تستطع فعلى جنب» (١).

والله تعالى يقول: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ (٢).

وكذلك إذا لم يتمكن من استئصال القيلة، فإنها تسقط عنه، ويصلى إلى أى جهة، فكل شروط الصلاة تسقط بالعجز، وقد قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَهُم وَجْهَ اللَّهِ﴾ (٣).

فإذا وجد المريض متضجرا من المرض، ضائق الصدر به، فينبغي أن يذكره بما للمريض عند الله من عظيم المثوبة، وأن الله يظهره بالمرض من خطايا، وأن أشد الناس بلاء الأنبياء، ثم الأمثل فالأمثل، وما يزال البلاء ينزل بالعبد، حتى يمشى على الأرض وما عليه خطيئة، كما صحت بذلك الأحاديث.

وإذا وجد عند المريض ما لا يحوز شرعا، نهاه عنه بلطف وحكمة وذكر له من أدلة الشرع ما يزيح عنه الجهل والغفلة دون تعنيف له، ولا استعلاء عليه، وخصوصا ما عمت به البلوى هي كثير من المجتمعات مثل تعليق التماائم ونحوها.

فهنا يعلمه من كتاب الله ومن سنة رسوله ﷺ ما يرشده إلى الحق، ويهديه إلى الصواب، مثل قوله ﷺ: «من علق تيممة فقد أشرك» (٤).

ولا ينبغي أن يكر على المريض إلا ما أجمع العلماء على أنه منكر، أما ما اختلف فيه ثقات أهل العلم بين مجيز ومانع، ففيه فسحة لمن أخذ بأحد الرأيين، مجتهدا أو مقبدا، ولا داعي للدخول في جدل حول أى الرأيين أصح وأرجح، فظروف المرض لا تسمح بذلك، إلا إذا سأل هو أو رغب في ذلك.

مثال ذلك: تعليق التماائم إذا كانت من آيات القرآن الكريم أو الحديث الشريف أو

(١) رواه البخاري وأحمد وأصحاب السنن كما في صحيح الجامع الصغير (٣٧٧٨).

(٢) لتعاب: ١٦.

(٣) البقرة: ١١٥.

(٤) رواه أحمد والحاكم عن عتبة بن عامر، كما في صحيح الجامع الصغير (٦٣٩٤).

مشملة على ذكر الله تعالى، والثناء عليه، والدعاء له.

فهذا ما اختلف فيه، بين من أجازوه ومن كرهه.

روى الإمام أحمد عن عبد الله بن عمرو قال: كان رسول الله ﷺ يعلمنا كلمات نقولهن عند الفرع من النوم: « بسم الله، أعوذ بكلمات الله التامة، من عصبه وعقابه، وشر عبادته، ومن همرات الشياطين، وأن يحضرون »، قال: فكان عبد الله يعلمها من بلغ من ولده أن يقولها عند نومه، ومن كان منهم صغيراً لا يعقل أن يحفظها، كتبها له فعلقها في عنقه (١).

وقال إبراهيم النخعي: كانوا يكرهون التمايم كلها، من القرآن وغيره.

وقوله (كانوا): يشير إلى أصحاب ابن مسعود مثل الأسود وعلقمة ومسروق، وغيرهم. والكراهية دون الحرمة.

ولا بأس أن يذكر للمريض برفق أن الأولى والأحوط ترك التمايم كلها، لعموم النهي، وسدا للذريعة، وخشية أن يدخل بها المرحاض ونحوه، على ألا يشتد عليه في ذلك، لوجود الاختلاف فيه.

التبرع بالدم للمريض:

ومن أفضل ما يقدمه أهل المريض وأصحابه له: التبرع بالدم له إذا احتاج إليه عند إجراء جراحة أو لإسعافه وتعويضه عما نزل منه، فهذا من أعظم القربات وأفضل الصدقات؛ لأن إعطاء الدم في هذه الأحوال بمثابة إنقاذ الحياة، وقد قرر القرآن الكريم في معرض بيان قيمة النفس الإنسانية: ﴿أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً﴾ (٢).

وإذا كان لصدقة بالمال مراتها في الدين، وثوابها عند الله، حتى إن الله تعالى يتقبلها بيمينه، ويضاعفها أضعافاً كثيرة إلى سعمائة ضعف، إلى ما شاء الله، فإن الصدقة بالدم

(١) رواه أحمد (٦٦٩٦) وصححه الشيخ شاكراً إسناده مع ما فيه من عمة ابن إسحاق، ورواه أبو داود في الطب

(٣٨٤٣)، والترمذي في الدعوات، وقال: حسن عريب (٣٥١٩)، والسنائي في (عمل اليوم واليلة) برقم (٧٦٥)

إلى قوله: « وأن يحضرون »

(٢) المائدة: ٣٢.

أعلى منزلة وأعظم أجراً؛ لأنه سب الحياة، وهو جزء من الإنسان، والإنسان أعلى من المال، وكان المتبرع بالدم يهود بجزء من كيانه المادى لأخيه حياً وإثارة.

ويزيد من قيمة هذا العمل الصالح : أن يغيث به ملهوفاً، ويفرج به كربة مكروب، وهذه مزية أخرى تجعل له مزيداً من الأجر عند الله تعالى، ففى الحديث: «إن الله يحب إعانة اللفان»^(١).

وفى الصحيح: «من فرح عن مسلم كربة من كرب الدنيا فرح الله عنه كربة من كرب يوم القيامة»^(٢).

بل صح عن رسول الله ﷺ أن إعانة الحيوان المحتاح إلى الطعام أو الشراب له عظيم الأجر عند الله، كما فى حديث الرجل الذى سقى كلب عطشاً، وجده يلهث يأكل الشرى من شدة العطش، فملاً حقه ماء من البئر، وأمسكه بفيه، وسقاه حتى ارتوى، قال النبى ﷺ: «فشكر الله له، فمفر له». قال الصحابة دهشين: أئن لنا فى البهائم لأجراً يارسول الله؟ قال: «نعم، فى كل كبد رطبة أجر»^(٣).

ويبدو أن الصحابة كانوا يظنون أن الإحسان إلى هذه المخلوقات لا يقابله أجر عند الله، وأن الدين لا يهتم به، فبين لهم الرسول الكريم أن الإحسان إلى أى كائن حى فيه أجر، ولو كان حيواناً أو كلباً، فما بالك بالإنسان؟ وما بالك بالإنسان المؤمن؟

والصدقة بالدم لها ثوابها الجزيل بصفة عامة، ولكن صدقة القريب على قريبه مضاعفة بصفة خاصة؛ لما فيها من توثيق روابط القربى، وتأكيد الصلة بين الأرحام.

وفى هذا يقول الرسول ﷺ: «الصدقة على المسكين صدقة، وعلى ذى الرحم ثنتان: صدقة وصلة»^(٤).

ويتضاعف ذلك الأجر إذا لم تكن العلاقة على ما يرام بين الأقارب بعضهم وبعض،

(١) رواه أبو يعلى والديلمى وابن عساكر عن أنس كما فىفيض القدير ٢/٢٨٧.

(٢) رواه الشبخان من حديث ابن عمر، كما فى اللؤلؤ والمرجان، برقم (١٦٦٧).

(٣) متفق عليه عن أبى هريرة كما فى اللؤلؤ والمرجان، الحديث (١٤٤٧).

(٤) مراد فى الجامع لصغير إلى أحمد والترمذى والنسائى وابن ماجه والحاكم عن سلمان بن عامر، وحسنه الترمذى

وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، كما فى فيض القدير للمصاوى ٤/٢٣٧.

بأن يزع الشيطان بينهم، وأوقد بينهم نار الخصومة والقطيعة، وقد تنصر أحدهم على نفسه وشيطانه، وتحصى هذه الحفرة المذمومة عند الله وعند الناس، وبدن قريه محتاج من ماله أو تبرع له من دمه، فإن هذا يعده الرسول ﷺ أفضل الصدقات بالنسبة للمتصدق عليه. وفي هذا يقول: «أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح»^(١) يعنى بدى الرحم الكاشح. بدى يضمر العداوة فى كشحه، وليس صافيا ولا واداً لقريه.

فضل صبر أهل المريض عليه :

ويجب على أهل المريض أن يصبروا عليه، ولا يضيقوا به، أو يملوا به، وحصولها إذا طال مرضه.

فإن الأشد من المرض إيجاعاً وإيلاماً، أن يشعر المريض أنه أصبح عبثاً على أهله، وأنهم يتمنون أن يريحهم الله منه، يرى ذلك على صفحات وجوههم، وفي نظرات أعينهم، وفلتات ألسنتهم.

وإذا كان صبر المريض على ما ابتلى به من المرض، من أعظم ما يثيب الله تعالى عليه، كما صحت بذلك الأحاديث، فإن صبر آله ودويه على تمريره ومعاونته على الشفاء لا يقل مثوبة عنه، بل قد يريد عليه : لأن صبر المريض أشبه بصبر الأضرار، وصبر أهله صبر احتيار، ذلك صبر على البلاء، وهذا صبر على فعل الخير.

ومن أوجب من يحب الصبر على صاحبه إذا حل به المرض: الزوج على زوجته، والروجة على زوجها.

فالخبرة أرهار وأشواك، ومفحات ولفحات، ولدات وآلام، وصحة وسقم، ودوام الحال من الحال.

ولا يحوز لرحل ذي دين وحلق أن ينع بزوجته حال الصحة، ويتبرم بها عند مرض، فيأكلها لحماً، ويلقيها عظماً، ويمس عصارتها شابة، ثم يرمى بها قشرة حالة

(١) عزه فى جامع صغير، بن أحمد و بصراى عن نبي أنس وحكيم بن حرام، ونبي نبي دود و سمردي و سحاري
فى لأدب المفرد عن نبي سعيد، ونبي النصارى و أحكم عن أم كشوم بك عفة، وصححه أحكم عن شرط مسلم
ووافقه الذهبي كما فى المص ٣٨/٢

الضعف والعجز، فليس هذا من الوفاء، ولا من حسن العشرة، ولا من أخلاق الرجال ،
ولا خصال المؤمنين .

كما لا يجوز لامرأة سعدت بالحياة مع زوجها شابا صحيح البدن، قوى البنية أن
تضيق ذرعا به إذا دامه المرض، فاعتل بعد صحة، وضعف بعد قوة، وتنسى أن الحياة
الزوجية الفاضلة هي التى تقوم على التعاون الدائم على الحلوة والمرّة والعافية والبلاء .

وقد شكّا الشاعر العربى قديما من امرأته (سليمى) حين ضحرت منه لمرضه، فلما
سئلت عنه قالت: لا حى فيرجى، ولا ميت فينسى! على حين كانت أمه حانية عليه،
ملهوفة على شفائه، حريصة على بقائه، فقال فى ذلك:

أرى أم عمرو لم تمل ولم تضق ... وملت سليمى مضجعى ومكانى !
فأى امرئ ساوى بأم حليمة فلا عاش إلا فى أسى وهوان !
لعمرى لقد نهت من كان نائما ... وأسمعت من كانت له أذنان !

وأوجب من صبر كل من الزوجين على مرض صاحبه وشريك حياته: صبر الابن
على مرض الوالدين. فإن حقهما بعد خلق الله تعالى، وبرهما من أصول الفضائل التى
جاءت بها الرسالات الإلهية، ولهذا وصف الله تعالى يحيى عليه السلام بقوله: ﴿وإبرا
بوالديه ولم يكن جبارا عصيا﴾^(١) وأتقّ المسيح عيسى ابن مريم فى المنهد صبيا، فكان مما
وصف به نفسه: ﴿وإبرا بوالدتي ولم يجعلنى جبارا شقيا﴾^(٢).

ومثل الابن: الشنت، بل هى أحق برعاية أبويها وتمريضهما، وأقدر عليه من الابن لما
حباها الله به من حنان دافق، وعاطفة فياضة، لا تتوافر دائما عند الأبناء الذكور.

وقد جعل القرآن الإحسان بالوالدين بعد توحيد الله تعالى، كما فى قوله عز وجل:
﴿واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا﴾^(٣)، ﴿وقضى ربك ألا تعبدوا
إلا إياه وبالوالدين إحسانا﴾^(٤).

(١) مريم: ١٤.

(٢) مريم: ٢٦.

(٣) النساء: ٣٦.

(٤) الإسراء: ٢٣.

وقد نه القرآن في هذه الآية الكريمة على حالة خاصة، أو مرحلة معينة من العمر، يتأكد فيها البر والإحسان، وهي حالة الكبر والشيخوخة التي يكون فيها الأبوان في عاية من الحساسية النفسية لأي كلمة تصدر من أولادهما، تشعرهما بالتأفف أو الصجر من وجودهما، وهو ما صرح القرآن بالنهي عنه تعيياً وتحديداً في قوله سبحانه: ﴿إِذَا مَا يُلْفَنُ عِنْدَكَ الْكَبِيرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا تَنْهَرَهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا. وَانْخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾^(١).

جاء عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قوله: لو علم الله في العقوق شيئاً أدنى من (أف) لحرمه.

وتعبير القرآن بقوله: ﴿يُلْفَنُ عِنْدَكَ﴾ يدل على أنه أصبح مسئولاً عنهما، وأنهما أصبحا في عداد عياله.

والصبر على الأبوين في حالة الضعف والكر من أوسع الأبواب المؤدية إلى الجنة والمعرة، ومن ضيع هذه الفرصة فقد ضيع على نفسه مغنماً كبيراً، وخسر خسراناً مبيناً.

وقد ثبت في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال فيما رواه عنه أبو هريرة: «رغم أنفه، ثم رغم أنفه، ثم رغم أنفه! من أدرك أبويه عند الكبر، أحدهما أو كلاهما، ثم لم يدخل الجنة»^(٢).

وفي الحديث الآخر الذي رواه كعب بن عجرة وغيره:

«أن جبريل أمين الوحي دعا علي من أضاع هذه الفرصة على نفسه، وأمن على ذلك النبي ﷺ»^(٣).

ومثل حالة الشيخوخة: حالات المرض كلها، التي تجعل الإنسان في صورة من الضعف والحاجة إلى رعاية الغير، وعدم القدرة على الاستقلال بشئون النفس. وإذا كان هذا في شأن الأبوين عامة، فإن الأم خاصة أحق بالرعاية لتأكيد القرآن والسنة الوصية بها.

(١) الإسراء ٢٣، ٢٤. (٢) رواه أحمد ومسلم كما في صحيح الجامع الصغير، رقم (٣٥١١).

(٣) ونص دعوة جبريل: «بعد من أدرك أبويه عند الكبر أو أحدهما فلم يدخل الجنة» رواه الطبراني ورجاله ثقات، كما في مجمع الروائد للهيثمي ١٦٦/١٠ وله جملة شواهد.

قال تعالى: ﴿ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا حملته أمه كرها ووضعته كرها وحمله وفصاله ثلاثون شهرا﴾^(١).

﴿ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين أن اشكر لي ولوالديك إلى المصير﴾^(٢).

وروى الطبراني في الصغير عن بريدة: أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، إنني حملت أُمِّي على عقي فرسخين في رمضاء شديدة، لو أُلقيت فيها بضعة لحم لنضجت، فهل أدبت شكرها؟ قال: «لعله أن يكون لطلقه واحدة»^(٣).

وحكوا أن رجلا قال لعمر بن الخطاب: إن أُمِّي قد بلغت من الضعف والهرم بحيث لا تقضى حاجتها إلا وظهري لها مطية - يعني أنه صنع لها ما كانت تصنع هي له - فهل وفيت ديني لها؟ قال: إنك تصنع لها ذلك، وترتقب موتها غدا أو بعد غد، أما هي فكانت تصنع ذلك لك، وهي ترجو لك عمرا طويلا!

وتزداد مسئولية الأهل عن المريض إذا كان فاقد الأهلية، مثل الطفل، ولا سيما غير المميز والمجنون، لما يحتاج إليه كل منهما من رعاية مكثفة، وعناية بالغة.

فالإنسان المميز والعاقل يستطيع أن يطلب ما يريد، ويشرح ما هو في حاجة إليه، ويستعجل طلبه إذا تأخر عنه، ويقنع من يقوم على علاجه أو تمريضه بضرورته، أما الطفل أو المجنون أو من في حكمهما، فلا يمكنه شيء من ذلك، ومن ثم يتضاعف العبء على أهله، فعليهم أن يكونوا في عاية اليقظة لحالته الصحية، وما يعطى له من أدوية موصوفة في مواعييدها المنتظمة، وما قد يطرأ عليه من تطورات تحتاج إلى عرضه على الطبيب المعالج، أو إدخاله مستشفى متخصصا أو غير ذلك مما لا يمكن حصره وضبطه من الأحوال.

المريض مرضا نفسيا:

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا: المريض مرضا نفسيا، فإن كثيرا من الناس حتى أهل المريض نفسه، وأقرب الناس إليه يغفلون عنه، ولا يهتمون بحقوقه عليهم؛ لأنهم لا يرون عليه أي

(١) الأحقاف: ١٥. (٢) لقمان: ١٤.

(٣) رواه الطبراني في الصغير، وفيه: الحسن بن أبي جعفر، وهو ضعيف من غير كذب، وليث بن أبي سليم مدلس.

كما في مجمع الزوائد للهيثمي ١٣٧/٨.

أثر مرض عضوي، فيصعوبه في زمرة الأصحاء، وهو غير صحيح.

وبصرا لأن مرضه غير مشاهد ولا ملموس، وإنما يتعلق بوجوده ومشاعره وأحاسيسه، أو بأفكاره وبظروته إلى الناس والحياة، فيسعى مراعاة ذلك في التعامل معه. وصدق في الكفة والضرة معه، والاستشاس في ذلك برأى الطبيب المختص

النفقة على علاج المريض:

ومن أهم الحقوق للمريض على أهله وذويه: أن يتكفلوا بنفقة علاجه إذا لم يكن لديه من سعة المال ما يمكنه من ذلك، وكان لديهم من السعة واليسار ما يقدرون به على ذلك: من العرض على طبيب مختص، وأجرة الدواء، وما يلزم من دخول المستشفى، وإجراء الفحوص الضرورية، أو العملية الجراحية، وذلك في حدود مقدرتهم وحاجته، دون إسراف ولا تقتير ﴿على الموسع قدره وعلى المقتر قدره﴾^(١) ﴿لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها﴾^(٢).

وليس هذا لارم لكل مرض، بل مرض اندى يؤلم صاحبه أو يحشى إرديده أو يعطيه عن واجب، وله علاج محرب وواجب، وفق ما حرت به من الله في الناس.

وكيف كان مرض تشد، والدواء أجمع، ومريض أحوح به أعون، كادت النفقة على علاجه من أعظم القربات، فإن من نفس عن مسلم كربة من كربات الدنيا نفس الله عنه كربة من كربات يوم القيامة والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه. ﴿ومن أحيأها فكأنما أحيأ الناس جميعا﴾^(٣).

وليس من اللازم أن يتحمل القريب أو الصديق - أيضا - كل نفقات العلاج، فقد يساهم في جزء منه مع غيره ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره﴾^(٤) ويمكن أن يكون ذلك قبل العلاج، ويمكن أن يكون ذلك بعد العلاج، حين يطلب من المريض عند حروجه من مستشفى مبلغ كبير لا يقدر على دفعه، فمن أعانت نهفته في تلك الساعة الحرجة كان من الله بمكان.

وأهل المريض - بالنسبة للإتفاق على علاجه - ينقسمون إلى قسمين.

(٢) الصلاق: ٧

(١) البقرة: ٢٣٠

(٤) الزلزلة: ٧

(٣) البقرة: ٢٢

١ - قسم من الناس يحل على المريض عما يحتاج إليه من نفقات العلاج، والغذاء وكل ما يعينه على استرداد عافيته، ولو كان هذا المريض أمه التي ولدته، أو أباه الذي ربا، أو ابنه وقلدة كبده، أو زوجته وأم أولاده، وهؤلاء يكون المال أعز عليهم من أهلهم وأقرب الناس إليهم.

فقد تكون راحة المريض وشفائه في دواء ناجع مجرب، وصحة له طيب مختص، أو هي إجراء عملية جراحية معقدة يجريها له نطاسي ماهر، أو في دخول مستشفى أو مصحة فترة من الزمن يكون فيها تحت الرعاية الشاملة، ويحتاج كل ذلك إلى قدر من المال يبذل لإنقاذ المريض، فلا تجود أنفُس أهله به، ولا تبسط أيديهم ببذله، نتيجة لعبة الشح، والشح أحد المهلكات وفي الحديث الصحيح: «اتقوا الشح، فإنه أهلك من كان قبلكم، حملهم على أن سفكوا دماءهم، واستحلوا محارمهم»^(١).

٢ - وقسم آخر من أهالي المرضى، يتباهون بالإففاق عليهم، فيما ينبغي وما لا ينبغي، وفيما يحتاج إليه، وما لا يحتاج إليه، تطاهرا بالغنى، ومكاثرة بالمال، ومراعاة للناس.

فتراهم ينتقلون بمريضهم من طبيب إلى طبيب، ومن مستشفى إلى غيره، ومن بلد إلى آخر، مع أن المرض قد عرف، والتشخيص قد اتضح، والأطباء قد وقفوا فيه عند حد انتهت إليه قدرتهم، وعجز عما بعده علمهم ولم يبق إلا ما هو أكبر منهم: أمر الله الذي لا مرد له، بالعافية أو بالموت، وكثيرا ما يكون في هذا التقليل زيادة متاعب على المريض لا ضرورة إليها، فضلا عن متاعبهم هم من وراء ذلك.

وكثيرا ما يكون المريض أقرب إلى الموت، وأولى به أن يموت في بلده وبين أهله وأرحامه وخلاته، ولكن المبالغة في إظهار العناية به، وعدم البخل عليه، وإبراز القدرة على الإنفاق، وإن بلغ ما بلغ، قد يؤدي إلى هذه المبالغة.

وأولى بهم أن ينفقوا هذا المال - باسمه - صدقة في وجوه الخير، وخصوصا على المستشفيات الخيرية، وعلاج الفقراء وذوى الدخل المحدود من الناس. فهذا قد يدفع بعض المتفعين به إلى الدعاء له بالشفاء بطهر الغيب، فيستجيب الله له. ولهذا ورد في الحديث: «داووا مرضاكم بالصدقة»^(٢).

(١) رواه مسلم في كتاب البر والصلة من صحيحه من حديث جابر برقم (٢٥٧٨)

(٢) رواه أبو الشيخ في الثواب عن أبي أمامة، وحسنه في صحيح الجامع الصغير.

ولو وضع هذا المال في صورة صدقة جارية، فإن له أجره ما دام يتفع به مستفع إلى يوم قيامه.

المريض الذي مات دماغه يعتبر ميتا شرعا:

وهنا ينتهي بنا البحث إلى حالات معينة لبعض المرضى، لا يكون المريض فيها أقرب إلى الموت، بل يكون قد مات دماغه بالفعل، وتعطت كل أجهزته الدماغية تعطلا نهائيا لا رجعة فيه، في نظر الأطباء والشقات المتخصصين، ومع هذا يصر أهله ودووه على أن يظل تحت أجهزة الإنعاش، حتى توفر له العداء والتعويض واستمرار عمل الدورة الدموية، وقد يدوم على هذه الحال شهورا أو سنين، وهم يبقون عليه بسحاء، ويتجشمون البقاء من حوله، ولو بالتدوير، ويظنون بذلك أنهم يرعون مريضهم ولا يهملونه.

والحق نصراح في ذلك أن ذلك الرائد على سريرته لم يعد في عالم المرضى، بل هو في الواقع في عالم الأموات، منذ تحقق موت دماغه نهائيا.

وبهذا يكون الاستمرار في علاجه بصرف أجهزة الإنعاش صرفا من العبث، وإصاعه الجهد والمال والوقت في غير طائل، وهو ينافي مع ما جاء به الإسلام.

وبوجهه أهل هذا المريض ديبهم حقا، ووعو حقيقة الأمر وعي جيدا، لأيقنوا أن الأولى بهم والأكرم بينهم - ندين بعدونه مريضا - أن توقف عنه الأجهزة الصناعية، وعندها ستوقف تلك المصحة التي تمد عروقه بالدم، ويرى الجميع أنه ميت حقا.

وحينئذ يوفر أهل المريض جهدهم ومالهم، ويوفرون سرير المريض آخر، محتاج إليه، وأجهزة الإنعاش هي في العادة محدودة قسبة بعدد، يستفيد منها مريض حتى لا يضر.

إن هذا الذي قومه به يعد رأيا خاصا، بل هو قرار تحده إجماع الفقهاء للإسلامي العالمي التابع لمنظمة مؤتمر الإسلامى والذي درس هذا الموضوع دراسه مستفيضة في دورتين من دوراته، وقدم فيه عدد من السجوث من الفقهاء والأطباء المعيين، وبعد البحث ومناقشة أصدر مجمع قراره التاريخي في دورته التي عقدت في مدينة عمان بالأردن من ٨-١٣ صفر ١٤٠٧هـ ١١-١٦ أكتوبر ١٩٨٦م، بعد تداوله في سائر النواحي التي أثبتت حول موضوع أجهزة الإنعاش، واستماعه إلى شرح مستفيض من الأطباء المختصين.

قرر ما يلي :

يعتبر شرعا أن الشخص قد مات وتترتب عليه جميع الأحكام المقررة شرعا للوفاة عند ذلك إذا تبين فيه إحدى علامتين التاليتين:

- ١ - إذا توقف قلبه وتنفسه توقفا تاما، وحكم الأطباء بأن هذا التوقف لا رجعة فيه.
 - ٢ - إذا تعطلت جميع وظائف دماغه تعطلا نهائيا، وحكم الأطباء الاختصاصيون الخبراء بأن هذا التعطل لا رجعة فيه، وأخذ دماغه في التحلل.
- ومى هذه الحالة يسوغ رفع أجهزة الإنعاش المركبة على الشخص وإن كان بعض الأعضاء كالقلب مثلا لا يزال يعمل آليا بفعل الأجهزة المركبة.
- والله أعلم !!

وترتب على هذا القرار جملة أحكام شرعية، منها:

أولا: جواز رفع أجهزة الإنعاش والتنفس عن هذا الشخص؛ لعدم جدوى بقائها.

بل أقول : يجب رفع هذه الأجهزة أو إيقافها؛ لأن إبقائها يخالف الشريعة في أمور عدة، منها:

تأخير تجهيز الميت ودفعه بلا ضرورة، وتقسيم تركته، ودخول زوجته في العدة، إلى غير ذلك مما يترتب على الحكم بالوفاة.

ومنها : إضاعة المال وإنفاقه في غير جدوى، وهي منهي عنها.

ومنها : الإضرار بالآخرين بحرمانهم من الانتفاع بالأجهزة التي تستخدم لإنعاشه بغير حق، ومن القواعد القطعية التي نطق بها الحديث السوي: «لا ضرر ولا ضرار»^(١).

وثانيا : يجوز التبرع ببعض أعضائه في هذه الحالة، وتكون صدقة له يثاب عليها وإن لم يوص بها. وقد صح في الحديث: «أن الإنسان يثاب على ما يؤكل من ثمر زرع

(١) رواه أحمد وابن ماجه عن ابن عباس، وابن ماجه عن عبادة، وهو صحيح بمجموع طرقه، انظر: سلسلة (الصحيحة) للألباني رقم (٢٥٠)، وانظر: الأنساب والطائر لابن نجيم (الماعدة الخامسة: الضرر بمراسم) ومروعا ص ٨٥ - ٩٢ ط. الحلبي.

وغرسه، سواء أكله إنسان أو طير أو بهيمة، ويكون له به صدقة (١) وإن لم يقصد ذلك.

بل قد ثبت أن المؤمن يثاب على ما يصيبه من نصب أو وصب أو عم أو حزن أو أذى أو بلاء، حتى الشوكة يشاكها، يكفر الله بها من خطاياها.

فلا غرو أن يؤجر الإنسان المسلم إذا تبرع أهله عنه ببعض أعضائه عند ثبوت موت دماغه، لمريض آخر يحتاج إلى هذا العضو لإنقاذ حياته أو استرجاع بصره أو صحته، ولا يرتاب مسلم في فضل هذا العمل وعظيم قيمته ومثوبته عند الله تعالى.

وإذا تم هذا التبرع جاز أخذ هذه الأعضاء قبل نزع أجهزة الإنعاش لأنها أخذت من ميت بالفعل حسب القرار المذكور؛ ولأن أخذها بعد نزع الأجهزة، يحول دون الاستفادة منها، في عملية الزرع لإنسان آخر؛ لأنها تكون قد فقدت حرارة الحياة، وأصبحت أعضاء ميتة.

رفع أجهزة الإنعاش عن المريض الميوس منه:

وأكثر من ذلك: أن المريض الذي طال مرضه، وظل تحت أجهزة الإنعاش، ما شاء الله له، ولم يتقدم إلى الأمام خطوة، وقرر أطباؤه المعالجون والمختصون: أن شفائه - وفق سنن الله تعالى - لا أمل فيه، وأن إبقاءه تحت الأجهزة لا نفع فيه ولا طائل تحته، وأن الذي يقيه على قيد الحياة ربطه بهذه الأجهزة، فلو رفعت عنه لفارق الحياة بعد قليل - أقول: هذا المريض لا حرج شرعاً في رفع الأجهزة عنه، وتركه لقدره المقدر، دون تدخل ما.

وهذا لا يدخل فيما يسمونه (قتل الرحمة)؛ لأننا لم نقتله، كل ما فعلناه أننا أوقفنا مداواته أو معالجته عن طريق الأجهزة الصناعية.

ولا يستطيع فقيه واحد أن يقول: إن المعالجة عن طريق تلك الأجهزة واجب شرعاً لا يجوز الإحلال به، وحتى إذا أوقفت نكون قد خالفنا حكم الشرع.

بل من المقرر المعلوم لدى علماء الشريعة: أن التداوي كله لدى المذاهب الأربعة، وجمهور الفقهاء، حكمه الإباحة وليس الوجوب اللارم.

(١) نص الحديث: «ما من مسلم يغرس غرساً، أو يزرع زرعاً، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة، إلا كان له به صدقة» متفق عليه من حديث أنس، كما في اللؤلؤ والمرجان (١٠٠١).

وقليل جدا من الفقهاء من قال باستحبابه، وأقل منه من قال بوجوبه (١). وقد عقد الإمام العزالي في (الإحياء) بابا في الرد على من قال: ترك التدوى أفضل بكل حال!، والذي أرجحه هو القول بالوجوب إذا كان المرض شديدا، والدواء مجريا ناجعا، حسب الغالب المعتاد.

أما عندما يكون الأمل ضعيفا - بل معدوما أحيانا وفق تقرير المختصين - فلا مجال للقول بالوجوب ولا الاستحباب بالنسبة للعلاج والتدوى.

وبهذا يكون إيقاف أجهزة الإنعاش بالنظر لمثل هذا المريض، ليس أكثر من ترك أمر مباح، إن لم يكن هو الأفضل كما يرى الإمام أحمد وغيره، بل الذي أراه أرجح هو الوجوب. **تذكير بالتوبة والوصية:**

ويستحب لأهل المريض وأصدقائه ومن يعود من أهل الخير وانصلاح، أن يذكروه بالمبادرة بالتوبة إلى الله تعالى، والندم على ما فرط في جنب الله، والعزم على طاعة الله تعالى، والخروج من مظالم العباد، ورد حقوقهم إليهم مهما صغرت، فإن حقوق الله مبنية على المسامحة، وحقوق العباد مبنية على المشاحة. فإن التوبة مطلوبة من جميع المؤمنين كما قال تعالى: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (٢).

وهي على المريض أوجب، وهو إليها أحوج، والربح بها عظيم، والخسارة بضائعها هائلة، والسعيد من بادر قبل فوات الأوان ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ﴾ (٣).

وكذلك ينبغي تذكير المريض بالوصية إن لم يكن وصى من قبل، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي به، يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده» (٤).

وإذا قدر للمريض أن يكتب الله له الشفاء من مرضه، استحب وعظه وتذكيره الوفاء

(١) انظر الهداية مع بكلمة فتح القدير ١٦٤/٨، والمصرع ١٠٦/٥، والبدع ٢١٣/٢، ٢١٤، والإصاف ٤٦٣/٢.

(٢) التور: ٣١. (٣) النساء: ١٨.

(٤) متفق عليه من حديث ابن عمر، انظر التلويذ والرجاز فيما اتفق عليه الشيوخ حديث (١٠٥٢)

ثم عاهد الله عليه - وقت انصرافه من انبوه وعمل الصالحات. وفعّل خيراته، شكر الله تعالى، وروى بعهدد ويسعى للمريض بحفاضة على ذلك، فقد قال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ (١) وقد مدح به أهل السر والتقوى بقوله ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ بَعْدَهُمْ إِذَا عَاهَدُوا﴾ (٢).

في عهدد ويسعى للمريض أن يحرض على تحسين حاله، وأن يحتسب العاقبة والسرعة في أمور الدنيا، وأن يستحضر في ذهنه أن هذا آخر أوقاته في دار الأعمال فيحتملها بحسب، وأن يخلص سماعه ويغفو من روحته وأولاده وسائر أهله وخدمته وخبرته وأصدقائه، وكل من كانت فيه وسه معاملته أو مصاحبة أو تعين، ويرحبهم من سماعه، وأن يتعهد نفسه بمراجعة شؤنه، ويذكر، وحكايات صاخرين، وأحوالهم عند موت، وأن يحافظ على الصلوات، واحتساب حسنة وغيره من وصائف مدين، ولا يقل قول من يحذره عن ذلك، فإن هذا مما ينبغي به، وهذا العمل هو تصديق العاقل بعدو الحق، وأن يوصي أهله بمسرة عيشه، ويترك موح عليه؛ لأنه من عمل جديفة، وكذا كثير مكاء، ويوصيهم بترك ما حرم بعدة به من السماع في حذره، وأن يتعاهدوا بدعاءه، فإن دعاء الأحياء ينفع الأموات (٣).

ومن دلائل خير أن يوفق سر، قبل موته بعمل صالح يحتمل به، فبما لأعمال صاخراتيه ومن أمثوره منهم العمل خير عمرى آخره (٤)، وقد روى أكثر من حديث في ذلك، منها حديث أنس: «إذا أردت به بعد خير استعمله»، قبل: «كيف يستعمله» قال: «بوقفه لعمل صالح قبل الموت فقبضه عليه» (٥) وفي بعض طرقه: «عسله» بدل «استعمله» أي طيب ثناءه بين الناس.

ومنها حديث أبي أمامة «إذا أردت به بعد خيرا فظهره قبل موته» قد رواه، وما يصحور العبد؟ قال: «عمل صالح يلهمه إياه، حيث يقضه عليه» (٦).

(١) امرأة: ٣٤ (٢) البقرة: ١٧٧

(٣) نظر: المجموع للروى ١١٨/٥، ١١٩

(٤) عراه يهيمى في صحيح أبي هريرة في الأوسط وفيه أبو مالك الحمي وهو ضعيف ١١٣/١٠

(٥) عراه في صحيح الجامع الصغير إلى أحمد والترمذي وابن حبان والحاكم، الحديث (٣٠٥)

(٦) عراه إلى العبراني، المراجع السابق (٦-٣)

الرخصة للمريض بالشكوى من الألم :

ولا بأس للمريض أن يشكو إلى طبيبه أو ممرضه أو قريبه أو صديقه ما يحده من وجع وما يحسه من ألم، ما لم يكن ذلك على سبيل التسخط للقدر، وإظهار الجزع والضجر.

وذلك أن المشكو إليه وخصوصا الطبيب والممرض، قد يكون عنده من الدواء ما يزيل ألمه، أو يخففه على الأقل.

على أن في الشكوى لمن يثق الإنسان به نوعا من التحفيف عن النفس، وخصوصا إذا تجاوب معه المشكو إليه وواساه، وشاركه مشاركة وجدانية.

وقديما قال الشاعر:

شكوت وما الشكوى لثلى عادة ... ولكن تفيض الكأس عند امتلائها!

وقال آخر:

ولا بد من شكوى إلى ذى مروءة ... يواسيك أو يسليك أو يتوجع!

وقد روى البخارى عن ابن مسعود رضى الله عنه أن النسي عليه السلام قال: «إني لأوعك كما يوعك رجلان منكم».

وروى عن القاسم بن محمد أن عائشة رضى الله عنها قالت: «وارأساه، وأن البى عليه السلام قال: «بل أنا وارأساه!».

وروى عن سعد قال: «جاءنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، يعودنى من وجع اشتد بى زمن حجة الوداع فقلت: بلغ منى الوجع ما ترى ... الحديث (١)».

وروى البخارى فى الأدب المفرد عن عمرو بن الزبير قال: دخلت أنا وعبد الله بن الزبير على أسماء - يعنى بنت أبى بكر وهى أمهما - فقال لها عبد الله: كيف تجدينك! قالت: وجعة (٢).

وهذا يرد على من قال من العلماء: إن أمين المريض وتأوّه مكروده. وتعقبه النووى

(١) انظر هذا الحديث والحديثين قبله فى البخارى مع الفتح كتاب الرضى باب ما رخص للمريض أن يقول: إني وجع، أو وارأساه، أو اشتد بى الوجع. الأحاديث (٥٦٦٦، ٥٦٦٧، ٥٦٦٨).

(٢) الأدب المفرد للبخارى حديث (٥٠٩)

فقال: هذا ضعيف أو باطل، فإن المكروه ما ثبت فيه نهى مقصود. وهذا لم يثبت فيه ذلك، ثم احتج بحديث عائشة في الباب. ثم قال: فلعلهم أرادوا بالكراهة خلاف الأولى. فإنه لا شك أن اشتغاله بالذكر أولى^(١). اهـ.

قال القرطبي: والتحقيق أن الألم لا يقدر أحد على رفعه، والنفوس مجبولة على وجدان ذلك، فلا يستطيع تغييرها عما جبلت عليه، وإنما كلف العبد ألا يقع منه في حال المصيبة ما له سبيل إلى تركه، كالمبالغة في التأوه والجرع الزائد؛ لأن من فعل ذلك خرج عن معاشي أهل الصبر، وأما مجرد التشكي فليس مذموماً، حتى يحصل التسخط للمقدور^(٢).

بل روى مسلم عن عثمان بن أبي العاص: أنه شكى إلى رسول الله ﷺ وجعا يجده في جسده، فقال له: «صع يدك على الذي يألم من جسديك، وقل: بسم الله ثلاثاً، وقل - سبع مرات - : أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر»^(٣).

قال العلماء: يؤخذ منه ندب شكاية ما بالإنسان لمن يتبرك به، رجاء لركة دعائه^(٤).

وكان الإمام أحمد يحمد الله أولاً، ثم يحبر عما يجده، لخبر ابن مسعود: إذا كان الشكر قبل الشكوى فليس بشاك^(٥).

قال الحافظ ابن حجر تعقيباً على قول النبي ﷺ في حديث عائشة: «بل أنا وأرأساه»:
(فيه أن ذكر الوجد ليس بشكاية، فكم من ساكت وهو ساخط، وكم من شاك وهو راض. فالمعول في ذلك على عمل القلب، لا على نطق اللسان)^(٦). والله أعلم.

وينبغي لمن شكى إليه أن يخفف عن المريض باللمسة الحانية، والكلمة الهادية، والدعوة الصالحة، كما فعل الرسول الكريم مع سعد، فقد روت عائشة بنت سعد أن أباهما قال: تشكيت بمكة شكوى شديدة، فجاء النبي ﷺ يعودني... الحديث، وفيه: ثم وضع يده، ثم مسح يده على وجهي وبطني، ثم قال: «اللهم اشف سعداً، وأتمم له هجرته»

(١) الفتح ١٠/١٢٤.

(٢) مسلم في السلام (٢٢٠٢)، وأبو داود (٣٨٩١)، والترمذي (٢٠٨١).

(٣) ذكره العلامة القاري في مرقاة المفاتيح، شرح مشكاة المصابيح ٢/٢٩٨.

(٤) المبدع في شرح المقنع ٢/٢١٥.

(٥) الفتح ١٠/١٢٥، ١٢٦.

فما زلت أجد برده على كدى - فيما يحال إلى - حتى الساعة (١) .

وقال ابن مسعود: دخلت على رسول الله ﷺ وهو يوعك وعكا شديدا، فمسسته بیدی، وقلت: يا رسول الله إنيك توعك وعكا شديدا، فقال رسول الله ﷺ: «أجل، كما يوعك رجلان مكم». فقلت: ذلك إن لك أجرین، قال: «أجل» ثم قال: «ما من مسلم يصيبه أدى، مرض فما سواد، إلا حط الله سيئاته، كما تحط الشجرة ورقها» (٢).

وهنا ينبغي لمن شكك إليه المريض أن يحفف عنه بذكر فضل الصبر على البلاء، والرضا بالقضاء، وثواب من ابتلى فصبر واحتسب، وأن ما يصيبه من ألم هو طهارة له وكفارة لسيئاته، أو زيادة في حسنة، أو رفع لدرجته، وأن أشد الناس بلاء الأنبياء، ثم الأمثل فالأمثل، ويذكر له من الآيات والأحاديث، وسير الصالحين ما يثبت قلبه دون أن يمله ويثقل عليه، كما يحسن أن يعلمه ما يرقى به نفسه، كما فعل النبي ﷺ مع عثمان بن أبي العاص.

وهذا في الشكوى إلى الخلق.

أما الشكوى إلى الخالق جل شأنه، فقد حكاها القرآن الكريم عن أنبياء الله تعالى ورسله الكرام:

فمن يعقوب عليه السلام: قال: ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ (٣).

وعن أيوب عليه السلام: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ (٤).

وفي هذا رد على من زعم من الصوفية أن الدعاء بكشف البلاء يقدح في الرضا والتسليم (٥)، وفي هذا يقول بعضهم: علمه بحالي يغني عن سؤالي!

ولكن المؤكد أن الدعاء والابتهال إلى الله عبادة، بل «هو العبادة» كما صح في الحديث عن رسول الله ﷺ.

إنما المكروه حقا هو شكوى العبد ربه! وشكواه إنما هو ذكره للناس على سبيل التضجر (٦)، وهذا متفق عليه، وهو ما يقع فيه بعض من يعفل عن النعم. ولا يذكر إلا البلاء.

(١) الأدب المفرد لبخارى حديث (٥٠٩). (٢) البخارى: حديث (٥٦٦٠). (٣) يوسف: ٨٦.

(٤) الأنبياء: ٨٣. (٥) انظر الفتح ١٠/١٢٤. (٦) المصدر السابق.

تمنى المريض الموت :

وإذا جاز للمريض أن يشكو مما يجده من ألم كما ذكرنا، فليس يحسن به أن يتمنى الموت أو يدعو به للضر الذي به، لما روى الشيخان عن أنس أن النبي ﷺ قال :

« لا يتمنين أحدكم الموت من ضر أصابه، فإن كان لابد فاعلا، فليقل: اللهم أحى ما كانت الحياة خيرا لي، وتوفى إذا كانت الوفاة خيرا لي »^(١).

وقد بين حديث أبي هريرة عند البخاري وغيره الحكمة في هذا النهي، فقال: « ولا يتمنين أحدكم الموت، إما محسنا فلعله أن يرداد خيرا، وإما مسيئا فلعله يستعتب »^(٢).

ومعنى يستعتب: أى يرجع عما أوجب العتب عليه، وذلك بالثوبة النصوح.

وهو صحيح مسلم عنه أن النبي ﷺ قال: « لا يتمنين أحدكم الموت، ولا يدع به من قبل أن يأتيه: إنه إذا مات أحدكم انقطع عمله، وإنه لا يزيد المؤمن عمره إلا خيرا »^(٣).

قال العلماء: إنما يكره تمنى الموت إذا كان لضر فى بدنه أو ضيق فى ديباه، ولا يكره إذا كان لخوف فتنة فى دينه، لفساد الزمان، وهو مفهوم من حديث أنس المذكور. وقد جاء عن كثير من السلف تمنى الموت حين خافوا على دينهم^(٤).

ويؤيد ذلك حديث معاذ بن جبل من دعاء النبي ﷺ: « اللهم إني أسألك فعل الخيرات، وترك المنكرات، وحب المساكين، وإذا أردت بقوم فتنة فتوفنى إليك غير مفتون »^(٥).

وقد جاء فى أحاديث أشراط الساعة أن الرجل يمر بقبر أخيه، فيقول: يا ليتنى كنت مكانه.

كما أن كراهية تمنى الموت مقيدة بما إذا فعل ذلك قبل أن تحل به مقدماته، أما عند محبتها فلا مانع من تمنيه، رضا ببقاء الله تعالى، ولا من طلبه من الله تعالى حبا لبقائه عز وجل.

(١) البخاري مع الفتح (٥٦٧١) باب تمنى المريض الموت، ومسلم فى الذكر والدعاء (٢٦٨٠).

(٢) البخاري مع الفتح (٥٦٧٣) (٣) مسلم فى الذكر والدعاء والتوبة، حديث (٢٦٦٢).

(٤) انظر: شرح السنة للبعوى ٢٥٩/٥، والمجموع للنووي ١٠٦/٥، ١٠٧.

(٥) روه الترمذي وقال: حسن صحيح (٣٢٣٥) وهو فى المسند أيضا، وصححه الحاكم، كما رواه الترمذي من حديث ابن عباس (٣٢٣٣) وأحمد وصححه شاكر (٣٤٨٤).

ولهذا ذكر البخارى فى هذا الباب حديث عائشة قالت: سمعت النبى ﷺ - وهو مستند إلى - يقول: « اللهم اغفر لى وارحمنى، وألحقنى بالرفيق الأعلى » (١) إشارة إلى أن النهى مختص بالحالة التى قبل نزول الموت (٢).

إحسان الظن بالله تعالى:

ويستحب للمريض - وبخاصة من حضرته أسباب الموت ومعاناته - أن يكون حسن الظن بالله تعالى، على معنى أن يغلب جانب الرجاء فى رحمة الله على جانب الخوف من عذابه، وأن يتذكر عظيم كرمه، وجميل عفوه، وواسع رحمته، وسابغ فضله، وقديم إحسانه وبره، ويستحضر ما وعد به أهل التوحيد، وما يدره لهم من الرحمة يوم القيامة، وقد روى جابر عن النبى ﷺ: « لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله تعالى » (٣).

ويؤيد ذلك الحديث القدسى المتفق على صحته، حيث يقول تعالى: «أنا عند ظن عبدي بي» (٤).

وقال ابن عباس: إذا رأيتم الرجل بالموت - يعنى حضور مقدماته - فبشروه، ليلقى ربه وهو حسن الظن به، وإذا كان حيا - يعنى صحيحا - فحوفوه بربه عر وجل.

وقال معتمر بن سليمان: قال أبى عند موته: يا معتمر، حدثنى بالرخص، لعلنى ألقى الله وأنا حسن الظن به (٥).

قال الإمام النووى: (ويستحب للحاضر عند المحتضر أن يطمعه فى رحمة الله تعالى، ويحثه على تحسين ظنه بربه سبحانه وتعالى، وأن يذكر له الآيات والأحاديث فى الرجاء، وينشطه لذلك. ودلائل ما ذكرته كثيرة فى الأحاديث الصحيحة، وقد ذكرت منها جملة فى كتاب الجوائز من كتاب (الأذكار). وفعله ابن عباس لعمر بن الخطاب رضى الله عنهم عند احتضاره، ولعائشة أيضا، وفعله ابن عمرو بن العاص بأبيه. وكله فى الصحيح (٦).

(١) البخارى، حديث (٥٦٧٤).

(٢) انظر: الفتح ١٠/١٣٠.

(٣) مسلم فى الجنة وصحة نعيمها (٢٨٧٧).

(٤) البخارى فى التوحيد ومسلم فى الذكر (٢٦٧٥).

(٥) شرح السنة للبيهقى ٥/٢٧٥.

(٦) المجموع للنووى ٥/١٠٨، ١٠٩.

في حالة الاحتضار والاقتراب من الموت :

وإذا تأخرت حالة المريض، وغدا على أبواب الموت، وهي اللحظات التي يودع فيها الدنيا، ويستقبل الآخرة، ويعبر عنها بحالة (الاحتضار) فينبغي لأحب أهله إليه أن يلقوه «لا إله إلا الله» كلمة التوحيد، وكلمة الإخلاص، وكلمة التقوى، وهي أفصل ما قاله محمد ﷺ والسيون من قبله.

وهي الكلمة التي استقبل بها الحياة يوم ولد، وأذن بها في أذنه، وهي نفسها التي يودع بها الحياة، فهو يستقبلها بالتوحيد، ويودعها بالتوحيد.

قال علماؤنا: يستحب أن يلى المريض أرفق أهله به، وأعلمهم بسياسته، وأتقاهم لربه تعالى، ليذكره بالله تعالى، والتوبة من المعاصي، والخروج من المطالم والوصية، وإذا رآه مزولا به تعهد بل حلقه بنقطة ماء أو شراب فيه، ويندى شفتيه بقطعة؛ لأن ذلك يطفى ما نزل به من الشدة، ويسهل عليه الطق بالشهادة^(١).

ويلقنه «لا إله إلا الله» لما روى مسلم عن أبي سعيد مرفوعا: «لقنوا موتاكم: لا إله إلا الله»^(٢). سمي المحتضر ميتا، باعتبار ما يقول إليه لا محالة.

والجمهور على أن هذا التلقين مدب، وهناك من قال بوجوبه، استدلالا بظاهر الأمر، بل نقل بعض المالكية الاتفاق عليه^(٣).

وحكمة تلقين الشهادة: أن تكون هي آخر ما يموت عليه، لما رواه أحمد والحاكم وصححه عن معاذ مرفوعا: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة»^(٤).

وانما اقتصر عليها؛ لأن إقراره بها إقرار بالأحرى؛ لأنه يموت على التوحيد الذي جاء به محمد ﷺ، ولتقليل الكلام عليه.

وذهب بعض العلماء إلى تلقيه الشهادتين لأن الثانية تبع للأولى.

(١) انظر: المصنف مع الشرح الكبير ٣/٣٠٤، والميدع لابن مفلح ٢/٢١٦.

(٢) مسلم في الجائز (٩١٦)، وأبو داود (٣١١٧)، والسنائي، ٥/٤ وابن ماجه (١٤٤٥).

(٣) ذكره القاري في شرح المشكاة ٢/٣٢٩ ونقل الشوكاني كلام النووي في تدب التلقين ثم قال: ينبغي أن يظر ما القرينة الصارفة للأمر من الوجوب، نيل الأوطار ٤/٥٠.

(٤) أبو داود (٣١١٦)، والحاكم ١/٣٥١ وقال صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

والأولى الاقتصار على شهادة التوحيد، عملاً بظاهر الأحاديث.

وينبغي ألا يلح عليه في ذلك بالإكثار والتكرار، وألا يقول له: قل: لا إله إلا الله، خشية أن يضجر، فيقول: لا أقول، أو يتكلم بغير هذا من الكلام الذي لا يليق. ولكن يقولها بحيث يسمعه معرضاً له، ليفطن فيقولها.

أو يقول ما قاله بعض العلماء: ذكر الله تعالى مبارك، فنذكر الله تعالى جميعاً: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله.

وإذا أتى بالشهادة مرة كفته، ولا يعاود، ما لم يتكلم بعدها بكلام آخر، فيعيد تلقيه بلطف ومداراة؛ لأن اللطف مطلوب في كل موضع فهنا أولى، وإنما يعيده ليكون آخر كلامه: لا إله إلا الله.

وعن عبد الله بن المبارك: أنه لما حضرته الوفاة، فجعل رجل يلقنه ويكثر عليه، فقال: إذا قلت مرة، فأنا على ذلك ما لم أتكلم.

وينبغي ألا يلقنه إلا من يثق به، لا من يتهمه من عدو أو حاسد، أو وارث متربص ينتظر موته (١).

واستحب بعض العلماء قراءة سورة (يس) عند المحتضر، لحديث «اقرأوا يس على موتاكم» (٢) ولكن الحديث لم يبلغ درجة الصحة ولا الحسن، فلا تقوم به حجة.

ويستحب توجيه المحتضر إلى القبلة، إن أمكن ذلك، فقد يكون في مستشفى، ويحكمه موقع السرير الذي يرقد عليه.

ودليل ذلك حديث أبي قتادة عند الحاكم: أن النبي ﷺ حين قدم المدينة، سأل عن البراء بن معرور، فقالوا: توفي.. وأوصى أن يوجه إلى القبلة لما احتضر، فقال رسول الله ﷺ: «أصاب الفطرة» (٣).

(١) انظر: المعنى والمبدع السابقين، والمجموع ١١٤/٥، ١١٥.

(٢) رواه أحمد ٢٦/٥، وأبو داود (٣١٢)، وابن ماجه (١٤٤٨)، وابن حبان (٧٢٠)، والحاكم ٥٦٥/١ عن معقل

ابن يسار. وأعله ابن القطان، وضعه الدارقطني، كما في التلخيص للحافظ ١٠٤/٢.

(٣) أخرجه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي ٣٥٣/١، ٣٥٤ وسكت عنه الحافظ في التلخيص.

قال الحاكم : هذا حديث صحيح، ولا أعلم في توجيه المختصر إلى القبلة غير هذا الحديث (١).

واختلف في كيفية توجيهه إلى القبلة على قولين:

الأول : أن يوضع مستلقيا على ظهره، وأحمصاه إلى القبلة، ويرفع رأسه قليلا ليصير وجهه إلى القبلة، كالموضوع على المنخل. واختاره عدد من أئمة الشافعية، وهو قول في مذهب أحمد.

والثاني : أن يضمج على جنبه الأيمن مستقيل القبلة، كالموضوع في اللحد، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والمصنوع للشافعي في السبيل، والمعتمد في مذهب أحمد. وأجاز بعضهم الوجهين، أيهما يتيسر.

وصحح السوي الثاني، إلا إذا لم يمكن ذلك لضيق المكان أو غيره، فحينئذ يوضع على جنبه الأيسر إلى القبلة، فإن لم يمكن، فعلى قفاه (٢).

وقال الشوكاني : الأولى أن يوجه على جنبه الأيمن، مستدلا بحديث البراء بن عازب في الصحيحين: «إذا أتيت مضجعا، فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اصطحج على شقك الأيمن...»، وفي أخرى: «فإن مت من ليلتك فأنت على العطرة» (٣) فإنه يطهر منه أنه ينبغي أن يكون المختصر على تلك الهيئة.

وفي المسند عن سلمى أم ولد أبي رافع: أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ ورضي عنها، عند موتها استقبلت القبلة ثم توسدت بيمينها (٤).

ماذا يفعل بعد الموت :

هناك جملة من الآداب المشروعة بعد الموت مباشرة، وقبل العسل، نذكرها هنا؛ لأنها

(١) استدل بعضهم بحديث عبيد بن عمير عن أبيه عن أبي داود والنسائي عن البيت الحرام «فليكنم أحياء وأمواتا»، وتعقبه الشوكاني بأن المراد بقوله «أحياء» عند الصلاة، و«أمواتا» في اللحد، والمختصر هنا غير معصّل فلا يشاونه الحديث.. والأولى الاستدلال بحديث أبي قتادة المذكور. نيل الأوطار ٥٠/٤.

(٢) المجموع (١١٦/٥، ١١٧).

(٣) متفق عليه في اللؤلؤ والمرجان، حديث (١٧٣٤).

(٤) انظر: نيل الأوطار (٥٠/٤، ٥١) ط: دار الجيل، بيروت.

ملحقة بحالة الاحتضار، وكثيرا ما يحتاج إليها الطبيب الذي يعالج المريض، فقد يموت بين يديه، فماذا يصنع عندئذ؟

أولها : أن يغمض عييه، لما روى مسلم: أن رسول الله ﷺ دخل على أبي سلمة بعد وفاته، وقد شق بصره، فأغمضه، وقال: «إن الروح إذا قبض تبعه البصر» (١).

ولأنه لو لم يغمضه لبقيت عيناه مفتوحتين، وقبح منظره، وقد يساء به الظن.

وثانيها: أن تشد لحياه بعصابة عريضة، تأخذ جميع لحيه، ويربطها فوق رأسه، لكلا يبقى فمه منفتحاً.

وثالثها : أن تلين معاصله، بأن يرد المتعهد له ساعده إلى عضده ثم يمدّها، ويرد ساقه إلى فخذه، وفخذه إلى بطنه، ثم يردّها، ويلبس أصابعه أيضا، ليكون العسل أسهل فإن في البدن عقب الموت بقية حرارة، إن ألينت المفاصل هي تلك الحالة لاست، وإلا لم يمكن تليينها بعد ذلك.

ورابعها : أن يخلع ثيابه، لكلا يحمي جسده، فيسرع إليه الفساد ويتعير، وربما خرجت منه نجاسة فلوثتها.

وخامسها : أن يسجى بثوب يستره، لما روت عائشة: أن النبي ﷺ حين توفي، سجى ببرد حبرة (٢).

وسادسها : أن يوضع على بطنه ثقل مناسب، لكلا يتفخ.

قال العلماء: ويتولى هذه الأمور أرفق أهله ومحارمه به بأسهل ما يقدر عليه (٣).

أما ما بعد ذلك مما يتعلق بتجهيز الميت وغسله وتكفينه والصلاة عليه.. إلخ، فلا يدخل في إطار أحكام المرضى، بل يدخل ضمن أحكام الموتى، أو أحكام الجنائز، فتبحث هناك. وبالله التوفيق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(١) مسلم في الجنائز (٩٢٠).

(٢) مسلم في الجنائز (٩٤٢).

(٣) فتح العزيز في شرح شرح برافعي، المطبوع مع المجموع للتوحي ١١٢/٥ - ١١٤.

إجهاض الحمل الناشئ عن اغتصاب

وجه إلى هذا السؤال الخطير والكتاب ماثل للطبع ، والذي وجهه هو الأخ الدكتور مصطفى سيرتش رئيس المؤتمر العالمي لرعاية حقوق الإنسان في البوسا والهرسك ، الذي انعقد في مدينة زغرب عاصمة كرواتيا ، في ١٨ و ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٩٢ م ، وشاركت في أعماله مع فضيلة الشيخ محمد الغزالي وعدد من علماء المسلمين ودعاتهم من أنحاء العالم الإسلامي .

س . قال الدكتور مصطفى : إن عددا من الإخوة المسلمين داخل جمهورية البوسا والهرسك ، حينما علموا بقدوم الشيخين الغزالي والقرضاوي حملوني واجب التوجه إليهما بهذا السؤال الأليم المحير الذي تنطق به على استحياء - السنة فتيات اللاتي اغتصبهن الجنود الصربون المحرمون المتوحشون ، الذين لم يرقبوا في مؤمن إلا ولا ذمة ، ولم يرعوا لإنسان كرامة ولا حرمة وقد حمل بعضهن نتيجة لهذا الاعتداء الأثم وشعرن بجنين يحملنه في أحشائهن ، ويحملن معه الهموم والخاوف والأحزان ، والشعور بالفضيحة والدل والهوان ، وهن لهذا يسألن الشيخين وأهل العلم جميعا: ماذا يصنعن تجاه هذه الجريمة وآثارها؟ هل يجيز لهن الشرع إجهاض هذا الحمل الذي أتى برغمهن؟ وإذا بقى هذا الحمل حتى وضع حيا فما حكمه؟ وما مدى مسئولية الفتاة المغتصبة؟

ج . وقد وكل إلى فضيلة الشيخ الغزالي الإجابة عن هذا السؤال في المؤتمر ، فأحبت عنه إجابة شفهية سجلت لتقل إلى الإخوة والأخوات في الداخل ، ليسمعنها ويتصرفن على ضوءها .

وقد رأيت من المفيد أن أكتب الإجابة هنا لتقرأ وتنقل ، ويعمل بها في الأحوال المماثلة ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

فقد أصبحنا نحن المسلمين نهبا لكل طامع ، وهدفا لكل نابل ، وغدت أعراض نسايتنا

وبساتنا حتما مباحا تهيشه الدئاب الجائعة ، والسباع المفترسة ، دون أن تحشى عقابا ، أو تخاف قصاصا.

ولقد سئلت مثل هذا السؤال من قبل من إحوة في أريتريا فعل بساتهم وأحواتهم الجود النصارى فى جيش ما يسمى الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا ، ما يفعل جنود الصرب اليوم بسات البوسنا الحرائر .

وقبل ذلك بسنوات أرسلت جماعة من النساء المؤمنات المعتقلات ظلما ، من داخل سجون الطعمة الضعة فى بعض البلاد العربية الآسيوية بنفس السؤال إلى عدد من العلماء فى البلاد العربية : ماذا يصنع فيما تحمله أرحامهن من حمل حرام لا دس لهن فيه ، ولا اختيار لهن فيه ؟

وأحب أنؤكد أولا . أن هؤلاء السورة من أحواتنا وبناتنا ، ليس عيثن أى دس فيما حدث لهن ، ما دس قد رفض وقاوم فى أول الأمر ، ثم أكرهن عليه تحت أسنة الرماح ، وضغط القوة الباطشة ، وماذا تصنع أسيرة أو سحبة مهضة الجراح ، أمام أسر أو سجان مدحح بالسلاح ؟ لا يحشى حالقا ، ولا يرحم مخلوقا ؟ !

والله تعالى قد رفع الإثم عن أكره فيما هو أشد من الزنى ، وهو الكفر ، والى به ، قال تعالى : ﴿إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان﴾ (١) .

بل رفع القرآن الإثم عن الإنسان فى حالة الضرورة القاهرة ، وإن بقى له شىء من الاختيار الظاهرى ، وما داك إلا لأن ضغط الضرورة أقوى منه ، قال تعالى بعد أن ذكر الأطعمة المحرمة : ﴿فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم﴾ (٢)

والسبى ﷺ قال : « إن الله وضع عن أمتى الخطأ والسيان وما استكرهوا عليه » (٣) . بل إن هؤلاء السات والأحوات يؤجرن على ما أصابهن من البلاء ، إذا تمسكن بإسلامهن الذى ابتدن وامتحن من أحله ، واحتسبن ما نالهن من الأذى عند الله عر وحل ، وقد قال رسول الله ﷺ : « ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ، ولا هم ولا حزن ،

(١) النحل : ١٠٦ . (٢) البقرة : ١٧٣ .

(٣) ابن ماجه : فى الطلاق ١ / ١٦٥٩ ، (٢٠٤٥) وصححه الحاكم ٢ / ١٩٨ ، ووافقه الذهبى والبيهقى مى سه ٣٥٦/٧ .

ولا أدى ولا غم - حتى الشوكة يشاكها - إلا كفر الله بها من خطاها (١) .

فإذا كان المسلم يثاب في الشوكة يشاكها ، فكيف إذا انتهك عرضه أو لوث شرفه ؟!

ومن أجل هذا أصبح للشباب المسلم أن يتقرب إلى الله تعالى بالزواج من إحدى هؤلاء العتيات ، رفقا بحالهن ، ومداواة لجرحهن ، وهو جرح نفسى قبل كل شيء ، ناشئ عن إحساسهن بأنهن فقدن أعز ما تملكه فتاة شريفة طاهرة ، وهو عذريتها .

أما إحصاء الحمل ، فقد يبا في فتوى سابقة أن الأصل في الإحصاء هو المنع ، مد يتم العلوق ، أى منذ يلتقى الحيوان المنوى الذكر بالبيضة الأنثوية ، ويشأ منهما ذلك الكائن الجديد ، ويستقر في قراره المكين في الرحم .

فهذا الكائن له احترامه وإن جاء نتيجة اتصال محرم كالزنى ، وقد أمر الرسول المرأة العامدية التى أقرت بالزنى واستوجبت الرحم ، أن تذهب بجنينها حتى تلد ، ثم بعد الولادة أن تذهب به حتى يقطم .

وهذا ما أختاره للمفتوى في الحالات العادية ، وإن كان هناك من الفقهاء من يجيز الإجهاض إذا كان قبل مضي أربعين يوما على الحمل ، عملا ببعض الروايات التى صحت بأن ينفخ الروح في الجنين يتم بعد أربعين أو اثنين وأربعين يوما .

بل من الفقهاء من يرى الجواز إذا كان قبل مضي ثلاث أربعينات أى قبل مائة وعشرين يوما ، عملا بالرواية الأشهر بأن ينفخ الروح يتم عند ذلك .

والذى نرجحه هو ما ذكرناه أولا ، ولكن في حالات الأعذار لا بأس بالأخذ بأحد القولين الآخرين ، وكلما كان العذر أقوى كانت الرخصة أظهر ، وكلما كان ذلك قبل الأربعين الأولى كان أقرب إلى الرخصة .

ولا ريب أن الاغتصاب من عدو كافر فاجر ، معتد أثيم ، لمسلمة عذراء طاهرة ، عذر قوى ، لدى المسلمة ولدى أهلها ، وهى تكره هذا الجنين - ثمرة الاعتداء العشوم -

وتريد التخلص منه . فهذه رخصة يفتى بها للضرورة ، التي تقدر بقدرها .

ونحن نعلم أن هناك من المقتناء من شددوا في الأمر . وسعوا الإسقاط ولو بعد يوم واحد من الحمل ، بل هناك من حرموا مجرد الامتناع الاختياري عن الإنجاب ، بمنع الحمل من قبل الرجل أو المرأة أو كليهما ، مستدلين بما جاء في بعض الأحاديث من تسمية (العزل) بـ (الوأد الخفي) . فلا غرو أن يحرم الإحهاض بعد الحمل .

والأرجح هو التوسط بين المتوسعين في الإجارة ، والمتشددين في المنع .

والقول بأن (البيضة) مد يلقحها الموى أصبحت (إنسانا) إنما هو لون من (المجاز) في التعبير ، فالواقع أنها (مشروع إنسان) .

صحيح أن هذا الكائن يحمل الحياة ، ولكن الحياة درجات ومراتب ، والحيوان المئوى نفسه يحمل الحياة ، والبيضة قبل تلقيحها أيضا تحمل الحياة ، ولكن هذه وتلك ليست هي الحياة الإنسانية التي تترتب عليها الأحكام .

ومن ثم تكون الرخصة مقيدة بحالة العذر المعتبر ، الذي يقدره أهل الرأي من الشرعيين والأطباء والعقلاء من الناس ، وما عدا ذلك يبقى على أصل المنع .

على أن من حق المسلمة التي ابتليت بهذه المصيبة هي نفسها ، أن تحتفظ بهذا الجنين ، ولا حرج عليها شرعا ، كما ذكرت ، ولا تجبر على إسقاطه ، وإذا قدر له أن يبقى في بطنها لمدة المعتادة للحمل ووضعته ، فهو طفل مسلم ، كما قال النبي ﷺ : « كل مولود يولد على الفطرة » (١) والفطرة هي التوحيد وهي الإسلام .

ومن المقرر فقها: أن الولد إذا اختلف دين أبويه ، يتبع خير الأبوين ديناً ، وهذا فيمن له أب يعرف ، فكيف بمن لا أب له ؟ إنه طفل مسلم بلا ريب .

وعلى المجتمع المسلم أن يتولى رعايته والإنفاق عليه ، وحسن تربيته ، ولا يدع العبء على الأم المسكينة المبتلاة ، والدولة في الإسلام مسئولة عن هذه الرعاية بواسطة الولاية أو المؤسسة المختصة ، وفي الحديث الصحيح المتفق عليه : « كلكم راع ، وكلكم مسئول عن رعيته » (٢) .

(١) رواه البخاري في المجاز ٣ / ٢٤٥ ، (١٣٨٥) .

(٢) رواه البخاري في العتق ٥ / ١٨١ ، (٢٥٥٨) ، وفي النكاح ٩ / ٢٩٩ ، (٥٢٠٠) .

أجوبة سريعة

لأسئلة عاجلة في مسائل طبية

هذه الأسئلة تراود أذهان الأطباء المسلمين، وخاصة المشتغلين ببلاد غير إسلامية .
ونرجو الإجابة عليها باختصار ، حتى يتيسر التفصيل .

ذكور : ح . ن

أ - قسم النساء والولادة :

س ١ : ما يجب أن يقال عند ولادة المولود ؟

ج : يؤدّن في أذنه اليمى أذان الصلاة ، كما فعل النبي ﷺ حين ولد الحسن ابن ابنته ؛
ليكون أول ما يطرّق سمعه كلمة التكبير والتوحيد .

س ٢ : هل يصلى على السقط ؟

ج : لا يصلى على السقط إلا إذا نزل حيا ، ولو لم تستمر حياته إلا لحظات ، ثم مات .

س ٣ : يدعى البعض أن الإجهاض حائز قبل (٣) أشهر ، هل هذا صحيح وماذا يفعل من
ساعد في إجهاض قبل (٣) أشهر ، إذا كان لا يعلم حكم الدين حيها ، هل عليه
كفارة عن قتل نفس في هذه الحالة ؟

ج : الأصل - فيما أرححه - أن الإجهاض لا يحوز إلا لعذر ، وإذا كان قبل الأربعين
الأولى فهو أخف ، وخصوصا إذا قوى العذر ، أما بعد الأربعين الثالثة فلا
يجوز بحال .

س ٤ : ما حكم عمليات ربط الأنابيب للنساء والرجال (لمنع الإنجاب) ، سواء للمسلمين
أو غير المسلمين ؟

ج : لا يجوز ذلك؛ لما فيه من تعيير خلق الله، وهو من عمل الشيطان وتزيينه، ويستثنى من ذلك حالة الضرورة القصوى، مثل أن يكون الإنجاب خطرا على الأم، ولا توجد وسيلة أخرى، وهي ضرورة فردية نادرة، تقدر بقدرها، ولا يجوز اتخاذ ذلك قاعدة عامة.

ب - فى العمليات :

س ١ : هل تجوز الصلاة مع وجود دم على الملابس ؟

ج : يجوز إذا كان قليلا ، أو شق عليه غسله ، إذ القاعدة : أن كل ما يشق الاحتراز عنه يعفى عنه .

س ٢ : هل تجوز الصلاة إذا تعذر معرفة القبلة ؟

ج : إذا تحرى ولم يستطع معرفة القبلة ولو بالتقريب ، صلى إلى أى جهة ، وفى ذلك يقول تعالى : ﴿ وَلِلّٰهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللّٰهِ ﴾ (١) .

س ٣ : ما حكم جمع الصلوات إذا توقع الطيب ضول فترة العملية ، أو خلال (النوبتجات) ؟

ج : يمكنه أن يجمع بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء ، جمع تقديم أو تأخير ، تبعاً للأيسر عليه ، وهو جمع بلا قصر ، وهو مذهب أحمد ، الذى يحيز الجمع لعذر ، لحديث ابن عباس فى الصحيح .

س ٤ : ما هى أحكام المسح على الجورب ؟

ج : أفتى بحواز ذلك ستة عشر صحابيا ، بشرط أن يلبسه على طهارة ، ويمسح المقيم عليه يوما وليلة ، والمسافر ثلاثة أيام بلياليها .

س ٥ : ما هى كيفية التطهر من الجبابة إذا وجد الماء ولم يوجد مكان للغسل (دش) - بعد نوبتجية مثلا ؟

ج : يعتبر الماء فى هذه الحالة معدوما حكما ، وإن كان موجودا حقيقة ، إذ العبرة بالقدرة على استعماله ، وهى مفقودة هنا ، فيجوز التيمم .

(١) البقرة : ١١٥ .

س ٦ : هل تجوز الصلاة في مكان (الدفن) إذا كان هو المكان الوحيد المتاح - خاصة في بلاد العرب ؟

ج : للمضرورات حكمها ، وفي الحديث : « وجعلت لى الأرض مسجد » (١)

س ٧ : ملامسة الممرضات أثناء العمل بطر الطبيعة العمل - هل تبطل الوضوء ، وبخاصة المشركات مهين ؟

ج : الرأى الراجح أن اللمس بدون شهوة لا ينقص الوضوء .

س ٨ : ما دور الطبيب المسلم إذا ما اكتشف أن زميلاً أو رئيساً يتعاطى المخدرات ؟

ج : يتحد أحكم الأساليب وأرقفها في إزالة هذا المكر ، بقدر ما يستطيع ، ويعتبر نفسه أمام مريض من نوع خاص ، ويستعين بكل ذى رأى لعلاج المشكلة بالحكمة .

س ٩ : ماذا يجب عينا تجاه ستر عورات المرحضى وأعضاء أجسامهم المكشوفة بدون ضرورة ، والخث عليها ؟

ج : هذا أمر يجب إشاعته والعمل بموجبه ، إلا ما اقتضته الضرورة ، فتقدر بقدرها .

س ١٠ : ما حكم استعمال الكحول المظهر للجلد ؟

ج : لا بأس بذلك ، فليس هو الخمر المحرمة ، إذ الخمر ما أعد للشرب ، على أن هناك من الفقهاء من اعتر نجاسة الخمر نجاسة معوية لا حسية ، وهو رأى ربيعة - شيخ مالك - وغيره .

وقد أباح لجة الفتوى بالأزهر من قديم استعماله (الكحول) ، وللسيد رشيد رضا فتوى مفصلة مدللة في إباحته ، تراجع في فتاواه .

ج - في حالات الوفاة :

س ١ : ما يجب أن يقال للمريض المحتضر ؟

س ٢ : ما يجب أن يقال لأهله لتصييرهم ؟

(١) البخارى في الصلاة ١/٥٢٣ ، (٤٣٨) ، ومسلم في المساجد ١/٣٧٠ ، (٨٢١ ، ٥٢٢) .

س ٣ : ماذا يفعل الطبيب بعد وفاة المريض مباشرة ؟

س ٤ : ما حكم زراعة الأعضاء من الأحياء ومن الأموات ؟

س ٥ : تعريف الموت - فى حالات المرضى الذين يتفقدون صناعيا وقلوبهم تعمل بواسطة أدوية منشطة فقط - هل هو موت (المح الأصلي) Brainstem كما قرر أطباء الغرب ؟

ج : فصلنا الإجابة عن هذه الأسئلة فى الفتاوى السابقة فلتراجع (١) .

د - أسئلة عامة :

س ١ : الخلوة مع مريضة بناء على طلبها - كيف الخروج من هذا المأرق ؟

ج : يجلس معها والباب مفتوح ، مع غض البصر .

س ٢ : فى بعض المؤتمرات الطبية يقوم فى بعض الأحياء من يقول : الطبيعة أو Mothernature خلقت كذا وكذا - هل يجب الرد على هذا أم يجوز السكوت عليه ؟

ج : ذلك متروك لتقدير انسلم وحكمته ، فقد ينفع التصحيح والتعقيب فى بعض الأحيان ، وقد لا ينفع ، وقد يتاح ، وقد لا يتاح ، وهذه آفة معروفة من آفات العرض المادى لمقررات العلوم الكونية ، بعيدا عن لمسات الإيمان .

س ٣ : ما حكم معاملة أهل الديانات الأخرى من بدء السلام وغيره ، سواء فى الشرق أو فى الغرب ، مع أن منهم رؤساء لنا ؟

ج : يقول الله تعالى - فيما أخذ على بنى إسرائيل - ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ (٢) ، وقال فيما شرع للمسلمين : ﴿ وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولِ الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (٣) ومن القول الحسن والأحسن بدؤهم بالتحية المناسبة ، ومجاملتهم وحسن معاملتهم ، واعتبار ذلك من وسائل الدعوة لهم .

(١) انظر : فتوى « قتل الرحمة أو تسير الموت للمريض » ، وفتوى « حول رزع الأعضاء » ، وفتوى « حقوق وواجبات كل من أهل المريض وأصحابه » .

(٢) الإسراء : ٥٣ .

(٣) البقرة : ٨٣ .

س ٤ : ما الذى يجب على الطبيب عمله فى حالات الاغتصاب إذا عرف الماعل ؟ وهل يجب أن يخبر أهل الفتاة بالقصة كلها أو يستر عليها ؟

جـ : يختلف ذلك باختلاف البيئات ، واختلاف الحالات ، والمؤمن كيس فطن .

س ٥ : ما حكم الجلوس على موائد يدار عليها الخمر فى المؤتمرات هنا - وقد تكون هى المكان الوحيد المتوافر فيه الطعام طوال يوم كامل من المحاضرات والتركيز ؟

جـ : يجتهد المسلم أن يهرب منها ما أمكن ذلك ، لتحذير الحديث الشريف مه : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فلا يجلس على مائدة يدار عليها الخمر »^(١) إلا ما فرصته الضرورة ، قال تعالى : ﴿ وَقَدْ فَصَّلْ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾^(٢).

س ٦ : حالة خاصة : قسم تحديد لا يجتمع أفراده اجتماعهم الأسوعى إلا فى (بار) لتدارس الحالات بحجة أنه جو بعيد عن المستشفى ، وكلهم رؤساء للمسلم ، وهو يحتاج مساعدتهم للحصول على وظائف فى المستقبل - هل يقاطعونهم أم يذهب معهم مضطرا ؟

جـ : المسلم مفتى نفسه فى هذه الأمور ، وهو يعرف ما يعتبر ضرورة وما ليس بضرورة ، والمؤمن القوى حير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف .

س ٧ : المشاركة فى حفلات الأقسام المختلفة فى المستشفى بأعياد الميلاد ورأس السنة - ما حكم حضور هذه الحفلات ، أو إرسال بطاقات معايدة للرؤساء والزملاء ، أو حتى رد التحية على (سنة سعيدة أو عيد ميلاد جديد ...) ؟

جـ : يكفى المجاملة بالبطاقة ومحو ذلك ، ولا داعى للحضور ، إلا إذا كان فى ذلك مصلحة للإسلام والمسلمين .

س ٨ : الصوم قبل الامتحانات أو فيها قد يكون لمدة ١٨ أو ٢٠ ساعة - هل يجوز المفطر ؟

(١) رواه الترمذى فى الأدب ٥ / ١٠٤ ، (٢٨٠٦) ، وقال : حسن غريب

(٢) الأنعام ١١٩

ج : ينبغي للمسلم أن يتسحر ويسرى الصيام ويجرب ، فإن قدر عليه فليحمد الله ، وإن شق عليه مشقة شديدة فليمطر وليقص بعد ذلك ، وقد حتم الله آية فرض الصيام بقوله : ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ (١) .

س ٩ : ذكر الرملاء مما يكرهون يتكرر كثيرا في المستشفيات ، مثلا . إنه طبيب بطني أو حاهل ، قد يكون من باب مصلحة العمل ، فهل يجوز ، وما دور الطبيب الشاب إذا كان المغتابون من الرؤساء ، هل ينصحهم أو يسكت ؟

ج : فرق بين العينة والنقد ، فما كان من باب العينة فهو محرم ، وما كان من باب النقد وجب النصيح فيه برفق ، وبقدر ما يستطيع .

س ١٠ : وهل هناك فرق في الحكم بين ذكر عيوب المسلمين وغير المسلمين أو نصيح المسلمين وغير المسلمين ؟

ج : الإسلام يصرح بحرمة الإنسان من حيث هو إنسان ، مسلما أو غير مسلم ، وإن كانت حرمة المسلم أعظم ، وحرمة من له حق أعظم وأعظم مثل الأبوين والأرحام والجيران والأساتذة .

س ١١ : ما حكم تأجيل الخليفة حتى الانتهاء من المذاكرة والامتحانات ؟

ج : لا مانع من ذلك إذا اتفق عليه الزوجان . ولم يصر الزوجة ، وقد كاد الصحابة يعزلون لأعذار وأسباب ، ولم ينههم الرسول ﷺ . كما جاء في الصحيح .

س ١٢ : ما حكم النوم عن الصلاة المكتوبة بعد سهر متواصل في العمل ، وهل على الزوجة إيقاظ زوجها في هذه الحالة أو تركه ؟

ج : قلم التكليف والمؤاحدة مرفوع عن النائم حتى يستيقظ ، وحسبنا إذا كان سهره - قبل النوم - في عمل مشروع ، وعليه أن يصلي بمجرد استيقاظه . ومقتضى التيسير الذي نيت عليه أحكام الشريعة أنه لا يحب على الزوجة إيقاظه إذا وجدته محنجا مكدودا ، رفقا بحاله ، حتى يستطيع مواصلة عمله : ﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾ (٢) .

(٢) الخج : ٢٨

(١) بركة : ١٨٥ .

س ١٣ : ما حكم ترك صلاة الجمعة مرة أو أكثر نظراً لظروف العمل (مثلاً : تدهور حالة مريض ، أو عملية طارئة في نفس موعد الصلاة) ؟

جـ : المحذور المتوعد عليه هو ترك ثلاث جمع بلا عذر ، والعذر هنا واضح ، ويسعى على المسلم الاجتهاد في التغلب على الأعذار ما استطاع ، وإنما لكل امرئ ما نوى .



الناري الشبای

ففي

مجال السياسة والحكم

الإسلام السياسي !!

من كثرت في السنوات الأخيرة بعض العبارات التي شاعت على أناسه وأفلام بعض العلمانيين والمثوريين من اليساريين واليمينيين ، أعني من الذين يتبعون الفكر الماركسي الشرقي أو الفكر الليبرالي الغربي

ومن هذه التعبيرات تعبير الإسلام السياسي ويعنون به الإسلام الذي يعنى بتكون الأمة الإسلامية وعلاقاتها في الداخل وإخراج . والعمل على تحريرها من كل سلطان أحس يتحكم في رقابها . ويوحده أمورها المادية والأدبية كما يريد ، ثم العمل كذلك على تحريرها من رواسب الاستعمار الغربي الثقافية والاجتماعية والتشريعية . لنعود من جديد إلى تحكمه شرح الله تعالى في مختلف حوارات حياتها

وهم يظنون هذه لكلمة الإسلام السياسي للتشير من مصموميتها . ومن الدعاة لصادقين . الذين يدعون إلى الإسلام لسامل . باعتباره عصده وتربية . وديا ودولة

فهل هذه السمية اخذتة الإسلام السياسي مقولة من الحاجة السريعة ؟ وهل إدخال السياسة في الإسلام أمر متدع من يد الدعاء اخذتة والمعاصرين ؟ أو يعتبر هذا من الدين الثالث بالقرآن والسنة ؟

برحوا ان يوضحوا لنا هذا الأمر في ضوء الأدلة الشرعية والحكمة . لينهلك من هلك عن سه وسجنا من حي عن ينة . وفنكم الله وضعكم

مسلم غيور

هو من يحب الله ورسوله ، يحب من يحب الله ورسوله ، ويحبه من الله .

وهو من يحب الحق ويحبه من يحب الحق ، ويحبه من يحب الحق .

أولاً : هذه التسمية مرفوضة :

وذلك لأنها تطبق لخطئة وضعها حصوم الإسلام ، تقوم على تجزئة الإسلام وتفتيته بحسب تقسيمات مختلفة ، فليس هو إسلاماً واحداً كما أنزله الله ، وكما ندين به نحن المسلمون .

بل هو « إسلامات » متعددة مختلفة كما يحب هؤلاء .

فهو ينقسم أحياناً بحسب الأقاليم : فهناك الإسلام الآسيوي ، والإسلام الإفريقي ..

وأحياناً بحسب العصور : فهناك الإسلام النبوي ، والإسلام الراشدي ، والإسلام الأموي ، والإسلام العباسي ، والإسلام العثماني ، والإسلام الحديث .

وأحياناً بحسب الأجناس : فهناك الإسلام العربي ، والإسلام الهندي ، والإسلام التركي ، والإسلام الماليزي ... إلخ .

وأحياناً بحسب المذهب : هناك الإسلام السني ، والإسلام الشيعي ، وقد يقسمون السني إلى أقسام ، والشيعي إلى أقسام أيضاً .

وزادوا على ذلك تقسيمات جديدة : فهناك الإسلام الثوري ، والإسلام الرجعي ، أو الراديكالي ، والكلاسيكي ، والإسلام اليميني ، والإسلام اليساري ، والإسلام المتزمت ، والإسلام المنفتح .

وأخيراً : الإسلام السياسي ، والإسلام الروحي ، والإسلام الزمّي ، والإسلام اللاهوتي !

ولا ندري ماذا يخترعون لنا من تقسيمات يحبها صمير الغد ؟ !

والحق أن هذه التقسيمات كلها مرفوضة في نظر المسلم ، فليس هناك إلا إسلام واحد لا شريك له ، ولا اعتراف بغيره ، هو « الإسلام الأول » إسلام القرآن والسنة . الإسلام كما فهمه أفضل أجيال الأمة ، وخير قرونها ، من الصحابة ومن تبعهم بإحسان ، ممن أثنى الله عليهم ورسوله .

فهذا هو الإسلام الصحيح ، قبل أن تشوبه الشوائب ، وتلوث صفاء ترهات الملل

وتطرفات النحل ، وشطحات الفلسفات ، وابتداعات العرق ، وأهواء المجادلين ،
واتحالات المبطلين ، وتعقيدات المتطعين ، وتعسفات المتأولين الجاهلين .

ثانياً : الإسلام لا يكون إلا سياسياً :

يجب أن أعلنها صريحة مدوية : إن الإسلام الحق - كما شرعه الله - لا يمكن أن
يكون إلا سياسياً ، وإذا جردت الإسلام من السياسة ، فقد جعلته ديناً آخر يمكن أن يكون
بوذية أو نصرانية ، أو غير ذلك ، أما أن يكون هو الإسلام فلا .

وذلك لسببين رئيسين :

الأول : إن للإسلام موقفاً واضحاً ، وحكماً صريحاً في كثير من الأمور التي تعتبر
من صلب السياسة .

فالإسلام ليس عقيدة لاهوتية ، أو شعائر تعبدية فحسب ، أعنى أنه ليس مجرد علاقة
بين الإنسان وربه ، ولا صلة له بتنظيم الحياة ، وتوجيه المجتمع والدولة .

كلا ... إنه عقيدة وعبادة ، وخلق وشريعة متكاملة ، وبعبارة أخرى : هو منهاج
كامل للحياة ، بما وضع من مبادئ ، وما أصل من قواعد ، وما سن من تشريعات وما بين
من توجيهات ، تتصل بحياة الفرد ، وشئون الأسرة ، وأوضاع المجتمع ، وأسس الدولة ،
وعلاقات العالم .

ومن قرأ القرآن الكريم والسنة المنطهرة ، وكتب الفقه الإسلامي بمختلف مذاهبه ،
وجد هذا واضحاً كل الوضوح .

حتى قسم العبادات من الفقه ليس بعيداً عن السياسة ، فالمسلمون مجمعون على أن
ترك الصلاة ، ومنع الزكاة ، والمجاهرة بالفطر في رمضان ، وإهمال فريضة الحج مما يوجب
العقوبة ، والتعزير ، وقد يقتضي القتال إذا تظاهرت عليه فئة ذات شوكة ، كما فعل
أبو بكر رضي الله عنه مع مانعي الزكاة .

بل قالوا : لو ترك أهل بلدة ما بعض السنن التي هي من شعائر الإسلام مثل الأذان أو
ختان الذكور ، أو صلاة العيدين ، وجب أن يدعوا إلى ذلك وتقام عليهم الحجة ، فإن
أصروا وأبوا وجب أن يقاتلوا ، حتى يعودوا إلى الجماعة التي شدوا عنها .

إن الإسلام له قواعده وأحكامه وتوجيهاته : في سياسة التعليم ، وسياسة الإعلام ، وسياسة التشريع ، وسياسة الحكم ، وسياسة المال ، وسياسة السمع ، وسياسة الحرير ، وكل ما يؤثر في الحياة ، ولا يقبل أن يكون صفراً على الشمال ، أو يكون حامداً لمغلفات وأيديولوجيات أخرى ، بل يأبى إلا أن يكون هو السيد والقائد والمتبوع والاعتماد .

بل هو لا يقبل أن تقسم الحياة بينه وبين سيد آخر ، يقاسمه التوجيه أو التشريع ولا يرضى المقولة التي تسب إلى المسيح عليه السلام : « أعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله » .

فإن فلسفته تقوم على أن قيصر وما لقيصر لله الواحد الأحد ، الذي له من في السموات ومن في الأرض ، وما في السموات وما في الأرض ملكاً ومُلكاً .

ومفكرة التوحيد في الإسلام تقوم على أن المسلم لا يعي غير الله رباً ، ولا يتحدد غير الله ولياً ، ولا يتغنى غير الله حكماً ، كما بيّن ذلك سورة التوحيد الكبرى المعروفة باسم « سورة الأنعام » .

وعقيدة التوحيد في حقيقتها ما هي إلا ثورة لتحقيق الحرية والمساواة والأخوة للبشر ، حتى لا يتخذ بعض الناس بعضاً أرباباً من دون الله ، وتعلن عبودية الإنسان للإنسان ، ولما كان الرسول الكريم صدرات الله عليه بحتة رسائله إلى ملوك أهل الكتاب بهذه الآية الكريمة من سورة آل عمران : « يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون » (١) .

وهذا سر وقوف المشركين وكبراء مكة في وجه الدعوة الإسلامية ، من أول يوم ، بمجرد رفع راية « لا إله إلا الله » ، فقد كانوا يدركون ماذا وراءها ، وماذا تحمل من معاني التعبير للحياة الاجتماعية والسياسية ، بجانب التعبير الديني المعلوم بلا ريب .

السبب الثاني : إن شخصية المسلم - كما كونها الإسلام وصنعها عقيدته وشريعته وعاداته وتربيته - لا يمكن إلا أن تكون ميسية ، إلا إذا ساء فهمها للإسلام ، أو ساء تطبيقها له .

(١) آل عمران : ٦٤

فالإسلام يضع في عنق كل مسلم فريضة اسمها : الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر وقد يعبر عنها بعنوان : الصيحة لأئمة المسلمين ، وعامتهم ، وهي التي صبح في الحديث اعتبارها الدين كله ، وقد يعبر عنها بالتواصي بالحق ، والتواصي بالصبر ، وهما من الشروط الأساسية للنجاة من خسر الدنيا والآخرة ، كما وصحت ذلك « سورة العصر »

ويحرض الرسول ﷺ المسلم على مقاومة الفساد في الداخل ويعتبره أفضل من مقاومة الغزو من الخارج ، فيقول حين سئل عن أفضل الجهاد : « أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر » وذلك لأن فساد الداخل هو الذي يمهّد السبيل لعدوان الخارج .

ويعتبر الشهادة هما من أعلى أنواع الشهادة في سبيل الله : « سيد الشهداء حمزة ، ثم رجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاده فقتله » .

ويغرس في نفس المسلم رفض الظلم ، والتمرد على الظالمين حتى إنه ليقول في دعاء القنوت المروي عن ابن مسعود ، وهو المعمول به في المذهب الحنفي وغيره : « نشكرك اللهم ولا نكفرك ، ونحلم ونترك من يفجرك »

ويرغب في القتال لإنقاذ المضطهدين ، والمستضعفين في الأرض ، بأبلغ عبارات الحث والتحريض ، فيقول : ﴿ وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا ﴾ (١) .

ويصب جام غضبه ، وشديد إنكاره على الذين يقبلون الضيم ، ويرصون بالإقامة في أرض يهابون فيها ويظلمون ، ولديهم القدرة على الهجرة منها والفرار إلى أرض سواها ، فيقول : ﴿ إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا . إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا . فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم وكان الله عفوا غفورا ﴾ (٢) .

حتى هؤلاء العجزة والضعفاء قال القرآن في شأنهم ﴿ عسى الله أن يعفو عنهم ﴾ . فحمل ذلك في مطية الرجاء من الله تعالى ، رجرا عن الرضا بالذل والظلم ما وجد المسلم إلى رفضه سبيلا .

(١) النساء : ٧٥ . (٢) النساء : ٩٧ - ٩٩ .

وحديث القرآن المتكرر عن المتجبرين في الأرض من أمثال فرعون ، وهامان ، وقارون وأعوانهم وجنودهم ، حديث يملأ قلب المسلم بالقيمة عليهم ، والإبكار لسيرتهم ، والبغض لطغيانهم ، والانتصار - فكراً وشعوراً - لضحاياهم من المظلومين والمستضعفين.

وحديث القرآن والسنة عن السكوت على المنكر ، والوقوف موقف السلب من مقترفيه - حكماً أو محكومين - حديث يرلزل كل من كان في قلبه مثقال حبة من حردل من إيمان .

يقول القرآن : ﴿ لَعْنُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ . كَانُوا لَا يَتَّهَوْنَ عَنْ مَنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ (١) .

ويقول الرسول ﷺ : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان » (٢) .

ومن الخطأ الظن بأن المنكر ينحصر في الرنى ، وشرب الخمر ، وما في معناهما .

إن الاستهانة بكرامة الشعب منكر أى منكر ، وتروير الانتخابات منكر أى منكر والقعود عن الإدلاء بالشهادة في الانتخابات منكر أى منكر؛ لأنه كتمان لشهادة ، وتوسيد الأمر إلى غير أهله منكر أى منكر ، وسرقة المال العام منكر أى منكر ، واحتكار السلع التي يحتاج إليها الناس لصالح فرد أو فئة منكر أى منكر ، واعتقال الناس بغير جريمة حكم بها القضاء العادل منكر أى منكر ، وتعذيب الناس داخل السجون والمعتقلات منكر أى منكر ، ودفع الرشوة وقبولها والتوسط فيها منكر أى منكر ، وتعلق الحكام بالباطل وإحراق البخور بين أيديهم منكر أى منكر ، وموالة أعداء الله وأعداء الأمة من دون المؤمنين منكر أى منكر .

وهكذا نجد دائرة المنكرات تتسع وتتسع لتشمل كثيراً مما يعده الناس في صلب السياسة

(١) - سورة البقرة ، الآية ١٧٠

(٢) - سنن أبي داود ، ج ١ ، ص ١٠٠ ، باب من رأى منكم منكراً فليغيره بيده

فهل يسع المسلم الشحيح بدينه ، الحريص على مرضاة ربه ، أن يقف صامتاً ؟ أو ينسحب من الميدان هارباً ، أمام هذه المنكرات وغيرها ... خوفاً أو طمعاً ، أو إثارةً للسلامة ؟

إن مثل هذه الروح إن شاعت في أمة فقد انتهت رسالتها ، وحكم عليها بالقضاء ؛ لأنها عدت أمة أخرى ، غير الأمة التي وصفها الله بقوله : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ (١).

ولا عجب أن نسمع هذا النذير السوي للأمة في هذا الموقف إذ يقول : « إذا رأيت أمتي تهاب أن تقول للظالم : يا ظالم فقد تودع مهم » (٢) أي فقدوا أهلية الحياة ، وفي بعض الروايات : « وبطن الأرض خير لهم من ظهرها ».

إن المسلم مطالب – بمقتضى إيمانه – ألا يقف موقف المتفرج من المنكر ، أيا كان نوعه ؛ سياسياً كان أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو ثقافياً، بل عليه أن يقاومه ويعمل على تغييره باليد، إن استطاع وإلا فباللسان والبيان، فإن عجز عن التغيير باللسان انتقل إلى آخر المراحل وأدناها، وهي التغيير بالقلب، وهي التي جعلها الحديث : « أضعف الإيمان ».

وإنما سماه الرسول ﷺ تعبيراً بالقلب؛ لأنه تعبئة نفسية وشعورية ضد المنكر وأهله وحماته، وهذه التعبئة ليست أمراً سلبياً محضاً، كما يتوهم ، ولو كانت كذلك ما سماها الحديث « تعبيراً ».

وهذه التعبئة المستمرة للأفئدة ، والمشاعر ، والصمائر لا بد لها أن تتنفس يوماً ما، في عمل إيجابي، قد يكون ثورة عامة أو انفجاراً لا يبقى ولا يذر، فإن توالى الضغط لا بد أن يولد الانفجار، سنة الله في خلقه.

وإذا كان هذا الحديث سمي هذا الموقف « تعبيراً بالقلب » فإن حديثاً بهوياً آخر سماه « جهاد القلب » وهي آخر درجات الجهاد، كما أنها آخر درجات الإيمان وأضعفها، فقد روى مسلم عن ابن مسعود – مرفوعاً – : « ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته، ويقتدون بأمره، ثم إنها تحلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون ، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن

(٢) روى أحمد بن حنبل في مسنده عن عبد الله بن عمرو .

(١) آل عمران ١١٠ .

جاهد هم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهد هم بقلبه فهو مؤمن، ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل.

وقد يعجز الفرد وحده عن مقاومة المكر وخصوصا إذا انتشر شراره واشتد أواره، وقوى فاعلوه، أو كان المكر من قبل الأمراء الذين يفترض فيهم أن يكونوا هم أول محاربين له، لا أصحابه وحراسه، وهذا يكون الأمر كما قال المثل: حاميها حراميها، أو كما قال الشاعر:

وراعى الشاة يحمى الدئب عنها . . . فكيف إذا الرعاة لها ذئاب !؟

وهذا يكون التعاون على تغيير المنكر واجبا لا ريب فيه؛ لأنه تعاون على البر والتقوى، ويكون العمل الجماعي عن طريق الجمعيات أو الأحزاب، وغيرها من القنوات المتاحة، فريضة أوجنها الدين، كما أنه ضرورة يحتملها الواقع.

إن ما يعتبر في الفلسفات والأنظمة المعاصرة: حقا، للإنسان في التعبير والنقد والمعارضة، يرقى به الإسلام ليحمله فريضة مقدسة بسوء بالإثم، ويستحق عقاب الله إذا فرط فيها.

وفرق كبير بين الحق الذي يدخل في دائرة الإباحة، أو التخيير الذي يكون الإنسان في حل من تركه إن شاء، وبين الواجب أو الفرص الذي لا خيار للمكلف في تركه أو إغماله بغير عذر يقبله الشرع.

وما يحمل المسلم سياسيا دائما: أنه مطالب بمقتضى إيمانه ألا يعيش لنفسه وحده، دون اهتمام بمشكلات الآخرين وهمومهم، وخصوصا المؤمنين منهم، بحكم أحوة الإيمان: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ» (١).

وفي الحديث: «من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم، ومن لم يصبح ناصحا لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم فليس منهم»، وأما أهل عرصة بات فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله وذمة رسوله.

والقرآن كما يعرض على مسلم أن يضعف المسكين، يفرض على من يحضن الآخرين

(١) خجرات: ١٠.

على إطعامه. ولا يكون كأهل الجاهلية الذين ذمهم القرآن بقوله: ﴿كَلَّا بَلْ لَا تَكْرُمُونَ الْيَتِيمَ وَلَا تَحَاضُّونَ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ﴾^(١) ويجعل القرآن التفريط في هذا الأمر من دلائل التكذيب بالنبي. ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَكْذِبُ بِالذِّينِ . فذلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ . وَلَا يَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ﴾^(٢).

ويقره القرآن الكريم مع الكفر بالله تعالى في استحقاق العذاب الأليم في الآخرة: ﴿إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ . وَلَا يَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ﴾^(٣).

وهذا في المجتمعات الرأسمالية والإقطاعية والصعبة حقوق المساكين والضعفاء تحريض على الثورة، وحض على الوقوف مع الفقراء في مواجهة الأعياء.

وكما أن المسلم مصاب بمقاومة الظلم الاجتماعي، فهو مضطرب أيضا بمحاربة ظلم السياسي، وكل ظلم أيا كان اسمه ونوعه والسكوت عن الظلم والتهاون فيه، يوجب العذاب على الأمة كلها: الطامة والساكت عنه كما قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾^(٤).

وقد ذم القرآن الأقوام الذين أطاعوا المخابرة الطعنة وساروا في ركابهم كقوله عن قوم نوح: ﴿وَاتَّبَعُوا مَنْ لَمْ يَزِدْهُ مَالَهُ وَوَلَدَهُ إِلَّا خُسَارًا﴾^(٥).

وعن قوم هود: ﴿وَاتَّبَعُوا أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾^(٦).

وعن قوم مريم: ﴿فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَاطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾^(٧).

بل جعل القرآن محرد الركوب والميل النفسي إلى الظلمين موحسا لعذاب الله: ﴿وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَيُمْسِكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾^(٨).

ويحمل الإسلام كل مسلم مسئولية سياسية - يعيش في دولة يقودها إمام مسلم يحكم بكتاب الله، ويمارعه الناس على ذلك، وإلا تنحرف أهل الجاهلية، ففي الحديث الصحيح: «من مات وليس في عنقه بيعة لإمام مات ميتة جاهلية»^(٩).

(٣) الخافق: ٣٣، ٣٤

(٢) الماعون: ٣٤١.

(١) المجر: ١٨، ١٧

(٦) هود: ٥٨

(٥) نوح: ٢١

(٤) الأنعام: ٢٥

(٩) رواه مسلم في صحيحه

(٨) هود: ١١٣

(٧) راجع: ٥٤

ثم إن المسلم قد يكون في قلب الصلاة، ومع هذا يخوض في بحر السياسة حين يتلو من كتاب الله الكريم آيات نعلن بأمور تدخل في صلب ما يسميه الناس «سياسة».

فمن يقرأ في سورة المائدة: الآيات التي تأمر بالحكم بما أنزل الله . وتدمغ من لم يحكم بما أنزل الله سبحانه بالكفر والظلم والفسوق: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (١)، ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (٢)، ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (٣) يكون قد دخل في السياسة، وربما اعتبر من المعارضة المتطرفة؛ لأنه بتلاوة هذه الآيات يوجه الاتهام إلى النظام الحاكم؛ ويحرض عليه؛ لأنه موصوف بالكفر أو الظلم أو الفسق أو بها كلها.

ومثل ذلك من يقرأ الآيات التي تحذر من موالاتة غير المؤمنين: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا﴾ (٤)

﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ (٥)

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوَّيْكُمْ أَوْلِيَاءَ تَلْقَوْنَ إِلَيْهِم بِالْمُودَّةِ﴾ (٦)

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُوا مَا عَنتُمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تَخْفَى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ (٧)

ومن قس «قنوت السوازل» المقرر في الفقه، وهو الدعاء الذي يدعى به في الصلوات بعد الرفع من الركعة الأخيرة، وخصوصا في الصلاة الجهرية، وهو مشروع عندما تنزل بالمسلمين بارلة، كعزو عدو، أو وقوع زلزال، أو فيضان أو مجاعة عامة، أو نحو ذلك...

ولا رلت أذكر كيف وظف الإمام الشهيد حسن البنا هذا الحكم الشرعي في تعبئة الشعب المصري ضد الإنجليز، حين كتب في صحيفة «الإخوان المسلمون» اليومية يطالب المسلمين أن يقتلوا في صلواتهم ضد الإنجليز المختلين، واقترح لذلك صيغة يدعى بمثلها، ولم يلزم أحدا بها، ولكنا حفظناها، وكما بقنت بها في صلاتنا. ومن هذا لقنوت: «اللهم

(١، ٢) المائدة: ٥٠، ٥١.

(٣) المائدة: ٤٧.

(٤) النساء: ١٤٤.

(٥) آل عمران: ١٠١.

(٦) النجدة: ١.

(٧) آل عمران: ١١٨.

رب العالمين، وأمان الخائفين، ومدل المتكبرين، وقاصم الخائرين. اللهم بك تعلم أن هؤلاء العاصيين من الإنجليز قد احتلوا أرضنا وغصوا حقنا، وضعوا يديهم في بلادنا، فأكثروا فيها فساداً، ألهمهم رد عنا كيدهم، وقل حدهم، وأدل دولتهم. وأذهب عن أرضك مصلحتهم ولا تدع لهم سبيلاً على أحد من عبادك المؤمنين. اللهم خذهم ومن دصرهم أو عاونهم أو وادهم، أخذ عزيز مقتدر *

وهكذا كنا ندخل في معترك السياسة، وبحوض غماره، ونحن في محراب الصلاة منتلون خاشعون. فهذه هي طبيعة الإسلام، لا يتعزل فيه دين عن دينا، ولا تنفصل فيه دنيا عن دين، ولا يعرف قرآنه ولا سنته ولا تاريخه ديناً بلا دولة، ولا دولة بلا دين ..

والدين زعموا أن الدين لا علاقة له بالسياسة من قبل، والدين احترعوا أكذوبة لا دين في السياسة، ولا سياسة هي الدين من بعد، أول من كذبوها بأقوالهم وأفعالهم. فطالما لجأ هؤلاء إلى الدين ليتخذوا منه أداة في خدمة سياستهم والتكبل بحصومهم، وطالما استخدموا بعض الصغفاء والمهاريل من المسويين إلى علم الدين، ليستصдروا منهم فتاوى ضد من يعارض سياستهم الباطلة ديناً، والعاطلة دنياً.

لا زلت أذكر كيف صدرت الفتاوى ونحن في معتقل الطور سنة ١٩٤٨م، ١٩٤٩م بأنا - نحن الدعاة إلى تحكيم القرآن وتطبيق الإسلام - نحارب الله ورسوله ونسعى في الأرض فساداً فحقنا أن نقتل أو نصلب، أو تقطع أيدينا وأرجلنا من خلاف، أو نفى من الأرض!

وتكرر هذا في أكثر من عهد، تتكرر المسرحية وإن تغيرت الوجوه!

ولا زلت أذكر - ويذكر الناس - كيف طُلب من أهل الفتوى أن يصدروا فتاوىهم بمشروعية الصلح مع إسرائيل، تأييداً لسياستهم الانهزامية، بعد أن أصدرت الفتوى من قبل بتحريم الصلح معها، واعتبار ذلك خيانة لله ولرسوله وللمؤمنين!

ولا زال الحكام يلحأون إلى علماء الدين، ليفرصوا عليهم فتاوى تخدم أعراضهم السياسية، وأحرها محاولات تحليل فوائد البنوك وشهادات الاستثمار، فيستجيب لهم كل ربحو العود - ممن قل فقهم أو قل دينهم - ويأبى عليهم العلماء الراسخون:

﴿الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه ولا يحشون أحدًا إلا الله﴾ (١).

هل السياسة أمر منكراً؟

السياسة - من الناحية النظرية - علم له أهميته ومنزلته، وهي من الناحية العملية - مهنة لها شرفها ونفعها؛ لأنها تتعلق بتدبير مر الخلق على أحسن وجه ممكن.

نقل الإمام ابن القيم عن الإمام أبي الوفاء ابن عقيل الحنبلي: أن السياسة هي الفعل الذي يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد ما دامت لا تتعارض الشرع.

وذكر ابن القيم: أن السياسة العادلة لا تكون مخالفة لما نطق به الشرع، بل هي موافقة لما جاء به، بل هي جزء من أحواله، ونحن نسميها سياسة تبعاً لمصطلحكم، وإنما هي عدل الله ورسوله (٢).

وقد نوه علماءنا السابقون بقيمة السياسة وفضلها حتى قال الإمام العراقي: (إن الدنيا مررعة الآخرة ولا يتم الدين إلا بالدنيا، والملك والدين توأمان، فالدين أصل، والسلطان حارس، وما لا أصل له فمهدوم، وما لا حارس له ففاسد) (٣).

وقد عرفوا الإمامة أو الخلافة بأنها: نيابة عامة عن صاحب الشرع - وهو رسول الله ﷺ - في «حراسة» الدين، و«سياسة» الدنيا به (٤) والخلافة حراسة وسياسة.

وقد كان السيّد مكيه سياسياً، بحوار كونه معلماً ومعلماً وقاصياً، وكان حفاؤه الراضدون المتهديون من بعده سياسيين على مبعده وطريقته، حيث ساسوا الأمة بالعدل والإحسان، وقادوها بالعلم والإيمان.

ولكن الناس في عصرنا وفي أقطارنا خاصة من كثرة ما عانوا من السياسة وأهلها، سواء كانت سياسة الاستعمار أم سياسة الحكام الخونة، أو الحكام الظلمة، كرهوا السياسة، وكل ما يتعلق بها، وخصوصاً بعدما أصبحت فلسفة مبكافيلي هي المسيطرة على السياسة والمواجته لها، حتى حكوا عن الشيخ محمد عبده أنه قال - بعد ما ذاق من مكر السياسة

(١) الأحزاب: ٣٩.

(٢) انظر: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لأسان القيم ص ١٣-١٥ ط. الستة المجدية.

(٣) إحياء علوم الدين ١/ ١٧١ - باب العلم الذي هو مرص كفاية، ط. دار المعرفة، بيروت.

(٤) انظر: النظريات السياسية الإسلامية للدكتور / صياء الدين الرئيس ص ١٢٥ ط. السادسة.

والأعنيها ما داق - قال كذمته الشهيرة: «أعوذ بالله من السياسة، ومن مناس ويسوس»
وسائس ومسوس»!

ومن ثم استغل حصوم الفكر الإسلامي، والحركة الإسلامية بعض الناس للسياسة،
وضيقهم بها، ونفورهم منها، ليصفوا الإسلام الشامل الشامل الذي يدعو إليه الإسلاميون
اليوم بأنه «الإسلام السياسي».

ونقد أصح من المؤلف الآن وصف كل ما تدير به المسلم الملتزم من المسلم المتسبب
بأنه «سياسي»! ويكفي هذا ذمالة وتنفيرا منه.

ذهب بعض الفتيات المسلمات المحجبات في بلد من بلاد المغرب العربي إلى شخصية
لها منصب ديبى وسياسي، يشكون إليه أن بعض الكليات تشترط عليهن - لكي يقس
فيها - أن يخضعن الحجاب. وهن يستشفعن به في إعفائهن من هذا الشرط الذي يفرض
عليهن كشف الرأس وليس القصير، وهو ما حرم الله ورسوله، وما كان أشد دهشة هؤلاء
الطالبات الملتزمات حين قال لهن هذا الرجل المشفع: إن هذا الذي ترتديه ليس مجرد
حجاب، إنه زى سياسي!!

وقبله قال العلماني الأكبر في تونس: إنه زى طائفي!!

وقال آخر عن صلاة العيد في الحلاء: إنها ليست سنة، إنما هي صلاة سياسية!

والاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان اعتكاف سياسي!

ولا تستعد أن يأتي وقت تكون فيه صلاة الجماعة في المسجد صلاة سياسية!

وقراءة العزوات في كتاب مثل سيرة ابن هشام أو إمتاع الأسماع أو المعارى من
صحيح البخارى قراءة سياسية.

وقد تصبح تلاوة القرآن الكريم نفسه - وخصوصا سور معينة منه - تلاوة سياسية.

ولم يس عهدا كان من الأدلة التي تقدم ضد المتهمين فيه حفظ سورة الأمان! لأنها
سورة جهاد!!.

الإسلام والديمقراطية

س : لا أخفى على فضيلتكم ما أصابني من الدهشة والعجب حين سمعت من بعض المتحمسين من المتدينين، ومنهم من ينتمى لبعض الجماعات الإسلامية : أن الديمقراطية تنافي الإسلام، بل نقل أحدهم عن بعض العلماء، أن الديمقراطية كفر !! وحبته في ذلك أن الديمقراطية تعنى حكم الشعب بالشعب ، والشعب في الإسلام ليس هو الحاكم، بل الحاكم هو الله تعالى ﴿إِن الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾^(١) وهذا يشبه ما قاله الخوارج قديماً ورد عليه سيدنا على كرم الله وجهه بقوله : « كلمة حق يراد بها باطل » .

وقد أصبح شائعاً في أوساط الليبراليين ودعاة الحرية أن الإسلاميين أعداء الديمقراطية، وأنصار الديكتاتورية والاستبداد .

فهل صحيح أن الإسلام عدو الديمقراطية، وأن الديمقراطية ضرب من الكفر أو المنكر، كما زعم من زعم " .. أم أن هذا تقول على الإسلام ، وهو منه برىء ؟

إن الأمر في حاجة إلى بيان حاسم من « فقهاء الوسطية » الذين لا يجسحون إلى العلو ولا إلى التفريط، حتى توضع الأمور في نصابها، ولا يحمل الإسلام أوزار تفسيرات غير صحيحة، وإن صدرت عن بعض العلماء، الذين هم على كل حال بشر يخطئون ويصيبون .

ندعو الله أن يعينكم على تجلية الحق، وبيان الصواب، ورد الشبهة وإقامة الحجة، ودمتم مشكورين مأجورين .

م.ص

مسلم محب لكم من الجزائر

ج : يؤسفني كل الأسف أن تختلط الأمور، ويلتبس الحق بالباطل لدى بعض امتديين

(١) الأنعام : ٥٧ .

عمامة، ولدى بعض المتكلمين باسم الدين خاصة، إلى الحد الذى يكشف عنه سؤال الأخ السائل، شكر الله له .. حتى أصبح اتهام الناس بالكفر أو الفسق - على الأقل - أمراً سهلاً على صاحبه، كأنما لا يعتبر فى نظر الشرع جريمة كبيرة موبقة، يحشى أن ترد عني من ألصقها بغيره، كما جاء فى الحديث الصحيح.

وهذا السؤال الذى طرحه الأخ السائل الكريم، ليس غريباً على، فطالما سئنته من إخوة له فى الجرائر مرات متعددة، وبهذه الصيغة الصارحة : هل الديمقراطية كفر ؟؟

والغريب أن بعض الناس يحكم على الديمقراطية بأنها مكر صراح، أو كفر بواح، وهو لم يعرفها معرفة جيدة، تنفذ إلى جوهرها، وتحلص إلى لبابها، بغض النظر عن الصورة والعنوان .

ومن القواعد المقررة لدى علمائنا السابقين : أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، فمن حكم على شيء بجهله فحكمه خاطئ، وإن صادف الصواب اعتباطاً، لأنها رمية من غير رام، لهذا ثبت فى الحديث أن القاضى الذى يقضى على جهل فى الدار، كالأدى عرف الحق وقضى بغيره.

فهل الديمقراطية التى تنادى بها شعوب العالم، والتى تكافح من أجلها جماهير غفيرة فى الشرق والغرب، والتى وصلت إليها بعض الشعوب بعد صراع مرير مع الطغاة، أريقت فيه دماء وسقط فيه ضحايا بالألوف، بل بالملايين، كما فى أوروبا الشرقية وغيرها، التى يرى فيها كثير من الإسلاميين الوسيلة المقبولة لكبح جماح الحكم الفردى، وتقليب أظفار التسلط السياسى، الذى ابتليت به شعوبنا المسلمة، هل هذه الديمقراطية منكر أو كفر كما يردد بعض السطحيين المتعجلين ؟؟

إن جوهر الديمقراطية - بعيداً عن التعريفات والمصطلحات الأكاديمية - أن يحتار الناس من يحكمهم ويسوس أمرهم، وألا يفرض عليهم حاكم يكرهونه، أو نظام يكرهونه، وأن يكون لهم حق محاسبة الحاكم إذا أخطأ، وحق عزله إذا انحرف، وألا يساق الناس إلى اتجاهات أو مناهج اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية لا يعرفونها ولا يرضون عنها. فإذا عارضها بعضهم كان جرائره التثريد والتكبل، بل التعذيب والتقتيل.

هذا هو جوهر الديمقراطية الحقيقية التي وجدت الشريعة لها صيغاً وأساليب عملية، مثل الانتخاب والاستفتاء العام، وترجيح حكم الأكثرية، وتعدد الأحزاب السياسية، وحق الأقلية في المعارضة وحرية الصحافة، واستقلال القضاء .. إلخ .

فهل الديمقراطية - في جوهرها الذي ذكرناه - تنافي الإسلام؟ ومن أين تأتي هذه المسألة؟ وأي دليل من محكمات الكتاب والسنة يدل على هذه الدعوى؟

الواقع أن الذي يتأمل جوهر الديمقراطية يجد أنه من صميم الإسلام، فهو ينكر أن يؤم الناس في الصلاة من يكرهونه، ولا يرضون عنه، وفي الحديث: «ثلاثة لا ترفع صلاتهم فوق رؤوسهم شبراً...» وذكر أولهم: «رجل أم قوماً وهم له كارهون...»^(١) وإذا كان هذا في الصلاة فكيف في أمور الحياة والسياسة؟ وفي الحديث الصحيح: «خيار أئمتكم - أي حكامكم - الدين تحبونهم ويحبونكم، وتصلون عليهم - أي تدعون لهم - ويصلون عليكم، وشرار أئمتكم الدين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم»^(٢).

لقد شن القرآن حملة في غاية القسوة على الحكام المتألهين في الأرض، الذين يتخذون عباد الله عباداً لهم مثل «ممود» الذي ذكر القرآن موقفه من إبراهيم وموقف إبراهيم منه: ﴿ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه أن آتاه الله الملك إذ قال إبراهيم ربي الذي يحيى ويميت قال أنا أحيى وأميت قال إبراهيم فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب فبهت الذي كفر والله لا يهدي القوم الظالمين﴾^(٣).

فهذا الطاغية يزعم أنه يحيى ويميت، كما أن رب إبراهيم - وهو رب العالمين - يحيى ويميت. فيجب أن يدين الناس له، كما يدينون لرب إبراهيم!

وبلغ من جرأته في دعوى الإحياء والإماتة، أن جاء برجلين من عرض الطريق، وحكم عليهما بالإعدام بلا جريرة، ونفذ في أحدهما ذلك فوراً، وقال: ها قد أمته، وعفا عن الآخر، وقال ها قد أحييته! أأست بهذا أحيى وأميت؟!!

(١) رواه ابن ماجه (٩٧١) وقال البوصيري في الروائد إسناده صحيح، رجاله ثقات، وابن حبان في صحيحه - الموارد - (٣٧٧) كلاهما عن ابن عباس .

(٢) رواه مسلم عن عوف بن مالك .

(٣) البقرة: ٢٥٨ .

ومثله فرعون الذى نادى فى قومه ﴿أنا ربكم الأعلى﴾ (١)، وقال فى تبجح :
﴿يأيتها الملأ ما علمت لكم من إله غيرى﴾ (٢).

وقد كشف القرآن عن تحالف دنس بين أطراف ثلاثة خبيثة :

الأول : الحاكم المتأله المتجبر على بلاد الله، المتسلط على عباد الله، ومثله فرعون
والثانى : السياسى الرئاسى، الذى يسحر دكاءه وخبرته فى خدمة الطاعة،
وتثبيت حكمه، وترويض شعبه للخضوع له ويمثله هامان .

والثالث : الرأسمالى أو الإقطاعى المستفيد من حكم الطاغية، فهو يؤيده ببذل بعض
ماله، ليكسب أموالاً أكثر من عرق الشعب ودمه، ويمثله قارون .

ولقد ذكر القرآن هذا الثلاث المتحالف على الإثم والعدوان، ووقوفه فى وجه رسالة
موسى ، حتى أحدهم الله أخذ عرير مقتدر : ﴿ولقد أرسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين
إلى فرعون وهامان وقارون فقالوا ساحر كذاب﴾ (٣) . ﴿وقارون وفرعون وهامان
ولقد جاءهم موسى بالبينات فاستكبروا فى الأرض وما كانوا سابقين﴾ (٤)

والعجيب أن قارون كان من قوم موسى، ولم يكن من قوم فرعون، ولكنه بغى على
قومه، وانضم إلى عدوهم فرعون، وقبله فرعون معه، دلالة على أن المصالح المادية هى
التي جمعت بينهما، برغم اختلاف عروقيهما وأنسابهما .

ومن روائع القرآن : أنه ربط بين الضعفاء وانتشار الفساد، الذى هو سبب هلاك الأمم
ودمارها، كما قال تعالى : ﴿ألم تر كيف فعل ربك بعاد . إرم ذات العماد . التي لم يخلق
مثلها فى البلاد . وثمود الذين جابوا الصخر بالواد . وفرعون ذى الأوتاد . الذين طغوا
فى البلاد . فآثروا فيها الفساد . فصَّبَّ عليهم ربك سوط عذاب . إن ربك
لبالمرصاد﴾ (٥).

وقد يعبر القرآن عن «الضعفاء» بلفظ «العلو» ويعنى به الاستكبار والتسلط على حق
الله بالإدلال والخبروت. كما قال تعالى عن فرعون : ﴿إنه كان عالياً من المسرفين﴾ (٦)

(١) النازعات : ٢٤ .

(٢) القصص : ٢٨ .

(٣) غافر : ٢٣ ، ٢٤ .

(٤) المعج : ٦ - ١٢ .

(٥) الدخان : ٣١ .

(٦) العنكبوت : ٢٩ .

﴿إِنْ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْ أَهْلَهَا شِيْعًا يَسْتَضَعِف طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يُذَبِّحْ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِ نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ (١).

وهكذا نرى «العلو» و «الإفساد» متلازمين.

ولم يقصر القرآن حملته على الطغاة المتألهين وحدهم ، بل أشرك معهم أقوامهم وشعوبهم الذين اتبعوا أمرهم، وساروا في ركابهم، وأسلموا لهم أرواحهم، وحملهم المسؤولية معهم.

يقول تعالى عن قوم نوح : ﴿قَالَ نُوحٌ رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي وَاتَّبَعُوا مِنْ لَمْ يَزِدْهُ مَالَهُ وَوَلَدَهُ إِلَّا خَسَارًا﴾ (٢).

ويقول سبحانه عن عاد قوم هود : ﴿وَتِلْكَ عَادُ جَحَدُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْا رُسُلَهُ وَاتَّبَعُوا أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَبِيدٍ﴾ (٣).

ويقول جل شأنه عن قوم فرعون ﴿فَاسْتَخَفُّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ (٤) ﴿فَاتَّبَعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ. يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوَرْدُ الْمُورَدُ﴾ (٥).

إنما حمل الشعوب المسؤولية أو جزءا منها؛ لأنها هي التي تصنع الفراعنة والطغاة، وهو ماعمر عنه عامة الناس في أمثالهم حين قالوا قل لفرعون : ما فرعون ؟ قال : لم أجد أحدا يردني !

وأكثر من يتحمل المسؤولية مع الطغاة هم «أدوات السلطة» الذين يسميهم القرآن «الجنود» ويقصد بهم «القوة العسكرية» التي هي أنياب القوة السياسية وأظفارها، وهي السياط التي ترهب بها الجماهير إن هي تمردت أو فكرت في أن تمرد، يقول القرآن : ﴿إِنْ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ﴾ (٦) ، ﴿فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ فَانَظَرُ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ﴾ (٧).

(١) القصص : ٤
(٢) نوح : ٢١
(٣) هود : ٥٩
(٤) الرحرف : ٥٤
(٥) هود : ٩٧ ، ٩٨
(٦) القصص : ٨
(٧) القصص : ٤٠

والسنة النبوية حملت كذلك على الأمراء الطلعة والجابرة، الذين يسوقون الشعوب بالعصا العليظة ، وإذا تكلموا لا يرد أحد عليهم قولاً فهم الذين يتهافون في النار تهافت الفراش.

كما حملت على الدين يمشون في ركابهم ، ويحرقون البحور بين أيديهم، من أعوان الطلعة.

وبددت السنة بالأمة التي يتشر فيها الخوف، حتى لا تقدر أن تقول للطالم: يا ظالم.
فمن أبي موسى أن رسول الله ﷺ قال : « إن في جهنم وادياً، وفي الوادي بشر، يقال له هبهب، حق على الله أن يسكنه كل جبار عنيد » (١).

وعن معاوية أن النبي ﷺ قال : « ستكون أئمة من بعدى يقولون فلا يرد عليهم قولهم، يتفاحمون في النار كما تفاحم القردة » (٢).

وعن جابر أن النبي ﷺ قال لكعب بن عُجرة : « أعادك الله من إمارة السفهاء يا كعب » قال : وما إمارة السفهاء ؟ قال : « أمراء يكونون بعدى، لا يهدون بهدى، ولا يستنون بسنتي، فمن صدقهم بكذبهم، وأعابهم على ظلمهم، فأولئك ليسوا مني ولست منهم، ولا يردون على حوصي، ومن لم يصدقهم بكذبهم، ولم يعنهم على ظلمهم، فأولئك مني، وأنا منهم، وسيردون على حوصي » (٣).

وعن معاوية مرفوعاً : « لا تقدر أمة لا يقصى فيها بالحق، ولا يأخذ الضعيف حقه من القوى غير متعنع » (٤).

وعن عبد الله بن عمرو مرفوعاً : « إذا رأيت أمتي تهاب أن تقول للطالم : يا طالم فقد تودع منهم » (٥).

(١) روه نصر بن إسماعيل كما قال المنذرى في الترغيب، والهيثمى في : المجمع ١٩٧/٥ والحاكم وصححه ووافقه الذهبي ٣٣٢/٤

(٢) رواه أبو يعلى والطبراني، وذكره في : صحيح الجامع الصغير، برقم ٣٦١٥.

(٣) رواه أحمد والبرار، ورحالهما رجال الصحيح، كما في : الترغيب للصدري، والروائد للهيثمى ٢٤٧/٥.

(٤) رواه طبراني ورواته ثقات، كما قال المنذرى والهيثمى، كما رواه من حديث ابن مسعود بإسناد جيد ٢٠٩/٥ ورواه ابن ماجه مطولاً من حديث أبي سعيد.

(٥) رواه أحمد في : المسند، وصحح شاکر إسناده (٦٥٢١) وسبه الهيثمي للبرار أيضاً بإسناد رجال أحدهما رجال الصحيح ٢٦٢/٧، والحاكم وصححه ووافقه الذهبي ٩٦/٤.

لقد قرر الإسلام الشورى قاعدة من قواعد الحياة الإسلامية، وأوجب على الحاكم أن يستشير، وأوجب على الأمة أن تصح، حتى جعل النصيحة هي الدين كله. ومنها : النصيحة لأئمة المسلمين، أى أمرائهم وحكامهم .

كما جعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة لازمة، بل جعل أفضل الجهاد كلمة حق تقال عند سلطان جائر، ومعنى هذا أنه جعل مقاومة الطغيان والفساد الداخلى أرجح عند الله من مقاومة الغزو الخارجى؛ لأن الأول كثيراً ما يكون سبباً للثانى .

إن الحاكم فى نظر الإسلام وكيل عن الأمة أو أجير عدها، ومن حق الأصيل أن يحاسب الوكيل أو يسحب منه الوكالة إن شاء، وخصوصاً إذا أحل بموجباتها .

فليس الحاكم فى الإسلام سلطة معصومة، بل هو بشر يعيب ويخطئ، ويعدل ويجور، ومن حق عامة المسلمين أن يسددوه إذا أخطأ، ويقوموه إذا اعوج .

وهذا ما أعلنه أعظم حكام المسلمين بعد رسول الله ﷺ : الخلفاء الراشدون المهديون الذين أمرنا أن نتبع سنتهم، ونعز عليها بالنواجد باعتبارها امتداداً لسنة المعلم الأول محمد ﷺ .

يقول الخليفة الأول أبو بكر فى أول خطبة له : «أيها الناس، إني وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أيتموى على حق فأعينوني، وإن أيتموى على باطل فسددوني .. أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيته، فلا طاعة لي عليكم » .

ويقول الخليفة الثانى عمر الفاروق : « رحم الله امرأ أهدى إلى عيوب نفسه » ، ويقول : « أيها الناس من رأى منكم فى اعوجاجاً فليقمى .. » ، ويرد عليه واحد من الجمهور فيقول : والله يابن الخطاب لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بحد سيوفنا !

وترد عليه امرأة رأيته وهو فوق المنبر، فلا يجد عضاضة فى ذلك ، بل يقول : « أصابت المرأة وأخطأ عمر ! »

ويقول على بن أبى طالب كرم الله وجهه لرحل عارضه فى أمر : أصبت وأخطأت ﴿ وَفَرَّقَ كُلُّ ذِي عِلْمٍ عِلِمَ ﴾ ^(١) .

(١) يوسف : ٧٦ .

إن الإسلام قد سبق الديمقراطية بتقرير القواعد التي يقوم عليها جوهرها، ولكنه ترك التفاصيل لاجتهاد المسلمين، وفق أصول دينهم، ومصالح دنياهم، وتطور حياتهم بحسب الزمان والمكان، وتجدد أحوال الإنسان .

وميزة الديمقراطية أنها اهتمت - خلال كفاحها الطويل مع الظلمة والمستبدين من الأباطرة والملوك والأمراء - إلى صيغ ووسائل ، تعتبر - إلى اليوم - أمثل الصمانات لحماية الشعوب من تسلط المتجبرين .

ولا حرج على البشرية وعلى مفكراتها وقادتها، أن تفكر في صيغ وأساليب أخرى، لعلها تهتدي إلى ما هو أوفى وأمثل، ولكن إلى أن يتيسر ذلك ويتحقق في واقع الناس، نرى لزماً علينا أن نقبس من أساليب الديمقراطية ما لا بد منه لتحقيق العدل والشورى واحترام حقوق الإنسان ، والوقوف في وجه طغيان السلاطين العالين في الأرض .

ومن القواعد الشرعية المقررة : أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وأن المقاصد الشرعية المطلوبة إذا تعينت لها وسيلة لتحقيقها، أخذت هذه الوسيلة حكم ذلك المقصد .

ولا يوجد شرعاً ما يمنع اقتباس فكرة نظرية أو حل عملي، من غير المسلمين، فقد أخذ النبي ﷺ في عزوة الأحزاب بفكرة « حمر الخندق » وهو من أساليب الفرس .

واستعاد من أسرى المشركين في بدر « ممن يعرفون القراءة والكتابة » في تعليم أولاد المسلمين الكتابة، برغم شركهم، فالحكمة ضالة المؤمن أبي وجدها فهو أحق بها.

وقد أشرت في بعض كتبي إلى أن من حقنا أن نقبس من عبرنا من الأفكار والأساليب والأنظمة ما يعيدنا .. ما دام لا يعارض نصاً محكماً، ولا قاعدة شرعية ثابتة، وعلياً أن نحور فيما نقتسه، ونضيف إليه، ونضيف عليه من روحنا : ما يجعله جزءاً منا، ويفقده جنسيته الأولى^(١) .

فإذا نظرنا إلى نظام كظام الانتخاب أو التصويت، فهو في نظر الإسلام « شهادة » للمرشح بالصلاحية. فيجب أن يتوافر في « صاحب الصوت » ما يتوافر في الشاهد من

(١) انظر : كتابي : الحل الإسلامي مريضة وضرورة، فصل . « شروط الحل الإسلامي » تحت عنوان : « مشروعية الأقياس وحدوده » .

الشروط بأن يكون عدلاً مرضى السيرة، كما قال تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾^(١)، ﴿ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾^(٢).

ومن شهد لعير صالح بأنه صالح، فقد ارتكب كبيرة شهادة الزور وقد قرنها القرآن بالشرك بالله، إذ قال : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرُّجُسَ مِنَ الْأَرْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴾^(٣).

ومن شهد لمرشح بالصلاحية لجرد أنه قريبه أو ابن بلده، أو لمفعة شخصية يرتجىها منه، فقد حالف أمر الله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ﴾^(٤).

ومن تحلف عن أداء واجبه الانتخابي، حتى رسب الكفء الأمين، وفار بالأعبية من لا يستحق، ممن لم يتوافر فيه وصف « القوى الأمين » فقد كنتم الشهادة أحوج ما تكون الأمة إليها. وقد قال تعالى : ﴿ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ﴾^(٥) ﴿ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ﴾^(٦).

ومثل ذلك يقال في صعات المرشح وشروطه من باب أولى.

إسـ إضافة هذه الضوابط والتوجيهات لنظام الانتخاب، نجعله في النهاية نظاماً إسلامياً، وإن كان في الأصل مقتبساً من عند غيرنا.

والذي نريد التركيز عليه هنا هو ما نؤمها به في أول الأمر، وهو « جوهر الديمقراطية، فهو بالقطع متفق مع جوهر الإسلام، إذا رجعنا إليه في مصادره الأصلية، واستمددناه من يابيعه الصافية، من القرآن والسنة، وعمل الراشدين من حلماثه، لا من تاربع أمراء الجور، وملوك السوء، ولا من فتاوى الهالكين المحترقين من علماء السلاطين، ولا من المخلصين المتعجلين من غير الراسخين.

وقول القائل : إن الديمقراطية تعني حكم الشعب بالشعب، ويلزم منها رفض المبدأ القائل : إن الحاكمية لله - قول غير مسلم.

فليس يزم من المناذاة بالديمقراطية رفض حاكمية الله للشر، فأكثر الذين ينادون بالديمقراطية لا يخطر هذا ببالهم، وإنما الذي يعونه ويحرصون عليه هو رفض الدكتاتورية المتسلطة، رفض حكم المستبدين بأمر الشعوب من سلاطين الجور والجروت.

(٣) الحج : ٣٠.

(٢) البقرة : ٢٨٢.

(١) الطلاق : ٢.

(٦) البقرة : ٢٨٣.

(٥) البقرة : ٢٨٢.

(٤) الطلاق : ٢.

أحل، كل ما يعنى هؤلاء من الديمقراطية أن يختار الشعب حكمه كما يريد، وأن يحاسبهم على تصرفاتهم، وأن يرفض أوامرهم إذا خالفوا دستور الأمة، وبعبارة إسلامية: إذا أمروا بمعصية، وأن يكون له الحق في عزلهم إذا احرقوا وجاروا، ولم يستجيبوا لمصح أو تحذير.

وأحب أن أنه هنا على أن مدأ «الحاكمية لله» مبدأ إسلامي أصيل، قرره جميع الأصوليين في مباحثهم عن «الحكم» الشرعي، وعن «الحاكم» فقد اتفقوا على أن «الحاكم» هو الله تعالى، والشيء مبلع عنه، فالله تعالى هو الذي يأمر ويهيى، ويحلل ويحرم، ويحكم ويشرع.

وقول الخوارج: «لا حكم إلا لله» قول صادق في نفسه، حق في ذاته، ولكن الذي أنكر عديهم هو وضعهم الكلمة، في غير موضعها، واستدلوا لهم بها على رفض تحكيم الشر في الرأع، وهو مخالف لنص القرآن الذي قرر التحكيم في أكثر من موضع، ومن أشهرها التحكيم بين الزوجين إن وقع الشقاق بينهما.

ولهذا رد أمير المؤمنين على رضى الله عنه على الخوارج بقوله: «كلمة حق أريد بها باطل» فقد وصف قولهم بأنه «كلمة حق»، ولكن عابهم بأنهم أرادوا بها باطلاً.

وكيف لا تكون كلمة حق وهي مأخوذة من صريح القرآن: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ (١) .

فحاكمية الله تعالى للمخلق ثابتة يقين، وهي نوعان:

١ - حاكمية كونية قدرية، بمعنى أن الله هو المتصرف في الكون، المدير لأمره الذي يجرى فيه أقداره، ويحكمه بسسه التي لا تتبدل، ما عرف منها وما لم يعرف، وفي مثل هذا جاء قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ (٢)، فالمتبادر هنا أن حكم الله يراد به الحكم الكونى القدرى لا التشريعى الأمري.

٢ - حاكمية تشريعية أمرية، وهي حاكمية التكليف والأمر والهيى، والإلزام والتحجير، وهي التي تجلت فيما بعث الله به الرسل، وأنزل الكتب، وبها شرع الشرائع

(٢) الرعد: ٤١.

(١) يوسف: ٤٠.

وفرض الفرائض ، وأحل الحلال، وحرم الحرام ..

وهذه لا يرفضها مسلم رضى بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً .

والمسلم الذى يدعو إلى الديمقراطية إنما يدعو إليها باعتبارها شكلاً للحكم، بحسب مبادئ الإسلام السياسية فى اختيار الحاكم، وإقرار الشورى والنصيحة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومقاومة الجور، ورفض المعصية، وخصوصاً إذا وصلت إلى « كفر بواح » فيه من الله برهان .

ومما يؤكد ذلك : أن الدستور ينص - مع التمسك بالديمقراطية - على أن دين الدولة هو الإسلام، وأن الشريعة الإسلامية هى مصدر القوانين، وهذا تأكيد لحاكمية الله، أى حاكمية شريعته، وأن لها الكلمة العليا.

ويمكن إضافة مادة فى الدستور صريحة واضحة : إن كل قانون أو نظام يخالف قطعيات الشرع . فهو باطل، وهى فى الواقع تأكيد لا تأسيس.

لا يلزم - إذن - من الدعوة إلى الديمقراطية اعتبار حكم الشعب بديلاً عن حكم الله، إذ لا تناقض بينهما .

ولو كان ذلك لازماً من لوازم الديمقراطية، فالقول الصحيح لدى المحققين من علماء الإسلام : أن لازم المذاهب ليس بمذهب، وأنه لا يجوز أن يكفر الناس أو يصقوا أخذاً لهم بلوازم مذاهبهم، فقد لا يلتزمون بهذه اللوارج، بل قد لا يفكرون فيها بالمرّة.

ومن الأدلة عند هذا الفريق من الإسلاميين، على أن الديمقراطية مبدأ مستورد، ولا صلة له بالإسلام : أنها تقوم على تحكيم الأكثرية، واعتبارها صاحب الحق فى تصيب الحكام، وفى تسيير الأمور، وفى ترجيح أحد الأمور المختلف فيها، فالتصويت فى الديمقراطية هو الحكم والمرجع، فأى رأى ظفر بالأغلبية المطلقة، أو المقيدة فى بعض الأحيان، فهو الرأى النافذ، وربما كان خطأ أو باطلاً.

هذا مع أن الإسلام لا يعتد بهذه الوسيلة ولا يرجح الرأى على غيره، لموافقة الأكثرية عليه، بل ينظر إليه فى ذاته : أهو صواب أم خطأ؟ فإن كان صواباً نفذ، وإن لم يكن معه إلا صوت واحد، أو لم يكن معه أحد، وإن كان خطأ رفض ، وإن كان معه (٩٩) من الـ (١٠٠) !!

بل إن نصوص القرآن تدل على أن الأكثرية دائماً في صف الباطل، وفي جانب الضالّون. كما في مثل قوله تعالى : ﴿وَإِنْ تُطِيعُوا أَكْثَرَكُمْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(١)، ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٢)، وتكرر في القرآن مثل هذه الفواصل القرآنية : ﴿وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٣)، ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾^(٤)، ﴿وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٥)، ﴿وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾^(٦).

كما دلت على أن أهل الخير والصلاح هم الأقلون عدداً، كما في قوله تعالى : ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾^(٧)، ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾^(٨).

وهذا الكلام مردود على قائله، وهو قائم على العلق أو المعالضة .

فالمفروض أننا نتحدث عن الديمقراطية في مجتمع مسلم، أكثره ممن يعمون ويعقلون ويؤمنون ويشكرون. ولما نتحدث عن مجتمع الجاهدين أو الصالحين عن سبيل الله .

ثم إن هناك أموراً لا تدخل مجال التصويت، ولا تعرض لأحد الأصوات عليها؛ لأنها من الثوابت التي لا تقبل التعبير، إلا إذا تغير مجتمع ذاته، ولم يعد مسلماً.

فلا مجال للتصويت في قطاعات الشرع، وأساسيات الدين، وما علم منه بالضرورة وإنما يكون التصويت في الأمور « الاحتشادية » التي تختمل أكثر من رأى، ومن شأن الناس أن يختلفوا فيها، مثل اختيار أحد المرشحين لمنصب ما، ولو كان هو منصب رئيس الدولة، ومثل إصدار قوانين لضبط حركة السير والمرور، أو تنظيم بقاء اغلات التجارية أو الصناعية أو المستشفيات، أو غير ذلك مما يدخل فيما يسميه الفقهاء « المصالح المرسله » ومثل اتخاذ قرار بإعلان الحرب أو عدها، وفرص صرايب معينة أو عدها، وإعلان حالة الطوارئ أولاً، وتحديد مدة رئيس الدولة، وجوار تحديد انتخابه أولاً، وإلى أى حد ... إلخ ... إلخ.

(٣) الأعراف : ١٨٧ .

(٦) البقرة : ٢٤٣

(٢) يوسف : ١٠٣ .

(٥) هود : ١٧ .

(٨) ص : ٢٤

(١) الأنعام : ١١٦ .

(٤) العنكبوت : ٦٣ .

(٧) سبأ : ١٣ .

فإذا اختلفت الآراء فى هذه القضايا، فهل تترك معلقة أو تحسم ، هل يكون ترجيح بلا مرجح؟ أو لا بد من مرجح؟

إن منطق العقل والشرع والواقع يقول: لا بد من مرجح. والمرجح فى حالة الاختلاف هو الكثرة العددية، فإن رأى الاثنين أقرب إلى الصواب من رأى الواحد، وفى الحديث: «إن الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد» (١).

وقد ثبت أن النبى ﷺ قال لأبى بكر وعمر: «لو اجتمعنا على مشورة ما خالفتمنا» (٢). إذ معنى ذلك أن صوتين يرجحان صوتاً واحداً، وإن كان هو صوت النبى ﷺ، ما دام ذلك بعيداً عن مجال التشريع والتبليغ عن الله تعالى.

كما رأينا ﷺ ينزل على رأى الكثرة فى غزوة أحد ، ويخرج للقاء المشركين خارج المدينة ، وكان رأيه ورأى كبار الصحابة البقاء فيها ، والقتال من داخل الطرقات .

وأوضح من ذلك موقف عمر فى قضية الستة أصحاب الثورى ، الذين رشحهم للخلافة وأن يختاروا بالأغلبية واحداً منهم ، وعلى الباقي أن يسمعوا ويطيعوا ، فإن كانوا ثلاثة فى مواجهة ثلاثة ، اختاروا مرجحاً من خارجهم وهو عبد الله بن عمر ، فإن لم يقبلوه ، فالثلاثة الذين فيهم عبد الرحمن بن عوف .

وقد ثبت فى الحديث التنويه « بالسواد الأعظم » والأمر باتباعه ، والسواد الأعظم يعنى جمهور الناس وعامتهم والعدد الأكبر منهم، حديث روى من طرق ، بعضها قوى (٣)

(١) رواه الترمذى فى « المعنى »، عن عمر (٢١٦٦)، وقال: حديث حسن صحيح غريب. قال: وقد روى هذا من غير وجه عن عمر . ورواه الحاكم (١١٤/١) وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

(٢) ورواه أحمد عن عبد الرحمن بن غنم الأسعري (٢٢٧/٤) وفى سنده شهر بن حوشب، وقال ابن حجر فى التفریب: صدوق كثير الإرسال والأوهام.

(٣) الحديث رواه الطبرانى مرفوعاً عن أبى أمامة ، وفيه : « إن بنى إسرائيل تفرقت إحدى وسبعين فرقة - أو قال اثنتين وسبعين فرقة - وإن هذه الأمة ستزبد عليها فرقة ، كلها فى النار ، إلا السواد الأعظم » المعجم الكبير ج ٨ (٨٠٣٥) وذكره الهيثمى فى : مجمع الزوائد ، وقال : رواه الطبرانى ورجاله ثقات ٦ / ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، وفى موضع آخر قال : رواه الطبرانى فى الأوسط والكبير بسنده ، وفيه أبو غالب وثقه ابن معين وغيره ، وبقيت رجال الأوسط ثقات ، وكذلك أحمد إسناده الكبير (٢٥٨ / ٧) ورواه الطبرانى وأحمد فى المسند مرفوعاً على ابن أبى أوفى ، قال ٢٠ يا بن جهمان عليك بالسواد الأعظم ، قال الهيثمى : ورجال أحمد ثقات ٦٥ / ٢٣٢ ، كما رواه ابن أبى عاصم فى السنة عن ابن عمر رقم ٨٠ بلفظ : « ما كان الله ليجمع هذه الأمة على الصلاة أبداً ، ويد الله =

ويؤيده اعتداد العلماء برأى الجمهور في الأمور الخلافية ، واعتبار ذلك من أسباب ترجيحه، إذا لم يوجد مرجع يعارضه .

وقد ذهب الإمام أبو حامد الغزالي في بعض مؤلفاته إلى الترجيح بالكثرة عندما تتساوى وجهتا النظر (١) .

وقول من قال : إن الترجيح إنما يكون للصواب وإن لم يكن معه أحد ، وأما الخطأ فيرفض ولو كان معه (٩٩ من المائة) ، إنما يصدق في الأمور التي نص عليها الشرع نصاً ثابتاً صريحاً يقطع النزاع ، ولا يحتمل الخلاف ، أو يقبل المعارضة وهذا قليل جداً .. وهو الذي قيل فيه : الجماعة ما وافق الحق وإن كنت وحدك .

أما القضايا الاجتهادية ، مما لا نص فيه ، أو ما فيه نص يحتمل أكثر من تفسير ، أو يوحد له معارض مثله أو أقوى منه ، فلا مناص من اللجوء إلى مرجع يحسم به الخلاف والتصويت وسيلة لذلك عرفها البشر ، وارتضاها العقلاء ، ومنهم المسلمون ، ولم يوجد في الشرع ما يمنع منها ، بل وجد في النصوص والسوابق ما يؤيدها .

إن أول ما أصاب الأمة الإسلامية في تاريخها هو التفريط في قاعدة الشورى ، وتحول «الخلافة الراشدة» إلى ملك عضوض « سماه بعض الصحابة « كسروية » أو « قيصرية » أي أن عدوى الاستبداد الإمبراطوري انتقلت إلى المسلمين من الممالك التي أورثهم الله إياها ، وكان عليهم أن يتخذوا منهم عبرة ، وأن يجتنبوا من المعاصي والردائل ما كان سبباً في زوال دولتهم .

وما أصاب الإسلام وأمته ودعوته في العصر الحديث إلا من جراء الحكم الاستبدادي المتسلط على الناس بسيف المعز وذهبه ، وما عطلت الشريعة ، ولا فرصت العلمانية ، وألرم الناس بالتهريب إلا بالقهر والجبروت ، واستخدام الحديد والنار ، ولم تصرب الدعوة الإسلامية والحركة الإسلامية ، ولم ينكل بدعاتها وأبنائها ، وبشردهم كل مشرد ، إلا تحت وطأة الحكم الاستبدادي السافر حياء ، والمنع أحياناً بأغلفة من دعاوى الديمقراطية الرائفة ، الذي تأمره القوى لمعادية للإسلام جهراً ، أو توجهه من وراء ستار .

« على الجماعة هكذا ، عليكم بالسواد الأعظم ، فإنه من شد شد في النار » وقال الألباني : إسناده ضعيف . ورواه الحاكم نحوه من طرق عن المعتمر بن سليمان ١ / ١١٥ ، ١١٦ وقال . إن المعتمر أحد أركان الحديث وأئمة فلا بد أن يكون له أصل بأحد هذه الأسانيد .

(١) انظر الشورى وأثرها في الديمقراطية للدكتور عبد الحميد الأنصاري .

ولم ينتعش الإسلام ، ولم تنتشر دعوته ، ولم تبرز صحوته ، وتعل صحته ، إلا من خلال ما يتاح له من حرية محدودة ، يجد فيها الفرصة ليتجاوب مع فطر الناس التي ترقبه ، وليسمع الآذان التي طال شوقها إليه ، وليقتنع العقول التي تهفو إليه .

إن المعركة الأولى للدعوة الإسلامية والصحة الإسلامية والحركة الإسلامية في عصرنا هي معركة الحرية ، فيحب على كل الغيورين على الإسلام أن يقفوا صفاً واحداً للدعوة إليها ، والدفاع عنها ، فلا غنى عنها ولا بديل لها .

ويهمني أنؤكد أنني لست من المولعين باستخدام الكلمات الأجنبية الأصل « كالديمقراطية ونحوها » للتعبير عن معان إسلامية .

ولكن إذا شاع المصطلح واستخدمه الناس ، فلن نصم سمعنا عنه ، بل علينا أن نعرف المراد منه إذا أطلق ، حتى لا يفهمه على غير حقيقته ، أو نحمله ما لا يحتمده ، أو ما لا يريد به الناطقون به ، والمتحدثون عنه ، وهنا يكون حكماً عليه حكماً سليماً مترناً ، ولا يصيرنا أن اللفظ جاء من عهد غيرنا ، فإن مدار الحكم ليس على الأسماء والعاوين ، بل على المسميات والمضامين .

على أن كثيراً من الدعاة والكتاب استخدموا كلمة « الديمقراطية » ولم يجدوا بأساً في استعمالها ، وكتب الأستاذ عباس العقاد - رحمه الله - كتاباً سماه « الديمقراطية الإسلامية » وبالف الأستاذ خالد محمد خالد حين اعتبر الديمقراطية هي الإسلام ذاته .

وقد عشنا على ذلك في كتابنا : « الصحة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي » فليرجع إليه .

وكثير من الإسلاميين يطالبون بالديمقراطية شكلاً للحكم ، وضماناً للحريات ، وضماناً للأمان من طغيان الحاكم ، على أن تكون ديمقراطية حقيقية تمثل إرادة الأمة ، لا إرادة الحاكم الفرد وجماعته المنتمين به . فليس يكفي رفع شعار الديمقراطية في حين تزهق روحها ، بالسجون تفتح ، وبالسياسة تلهب ، وبأحكام الطوارئ تلاحق كل ذي رأي حر ، وكل من يقول للحاكم : لم ؟ بله أن يقول : لا .

وأنا من المطالبين بالديمقراطية بوصفها الوسيلة الميسورة ، والمنضبطة ، لتحقيق هدها في الحياة الكريمة التي نستطيع فيها أن ندعو إلى الله وإلى الإسلام ، كما يؤمن به ، دون أن يزعج بنا في ظلمات المعتقلات ، أو تنصب لنا أعواد المشائق ..

بقى أن أذكر أن بعض العلماء ، لا رالوا يقولون إلى اليوم : إن الشورى معلمة لا ملزمة ، وأن على الحاكم أن يستشير ، وليس عليه أن يلتزم برأي أهل الشورى - أهل الحل والعقد .

وقد رددت على هذا في مقام آخر ، مبيناً أن الشورى لا معنى لها ، إذا كان الحاكم يستشير ثم يفعل ما يحلو له ، وما تزيه له بطاقته ، ضارباً برأي أهل الشورى عرض الحائط ، وكيف يسمى هؤلاء « أهل الحل والعقد » كما عرفوا في تراثنا ، وهم في الواقع لا يحلون ولا يعقدون ؟ !

وقد ذكر ابن كثير في تفسيره نقلاً عن ابن مردويه عن علي رضي الله عنه أنه سئل عن العزم في قوله تعالى : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ (١) فقال : مشاورة أهل الرأي ثم اتباعهم .

وإذا كان في المسألة رأيان ، فإن ما أصاب أمتنا - ولا يزال يصيبها إلى اليوم - من وراء الاستبداد ، يؤيد الرأي القائل بالزامية الشورى .

ومهما يكن من خلاف ، فإذا رأت الأمة أو جماعة منها أن تأخذ برأي الإلزام في شورى ، فإن الخلاف يرتفع ، ويصبح الالتزام بما اتفق عليه واجباً شرعاً ، فإن المسلمين عند شروطهم ، فإذا احتير رئيس أو أمير على هذا الأساس وهذا الشرط ، فلا يجوز له أن ينقض هذا العقد ، ويأخذ بالرأي الآخر ، فإن المسلمين على شروطهم ، والوفاء بالعهد فريضة .

وحيث عرض على سيدنا علي - رضي الله عنه - أن يبايعوه على الكتاب والسنة وعمل الشيعين - أبي بكر وعمر - قبله ، رفض هذا - أعنى الالتزام بعمل الشيعين - لأنه إذا قبله يجب أن يلتزم به .

وبهذا تقترب الشورى الإسلامية من روح الديمقراطية، وإن شئت قلت: يفسر جوهر الديمقراطية من روح الشورى الإسلامية .

والحمد لله رب العالمين .

(١) آل عمران : ١٥٩ .

تعدد الأحزاب

في ظل الدولة الإسلامية

س : تدور أحاديث ومناقشات كثيرة في جلسات خاصة، وندوات عامة، بين الإسلاميين بعضهم وبعض، وبينهم وبين غيرهم من الفئات الأخرى.

فقد اشتهر بين بعض الفصائل الإسلامية أن الإسلام يوجب الوحدة، ويجمع التفرق والاختلاف، وتعدد الأحزاب لا يأتي من ورائه إلا اختلاف الكلمة، وتفرق الأمة.

وقد ذكر الإمام الشهيد حسن البنا: أن لا حزبية في الإسلام، وبهذا تمسك الكثيرون في رفضهم لفكر التعدد. ولهم في ذلك شبهات يذكرونها، وأدلة يسوقونها.

فما هو رأى فضيلتكم في هذا الموضوع الذي يثار اليوم في أكثر من بلد عربي وإسلامي، وخصوصاً في الأقطار التي تتيح الفرصة للتعددية السياسية وفتاوى بالديمقراطية، فهم يقولون: القوى الإسلامية تنادي بالحرية والتعدد حتى إذا قبضت على زمام الحكم. انفردت هي بالديمقراطية، وألغت كل ما سواها، واعتبرت نفسها هي الحق الذي لا يحتمل الباطل وغيرها هو الباطل الذي لا يحتمل الحق.

فينا لنا الموقف الشرعي في ذلك مؤيداً بالأدلة، جزاكم الله خيراً وأيدكم بروح من عنده.

ج : رأى الذي أعلنته من سنين في محاضرات عامة، ولقاءات خاصة: أنه لا يوجد مانع شرعي من وجود أكثر من حزب سياسي داخل الدولة الإسلامية، إذ المانع الشرعي يحتاج إلى نص ولا نص.

بل إن هذا التعدد قد يكون ضرورة في هذا العصر؛ لأنه يمثل صمام أمان من استبداد فرد أو فئة معينة بالحكم، وتسلطها على سائر الناس، وتحكمها في رقاب الآخرين، وفقدان أي قوة تستطيع أن تقول لها: لا، أو: لم؟ كما دل على ذلك قراءة التاريخ، واستقراء الواقع.

كل ما يشترط لتكتسب هذه الأحزاب شرعية وجودها أمران أساسيان:

١ - أن تعترف بالإسلام - عقيدة وشرعية - ولا تعاديه أو تنكر له، وإن كان لها اجتهد خاص في فهمه، في ضوء الأصول العلمية المقررة.

٢ - ألا تعمل لحساب جهة معادية للإسلام ولأمته، أيا كان اسمها وموقعها.

فلا يجوز أن ينشأ حزب يدعو إلى الإلحاد أو الإباحية أو اللادينية، أو يطعن في الأديان السماوية عامة، أو في الإسلام خاصة، أو يستحف بمقدسات الإسلام: عقيدته أو شريعته أو قرآنه، أو نبيه عليه الصلاة والسلام.

ودلت أن من حق الناس في الإسلام - بل من واجبهم - أن ينصحوا للحاكم، ويقوموه إذا اعوج، ويأمروه بالمعروف، وينهوه عن المنكر، فهو واحد من المسلمين، ليس أكبر من أن ينصح ويؤمر، وليسوا هم أصغر من ينصحوا أو يأمروا.

وإذا صيغت الأمة الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، فقدت سر تميزها، وسبب حيرتها، وأصابها اللعة كما أصابت من قبلها من الأمم، ممن ﴿كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبس ما كانوا يفعلون﴾^(١).

وفي الحديث: «إذا رأيت أمتي تهاب أن تقول للظالم: ياطالم، فقد نودع منهم»^(٢).

وفي الحديث الآخر: «إن الناس إذا رأوا الظالم، فلم يأخذوا على يديه، أوشك أن يعمهم الله بعقاب من عبده»^(٣).

وعندما ولي أبو بكر الخلافة قال في أول خطبة له: «أيها الناس إن أحست فأعينوني، وإن أسأت فقوموني». أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم.

وقال عمر: «أيها الناس من رأى منكم في أعوجاجا فليقومني»، فقال له رجل: والله لو رأينا فيك أعوجاجا لقومناه بحد سيوفنا! فقال عمر: «الحمد لله الذي جعل في المسلمين من يقوم أعوجاج عمر بحد سيفه»!

(١) سنن ٧٥.

(٢) رواه أحمد بن حنبل في مسنده عن عبد الله بن عمرو وصححه الشيخ شاكرك، ورواه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي ٩٦/٤.

(٣) رواه أبو داود في مسنده عن حديث أبي بكر كما رواه أحمد وأصحاب السنن وقال الترمذي حسن صحيح.

ولكن علمنا التاريخ، وتجارب الأمم، وواقع المسلمين: أن تقويم اعوجاج الحاكم ليس بالأمر السهل، ولا بالخطب اليسير، ولم يعد لدى الناس سيوف يقومون بها العوج، بل السيوف كلها يملكها الحاكم !

والواجب هو تنظيم هذا الأمر لتقويم عوج الحكام بطريقة غير سل السيوف، وشهر السلاح.

وقد استطاعت البشرية في عصرنا - بعد صراع مرير، وكفاح طويل - أن تصل إلى صيغة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتقويم عوج السلطان، دون إراقة للدماء وتلك هي وجود « قوى سياسية » لا تقدر السلطة الحاكمة على القضاء عليها بسهولة، وهي ما يطلق عليها « الأحزاب ».

إن السلطة قد تغلب بالقهر أو بالحيلة على فرد أو مجموعة قليلة من الأفراد، ولكنها يصعب عليها أن تقهر جماعات كبيرة منظمة، لها امتدادها في الحياة وتغلغلها في الشعب، ولها منابرها وصحفها وأدواتها في التعبير والتأثير.

فإذا أردنا أن يكون لفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر معها وقوتها وأثرها في عصرنا، فلا يكفي أن تطل فريضة فردية محدودة الأثر، محدودة القدرة، ولا بد من تطوير صورتها، بحيث تقوم بها قوة تقدر على أن تأمر وتنهى، وتنذر وتحذر، وأن تقول عندما تؤمر بمعصية: لا سمع ولا طاعة. وأن تؤلب القوى السياسية على السلطة إذا طغت، فتسقطها بغير العنف والدم.

إن تكوين هذه الأحزاب أو الجماعات السياسية أصبحت وسيلة لازمة لمقاومة طغيان السلطات الحاكمة ومحاسبتها، وردها إلى سواء الصراط، أو إسقاطها ليحل غيرها محلها، وهي التي يمكن بها الاحتساب على الحكومة، والقيام بواجب النصيحة والأمر بالمعروف، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

وربما يتصور بعض المخلصين أن الدولة التي تحكم بشرع الله، وترجع في كل أمورها إلى حكمة، لا تحتاج إلى كل هذا، فهي دولة ملتزمة وقافة عند حدود الله تعالى.

فعلى العاملين أن يجاهدوا حتى تقوم هذه الدولة المنشودة: فإذا قامت كانت كما

وصفها الله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ (١).

وحينئذ عليهم أن يسلموا لها الزمام، وأن يمنحوها كامل الولاء والطاعة والتأييد.

وأحب أن أقول لهؤلاء: إن «الدولة الإسلامية» ليست هي «الدولة الدينية» التي عرفت في مجتمعات أخرى، أعني: إنها دولة مدنية تحتكم إلى الشريعة، رئيسها ليس «إماما معصوما»، وأعضاؤها ليسوا «كهنة مقدسين» بل هم بشر يصيبون ويخطئون، ويحسنون ويسئون، ويطيعون ويعصون، وعلى الناس أن يعينوهم إذا أحسنوا، ويقوموهم إذا أساءوا، ويرفضوا أمرهم إذا أمروا بمعصية، كما قال أبو بكر رضى الله عنه في خطابه الأول، بل كما قال النبي ﷺ: «السمع والطاعة حتى على المرء المسلم فيما أحب وكره، ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة» (٢).

وإذا انتفت العصمة والقداصة فكل الناس بشر، لا يؤمن أن تغرهم الحياة الدنيا ويغرمهم بالله العرور، فيستبدوا ويظلموا، وأشد أنواع الاستبداد خطرا ما كان باسم الدين، فإذا لم توضع الصواب، وتهدى السبل لمعه من الوقوع، وإزالته إذا وقع، حاق الضرر بالأمة، وأصاب شرره الدين أيضا.

ولهذا كان إيجاد قوى منظمة تعمل في وضع النهار، وتقدر على أن تعين المحسن وتقوم المسمى، أمرا يرحب به الشرع ويؤيده، لما وراءه من جلب المصالح ودرء المفاسد. وأكبر الخطأ أن تظن الدولة، أو يظن بعض الموالين لها: أن الحق معها وحدها، والصواب دائما في جانبها، وأن من خالفها فهو على خطأ، بل على باطل.

ولقد رأينا المعتزلة حين استقلوا بالحكم، وانفردوا بالسلطان في عهد الخليفة المأمون ابن الرشيد، وفي عهدي الواثق والمعتصم من بعده، أرادوا أن يفرضوا رأيهم على الكافة، وأن يمحوا الرأي الآخر، من خريطة الفكر، وقاوموا بالسوط والسيف رأى الفئات الأخرى، التي لا ترى رأيهم في القضية الكبرى التي أثاروها والمعروفة في تاريخ العقيدة والفكر باسم قضية «خلق القرآن».

(٢) متفق عليه عن ابن عمر.

(١) الحج: ٤١.

وكانت محنة عيفة شديدة العف، أودى فيها رجال كبار، وأئمة عظام، على رأسهم الإمام التقى الورع أحمد بن حنبل.

وسجل التاريخ على القوم الذين زعموا أنهم أهل العقل وأحرار الفكر، هذه الجريمة المخزية التي يبدى لها الجبين، وهى. جريمة اضطهاد المعارضين فى الرأى، إلى حد السجن والضرب والتعذيب، ولو كانوا من كبار العلماء.

تعدد الأحزاب كتعدد المذاهب:

وعندما يجيز مبدأ التعدد الحزبى داخل الدولة الإسلامية، فليس معناه أن تتعدد الأحزاب، والتجمعات بتعدد أشخاص معينين، يحتلفون على أعراض ذاتية، أو مصالح شخصية، فهذا حزب فلان، وذلك حزب علان، وآخر حزب هيان بن بيان. جمعوا الناس على ذواتهم، وأداروهم فى أفلاكهم.

ومثل ذلك التعدد المبني على أساس عبرى، أو إقليمى، أو طبقى، أو غير ذلك من إفرازات العصبية، التى يبرأ منها الإسلام.

إنما التعدد المشروع هو تعدد الأفكار والمناهج والسياسات يطرحها كل فريق مؤيدة بالحجج والأسايد، فيناصرها من يؤمن بها، ولا يرى الإصلاح إلا من خلالها.

وتعدد الأحزاب فى مجال السياسة أشبه شىء بتعدد المذاهب فى مجال الفقه.

إن المذهب الفقهى هو مدرسة فكرية لها أصولها الخاصة فى فهم الشريعة، والاستنباط من أدلتها التفصيلية فى ضوئها، وأتباع المذهب هم فى الأصل تلاميذ فى هذه المدرسة يؤمنون بأنها أدنى إلى الصواب من غيرها، وأهدى سبيلا، فهم أشبه بحرب فكرى التقى أصحابه على هذه الأصول، ونصروها بحكم اعتقادهم أنها أرجح وأولى، وإن كان ذلك لا يعنى بطلان ما عداها.

ومثل ذلك الحزب: أنه مذهب فى السياسة، له فلسفته وأصوله ومناهجه المستمدة أساسا من الإسلام الرحب. وأعضاء الحزب أشبه بأتباع مذهب الفقهى، كل يؤيد ما يراه أولى بالصواب، وأحق بالترجيح.

قد تتفق مجموعة من الناس على أن الشورى ملزمة، وأن الخليفة أو رئيس الدولة

يتمتع بانتخاباً عاماً، وأن مدة رئاسته محددة ثم يعاد انتخابه مرة أخرى، وأن أهل الشورى هم الذين يرضاهم الناس عن طريق الانتخاب، وأن للمرأة حق الانتخاب وحق الترشيح للمجلس، وأن للدولة حق التدخل لتسعير السلع، وإيجار الأرض والعقار وأجور العاملين، وأرباح التجارة، وأن الأرض تستغل بطريق المزارعة لا بطريق المؤاجرة، وأن هي المال حقوقاً سوى الزكاة، وأن الأصل في العلاقات الخارجية السلم، وأن أهل اندمة يعفون من الحرية إذا أدوا الخدمة العسكرية وهي ما يقابل الزكاة التي تؤخذ من المسلم .. إلخ .

وقد تلتقى مجموعة أخرى من « المحافظين » يعارضون أولئك « المجددين » أو أدعياء التجديد في بطرهم ، فيرون الشورى معلمة لا ملزمة ، وأن رئيس الدولة يختاره أهل الحل والعقد ، ويختار مدى الحياة ، وأن الانتخاب ليس وسيلة شرعية ، والمرأة ليس لها حق الترشيح ولا حق التصويت، وأن الاقتصاد حر، والملكية مطلقة ، وأن الأصل في العلاقات الخارجية هو الحرب ، وأن الخليفة أو الرئيس هو صاحب الحق في إعلان الحرب أو قبول السلم ، وغير ذلك من الأفكار والمفاهيم التي تشمل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية وغيرها .

وقد توجد مجموعة أخرى لا هي مع هؤلاء ولا مع أولئك ، بل توافق هؤلاء في أشياء وأولئك في أشياء .

فإذا انتصرت فئة من هذه الفئات ، وأصبحت مقاليد السلطة بيدها ، فهل تلغى الفئات الأخرى من الوجود ، وتهيل على أفكارها التراب ، لمجرد أنها صاحبة السلطان ؟
هل الاستيلاء على السلطة هو الذي يعطى الأفكار حق البقاء ؟ والحرمان من السلطة يقضى عليها بانعفاء ؟

إن النصر الصحيح يقول . لا ، فمن حق كل فكرة أن تعبر عن نفسها ما دام معها اعتبار وجهه بسندها ، ولها أنصار يؤيدونها .

أما ما سكره في ميدان السياسة فهو ما سكره في ميدان الفقه: التقليد العبي والعصية العمياء، وإضفاء القداسة على بعض الزعامات كأبهم أنبياء، وهذا هو مسع الوبال والخيال .
التعدد والاختلاف :

ومن الشبهات التي أثبتت ها : أن مبدأ « التعدد » أو « التعددية » - كما هو المصطلح

السائد - يتنافى مع الوحدة التي يفرضها الإسلام ، ويعتبرها صنو الإيمان كما يعتبر الاختلاف أو التفرق أخا للكفر والجاهلية .

وقد قال تعالى: ﴿واعتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾^(١) وقال: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٢).

وفى الحديث : « لا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا »^(٣) .

وأود أن أنه ما على حقيقة مهمة ، وهي أن التعدد لا يعنى بالضرورة التفرق ، كما أن بعض الاختلاف ليس ممقوتا ، مثل الاختلاف فى رأى نتيجة الاختلاف فى الاجتهاد ؛ ولهذا اختلف الصحابة فى مسائل فروعية كثيرة ، ولم يضرهم ذلك شيئا . بل اختلفوا فى عصر النبى ﷺ فى بعض القضايا مثل اختلافهم فى صلاة العصر فى طريقهم إلى بنى قريظة . وهى قضية مشهورة ، ولم يوجه الرسول الكريم لوما إلى أى من الفريقين المختلفين .

وقد اعتبر بعضهم هذا النوع من الاختلاف من باب الرحمة التى وسع بها على الأمة وفيها ورد الأثر « اختلاف أمتى رحمة » وفيه ألف كتاب « رحمة الأمة باختلاف الأئمة » .

ونقلوا عن الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز أنه لم يكن يود أن الصحابة لم يختلفوا ؛ لأن اختلافهم فتح باب السعة والمروية واليسر للأئمة ، بتعدد المشارب وتنوع الممارع .

وبعضهم جعل اختلاف الرحمة يتمثل فى اختلاف الناس فى علومهم وصاعاتهم ، وبذلك تسد الثغرات وتلبى الحاجات المتعددة والمتنوعة للجماعات .

والقرآن يعتبر اختلاف الألسنة والألوان آية من آيات الله تعالى فى خلقه ، يعقلها العالمون منهم: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالاختلاف ألسنتكم وألوانكم إن فى ذلك لآيات للعالمين﴾^(٤) .

فليس كل الاختلاف شرا ، بل الاختلاف قسمان : اختلاف تنوع ، واختلاف تضاد ، والأول محمود ، والآخر مذموم^(٥) .

(١) آل عمران : ١٠٣ . (٢) آل عمران : ١٠٥ .

(٣) متفق عليه . (٤) الروم : ٢٢ .

(٥) انظر فى ذلك : كتابى « الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم » ، ط . دار لواء

ولطالما ذكرت في كتبي ومحاضراتي أنه لا مانع أن تتعدد الجماعات العاملة للإسلام ما دامت الوحدة متعذرة عليهم بحكم اختلاف أهدافهم واختلاف مناهجهم، واختلاف مفاهيمهم، واختلاف ثقافتهم ببعضهم البعض .

على أن يكون هذا التعدد تعدد تنوع وتخصص لا تعدد تعارض وتناقض ، يقف الجميع صفًا واحدًا في كل القضايا المصيرية التي تتعلق بالوجود الإسلامي وبالعقيدة الإسلامية وبالشرعية الإسلامية ، وبالأمة الإسلامية .

وعلى أية حال يكون حسن الظن والتماس العذر فصيلة يتصف بها جميع الأطراف فلا تأثيم ولا تصيل ولا تكفير . بل نواص بالحق ، ونواص بالصبر ، وتناصح في الدين ، مع التزام الحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن .

ومثل هذا التعدد أو الاختلاف - اختلاف التنوع - لا يؤدي إلى تفرق ولا عداوة ، ولا يلبس الأمة شيعة ، ويذيق بعضها بأس بعض ، بل هو تعدد واختلاف في ظل الأمة الواحدة، ذات العقيدة الواحدة. فلا خوف منه ، ولا خطر فيه ، بل هو ظاهرة صحية .

نقول هذا قبل قيام الدولة الإسلامية ، ونقوله بعد قيام الدولة الإسلامية ، فهي دولة لا تضيق بالخلاف ذرعا ، ولا تحكم بالإعدام على كل الأفكار التي تبتها قبها جماعات قلها ، لأن الأفكار لا تموت ولا تقبل حكم الإعدام ، ما لم تمت هي من نفسها بظهور أفكار أقوى منها .

التعدد مبدأ مستوردا :

ومن الشبهات التي تثارها أيضا : ما يقال : إن التعدد الحزبي مبدأ مستورد من الديمقراطية الغربية ، وليس مبدأ إسلاميا أصيلا نابعا منا ، وصادرا عنا ، وقد نهينا أن نتشبه بغيرنا ، ونفقد ذاتيتنا « ومن تشبه بقوم فهو منهم » .

والواجب أن يكون لنا استقلالنا المعنوي والسياسي ، فلا نتبع سر غيرنا شبرا بشبر ، وذراعا بذراع .

ونحن نقول : إن الذي نهينا عنه ، وحذرنا منه ، هو : التقليد الأعمى لغيرنا بحيث نغدو مجرد ذبول تتبع ولا تُتبع ، وتمضي خلف غيرها في كل شيء « حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه » .

والتشبه الممنوع هو ما كان تشبها فيها هو من علامات تميزهم الديني كلبس الصليب
للمنصارى ، والزيار للمجوس ، ونحو ذلك ، مما يدخل صاحبه في زمرة المتشبه بهم ،
ويحيله كأنه واحد منهم .

أما الاقتباس منهم فيما عدا ذلك مما هو من شؤون الحياة المتطورة فلا حرج فيه ، ولا
جناح على من فعله ، والحكمة ضالة المؤمن أذى وجدها فهو أحق الناس بها .

وقد حفر الرسول ﷺ خندقا حول المدينة ، ولم تكن مكيدة تعرفها العرب ، إنما هي
من أساليب الفرس ، أشار بها سلمان رضى الله عنه .

واتخذ الرسول ﷺ خاتما يختم به كبه ، حين قيل له : إن الملوك لا يقبلون الكتاب
إلا إذا كان مختوما .

واقبس عمر نظام الخراج ، ونظام الديوان .

واقبس معاوية نظام البريد .

واقبس من بعده أنظمة مختلفة .

وعلى هذا لا غضاظة ولا حرج من اقتباس مبدأ التعدد الحزبى من الديمقراطية
الغربية بشرطين :

أولهما : أن جد فى ذلك مصلحة حقيقية لنا ، ولا يضرنا أن نخشى من بعض
المقاسد من جرائه ، منهم أن يكون نفعه أكبر من ضرره . فإن مى الشريعة على اعتبار
المصالح الخالصة أو العالبة ، وعلى إلغاء المقاسد الخالصة أو الراجعة . وقوله تعالى فى
الحمر والميسر : ﴿ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَّفْعِهِمَا ﴾ (١) أصل
فى هذا الباب .

وثانيهما : أن نعدل ونطور فيما نقبسه ، حتى يتفق مع قيما الدينية ومثلا الأخلاقية ،
وأحكامنا الشرعية ، وتقاليدنا المرعية .

ولا يجبرنا أحد أن نأخذ النظام بحذافيره وتفصيله ، ومنها : التعصب للحرب بالحق
وبالباطل ، ونصرته ظالما ومظلوما ، على ظاهر ما كان يقوله العرب فى الجاهلية : وانصر

(١) البقرة : ٢٩١ .

أحلك طائفا أو مظلوما ، قل أن يعدل الرسول عليه الصلاة والسلام مفهومها لهم ، ويهسرهما تفسيراً يجعل لهما معنى آخر ، فنصره طائفا بأن تأخذ فوق يديه ، وتمنعه من الصلح ، فبذلك تنصره على هوى نفسه ، ووسوسة شيطانه .

لمن الولاء؟

ومن التسهات التي أثرت كذلك : ما قيل من أن وجود أحزاب داخل الدولة الإسلامية يقسم ولاء الفرد بين حزبه الذي ينتمى إليه ، ودولته التي يابغها على السمع والطاعة والنصرة والمعونة .

هذا صحيح إذا كان الفرد سيتخذ موقف المعارضة للدولة في كل شيء ، والتأييد لحزبه في كل شيء . وهذا ما لا نقول به .

إن ولاء المسلم إنما هو لله ورسوله ولجماعة المؤمنين ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ . وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنْ حَرَبَ اللَّهُ هُمْ الْغَالُونَ ﴾ (١) .

واستملاء فرد المسلم إلى قبيلة أو إقليم ، أو جمعية ، أو نقابة ، أو اتحاد أو حزب - لا ينافي انتماءه للدولة وولائه لها .

فإن هذه الولاءات والانتماءات كلها مشدودة إلى أصل واحد هو الولاء لله ورسوله وللمؤمنين ، والمختلص كل المختلص هو اتحاد الكافرين أولياء من دون المؤمنين : ﴿ أَيْتَفُونَ عِندَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ (٢) ، ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ (٣) .

وإذا كان النمط الحزبي المعهود هو تأييد الفرد لحزبه في مواقفه ، وإن اعتقد أنه مضل يفتي ، ومعارضة الدولة وإن اعتقد أنها على حق ، فهذا ما لا نقره ولا ندعو إليه ، وما ينبغي تعديله إلى صيغة تتفق وقيم الإسلام وأحكامه وآدابه .

الإمام علي يقر وجود حزب الخوارج :

وبدا رجعنا إلى تراثنا الخصب ، وإلى منة راشرين خاصة - وهم الذين أمرنا أن

(١) السنة ٥٥، ٥٦ .

(٢) النساء : ١٣٩ .

(٣) الممتحنة : ١ .

تتبع سنتهم ونعص عليها بالواجد - نجد أن أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضي الله عنه وكرم الله وجهه سمح بوجود حزب مخالف له في سياسته ومنهجه إلى حد انتهى به إلى اتهامه بالكفر والمروق، وهو ابن الإسلام البكر، ولم يكتفوا بهذا الموقف المظري الفكري، فسلوا عليه السيوف، وأعلنوا عليه الحرب، واستحلوا دمه ودم من ناصره، بدعوى أنه حكم الرجال في دين الله، ولا حكم إلا لله بنص القرآن الكريم: ﴿إِنْ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ (١).

وحيث سمع الإمام على رضي الله عنه هذه الكلمة، رد عليهم بحملته التي أصبحت مثلاً يرويه التاريخ، وذلك قوله: كلمة حق يراد بها باطل!

ومع هذا لم يبلغ وجودهم، ولم يأمر بمضاردتهم وملاحقتهم، حتى لا يبقى لهم أثر، بل قال لهم في صراحة وجلالة: لكم علينا ثلاث: ألا تمسككم مساجد الله. ولا حرمة من المي، ما دامت أيديكم في أيدينا، ولا نبذكم بقتال.

هذا وهم الخوارج، الذي يمثلون المعارضة المسلحة، والقوة التي بلغت بها اشجاعة حد التهور.

أنا أعلم أن الإمام الشهيد حسن البناء، أنكر قيام الحزبية وتعدد الأحزاب في الإسلام وهو اجتهد منه رضي الله عنه، لما رآه في زمة من حزبية فرقت الأمة في مواجهة عدوها، وهي أحزاب اجتمعت على أشخاص لا على أهداف واضحة، وما هي محددة، وقد قال عن رجال الأحزاب، وزعمائها في بعض رسائله: إن المستعمر يفرقهم بعشيرة عن بعض، ويجمعهم عليه، فلا يقصدون إلا داره، ولا يجتمعون إلا رواده!

ولا بأس أن يخالف اجتهدنا اجتهد إمامنا رحمه الله، فهو لم يحجر على من بعده أن يجتهدوا كما اجتهد، وخصوصاً إذا تغيرت الظروف وتطورت الأوضاع والأفكار. وبعد لو عاش إلى اليوم لرأى ما رأينا، فإن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والحال. ولا سيما في أمور السياسة الكثيرة التغير.

والعارفون بحسن البناء يعلمون أنه لم يكن جامداً ولا متحجراً، بل كان يتطور، ويطور أفكاره وسياسته، وفقاً لما يتبين له من الأدلة والاعتبارات.

(١) يوسف: ٤٠.

والعلمانيون يصورون الدولة الإسلامية المبتعثة بأنها الدولة التي لا تسمح صوت يرتفع، أو يرأى يعارض، أو بجماعة تقول: لم؟ بله: لا !

والواقع ينطق بأن في الساحة قوى مختلفة، وجماعات متعددة، تطلق من الإقرار بالإسلام، والانقياد له، ولكنها مختلفة الرؤى والمفاهيم والبرامج والخطط، فإذا قدر لبعضها أن يمتلك زمام السلطة بوسيلة أو بأخرى، فهل يأذن لسائر الجماعات والقوى بالبقاء والاستمرار أم يقضى عليها بأن تختفى من المسرح، وتتوارى إلى الأبد؟

إن الأرشد والأوفق أن تظل هذه القوى في الساحة داعية موجهة، أمرة بالمعروف، ناهية عن المنكر، ناصحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم.

وإن كان تعدد الأحزاب والقوى السياسية مشروعاً في ظل الدولة الإسلامية، الملتزمة بأحكام الإسلام، فمن باب أولى أن يكون تعدد الجماعات والأحزاب مشروعاً قبل قيام دولة الإسلام، فلا مانع أن يوجد في ساحة العمل الإسلامي أكثر من جماعة تسعى لإقامة المجتمع المسلم، والدولة المسلمة، وتجاهد في سبيل الله بكل وسيلة مشروعة .

ومما يجب التنبيه عليه، ولا يحسن السكوت عنه هنا: ما يشيعه بعض الأفراد وبعض الفئات التي تحمل النسب الإسلامي، من أفكار تتعلق بهذا الجانب.

من ذلك ما صدر لبعضهم من حكم أو فتوى تجعل أي تكوين لجماعة، أو انتساب إليها عملاً محرماً، وابتداعاً في الدين لم يأذن به الله، سواء سميت هذه المؤسسة جماعة أو جمعية أو حزباً، أو ما شئت من الأسماء والعناوين.

وهذه جرأة غريبة على دين الله، وتهجم على الشرع بغير بينة، وتحريم لما أحل الله بغير سلطان. فالأصل في الأشياء والتصرفات المتعلقة بعادات الناس ومعاملاتهم الإباحة. وتكوين الجماعات العاملة للإسلام منها.

بل الصواب أن تكوين هذه الجماعات مما توجه نصوص الشرع العامة، وقواعده الكلية . فإله تعالى يقول : ﴿وتعاونوا على البر والتقوى﴾ (١)، ويقول : ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾ (٢).

(٢) آل عمران : ١٠٣ .

(١) المائدة : ٢ .

والرسول ﷺ يقول: « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً »^(١)، « يد الله مع الجماعة ومن شذ شذ في النار »^(٢).

والقاعدة الفقهية تقول: « ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ». ومن يؤكد أن خدمة الإسلام في هذا العصر، والحفاظ على كيان أمته، والعمل لإقامة دولته، لا يمكن أن يتم بجهود فردية متناثرة هنا وهناك، بل لابد من عمل جماعي يضم القوى المتشعبة، والجهود المبعثرة والطاقات المعطلة، ويحدد الجميع في صف منظم، يعرف هدفه، ويحدد طريقه.

يؤكد هذا أن القوى المعادية للإسلام، والتي تعمل لأهداف أخرى، لا تعمل متفرقة، بل في صورة كتل قوية ومؤسسات جماعية كبرى، تملك أصحم القوى المادية والبشرية.

فكيف يواجهها فرادى متفرقين، والمركة تفتضي رص الجميع في صف واحد، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُورٌ﴾^(٣).

إن العمل الجماعي لصرة الإسلام، وتحرير أرضه، وتوحيد أمته، وإعلاء كلمته فريضة وضرورة. فريضة يوجبها الدين، وضرورة يحتمها الواقع، والعمل الجماعي يعنى تكوين جماعات أو أحزاب تقوم بهذا الواجب.

وهناك على النقيض من هذه الفكرة فكرة أخرى: ترى العمل الجماعي فريضة، وتختصر هذه الفريضة في جماعة معينة ترى أنها وحدها تمثل الحق الخالص، وما سواها هو الباطل: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾^(٤).

وبعبارة أخرى تصف هذه الفئة نفسها بأنها « جماعة المسلمين »، وليست مجرد « جماعة من المسلمين » وما دامت هي جماعة المسلمين فكل من فارقها فقد فارق الجماعة، وكل من لم يدخل فيها، فليس في جماعة المسلمين!

وكل ما جاء من أحاديث عن « الجماعة » ولزوم « الجماعة »، ومفارقة « الجماعة » تنزل على جماعتها.

(١) متفق عليه عن أبي موسى رواه أيضا الترمذي والنسائي كما في صحيح الجامع الصغير (٦٦٥٤)

(٢) رواه الترمذي في سننه من حديث ابن عمر.

(٣) الصف: ٤. (٤) يونس: ٣٢.

وهذا النوع من الاستدلال، وتنزيل المصوص على غير ما جاءت له، باب شر على الأمة؛ لأنه يضع الأدلة في غير مواضعها.

ومن هؤلاء من يجعل الحق مع جماعته أو حزبه - ن غيره، لمبررات موضوعية يسبغها على حزبه أو جماعته وحدها، وينفيها عن سواها.

وكثيرا ما يضع بعضهم أوصافا فكرية وعملية، عقديّة وحلقية، يحدد بها جماعة الحق، أو «حزب الحق» لتطبق على جماعته دون غيرها، وهذا نوع من التكلف والتعسف لا يقبله منطق العلم.

وثمت آخرون يجعلون التقدم الرمى هو المعيار الأوحّد، فمن سبق غيره فهو الجدير بأن يكون هو صاحب الحق، أو محتكر الحق والحقيقة.

حتى زعم بعض الأحزاب في بعض البلاد الإسلامية أنه وحده يمثل الحق؛ لأنه الحزب الأول الذي أخذ زمام المبادرة، وكل حزب يشكل بعد ذلك يجب أن يلغى نفسه، ولا حق له في البقاء؛ لأن قبول الجماهير له بمثابة المابة له، وفي الحديث: «إذا بويح الخيفتين، فاقتلوا الآخر منهما»^(١)!!

إن هذه الفتاوى الجاهلة الجريئة من أناس لم ترسخ أقدامهم في علوم الشريعة. هي التي تورّد الأمة شر الموارد، وتوقعها في شر المهالك. ولقد قال بعض الفقهاء في العصور الماضية حين رأى فتاوى بعض من يتسبون إلى العلم: لبعض من يفتى الناس اليوم أحقّ بالنسجن من السراق! وذلك لأن السراق يفسدون دنيا الناس، وهؤلاء يفسدون عليهم دينهم.

فكيف لو رأى أولئك الفقهاء ما نقرأ أو نسمع من فتاوى رمانا؟ ولا حول ولا قوة إلا بالله.

(١) رواه أحمد ومسلم عن أبي سعيد، كما في صحيح الجامع الصغير (٤٦١).

سماحة الإسلام وعدله

مع غير المسلمين

س : من المعروف لدى المتدينين عامة، بأى دين كان، أن كل دين يطلب من أتباعه الاعتزاز به، والولاء له، والمودة لكل من آمن به، والكفر بكل ما سواه، واعتقاد أنه وحده على الحق، وكل ما سواه هو الباطل، والإسلام أحد هذه الأديان ولا شك

وربما زاد هذا الأمر حدة عند بعض المتدينين، فانتهت به غيرته على دينه إلى معاداة كل المخالفين له، وإضرار الكراهية لهم، والحقد عليهم، بل قد يتفاقم ذلك إلى حد الاعتقاد باستباحة أموالهم ودمانهم، ولا يرى فى ذلك إثماً ولا حرجاً، بل قد يظن أنه يتقرب بذلك إلى الله تعالى !!

وهذا - ولا ريب - أمر فى غاية الخطورة عندما يكون المخالفون أخوة فى الوطن وجزءاً من شعب واحد يضم المسلمين وغير المسلمين، فهنا يتمزق الصف، وتنفرد الكلمة، ويتعامل الجميع من خلال سوء الظن والخوف، ويزداد الأمر سوءاً وشرّاً إذا تنهت لذلك القوى الأجنبية الماكرة، فزادت من أسباب الفرقة ونفخت فى الجمره حتى توقد وتحرق الجميع وهى تنفرج.

لهذا نرجو من فضيلتكم إلقاء الضوء على هذه القضية، وبيان موقف الإسلام من غير المسلمين وخصوصاً إذا كانوا أقلية فى وسط أكثرية مسلمة، وذلك حتى لا يساء فهم الإسلام، أو يظلم تصرفات بعض أبنائه، الذين لم يحسنوا فقهه ولا العمل به.

نفع الله بكم، وزادكم توفيقاً .

ى . ع . ل

ج : الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه، وبعد :

فهذه القضية - موقف الإسلام من غير المسلمين - من أهم القضايا التي يجب أن توضح فيها الحقائق، وتزال الشبهات، وتصحح الأفهام، من أهل العلم الراشح، حتى لا يسب إلى الإسلام ما هو براء منه، وحتى لا يقع بعض بئائه في أخطاء أو إحراجات يرفضها الإسلام، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا.

وقد كتبت في ذلك كتابا نشر في عدة أقطار، وطبع عدة مرات، وترجم إلى عدة لغات، وهو: « غير المسلمين في المجتمع الإسلامي » .

حقائق يجب التنبه عليها:

وخلاصة ما يحسن قوله هنا - قبل بيان موقف الإسلام - يكره في الحقائق التالية :

أولا : لا يجوز أن تحمل تصرفات بعض المسلمين - ممن ضاق أفقهم أو ساءت تربيتهم - على الإسلام . فمن المقطوع به: أن الإسلام حجة على المسلمين. وليس المسلمون حجة على الإسلام. وكم ابتلى الإسلام بأناس ينسبون إليه، ويحسبون عليه، ولكمهم يؤدونه بسلوكم أكثر مما يؤذيه أعداؤه الذين يكيدون له حفية، أو يقاتنونه جهرة. وقد بما قالوا. عدو عاقل حير من صديق أحمق. وقال الشاعر:

لكل داء دواء يستطب به . . . إلا الحماسة أعيت من يداويها !

ثانيا : إن هؤلاء الجهال والحمقى ممن يتعصبون ضد محالفيهم في الدين، ويسئون التعامل معهم بلا مبرر، وينتهى ببعضهم الغلو إلى استباحة أموالهم أو دمائهم، هؤلاء لم يسلم من أذاهم أيضا إخوانهم في الدين من المسلمين، بل هم يبدأون بالتصاول عليهم، والاتهام لهم في إيمانهم وتدينهم، إلى حد قد ينتهي تكفيرهم وإخراجهم من الملة والتقرب إلى الله باستباحة حرمانهم، وهذا ما يفعله الغلو والتطع بأهله. وهذا ما رأيناه في الحوارج قديما، ولسنا في حلفائهم حديثا، ومبعث ذلك هو العرور الحمى، والعجب القاتل، الذي يجعل صاحبه ينظر إلى نفسه أنه ملك، وأن الآخرين كلهم شياطين. والإعجاب بالفسر أحد المهلكات.

ثالثا: إن هذا التعصب الذي نراه ونلمسه عند بعض المتدينين، كثيرا ما تكون أسبابه غير دينية، وإن لبس لبوس الدين، بل قد تكون أسبابه - عند الدراسة والتعمق - أسبابا اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، ولهذا تراه يظهر في بعض المناطق دون بعض؛ لأن

الظروف الاجتماعية علاساتها وتعقيداتها الموروثة، هي التي بذرت هذه البذرة وساعدت على نموها، فمن الظلم بحقيقة أن ينتهم الدين بأنه وراء هذه السلوكيات المتطرفة .

رابعاً: إن بعض ما يراه من التعصب لدى بعض المسلمين، قد يكون رد فعل لتعصب آخر من إخوانهم ومواطنيهم من غير المسلمين، وليس من الإنصاف أن تنتهم الأكثرية دائماً بالتعصب ضد الأقلية، فكثيراً ما تندفع الأقلية أو أفرادها تحت تأثير مشاعر الخوف - وإن لم يكن له أصل - أو الشائعات والمبالغات إلى تصرفات تتسم - أو تفسر - بالكيد للأغلبية، وفي هذا الجو الذي تترلزل فيه الثقة بين عناصر الوطن الواحد، تروج الشائعات، وتصحح الحجة قن، ولا يحرز أحد على مواجهته الأمر بصراحة، وعلاجه من جذوره.

موقف الإسلام من غير المسلمين :

في ضوء هذه الحقائق التي لا يسعني أن تغفل أو د أن أثير بإيجاز موقف الإسلام من المخالفة - أو من غير المسلمين من أصحاب الأديان الأخرى.

من المعروف: أن أصحاب الأديان المخالفة للإسلام صنفان:

١- صنف هم أصحاب الديانات الوثنية أو الوضعية. مثل: أمشركين عباد الأوثان، والمجوس عباد النار، والعصاة عباد الكواكب.

٢- وصنف هم أصحاب الديانات السماوية أو الكتابية، وهم الذين لهم دين سماوي في الأصل، ولهم كتاب منزل من عند الله كاليهود والنصارى، وهم الذين يسميهم القرآن « أهل الكتاب » تلطفاً بهم، وإيتائاً لهم.

وهؤلاء الكتابيون لهم معاملة متميزة في الإسلام. فقد أباح مؤاكلتهم واعتبر طعامهم حلالاً طيباً، كما أباح مصاهرتهم والتزوج منهم، كما قال تعالى في سورة المائدة: ﴿ وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلَلٌ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ . . ﴾ (١).

والمصاهرة أحد الرابطين الأساسيين اللذين يربطان الشر بعضهم ببعض. كما قال تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا ﴾ (٢).

(١) المائدة: ٥٥.

(٢) الفرقان: ٥٤.

كما أن الروح هي نظر الإسلام يقوم على السكون والمودة والرحمة، وهي دعائم الحياة الزوجية في القرآن: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ (١).

ومعنى زواج المسلم من كاتبة أن يكون أصهاره وأجداد أولاده وجداتهم، وأحوالهم وخالاتهم، وأولاد أحوالهم وخالاتهم من أهل الكتاب، وهؤلاء لهم حقوق صلة الرحم وذوي القربى التي يفرضها الإسلام.

ولا يجد في السماحة مع المخالف في الدين أرحب ولا أعلى من هذا الأفق الذي وجدناه في شريعة الإسلام.

وثبت تقسيم آخر للمخالفين في الدين، من حيث موقفهم من دولة الإسلام وأمة الإسلام، فهم إما محاربون، وإما مسلمون معاهدون.

فالمحاربون هم الذين يعادون المسلمين ويقاثلونهم، وهؤلاء لهم أحكامهم التي تنظم العلاقة بهم، وتفرض أخلاقاً وآداباً معينة في معاملتهم حتى في حالة الحرب، فلا عدوان، ولا عذر، ولا تمثيل بحثة، ولا قطع لشجر، ولا هدم لباء، ولا قتل لصبي ولا امرأة ولا شيخ، وإنما يقتل من يقاثل... إلخ ما هو مقرر ومتصل في كتب «السير» أو «الجهاد» في الفقه الإسلامي.

والمسلمون أو المعاهدون، يؤمى لهم بعهدهم، ويعطون حقهم من الر والقسط والصلة.

ومن الخطأ والخطر هنا: الخطأ بين الصنفين على اعتبار أنهم جميعاً كفار، لا يؤمنون برسالة محمد حاتم رسل الله ﷺ، ولا يصدقون بالقرآن آخر كتب الله.

وقد فرق القرآن بين الصنفين تعريفاً واضحاً، في آيتين كريمتين تعتبران دستوراً محكماً في تحديد العلاقة بغير المسلمين. يقول تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ. إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (٢). والبر هو: الخير. والقسط:

(٢) المتحفة: ٨، ٩.

(١) الروم: ٢١.

هو العدل، وقد نزلت هاتان الآيتان في شأن المشركين، كما دلت على ذلك أسباب نزول السورة. فأهل الكتاب أولى بالبر والقسط.

ثم إن المعاهدين صنفان :

أ - من لهم عهد مؤقت، وهؤلاء يتم إليهم عهدهم إلى مدتهم .

ب - والثاني من لهم عهد دائم ومؤبد وهم الذين يسميهم المسلمون « أهل الدمة » بمعنى أن لهم ذمة الله تعالى، وذمة رسوله ﷺ، وذمة جماعة المسلمين. وهم الذين قال فيهم الفقه الإسلامي: لهم ما لنا، وعليهم ما علينا، أى في الجملة إلا ما اقتضته طبيعة الاختلاف الدينى.

وأهل الذمة يحملون « جسية دار الإسلام » وتعبير آخر : هم مواطنون في الدولة الإسلامية.

فليست عبارة « أهل الدمة » عبارة ذم أو تقيص، بل هي عبارة توحى بوجوب الرعاية والوفاء، تدبنا وامثالاً لشرع الله.

وإذا كان الإخوة المسيحيون يتأذون من هذا المصطلح، فليغير أو يحدد ، فإن الله لم يتعدنا به ، وقد حذف سيدنا عمر رضى الله عنه ما هو أهم منه ، وهو لفظ « الجزية » ، رغم أنه مذكور في القرآن ، وذلك استجابة لعرب بنى تغلب من النصارى ، الذين أنفوا من هذا الاسم ، وطلبوا أن يؤخذ منهم ما يؤخذ باسم الصدقة ، وإن كان مضاعفا . فوافقهم عمر ، ولم ير في ذلك بأسا ، وقال: هؤلاء القوم حمقى، رضوا بالمعنى ، وأبو الاسم^(١).

وهذا تنبيه من الفاروق على أصل مهم ، وهو النظر إلى المقاصد والمعانى ، لا إلى الأنفاظ والمباني ، والاعتبار بالمسميات لا الأسماء ومن هنا نقول : إنه لا ضرورة للتمسك بلفظ « الجزية » الذى يألف منه إخواننا النصارى فى مصر وأمثالهم فى البلاد العربية والإسلامية ، والذين امتزجوا بالمسلمين ، فأصبحوا يكونون نسيجا قوميا واحدا . فيكفى أن يدفعوا « صرية » أو يشتركوا بأنفسهم فى الدفاع عن الأمة والوطن فتسقط عنهم.

(١) انظر : كتابا وفقه الزكاة ٢ / ٧٠٨ .

وقد بينت في كتابي الآنف الذكر حقوق المواطنين من أهل الذمة من وجوب المحافظة على دمايتهم وأعراضهم وأموالهم ومعابدهم، وجميع حرمانهم، واحترام عقائدهم وشعائهم، والدفاع عنهم تجاه كل عدوان من الخارج وتجنب كل ما يؤغر صدورهم، أو يؤذيهم في أنفسهم أو أهليهم وذريتهم.

حتى إن القرآن ليرتفع بأدب الحوار مع أهل الكتاب إلى أفق رفيع، حين يقول : ﴿ وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ (١).

فإذا كان هكـ طريقتان للحوار أو للجدال إحداهما حسنة، والأخرى أحسن منها، فالمطلوب هو الحوار بالتي هي أحسن.

ويركر القرآن هنا على ذكر مواضع الاتفاق بين المسلمين وأهل الكتاب لا على نقاط التمايز والاختلاف : ﴿ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ ﴾.

وأهل الذمة من أهل الكتاب لهم وضع خاص، والعرب منهم لهم وضع أحص، لاستعرايتهم ودوابيتهم في أمة العرب، وتكلمتهم بلغة القرآن، وتثريتهم للثقافة الإسلامية، واشتراكهم في المواريت الثقافية والحضارية للمسلمين بصورة أكبر من غيرهم، فهم مسلمون بالحضارة والثقافة، وإن كانوا مسيحيين بالعقيدة والطقوس، وهذا ما قلته منذ سنوات للدكتور لويس عوض حين زار قطر واشترك في ندوة في « نادى الجزيرة » الثقافي، وطلب منى التعقيب عليها.

واحقوق التي قررها الإسلام ليست مجرد حبر على ورق، بل هي حقوق مقدسة قررتها شريعة الله، فلا يملك أحد من الناس أن يبتليها، وهي حقوق تحوطها وتحرسها ضمانات متعددة: ضمانة العقيدة في ضمير كل فرد مسلم، يتعبد بامثال أمر الله، واجتناب نهيه، وضمان الضمير الإسلامي العام، الذي يتمثل في المجتمع كله، وخصوصا الفقهاء والأصلاء من حراس الشريعة، والقضاة العدول الأقوياء، الذي رأينا منهم من حكم على الأمراء والخلفاء لحساب من ظلم من أهل الذمة.

(١) المكبوت ٤٦٠.

وقد رأينا الإمام الأوراعى يقف مع جماعة من أهل الذمة فى لبنان ضد الأمير العباسى قريب الخليفة .

وقد رأينا الإمام ابن تيمية يخاطب تيمور لنگ فى فكاك الأسرى عده، فيفرض عليه أن يفلك أسرى المسلمين وخدمهم، فيأبى إلا أن يفرج عن أهل الذمة معهم .

أعلى درجات التسامح عند المسلمين وخدمهم .

ثم إن التسامح الدينى والفكرى له درجات ومراتب:

فالدرجة الدنيا من التسامح : أن تدع لمخالفك حرية دية وعقيدته، ولا تجبره بالقوة على اعتناق دينك أو مذهبك، بحيث إذا أبى حكمت عليه بالموت أو العذاب أو المصادرة أو النفى، أو غير ذلك من ألوان العقوبات والاضطهادات. فتدع له حرية الاعتقاد، ولكن لا تمكنه من ممارسة واجباته الدينية التى تفرضها عليه عقيدته، والامتناع مما يعتقد تحريمه عليه.

والدرجة الوسطى من التسامح: أن تدع له حق الاعتقاد بما يراه من ديانة ومذهب، ثم لا تضيق عليه بترك أمر يعتقد وجوبه أو فعل أمر يعتقد حرمة. فإذا كان اليهودى يعتقد حرمة العمل يوم السبت، فلا يجوز أن يكلف بعمل فى هذا اليوم؛ لأنه لا يفعله إلا وهو يشعر بمخالفة دينه (١) .

وإذا كان النصرانى يعتقد بوجوب الذهاب إلى الكنيسة يوم الأحد، فلا يجوز أن يمنع ذلك فى هذا اليوم

والدرجة التى تعلو هذه فى التسامح : ألا تضيق على المخالفين فيما يعتقدون حله فى دينهم أو مذهبهم، وإن كنت تعتقد أنه حرام فى دينك أو مذهبك.

وهذا ما كان عليه المسلمون مع المخالفين من أهل الذمة. إذ ارتفعوا إلى الدرجة العليا من التسامح.

(١) فى غاية المنتهى وشرحه من كتب الحاشية: « ويحرم إحصار يهودى فى بيته، وتحريمه باقى بالنسبة إليه، فيشئى شرعا من عمل فى إجارة، لحديث السائى والترمذى وصححه: « وأنتم يهود عليكم خاصة ألا تعدوا فى السبت » . ٦٠٤/٢ .

فقد التزموا احترام كل ما يعتقد غير المسلم أنه حلال في دينه، ووسعوا له في ذلك، ولم يضيقوا عليه بالمع والنحر، وكان يمكنهم أن يحرموا ذلك، مراعاة لشرعية الدولة ودينها، ولا يتهموا بكثير من التعصب أو قليل؛ ذلك لأن الشيء الذي يحله دين من الأديان ليس فرضاً على أتباعه أن يفعلوه.

فإذا كان دين المجوسى يبيح له الزواج من أمه أو أخته فيمكنه أن يتزوج من غيرهما ولا حرج؛ وإذا كان دين الصرائى يحل له أكل الخنزير، فإنه يستطيع أن يعيش عمره دون أن يأكل الخنزير، وفي لحوم البقر والعنم والطير متسع له.

ومثل ذلك الخمر، فإذا كان بعض الكتب المسيحية قد جاء بإباحتها، أو إباحة القليل منها لإصلاح المعدة، فليس من فرائض المسيحية أن يشرب المسيحي الخمر.

فلو أن الإسلام قال للذميين: دعوا زواج المحارم، وشرب الخمر، وأكل الخنازير، مراعاة لشعور إخوانكم المسلمين، لم يكن عليهم في ذلك أى حرج ديسى؛ لأنهم إذا تركوا هذه الأشياء لم يرتكبوا فى دينهم منكراً، ولا أحلوا بواجب مقدس، ومع هذا لم يقل الإسلام ذلك، ولم يشأ أن يضيق على غير المسلمين فى أمر يعتقدون حله، وقال للمسلمين: اتركوهم وما يدينون!

روح التسامح عند المسلمين :

على أن هناك شيئاً آخر لا يدخل فى نطاق الحقوق التى تنظمها القوانين، ويلزم بها القضاء، وتشرف على تنفيذها الحكومات.

ذلك هو روح السماحة التى تبدو فى حسن المعاشرة، ولطف المعاملة، ورعاية الجوار، وسعة المشاعر الإنسانية من البر والرحمة والإحسان، وهى الأمور التى تحتاج إليها الحياة اليومية، ولا يغنى فيها قانون ولا قضاء. وهذه روح لا تكاد توجد فى غير المجتمع الإسلامى.

تجلى هذه السماحة فى مثل قول القرآن فى شأن الوالدين المشركين اللذين يحاولان إخراج أبهما من التوحيد إلى الشرك: ﴿وَصَاحِبَهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ (١).

(١) لقمان: ١٥.

وفى ترغيب القرآن فى البر والإقسط إلى المخالفين الذين لم يقاتلوا المسلمين فى الدين كما فى آية المحتحنة (١) .

وفى قول القرآن يصف الأبرار من عباد الله: ﴿ وَيُطْعَمُونَ عَلَىٰ حَبِّ مَسْكِينَا وَيَتِيمَا وَأُسِيرًا ﴾ (٢) ولم يكن الأسير حين نزلت الآية إلا من المشركين .

وفى قول القرآن يحيب عن شهية بعض المسلمين فى مشروعية الإنفاق على ذويهم وجيرانهم من المشركين المصرين: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلأنفُسِكُمْ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ﴾ (٣) .

وقد روى محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة ومدون مذهبه: أن النبى ﷺ بعث إلى أهل مكة مالا لما قحطوا ليورع على فقرائهم (٤) ، هذا على الرغم مما قاساه من أهل مكة من العنت والأذى هو وأصحابه .

وروى أحمد والشيخان عن أسماء بنت أبى بكر قالت: قدمت أمى وهى مشركة، فى عهد قريش إذ عاهدوا ، (٥) فأتيت النبى ﷺ فقلت: يا رسول الله ، إن أمى قدمت وهى راغبة، أفأصلها ؟ قال: « نعم ، صلى أملك » (٦) .

وتتجلى هذه السماحة كذلك فى معاملة الرسول ﷺ لأهل الكتاب يهودا كانوا أو نصارى، فقد كان يزورهم ويكرمهم، ويحسن إليهم، ويعود مرضاهم، ويأخذ منهم ويعطيهم .

وذكر ابن إسحاق فى السيرة: أن وقد نجران - وهم من النصارى - لما قدموا على رسول الله ﷺ بالمدينة، دخلوا عليه مسجده بعد العصر، فكانت صلاتهم، فقاموا يصلون فى مسجده، فأراد الناس معهم، فقال رسول الله ﷺ: « دعوهم » فاستقبلوا المشرق فصلوا صلاتهم .

وعقب المجتهد ابن القيم على هذه القصة فى « الهدى السوى » فذكر مما فيها من الفقه: (جواز دخول أهل الكتاب مساجد المسلمين .. وتمكين أهل الكتاب من صلاتهم

(١) المحتحنة ٨٠

(٢) الإنسان: ٨ .

(٣) البقرة: ٢٧٢ .

(٤) شرح السير الكبير ١/ ١٤٤ .

(٥) تسمى فى فترة صلح الحديبية .

(٦) تفسير ابن كثير ٤/ ٣٤٩ .

بحضرة المسلمين، وفي مساجدهم أيضاً، إذا كان ذلك عارضا، ولا يمكن من اعتياد ذلك (١).

وروى أبو عبيد في «الأموال» عن سعيد بن المسيب: أن رسول الله ﷺ تصدق بصدقة على أهل بيت من اليهود، فهي تجرى عليهم (٢).

وروى البخاري عن أنس: أن النبي ﷺ عاد يهودياً، وعرض عليه الإسلام، فخرج وهو يقول: «الحمد لله الذي أنقذه بي من النار».

وروى البخاري أيضاً: أن النبي ﷺ مات ودرعه مرهونة عند يهودي في نفقة عياله، وقد كان في وسعه أن يستقرض من أصحابه، وما كانوا يرضون عليه بشيء، ولكنه أراد أن يعلم أمته.

وقبل النبي ﷺ الهدايا من غير المسلمين، واستعان في سلمه وحربه بغير المسلمين، حيث ضمن ولأهلهم له، ولم يخش منهم شراً ولا كيذاً.

وتتجلى هذه السماحة كذلك في معاملة الصحابة والتابعين لغير المسلمين.

فعمر يأمر بصرف معاش دائم لليهودي وعياله من بيت مال المسلمين ثم يقول: قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ﴾ (٣). وهذا من مساكين أهل الكتاب (٤).

ويمر في رحلته إلى الشام بقوم مجذومين من الصاري فيأمر بمساعدة اجتماعية لهم من بيت مال المسلمين.

وأصيب عُمَرُ بضربة رجل من أهل الذمة - أبي لؤلؤة المجوسي - فلم يمنعه ذلك أن يوصي الخليفة من بعده وهو على فراش الموت فيقول: «أوصي الخليفة من بعدي بأهل الذمة خيراً، أن يوفى بعهدهم، وأن يقاتل من ورائهم، وألا يكلفهم فوق طاقتهم» (٥).

(١) زاد المعاد ج ٣، ط مطبعة السنة الحمديّة.

(٢) الأموال ص ٦١٣.

(٣) التوبة: ٦٠.

(٤) الخراج لأبي يوسف / ٢٦. انظر كتابنا: فقه الزكاة ٢ / ٧٠٥، ٧٠٦.

(٥) أخرجه البخاري في الصحيح، ويحيى بن آدم في الخراج ص ٧٤، والبيهقي في السنن ٩ / ٢٠٦ باب الوصاة بأهل الكتاب.

وعبد الله ابن عمرو يوصي غلامه أن يعطي جاره اليهودي من الأضحية، ويكرر الوصية مرة بعد مرة، حتى دهش الغلام وسأله عن سر هذه العناية بجار يهودي؟ قال ابن عمرو: إن النبي ﷺ قال: «ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه» (١).

ومانت أم الحارث بن أبي ربيعة وهي نصرانية، فشيّعها أصحاب رسول الله ﷺ (٢). وكان بعض أجلاء التابعين يعطون نصيبا من صدقة الفطر لرهبان النصارى ولا يروون في ذلك حرجا، بل ذهب بعضهم - كمكرمة وابن سيرين والزهرى - إلى جواز إعطائهم من الزكاة نفسها.

وروى ابن أبي شيبة عن جابر بن زيد: (أنه مثل عن الصدقة فيمن توضع؟ فقال: في أهل ملتكم من المسلمين، وأهل ذمتهم...) (٣).

ودكر القاضي عياض في ترتيب المدارك (٤) قال: حديث الدارقطني أن القاضي إسماعيل بن إسحاق (٥) دخل عليه الوزير عبدون بن صاعد النصراني وزير الخليفة المعتضد بالله العباسي، فقام له القاضي ورحب به. فرأى إبنكار الشهود لذلك، فلما خرج الوزير قال القاضي إسماعيل: قد علمت إبنكاركم، وقد قال الله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾ (٦) وهذا الرجل يقضى حوائج المسلمين وهو سفير بين المعتضد... وهذا من البر (٦).

وتجلى هذه السماحة بعد ذلك في مواقف كثير من الأئمة والعقهاء، في الدفاع عن أهل الذمة، واعتبار أعراضهم وحرمانهم كحرمات المسلمين، وقد ذكرنا مثلا لذلك موقف الإمام الأوزاعي، والإمام ابن تيمية.

ونكتفي ها بكلمات نيرة للعقبة الأصولي المحقق شهاب الدين القرافي شارحا بها

(١) روى أحمد والشيخان وأبو داود والترمذي المرفوع منه.

(٢) ذكر ذلك ابن حزم في المحلى ١١٧/٥.

(٣) انظر: فقه الزكاة الأسبق.

(٤) من أعلام المالكية، وقامى قصاة بغداد توفي سنة ٢٨٢ هـ. انظر: ترجمة في «ترتيب المدارك» ١٦٦/٣ - ١٨١.

ط. دار الحياة، بيروت، تحقيق الدكتور أحمد بكير محمود.

(٥) المتحنة: ٨.

(٦) المرجع السابق ص ١٧٤.

معنى البر الذى أمر الله به المسلمين فى شأنهم. فذكر من ذلك: (الرفق بصغيرهم، وسد حلة فقيرهم، وإطعام جائعهم، وكساء عاريهم، وإين القول لهم - على سبيل اللطف لهم والرحمة لا على سبيل الخوف والذلة - واحتمال أذيتهم فى الجوار - مع القدرة على إزالته - لظما منا بهم، لا خوفا ولا طمعا، والدعاء لهم بالهداية، وأن يجعلوا من أهل السعادة، ونصبتهم فى جميع أمورهم، فى دينهم ودنياهم، وحفظ غيبتهم، إذا تعرض أحد لأذيتهم، وصون أموالهم وعيالهم وأعراضهم وجميع حقوقهم ومصالحهم، وأن يعابوا على دفع الظلم عنهم، وإيصالهم إلى جميع حقوقهم .. إلخ (١).

الأساس الفكرى لتسامح المسلمين:

وأساس النظرة التسامحة التى تسود المسلمين فى معاملة مخالفيهم فى الدين يرجع إلى الأفكار والحقائق الناصعة التى غرسها الإسلام فى عقول المسلمين وقلوبهم، وأهمها:

١- اعتقاد كل مسلم بكرامة الإنسان، أيا كان دينه أو جنسه أو لونه. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ (٢) وهذه الكرامة المقررة توجب لكل إنسان حق الاحترام والرعاية.

ومن الأمثلة العملية ما ذكرناه من قبل، وهو ما رواه البخارى عن جابر بن عبد الله: أن حنارة مرت على النبى ﷺ فقام لها واقفا، فقيل له: يا رسول الله إنها جنازة يهودى! فقال: «أليست نفسا؟». بلى ولكل نفس فى الإسلام حرمة ومكان، فما أروع الموقف، وما أروع التفسير والتعليل!

٢- اعتقاد المسلم أن اختلاف الناس فى الدين واقع بمشيئة الله تعالى، الذى منح هذا النوع من حقه الحرية والاختيار فيما يفعل ويدع: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ﴾ (٣) ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين (٤).

والمسلم يوقن أن مشيئة الله لا راد لها ولا معقب، كما أنه لا يشاء إلا ما فيه الخير والحكمة، علم الناس ذلك أو جهلوه، ولهذا لا يعكر المسلم يوما أن يحير من أن يصيروا كلهم مسلمين، كيف وقد قال الله تعالى لرسوله الكريم:

(٢) الإسراء: ٧٠.

(٤) هود: ١١٨.

(١) مرقى: ١٥/٣.

(٣) الكهف: ٢٩.

﴿ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين﴾ (١).

٣ - إن المسلم ليس مكلفاً أن يحاسب الكافرين على كفرهم، أو يعاقب الضالين على ضلالهم، فهذا ليس إليه، وليس موعده هذه الدنيا، إنما حسابهم إلى الله في يوم الحساب، وجزاؤهم متروك إليه في يوم الدين، قال تعالى : ﴿وإن جادلوك فقل الله أعلم بما تعملون . الله يحكم بينكم يوم القيامة فيما كنتم فيه تختلفون﴾ (٢) . وقال يحاطب رسوله في شأن أهل الكتاب : ﴿فلذلك فادع واستقم كما أمرت ولا تتبع أهواءهم وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب وأمرت لأعدل بينكم الله ربنا وربكم لنا أعمالنا ولكم أعمالكم لا حجة بيننا وبينكم الله يجمع بيننا وإليه المصير﴾ (٣).

وبهذا يستريح ضمير المسلم، ولا يجد في نفسه أي أثر للصراع بين اعتقاده بكفر الكافر، وبين مطالبته بره والإقساط إليه، وإقراره على ما يراه من دين واعتقاد.

٤ - إيمان المسلم بأن الله يأمر بالعدل، ويحب القسط، ويدعو إلى مكارم الأخلاق، ولو مع المشركين، ويكره الظلم ويعاقب الظالمين، ولو كان الظلم من مسلم لكافر. قال تعالى : ﴿ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾ (٤).

وقال ﷺ : « دعوة المظلوم - وإن كان كافراً - ليس دونها حجاب » (٥).

إن سماحة الإسلام مع غير المسلمين سماحة لم يعرف التاريخ لها مثيلاً، وخصوصاً إذا كانوا أهل كتاب، وبالأخص إذا كانوا مواطنين في دار الإسلام، ولا سيما إذا استعربوا وتكلموا بلغة القرآن.

وصايا نبوية بأقباط مصر خاصة :

وأما أقباط مصر فلهم شأن خاص ومنزلة متميزة، فقد أوصى بهم رسول الله ﷺ وصية خاصة، يعيها عقل كل مسلم، ويضعها في السويداء من قلبه.

فقد روت أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ أوصى عند وفاته

(٢) المصح : ٦٨، ٦٩ .

(٤) المائدة : ٨ .

(١) يوسى ٩٩

(٣) الشورى ١٥

(٥) رواته أحمد في مسنده .

فقال: «الله الله في قبط مصر، فإنكم ستظهرون عليهم، ويكونون لكم عدة وأعوانا في سبيل الله» (١).

وفي حديث آخر عن أبي عبد الرحمن الحلي - عبد الله بن يزيد - وعمر بن حريث أن رسول الله ﷺ قال: «... فاستوصوا بهم خيرا، فإنهم قوة لكم، وبلاغ إلى عدوكم بإذن الله» يعني قبط مصر (٢).

وقد صدق الواقع التاريخي ما بدأ به الرسول ﷺ، فقد رحب الأقباط بالمسلمين الفاتحين، وفتحوا لهم صدورهم، رغم أن الروم الذين كانوا يحكمونهم كانوا نصارى مثلهم، ودخل الأقباط في دين الله أفواجا، حتى إن بعض ولاية بني أمية فرض الجزية على من أسلم منهم، لكثرة من اعتنق الإسلام. وغدت مصر بوابة الإسلام إلى إفريقيا كلها، وغدا أهلها عدة وأعوانا في سبيل الله.

وفي صحيح مسلم عن أبي ذر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إنكم ستفتحون أرضا يذكر فيها القيراط» (٣)، فاستوصوا بأهلها خيرا، فإن لهم دمة ورحما».

وفي رواية: «إنكم ستفتحون مصر، وهي أرض يسمى فيها القيراط، فإذا فتحتموها فأحسنوا إلى أهلها، فإن لهم دمة ورحما» أو قال: «دمة وصهرا» (٤).

قال العلماء: الرحم التي لهم: كون هاجرهم إسماعيل عليه السلام منهم، والصهر: كون مارية أم إبراهيم ابن رسول الله ﷺ منهم (٥).

ولا غرو أن ذكر الإمام النووي هذا الحديث في كتابه: «رياض الصالحين» في باب «بر الوالدين وصلة الأرحام» إشارة إلى هذه الرحم التي أمر الله ورسوله بها أن توصل بين المسلمين وبين أهل مصر، حتى قل أن يسلموا.

(١) أورده الترمذي في صحيحه... ٦٢/١ وقال: رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح.

(٢) رواه ابن حبان في صحيحه... ٢٣١٥ وقال الترمذي... ١٠٦٤ رواه أبو يعنى ورجاله رجال الصحيح.

(٣) القيراط: جزء من أحر، الدرهم والدينار وغيرهما، وكان أهل مصر يكثر من استعماله والتكلم به، بل هم لا يرايون كذلك بالنسبة لمصاحبه والمصاحبة وغيرهما، وكل شيء قابل لأن يقسم إلى ٢٤ فيراطا.

(٤) الحديث بروايته في صحيح مسلم رقم (٢٥٤٣) باب وصية النبي ﷺ بأهل مصر، وفي مسند أحمد ١٧٤/٥.

(٥) ذكر ذلك النووي في رياض الصالحين، حديث (٣٣٤) ط. المكتب الإسلامي.

وعن كعب بن مالك الأنصاري قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « إذا فتحت مصر فاستوصوا بالقبط خيرا، فإن لهم دما ورحما، وفي رواية: « إن لهم ذمة ورحما » يعني أن أم إسماعيل منهم (١).

والرسول يجعل للقبط هنا من الحقوق أكثر مما لغيرهم، فلهم الذمة أي عهد الله وعهد رسوله وعهد جماعة المسلمين، وهو عهد جدير أن يرعى ويصان. ولهم رحم ودم وقرابة ليست لغيرهم، فقد كانت هاجر أم إسماعيل أبي العرب المستعربة منهم، بالإضافة إلى مارية القبطية التي أنجب منها عليه الصلاة والسلام ابنه إبراهيم.

(١) أورده الهيثمي ٦٢/١٠ وقال: رواه الطبراني بإسنادين ورجال أحدهما رجال الصحيح، كما رواه الحاكم في الرواية الثانية وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي ٧٥٢/٢ وعبد الزهري: الرحم بأن أم إسماعيل منهم

مراتب تغيير المنكر

ومتى يجوز التغيير بالقوة ؟

س : اشتد الجدل فى هذه الأيام حول قضية من أهم القضايا وأشدّها خطراً، وهى قضية تغيير المنكر بالقوة، ومن له الحق فى التغيير، ومتى يجوز ذلك؟

فمن الناس من يقول: إن هذا الحق لولى الأمر فقط، أى هو من وظائف الدولة لا من وظائف الأفراد، وإلا كان الأمر فوضى، وحدث من الفتن ما لا يعلم نتائجه إلا الله تعالى. وآخرون يجعلون ذلك من حق كل مسلم بل من واجبه، استناداً إلى الحديث النبوى الصحيح الذى يقول: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فمن لم يستطع فبلسانه، فمن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»^(١).

فالحديث يجعل التغيير واجبا على كل من رأى المنكر باليد أولاً فإن عجز فباللسان، وإلا فبالقلب، وذلك أضعف الإيمان، فمن قدر على أقوى الإيمان، فلماذا يرضى بأضعفه؟

وهذا ما حفز بعض الشباب المتحمس لتغيير ما يرونه منكراً بأيديهم بدون مبالاة بالعواقب، على أن ولى الأمر أو الدولة نفسها قد تكون هى فاعلة المنكر، أو حاميته، قد تحل الحرام، أو تحرم الحلال، أو تسقط الفرائض، أو تعطل الحدود، أو تعادى الحق، أو تروج للباطل، فهنا يكون على الأفراد تقويم عوجها بما استطاعوا من قوة، فإن أودوا ففى ذات الله، وإن قتلوا ففى سبيل الله، وهم شهداء بجوار حمزة بن عبد المطلب سيد الشهداء، كما جاء فى الحديث.

وقد اختلط الأمر على كثير من الناس، وبخاصة الشباب المتدين الغيور.

ولا سيما أن الذى يتبنى القول الأول ويدافع عنه هم بعض العلماء الذين أصبح

(١) رواه مسلم فى صحيحه عن أبى سعيد الخدرى.

يطلق عليهم لقب وعلماء السلطة وعملاء الشرطة، فلم يعد كلامهم يحظى بالقبول.

وأصحاب القول الآخر، كلهم من الشباب الذين قد يتهمون بالتهور أو التطرف واتباع العواطف، والأخذ بظواهر النصوص دون ربط بعضها ببعض.

وأملنا أن تعطوا بعض الوقت لهذه القضية، حتى يتبين لنا أى الرايين أصوب، أو لعل الصواب بينهما أو فى غيرهما.

سدد الله قلمكم ليان الحق من الباطل، آمين.

جد: من الفرائض الأساسية فى الإسلام، فريضة الأمر بالمعروف، والنهى عن المنكر، وهى الفريضة التى جعلها الله تعالى أحد عنصرين رئيسيين فى تفضيل هذه الأمة وخيريتها: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾^(١).

ومن الصفات الأساسية للمؤمنين فى نظر القرآن: ﴿التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله﴾^(٢).

وكما مدح القرآن الأمرين الناهين، ذم الدين لا يأمرون بالمعروف، ولا يتناهون عن المنكر كما قال تعالى: ﴿لعن الذين كفروا من بنى إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون. كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون﴾^(٣).

والمسلم بهذا ليس مجرد إنسان صالح فى نفسه، يفعل الخير ويدع الشر ويعيش فى دائرته الخاصة، لا يبالى بالخير، وهو يراه يتزوى ويتحطم أمامه، ولا بالشر وهو يراه يعيش ويفرخ من حوله.

بل المسلم - كل مسلم - إنسان صالح فى نفسه، حريص على أن يصلح غيره، وهو الذى صورته تلك السورة الموجزة من القرآن، سورة العصر: ﴿والعصر. إن الإنسان لفى خسر. إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر﴾^(٤).

(١) آل عمران ١١٠ (٢) التوبة: ١١٢.

(٣) مائدة ٧٨، ٧٨. (٤) سورة العصر

فلا نجاة للمسلم من خسر الدنيا والآخرة، إلا بهذا التواصي بالحق والصبر، الذي قد يعبر عنه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهو حارس من حراس الحق والخير في الأمة. فكل منكر يقع في المجتمع المسلم، لا يقع إلا في غفلة من المجتمع المسلم، أو ضعف وتفكك منه، ولهذا لا يستقر ولا يستمر، ولا يشعر بالأمان، ولا يتمتع بالشرعية بحال.

المنكر - أي منكر - يعيش «مطاردا» في البيئة المسلمة، كالمجرم المحكوم عليه بالإعدام أو السجن المؤبد، إنه قد يعيش ويتنقل، ولكن من وراء ظهر العدالة، وبالرغم من المجتمع.

والمسلم إذن مطالب بمقاومة المنكر ومطاردته، حتى لا يكتب له اللقاء بغير حق في أرض ليست أرضه، ودار ليست داره، وقوم ليسوا أهله.

ومن هنا جاء الحديث الصحيح الذي رواه أبو سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فمن لم يستطيع فيلسانه، فمن لم يستطيع فيقلبه، وذلك أضعف الإيمان»^(١).

والحديث واضح الدلالة في أن تعبير المنكر من حق كل من رآه من المسلمين، بل من واجبه.

ودليل ذلك أن «من» في الحديث «من رأى» من ألقاظ العموم، كما يقول الأصوليون، فهي عامة تشمل كل من رأى المنكر، حاكماً كان أو محكوماً، وقد خاطب الرسول الكريم بها المسلمين كافة «من رأى منكم» لم يستثن منهم أحداً، ابتداءً من الصحابة فمن بعدهم من أجيال الأمة إلى يوم القيامة.

وقد كان هو الإمام والرئيس والحاكم للأمة، ومع هذا أمر من رأى منهم - وهم المحكومون - منكر أن يغيروه بأيديهم، متى استطاعوا، حين قال: «من رأى منكم منكراً».

شروط تغيير المنكر:

كل ما هو مطلوب من الفرد المسلم - أو الفئة المسلحة - عند التعبير: أن يراعى الشروط التي لا بد منها، والتي تدل عليها ألقاظ الحديث.

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان من صحيحه عن أبي سعيد الخدري.

الشرط الأول: أن يكون محرما مجمعا عليه :

أى أن يكون « منكرا » حقا ، ونعنى هنا : المنكر الذى يطلب تغييره باليد أولا، ثم باللسان، ثم بالقلب عند العجز . ولا يطلق « المنكر » إلا على « الحرام » الذى طلب الشارع تركه طلبا جازما، بحيث يستحق عقاب الله من ارتكبه . وسواء أكان هذا الحرام فعل محظور، أم ترك مأمور .

وسواء أكان الحرام من الصغائر أم من الكبائر، وإن كانت الصغائر قد يتساهل فيها ما لا يتساهل فى الكبائر، ولا سيما إذا لم يواظب عليها ، وقد قال تعالى : ﴿ إِن تَجْتَبُوا كِبَائِرَ مَا تَنْهَوْنَ عَنْهُ نَكُفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مَدْخَلًا كَرِيمًا ۝ ﴾^(١).

وقال ﷺ : « الصلوات الخمس ، والجمعة إلى الجمعة ، ورمضان إلى رمضان ، مكفرات لما بينهن، إذا اجتنبت الكبائر »^(٢).

فلا يدخل فى المنكر إذن المكروهات، أو ترك السنن والمستحبات، وقد صرح فى أكثر من حديث أن رجلا سأل النبى ﷺ عما فرض الله عليه فى الإسلام فذكر له الفرائض من الصلاة والزكاة، والصيام وهو يسأل بعد كل منها: هل على غيرها؟ فيجيبه الرسول الكريم: « إلا أن تطوع » حتى إذا فرغ منها قال الرجل: والله يا رسول الله، لا أريد عني هذا ولا أنقص منه . فقال عليه الصلاة والسلام: « أفلح إن صدق، أو دخل الجنة إن صدق »^(٣).

وفى حديث آخر: « من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة، فليظر إلى هذا »^(٤).

لابد إذن أن يكون المنكر فى درجة « الحرام »، وأن يكون منكرا شرعيا حقيقيا، أى ثبت إنكاره بنصوص الشرع المحكمة، أو قواعده القاطعة، التى دل عليها استقرار جزئيات الشريعة.

وليس إنكاره بمجرد رأى أو اجتهاد، قد يصيب ويخطئ ، وقد يتغير بتغير زمان والمكان والعرف والحال.

وكذلك يجب أن يكون مجمعا على أنه منكر، فأما ما اختلف فيه العلماء المجتهدون

(٢) رواه مسلم فى صحيحه عن أبى هريرة.

(٤) متفق عليه عن أبى هريرة

(١) النساء : ٣١ .

(٣) متفق عليه عن طلحة بن عبيد الله .

قديمًا أو حديثًا، بين محيز ومانع، فلا يدخل دائرة «المنكر» الذي يجب تغييره باليد، وخصوصًا للأفراد.

إذا اختلف الفقهاء في حكم التصوير، أو الغناء بآلة، وبغير آلة، أو في كشف وجه المرأة وكفيتها، أو في تولي المرأة القضاء ونحوه، أو في إثبات الصيام والمطر برؤية الهلال في قطر آخر، بالعين المجردة، أو بالمرصد أو بالحساب أو غير ذلك من القضايا التي طال فيها الخلاف قديمًا وحديثًا . . لم يجر لإنسان مسلم، أو لطائفة مسلمة أن تتبنى رأيًا من الرأيين، أو الآراء المختلفة فيها، وتحمل الآخرين عليه بالعنف.

حتى رأى الجمهور والأكثرية، لا يسقط رأى الأقل، ولا يلغى اعتباره، حتى لو كان المخالف واحدًا، مادام من أهل الاجتهاد، وكم من رأى مهجور في عصر ما، أصبح مشهورًا في عصر آخر.

وكم ضُفَّ رأى لمقيه، ثم حاء من صححه ونصره وقواه، فأصبح هو المعتمد والمفتى به.

وهذه آراء شيخ الإسلام ابن تيمية، في الطلاق وأحوال الأسرة، قد لقي من أجلها ما لقي في حياته، وظلت تقاوم قروبا عدة بعد وفاته، ثم هب الله لها من نشرها وأيدها، حتى غدت عمدة الإفتاء والقضاء والتقنين في كثير من الأقطار الإسلامية.

إن المنكر الذي يجب تغييره بالقوة لا بد أن يكون منكرا يثبت ثابتًا، اتفق أئمة المسلمين على أنه منكرا، وبدون ذلك يفتح باب شر لا آخر له، فكل من يرى رأيًا يريد أن يحمل الناس عليه بالقوة!

في بعض الأقطار الإسلامية قام مجموعة من الفتيان المتحمسين لتحطيم المحلات التي تباع الدمى «العرائس واللعب» للأطفال؛ لأنها أصنام، وصور مجسمة تعتبر من أكبر الكبائر!

ولما قيل لهم: إن العلماء من قديم أجازوا لعب الأطفال، لما فيها من امتهان الصورة، وانتماء تعظيمها. . إلخ، قالوا: كان هذا في صور غير هذه الصور المثقة التي تفتح عينيها وتغلقها.

قيل لهم: ولكن الطفل يرمى بها يمينا وشمالا، ويخلع ذراعها ورجلها، ولا يمنحها أى قدر من التعظيم أو التقديس.. لم يجدوا جوابا!

وفى بلاد إسلامية أخرى قام بعض الشباب يحاول أن يخلق المطاعم ومحلات العصير والقهوة ونحوها بالقوة، حين أعلنت بعض الأقطار الإسلامية بدء الصيام، ورؤية الهلال، فرأى هؤلاء المتحمسون أن رمضان قد ثبت، فلا يجوز المجاهرة بالإفطار.

ومثل ذلك ما قام به بعض الشباب المسلم الغيور فى مصر فى أحد أعياد المطر حيث ترجع لدى الجهات الشرعية فى مصر عدم ثبوت شوال لاعتبارات شتى، منها قطع الفلك أن من المستحيل رؤية الهلال تلك الليلة. ولم ير الهلال فى مصر، ولكن بعض الأقطار أعلنت رؤية الهلال، فأصر هؤلاء على أن يفطروا وبقيموا شعائر العيد وحدهم، ضد الدولة، وأعلية الأمة، وحدث من جراء ذلك صدام مع أجهزة الأمن لا مبرر له.

ورأى أن هؤلاء وأولئك أخطأوا من جملة أوجه:

الأول: أن الفقهاء مختلفون فى طريق إثبات الهلال، فمنهم من اكتفى بشاهد واحد، ومنهم من طلب شاهدين، ومنهم من اشترط فى حالة الصحوة شهادة الجهم الفقير، ولكل أدلته ووجهته.

فلا يحوز إجبار الناس على مذهب واحد، من غير دى سلطة.

الثانى: أنهم اختلفوا كذلك فى مسألة اعتبار اختلاف المطالع أو عدم اعتبارها، وفى عدد من المذاهب أن لكل بلد رؤيته، ولا يلزم بلد برؤية بلد آخر، وهو مذهب ابن عباس ومن وافقه، كما هو معروف من حديث كريب فى صحيح مسلم.

الثالث: أن حكم الإمام أو القاضى فى الأمور الخلافية يرفع الخلاف، ويلزم الأمة اتباعه.

ولهذا إذا أخذت السلطات الشرعية بقول إمام أو اجتهد مذهب فى هذه القضايا فالواجب اتباعها، وعدم تفريق الصف.

وقد قلت فى بعض ما أفتيت به: إذا لم نصل إلى وحدة المسلمين جميعا فى الصيام والمطر، فعلى الأقل يجب أن يتحد أهل البلد الواحد فى شعائرهم، فلا يقبل بحال أن

ينقسم أهل البلد الواحد إلى فريقين: فريق صائم وفريق مفطر.

ولكن هذا الخطأ في الاجتهاد من شباب مخلصين لا يقاوم بالرصاص، بل بالإقاع .

الشرط الثاني: ظهور المنكر:

أى أن يكون المنكر ظاهرا مرئيا، فأما ما استحى به صاحبه عن أعين الناس وأعلق عليه بانه، فلا يحور لأحد التجسس عليه، بوضع أجهزة التصنت عليه، أو كاميرات التصوير الخفية، أو اقتحام داره عليه لضبطه متلبسا بالمنكر.

وهذا ما يدل عليه لفظ الحديث: «من رأى منكم منكرا فليغيره» . . . فقد ناط التفسير برؤية المنكر ومشاهدته، ولم ينطه بالسماع عن المنكر من غيره.

وهذا لأن الإسلام يدع عقوبة من استتر بفعل المنكر ولم يتبجح به، إلى الله تعالى يحاسبه في الآخرة، ولم يجعل لأحد عليه سيلا في الدنيا، حتى يبدى صفحته ويكشف ستره.

حتى إن العقاب الإلهي ليخفف كثيرا على من استتر بستر الله، ولم يظهر المعصية كما في الحديث الصحيح: «كل أمتى معامى إلا المجاهرين».

لهذا لم يكن لأحد سلطان على المنكرات الخفية، وفي مقدمتها معاصي القلوب من الرياء والفاق والكبر والحسد والشح والغرور ونحوها. . وإن اعتبرها الدين من أكبر الكبائر، ما لم تتجسد في عمل ظاهر، وذلك لأننا أمرنا أن نحكم بالظواهر، ونكل إلى الله تعالى السرائر.

ومن الوقائع الطريفة التي لها دلالتها في هذا المقام ما وقع لأمر المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو ما حكاه العزالي في كتاب «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» من «الإحياء»: أن عمر تسلق دار رجل، فرآه على حالة مكروهة فأكر عليه، فقال: يا أمير المؤمنين، إن كنت أنا قد عصيت الله من وجه واحد، فأنت قد عصيته من ثلاثة أوجه، فقال: وما هي؟ قال: قد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّوْا﴾^(١)، وقد تجسست، وقال تعالى: ﴿وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾^(٢)، وقد تسورت من السطح، وقال تعالى:

(١) الحجرات: ١٢. (٢) البقرة: ١٨٩.

﴿ لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها ﴾ ^(١) وما سلمت .
فتركه عمر، وشرط عليه التوبة ^(٢).

والشرط الثالث لتغيير المنكر بالقوة: القدرة الفعلية على التغيير:

أى أن يكون مريد التغيير قادرا بالفعل - بنفسه أو بمن معه من أعوان - على التغيير بالقوة. بمعنى أن يكون لديه قوة مادية أو معنوية تمكنه من إزالة المنكر بسهولة.

وهذا الشرط مأخوذ من حديث أبى سعيد أيضا؛ لأنه قال: «من لم يستطع فبلسانه» أى: فمن لم يستطع التغيير باليد، فليدع ذلك لأهل القدرة، وليكتف هو بالتغيير باللسان والبيان، إن كان فى استطاعته.

وهذا فى العالب إنما يكون لكل ذى سلطان فى دائرة سلطانه، كالزوج مع زوجته، والأب مع أبنائه وبنايه، الذين يعولهم ويلى عليهم، وصاحب المؤسسة فى داخل مؤسسته، والأمير المطاع فى حدود إمارته أو سلطته، وحدود استطاعته ^(٣). وهكذا.

وإنما قلنا: القوة المادية أو المعنوية؛ لأن سلطة الزوج على زوجته أو الأب على أولاده، ليست بما يملك من قوة مادية، بل بما له من احترام وهبة تجعل كلمته نافذة، وأمره مطاعا.

إذا كان المنكر من جانب الحكومة :

وهنا تظهر مشكلة ما إذا كان المنكر من جانب الحكومة أو الدولة، التى تملك مقاليد القوة المادية والعسكرية، ماذا للأفراد والفتات أو عليهم أن يعملوا لتغيير المنكر الذى ترتكبه السلطة أو تحميه؟؟

والجواب: أن عليهم أن يملكوا القوة التى تستطيع التغيير، وهى فى عصرنا إحدى ثلاث:

الأولى : القوات المسلحة التى يستند إليها كثير من الدول فى عصرنا - ولا سيما فى العالم الثالث - فى إقامة حكمها، وتنفيذ سياستها، وإسكات خصومها بالحديد والنار،

(١) النور: ٢٧. (٢) الإحياء ٧/١٢١٨ ط . الشعب، القاهرة.

(٣) أعنى أن من الأمراء من يعجز عن بعض الأشياء فى إمارته نفسها، وقد رأينا عمر بن عبد العزيز يعجز عن رد الأمر شورى بين المسلمين، بعيدا عن نظام الوراثة.

فالعمدة لدى هذه الحكومات ليس قوة المنطق، بل منطق القوة، فمن كان معه هذه القوات استطاع أن يضرب بها كل تحرك شعبي يريد التغيير، كما رأينا ذلك في بلاد شتى آخرها في الصين، وإحماذ ثورة الطلبة المطالبين بالحرية.

الثانية : المجلس النيابي الذي يملك السلطة التشريعية، وإصدار القوانين وتفسيرها، وفقا لقرار الأغلبية، المعمول به في النظام الديمقراطي، فمن ملك هذه الأغلبية في ظل نظام ديمقراطي حقيقي غير مزيف، أمكه تعبير كل ما يرى من منكرات بوساطة التشريع الملزم، الذي لا يستطيع وزير، ولا رئيس حكومة، ولا رئيس دولة أن يقول أمامه : لا .

الثالثة : قوة الجماهير الشعبية العارمة التي تشبه الإجماع، والتي إذا تحركت لا يستطيع أحد أن يواجهها، أو يصد مسيرتها؛ لأنها كموج البحر الهادر أو السيل العرم، لا يقف أمامه شيء، حتى القوات المسلحة نفسها؛ لأنها في النهاية جزء منها، وهذه الجماهير ليسوا إلا أهلهم وآباءهم وأبناءهم وإخوانهم.

فمن لم يملك إحدى هذه القوى الثلاث، فما عليه إلا أن يصبر، ويصابر ويرابط، حتى يملكها، وعليه أن يغير باللسان، والقلم، والدعوة والتوعية والتوجيه، حتى يوجد رأيا عاما قويا يطالب بتغيير المنكر، وأن يعمل على تربية جيل طبيعي مؤمن يتحمل تبعة التغيير. وهذا ما يشير إليه حديث أبي ثعلبة الخشني حين سأل النبي ﷺ عن قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ﴾ ^(١)، فقال له النبي ﷺ: «بل ائتمروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر» حتى إذا رأيت شحاً مطاعاً، وهوى متبعاً، ودنيا مؤثرة، وإعجاب كل ذي رأى برأيه، فعليك بخاصة نفسك ودع العوام، فإن من ورائكم أياماً، الصابر فيهن مثل القابض على الجمر، للعامل فيهن مثل أجر خمسين رجلاً يعملون كعملكم ^(٢). وفي بعض الرويات : «ورأيت أمراً لا يدان - أي لا طاقة - لك به» .

الشرط الرابع : عدم خشية منكر أكبر :

أي ألا يخشى من أن يترتب على إزالة المنكر بالقوة منكر أكبر منه، كأن يكون سبباً

(١) المائدة: ١٠٥.

(٢) رواه الترمذي وقال: حديث حسن عريب صحيح، وكذا رواه أبو داود من طريق أبي المبارك. ورواه ابن ماجه، وابن جرير، وابن أبي حاتم عن عتبة بن أبي حكيم.

لفتنة تسفك فيها دماء الأبرياء، وتنتهك الحرمات، وتتهب الأموال، وتكون العاقبة أن يزداد المنكر تمكنا، ويزداد المتجبرون تجبرا وفسادا في الأرض.

ولهذا قرر العلماء مشروعية السكوت على المنكر مخافة ما هو أنكر منه وأعظم، ارتكابا لأحف الضررين، واحتمالا لأهون الشرين.

وفي هذا جاء الحديث الصحيح، أن النبي ﷺ قال لعائشة: «لولا أن قومك حديثو عهد بشرك، لبنت الكعبة على قواعد إبراهيم».

وفي القرآن الكريم ما يؤيد ذلك، في قصة موسى عليه السلام مع بني إسرائيل، حين ذهب إلى مواعده مع ربه، الذي بلغ أربعين ليلة، وفي هذه الغيبة فتهم السامري بعجله الذهبي، حتى عبده القوم، ونصحهم أخوه هارون، فلم يتصالحوا وقالوا: ﴿لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى﴾ (١).

وبعد رجوع موسى ورؤيته لهذا المنكر البشع - عبادة العجل - اشتد على أخيه في الإنكار، وأخذ يلحيتة بجره إليه من شدة الغضب، ﴿قال يا هارون ما منعك إذ رأيتهم ضلوا. ألا تتبعن أفصيت أمري. قال يا بن أم لا تأخذ يلحيتي ولا برأسي إني خشيت أن تقول فرقت بين بني إسرائيل ولم ترقب قولي﴾ (٢).

ومعنى هذا: أن هارون قدم الحفاط على وحدة الجماعة في غيبة أخيه الأكبر، حتى يحضر، ويتفاهما معا كيف يواجهان الموقف الخطير بما يتطلبه من حزم وحكمة.

هذه هي الشروط الأربعة التي يجب أن تتوافر لمن يريد تغيير المنكر بيده، وبتعبير آخر: بالقوة المادية المرغمة.

تغيير المنكرات الجزئية ليس علاجاً:

وأود أن أبه هنا على قضية في غاية الأهمية لمن يشتغلون بإصلاح حال المسلمين، وهي أن التخريب الذي أصاب مجتمعاتنا، وحلال عصور التحلف، وخلال عهود الاستعمار العربي، وخلال عهود الطغيان والحكم العلماني، تخريب عميق ممتد، لا يكفي لإزالته تغيير منكرات جزئية، كحفلة غناء، أو تبرج امرأة في الطريق، أو بيع أشرطة «كاسيت» أو «فيديو» تتضمن ما لا يليق أو ما لا يجوز.

(٢) طه: ٩٢ - ٩٤.

(١) طه: ٩١.

إن الأمر أكبر من ذلك وأعظم، لا بد من تغيير أشمل وأوسع وأعمق.

تغيير يشمل الأفكار والمفاهيم، ويشمل القيم والموازين، ويشمل الأخلاق والأعمال، ويشمل الآداب والتقاليد، ويشمل الأنظمة والتشريعات.

وقبل ذلك لا بد أن يتغير الناس من داخلهم بالتوجيه الدائم، والتربية المستمرة، والأسوة الحسنة، فإذا غير الناس ما بأنفسهم كانوا أهلاً لأن يغير الله ما بهم وفق السنة الثابتة: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْيِرُ مَا بَقِيَتْ حَتَّى يَغْيِرُوا مَا بَأَنْفُسِهِمْ﴾^(١).

ضرورة الرفق في تغيير المنكر:

وقضية أخرى لا ينبغي أن نساها ههنا، وهي ضرورة الرفق في معالجة المنكر، ودعوة أهله إلى المعروف، فقد أوصانا الرسول ﷺ بالرفق، وبين لنا أن الله يحبه في الأمر كله، وأنه ما دخل في شيء إلا زانه، وما نزع من شيء إلا شانه.

ومن القصص التي تروى هنا ما ذكره الغزالي في «الإحياء» أن رجلاً دخل على المأمون ليأمره ويصاها، فأعطى عليه القول، وقال له: يا ظالم، يا فاجر. إلخ. وكان المأمون على فقه وحلم، فلم يعاجله بالعقاب، كما يفعل كثيرون من الأمراء بل قال له: يا هذا، ارفق، فإن الله بعث من هو خير منك إلى من هو شر مني. وأمره بالرفق، بعث موسى وهارون، وهما خير منك، إلى فرعون وهو شر مني، فقال لهما: ﴿إِذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى. فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾^(٢).

وهذا التعليل بحرف الترجي ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ برغم ما ذكره الله تعالى من طغيان فرعون ﴿إِنَّهُ طَغَى﴾ دليل على أن الداعية لا ينبغي أن يفقد الأمل فيمن يدعوه مهما يكن كفره وظلمه، ما دام مستخدماً طريق اللين والرفق، لا طريق الخرق والعنف.

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

(١) الرعد: ١١. (٢) طه: ٤٣، ٤٤.

من هم دعاة الفتنة ؟

من: سمعت أحد المشايخ المشهورين يتحدث في مجمع من المجمع الحافلة، في إحدى الذكريات الإسلامية، فكان مما ذكره: أن يلقي المسلم الله مقصرا في نصيحة أو رازحا تحت ذنب، أهون من أن يلقي الله داعيا إلى فتنة، فإن الفتنة هي مجلبة الخراب، والفرقة على المسلمين.

وكان الشيخ يعرض في حديثه هذا ببعض الفئات الإسلامية، التي تدعو لإقامة دين الله في الأرض، والعودة به إلى قيادة الحياة والمجتمع، وقد انقسم الناس في شأن هذه الفتنة، وقاومها بعض الحكام.

فهل أطمع أن تحدثني عن الفتنة ماهي، حتى لا أهوى في حضيضها من حيث لا أدري ﴿والفتنة أكبر من القتل﴾^(١) فقد فهمت من هذا الكلام أن كل دعوة تسبب اختلاف الناس عليها، وخصومة بعضهم لها، ولا تجتمع عليها الكلمة، وتتحده الصفوف، إنما هي فتنة يستعاذ بالله من شرها؟

جـ: لو كانت الفتنة كما فهمت وكما خطر في بالك لكان رسل الله عليهم الصلاة والسلام، هم أول دعاة الفتنة، ومؤججى نيرانها. فقد كانوا يواجهون مجتمعات راكدة، متحدة على الباطل، مؤتلفة على الضلال، متعاونة على الإثم، تعبد آلهة اصطلحت عليها ورضيت بها، شب على تقديسها الصغير، وهرم عليها الكبير، وورثها الخلف عن السلف، والأبناء عن الآباء، حتى يبعث فيهم رسول من عند الله، فإذا هو يسفه أحلامهم، ويعيب آلهتهم، ويستحرق آباءهم وأجدادهم، ويرميهم بالصلال والفسوق والصمم والعمى. وإذا في القوم من يؤمن بالدعوة الجديدة ويفديها بروحه ومهجته، ويحميها بنفسه وما ملكت يده، وإذا آخرون يصرون على عقائدهم الموروثة وآلهتهم المزعومة، لا ينفون عنها حولا، ولا يرضون بها بدلا. وإذا الفريقان يختصمون، بل يتقاتلون.

(١) البقرة: ٢١٧.

هكذا حدثنا الله تعالى عن صالح فقال: ﴿ولقد أرسلنا إلى ثمود أخاهم صالحا أن
اعبدوا الله فإذا هم فريقان يختصمون﴾^(١) فهل كان نبي الله صالح عليه السلام داعيا إلى
فتنة حين جعل قومه فريقين يختصمون بعد أن كانوا فريقا واحدا على الباطل؟!

ولقد قال المسيح عليه السلام فيما رواه الإنجيل: «ما جئت لألقى على الأرض سلاما
بل سيفا، جئت لأفرق الابن ضد أبيه، والمرأة ضد زوجها، والككة ضد حمااتها ...» إلخ
ما جاء في إنجيل متى.

فهل المسيح عيسى ابن مريم روح الله وكلمته داعية إلى فتنة، حين فرقت دعوته بين
أبناء الأسرة الواحدة؟

وقال الله تعالى في كتابه الخالد المنزل على خاتم رسله: ﴿يأيها الذين آمنوا لا تتخذوا
آباءكم وإخوانكم أولياء إن استحبوا الكفر على الإيمان ومن يتولهم منكم فأولئك هم
الظالمون﴾^(٢)، ويقول: ﴿لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله
ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم﴾^(٣).

ولقد قال مشركو قريش عن محمد إنه ساحر، أما رأيت يفرق بين المرء وزوجه والمرء
وأبيه، والمرء وأخيه، والمرء وولده؟

فهل كان محمد ﷺ داعية إلى الفتنة يوم هز المجتمع المتحد على الوثنية، فجعل منهم
مسلمين ومنهم كافرين؟ خصمان احتصما في ربهم، عادي بعضهم بعضا، وقاتل بعضهم
بعضا، حتى كان الأخ يقتل أخاه، بل الولد أباه.

الجواب: لا، ثم لا.

فما الفتنة إذن؟

الفتنة - كما ذكرت في كتاب الله - هي الاختبار والابتلاء، وأصلها من «فتن
الذهب» إذا وضعه على النار، ليعرف زيفه من صحيعه، ثم استعملت في الابتلاء
والاضطهاد والتعذيب بصفة عامة، كما قال تعالى في أصحاب الأخدود: ﴿إن الذين فتنوا
المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق﴾^(٤) وقد جعل

(١) النمل: ٤٥. (٢) النجاة: ٢٣. (٣) المجادلة: ٢٢. (٤) البروج: ١٠.

القرآن فتنة المرء عن دينه أشد وأكبر من قتله، لهذا رد على الذين استنكروا وقوع القتال في الشهر الحرام بأنهم اقترفوا ما هو أشنع منه وأعظم: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾^(١) فجعل الاعتداء على عقيدة الإنسان أكبر من الاعتداء على نفسه.

كما جعل القرآن فتنة المؤمن في دينه، وابتلاءه من أجل عقيدته سمة مطردة لا تتخلف ﴿مَنْ مَنَعَ اللَّهَ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾^(٢). وفي ذلك يقول الله تعالى معزيا للمؤمنين عما نزل بهم من البلاء وما أصابهم من البأساء والضراء: ﴿أَلَمْ أَحْسِبِ النَّاسَ أَنْ يَتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ. وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾^(٣).

وأكر على الذين تزلزلهم الفتن، فتخور قواهم، وتنهار عرائنهم، فقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ وَلَئِنْ جَاءَ نَصْرٌ مِنْ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ أَوْ لَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ﴾^(٤).

أصحاب الفتنة إذن هم الذين يعذبون المؤمنين والمؤمنات، ويضطهدون الدعاة إلى الله، لا إلى الطاغوت، وإلى الإسلام لا إلى الجاهلية، وإلى النجاة لا إلى النار.

أصحاب الفتنة هم موردو العقائد الدخيلة، والمبادئ الهدامة، لديار الإسلام، وهم صامعو الفتن الظالمة المظلمة التي تنبأ بها وحذر منها رسول الله ﷺ حين قال: «بادروا بالأعمال فتنا كقطع الليل المظلم، يصبح الرجل مؤمنا ويمسي كافرا، ويمسي مؤمنا ويصبح كافرا، يبيع دينه بعرض من الدنيا».

أليس أولى ما تطبق عليه الفتنة المذكورة في هذا الحديث هي «الماركسية» المعسلة الكافرة التي تزعم أن الدين أفيون الشعوب، وأن المادة هي كل شيء في الوجود؟ ودعاة «العلمانية» التي توجب عزل الدين عن الحياة والمجتمع، أليس دعاة هذه الماركسية والعلمانية هم دعاة الفتنة الواقفين على أبواب جهنم يجرون الناس إليها جرا، كما ورد ذلك في حديث حذيفة رضي الله عنه.

(١) البقرة: ٢١٧ (٢) الأحزاب: ٦٢ (٣) العنكبوت: ١-٣ (٤) العنكبوت: ١٠

كان حذيفة بن اليمان من بين الصحابة متخصصا في معرفة المنافقين، وتبع أخبار الفتن التي ستصيب المسلمين . وقد روى الشيخان بسنديهما إليه هذا الحديث العجيب: قال حذيفة رضي الله عنه: كان الناس يسألون رسول الله عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركنا، قال: قلت يا رسول الله: إنا كنا في جاهلية وشر، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: «نعم»، قلت: وهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: «نعم وفيه دحْنٌ»، قلت: وما دحنه؟ قال: «قوم يستنون بغير سنتي، ويهدون بغير هديي، تعرف منهم وتنكر»، قلت: فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: «دعاة على أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها»، قلت: يا رسول الله، صفهم لنا. قال: «هم من جلدتنا، ويتكلمون بألسنتنا».

وفي حديث له عند أبي داود قال: قلت: بعد هذا الخير شر؟ قال: «فتنة عمياء صماء عليها دعاة على أبواب النار، فإن مت يا حذيفة وأنت عاض على جذل - جذع شجرة - خير لك من أن تتبع أحدا منهم».

وأخيرا أقول: دعاة الفتنة كذلك هم علماء السوء، علماء الدنيا الذين رضوا بأن يمشوا في ركاب الظلمة، ويحرقوا البخور بين أيدي الطعنة، ويحرفوا الكلم عن مواضعه، ويطوعوا القرآن لأهواء الحكام، ونسوا قول الله العظيم: ﴿وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَمَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصِرُونَ﴾^(١).

ورحم الله الحسن المصري الذي قال: من دعا لظالم بطول البقاء فقد أحب أن يعصى الله في أرضه! وكل من لم يحكم بما أنزل الله فهو ظالم.

وقد جاء الحديث في وصف هؤلاء العلماء - علماء السطال - بهم «يختلون الدنيا بالدين. ويلبسوا جلود الضأن من اللبن، ألسنتهم أحلى من العسل، وقلوبهم قلوب الذئاب».

فإن قلت: وما علاج هذه الفتن، ما ظهر منها وما بطن؟

قلت: سأل هذا السؤال قديما سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقد روى الترمذي عنه أن رسول الله ﷺ قال: «سيكون بعدى فتن كقطع الليل المظلم». قال علي: قلت: وما المخرج منها يا رسول الله؟ قال: «كتاب الله فيه بَأْ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم،

(١) هود: ١١٣.

وحكم ما بينكم، هو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله هو حبل الله المتين، ونوره المبين، والذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسنة، ولا تشعب معه الآراء، ولا يشع منه العلماء، ولا يمله الأتقياء، ولا يخلق على كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه، وهو الذي لم تنته الجن إذ سمعته أن قالوا : إنا سمعنا قرآنا عجبا، من علم علمه سبق، ومن قال به صدق، ومن حكم به عدل، ومن عمل به أجر، ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم».

الحكم بما أنزل الله

يدور لفظ في هذه الأيام في بعض الصحف من بعض الأقلام المريية ، حول وجوب الحكم بما أنزل الله على المسلمين، وسمعا أقاويل غريبة من هؤلاء الذين ليسوا من أهل العلم بالإسلام، والفقہ في شريعته.

فمنهم من قال : إن الآيات التي أنكرت على من لم يحكم بما أنزل الله ، ودمغتهم بالكفر والظلم والفسوق، لا يقصد بها المسلمون، وإنما نزلت في أهل الكتاب من اليهود والنصارى ، كما تدل على ذلك أسباب نزول الآيات ، ويدل سياقها نفسه.

وكذلك قوله تعالى لرسوله: ﴿ وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتُرُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾^(١) قالوا: هذا في الحكم بين أهل الكتاب من غير المسلمين، لا في الحكم بين المسلمين !!

ومنهم من قال: إن الحكم في الآيات المذكورة - إذا سلمنا أن المسلمين داخلون فيه - إنما يراد به الفصل في الخصومات ومواضع النزاع، وهو عمل القضاة ، وليس المراد به الحكم بمعنى التصرف السياسي، أو التشريعي، الذي تقوم به السلطات السياسية التنفيذية مثل الملوك ورؤساء الجمهوريات والوزراء ونحوهم، أو السلطات التشريعية مثل المجالس النيابية التي لها صلاحية وضع القوانين أو تعديلها، أو إلغائها.

ومنهم من قال: إن كلمة «شريعة» لم ترد في القرآن بالمعنى الذي يدعو إليه الداعون إلى تطبيق الشريعة، وإنما وردت في القرآن المكي مراداً بها المنهج الإلهي المتمثل في العقائد والأخلاق وأمّهات الفضائل، وذلك في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾^(٢).

(١) المائدة: ٤٩.

(٢) المجادلة: ١٨.

وقد طلب إلى بعض الأخوة أن أدلى بدلوى فى هذه القضية الحيوية التى فجرتها
كتب مشبوهة ظهرت هذه الأيام.

وأود أن أذكر هنا جملة ملاحظات أساسية:

أولاً:

هناك أشياء أطلق عليها علماء أمتنا الكبار اسم «المعلوم من الدين بالضرورة»،
ويقصدون بها الأمور التى يستوى فى العلم بها الخاص والعام، ولا تحتاج إلى نظر واستدلال
عليها، لشيوع المعرفة بها بين أجيال الأمة وثبوتها بالتواتر واليقين التاريخى.

وهذه الأشياء تمثل الركائز أو «الثوابت» التى تجسد إجماع الأمة، ووحدتها الفكرية
والشعورية والعملية.

ولهذا لا تخضع للنقاش والحوار أساساً بين المسلمين، إلا إذا راجعوا أصل الإسلام
ذاته.

وأعتقد أن من هذه الأمور: أن الله تعالى لم يزل أحكامه فى كتابه، وعلى لسان
رسوله، للتبرك بها، أو لقراءتها على الموتى، أو لتعليقها لافتات تزين بها الجدران، وإنما
أنزلها لتسح وتنفذ، وتحكم علاقات الناس، وتضبط مسيرة الحياة وفق أمر الله ونهيه،
وحكمه وشرعه.

وكان يكفى هذا القدر عند كل من رضى بالله ربا، وبالإسلام ديناً، وبمحمد رسولاً،
وبالقرآن منهاجاً؛ لأن يقول أمام حكم الله ورسوله: سمعنا وأطعنا، دون حاجة إلى بحث
عن دليل جزئى من النصوص المحكمة والقواعد الثابتة.

ثانياً:

مع تنازلنا عن هذا الموقف، والتبرع بإقامة الأدلة على فريضة الحكم بما أنزل الله،
ووجوب اتباعه من المسلمين. نقول بكل تأكيد:

إن هناك أدلة لا تحصر من القرآن والسنة - غير آيات سورة المائدة التى وصفت من لم
يحكم بما أنزل الله بالكفر والظلم والفسق - تدل بقوة ووضوح على ضرورة الاحتكام
إلى ما أنزل الله، والنزول على حكم الله، وافق أهواءنا أم خالفها.

ولنقرأ هذه الآيات من سورة النساء :

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يَرِيدُونَ أَن يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا. وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتُ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُونَ عَنْكَ صُدُودًا. فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا. أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا. وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا. فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يَحْكُمَكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسْلُمُوا تَسْلِيمًا﴾^(١).

ولنقرأ كذلك هذه الآيات من سورة النور :

﴿وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ. وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ. وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ. أَفَى قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ أُرْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولَهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ. إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٢).

وأيضاً في سورة الأحزاب :

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾^(٣).

وهذه الآيات المحكمات من كتاب الله تعالى غنية عن أى تعليق، فهي واضحة الدلالة على أن الإدعان لحكم الله ورسوله جزء لا يتجزأ من الإيمان، وأنه لا خيرة لمؤمن ولا مؤمنة أمام ما قضى الله ورسوله، وأن لا يتصور من مؤمن يدعى إلى حكم الله ورسوله إلا أن

(١) النساء: ٦٠ - ٦٥.

(٢) النور: ٤٧ - ٥١.

(٣) الأحزاب: ٣٦.

يقول: سمعنا وأطعنا. وقد أقسم الله على نفي الإيمان عن كل من لم يحكم رسول الله ﷺ، مع الرضا والقبول والتسليم كل التسليم.

ثالثا:

أن آيات سورة المائدة - التي دمغت من لم يحكم بما أنزل الله بالكفر والظلم والفسوق - آيات محكمة صريحة الدلالة على موضوعها.

ولا بأس بأن نسوق هذه الفقرة التي اشتملت على تلك الآيات من كتاب الله - كاملة، ليتأملها كل من كان له قلب، أو ألقى السمع وهو شهيد.

يقول تعالى: ﴿إنا أنزلنا التوراة فيها هُدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء فلا تخشوا الناس واخشون ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون. وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون. وقفيا على آثارهم بعيسى ابن مريم مصدقا لما بين يديه من التوراة وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور ومصدقا لما بين يديه من التوراة وهدى وموعظة للمتقين. وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون﴾ (١).

أقوال المفسرين في هذه الآيات:

وللمفسرين من السلف في هذه الآيات أقوال:

فمنهم من قال: هي كلها في أهل الكتاب من اليهود والنصارى.

ومنهم من قال: الآية الأولى - يقصد: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾ - في المسلمين، والثانية في اليهود، والثالثة في النصارى.

ومنهم من قال: نزلت في أهل الكتاب، وهي مراد بها جميع الناس مسلموهم وكفارهم.

(١) المائدة: ٤٤ - ٤٧.

روى الطبري عن إبراهيم النخعي قال: نزلت هذه الآيات في بني إسرائيل، ورضى لهذه الأمة بها.

وعن الحسن: نزلت في اليهود، وهي علينا واجبة.

وسئل ابن مسعود عن الرشوة في الحكم فقال: ذاك الكفر، ثم تلا: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾.

وعن السدي أيضا ما يدل على العموم.

وعن ابن عباس أيضا ما يفيد العموم، وذلك حين سئل عن كفر من لم يحكم بما أنزل الله، فقال: إذا فعل ذلك فهو به كفر، وليس كمن كفر بالله واليوم الآخر، وبكذا، وكذا.

ومثله قول طاوس: ليس بكفر ينقل عن الملة.

وقول عطاء: كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق، وهو أيضا مروى عن ابن عباس نفسه، رواه عنه سعيد بن منصور، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والحاكم وصححه البيهقي في سننه.

ومثله عن: علي بن الحسين، زين العابدين.

وفي رواية أخرى عن ابن عباس فرق بين نوعين من الحكماء، فقال: من جحد ما أنزل الله فقد كفر، ومن أقر به ولم يحكم فهو ظالم فاسق.

وقفات مع المفسرين :

وأحب أن أقف هنا عدة وقفات لتوضيح موقف المفسرين:

الأولى: أن الذي لاشك فيه أن الآيات نزلت في أهل التوراة والإنجيل كما تدل على ذلك أسباب النزول، والسياق نفسه.

ولكن خواتيم الآيات ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ...﴾ جاءت بصيغة عامة كما يظهر ذلك بأدنى تأمل، فما الذي جعل بعض المفسرين يقصر أحكامها ومضمونها على غير المسلمين من أهل الكتاب وأهل الشرك؟

إن السبب يكمن في خوفهم من مسارعة بعض الناس إلى اتهام الأمراء والحكام

بالكفر الأكبر بكل جور يحدث، ولو كان سببه الهوى أو المحاباة، ونحو ذلك، مما لا يكاد يسلم منه أمير أو حاكم، إلا من عصم ربك، وقليل ما هم.

وهذا ما جعل ابن عباس وأصحابه: عطاء وطاوسا وابن جبير وغيرهم، يؤكدون أنه ليس بكفر ينقل عن الملة، كمن كفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ويقولون: بل كفر دون كفر. إلخ، وما جعل ابن عباس يفرق بين الجاحد والمقر.

ومن قرأ المحاورة بين أبي مجلز التابعي ومن سأله من بنى سدوس من الأباصية عن أمراء زمنهم، وكيف كانوا يريدونه أن يفتى بكفرهم بناء على الآية، يتبين له صدق ما أقول.

فقد روى الطبري عن عمران بن حدير قال: أتى أبا مجلز ناس من بنى عمرو بر سدوس، فقالوا: يا أبا مجلز، رأيت قول الله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، أحق هو؟ قال: نعم! قالوا: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾، أحق هو؟ قال: نعم! قالوا: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾، أحق هو؟ قال: نعم! قال فقالوا: يا أبا مجلز، فيحكم هؤلاء بما أنزل الله؟ قال: هو ديبهم الذي يدينون به، وبه يقولون، وإليه يدعون، فإن هم تركوا شيئا منه عرفوا أنهم قد أصابوا ذبا! فقالوا: لا والله ولكك تفرق (أى تخاف) قال: أستم أولى بهذا منى! لا أرى، وإنكم أستم ترون هذا ولا تخرجون، ولكنها أنزلت في اليهود والنصارى وأهل الشرك، أو نحو من هذا.

وفى رواية أخرى، قال أبو مجلز: إنهم يعملون بما يعملون - يعنى الأمراء - ويعلمون أنه ذنب! قال: وإنما أنزلت هذه الآية في اليهود والنصارى.

ضرورة التفريق بين نوعين من الحكم:

الثانية: أن من الواجب الحتم أن نفرق - كما فرق الحبر ابن عباس - بين نوعين من الحكم: الحاكم الذى يلتزم بالإسلام منهاجا ودستورا ونظاما للحياة، يحكم به ويرجع إليه، ثم يحرف أو يحور فى بعض الأمور الجزئية، يحكم الضعف أو اتباع الهوى، والحاكم الذى يرفض تحكيم ما أنزل الله، يقدم عليه أحكام البشر وقوانينهم. فهذا كأنما يتهم الله تعالى بأنه يجهل مصالح عباده، أو يعلمها ويشرع لهم ما يضادها مع أنه تعالى

يقول : ﴿ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير﴾^(١).

وهذا ما جعل العلامة محمود محمد شاكر يعقب في تحقيقه لتفسير الطبري على الأثر أو الأثرين المرويين عن أبي مجلز بقوله: من الين أن الدين سألوا أبا مجلز من الإباضية، إنما كانوا يريدون أن يلزموه الحجة في تكفير الأمراء؛ لأنهم في معسكر السلطان، ولأنهم ربما عصوا أو ارتكبوا بعض ما نهاهم الله عن ارتكابه. ولذلك قال لهم في الخبر الأول رقم: (١٢٠٢٥): فإن هم تركوا شيئا منه عرفوا أنهم قد أصابوا ذبا. وقال لهم في الخبر الثاني: إنهم يعملون بما يعملون ويعلمون أنه ذنب.

وإذن، فلم يكن سؤالهم عما احتج به مبتدعة زماننا، من القضاء في الأموال والأعراض والدماء بقانون مخالف لشريعة أهل الإسلام، ولا في إصدار قانون ملزم لأهل الإسلام، بالاحتكام إلى حكم غير حكم الله في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ، فهذا الفعل إعراض عن حكم الله، ورغبة عن دينه، وإثارة لأحكام أهل الكفر على حكم الله سبحانه وتعالى، وهذا كفر لا يشك أحد من أهل القبلة على اختلافهم في تكفير القائل به والداعي إليه.

والذي نحن فيه اليوم، هو هجر لأحكام الله عامة بلا استثناء، وإثارة أحكام غير حكمه في كتابه وسنة نبيه ﷺ وتعطيل لكل ما في شريعة الله، بل بلغ الأمر مبلغ الاحتجاج على تفضيل أحكام القانون الموضوع، على أحكام الله المنزلة، وادعاء المحتجين لذلك بأن أحكام الشريعة إنما نزلت لزمان غير زماننا، ولعلل وأسباب انقضت، فسقطت الأحكام كلها بانقضائها، فأين هذا مما يساه من حديث أبي مجلز، والنفر من الإباضية من بنى عمرو بن سدوس!!

ولو كان الأمر على ما طموا في خبر أبي مجلز، أنهم أرادوا مخالفة السلطان في حكم من أحكام الشريعة، فإنه لم يحدث في تاريخ الإسلام أن سن حاكم حكما وجعله شريعة ملزمة للقضاء بها، هذه واحدة، وأخرى أن الحاكم الذي حكم في قضية بعينها بغير حكم الله فيها، فإنه إما أن يكون حكم بها وهو جاهل، فهذا أمره أمر الجاهل بالشريعة، وإما أن يكون حكم بها هوى ومعصية، فهذا ذنب تناله التوبة، وتلحقه المغفرة، وإما أن يكون

(١) الملك: ١٤.

حكم به متأولا حكما خالف به سائر العلماء، فهذا حكمه حكم كل متأول يستمد تأويله من الإقرار بنص الكتاب، وسنة رسول الله ﷺ.

وأما أن يكون كان في زمن أبي مجلز أو قبله أو بعده حاكم حكم بقضاء في أمر، جاحدا لحكم من أحكام الشريعة، أو مؤثرا لأحكام أهل الكفر على أحكام أهل الإسلام، فذلك لم يكن قط، فلا يمكن صرف كلام أبي مجلز والإناضيين إليه. فمن احتج بهذين الأثرين وغيرهما في غير بابها، وصرفها إلى غير معناها رغبة في بصرة سلطان، أو احتيالا على تسويع الحكم بغير ما أنزل الله وفرض على عباده، فحكمه في الشريعة حكم الجاحد لحكم من أحكام الله: أن يستتاب، فإن أصر وكابر وجحد حكم الله، ورضى بتبديل الأحكام - فحكم الكافر المصّر على كفره معروف لأهل هذا الدين ^(١) .هـ.

العبارة بعموم اللفظ :

الثالثة : أن علماء الأصول بحثوا في قضية الأسباب الخاصة لنزول القرآن، أو ورود الحديث، والألفاظ العامة التي وردت بناء عليها ، وحققوا : أن العبارة بعموم الألفاظ لا بخصوص الأسباب. ولولا ذلك لعطلت أحكام كثيرة نزلت بسبب حوادث خاصة في عهد النبوة وهذا إذا صحت أسباب النزول، وكثير منها غير صحيح .

وهي قضيتنا هذه خاصة «من لم يحكم بما أنزل الله» لا يمكن القول بأنها تخص اليهود والنصارى في كتبهم التي نسخت وانتهى أمدها، ولا تشملنا نحن المسلمين في كتابنا الخالد الباقي إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وكيف يطلب الله من أهل التوراة أن يحكموا بما أنزل الله فيها، ويأمر أهل الإنجيل أن يحكموا بما أنزل الله فيه، ولا يأمر أهل القرآن أن يحكموا بما أنزل الله فيه؟!

وقد كنت عقت على هذا القول في بحث لي عن «الفتوى» ^(٢) ومراق المتصدين للفتوى في عصرنا، قلت فيه:

ومن أمثلة سوء التأويل ما قاله بعضهم حول الآيات التي وردت في سورة المائدة، في شأن من لم يحكم بما أنزل الله، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ

(١) من تعليق الأستاذ محمود محمد شاكر على تفسير الطبري .

(٢) نشر أخيرا عن «دار الصحوة» بالقاهرة تحت عنوان: «الفتوى بين الانضباط والتسيب».

هم الكافرون ﴿١﴾ ، ﴿٢﴾ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ﴿٣﴾ ، ﴿٤﴾ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ﴿٥﴾ .

قال هذا القائل: إن هذه الآيات لم تنزل فينا - معشر المسلمين - وإنما نزلت في أهل الكتاب خاصة.

ومقتضى هذا - في زعمه - أن من لم يحكم بما أنزل الله من اليهود والنصارى فهو كافر أو طالم أو فاسق، وأما من لم يحكم بما أنزل الله من المسلمين فليس كافرا ولا طالما ولا فاسقا.

وهذا والله مما لا ينقضى منه العجب.

صحيح أن سياق الآيات في أهل الكتاب؛ لأنها جاءت بعد الحديث عن التوراة والإنجيل ولكن يلاحظ أنها جاءت بألفاظ عامة، تشمل كل من اتصف بها من كتابي أو مسلم.

ولهذا حقق الأصوليون من علماء المسلمين: أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

ونظير ذلك أن تقول: فلان مريض؛ لأنه أساء التغذية والتهوية، ومن أساء التغذية والتهوية أصابته الأمراض.

فالقضية الأولى خاصة بفلان هذا، ولكن التعقيب الأخير جاء بلفظ عام يشمل كل من أساء في تغذية بدنه، أو تهوية مسكته، وحكم عليه بأن تصيبه الأمراض.

أو تقول: المدرسة الفلانية ساءت نتيجتها آخر العام لسوء إدارتها، ومن ساءت إدارته ساءت نتيجته.

فالكلام الأول خاص بمدرسة معينة، والكلام الأخير عام بألفاظه لكل من أساء الإدارة. بحيث يشمل هذه المدرسة وكل المدارس، وغير المدارس أيضا على ما يقتضيه عموم اللفظ.

ومن ثم نقول: إن نزول الآيات في شأن أهل الكتاب لا يجعلها مقصورة عليهم؛ لأنها جاءت بألفاظ عامة تشملهم وتشمل كل من شاركهم في الوصف المذكور.

ولا يقبل عقل عاقل أن تكون التعقيبات المذكورة خاصة باليهود أو بالنصارى وحدهم، بمعنى أن الحكم بغير ما أنزل الله من اليهودى والنصرانى كفر وظلم وفسوق ومن المسلم لا يعد كذلك.

هذا الكلام مرفوض لعدة أوجه :

١ - هذا مناف للعدل الإلهى؛ لأن معناه أن الله يكيل بكيلى، كيل لأهل الكتاب، وكيل للمسلمين، مع أن الله لا يعامل عباده بالعاوين والأسماء، بل بالإيمان والأعمال. ولهذا قال فى سورة النساء: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلُ الْكِتَابِ مِنْ يَعْمَلُ سُوءًا يُجْزَى بِهِ﴾ (١).

وقد روى الطبرى فى تفسيره (١٢٠٣٠) بسنده عن أبى البحتري قال: سأل رجل حذيفة عن هؤلاء الآيات: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾، ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾، قال: قليل: ذلك فى بنى إسرائيل؟ قال: نعم الإخوة لكم بنو إسرائيل، إن كانت لهم كل مرة، ولكم كل حلوة! كلا والله لتسلكن طريقهم قدى الشراك (٢).

وخبر حذيفة، رواه الحاكم فى المستدرک ٣١٢: ٢، من طريق جرير، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن همام، قال: كما عند حذيفة، فذكروا: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، فقال رجل من القوم: إن هذه فى بنى إسرائيل! فقال حذيفة: نعم الإخوة بنو إسرائيل إن كان لكم الحلوى، ولهم المر! كلا والذى نفسى بيده، حتى تحذوا السنة بالسنة والقذة بالقذة وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبى، «السنة»: الطريقة المتبعة، و«القذة»: ريش السهم، يقدر الريش بعضه على بعض ليخرج متساويا.

(١) النساء: ١٢٣.

(٢) وقوله: ﴿قدى﴾ بكسر القاف وفتح الدال، يقال: «هو مى قدى رمح» بكسر القاف و«قادر رمح» و«قدى رمح» بمعنى واحد: أى: قدير رمح، قال هدبة بن الحشرم:

رأيت إذا ما الموت لم يك دونه .. قدى الشبر، أحصى الأنف أن أتأخر

و«الشراك»: سير الحل، ويهرب به الخيل فى الصبر والقصر، يريد تشبهونهم لا يكاد أمركم يحتسب إلا قدر كما وكذا.

٢ - أن هذا القول يعطى أن ما أنزل الله على المسلمين دون ما أنزل على أهل الكتاب؛ لأن ترك الحكم بما أنزل على أهل الكتاب اعتبره كفراً وظلماً وفسوقاً، أما ترك الحكم بما أنزل الله على المسلمين فليس كذلك.

هذا مع أن الذى لا ريب فيه أن الله أنزل على المسلمين خير كتبه، فهو المصدق لها، المهيمن عليها، وهو من يسها الكتاب المعجز المحفوظ الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

يقول الله تعالى لرسوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ﴾ (١).

٣ - أن العبرة من ذكر قصص أهل الكتاب فى القرآن، وبيان أحوالهم والحكم لهم أو عليهم، أن يتعظ بها المسلمون، فيتأسوا بما عندهم من خير، ويحذروا مما قارفوه من شر... وإلا كان ذكر هذه الأمور عبثاً.

والواقع أن علماء المسلمين كافة يستشهدون بالآيات الخاصة التى جاءت فى أهل الكتاب، إيماناً منهم بأنها سقت للاعتبار والذكرى.

ولهذا لم يتوقف أحد عن خطاب علماء المسلمين بما خوطب به بنو إسرائيل فى القرآن فى قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تُلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (٢). ولا عن خطاب المسلمين عامة بما خوطب به بنو إسرائيل: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَمَرُوا بِالْقَوْلِ الْغَيْرِ الْمُبِينِ﴾ (٣). ولا عن خطاب المسلمين عامة بما خوطب به بنو إسرائيل: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَمَرُوا بِالْقَوْلِ الْغَيْرِ الْمُبِينِ﴾ (٤).

وإذا كان هذا فى الخطاب الخاص، فكيف باللفظ العام، كما فى الآيات التى معنا؟ وهى آيات ثلاث تتحدى كل متأول، وتدمغ كل حاكم منحرف عن حكم الله بأوصاف ثلاثة: بالكفر والظلم والفسوق.

ولو كان رمحا واحدا لا تقيته ولكنه رمح وثنان وثالث!

الإجماع على وجوب الحكم بما أنزل الله :

رابعا: أن الذين قالوا: إن الآيات نزلت فى أهل الكتاب من اليهود والنصارى، وهم

(١) المائدة: ٤٨.

(٢) البقرة: ٤٤.

أهل التوراة، وأهل الإنجيل، لا يعنون أن الحكم بما أنزل الله في القرآن ليس بواجب على المسلمين. فهذا غير متصور أن يصدر من مسلم عادي، ناهيك بفقهاء أو مفسر لكتاب الله، قلعاً إذا أنزل الله كتابه إذن، إن لم يكن الحكم بما تضمنه من شرائع وأحكام واجبا ملزماً؟

كل ما في الأمر أن بعضهم أراد أن يفر من قضية التكفير، فقال ما قال. ولكن لم يخطر ببال أحد منهم أن الحكم بما أنزل الله غير لازم.

ومن هنا قال من قال منهم: نزلت في أهل الكتاب، وهي عليا واجبة.

ومن الأدلة على ذلك أن الإمام أبا جعفر الطبري، احتار القول بأنها نزلت في أهل الكتاب، ولكنه أوجب الحكم بما أنزل الله في النهاية.

قال أبو جعفر: وأولى هذه الأقوال عدى بالصواب، قول من قال: نزلت هذه الآيات في كفار أهل الكتاب؛ لأن ما قبلها وما بعدها من الآيات فقيهم نزلت، وهم المعيون بها، وهذه الآيات في سياق الخبر عنهم، فكونها جبراً عنهم أولى.

فإن قال قائل: فإن الله تعالى ذكره قد عم بالخبر بذلك عن جميع من لم يحكم بما أنزل الله، فكيف جعلته خاصاً؟

قيل: إن الله تعالى عم بالخبر بذلك عن قوم كانوا يحكم الله الذي حكم به في كتابه جاحدين، فأجبر عنهم أنهم بتركهم الحكم، على سبيل ما تركوه كافرين. وكذلك القول في كل من لم يحكم بما أنزل الله جاحداً به، هو بالله كافر، كما قال ابن عباس؛ لأنه بجحوده حكم الله بعد علمه أنه أنزل في كتابه، مطير جحوده بوجه به بعد علمه أنه بي. اهـ.

وبهذا القول انتهى إلى ما انتهى إليه غيره من القائلين بالعموم، المرفقين بين أنواع الحاكمين ومواقفيهم. وهذا ما نقول به وما يقوله كل عالم محقق، فلا يطلقون الحكم بالتكفير على كل جائر، بل يفصلون.

رأى السيد رشيد رضا:

يقول العلامة رشيد رضا في تفسيره تعقياً على الآيات في سورة المائدة:

الكفر والظلم والفسق كلمات تتوارد في القرآن على حقيقة واحدة وترد بمعاني مختلفة كما بيناه في تفسير: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ من سورة البقرة. وقد اصطلاح

علماء الأصول والفروع على التعبير بلفظ الكفر عن الخروج من الملة، وما ينافي دين الله الحق، دون لفظي الظلم والفسق. ولا يسع أحدا منهم إنكار إطلاق القرآن لفظ الكفر على ما ليس كفرا في عرفهم، ولكهم يقولون: «كفر دون كفر» ولا إطلاقه لفظي الظلم والفسق على ما هو كفر في عرفهم، وما كل ظلم أو فسق يعد كفرا عندهم، بل لا يطبقون لفظ الكفر على شيء مما يسمونه ظلما أو فسقا: لأجل هذا كان الحكم القاطع بالكفر على من لم يحكم بما أنزل الله محلا للبحث والتأويل عند من يوفق بين عرفه ونصوص القرآن.

وإذا رجعا إلى المأثور في تفسير الآيات نراهم نقلوا عن ابن عباس رضي الله عنه أقوالا منها قوله: كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق. ومنها: أن الآيات الثلاث في اليهود خاصة ليس في أهل الإسلام منها شيء. وروى عن الشعبي أن الأولى والثانية في اليهود، والثالثة في النصارى^(١). وهذا هو الظاهر، ولكنه لا ينبغي أن ينال هذا التوعيد كل من كان ما مثلهم، وأعرض عن كتابه إعراضهم عن كتبهم، والقرآن عبرة يعبر به العقل من فهم الشيء إلى مثله. واستدل بما ذكرناه من قبل عن حذيفة وابن عباس.

والأوليان منها في سياق الكلام على اليهود، والثالثة في سياق الكلام على النصارى لا يجوز فيها غير ذلك. وعبارتها عامة لا دليل فيها على الخصوصية، ولا مانع يمنع من إرادة الكفر الأكبر في الأولى - وكذا الأخريان - إذا كان الإعراض عن الحكم بما أنزل الله ناشئا عن استقباحه وعدم الإذعان له وتفضيل غيره عليه، وهذا هو المتبادر من السياق في الأولى بمعرفة سبب النزول كما رأيت في تصويرنا للمعنى.

وإذا تأملت الآيات أدنى تأمل تظهر لك نكتة التعبير بوصف الكفر في الأولى، وبوصف الظلم في الثانية، وبوصف الفسوق في الثالثة، فالألفاظ وردت بمعاييرها في أصل النعمة موافقة لاصطلاح العلماء. ففي الآية الأولى كان الكلام في التشريع وإنزال الكتاب مشتملا على الهدى والنور، والتزام الأنبياء وحكماء العلماء العمل والحكم به والوصية بحفظه. وحتم الكلام ببيان أن كل معرض عن الحكم به لعدم الإذعان له، رغبة عن هدايته ونوره، مؤثرا لغيره عليه، فهو الكافر به. وهذا واضح لا يدخل فيه من لم يتفق له الحكم به

(١) المنقول عن الشعبي كما عد الطبري: أن الأولى في المسلمين، والثانية في اليهود، والثالثة في النصارى، وهو ما اختاره ابن العربي كما في «أحكام القرآن» له، ونقله القرطبي.

أو من ترك الحكم به عن جهالة ثم تاب إلى الله، وهذا هو العاصي بترك الحكم الذي يتحاشى أهل السنة القول بتكفيره، والسياق يدل على ما ذكرنا من التعليل .

وأما الآية الثانية فلم يكن الكلام فيها في أصل الكتاب الذي هو ركن الإيمان وترجمان الدين، بل في عقاب المعتدين على الأنفس أو الأعضاء بالعدل والمساواة: فمن لم يحكم بذلك فهو الظالم في حكمه كما هو ظاهر، وأما الآية الثالثة فهي في بيان هداية الإنجيل وأكثرها مواعظ وآداب وترغيب في إقامة الشريعة على الوجه الذي يطابق مراد الشارع وحكمته لا بحسب ظواهر الألفاظ فقط، فمن لم يحكم بهذه الهداية ممن خوطبوا بها فهم العاسقون بالمعصية والخروج من محيط تأديب الشريعة.

وقد استحدث كثير من المسلمين من الشرائع والأحكام نحو ما استحدث الذين من قبلهم، وتركوا بالحكم بها بعض ما أنزل الله عليهم، فالذين يتركون ما أنزل الله في كتابه من الأحكام من غير تأويل يعتقدون صحته فإنه يصدق عليهم ما قاله الله تعالى في الآيات الثلاث أو في بعضها، كل بحسب حاله، فمن أعرض عن الحكم بحد السرقة أو القذف أو الزنا غير مدعن له، لاستقباحه إياه وتفضيل غيره من أوضاع البشر عليه فهو كافر قطعاً. ومن لم يحكم به لعله أحرى فهو ظالم إن كان في ذلك إضاعة الحق أو ترك العدل والمساواة فيه، وإلا فهو فاسق فقط، إذ لعظ الفسق أعم هذه الألفاظ، فكل كافر وكل ظالم فاسق، ولا عكس . وحكم الله العام المطلق الشامل لما ورد فيه النص ولغيره مما يعم بالاجتهاد والاستدلال هو العدل، فحيثما وجد العدل فهناك حكم الله - كما قال أحد الأعلام .

ولكن متى وجد النص القطعي الثبوت والدلالة لا يجوز العدول عنه إلى غيره، إلا إذا عارضه نص آخر يقتضى ترجيحه عليه، كص رفع الحرج في باب الضرورات . اهـ .
فهذا هو موقف الشيخ رشيد رحمه الله من عدم الحكم بما أنزل الله، واضحاً بيا مفصلاً، لمن أراد أن يعرفه، ولا يجوز أخذ بعض كلامه مفصلاً عن بعض، واتهامه بالتساهل والمغالطة والانهزام، فهذا ظلم لهذا المصلح العظيم.

مناقشة حول رأى ابن عباس:

وقد زعم بعضهم أن مذهب ابن عباس رضى الله عنهما، هو قصر الآيات على سب

نزولها وجادلوا في ذلك الكاتب الإسلامي المعروف الأستاذ فهمي هويدي ، ولا أدري من أين نسبوا هذا إلى ابن عباس؟ وأقوال ابن عباس في تفسير القرآن المروية عنه تنطق بأنه لا يرى هذا الرأي إلا في آيات محدودة يدل سياقها على التخصيص لا على التعميم.

أما فيما عدا ذلك فهو يأخذ بعموم الألفاظ لا بخصوص الأسباب .

وأظهر دليل على ذلك هو رأيه في هذه الآيات نفسها، من سورة المائدة، فقد روى الطبري وغيره - كما ذكرنا من قبل - أنه قال في آية : ﴿ هم الكافرون ﴾ هو به كفر وليس كمن كفر بالله، وملائكته وكتبه ورسله .

كما روى عنه أنه فرق بين الجاحد والمقر، فالأول كافر، والثاني ظالم فاسق.

وروى عنه ابن المنذر: أنه قال ردا على من جعل الآيات خاصة بأهل الكتاب : « نعم القوم أنتم، إن كان ما كان من حلوه فهو لكم، وما كان من مرفهه لأهل الكتاب » كأنه يرى أن ذلك في المسلمين^(١).

دعوى أن الحكم مقصور على الفصل بين المتازعين :

وأما من قال: إن لفظ الحكم جاء في القرآن بمعنى القضاء والفصل بين الناس فيما يتنازعون فيه من قضايا ولا علاقة له بالجانب السياسي أو الإداري أو التشريعي ، بدليل قوله: ﴿ وأن احكم بينهم ﴾ ولم يقل: « وأن احكمهم » فهذا الادعاء غير مسلم على إطلاقه.

ومن قرأ آيات المائدة كلها وجد فيها ما يشمل القضاء والتشريع والإدارة والسياسة ونحوها.

ففي مقام الحديث عن التوراة يقول:

﴿ إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء فلا تخشوا الناس واخشون ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾^(٢).

(١) عنه السيوطي في: «المرآة المنشورة».

(٢) المائدة: ٤٤.

فالحكم هنا أعم من المصل بين المتخاصمين.

وفي مقام الحديث عن الإنجيل يقول: ﴿وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون﴾^(١).

ومن المعروف أن الإنجيل ليس كتاب أحكام يرجع إليه القضاة في مسائل النزاع، بل هو كتاب وصايا ومواعظ وآداب وسلوك، فالحكم بما أنزل الله فيه لا يقف عند حدود ما ذكره صاحب الادعاء.

وهب أن هذا الرعم كان صحيحاً، وكان الحكم بمعنى القضاء والفصل في الخصومات، فهل يعنى هذا الأمراء ورؤساء الدول والسلطات التشريعية والتفيدية من مسئولية الحكم بما أنزل الله؟ كلا، فالمسئولية مشتركة، كما قرر ذلك المحققون من علماء العصر.

يقول العلامة رشيد رضا: يستلزم الحكم بتكفير القاضي الحاكم بالقانون تكفير الأمراء والسلاطين الواضعين للقوانين، فإنهم وإن لم يكونوا ألقوا بمعارفهم فإنها وضعت بإذنهم وهم الذين يولون الحكام ليحكموا بها.

ومثل ذلك قاله الشيخ شلتوت في «فتاويه».

كلمة (شريعة) في القرآن ودلالاتها :

ومن عرائب ما قاله بعض الناس في عصرنا - وكتبوه في كتب، وشروه في صحف! قولهم: إن كلمة «شريعة» لم ترد في القرآن إلا مرة واحدة في سورة اجاثية: ﴿ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها﴾^(٢).

واستدل بهذا على أن القرآن لم يعر قضية الشريعة أهمية واعتباراً، ولو صح هذا الاتجاه في الاستدلال لقلنا: إن الإسلام لا يهتم بقضية الأخلاق؛ لأنه لم يذكر الأخلاق إلا في الشاء على الرسول ﷺ بقوله: ﴿وإنك لعلى خلق عظيم﴾^(٣).

ولقلنا: إنه لم يهتم بالفضائل؛ لأن كلمة فضيلة لم تذكر فيه.

بل لو صح هذا لكان لنا أن نقول: إن القرآن لا يهتم بالعقيدة؛ لأن كلمة «عقيدة» لم

(٣) الفلم: ٤.

(٢) الجاثية: ١٨.

(١) المائدة: ٤٧.

ترد فيه مُعرّفة ولا مُتكررة. وكذلك لم ترد في السنة المشرفة.

ولو تعاملنا مع المفاهيم والقيم والتعاليم بهذا الفهم القاصر، والمهيج اللفظي الأعرج؛ لاحتلّطت علينا الأمور، والتبس الحق بالباطل، وتكبنا سواء السبيل.

إنما الواجب أن نبحث عن مضمون الموضوع في القرآن والسنة، بغض النظر عن الألفاظ والمصطلحات التي استحدثها الناس بعد عصر نزول القرآن.

خامساً : أعتقد أنه لا يمنع عالم من العلماء من وصف من لم يحكم بما أنزل الله بالكفر؛ لأنه وصفه بما وصفه الله تعالى به في كتابه المبين، كما وصفه بالظلم والفسق. فمن وقف عند نص القرآن ولفظه لا يتهم بالخطأ أو الزيع، كل ما عليه أن يفسر الكفر بما فسره به ابن عباس وغيره. بأنه ليس الكفر المخرج من الملة، وأنه كفر دون كفر، وأن يفرق بين الجاحد والمقر، كما فرق ترجمان القرآن ومحققو علماء الأمة.

أمران مهمان:

على أن هـا أمرين مهمين يجب أن تنب عليهما الحاكمين والمحكومين معاً، وهما:

١ - أن اتصاف الإنسان بالظلم والفسوق ليس شيئاً هيباً، بحيث يستحق به ويستهان بأمره، فليس الكفر المخرج من الملة هو المخوف وحده، بل الظلم والفسق من أشد ما يحذرهما المسلم الحريص على دينه، الخائف على نفسه، الراجي لقاء ربه، قال تعالى: ﴿أَلَا لعنة الله على الظالمين﴾^(١)، ﴿والله لا يحب الظالمين﴾^(٢)، ﴿إن الله لا يهدي القوم الظالمين﴾^(٣)، ﴿ومن يظلم منكم نذقه عذاباً كبيراً﴾^(٤)، ﴿إنه لا يفلح الظالمون﴾^(٥)، ﴿وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون﴾^(٦)، ﴿إن الله لا يهدي القوم الفاسقين﴾^(٧)، ﴿بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان﴾^(٨)، ﴿وأخذوا الذين ظلموا بعذاب بئس بما كانوا يفسقون﴾^(٩).

٢ - أن الحكم بغير ما أنزل الله - وإن لم يكن كفراً مخرجاً من الملة، لعدم جحود الحاكمين وإنكارهم لشرع الله - هو بالقطع حكم معالف للإسلام، وحسب صاحبه أنه

(٣) المائدة: ٥١

(٢) آل عمران: ٥٧.

(١) هود: ١٨

(٦) الشعراء: ٢٢٧.

(٥) يوسف: ٢٣.

(٤) الفرقان: ١٩

(٩) الأعراف: ١٦٥.

(٨) الحجرات: ١١.

(٧) الماعقون: ٦

رضى لنفسه أن يكون ظالماً وفاسقاً. وهو ليس ظلم ساعة، ولا فسق يوم، بل هو ظلم مستمر، وفسق دائم بدوام الحكم بغير ما أنزل الله. ولهذا كان بقاء هذا الحكم منكراً يبين وبالإجماع، وكان السكوت عليه منكراً يبين وبالإجماع، وكانت معارضته ومجاهدته واجبة يبين، وبالإجماع، فيتعين على أهل الحل والعقد «مثل المجالس النيابية» تغييره بالوسائل الدستورية، وإلا فبالقوة العسكرية، أو الشعبية، ولكن بشرط الاستطاعة وألا يؤدي إلى فتنة أكبر، ومنكر أعظم، فحينئذ يرتكب أخف الضررين، ويرضى بأهون المفسدتين، ويتقل الجهاد الواجب من اليد إلى اللسان، ثم من اللسان إلى القلب، وذلك أضعف الإيمان.

روى الإمام مسلم في صحيحه عن ابن مسعود، رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدكم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل».

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

خامس الراشدين عمر بن عبد العزيز

هل كان جاهلا بالسياسة ؟

س : لقد قرأنا فى كتب التاريخ، وفى كتب التريية الإسلامية وغيرها: أن عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموى من أعظم حكام المسلمين عدلا وفضلا وفقها وحسن سياسة، حتى وصف بأنه «الخليفة الراشد»، واعتبره الكثيرون من المؤرخين والعلماء «خامس الراشدين».

ولكننا فوجئنا بكاتب علمانى متنفش مغرور يكتب فى بعض المجلات التى تبنت كل ما يعادى الإسلام ودعوته، يهاجم عمر بن عبد العزيز بما لم يهاجمه به أحد قط فيما نعلم.

ولا بد أنكم اطلعتم على ذلك فيما كبه حسين أحمد أمين، الذى لا ندرى لحساب من يسود هذه الصحائف، ومن المستفيد من وراء تشويه كل شىء فى تراثنا وتاريخنا! يقول هذا المتطاول الجرىء:

(لم ير الأتقياء فى حكم أحد من الخلفاء الأمويين ما يوافق مثلهم العليا، إلا عمر بن عبد العزيز، الذى أسهم جهله بالشئون السياسية فى تدهور أحوال الدولة ثم سقوطها، وانتقال السلطة من أيدى العرب إلى الفرس!!) «مجلة المصور» القاهرة فى ١٩٨٣/١٢/٩ م.

وفى عدد آخر من «المصور» ١٩٨٤/١/١٩ م يحمل على الفقهاء، ثم على المؤرخين ويتهمهم بالتواطؤ على تزوير التاريخ، حتى تكونت عند الناس النظرة «الرومانسية» - كما سماها - وبات المسلمون ينظرون إلى الخليفة عمر بن عبد العزيز على أنه من أعظم الخلفاء، على حين يصفه الكاتب بأنه: لم تجلب سياسته المالية والإدارية إلا خراب الدولة! ثم يقول:

(وإن المسلمين لا يزالون يحمصون شفاهم إعجابا بموقفه من واليه على حمص
الدى كتب إليه : إن مدينة حمص قد تهدم حصنها ، فإن رأى أمير المؤمنين أن يأذن لى فى
إصلاحه ، فرد عليه عمر بقوله : « أما بعد ، فحصنها بالعدل » .

ويعقب الكاتب المتحامل على هذا قائلا : (وهذا رد - رغم ما فيه من بلاغة
تستهوى العرب ، فإنه يستوجب المؤاخذه البرلمانية ، فى أى نظام حكم ديمقراطى !)
ورجاؤنا أن تبنوا حقيقة موقف عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه ، وهل لهذه
الدعوى التى يدعيها الكاتب أصل أو دليل يعتمد عليه ؟

وفقكم الله لرد هذا التطاول على أحد رموز الأمة ، جزاكم الله خيرا .

ع . ص

القاهرة

ج : لقد قرأت ما كتبه الكاتب المذكور عن . عمر بن عبد العزيز ، وعن السلف
الصالح ، وعن الشريعة الإسلامية ، ولا أدرى كيف يسمح لشئ أن يصول ويحول ويقول ما
يشاء ، ويحطم ما يريد ، ولا يسمح لأحد أن يرد عليه ؟ !

دعوى لا أساس لها :

ولا أدرى على أى أساس علمى بنى هذا المتطاول الجرىء دعواه العريضة ، عن عمر
ابن عبد العزيز ؟ ! فإن المنطق يرده ، والإجماع يرفضه ، وتاريخ عمر نفسه يكذبه ، وآثار
حكمه تنقضه .

أما المنطق ، فليس من المعقول أن يكون عمر بن عبد العزيز جاهلا بالسياسة والإدارة
وهو ابن الأسرة الأموية القح ، أبوه عبد العزيز بن مروان ، وعمه عبد الملك بن مروان ،
المؤسس الثانى لدولة بنى أمية .

وأبناء عمومته الخلفاء : الوليد وهشام وسليمان ، وهم أصهاره كذلك ، فإن فاطمة
زوجه بنت عبد الملك ، وهى التى قال فيها الشاعر :

بنت الخليفة ، والخليفة زوجها . . . أخت الخليفة ، والخليفة جدها !

وقد كان أبود أميرا على مصر، وتولى هو إمارة المدينة ومصر

فليس يعقل ممن نشأ هذه النشأة، وتقلب في المناصب، حتى رشح لأعلى منصب في الدولة - الخلافة - أن يكون جاهلا بالسياسة والإدارة! إلا أن يكون مجرد التدين والالتزام بالعدل والتقوى سببا لحرمانه من الكفاية السياسية التي تتمتع بها أهله ودوره جميعا!

وأما الإجماع، فقد اتفقت الأمة كلها على أنه لم يأت بعد الخلفاء الراشدين خير من عمر بن عبد العزيز، ولهذا سموه: خامس الراشدين.

حتى العباسيون وأشياعهم حين اندفعوا أول استيلائهم على الحكم فنبشوا قبور بني أمية، لم يفكر أحد منهم في نبش قبر ابن عبد العزيز.

وأما تاريخ عمر، فهو ينطق بأنه كان سياسيا وإداريا من الطراز الأول.

وأنا أذكر هنا بعض الوقائع التي تدل على حنكته وحكمته السياسية، وقدرته الإدارية وحسن فهمه للحياة وللدن معا.

رووا عن عمر بن عبد العزيز: (أن ابنه عبد الملك قال له يوما: مالك لا تنفذ الأمور؟
! فوالله ما أبالي لو أن القدور غلت بي وبك في الحق!).

يريد الشاب التقى المتحمس من أبيه - وقد ولاه الله إمارة المؤمنين - أن يقضى على المظالم وآثار الفساد دفعة واحدة - دون تريث ولا أناة، وليكن بعد ذلك ما يكون! فماذا كان جواب الأب الصالح، والخليفة الراشد، والفقير المجتهد؟

(قال عمر: لا تعجل يا بني، فإن الله ذم الخمر في القرآن مرتين، وحرمها في الثالثة وإني أخاف أن أحمل الحق على الناس جملة، فيدفعوه جملة، ويكون من دافئة)^(١).

يريد الخليفة الراشد أن يعالج الأمور بحكمة وتدرج، مهتديا بمهجع الله تعالى الذي حرم الخمر على عباده بالتدريج. وانظر إلى تعليله المصلحي الرصين، الذي يدل على مدى عمقه في فقه السياسة الشرعية: إني أخاف أن أحمل الحق على الناس جملة، فيدفعوه جملة! ويكون من دافئة!

(١) انظر - المواقف للشاطبي ٢/ ٩٤.

وروى عنه ميمون بن مهران قوله: (إنى لأريد الأمر من أمر العامة - يقصد ما يتعلق بالجماهير - فأحاف ألا تحمله قلوبهم، فأخرج معه طمعا من طمع الدنيا .. فإن أنكرت قلوبهم هذا سكنت إلى هذا) (١).

يريد أن لا يصدر قرارا من القرارات التى تمس الجمهور مما يرى أنه الحق من الأعباء والتكاليف، إلا ومعها قرارا آخر يتضمن مصلحة دنيوية لهم، فإن أنكروا ذلك أنسوا لهذا، وهذا ما يفعله المحنكون فى السياسة إلى اليوم.

ومرة أخرى، يدخل عليه ابنه المؤمن المتوقد حماسة وغيرة، ويقول عاتبا أو غاضبا:

(ياأمير المؤمنين، ما أنت قاتل لربك غدا إذا سألك فقال: رأيت بدعة فلم تمتها، أو سنة فلم تحيها؟) فقال أبوه: رحمك الله وجزاك من ولد خيرا! يابنى، إن قومك قد شدوا هذا الأمر عقدة عقدة، وعروة عروة، ومتى أردت مكابرتهم على انتزاع ما فى أيديهم لم آمن أن يفتقروا على فتقنا يكثر فيه الدماء، والله ليزوال الدنيا أهون على من أن يراق فى سبي محجمة من دم! أو ما ترضى أن لا يأتى على أيك يوم من أيام الدنيا، إلا وهو يميت فيه بدعة، ويحيى فيه سنة؟) (٢).

بهذه النظرة الواقعية العميقة كان يسوس عمر الأمور، وبهذا الأسلوب المتدرج العاقل كان يعالج الأمور الصعبة المعقدة، وبهذا المنطق القوى الرصين، أقنع الأب الرائد ابنه المثوب المتحمس، فهل يوصف مثل هذا السياسى الحكيم بأنه جاهل بالشئون السياسية؟! |

إن هذا لا يقوله إنسان يفهم السياسة، أو يفهم الحياة، إنما يقوله من لا يملك إلا الجرأة على الدعاوى العريضة الهائلة، دون أن يقيم عليها دليلا.

وأما ما ذكره عمر بن عبد العزيز عن سور المدينة، وقوله لواليه: حصنها بالعدل ونق طرقها من الظلم، والذي زعم الكاتب العبقرى! أنه لو كان فى بلد ديمقراطى لكان موضع مؤاخذه برلمانية! فالحق أن الكاتب فى قوله هذا: إما غيبى لم يفهم ما هو فى الوضوح كالشمس، وإما فاهم يحرف الكلم عن مواضعه لهوى فى نفسه.

(١) - ١٠٠٠ - أعلاه الصلاة للدهى ١٢٩/٥، ١٣٠، والبداية والنهاية ٢٠٠/٩.

(٢) تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ٢٢٣، ٢٢٤.

فعمر بكلمته البليغة والحكيمة يشير إلى حقيقة اجتماعية من أعظم الحقائق، وهي أن المدن لا تحميها الأسوار المادية، وإن علت وعظمت، إنما يحميها أهلها وسكانها، ولن يفعلوا ذلك إلا إذا شعروا بأن خير هذه المدينة لهم ولذريتهم، وأنهم فيها آمنون مطمئنون، أما إذا شعروا بأن فئة محدودة هي التي تطعم الثمر، وتبرع لهم بالنوى، وتأكل اللحم، وتدع لهم العظم، أو أنهم فيها خائفون مهددون في أرزاقهم، أو أعراضهم، أو حرمانهم، فليس بعيدا أن يتقاعسوا عن الدفاع عنها، ولا يعد أن يستغل العدو هذا الموقف، فيعير عليها، وهو آمن من غضبة الجبهة الداخلية .

لهذا كانت وصية عمر للوالى أن يهتم بما يغفل عنه الولاة، وهو إقامة العدل ومحاربة الظلم، التى تحبب إلى الناس أوطانهم ومدنهم وحياتهم، وتجعلهم يتشبثون بها ويدافعون عنها بالأنفس والنفائس، فأعظم سور يحمى المدن حقاً: ما كان من البشر لا من الحجر !

ويؤكد هذا أن الوالى كان يريد من عمر أن يقطع له مالا لمرمة سور المدينة كما روى ذلك الحافظ السيوطى فى: « تاريخ الخلفاء » (١). وعمر من أحرص الناس فى إنفاق الأموال، فبدل أن تنجس الأموال إلى الجوانب العسكرية التى كثيرا ما تبتلع الميزانيات، وخصوصا عند الحكام الطامحين وأعوانهم من القادة العسكريين، يجب أن توجه إلى النواحي الاجتماعية لسد الخلل، وتحقيق الكفاية لكل محتاج.

لقد كان ابن عبد العزيز مؤمنا كل الإيمان بأن العدل هو أساس الدولة، وسناد الحكم، وحارس الملك، وليس هو الجبروت، والقوة المادية التى عامل بها بعض ولاة بنى أمية الناس، دهرًا قبل عمر، واعتبروها وحدها التى تحفظ لهم الملك، ناسين أن الظلم لن تدوم دولته، وأن المظلومين لا بد أن ينتفضوا يوما ما.

ومن هنا كان رد عمر على ولاته - الذين اقترحوا عليه أن يسيروا فى ولاياتهم على سنة من كان قبله من العسف والإرهاب - هو الرفض والإنكار والتديد.

ذكر السيوطى فى تاريخ الخلفاء ما أخرجه ابن عساكر عن السائب: (كتب الجراح ابن عبد الله إلى عمر بن عبد العزيز: إن أهل خراسان قوم ساءت رعيتهم، وأنه لا يصلحهم إلا السيف والسوط، فإن رأى أمير المؤمنين أن يأذن لى فى ذلك. فكتب إليه

(١) المصدر السابق ص ٢١٦ .

عمر: أما بعد ، فقد بلغنى كتابك تذكر أن أهل خراسان قد ساءت رعيتهن، وأنه لا يصلحهم إلا السيف والسيوط، فقد كذبت، بل يصلحهم العدل والحق، فابسط ذلك فيهم، والسلام^(١).

وقد دلت الوقائع أن فلسفة عمر فى الحكم، أصوب من فلسفة من سبقه من المتجبرين، وأن سياسته آتت أكلها دون حاجة إلى الخروج عن أحكام الشريعة وحدودها.

قال يحيى العسائى من ولاية عمر: (لما ولانى عمر بن عبد العزيز الموصل قدمتها فوجدتها من أكثر البلاد سرقة ونقبا. فكتبت إليه أعلمه حال البلد وأسأله: آخذ الناس بالطنة، وأضربهم على التهمة، أو آخذهم بالبيبة وما جرت عليه السنة؟ فكتب إلى: أن آخذ الناس بالبيبة، وما جرت عليه السنة، فإن لم يصلحهم الحق، فلا أصلحهم الله! قال يحيى: ففعلت ذلك، فما خرجت من الموصل حتى كانت من أصلح البلاد، وأقبحا سرقة ونقبا^(٢)).

وكان من حسن سياسته أنه يوسع على عماله «ولاته» فى النفقة، يعطى الرجل منهم فى الشهر مائة دينار، ومائتى دينار، وكانت حجته أنهم إذا كانوا فى كفاية تفرغوا لأشغال المسلمين.

وقد قيل له يوما: لو أنفقت على عيالك كما تنفق على عمالك؟ فقال: لا أسمعهم حقا لهم، ولا أعطيهم حق غيرهم^(٣).

ومن سياسته الاقتصادية الرشيدة ما رواه أبو عبيد فى «الأموال»: أنه كتب إلى واليه عبد الحميد بن عبد الرحمن - وهو بالعراق - (أن أخرج للناس أعطياتهم، فكتب إليه عبد الحميد: إني قد أخرجت للناس أعطياتهم، وقد بقى فى بيت المال مال! فكتب إليه: أن انظر كل من أدان فى غير ماله ولا سرف فاقض عنه، فكتب إليه واليه: إني قد قضيت عنهم، وبقى فى بيت مال المسلمين مال! فكتب إليه: أن انظر كل بكر ليس له مال، فشاء أن تزوجه وأصدق عنه - ادفع له الصداق - فكتب إليه: إني قد زوحت كل من وحدث، وقد بقى فى بيت المال مال! فكتب إليه عمر: أن انظر من كانت عليه جزية، فصعف عن أرضه، فأسلفه ما يقوى به على عمل أرضه، فإيا لا يريد لهم لعام ولا عامين^(٤)).

(١) نفس المصدر السابق ص ٢٢٥

(٢) المصدر السابق ص ٢٢١.

(٣) البداية والنهاية لابن كثير ٢٠٣/٩

(٤) الأموال لأبى عبد بتحقيق هراس ص ٣٥٧، ٣٥٨.

وهنا نجد سياسته الاقتصادية لا تقوم على عدالة التوزيع فقط، بل تصم إلى ذلك تسمية الإنتاج، ومن هنا وجه واليه إلى التسليف الزراعى لأصحاب الأرض، حتى يقووا على الاستمرار فى زراعة الأرض التى هى المورد الأول لقوت الناس.

ومن حسن سياسته أنه أبطل سب آل البيت، وشغل الناس عن الخوض فى الفتن بالجد فى العمل، وما سئل عما وقع بين الصحابة من حروب، قال كلمته الشهيرة. تلك دماء طهر الله منها أيدينا، فلنطهر منها ألسنتنا !

هذا هو عمر بن عبد العزيز فى سياسته وإدارته، حكيم ثاقب المطرة، واسع الأفق، يراعى الواقع، ويقدر العواقب، ويؤمن بالتدرج، ويلبس لكل حالة لبوسها.

ولقد آتت هذه السياسة الحكيمة، والإدارة العاقلة، أكلها فى رحاء الدولة وأمنها واستقرارها، وشعور الناس بسيادة العدل والطمأنينة فى كل أقطارها، وليس أدل على سلامة البذرة، من طيب الثمرة.

فإذا كان بعض الناس يتصور حسن الإدارة - أو يصورها - فى سوق الناس بالعصا العليقة، وفرص هبة الدولة بسيف الإرهاب، وأخذ البرىء بالمسء، حتى يقول الرجل لصاحبه: أشج سعد فقد هلك سعيد ! فلهم ما يشاءون.

ولكننا نقول لهم ما قاله التاريخ: إن ذرة عمر بن الخطاب كانت أهيب لدى الناس من سيف الحجاج !

وأما آثار خلافة عمر بن عبد العزيز فى السياسة والاقتصاد والإدارة والأمن فى الداخل والسمعة فى الخارج، وانتشار الإسلام، فهى أشهر من أن تذكر.

وحسبى هنا أن أشير إلى بعض المطاهر التى لها دلالتها والثابتة فى أوثق المصادر.

روى البيهقى فى الدلائل عن عمر بن أسيد - ابن عبد الرحمن بن ريد بن الخطاب - قال: (إنما ولى عمر بن عبد العزيز ثلاثين شهرا، لا والله ما مات حتى جعل الرجل يأتيها بمال عصيم، فيقول: اجعلوا هذه حش ترون فى الفقراء، فما يرج حتى يرجع ثمانه، يتذكر من يضعه فيهم، فلا يجده، فيرجع بماله - قد أغنى عمر الناس) .

قال البيهقى بعد رواية هذا الخبر: (فيه تصديق ما رويناه فى حديث عدى بن حاتم

رضى الله عنه (١).

وقال يحيى بن سعيد: (بعثنى عمر بن عبد العزيز على صدقات إفريقية فاقتضيتها، وطلبت فقراء نعطيها لهم، فلم نجد فقيراً، ولم نجد من يأخذها منا، فقد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس) (٢).

ولا غرو أن أجمع علماء الأمة من فقهاء ومتكلمين، ومحدثين وصوفية، ومؤرخين، على فضل عمر بن عبد العزيز، وإعطائه مكاناً بارزاً في التاريخ الإسلامى وسير رجاله المصلحين.

وحيثما شرحوا الحديث النبوى الشريف الذى رواه أبو داود وغيره: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها»، وأرادوا أن يطبقوه على الواقع التاريخى، أجمعوا على أن عمر هو مجدد المائة الأولى، كما ذكر ذلك الحافظ السيوطى فى منظومته عن المحدثين. قال:

فكان عند المائة الأولى عمر ... خليفة العدل بإجماع وقر (٣)

وأما الواقعة التى اعتمد عليها الكاتب فى اتهامه لعمر بسوء الإدارة، والتى اعتبرها كافية فى تقديم الخليفة الراشد للمحاكمة بتهمة تحريب الدولة ! فإنه - للأسف - لم يفقه معناها، ولم يدرك حقيقة مغزاها.

إن عمر حين قال لواليه فى شأن سور المدينة: «حصنها بالعدل»، أراد أن يوجهه ويوجه أمثاله من الولاة إلى أمر عظيم لا يدرك سره الخطافون المتعجلون المتغطرسون. هذا الأمر العظيم: أن البلاد لا يحصنها من الغزوات الخارجية، ولا يحميها من الفتن الداخلية، مجرد إقامة الأسوار والتحصينات المادية، إنما يحميها ويحصنها قبل كل شئ، إقامة العدل فى ربوعها، وإعطاء كل ذى حق حقه، ومحاربة المظالم، وردها إلى أهلها، فهذا هو الذى يجعل من أبنائها سوراً حقيقياً لحراستها ويجعل من كل منهم درعاً لحمايتها.

(١) انظر: فتح الباري ٦/ ٦١٣. وإرشاد السارى للنسائلى ٦/ ٥١، وعمدة القارى للعبي ١٦/ ١٣٥.

(٢) سيرة عمر بن عبد العزيز لابن عبد الحكم ص ٥٩.

(٣) انظر: فيض القدير شرح الجامع الصغير للسنائى ١/ ١١.

أما إذا فقد العدل فمجرد الأسوار لا تحميها، وأهلها لا يبالون بسقوطها كما حكى تاريخ الجاهلية عن عنجرة العسي الذي وقف يتفرج على قبيلته، وهي تهزم أمام عينيه، وهو لا يحرك ساكناً، لأنهم ظلموه، واعتبروه عبداً يرعى الجمل ! وقال في ذلك لأبيه حين طلب إليه أن يكر مع قومه: العبد لا يحسن الكر، وإنما يحسر. الحلاب والصر !

ولا يعنى رد عمر - لمن يتدوق معانى الكلام ويفقه مراميه - أن تهمل أسوار المدن وتحصينات البلاد، ولكنه أراد أن ينههم إلى ما غفلوا عنه، ولكل مقام مقال.

ومن العجب العاجب أن الكاتب الذى صوب سهام النقد والإنكار إلى عمر بن عبد العزيز يكيل المديح والإطراء إلى الحجاج بن يوسف الثقفى، طاغية بنى أمية !

يقول: قد تكونت صورة شوهاء من الصعب تعييرها عن الحجاج بن يوسف
لمجرد قسوته فى استئصال شأفة المارقين الخارجين على الدولة، وهو الذى شهد له المؤرخون الأوربيون بأنه أحد أعظم الإداريين فى تاريخ العالم.

ها يكشف لنا الكاتب عن المؤثرات الموجهة لتفكيره وتكوين رأيه: ما يقوله الأوربيون والمستشرقون ! فإذا شهد هؤلاء للحجاج، فلصرب عرض الحائط بشهادة المؤرخين والفقهاء وجمهور العلماء !

والغريب أن يقول هذا من يريد أن يسوق عمر بن عبد العزيز إلى قفص الاتهام باسم الديمقراطية، فأين الديمقراطية من سلوك الحجاج، الذى كان يحس بالظنة، ويقتل بالشبهة، ولا يبالى بسفك الدماء، وظلم الأبرياء، فى سبيل توطيد الملك لبى أمية حتى قالوا: إنه قهر العرب وأدلهم، فمهد الطريق لظهور الفرس، وغيرهم من العناصر الأعجمية.

والحجة التى ساقها الكاتب (الديمقراطى) لتبرير طغيان الحجاج وقسوته هى نفس الحجة التى يسوقها الطغاة والجبابرة المستبدون فى كل زمان، فكم رأينا فى عصرنا من برءاء سجدوا، وكم من شهداء سقطوا، وكم من دماء سفكت، وحرمان انتهكت، وأموال صودرت، وأسر شردت، وجلود شويت بالسياط، وأجساد شوهدت بالتعذيب، ومدن دمرت على أهلها، وأطفال زغب الحواصل فقدوا الآباء والأمهات معاً، وعذارى اعتدى عليهن فى سجون الطغاة .. كل ذلك تم تحت مظلة الحفاظ على «أمن الدولة»، «واستئصال شأفة المارقين الخارجين عليها».

وانظر إلى الكاتب الذي نصب نفسه محامياً عن قسوة الطعنة، كيف نضحت ألقاصه
تما في نفسه. إنه يسمى مثل عبد الله بن الزبير الصحابي (١) العالم الفارس المجاهد، أحد
العادلة الأربعة، والذي ببيع بالخلافة، وبودي بأمر المؤمنين، تسع سنوات، وكاد الأمر
يستب له لو لا ما قدر الله، يسميه «مارقا!»، ويسمى من كان معه من الصحابة والتابعين
«مارقين».

ويسمى سعيد بن جبير وغيره من الفقهاء الذين ثاروا مع ابن الأشعث على بطش
الحجاج وأمثاله «مارقين»!

ب. الكتب - وهو حريج حقوق - نصب نفسه مثل الاتهام لخصوم الحجاج
معارضيه، وهو يذكرنا بمثلتي الاتهام اليوم الذين شاهدنا الكثير منهم يبادون بقضع
برقاب، وتوقيع أقصى العقوبة لكل حركة أو جماعة تقول للمحاكم: «لم؟» أو «لا».

(١) هو الوحيد الذي قيل فيه: هو صحابي وأبو صحابي، وأمه صحابية، وجدته لأمه صحابي وأبو جده صحابي، فأبوه
حواري رسول الله ﷺ وأحد العشرة المبشرين، الزبير بن العوام، وأمه ذات النطاقين أسماء بنت أبي بكر، وجدته أبو
بكر. «أبو جده أبو قحافة، رضي الله عنهم جميعاً»



النَّارِي السُّبَايِي

الفهرس

الموضوع	الصفحة
من نصوص الإنبى	٥
من مشكاة سوق دعاء وإنبى	٧
مقدمة	٩
فى مصادر الإسلام من القرآن والحديث	
كتابة المصحف بالطريقة الإملائية الحديثة	١٧
كتابة بعض آى القرآن بالحرف اللاتينى	١٩
حول بعض (الوقف) فى كتاب الله	٢٣
وقف مفسد للمعنى	٢٧
اجترئون على الحديث النبوى	٢٩
نقد الحديث بين السد وانس، أو بين الشكل والمضمون	٣٨
حديث «بدأ الإسلام غربا»	٥٥
حديث «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا اليهود»	٦٨
حديث «أكثر أهل الجنة البله» هل هو صحيح؟	٧٣
كلمة (النظافة من الإيمان) هل هى حديث؟	٧٨
الإمام رشيد رضا وحديث سحر النبى ﷺ	٨٢
حول أحاديث كتاب «الحلال والحرام»	٩٧
فى مجال الأصول والقواعد	
هل يجوز العمل بما يخالف المذاهب الأربعة؟	١١١
اختلاف الأئمة وحكم تقليدهم	١٢٢
حول قاعدة «تعاون فيما اتفقوا عليه ويعذر بعضا بعضا فيما اختلفوا فيه»	١٣٠
تجديد أصول الفقه بين الإثبات والإنكار	١٤٠
فى مجال العقائد والغييات	
موعد قيام الساعة لا يعلمه إلا الله	١٥١
ما تكتبه الصحف عن الطوائع حقيقة أم خيال؟	١٦٨

- ١٧٣ هل الإنسان خليفة الله في الأرض؟
١٨٠ بفضل الله وجهود المخلصين
١٨٥ رأى ابن تيمية وابن القيم حول فناء النار

في مجال العبادات وأركان الإسلام

- ١٩٥ المسجد والسياسة
٢٠١ ليس كل جديد بدعة، التحقيق فيما يدعى من بدع يوم الجمعة
٢٠٧ الحساب العنكي وإثبات الصيام والعطر
٢٢٥ الزكاة في حلى الروحة بعد وفاتها
٢٢٧ صرف الزكاة لإقامة المساجد
٢٣٠ العصرف على الأمور الإدارية من أموال التبرعات
٢٣٢ بناء المراكز الإسلامية من أموال الزكاة
٢٣٥ هل في السقط زكاة؟
٢٤٠ إخراج القود في زكاة العطر

في شئون المرأة والأسرة

- ٢٤٩ دور حواء في إخراج آدم من الجنة
٢٥٣ فتنة النساء وصوت المرأة
٢٥٨ مناقشة رأى في التفسير فيه إجحاف بالمرأة
٢٦١ نظر الرجل إلى المرأة ونظر المرأة إلى الرجل
٢٧٠ إبقاء السلام على النساء
٢٧٧ اختلاط الجنسين
٢٨٧ عبادة المرأة للرجل
٢٩١ مصافحة الرجل للمرأة
٣٠٣ عمل المرأة
٣٠٧ هل النقاب بدعة
٣١٢ هل النقاب واجب؟
٣٣٧ تزويج الأب ابنته البالغة بغير رضاها
٣٤٢ حكم المهر وحكمته
٣٤٧ الحب والرواج
٣٥٠ ماذا يحل للزوج من زوجته

٣٥٦	حكم الزواج من الأم إذا طلق ابنتها قبل الدخول بها؟
٣٥٧	الإسلام كرم المرأة وأنصفها
٣٦١	حق الزوجة الكارهة
٣٦٧	الزيادة في الخلع على ما أعطى الزوج للمرأة
٣٧٢	ترشيح المرأة للمجالس النيابية بين الإجازة والمنع
٣٨٢	مناقشة فتوى بتحريم الحقوق السياسية على المرأة
٣٩٠	هل يحرم الابن العاق من الميراث؟
٣٩٢	مسألة في الميراث
٣٩٣	هل للأحفاد نصيب من تركة الجد؟
٣٩٥	ميراث العصابة مع البنات
٤٠٠	التسمية بالأسماء الأعجمية
٤٠٣	عدد الرضعات المحرمة

في مجال المجتمع

ومعاملاته وعلاقاته

٤٠٩	أين يصرف المال المكتسب من الحرام؟ (فوائد البنوك ، ونحوها)
٤١٥	طلب الغنى بطريق الحرام
٤١٩	الجوائز التي ترصدها الشركات التجارية
٤٢١	حول (فورية القبض) في بيع العملات وشرائها
٤٢٤	هل لربح التجار حد أعلى؟
٤٤٥	الدين والضحك
٤٥٨	اللعب بالشطرنج
٤٧٨	الغناء في الإسلام
٤٩٧	خطف الطائرات
٥٠٣	رابعة العدوية
٥١٢	أعمال القلوب وأعمال الجوارح

بين الفقه والطب

٥٢٥	قتل الرحمة، أو تيسير الموت للمريض
٥٣٠	حول زرع الأعضاء

٥٤١	الإجهاض بناء على تشخيص مرض الجنين
٥٥٠	بنوك اللبن (الحليب)
٥٥٧	تحريم المخدرات
٥٦١	حكم تناول القات
٥٦٧	حقوق وواجبات كل من أهل المريض وأصحابه
٦٠٩	إجهاض الحمل الناشئ عن اغتصاب
٦١٣	أجوبة سريعة لأسئلة عاجلة في مسائل طبية

في مجال السياسة والحكم

٦٢٣	الإسلام السياسي
٦٣٦	الإسلام والديمقراطية
٦٥٢	تعدد الأحزاب في ظل الدولة الإسلامية
٦٦٦	سماحة الإسلام وعدله مع غير المسلمين
٦٨١	مراتب تغيير المنكر، متى يجوز التغيير بالقوة؟
٦٩٢	من هم دعاة الفتنة؟
٦٩٧	الحكم بما أنزل الله
٧١٥	خامس الراشدين عمر بن عبد العزيز هل كان جاهلا بالسياسة؟
٧٢٥	الفهرس

رقم الإيداع ٥٧٢٣ / ١٩٩٢ م

الترقيم الدولي 1 - 0079 - 15 - 977 I.S.B.N.

مطابع الوفاء - المنصورة

شارع الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب

تلف : ٢٢٧٢١١ - ص.ب : ٢٣٠

فاكس : ٢٤٠٠٤ DWFA UN



الناري الشبائي



الناصري الشاب